

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة



٣٠١٢٠٠٠٤٠٠٨

٢٠٠٩

١٩٧٨

# الإهمال في العربية أسراره ومظانه

(( دراسة نحوية ))

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص الحو والصرف

إعداد

الطالب / إلياس الحاج إسحاق

إشراف

سعادة الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن محمد إسماعيل

. م ٢٠٠٢ هـ / ١٤٢٢

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلوة والسلام على أشرف المسلمين سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،

وبعد:

فهذه الرسالة عنوانها : (( الإهمال في العربية أسراره ومظانه دراسة نحوية )) ، وت تكون من تمهيد وبيان وخاتمة وفهرس للآيات والأشعار والمصادر والمراجع والمواضيع.

وفي التمهيد تعریج على بيان ما يشمله عنوان الرسالة من الكلمات ، وما يتصل به من تعريف للاسم والفعل والحرف ، وغير ذلك .

**الباب الأول ضمّن حديثاً عن الإهمال الوضعي في فصلين أحدهما في الأسماء ، ويشمل إهمال اسم الإشارة ، وإهمال الاسم المضمر ، وإهمال الاسم العلم ، وإهمال اسم الاستفهام ، وإهمال الاسم الموصول . والثاني في الحروف ، ويشمل إهمال الحرف لحمله على نظيره ، وإهماله لدخوله على ما ليس معرّباً ، وإهماله لرعاة الأصل الذي تركب منه ، وإهماله لزيادته في الكلام ، وإهماله لعدم اختصاصه ، وإهماله لتنزله منزلة جزء من الكلمة ، وإهماله لوقوعه موقع الجملة .**

**والباب الثاني خصّ للحديث عن الإهمال العارض ، ويكون من ثلاثة فصول أحدها في الأسماء ، ويشمل إهمال الاسم لحمله على نظيره ، وإهماله لدخوله على ما ليس معرّباً ، وإهماله لفقد شرط من شروط عمله ، وإهماله لتقديم عامل غير حرف جر عليه ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله لوقعه توكيداً ، وإهماله لوقعه مبدلاً منه . والثاني في الأفعال ، ويشمل إهمال الفعل لتأخره عن معموليه ، أو توسطه بينهما ، وإهماله لحمله على نظيره ، وإهماله لزيادته ، وإهماله للفصل بينه وبين معموليه بما له صدر الكلام ، وإهماله لكته بـ (ما) ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله لوقعه توكيداً ، وإهماله لوقعه مبدلاً منه . والثالث في الحروف ، ويشمل إهمال الحرف لحمله على نظيره ، وإهماله لتخفيقه ، وإهماله لدخوله على ما ليس معرّباً ، وإهماله للفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط أو غيرها ، وإهماله لفقد شرط من شروط عمله ، وإهماله لكته بـ (ما) ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله لوقعه توكيداً ، وإهماله لوقعه مبدلاً منه ، وإهماله لتوارده هو وعامل آخر على معمول واحد .**

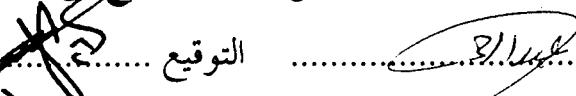
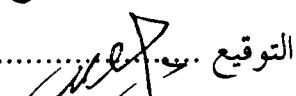
وفي الخاتمة عرض بعض النتائج والتوصيات . والله نسأل أن يوفق الجميع لما يحبه الله ويرضاه .

الباحث

المشرف

عميد كلية اللغة العربية  
سم

الطالب / إلياس الحاج إسحاق      أ.د. عبد الرحمن محمد إسماعيل      د. صالح بن جمال بدوي

التوقيع .....      التوقيع .....      التوقيع .....  
  


تقدیم

الحمدُ لله الذي أعمل كلَّ شيءٍ خلقَه في طاعته وتسبيحِه ، قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحةَهُمْ ، إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ ، والصلوة والسلامُ على سيدٍ ولدٍ آدم الذي لم يُهْمِلْ شعيرةً من شعائرِ الله ، فكان مثلاً يُحتذى للعاملين المُهتَدِين ، وناصحاً أميناً للمُهَمَّلين الخاطلين ، وبعد:

فَإِنَّ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ قَدْ اهْتَمُوا بِالْعِوَامِلِ اهْتِمَامًا مُنْقَطِعَ النَّظِيرِ سَوَاءً أَكَانَ الْعِاَمِلُ أَصْلًا كَالْفَعْلِ أَمْ حَمْوَلًا عَلَيْهِ؛ لِشَبَهِهِ بِكَالَاسِمِ وَالْحَرْفِ، وَإِنَّا فَعَلَوْا ذَلِكَ لِمَا لِلْعِوَامِلِ مِنْ آثَارٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقْدَرٍ فِي الْمَفْرَدَاتِ وَالْجَمْعِ وَالْمَبْنَىَاتِ.

أما الهوامِلُ فلا يَكادُونْ يَخْصُّونَها بِبَابٍ يَتَناولُ أَنْواعَهَا وَأَسْرَارَهَا ، وإنما نِراهُمْ لَا يَذَكُّرونَهَا إِلَّا لِمَامًا ، أو يَشِيرُونَ إِلَيْهَا إِشَارَاتٍ لطِيفَةً خَفِيَّةً ، لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا مِنْ أَعْمَلِ الْفَكَرِ ، وَأَنْعَمَ النَّظَرَ فِي التَّعبِيرِ عَنْهَا أَو تَفْسِيرِهَا ، وَهَذَا بَنْجُودُهُ مَبْثُوثًا فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنَ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ الْذاخِرِ ، وإنما كَانَ تَنَاوِلُهُمْ هَذِهِ الْهُوامِلِ مُتَفَرِّقًا ؛ إِذ لَا أَثْرَ لَهَا فِي الْكَلَامِ سِوَى التَّقرِيرِ ، أَو سَبْكِ نَظْمٍ ، أَو زِيادةِ تُوكِيدٍ ، أَو تَميِيزِ بَيْنِ مُذَكَّرٍ وَمُؤَنَّثٍ ، وَمُتَصْرِفٍ وَغَيْرِ مُتَصْرِفٍ وَغَيْرِ ذَلِك.

ولمّا كانت هذه الدراسة أكثر ما يعنيه الإهمالُ ومظاهره ومسائله في العربيةِ ، فقد تناولتُ بالبحثِ والدراسةِ ألوانَ المهمّلاتِ من أسماء وأفعالٍ وحروفٍ ، كما عرّضتُ للإهمال بنوعيّه الوضعيّ والعارضِ في كلّ لونٍ ممّا سبقَ ، وذكرتُ تبعًا لذلكَ الفاظَ كلّ نوعٍ ، وبينتُ عللَه وأسرارَه ، هذه الأسرارُ أو جزُّها في التالي:

أولاً - صيغة الحرف كالجزء من الكلمة؛ إذ جزء الشيء لا يعمل فيه، من ذلك تاء الخطاب في أنت وفروعه، وكاف الخطاب في إياك وفروعه، وأحرف المضارعة في نحو: أقوم، ونقوم، وتقوم ويقوم، والسين وسوف مع الأفعال، وأل في الأسماء.

ثانياً - زيادة بعض الكلم في الاستعمال ، كزيادة كان ، وأن ، باستثناء حروف الجرّ الرائدة ؛ إذ استُصحب فيها العمل ؛ لشدة اختصاصها بالأسماء واتصالها بها.

ثالثاً - عدم اختصاص الأداة ، مثل الهمزة ، وهل من أدوات الاستفهام ، وحروف العطف ، وغيرها مما لا يختص بقبيل .

رابعاً - حمل الشيء على نظيره ، مثل إهمال (ليس) حملاً على ما النافية ، وإهمال (أن) المصدرية حملاً على (ما) أختها ، وإهمال (إن) الشرطية حملاً على (لو) أو (إذا) الشرطيتين.

خامساً - فقد العامل الضعيف شرطاً من شروط العمل ؛ لكونه فرعاً على غيره ، كإهمال المصدر ، وأسم الفاعل وما حُمل على الفعل عند فقد شرط من شروط إعماله.

سادساً - الاعتراض بين العامل الضعيف وعموله ، كإهمال لن عند الفراء جوازاً إذا اعتبر بجملة الشرط بينها وبين عمولها في نحو: ((لن إن تزرنني أزورك)) ، بالنصب إعمالاً وبالجزم على الجواب وإلغاء لن ، وكالفصل بين ظنٍ وأخواتها وبين عمولاتهما بما له صدر الكلام من أدوات التفي والاستفهام ولام الابتداء ، وكالفصل بين إن وأخواتها ومدخليهما بـ (ما) الزائدة ، والفصل بين المصدر وعموله ، وبين اسم الفاعل وعموله.

سابعاً - كف بعض الأفعال بـ (ما) الزائدة ، مثل قلماً ، وكثراً ، وطالما ، ونعمماً وبعسماً.

ثامناً - توسط العامل بين عموليه ، مثل ظنٍ وأخواتها إذا توسل بين عموليئهن ، نحو: زيد - ظنت - قائم ، في أحد الوجهين.... الخ.

وسنوضح كلّ أولئك في موضعه توضيحاً جلياً - إن شاء الله - من خلال هذه الرسالة.  
ولا اختيار موضوع ((الإهمال) في العربية : أسراره ومظانه ، دراسة خوريّة) عدّه بواعث ؛ منها : أن أكثر كتب النحو توجّه جلّ عنایتها إلى ظاهرة الإعمال تفصيلاً وتحليلاً مهملاً ظاهرة الإهمال ، ولم نجد ذلك فيها جلياً إلا عند بيان أنواع المحروف من حيث الاختصاص وعدمه، فما يختص يعمل ، وما لا فلا.

وثانية - خلو المكتبة العربية من بحثٍ يتناول ظاهرة الإهمال بعامة سواءً أكان ذلك في الأسماء أم في الأفعال أم في المحروف.

وثالثها - أن الدارسين لعلم العربية بحاجة إلى صنْع عملٍ شاملٍ لكلّ طرائق الإهمال وعلله في العربية.

ورابعها - أن دراسة الإهمال إلى جانب الإعمال يجعل طالب العربية محظياً بأبعادها جامعاً بين أطرافها المتضادة فكانه قد أحاط بها.

وخامسها - أن في هذه الدراسة تحقيقاً لأمنية غابرة ، فكم تمنيت أن أكتب في موضوع

ذِي شَانٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ يُعِينُنِي عَلَى فَهْمِ كثِيرٍ مِنْ أَسْرَارِهَا وَمِذَاهِبِ الْعَرَبِ الْمُخْتَلِفَةِ فِيهَا ، فَهَدَانِي اللَّهُ إِلَى هَذَا الْمَوْضِوعِ ، وَرَجَوْتُهُ - تَعَالَى - أَنْ يُسَدِّدَ الْخُطَا بِحَيْثُ أَتَى عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ جَوَانِيهِ مَا اسْتَطَعْتُ إِلَى ذَلِكَ سَيِّلًا.

وَمِنْ مَقْتَضَياتِ الْعَمَلِ الْعَلْمِيِّ يَجْدُرُ بِي أَنْ أُشِيرَ هُنَا إِلَى الْأَعْمَالِ الْتِي سُبِّقَتْ فِيهَا إِلَى الإِهْمَالِ مِنْ أَعْمَالِ وَنَتَاجِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ عَصْرَيْنِ وَغَيْرِ عَصْرَيْنِ ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى هَذِهِ الْأَعْمَالِ نَجِدُهَا أَنَّهَا تَكَادُ تَنْحَصِرُ فِي تَقْسِيمِ الْحُرُوفِ إِلَى عَامِلٍ وَهَامِلٍ ؛ إِذَ أَلْفُ ابْنُ فَضَالٍ الْجَاهِشِيُّ كَتَبَا سَمَاهَ بِ((الْهَوَامِلُ وَالْعَوَامِلُ)) ، وَكَذَلِكَ صَنَفَ الْحُرُوفَ إِلَى عَامِلٍ وَهَامِلٍ ابْنُ بَابِشَادَ فِي (شَرْحِ الْمُقْدِمَةِ الْمُحْسَبَةِ) ، وَالْحَمِيرَدَةُ الْيَمِينِيُّ فِي (كَشْفِ الْمُشَكَّلِ فِي النَّحْوِ) ، وَابْنُ يَعِيشَ الصَّنْعَانِيُّ فِي (الْتَّهْذِيبِ الْوَسِيْطِ فِي النَّحْوِ) ، وَسَعْدُ الدِّينِ التَّفَتَازَانِيُّ فِي (إِرْشَادِ الْهَادِيِّ) ، وَتَاجُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الْإِسْفَراَيِّيُّ فِي (لَبَابِ الْإِعْرَابِ) ، وَالشَّرِيفُ الْجَرْجَانِيُّ فِي (الرَّشَادِ إِلَى سَبِيلِ الْإِرْشَادِ) ، وَعَصَامُ الدِّينِ الْإِسْفَراَيِّيُّ فِي (شَرْحِ الْفَرِيدِ) وَغَيْرُهُمْ ، كَمَا أَلْفَ الدَّكْتُورُ سَمِيرُ أَحْمَدُ عَبْدُ الْجَوَادِ كَتَابًا فِي الإِهْمَالِ سَمَاهَ بِ(الْإِهْمَالُ : دراسة تفصيلية خُوريَّة) ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُلْمِمْ بِأَطْرَافِ الْمَوْضِوعِ مِنْ كُلِّ نَوَاحِيهِ ، وَلَمْ يَأْتِ عَلَى أَسْرَارِهِ وَأَسْبَابِهِ ، مَا شَجَعَنِي عَلَى الْبَحْثِ فِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَاسْتِكْمَالِ مَا تُرِكَ وَلَمْ يُبَحَّثْ مِنَ الْآخَرِينَ ؛ لِتَسْتِمَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ بِنَاؤُهَا وَقِوَامُهَا.

وَقَدْ اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ هَذَا الْبَحْثِ أَنْ يَكُونَ فِي بَابِيْنِ ، يَسْبِقُهُمَا هَذَا التَّقْدِيمُ وَتَهْيَيَّدُ وَتَتَلَوَّهُمَا خَاتَمَةُ وَفَهْرَسُ الْلَّاِيَاتِ وَالْأَشْعَارِ وَالْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ ، وَالْمَوْضِعَاتِ.

وَتَهْيَيَّدَ عَرْجَتْ فِي عَلَى بَيَانِ مَا يَشْمَلُهُ عَنْوَانُ الرِّسَالَةِ مِنِ الْكَلِمَاتِ ، وَتَقْسِيمُ قَدَامِيِّ النَّحَاءِ لِأَجْزَاءِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ إِلَى اسْمٍ وَفَعْلٍ وَحَرْفٍ ، وَتَعرِيفٍ كُلِّ مِنْهَا ، وَإِطْلَاقِ الْأَدَواتِ عَلَى الْحُرُوفِ ، وَأَوْرَدَتْ بَعْضَ النَّصْوَصِ لبعضِ مَوَاضِعِ الإِهْمَالِ وَأَسْرَارِهِ.

وَالْبَابُ الْأَوَّلُ ضَمَّنْتُهُ حَدِيثًا عَنِ الإِهْمَالِ الْوَضِعيِّ فِي فَصْلَيْنِ : الفَصْلُ الْأَوَّلُ لِلْإِهْمَالِ الْوَضِعيِّ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَيَشْمَلُ إِهْمَالَ اسْمِ الإِشَارَةِ ، وَإِهْمَالَ اسْمِ الْمُضْمَرِ ، وَإِهْمَالَ اسْمِ الْعِلْمِ ، وَإِهْمَالَ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَإِهْمَالَ اسْمِ الْمُوْصَلِ.

وَالْفَصْلُ الثَّانِي : الإِهْمَالُ الْوَضِعيُّ فِي الْحُرُوفِ ، وَيَشْمَلُ إِهْمَالَ الْحُرْفِ لِحَمْلِهِ عَلَى نَظِيرِهِ ، وَإِهْمَالَهُ لِدُخُولِهِ عَلَى مَا لَيْسَ مَعْرِبًا ، وَإِهْمَالَهُ لِمَرَاعَاةِ الْأَصْلِ الَّذِي تَرَكَ مِنْهُ ، وَإِهْمَالَهُ لِزِيَادَتِهِ فِي الْكَلَامِ ، وَإِهْمَالَهُ لِعدَمِ اخْتِصَاصِهِ ، وَإِهْمَالَهُ لِتَنْزُلِهِ مِنْزَلَةِ جَزءٍ مِنَ الْكَلِمَةِ ، وَإِهْمَالَهُ لِوْقَوْعِهِ

موقع الجملة.

والبابُ الثاني خصّصته للحديث عن الإهمال العارض ، ويكون من ثلاثة فصول : الفصل الأول : الإهمال العارض في الأسماء ، ويشمل إهمال الاسم لحمله على نظيره ، وإهماله لدخوله على ما ليس معرباً ، وإهماله لفقد شرط من شروط عمله ، وإهماله لتقدير عامل عليه ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله لوقوعه توكيداً ، وإهماله لوقوعه مبدلاً منه.

والفصل الثاني : الإهمال العارض في الأفعال ، ويشمل إهمال الفعل لتأخره عن معموليه ، أو توسطه بينهما ، وإهماله لحمله على نظيره ، وإهمال لزيادته ، وإهماله للفصل بينه وبين معموليه بما له صدر الكلام ، وإهماله لكتمه بـ (ما) ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله لوقوعه توكيداً ، وإهماله لوقوعه مبدلاً منه.

والفصل الثالث : الإهمال العارض في الحروف ، ويشمل إهمال الحرف لحمله على نظيره ، وإهماله لتخفيضه ، وإهماله لدخوله على ما ليس معرباً ، وإهماله للفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط أو غيرها ، وإهماله لفقد شرط من شروط عمله ، وإهماله لكتمه بـ (ما) ، وإهماله لنقله إلى العلمية، وإهماله لوقوعه توكيداً ، وإهماله لوقوعه مبدلاً منه ، وإهماله لتوارده هو وعاملٍ على معمول واحد.

والخاتمة عرَضتُ فيها بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة ، وبعض التوصيات التي أراها.

وإنما جاءت الرسالة على البابين ، وتفصيل أو هما إلى الفصلين أحدهما في الأسماء والثاني في الحروف ، وتفصيل ثانهما إلى الفصول الثلاثة : الأول في الأسماء والثاني في الأفعال ، والثالث في الحروف ؛ لأن من الأسماء ما يأتي مهملاً وضعياً واستمر على إهماله، ومنها ما يأتي عاماً ثم يعرض له الإهمال ، كما أن من الحروف ما يأتي مهملاً وضعياً واستمر على إهماله ، ومنها ما يأتي عاماً ثم يعرض له الإهمال، كما يعرض للفعل.

وقبل ختام هذه المقدمة أودّ أن أبين أنني قدّمت الإهمال الوضعي على الإهمال العارض ، كما قدّمت الأسماء على الأفعال وأخّرت الحروف ، ومع تقديم الاسم على الفعل ، والفعل على الحرف في الحديث فإنّ مباحث كل فصل مرتبة حسب الترتيب الألفي بائي مع مراعاة أصل الكلمة ، فاسم الإشارة قبل الاسم المضمر ، واسم الشرط قبل اسم المصدر ، والمهمل للحمل

قبل المهمَل لعدم الاختصاص وحرروف العطف قبل أحرف الاستفهام. كما روعي في أكثر هذه المباحث الترتيب الألفي بائي أيضاً.

كما أود أن أشير إلى أنني لم أقم بتحرير الشواهد الشعرية وعزوها إلى قائلها وترجمة الأعلام وفهرسة الرسالة كاملة؛ لأن مصادر الرسالة محققة، ولأن طريقة المؤلف غير طريقة الحق.

وفي الختام بعد الحمد لله سبحانه وتعالى والشكر له أن يسر لي إتمام هذا البحث، ووفقني لإنجازه أقدم شكري لجامعة أم القرى؛ لإتاحة الفرصة لمواصلة دراستي فيها وإكمال هذه الدرجة.

كما أتقدم بعظيم شكري وامتناني لجميع الإدارات التي قدمت لي خدمة ودعمًا، أخص منها بالذكر عمادة شؤون الطلاب، وعمادة الدراسات العليا، وكلية اللغة العربية وفي مقدمتها عميد الكلية الأستاذ الدكتور / صالح بن جمال بدوي، ووكيلها الأستاذ الدكتور / حامد الريعي، ورئيس قسم الدراسات العليا الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد، سائلًا الله أن يجعل ما قدموا من خدمات جليلة ورعاية عظيمة للطلاب في موازين حسناتهم يوم القيمة.

ولا أنسى أن أشكر لشيخي وأستاذي الدكتور عبد الرحمن بن محمد إسماعيل حسن رعايته لي، فقد تلمذت له في معهد اللغة العربية، فلم يزل باقيًا على إحسانه وفضله شيخًا لي ومعلمًا حتى الآن، منحني من علمه ووقته شيء الكثير. زاده الله علمًا ونورًا وصلاحًا وفلاحًا ونفع به المسلمين، وجزاه عنّي وعن طلابه خير ما يجزي به عباده الصالحين.

والشكر الجزيل موصول للأستاذين الفاضلين الكريمين المناقشين الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحميد سعد، والأستاذ الدكتور / محمد السعيد عبد الله أحمد عامر تفضلُهما بقراءة هذه الرسالة، وتحمّلُهما المعاناة في تقويمها والحكم عليها داعيًا الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهما، وأن يجزِّل لهما الثوابة، وأن يجعل عملهما هذا في ميزان حسناتهما.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# تمهيد

يشمل المطالب الأربعة:

المطلب الأول: بيان المراد بما يشمله عنوان الرسالة من الكلمات

المطلب الثاني : تعريف الاسم والفعل والحرف

المطلب الثالث: إطلاق الأدوات على الحروف

المطلب الرابع: بعض نصوص أهل العربية لبعض مواضع الإهمال

وأسراره

**المطلب الأول : بيان المراد بما يشمله عنوان الرسالة من الكلمات:**

يحسن أن أعرّج على بيان ما يشمله عنوان الرسالة من الكلمات ، وما يتصل به من تعريف للاسم ، والفعل ، والحرف؛ ليكون واضح المعالم محدّد المراد.

فالإهمال في معناه اللغوي يوضحه لنا الأزهري في تهذيب اللغة حيث يقول : (( قال الليث : الْهَمْلُ : السُّدَى ، وما ترك الله الناس هَمَلاً : أي سُدَى : بلا ثواب ولا عقاب . وقال غيره : لم يتركهم سُدَى : بلا أمر ولا نهي ولا بيان لما يحتاجون إليه . وإبل هَمَل ، واحدها هامل . وقال ابن الأعرابي : إبل هَمَلٌ : مُهْمَلَة . ويقال : إبل هَوَامِلٌ : مُسَيَّبَة لاراعي [ لها ] . وأمر مهمل : متوك ))<sup>(١)</sup>

وفي الصلاح : (( الْهَمْلُ بالتسكين : مصدر قوله : هَمَلت عينه تهمل وتهمل هَمَلاً وهملاناً : أي فاضت ، وانهملت مثله . والهمل بالتحريك : الإبل التي ترعى بلا راع ، مثل النّفّش ، إلا أنّ النّفّش لا يكون إلا ليلاً ، والهمل يكون ليلاً ونهاراً ، يقال : إبل هَمَل ، وهاملة ، وهَمَالٌ ، وهوامل . وتركتها هَمَلاً : أي سُدَى ، إذا أرسلتها ترعى ليلاً ونهاراً بلا راع ، وفي المثل : ((اختلط المرعي بالهمل )) ، والمرعي : الذي له راع . والهمل أيضاً : الماء الذي لامانع له . وأهملت الشيء : خلّيت بينه وبين نفسه . والهمل من الكلام : خلاف المستعمل ))<sup>(٢)</sup>

وفي بحمل اللغة : (( أهملت الشيء ، إذا خلّيت بينه وبين نفسه ، والهمل : السُّدَى من الغنم ترعى نهاراً بلا راع . والهمل : الماء لا مانع له ))<sup>(٣)</sup>

وفي كتاب الأفعال للسرقسطي : (( وهمل الدمع والمطر همولاً : جرى ، وهملت الماشية : سرحت بلا راع ، وأهملت الشيء : خلّيته ))<sup>(٤)</sup>

وفي المحكم : (( الهمل : السدى المتوك ، ليلاً أو نهاراً . هملت الإبل تهمل ، وبغير هامل من إبل هوامل ، وهَمَل ، وهَمَل ، وهو اسم الجمع كرائح وروح ؛ لأن فاعلاً ليس مما يكسر

(١) تهذيب اللغة ٢١٩/٦

(٢) الصلاح ١٣٧٧/٢

(٣) بحمل اللغة ٩٠٩/٢

(٤) كتاب الأفعال للسرقسطي ١٣٤/١

على فعل ، وقد أهملها ، ولا يكون ذلك في الغنم . وأهمل أمره : لم يحكمه . وهملت عينه تهمُّل وتهَمِّل هملاً ، وهَمَّلَنا ، وانهملت : سالت . وهملت السماء هملاً ، وهَمَّلَنا وانهملت : دام مطراها مع سكون وضاعف<sup>(١)</sup>)

ما تقدم يتبيّن أنّ الهمل وما اشتق منه يدور في الغالب حول معنى واحد وهو الترك ، فيطلق على ما أهمل أمره من الإبل والإنسان ، فيقال : الإبل همل والإنسان همل<sup>(٢)</sup> : سُدَّى ، والإنسان غير همل<sup>(٣)</sup> ، أي : لم يترك بلا ثواب ولا عقاب ، أو بلا أمر ولا نهي ولا بيان لما يحتاج إليه ، قال القرطبي في تفسير قوله تعالى : ﴿أَيْحُسْبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدَّى﴾<sup>(٤)</sup> : ((أي أن يخلّى مهملًا ، فلا يقول ولا ينهى ... ومنه إبل سُدَّى: ترعن بلا راع ))<sup>(٥)</sup>

كما يطلق على أبنية الكلام التي ترك استعمالها فقد ذكر السيوطي في المزهر أضرب المهمل ، وهي : ما لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البة ، وذلك كجيم تولف مع كاف ، أو كاف تقدم على جيم ، وكعین مع غین ، أو حاء مع هاء أو غين ، فهذا وما أشبهه لا يأتلف . وما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه ، وذلك كبارادة مرید أن يقول : عضخ ، فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر ، فقالوا في الأحرف الثلاثة : خضع ، لكن العرب لم تقل : عضخ . وأن مرید مرید أن يتكلّم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف ، وأي هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلاما<sup>(٦)</sup> .

وقال ابن جيني : ((أما إهمال ما أهمل ، مما تتحمّله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصرّفة ، أو المستعملة ، فأكثره متوك للاستقال ، وبقيته ملحقة به ، ومقدّاة على إثره ))<sup>(٧)</sup> ومن الإهمال بمعنى الترك ما ذكره صاحب التاج من أن الجيهبوق كحيزبون بمعنى خراء الفأر أهمله الجوهرى<sup>(٨)</sup> . والجثثة بمعنى ضيق النفس أهمله الجوهرى<sup>(٩)</sup> . و الحثرة بمعنى

- (١) الحكم ٢٣٥/٤
- (٢) سورة القيمة الآية (٣٦)
- (٣) الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٠٤-١٠٥
- (٤) المزهر ١/٢٤٠
- (٥) الخصائص ١/٤٥
- (٦) التاج ٢٥/١٣٥
- (٧) التاج ٢٥/١٣٥

خشونة وحمرة تكون في العين أهمله الجماعة.<sup>(٢)</sup> وحرق عمله : إذا أفسده ، أهمله الجماعة.<sup>(١)</sup> كما يطلق الإهمال على الحروف غير المعجمة أي غير المنقوطة ، كما ذكر صاحب اللسان أن الحذرنق والخذرنق بالدال والذال : ذكر العناكب ، وفي الصلاح بالدال المهملة.<sup>(٣)</sup> وذكر صاحب التاج أن الحذرقة بضم الحاء والراء وشد القاف أهمله الجوهرى، وهى الخزيرة ، وهو في العباب بالدال المهملة.<sup>(٤)</sup>

وليس إطلاق الإهمال مقصورا على ما سبق ، فقد يطلق على أجزاء الكلام التي لا عمل لها فيه سواء كانت اسمأ أو فعلأ أو حرفأ ، وهو ما توجه إليه في هذه الدراسة بالتحليل والتصنيف والبيان .

ومن إطلاقه على الحرف غير العامل ما جاء في معاني الحروف المنسوب للرماني : (( وإنما لم تعمل الهمزة شيئاً وكانت من الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعمل الحرف إذا احتضن بأحد القبيلين دون الآخر ))<sup>(٥)</sup>

وقال ابن الخطاب : (( وغير العامل من الحروف يسمى مهمالاً ، والعامل منها كل حرف احتضن بأحد القبيلين الاسم والفعل ، فإن اشتراكاً في دخوله عليهما بطل أن يكون عاملًا ، وهذا كانت لغة قيم ومن تابعهم من العرب في ((ما)) النافية من ترك إعمالها وإجرائتها في الإهمال مجرى ((هل)) أقيس عند التحريين من لغة أهل الحجاز الذين شبهوها بـ(ليس) ، فأعملوها مع كونها مشتركة متعددة في الدخول على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى تردد ((هل))<sup>(٦)</sup>)

وقال ابن الناظم : (( ومن العرب من يجيز إهمال أن المخففة حملًا على ((ما)) المصدرية، فيرفع المضارع بعدها ، كقول الشاعر :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا مِنْيَ السَّلَامَ ، وَلَا تُشْعِرَا أَحَدًا  
فـ ((أن)) الأولى ، والثانية مصدريتان ، مخففتان وقد أعملت إحداهما ، وأهملت

(١) التاج ١٤١/٢٥

(٢) التاج ١٤٨/٢٥

(٣) اللسان ٧٢/١٠

(٤) التاج ١٤٥/٢٥

(٥) معاني الحروف ٣٦

(٦) المرتبخ ١٦٨

الأخرى. ومن إهمالها قراءة بعضهم قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُ الرِّضَا عَهْدَهُ ﴾<sup>(١)</sup>  
 وقال ابن هشام : (( كما يجوز الإعمال والإهمال في ليتما كذلك يجوز في إن المكسورة إذا  
 خففت ، كقولك : إن زيدً لمنطلق ، وإن زيدا منطلق ، والأرجح الإهمال ، عكس ليت )).<sup>(٢)</sup>  
 ومن إطلاقه على الأفعال قول ابن هشام في (( ظن )) الملاحة : (( ومثال تأخرها عنهما  
 قولك : زيد عالم ظنت ، بالإهمال ، وهو الأرجح بالاتفاق ، ويجوز : زيدا عالما ظنت ،  
 بالإعمال ))<sup>(٣)</sup> وقوله : (( ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معا ، لم يجز الإهمال ، لا تقول :  
 ظنت زيد قائم ، بالرفع ، خلافا للkovin ))<sup>(٤)</sup>  
 وقوله : (( وإنما سُمِيَ هذا الإهمال تعليقا ؛ لأن العامل في نحو قولك : (( علمت ما زيد  
 قائما )) عامل في الحال ، وليس عاملًا في اللفظ ، فهو عامل لا عامل ، فشبّه بالمرأة المعلقة التي هي  
 لا مزوجة ولا مطلقة ، والمرأة المعلقة : هي التي أساء زوجها عشرتها ))<sup>(٥)</sup>  
 وخلاصة ما تقدم أن الهمَل ، والهامِل ، والمهمَل . يعني المتروك ، سواء أكان ذلك المتروك  
 حيوانا ، كإطلاقه على الإبل المتروكة بلا راعٍ، أو غيره ، كإطلاقه على ما ترك استعماله من  
 الأبنية والصيغ والكلمات ، وعلى الحروف غير المعجمة أو غير المنقوطة ؛ لترك نقطتها ، وعلى  
 الفعل أو الحرف أو الاسم غير العامل ؛ لترك إعماله. وهو الذي نعنيه في هذه الدراسة.

فالهامِل اسم فاعل (( همل )) والمهمَل اسم مفعول (( أهمل )) ، وأما الهمَل ، فيجوز أن  
 يكون اسم مصدر (( همل )) . يعني هامل ، أو ( أهمل ) . يعني مهمَل.

فعلى هذا يكون للهامِل فعل وهو (( همل )) . يعني : ترك؛ لأن وجود الهامِل . يعني  
 المتروك يدل على وجود فعله الذي هو (( همل )) . يعني ترك . كما أن وجود اسم المفعول يدل  
 على وجود فعله ، وإن لم يقله أصحاب المعاجم ؛ إذ الوصف والمصدر إذا وحدا فالفعل في  
 الكف. قال ابن جني : (( وحكى أبو زيد : رجل مُدرِّهم . قال : ولم يقولوا منه : درهم ، إلا

(١) سورة البقرة الآية (٢٣٣)

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٨-٦٦٩

(٣) شرح قطر الندى ١٧٦-١٧٥

(٤) شرح قطر الندى ١٩٨

(٥) شرح قطر الندى ١٩٩

(٦) شرح قطر الندى ٢٠١

أنه إذا جاء اسم المفعول ، فالفعل نفسه في الكف )<sup>(١)</sup> وقال: ((قال أبو علي بالشام : إذا صحت الصفة فالفعل في الكف ))<sup>(٢)</sup>

ويرادف الماهمل والمهملا : الملغى والمعلق ، كما يرادفه غير العامل من الأسماء والأفعال والحرروف ، قال السيوطي : ((يختص التصرف من الأفعال القلبية : وهو ماعدا : هب وتعلم من الأنواع الثلاثة بالإلقاء : وهو ترك العمل لغير مانع لفظاً أو مَحَلّاً ))<sup>(٣)</sup> كما قال: ((يختص أيضاً التصرف من الأفعال القلبية بالتعليق ، وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع ))<sup>(٤)</sup> كما أن المهملات أو المهاومل يقابلها العوامل ، فقد ألف ابن فضال كتاباً سماه ((المهاومل والعوامل))<sup>(٥)</sup> والمراد بـ ((في )) : الظرفية ، قال سيبويه : ((وأمّا ((في )) فهي للوعاء ، تقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ، وهو في بطنه أمّه ، وكذلك هو في الغُلّ ؛ لأنّه جعله إذا أدخله فيه ، كالوعاء له ، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله ))<sup>(٦)</sup>

وذكر ابن هشام لـ ((في )) عشرة معان ، وهي : الظرفية ، والصاحبة ، والتعليق ، والاستعلا ، ومرادفة الباء ، ومرادفة إلى ، ومرادفة من ، والمقاييس ، والتعويض ، والتوكييد . والظرفية ، وهي إما مكانية أو زمنية ، وقد اجتمعنا في قوله تعالى : ﴿الْمُ، غَلِبْتِ الرُّومُ، فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلْبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ، فِي بِضْعِ سِنِينَ...﴾<sup>(٧)</sup> أو مجازية ، نحو ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ...﴾<sup>(٨)</sup> ومن المكانية ((أدخلت الخاتمة في إصبعي ، والفلسفة في رأسي ))<sup>(٩)</sup> ومثله قولنا : الإهمال في العربية .

والمراد بالعربية هنا : اللغة كما قال ابن الوراق : ((وأمّا إدخال الهاء في العربية فلأنّ المراد

(١) الخصائص ٣٥٨/١

(٢) الخصائص ١٢١/١

(٣) المجمع ٤٩٠/١

(٤) المجمع ٤٩٤/١

(٥) انظر تذكرة النحاة ٤٣١

(٦) الكتاب ٢٢٦/٤

(٧) سورة الروم الآية (٤-١)

(٨) سورة البقرة الآية (١٧٩)

(٩) المغني ٢٢٣

بالعربية اللغة العربية ، واللغة مؤنثة فدخلت الهاء على هذا المراد ))<sup>(١)</sup> وكما جاء في الجامع لأحكام القرآن ((والعرب : جيل من الناس ، والنسبة إليهم عربي بين العربة ، وهم أهل الأمصار . والأعراب منهم سكان البادية خاصة ، وجاء في الشعر الفصيح أعاريب . والنسبة إلى الأعراب أعرابي ؛ لأنه لا واحد له ، وليس الأعراب جمعا للعرب كما كان الأنباط جمعا لنبط ، وإنما العرب اسم جنس . والعرب العاربة هم الخلص منهم، وأخذ من لفظه وأكده به ، كقولك: ليل لائل. وربما قالوا : العرب العرباء . وتعرب أي تشبه بالعرب . وتعرب بعد هجرته أي صار أعرابيا . والعرب المستعربة هم الذين ليسوا بخلص ، وكذلك المتعربة ، والعربية هي هذه اللغة ويعرف بن قحطان أول من تكلم بالعربية ، وهو أبو اليمن كلهم . والعُرْبُ والعَرَبُ واحد ، مثل العُجْمُ والعَجَمُ ... وجمع العربي العرب ، وجمع الأعرابي أعراب وأعاريب ، والأعرابي إذا قيل له : يا عربي فرح ، والعربي إذا قيل له : يا أعرابي غصب ، والهاجرون والأنصار عرب لا أعراب ، وسميت العرب عربا ؛ لأن ولد إسماعيل نشأوا من عربة وهي من تهامة فنسبوا إليها . وأقامت قريش بعربة وهي مكة ، وانتشر سائر العرب في جزيرتها ))<sup>(٢)</sup>.

والأسرار : جمع ، ومفرده سر ، وهو ما يكتتم وخلاف الإعلان ، قال الفيومي : ((السر ما يكتتم وهو خلاف الإعلان ، والجمع الأسرار ))<sup>(٣)</sup> ، ويقال في فعله : أسرّ الحديث بمعنى إخفاءه وأظهره .<sup>(٤)</sup> و ((يقال : سرتته : كتمته ، وسررتته : أعلنته ))<sup>(٥)</sup> فهو من الأضداد . ونكتة ذلك أن السر يكون سرا إذا كان مكتوما في نفس صاحبه فإذا أسره إلى غيره ، فقد خرج عن كونه سرا لإظهاره عليه فكان بذلك من الأضداد كما قال الفيروز أبيادي : ((وقوله تعالى ﴿... تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ...﴾))<sup>(٦)</sup> أي تطلعون على ما تسررون من مودتهم . وقد فسر بأن معناه : تظهرون ، وهذا صحيح ، فإن الإسرار إلى الغير يقتضي إظهار ذلك لمن يفضى إليه بالسر ، وإن كان يقتضي إخفاءه من غيره ، فإذا قرولك : أسر إلى فلان يقتضي من وجه الإظهار

(١) علل التحو ١٤٢ ، وانظر الصباح ١٩٠/١ ، واللسان ٥٨٧/١

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٥٦/٨

(٣) المصباح المنير ١٠٤

(٤) المصباح المنير ١٠٤ ، والناتج ١٨/١٢

(٥) الناتج ٥/١٢

(٦) سورة المتحنة الآية (١)

ومن وجه الإخفاء)).<sup>(١)</sup>

فالمقصود بالأسرار هنا الأسباب والعلل النحوية للإهمال ، وقد ألف الأنباري كتابه ((أسرار العربية )) تحدث فيه عن العلل النحوية كما ألف قبله أبو القاسم الزجاجي في علل النحو وسماه ((الإيضاح في علل النحو )) ، وألف ابن كمال باشا كتابا في النحو سماه (( أسرار النحو)).

والواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير التعرض على القبلية أو البعدية أو المعية، وسيأتي الحديث عنها فيما بعد إن شاء الله تعالى .

وملطان : جمع ، ومفرده مظنة ، وهو اسم مكان (( ظنّ يظنّ )) ، ومظنة الشيء : موضعه ومأله الذي يظن كونه فيه.<sup>(٢)</sup>

وقال ابن الأثير: (( الملطان : جمع مَظِنَةٌ ، بكسر الظاء ، وهي موضع الشيء ومعدنه ، مفعلة من الظنّ بمعنى العلم ، وكان القياس فتح الفاء ، وإنما كسرت لأجل الهماء ))<sup>(٣)</sup> وعلىه ، فالمراد بالملطان هنا الموضع التي يظن فيها وجود الإهمال ، أي : مواضع الإهمال في العربية.

و(( دراسة نحوية )) الدراسة وصفت بأنها نحوية ، والنحو لغة القصد والجهة ، ك ((نحوت نحو البيت))، والمثل ك (( زيد نحو عمرو )) ، والمقدار ك (( عندي نحو ألف )) ، والقسم ك ((هذا على خمسة أخاء )) ، والبعض ك (( أكلت نحو السمكة )) وأنظرها وأكثرها الأول.<sup>(٤)</sup> واصطلاحا هو (( علم مستخرج بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب الموصولة إلى معرفة أحكام أجزاءه التي تتألف منها )).<sup>(٥)</sup>

قال الأشموني : (( المراد هنا بالنحو ما يرافق قوله : علم العربية لا قسم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المتحرر كالخلق (بمعنى المخلوق) ) .<sup>(٦)</sup> وقال الصبان : ((هذا

(١) البصائر ٢٠٦/٣ ، وانظر الناج ١٨/١٢

(٢) انظر الصحاح ١٥٨١/٢ ، والقاموس ١٥٦٦

(٣) النهاية ١٦٤/٣

(٤) انظر حاشية الخضري ١٠/١

(٥) المقرب ٤٥/١ ، وشرح الأشموني ١٥/١

(٦) شرح الأشموني ١٦/١

اصطلاح القدماء واصطلاح المؤخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف ، وعليه فيعرف بأنه (( علم يبحث فيه عن أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناء ))<sup>(١)</sup> وهو المراد هنا . وَقِيْدُ العنوان بالدراسة النحوية أزال اللبس أو الخلط الذي قد يتبادر إلى الذهن عند سماع أو قراءة (( الإهمال في العربية أسراره ومظانه )) أنه دراسة لمواضع العدول عن اللغة العربية والانصراف عن استخدامها وكشف الأسرار لذلك ، ومعالجتها .

في هذا القيد يتضح أن المراد بالعنوان هو دراسة الأسماء والأفعال والحرروف غير العاملة، والكشف عن عللها ونكتتها .

وبعد هذا التعریج على بيان ما اشتمل عليه العنوان ، ف(( الإهمال )) جنس يشمل المهمل في العربية وغيرها ، و(( في العربية )) قيد خرج به المهمل في غير العربية ، و(( أسراره ومظانه )) بيان لجانبي الدراسة ، وهما مواضع الإهمال ، وكشف أسراره ، و(( دراسة نحوية )) قيد آخر خرج به الصيغ والأبنية المهملات المتراكبات ؛ لأنها مما يختص بها الصرفيون . كما خرج به كل الأمور المتعلقة بالتصريف ؛ لأن مقصودنا هنا بـ مصطلح النحو هو مصطلح المؤخرين ، فيختص به النحويون دون الصرفين ، وإن كان اللغويون والنحويون والصرفيون غير مختصين بفن دون آخر من هذه الفنون أو العلوم ، فاللغويون هم النحويون والصرفيون ، كما أن النحويين والصرفيين هم اللغويون أيضاً فعلمهم في العربية شامل لجميع أنواعها من لغة وصرف واشتقاق ونحو ومعان وبيان وعروض وقافية وغير ذلك من أنواع العلوم العربية .

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١٦/١ ، واتمام الدراسة لقراء النقاية للسيوطى ١٩٨

## المطلب الثاني : تعريف الاسم والفعل والحرف:

ويلزمني أن أبين المراد بكلٌّ من الاسم والفعل والحرف ، ويحسن أن أشير أوّلاً إلى أن الكلام العربي يتكون من هذه الكلمات الثلاث ولا رابع لها قال ابن الحاجب : ((والتركيب العقلي لا يزيد على ستة : اسم واسم ، واسم و فعل ، واسم وحرف ، و فعل و فعل ، و فعل و حرف ، و حرف و حرف ، فأربعة منها لا تتأتى أن تكون كلاماً فلم يبق إلا اثنان : اسمان ، و فعل و اسم ))<sup>(١)</sup>

وقال الرضي : (( فالإسم يكونان كلاماً ؛ لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه . وكذا الإسم مع الفعل ؛ لكون الفعل مسندًا والإسم مسندًا إليه . والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً ؛ إذ لو جعلت الإسم مسندًا فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسندًا إليه فلا مسند ، وأما نحو: يا زيد ، فلسد (( يا )) مسد (( دعوت )) الإنسائي . والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً ؛ لعدم المسند إليه ، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه ))<sup>(٢)</sup>

وقد ناقش أبو القاسم الزجاجي اختصار أجزاء الكلام العربي في الكلمات الثلاث وإجماع النحوين ، وانتهى به إلى القول : (( إن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والم الخبر به أجسام وأعراض تنبأ في العبارة عنها أسماؤها ، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء ؛ لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الإسم النائب عن المسمى ، فالخبر إذا هو غير الخبر عنه وهو الحديث للذي ذكرناه ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف ولن يوجد إلى معنى رابع سيل ، فيكون للكلام قسم رابع ، وهذا معنى قول سيبويه الكلم اسم و فعل و حرف ، وقد روي لنا أن أول من قال ذلك هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ... أعني قوله : الكلام اسم و فعل و حرف ))<sup>(٣)</sup>

وابع كلامه قائلاً : (( قد دلّنا على صحة منهب صاحبنا وأربناك أن اعتقادنا ليس تقليداً بل ببحث ونظر . والمدعى أن للكلام قسم رابعاً أو أكثر منه مخمن أو شاك ، فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ؛ ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ، ولن يجد إليه سبيلاً ، وليس

(١) شرح المقدمة الكافية ٢١٩/١

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٤/١

(٣) الإيضاح في علل النحو ٤٣-٤٢

يجب علينا ترك ما تيقناه وعرفنا حقيقته وصح في العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان ، لأن الشكوك  
لا تدفع الحقائق وبالله التوفيق ))<sup>(١)</sup>

وقال الحيدرة اليماني في التدليل على كون أقسام الكلام الثلاثة: (( يدل على صحة هذه  
القسمة السماع والإجماع والقياس . أما السماع فمن قول علي عليه السلام: (( يا أبا الأسود  
انح لهم نحوا فإن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم و فعل و حرف جاء معنى )). وأما الإجماع فما  
أجمع عليه المصنفون من قوله: (( الكلام ثلاثة )) ، ولم يقل أحد منهم خلاف ذلك. وأما  
القياس فإن الكلام ... عبارة عن المعنى والعبارة تكون على حسب ما يقتضيه المعبر عنه ، وهو  
لا يخلو أن يكون ذات الشيء أو حدثاً من الذات ، أو واسطة بين الذات والحدث . فعبر عن  
الذات بالاسم ، وعن الحدث بالفعل ، وعن الواسطة بالحرف ، فلو سقطت الذات لبقي الفعل  
بغير فاعل ، ولو سقط الفعل لبقيت الذات جامدة لا يُخبر عنها بشيء ، ولو سقط الحرف لبقي  
ضعف الأفعال منقطعاً لا يصل إلى الأسماء ، فصار المتكلّم لا يستغني عن واحد من هذه الثلاثة ،  
ولا يفتقر إلى شيء فوقها... ))<sup>(٢)</sup>

وقال الخوارزمي: (( وإنما حكم بأنها ثلات للاستغناء بها والاكتفاء بها في أداء المعاني  
المختلفة ))<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن هشام : (( وهي ثلاثة باتفاق من يعتد به اسم و فعل و حرف والدال على ذلك  
أمران : أحدهما : الاستقراء من أئمة اللغة كأبي عمرو والخليل وسيبوه ومن بعدهم، ويقال :  
إن البادئ بهذه المقالة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه . والثاني : القسمة الدائرة  
بين النفي والإثبات و لهم فيها طرق أفردها طريق ابن معط في الفصول وهي : الكلمة إما أن يخبر  
عنها وبها وهي الاسم أو لا يخبر عنها ولا بها وهي الحرف ، أو يخبر بها لا عنها وهي الفعل . ))<sup>(٤)</sup>

(١) الإيضاح في علل النحو ٤٣

(٢) كشف المشكل ١٦٧/١ - ١٦٨

(٣) ترشيح العلل ٤

(٤) وفي الفصول (١٥٠): (( ودليل حصرها أن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو  
الاسم ، وسي بذلك لسموه على قسيمه . وإما أن يصح الإخبار به لا عنه ، وهو الفعل ، وسي باسم أصله ، وهو  
المصدر ، والمصدر فعل حقيقة . وإما ألا يصح الإخبار لا عنه ولا به ، وهو الحرف ، وسي بذلك ؛ لوقوعه طرفاً  
وقفة ، يتم الكلام بدونه )) .

ووجه فسادها أنها غير حاصرة ؛ إذ بقي منها ما يخبر عنه لا به ، وأحسنها أن يقال: الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أو لا ، إن لم يصح فهي حرف ، وإن صح فإما أن تقترب بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا فإن اقتربت فهي الفعل وإلا فهي الاسم )<sup>(١)</sup>.

ومع وضوح نصوص أهل العربية وجلائرها على أن أقسام الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف ، ولم يشذ عن إجماعهم إلا أبو جعفر بن صابر حيث جاء تقسيمه للكلام : الاسم ، والفعل ، والحرف ، والخالفة ، وقد سبق قول ابن هشام : (( وهي ثلاثة باتفاق من يعتد به )) ؛ لاعتبار كلامه لا نصيب له من الصحة .<sup>(٢)</sup> و جاء بعض المحدثين كالدكتور إبراهيم أنيس ؛ ليخالف ما اتفق عليه النحويون مقسمًا الكلام العربي إلى : اسم ، وضمير ، و فعل ، وأداة<sup>(٣)</sup> ، ونسب هذا التقسيم إلى المحدثين واصفًا بأنه أدق من تقسيم النحوة الأوائل حيث يقول: (( وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم النحوة الأقدمين ))<sup>(٤)</sup> كما جاء الدكتور تمام حسان مغيراً تقسيم الكلام فقال: (( وأول ما نبدأ به أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحوة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة ))<sup>(٥)</sup> وجاء تقسيمه : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والطرف ، والأداة .<sup>(٦)</sup>  
وعليه ، فأجزاء الكلام - على الأصح - لا تخرج عن الكلمات الثلاث : الاسم والفعل والحرف عند النحوة سلفهم وخلفهم . فالضمير واسم الفعل والطرف كلها داخلة في الاسم وليس غیره . حيث الضمير يسند إليه ويستند ، والطرف يسند إليه ويستند ويقبل التنوين وأول حرف الجر ، واسم الفعل يدخله التنوين ومنه المعرفة والنكرة وهذه من خصائص الاسم .

وقد حُدّد الاسم والفعل والحرف بخلود كثيرة حتى ذكر الأنباري أن النحويين ذكروا في الاسم حلوداً كثيرة تيف على سبعين حداً .<sup>(٧)</sup> وهذه الكثرة لتعريف الاسم والفعل والحرف مما جعل بعض الباحثين المحدثين يتهمون النحوة الأوائل بالتضارب وعلم اللغة في التعريف حيث يقول الدكتور إبراهيم أنيس : (( يتضح من هذه

(١) شرح المحة البدريية ١٦١-١٦٣

(٢) انظر متنى الأريب بتحقيق شرح شذور الذهب ١٣

(٣) انظر من أسرار اللغة ٢٨٢ فما بعدها

(٤) من أسرار اللغة ٢٨٢

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ٨٨

(٦) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦

(٧) انظر أسرار العربية ٩-١٠

الإشارات السريعة أن فكرة الحرفة كانت غامضة في أذهان النحاة ، وأن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامحة مانعة. ولعلهم أحسوا بشيء من هذا حين لجأوا إلى ما سموه علامات الأسماء ، وقبوها التوين والألف واللام ، وغير ذلك مما هو معروف مأثور في كتبهم ، وعلامات الأفعال وإمكان اتصال بعضها بضمير الرفع المتصل ، وسبق بعضها بقد والسين وسوف...)).<sup>(١)</sup>

ولعل الدكتور إبراهيم أنيس غاب عنه أن لكترة حدود النحوين للأسم والفعل والحرف سرًا أو غرضًا كشف عنه أبو القاسم الزجاجي بقوله: ((إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه ، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول ، وتارة من المواد والصور ؛ لأن المادة تشاكل الجنس والصورة تشاكل الفصل ))<sup>(٢)</sup> قوله: ((فكذلك يقول النحويون ... في تحديد الاسم والفعل والحرف ، كان لكل فريق منهم غرضًا في تحديده وقصده. فمنهم من أراد التقرير على المبتدئ ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتاى به ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة فحدّها على الحقيقة)).<sup>(٣)</sup>

وعلى ما تقدم ، فإنني أورد تعريف الاسم والفعل لابن الحاجب مستغلياً عن ذكر جميع تعاريف النحاة لاما تفادي للاطالة إذ عرف الاسم بأنه ((ما دل على معنى في نفسه غير مقتن بأحد الأزمنة الثلاثة)).<sup>(٤)</sup>

وقوله: ((ما دل على معنى)) يشمل الكلمات كلها. قوله: ((في نفسه)) يخرج الحرف. قوله: ((غير مقتن)) يخرج الفعل. قوله: ((بأحد الأزمنة - ولم يقتصر على قوله: غير مقتن - احتراز من الغبوق والصبور ، فإنه لو اقتصر عليه خرج من الحد وهو منه ؛ لأنه من قبيل الأسماء ، وهو دال على معنى في نفسه ولكنه غير مقتن بزمان.)).<sup>(٥)</sup>

وقال ابن الحاجب : ((فلو قيل: (غير مقتن) لخرج ؛ لأن (الصبور) يدل على شرب في أول النهار ، و (الغبوق) يدل على شرب في آخره ، وكذلك ما أشبههما من الأسماء.

(١) من أسرار اللغة ٢٨٠ ، وانظر دراسات في الأدوات النحوية ٢٠

(٢) الإيضاح في علل النحو ٤٦

(٣) الإيضاح في علل النحو ٤٧

(٤) شرح المقدمة الكافية ١/٢٢١ ، وانظر شرح الرضي على الكافية ١/٣٥

(٥) شرح المقدمة الكافية ١/٢٢٢

فقيدنا بأحد الأزمنة الثلاثة ليبقى غير مخرج ؛ لأنه وإن افترن فليس مفترن بأحد الأزمنة الثلاثة - التي هي الماضي والحاضر والمستقبل ، فإذاً لا يخرج إلا المفترن بأحدهما، وهو غير مفترن بأحدهما ، فلا يخرج ، فيبقى الحد سالماً )<sup>(١)</sup>.

وتابع كلامه قائلاً : (( وقد أورد على هذا الفعل من نحو: يقوم ويقعـد ، فإنه يدل على معنى في نفسه غير مفترن بأحد الأزمنة الثلاثة معيناً ؛ لكون وضعه مشتركاً فيما عـلـى المذهب الصحيح.

وإذا كان ( الصبور ) و ( الغبوق ) داخلين في الحد ؛ لكونهما لا يختصان بأحد الأزمنة معيناً فكذلك ينبغي أن يدخل هذا في الحد ؛ لكونه لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة معيناً ، وإذا دخل في الحد بطل كونه حدّاً ؛ لدخول ما ليس من المحدود فيه.

والجواب عن ذلك - بعد تسليم كونه مشتركاً - : أنه مفترن بأحد الأزمنة الثلاثة على التحقيق باعتبار الوضع ، فإن الواقع لم يضع الفعل المضارع إلا دالاً على أحد الأزمنة أبداً ، واللبس إنما حصل عند السامع ؛ لكون اللفظ يطلق على أحدهما تارة ، وعلى الآخر أخرى ، لأنـهـ غيرـ موضـوعـ لأـحـدـهـماـ ،ـ بـخـلـافـ (ـ الـغـبـوـقـ)ـ وـ (ـ الصـبـوـرـ)ـ فـإـنـهـ لمـ يـوـضـعـ قـطـ دـالـاـ عـلـىـ أحدـ الأـزـمـنـةـ لـاـ بـظـهـورـ وـلـاـ باـشـتـراكـ.

فثبت أنه ليس في الدلالة على أحد الأزمنة كدلالة ( يقوم ) و ( يقعـد ) فوجب دخول باب ( الغبوق ) و ( الصبور ) و خروج باب المضارع.<sup>(٢)</sup>

كما تابـعـ كـلـامـهـ قـائـلاـ : ((ـ وـأـشـكـلـ مـنـ هـذـاـ الـاعـتـراـضـ اـسـمـ الـفـاعـلـ فـيـ مـثـلـ قولـكـ: زـيدـ ضـارـبـ عـمـراـ ،ـ فإـنـ يـفـهـمـ مـنـهـ الدـلـالـةـ عـلـىـ أحدـ الأـزـمـنـةـ -ـ وـإـنـ كـانـ دـلـالـةـ مشـتـركـةـ -ـ فـليـصـحـ خـرـوجـ (ـ ضـارـبـ)ـ عـنـ هـذـاـ الحـدـ ؛ـ لأنـهـ دـالـ عـلـىـ أحدـ الأـزـمـنـةـ وـإـنـ كـانـ دـلـالـةـ مشـتـركـةـ.

والجواب على ذلك أنـ (ـ ضـارـبـ)ـ مـوـضـوعـ لـعـنـيـ منـ غـيرـ زـمانـ فـيـ أـصـلـ وـضـعـهـ ،ـ وإنـماـ عـرـضـتـ فـيـهـ دـلـالـةـ الزـمانـ فـيـ بـعـضـ مـوـاقـعـهـ بـدـلـيلـ قولـكـ: زـيدـ ضـارـبـ ،ـ وـلـاـ دـلـالـةـ لـ (ـ ضـارـبـ)ـ عـلـىـ زـمانـ الـبـتـةـ ،ـ وـلـوـ كـانـ مـوـضـوعـاـ لـزـمانـ لـمـ يـنـفـكـ الفـعـلـ عـلـىـ دـلـالـةـ لـماـ كـانـ فـيـ أـصـلـ وـضـعـهـ دـالـاـ عـلـىـ الزـمانـ.

(١) شرح المقدمة الكافية ٢٢٣-٢٢٢/١

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢٢٥-٢٢٣/١

فإذا ثبت أن وضعه - في الأصل - لمعنى من غير زمان فقد دخل في حد الاسم ، ولا أثر لما عرض فيه على غير قياس ، ألا ترى أن قوله: إن قام زيد قمت ، حكم عليه بكونه فعلاً ماضياً لما كان ذلك وضعه في الأصل وإن كان المعنى في هذا المثل الاستقبال ، وذلك عارض فيه لقرينة دخول الشرط. وكذلك قوله: لم يضرب ، على العكس.

فقد ثبت أن (ضارباً) داخل في حد الاسم ، وإن صحت فيه دلالة على الزمان فعارضة.<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً : (( وأشكال من ذلك (عسى) و (نعم) و (بئس) و فعل التعجب و (حَذَا) ، فإنها تدل على معنى في نفسها غير مقتنة بأحد الأزمنة ومع ذلك فإنها أفعال ، وهي داخلة تحت هذا الحد ، فقد دخل في هذا الحد ما ليس منه .

والجواب عن هذا أن تحريرها من معنى الزمان عارض ، وأصل وضعها للدلالة على الزمان ، فلما أخرجت إلى معنى الإنشاء وجوب قطعها عن الزمان. ومثاله إذا قلت: بعثْ - قاصداً إلى معنى الإنشاء - تجرد عن معنى الزمان لعرض ذلك فيه ، ومع ذلك فلا يخرج عن كونه فعلًا.

وإذا ثبت ذلك في كلامهم في غير هذا الباب ثبت مثله فيه. ولذلك حكم النحويون - فيما أمكن فيه النقل من هذه الأفعال - بالنقل ، فحكموا بأن (نعم) منقول عن (نعم) و (بئس) منقول عن (بئس) و (حَذَا) منقول عن قوله: حَبَّ الشيءُ ، وحُبِّ الشيءُ ، إذا صار محبوباً ، كل ذلك ؛ ليكون تحريرها عن الزمان عارضاً فيه فيدخل تحت حد الفعل ويندرج عن حد الاسم.

ولم يمكن ذلك في (عسى) ، فحكم بأن أصل وضعها للزمان الماضي ولكنهم التزموا فيها الإنشاء فوجب تحريرها عن معنى الزمان لهذا الغرض ، فحصل من ذلك أنها غير داخلة في هذا الحد وإن تجردت عن معنى الزمان لعرض التجدد كما ذكرنا في (ضارب) على العكس ؛ لأن عرض تجرد الزمان في هذه كعرض حصول الزمان في اسم الفاعل.<sup>(٢)</sup>

ويراد بالاسم إذا أطلق غير معنى ، كان يراد به مطلق الاسم وهو قسيم الفعل والحرف ،

(١) شرح المقدمة الكافية ٢٢٥-٢٢٦/١

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢٢٧-٢٢٩/١

ويطلق ويراد به - إذا قوبل بالمصدر - المشتق ، ويطلق ويراد به نوع من العلم قسم الكنية واللقب.<sup>(١)</sup>

كما عرّف ابن الحاجب الفعل بقوله: (( الفعل ما دل على معنى في نفسه مقتن بأحد الأزمنة الثلاثة ))<sup>(٢)</sup>

فقوله: (( ما دل على معنى )) يدخل فيه الكلم الثلاث. وقوله: (( في نفسه )) يخرج عنه الحرف. وقوله: (( مقتن بأحد الأزمنة الثلاثة )) يخرج عنه الاسم ، فإنه غير مقتن بالأزمنة.<sup>(٣)</sup>  
قال ابن الحاجب: (( وكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده كتاب (الغبوق) وباب اسم الفاعل فهو وارد هنا على حد الفعل باعتبار عكسه. وكل ما ورد على حد الاسم باعتبار عكسه كالمضارع والأفعال غير المتصرفة كـ (عسى) وشبيهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار طرده. والجواب فيه كالجواب فيما تقدم ، وقد تقدم ذلك كله في حد الاسم .<sup>(٤)</sup>

وقال الرضي : (( وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم أي على قولنا: كل اسم فهو غير مقتن ، أعني الاعتراض بباب (الغبوق) ، باسم الفاعل العامل ، فهو وارد على عكس حد الفعل ، أعني على قولنا: كل فعل فهو مقتن... .

وما ورد على عكس حد الاسم ، أعني على قولنا: كل غير مقتن فهو اسم ، من الاعتراض بالمضارع ، والأفعال غير المتصرفة ، كعسى ، وشبيهه ، فهو وارد على طرد حد الفعل ، أعني على قولنا: كل فعل فهو مقتن ، والجواب عن الاعتراضات: كما تقدم في حد الاسم .<sup>(٥)</sup>

وأما تعريف الحرف ، فيقول أبو حيان : (( وأحسن ما قيل في حد الحرف: (( الحرف كلمة دالة على معنى في غيرها فقط )) .

فقولنا (( الكلمة )) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف . وقولنا : (( دالة على معنى في

(١) أثر التسمية ١٣١

(٢) شرح المقدمة الكافية ٨٥٧/٣

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٥٧/٣

(٤) شرح المقدمة الكافية ٨٥٧/٣

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤/٥-٦

غيرها )) احتراز من الاسم والفعل . وقولنا : (( فقط )) احتراز من أسماء الشرط والاستفهام، فإنها تدل على معنى في غيرها، لكنها مع ذلك تدل على معنى في نفسها ))<sup>(١)</sup>

وقد قال بهذا الخد أيضاً المرادي ووصفه بأنه أحسن الحدود وقال: ((وعلم من تصدير الخد به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف كهمزتي النقل والوصل ، وياء التصغير. فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني ، فإنها ليست بكلمات ، وهذا أولى من تصدير الخد بـ (( ما )) لإبهامها ))<sup>(٢)</sup>

واعتراض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لا يصح ، من جهة أنه يخرج عنه من الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة ، نحو : إنما وكأنما . والجواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة . وأما نحو : إنما وكأنما مما هو كلمتان ، فهو حرفان لا حرف واحد بخلاف نحو (( لأن )) مما صيره التركيب كلمة واحدة ، فهو حرف واحد.<sup>(٣)</sup>

واعتراض قول من حد الحرف (( بأنه ما دل على معنى في غيره )) بالحروف الزائدة ، نحو (( ما )) في قوله : إنك ما وخيرا ؛ لأنها لا تدل على معنى في غيرها . وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبياناً للكثرة ، بسبب تكثير اللفظ بها ، وقوية اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع الكلام.<sup>(٤)</sup>

ولا يفوتي هنا أن أشير إلى أن بعض النحاة قد يعاقب الاسم والفعل والحرف حيث نقل أبو القاسم الزجاجي في إيضاحه عن المبرد معاقبته لهذه الكلمات بقوله: ((وكان أبو العباس محمد بن زيد المبرد يقول: (أجيز أن أسميها كلها أسماء)) ينhib في ذلك إلى أن قولنا (( زيد )) كلمة دالة على المسمى ، وقولنا (( قام )) كلمة دالة على حدث في زمان ، وقولنا (( إن ومن ولم )) وما أشبه ذلك كلمة دالة على معنى ، وكل واحد منها اسم لما دل عليه. وقال : (( ويجوز أن أسميها كلها حروفاً ، وكأنها قط الكلام متفرقة ، ويجوز أن أسميها أفعالاً على غير طريقة أوضاع النحو بل على الحقيقة...))<sup>(٥)</sup>

وقد أطلق أبو القاسم الزجاجي الحروف وأراد بها الأفعال بقوله: (( باب الحروف التي ترفع الأسماء

(١) التذليل والتكميل ٥٠/١

(٢) الجنى الداني ٢٠

(٣) الجنى الداني ٢١-٢٠

(٤) الجنى الداني ٢٢

(٥) الإيضاح في علل النحو ٤٤

والأخبار ، وهي كان ، وأمسي ، وأصبح ، وصار ، وأضحى ، وظل ، وبات ، ودام ، وليس ، ومازال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح )<sup>(١)</sup> ، قال ابن السيد: ((سمى أبوالقاسم هذه العوامل حروفًا ليست بحروف ))<sup>(٢)</sup> واحتج له بقوله: (( وإنما جاز أن تسمى الأصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفًا ؛ لأنها لما كانت محطة بالكلام صارت كالخلود له ، والشيء إنما يتحدد بجهاته التي هي حروفه فصح بما ذكرنا أن تسمية أبي القاسم هذه العوامل حروفًا ليس بمستحيل في القياس ))<sup>(٣)</sup> كما احتاج له ابن أبي الريبع بأنه يريد بالحروف الكلم: فكأنه قال: باب الكلم التي ترفع الاسم وتتصب الخبر ، أو أنه سمّاها حروفًا لضعفها لعلم استغنائها بغيرها ، وعلم نصبه لمصادرها.<sup>(٤)</sup>

كما أطلق أبو القاسم على أحرف الشرط وأسمائه: (( وحروف الجزاء : إن ، ومهما ، وحيثما ، وإذما ، ومن ، فهذه الحروف تجزم الفعل المستقبل ، والجواب ))<sup>(٥)</sup> ، قال ابن عصفور: ((سمى أدوات الجزاء حروفًا ، ومنها ما هو اسم ومنها ما هو حرف لأحد أمرين: إما ؛ لأنها قد تضمنت معنى الحروف ، وإنما أن يكون قد أخذ الحرف لغة ، والحرف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف ))<sup>(٦)</sup>

وإطلاق الحروف على الأفعال سبق إليه سيبويه حيث يقول: (( ومثل قوله: من كان أحناك قول العرب: ما جاءت حاجتك ، كأنه قال: ما صارت حاجتك ، ولكنه أدخل التأنيث على ما ، من حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب: من كانت أمك حيث أوقع من على مؤنث ، وإنما صير جاء منزلة كان في هذا الحرف ))<sup>(٧)</sup>

ونص على إطلاق سيبويه الحروف على الأفعال والأسماء ابن السيد بقوله: (( وما يسهل أيضًا تسميتها حروفًا أن سيبويه قد سمي في كتابه الأفعال والأسماء حروفًا ))<sup>(٨)</sup> كما نص عليه ابن أبي الريبع ونسبة أيضًا إلى التحويين حيث يقول: (( ويعبر التحويون عن الكلمة بالحرف ، ويوجد هذا في كلام سيبويه ))<sup>(٩)</sup>

- (١) الجمل ٤١
- (٢) الخلل ١٥٧
- (٣) الخلل ١٦٠
- (٤) انظر البسيط ٦٦١/٢ فما بعدها
- (٥) الجمل ٢١١
- (٦) شرح الجمل ١٩٥/٢
- (٧) الكتاب ٥١-٥٠/١
- (٨) الخلل ١٥٩
- (٩) البسيط ٦٦١/٢

وما نقلم يتضح أن تسمية الأقسام الثلاثة بأحدٍ منها هي في حقيقتها اللغوية لامعناتها الاصطلاحية أو النحوي ، أو أنها من بحوزات أهل العربية وتوسعاتهم ؛ لتسمية الشيء باسم غيره لما ينتمي من التقارب أو المشابهة فحمل أحدهما على الآخر . وليس هذا التعاقب بين هذه الكلمات الثلاث مؤدياً للخلط ؛ لسبق إيضاح معاناتها الاصطلاحية وإحكام مرادها الحقيقي في صدر كتبهم.

### المطلب الثالث : إطلاق الأدوات على الحروف:

كما لا يفوتي أن أشير إلى أن اللغويين المحدثين يطلقون الأداة على الحرف كقسم من أقسام الكلمة ويدللونها منه، وجاء تعريفها كما في المعجم الوسيط : ((الأداة : الآلة ، وفي اصطلاح النحوين: اللفظة تستعمل للربط بين الكلام ، أو للدلالة على معنى في غيرها ، كالتعريف في الاسم ، أو الاستقبال في الفعل))<sup>(١)</sup>

وقال الدكتور إبراهيم أنيس بعد ذكره لأجزاء الكلام : الاسم والضمير والفعل والأداة شارحاً المراد بالأداة : (( هذا القسم الأخير لأجزاء الكلام يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف سواء كانت للجر كما يقولون أو للنفي أو للاستفهام أو للتعجب ، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية مثل فوق وتحت وقبل وبعد ، ونحو ذلك ))<sup>(٢)</sup>

وقال الدكتور تمام حسان في مفهومه للأدوات (( وستتوسع في فهمنا للأدوات فنرى الحروف منها أدوات أصلية ونرى غيرها أدوات محولة كالظروف التي تتصدر جملة الشرط أو الاستفهام وكالأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف وكالتواضع الآتية على صور الأفعال ، ولكنها تستخلص لنقصها استخدام الحروف وهلم جرا ))<sup>(٣)</sup>

وهذا الذي يعنيه المحدثون بالأدوات ليس مغايراً لما يعنيه السيوطي بها حيث يقول : (( هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبدأ والخبر فتنسخ حكم الابتداء ، وهي أربعة أنواع : كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظلت وأخواتها وما الحق بذلك ))<sup>(٤)</sup>

وعنون في كتابه (( الإتقان )) لأحد الموضوعات التي تحدث عنها (( النوع الأربعون في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر )) وقال : (( وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف ))<sup>(٥)</sup>

ومع إطلاق السيوطي للأدوات على الأفعال الناسخة والحروف والأسماء التي ضممتُ معنى الحرف كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء التي تقع طرفاً ك(( قبل )) و(( بعد )) و(( فوق )) و(( تحت )) لا

(١) المعجم الوسيط ١٠

(٢) من أسرار اللغة ٢٩٤

(٣) اللغة العربية معناها وبناؤها ٨٩

(٤) المجمع ٣٥٢/١

(٥) الإتقان في علوم القرآن ٤٦١/١

يعني منه أنه أبدل الأدوات من الحروف كما فعل المحدثون ، يؤكّد صحة ذلك أنه من يقول : ((الكلمة : إما اسم وإما فعل ، وإما حرف ولا رابع لها ))<sup>(١)</sup> كما ذهب إليه النحاة ، ونص على اتفاقهم ابن هشام .  
وعليه ، فالسيوطى أطلق الأدوات ، وأراد بها ما أراد بها غيره من النحاة الذين سبقوه ، كالمرد والهروي ، وابن الخشاب ، وأبوالبقاء العكبرى ، وابن عصفور ، وابن هشام ، وغيرهم حيث أطلقها المرد وأراد بها الأفعال والحوافر العاملة بقوله : ((اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك )).<sup>(٢)</sup> وأطلقها على أدوات القسم الهروي<sup>(٣)</sup> ، والعكبري<sup>(٤)</sup> ، كما أطلقها على أدوات الاستثناء ، والشرط العكبري<sup>(٥)</sup> ، وابن عصفور<sup>(٦)</sup> ، وعلى أدوات الجزم ابن الخشاب<sup>(٧)</sup> ، وعلى أدوات الاستفهام العكبري<sup>(٨)</sup> ، وابن الخشاب<sup>(٩)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٠)</sup> ، كما أطلقها ابن هشام على أداة التعريف.<sup>(١١)</sup>

ويلاحظ من إطلاقهم لها أنها تطلق في الغالب على العوامل من الأفعال والحوافر والأسماء ، وهذا هو الوجه المناسب للسمى يقول ابن جنى في تقسيم الكلمة ((آديتها)) : ((وأما آديتها على فلان أي: قويته فيحمل عندي تأليلين : أحدهما أنه أفعلاه من الأداة ؛ لأن الأداة يقتوى بها الصانع وغيره على عمله ، وتكون لام آديتها من هنا وأواً لقوفهم في جمع أداة : أدوات ))<sup>(١٢)</sup>

فكما سميت الأداة لقوّي الصانع وغيره بها على عمله ، فكذلك العوامل من الأفعال والحوافر والأسماء يمكن القول بأنها إنما سميت أدوات ؛ لأنها وسيلة أو سبب لإحداث العلامات من رفع ، ونصب ، وجر ، وجذم وإنما العامل الحقيقي هو المتكلم كما قال ابن جنى : (( وإنما قال النحويون: عامل لفظي ، وعامل

- |      |                               |
|------|-------------------------------|
| (١)  | الجمع ٢٢/١                    |
| (٢)  | المقتضب ٨٠/٤                  |
| (٣)  | انظر الأزهية ١٨               |
| (٤)  | اللباب في علل البناء ١/٢٧٥    |
| (٥)  | اللباب ١/٣٠٢ ، ٥٦ ، ٥٠ ، ٢/٥٧ |
| (٦)  | شرح الجمل ٢/٤٨ ، ٢٤٨          |
| (٧)  | المرتجل ٢١١                   |
| (٨)  | اللباب ٢/١٣٢ ، ١٣٢            |
| (٩)  | المرتجل ٢٢٧                   |
| (١٠) | المغني ١٩                     |
| (١١) | أوضح المسالك ١/٦٦١            |
| (١٢) | سر صناعة الإعراب ١/٢٣٧        |

معنوي ؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كمررتُ بزيد ، وليت عمرًا قائمٌ ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفة القول ، فاما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنى لما ظهرت آثار فعل المتكلّم مضامنة اللفظ لللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ))<sup>(١)</sup>

وقال الرضي: (( اعلم أن حدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلّم ، وكذا حدث علاماتها لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسُميَّ عاملًا ؛ لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل ؛ لأنَّه به صار أحد جزئي الكلام .... ))<sup>(٢)</sup>

وقال الشيخ محمد أحمد عرفة في علة نسبة العمل إليها: (( مما لا شكّ فيه أن النحاة لم يريدوا بتسمية العوامل أنها عملت الحركات دون المتكلّم ، فإنه مشاهد أن المتكلّم هو محدث الكلمة حروفها وحركاتها بما فيها حركة الآخر ...

وإنما نسبوا إليها العمل في بعض ما يتكلّمون به ؛ لأنَّ لها علاقة بالعمل ومعرفة هذه العلاقة تبين من تواضع العرب على أن يميزوا الفاعل وما أحق به في الكلام بالرفع ، والمفعول وما أحق به بالنصب ، والمضاف بالجر ، فالفاعلية موجبة للرفع ، فإذا رفع المتكلّم إجابة لما تطلب صح أن ينسب العمل إليها كقولهم: قطع يد السارق آية السرقة ، وقولهم: قتل القاتل شرع الإسلام ، وقولهم: صلب فلاناً الخارجي آية الخارجية. والذي أحده هذه الفاعلية في الكلمة هو ما تقلّمها من فعل ، إذ لو لاه لما حدثت ، أو الذي أحدها هو المتكلّم بسبب الفعل فصح أن ينسب العمل للفعل لذلك أي لأنَّه موجود الموجد ، أو لأنَّه آلة في العمل ))<sup>(٣)</sup>

(١) الخصائص ١٠٩/١

(٢) شرح الرضي على الكافية ٦٣/١

(٣) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ١٣٥-١٣٦

**المطلب الرابع : بعض نصوص أهل العربية لبعض مواضع الإهمال وأسراره:**

من الأفضل أيضًا أن أشير هنا إلى بعض أسرار إهمال الاسم والفعل والحرف التي ذكرها النحاة، قال ابن السراج : (( واعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحراف ))<sup>(١)</sup>

وقال ابن برهان : (( أصل العمل للفعل ، فعمله الرفع والنصب ، مما يعمل من الأسماء رفعاً ونصباً ففرع في العمل على الفعل ، كما أن ما أعرّب من الأفعال فرع على الأسماء. والقياس في الأسماء أن تكون معمولة معربة مصروفة غير عاملة ، فعملها استحسان ، والقياس في الأفعال أن تكون عاملة مبنية، فإن عرّابها استحسان ))<sup>(٢)</sup>

وقال عبد القاهر الجرجاني : (( اعلم أن الأسماء لا أصل لها في العمل ، ألا ترى أن خور جل وفرس لا يرفع ولا ينصب ، وإنما العمل للفعل وما يشابهه ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن السراج في تقسيم عمل الأسماء : (( الضرب الثاني : أن يعمل الاسم بمعنى الفعل ، والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبه بها والمصادر وأسماء سمو الأفعال بها ، وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى ، والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل أعمل كما أعمل إذا كان الفعل مشتقاً منه ))<sup>(٤)</sup> وقال أيضًا : (( الضرب الثالث : أن يعمل الاسم بمعنى الحرف وذلك في الإضافة ))<sup>(٥)</sup>

وقال ابن الخثاب : (( أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة ، مما أعمل من الأسماء محمول على الأفعال لشبيهه لفظاً أو وقوعاً بالأفعال ، كما أن المعرب من الأفعال محمول على الأسماء لمضارعته إليها ، وقد يعمل الاسم عمل الحرف إذا تضمن معناه ودل على ما يدل الحرف عليه ))<sup>(٦)</sup>

وجاء في الأشباه والنظائر : (( العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحراف ، مما وجد من الأسماء

(١) الأصول ١/٤٥

(٢) شرح اللمع ١/٩٥

(٣) المقتضى ١/٦٥

(٤) الأصول ١/٢٥

(٥) الأصول ١/٣٥

(٦) المرتبخ ٢٢٥

والحروف عاماً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ))<sup>(١)</sup>

كما جاء فيه أيضاً : (( الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل ، وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقليل الذي تعمل فيه ، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ؛ ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاماً فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل وأنه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاماً بأصالتة في العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم ؛ لأنه لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا إنه هو العامل ، ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره ))<sup>(٢)</sup>

وقال ابن السراج : (( اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاماً ، وأول عمله أن يرفع الفاعل ، أو المفعول الذي هو حديث عنه ، نحو: قام زيدٌ ، وضرَبَ عمرو ))<sup>(٣)</sup>

ما تعلم يتبيّن أن الأصل للعمل الفعل ؛ لأنّه مختص بالاسم ، فلا يدخل فعل على فعل كما قال المبرد في قوله تعالى: ﴿... إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَاءُ ...﴾<sup>(٤)</sup> ، ولو لا (( ما )) لم يقع الفعل بعد إنّ ؛ لأنّ إنّ مبترلة الفعل ، ولا يلي فعل فعلاً ؛ لأنّه لا يعمل فيه ، فأما كان يقوم زيد ، و﴿... كَادَ تَرِيقُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ...﴾<sup>(٥)</sup> فقي كأن و كاد فاعلان مكتنيان ))<sup>(٦)</sup> ، كما أنّ الحرف المختص يعمل فيما يختص به ، وأمّا الاسم فالأصل فيه الإهمال ، وما أعمل منه فمحمول على الفعل أو الحرف.

وعليه ، فالأسماء تقسم - من حيث الإعمال والإهمال - إلى قسمين : قسم بقي على أصله ولم يعرض له الإعمال ، كأسماء الأعلام ، وأسماء الاستفهام ، والضمائر ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة ، وقسم أعمل عمل الفعل كالمصدر واسمه ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول وغيرها ، أو أعمل عمل الحرف كاسم الشرط. ومع حمل هذه الأشياء على الفعل أو الحرف في العمل إلا أنها قد يعرض لها الإهمال لسر من الأسرار الآتية :

أولاً - انتهاج شرط من شروط الإعمال ، قال ابن مالك : (( وإذا أضمر المصدر لم يعمل لعلم

(١) الأشباه والنظائر ٥١٤/١

(٢) الأشباه والنظائر ٥١٦-٥١٥/١

(٣) الأصول ٥٤/١

(٤) سورة فاطر الآية (٢٨)

(٥) سورة التوبه الآية (١١٧)

(٦) الكامل ٤٤١/١

حروف الفعل ، فلو قلت: (( ضربك المساء حسن ، وهو المحسن قيبح )) - وأنت تريد (( وضربك المحسن  
قيبح - امتنع لما ذكرت لك. وكذا الجموع حقه لا يعمل ؛ لأن لفظه إذا جمع مغاير للفظ المصدر الذي هو  
أصل الفعل ، والفعل مشتق منه. فإن ظفر ياعماله مجموعاً قبل ولم يقس عليه ))<sup>(١)</sup> وقال أيضاً: (( فلو صغر أو  
نعت اسم الفاعل جائياً على أصله، أو معلولاً به بطل عمله ، إلا عند الكسائي فإنه أحجاز إعمال المصغر  
وإعمال المتعوت ))<sup>(٢)</sup>

ثانياً- أن يقع مؤكداً ، كما قال ابن أبي الريبع في قول الشاعر:

\* فَهَيَّهَاتَ هَيَّهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ \*

(( ويمكن أن يقال: إن العقيق فاعل بهيهات الأولى وهيهات الثانية لا تحتاج إلى فاعل ؛ لأنها لم يؤت بها  
إلا لتأكيد الأول وإثباته ، فال الأول هو المقصود ، فعليه يكون بناء الاسم ؛ لأنه المقصود والمتبوع ))<sup>(٣)</sup> ، قوله:  
(( وهيهات الثانية لا تحتاج إلى فاعل ... )) يدل على أنها مهملة ؛ لوقعها مؤكدة.

ثالثاً - نقل الأسماء العاملة عمل الفعل إلى الاسمية للتسمية بها ، ففي (( الاشتقاد )) لابن دريد  
و((المبهج )) لابن جني كثير من أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة والمصادر التي سمى بها  
أشخاصاً فصارت هذه الصفات المحمولة على الأفعال أعلاماً للأشخاص.

ومع أصلية الفعل في العمل إلا أنه قد يعرض له الإهمال يقول ابن الخشاب : (( فالأفعال هي الأصول في  
العمل لغيرها ، والقسمان الآخرين فرعان لها ، ومحمولان عليها ، ومشبهان بها ، بذلك على أنها أصل في  
العمل أنك لا تجد فعلاً غير عامل إلا الأقل التزراً؛ لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له ))<sup>(٤)</sup> قوله: (( أنك  
لا تجد فعلاً غير عامل إلا الأقل التزراً ... )) يدل على أن من الأفعال ما ليس عاماً ؛ لأسرار منها :

أولاً - وقوعه زائداً قال ابن السراج: (( وحق الملغى عندي أن لا يكون عاماً ولا معيناً ولا فيه حتى  
يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد ))<sup>(٥)</sup> وقال ابن جني في إهمال كان ؛  
لوقوعه زائداً: (( وقد تزداد (( كان )) مؤكدة للكلام ، فلا يحتاج إلى خبر منصوب ، تقول : مررت برجل

(١) شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢

(٣) البسيط ٣٦١/١

(٤) المرتحل ١١٦

(٥) الأصول ٢٥٩/٢

كان قائم، أي مررت برجل قائم ، وكان زائدة لا اسم لها ولا خبر ))<sup>(١)</sup>

ثانيا - كفه بـ ((ما)) قال أبو علي : ((لا ينكر أن تكفي الفعل عن عمله في الفاعل ... كما كف الحرف عن عمله ))<sup>(٢)</sup> وقال ابن جيني : ((لا تكون ((ليت)) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل وقد نراه إذا كف بـ ((ما)) زال عنه عمله ، وذلك كقولهم: قلما يقوم زيد ، فـ ((ما)) دخلت على ((قل)) كافة لها عن عملها ، ومثله كثروا ، وطالما ... ))<sup>(٣)</sup>

ثالثا- إلغاء وتعليق أفعال القلوب ؛ لتأخيرها عن المبتدأ والخبر قال ابن هشام : ((ومثال تأخيرها عنهما قوله: ((زيد عالم ظنت)) بالإهمال ، وهو الأرجح بالاتفاق ... ))<sup>(٤)</sup> هذا بعض أسرار إهمال بعض الأفعال ، وأما أسرار إهمال بعض الحروف فمنها :

أولا - عدم اختصاصه بأحد القبيلتين الاسم والفعل ، قال ابن السراج : ((من الحروف ما يدخل على الأسماء ، وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام ، تقول: أ يقوم زيد ، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ، ثم تقول: أزيد أخوك فيدخل الحرف على الاسم وكذلك ((ما)) إذا نفيت بها في لغة من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها على الاسم والفعل ولا يعملها كقولك: ما زيد قائم وما قام زيد ))<sup>(٥)</sup>

وقال ابن جيني : (( وأما (إلا) في قوله : قاموا إلا زيداً ، فإنها وإن كانت قد أوصلت (قام) إلى (زيد) حتى انتصب بها ، فإنها لم تتحرّ من قبل أنها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحرروف ، إلا ترك تقول : ما جاءني زيد قط إلا يقرأ ، ولامررت بـ محمد قط إلا يصلّي ، ولا نظرت إلى بكر إلا في المسجد ، ولا رأيت أخاك إلا على الفرس ، فلما لم تخلصها العرب للأسماء ، بل باشرت بها الأفعال والحرروف كما باشرت بها الأسماء ، لم يجز لها أن تعمل جرا ولا غيره ، وذلك لأن الحروف التي تباشر الأسماء والأفعال جميعا لا يجوز أن تكون عاملة ، وذلك نحو : هل زيد أخوك ؟ وهل قام زيد ؟ وما زيد أخوك ، وما قام زيد ، في لغة بيني تميم ، ولا يكون العامل في أحد القبيلتين إلا مختصا بما يعمل فيه بل إذا وجدنا حروفا تختص بأحد القبيلتين ،

(١) اللمع ١٢٢

(٢) البغداديات ٢٩٨

(٣) الخصائص ١٦٧/١-١٦٨

(٤) شرح قطر الندى ١٩٨

(٥) الأصول ١/٥٥-٥٦

ثم لا تعمل فيما اختصت به شيئاً، وذلك نحو لام التعريف في اختصاصها بالأسماء ، و(قد) و(سوف) في اختصاصهما بالأفعال ، فما يشيع فيهما ولا يختص بأحدهما أخرى إلا يكون له عمل في شيء منهما ، فلذلك لم تجر (إلا) في قولك قام القوم إلا مهدا ، وإن كانت قد أوصلت الفعل قبلها إلى الاسم بعدها )<sup>(١)</sup>

وفي كتاب ((معاني الحروف)) المنسوب للروماني :(( وإنما لم تعمل المهمزة شيئاً وكانت من الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القبيلين دون الآخر ))<sup>(٢)</sup> وفي هذا الكتاب تعليل لكثير من الحروف المهملة بهذه العلة.

ثانياً- تزيل بعض الحروف منزلة الجزء من الكلمة فلا يعمل فيها وإن اختص ؛ لأن الكلمة لا تعمل في نفسها ولا تعرب من نصفها ، يقول ابن السراج : (( فإن قال قائل : ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم ، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل ، قيل : هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قوله : الرجل ، بذلك على غير ما كان يدل عليه رجل ، وهي منزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف منزلة اسم واحد نحو قوله : عبد الملك ، ولو أفردت عبداً من الملك لم يدل على ما كان عليه عبد الملك ، وكذلك الجواب في السين وسوف ، إن سأله سائل ، فقال : لم لم يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها ، فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم ، وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل فتفهمْ هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو...))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الخشاب : (( وقد ترد حروف مختصة بالاسم ، وحروف مختصة بالفعل ، وكلا القسمين غير عامل ، وعلة ما جاء من هذا الضرب في امتلاكه من العمل مع أنه مختص أن يتصل بما اختص به اتصالاً شديداً ، حتى يتنزل لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه ، فيبطل عمله فيه ؛ إذ كان الجزء من الكلمة لا يعمل فيها ))<sup>(٤)</sup>

وقال السيوطي : (( وقال النيلي : الحق أن يقال : الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مختصاً له ، كلام التعريف وقد والسين ، وسوف ؛ لأن المخصص للشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا أولى من قوله : ولم ينزل منزلة الجزء منه ؛ لأن ((أن)) المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي منزلة الجزء

(١) سر الصناعة ١٢٨-١٢٩

(٢) معاني الحروف ٣٦

(٣) الأصول ٥٦/١

(٤) المرتحل ٢٢٧

منه ؛ لأنها موصولة ))<sup>(١)</sup>

وجاء في الكليات لأبي البقاء الكفوي : (( والحرف ستة أنواع : ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ، بل يدخل على كل منهما ولا يعمل ك (( هل )) . وما لا يختص بهما ولكنه يعمل ، كالحرف المشبهة بـ ((ليس )) . وما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر ، كـ (( في )) والنصب والرفع كـ (( إن )) وأحواتها . وما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها ، كلام التعريف . وما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم كـ (( لم )) أو النصب كـ (( لن )) . وما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كـ (( قد )) والسين ، و(( سوف ))<sup>(٢)</sup>

ثالثا - حمل بعض الحروف على بعضها الآخر غير المختص ، كحمل أحرف التحضيض على أحرف الاستفهام ، فأهملت كما أهملت ، قال ابن مالك : (( و كان مقتضى اختصاصها بالأفعال أن تعمل فيها كما عملت حروف الجزم والنصب ، لكن منع من ذلك شبهها بما ليس مختصا وهو حروف الاستفهام ))<sup>(٣)</sup>

رابعا - مراعاة أصل الحروف التي ركبت منه ، كأحرف التحضيض أهملت مراعاة لأصولها الذي تركبته منه قال ابن أبي الربيع في معرض حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل : (( فلما اختصت بالدخول على الجملة الاسمية وجب لها بالاختصاص العمل ؛ لأن الاختصاص في الحرف هو الذي يوجب له العمل ، ولا تجد حرفاً مختصاً غير عامل إلا قليلاً ، وكأنه خرج عن الأصل والقياس ، أو روعي فيه أصله ، نحو ( هلا ) وما أشبهها من حروف التحضيض ، فإنها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية ، ولم تعمل ، وسبب ذلك أنها مركبة من حرفين كل واحد منها ليس له اختصاص ، ألا ترى أن ( هلا ) مركبة من ( هل ) و ( لا ) ، و ( هل ) تدخل على الجملة الاسمية ، وتدخل على الجملة الفعلية ، وكذلك ( لا ) فلما ركبها حدث بالتركيب معنى التحضيض ، فطلب بذلك الجملة الفعلية ؛ لأن التحضيض طالب بالفعل ، فلما كانت ( هلا ) مركبة من حرفين غير مؤثرين ؛ لعدم اختصاصهما على حسب ما ذكرته لم تؤثر شيئاً ، وبقي الفعل بعدها مرفوعاً ، وكذلك ( ألا ) و ( لولا ) و ( لوما ) ألا ترى أن ( ألا ) مركبة من : الهمزة ، و ( لا ) ، وكلاهما غير مختص ، وأمّا ( لولا ) و ( لوما ) فمركتان من : ( لو ) ، و ( لا ) ، و ( لو ) ، و ( ما ) ، و ( لا ) و ( ما ) لا تعملان ؛ لأنهما غير مختصتين . وأمّا ( لو ) فقد تقع

(١) الأشباء والنظائر ٥٢٢/١

(٢) الكليات ٣٩٤

(٣) شرح عمدة الحافظ ٣٢٠-٣٢١/١

بعدها الجملة الاسمية ، ألا ترى أنك تقول: لو أن زيداً قائمٌ لقمتُ ، ففعَّ بعدها (أن) وهي وما بعدها في موضع رفع بالابتداء ، ولذلك لم تعمل (لو) ، وكذلك كل ما له اختصاص ولم يعمل إذا نظرت إليه وجدتَه على حسب ما ذكرتُ لك ، فإن جاء شيء لا يمكن فيه ما ذكرته فهو مما جاء على غير قياس )<sup>(١)</sup>

خامسًا - وقوعه مؤكداً ، قال النيلي ناقلاً عن أبي علي في قول الشاعر:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَانَ كَانٌ أَعْنَاقَهَا مُشَرَّفَاتٌ فِي قَرَنِ :

(( قال أبو علي: فأعمل (( كان )) الأولى ، ولم ي عمل الثانية ؛ لأنها غير مقصودة بل هي مؤكدة للأولى ))<sup>(٢)</sup>

سادساً - تقدم حرفين عاملين على معمول واحد ، فيعمل أحدهما ويهمل الآخر ، قال العكيري: (( فإن دخل حرف الشرط على (( لم )) أقرَّ معنى الاستقبال فيه ؛ لأن الشرط لا يكون إلا بالمستقبل ، فلذلك قدم عليها وبقيت (( لم )) للنفي . فبـ (( إن )) بطل أحد معنيها ، ولو بقي المضي لم يبق لـ (( إن )) معنى . وكل أمر يحافظ فيه على معنى اللفظين ولو من وجهه ، أولى من أمر يلزم منه حذف أحد المعنيين بالكلية ))<sup>(٣)</sup> وقال أيضًا: (( إذا دخلت (( إن )) على (( لم )) كان الجزم بـ (( لم )) لا بها . وإن دخلت على (( لا )) كان بها لا بـ (( لا ))<sup>(٤)</sup>

سابعاً - دخول (( ما )) على بعض الحروف للكف ، قال أبو علي في إهمال (( رب )) و((إن)) لدخول (( ما )) عليهما: (( فأما دخولها على الحرف للكف ، فعلى ضربين :  
أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل دخولها ، وتدخل على ما كان تدخل عليه قبل الكف غير عامل فيه ، نحو : ﴿...إِنَّمَا إِلَهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ...﴾<sup>(٥)</sup> ...

(١) البسيط ٧٦٩-٧٦٨/٢

(٢) الصفوة ج ١ ق ٢ ص ٧٢١

(٣) الباب ٤٨/٢

(٤) الباب ٥٢/٢

(٥) سورة النساء الآية (١٧١)

والآخر - أن تدخل على الحرف فتكفه عن عمله ، وتدخل على من لم تكن تدخل عليه قبل الكف عن عمله وذلك ، نحو: ﴿...إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ...﴾<sup>(١)</sup> وقد سبق قول ابن جني في ((ليت)).

ثامناً- زوال شبه بعض الحروف بالفعل للتخفيف ، إهمال ((إن)) المخففة عند الكوفيين يقول الأنباري في بيان حجتهم : ((وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُوا بِأَنْ قَالُوا: إِنَّا قَلَّنَا: إِنَّهَا لَا تَعْمَلُ؛ لِأَنَّ الْمُشَدَّدَةَ إِنَّا عَمَلْنَا؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتِ الْفَعْلَ الْمَاضِيَ فِي الْفَذْتِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَمَا أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَإِنَّهَا مُبْنِيَ عَلَى الْفَتْحِ، فَإِذَا خَفَّتْ فَقَدْ زَالَ شَبَهُهَا بِهِ، فَوْجِبَ أَنْ يَبْطُلَ عَمَلَهَا))<sup>(٢)</sup>

تاسعاً - اختلال شرط من شروط إعمال بعض الحروف ، قال ابن الخشاب في إهمال ((إذن)) : ((وَمَثَلُ الاعْتِمَادِ الْمُبْطَلِ لِعَمَلِهِ قَوْلُكَ: أَنَا إِذن أَشْكُرُكَ، تَرْفُعُ الْفَعْلَ، وَتَلْغِي ((إذن))؛ لِاعْتِمَادِ الْفَعْلِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُكَ: أَنَا، فَوَقَعَتْ ((إذن)) عَلَى هَذَا مُتوسِّطَةً لَا مُبْتَدَأَ بِهَا، وَتَوْسِطُهَا يَلْغِيَهَا، وَهِيَ فِي عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ كَ((ظَنَّتْ)) وَبَابُهَا فِي عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ تَعْمَلُ إِذَا تَمَكَّنَتْ مِنَ الْمُعْمَولِ، وَتَلْغِي إِذَا عُرِضَ لَهَا عَارِضٌ يَضْعِفُهَا))<sup>(٣)</sup>

عاشرًا - دخول بعض الحروف على ما ليس معرباً كدخول ((أن)) المصدرية على الفعل الماضي يقول الجوهري: ((وَأَنْ قَدْ تَكُونُ مَعَ الْفَعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي مَعْنَى مَصْدَرٍ فَتَنْصِبُهُ، تَقُولُ: أَرِيدُ أَنْ تَقُومُ، وَالْمَعْنَى: أَرِيدُ قِيَامَكَ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى فَعْلِ مَاضٍ كَانَتْ مَعَهُ بَعْدَنِي مَصْدَرٌ قَدْ وَقَعَ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ، تَقُولُ: أَعْجَبَنِي أَنْ قَمْتَ، وَالْمَعْنَى أَعْجَبَنِي قِيَامَكَ الَّذِي مَضَى))<sup>(٤)</sup>

هذه هي بعض أقوال أهل العربية في أسرار إهمال الاسم ، والفعل ، والحرف وسيأتي تفصيل القول في كل منها في موطنها - إن شاء الله تعالى - من خلال الرسالة.

(١) سورة فاطر الآية (٢٨)

(٢) البغداديات ٢٨٦-٢٨٧

(٣) الانصاف ١٩٥/١

(٤) المرتحل ٢٠٤

(٥) الصاحب مادة (أن) ١٥٢٦/٢

**الباب الأول**

**الإهمال الوضعي**

## **الفصل الأول**

### **الإهمال الوضعي في الأسماء**

يشمل ما يلي:

- إهمال اسم الإشارة
- إهمال الاسم المضمر
- إهمال الاسم العلم
- إهمال اسم الاستفهام
- إهمال الاسم الموصول

للاسم أنواع كثيرة ، وأقسام متعددة ، فيطلق ، ويراد به غير معنى واحد حيث يطلق على قسم الفعل والحرف - كما تقدم - ويشمل المعرفة والنكرة ، والمشتق ، والجامد ، والمعرّب ، والمبني... .

وقد يطلق ويراد به غير ذلك. وإنما تعدّدت الأسماء ؛ لكثرّة مسمياتها واختلافها. ومن الأسماء ما يختص به الصرفيون ، ومنها ما يختص به النحويون.

وسأتناول بالدراسة في هذا الفصل : إهمال أسماء الإشارة ، والأسماء الضمائر ، والأسماء الأعلام ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الموصولة. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها:

## أولاً - إهمال اسم الإشارة:

من المعلوم أن أسماء الإشارة هاملة ، وذلك لجمودها وعدم تصرفها حيث أشبهت الحرف ، وما كان غير متصرف في نفسه لا يتصرف في غيره ؛ لذا عادلوها بحرف التنبيه (ها) في عملهما في الحال ؛ لأن الحال يعمل فيها العامل كال فعل ، وشبهه ، والعامل مثل (ها) التنبيه ، ولما كانت الحال يعمل فيها العامل القوي كال فعل وما أشبهه ، والضعف كمعاني الحروف مثل (ليت) و (ها) التنبيه.

ومن المعلوم أيضاً أن معاني الحروف العاملة لا تعمل عملها ؛ لذا كان غريباً أن يعمل الجمهور معاني أسماء الإشارة وهي من الضعف بمنزلة كما أعملوا معنى (ها) التنبيه ، وهي مهملة إجماعاً ، فكيف يتأنى للقوم إعمال المعنى دون اللفظ ، وهو - لعمري - بعيد في القياس ، لذا كان مذهب السهيلي هو الوجه عندي حيث منع إعمال أسماء الإشارة في نحو: هذا زيد قائماً ، وقدر له فعلاً مخدوفاً تقديراً : انظر إليه قائماً.<sup>(١)</sup> فإعمال معاني أسماء الإشارة عند الجمهور مقصور على الحال وما أشبهها فهو إعمال كلاماً. وإليك تفصيل القول في اسم الإشارة.

اسم الإشارة ، هو كل اسم دلّ على مسمى ، وإشارة إليه<sup>(٢)</sup>، قوله: (( وهو كل اسم دلّ على مسمى )) جنس يشمل النكرة والمعرفة ، قوله: (( وإشارة إليه )) فصل آخرج ما عدا اسم الإشارة.<sup>(٣)</sup>

وتنقسم أسماء الإشارة - في مشهور قول النحاة - إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول - ما يشار به للقريب: (( ذا )) و (( ذاء )) و (( ذات )) و (( ذاته )) للفرد المذكر ، و((تسى)) و((ته)) و((تا)) و((ذى)) و((ذه)) و((ته)) و((تهى)) و((ذه)) و((ذهى)) و((ذات)) للمؤنث . و((ذان)) رفعاً ، و (( ذين )) نصباً وجراً للمثنى المذكر ، و((تان)) رفعاً ، و((تَيْن )) نصباً وجراً للمؤنث . و((أولاء)) و (( أولى )) و (( أولاء )) لجمع المذكر

(١) انظر التأرجح ٢٣٠

(٢) التصريح ٤٠٠ / ١

(٣) انظر التصريح ٤٠٠ / ١ الحاشية (١)

والمؤنث.<sup>(١)</sup>

الثاني - ما يشار به للوسط : ((ذاك)) للمفرد المذكر ، و((تيك)) و((ذيلك)) و((ذيلك)) و ((ذيلك)) للمؤنث. و((ذائق)) للمثنى المذكر ، و((تائيك)) للمثنى المؤنث. و((أولاًك)) و((أولائك)) لجمع المذكر والمؤنث.<sup>(٢)</sup>

الثالث - ما يشار به للبعيد: ((ذلك)) للمفرد المذكر . و(( تلك)) و(( تلك)) و(( تي تلك)) و (( تاي تلك)) للمفرد المؤنث. و((ذائق)) و((ذائيك)) للمثنى المذكر ، و((تائيك)) و((تائيك)) للمثنى المؤنث. و((أولائك)) لجمع المذكر والمؤنث.<sup>(٣)</sup>

والكاف في كل من : ((ذاك)) ، و((تيك)) ، و((تيك)) ، و ((ذيلك)) ، و((ذيلك)) ، و((ذيلك)) ، و ((ذيلك)) ، و ((ذائق)) ، و ((أولاًك)) ، و ((أولائك)) حرف للخطاب. وكذلك الكاف في كل من : ((ذلك)) ، و(( تلك)) ، و(( تلك)) ، و(( تي تلك)) ، و (( تاي تلك)) ، و((ذائق)) ، و((ذائيك)) ، و ((تائيك)) ، و ((تائيك)) ، و ((أولائك)) حرف للخطاب أيضاً.

وأما اللام في كل من : ((ذلك)) ، و(( تلك)) ، و(( تلك)) ، و(( تي تلك)) ، و (( تاي تلك)) ، و ((أولائك)) ، فيطلقون عليها لام البعد .

وقد سبق أن الأسماء مهملة في أصل وضعها ، وأسماء الإشارة كغيرها من الأسماء لا عمل لها ، ولم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر من قال بإعمالها إعمالاً لفظياً ؛ لأن العوامل اللفظية لا تكون إلا من الأفعال والحرروف وما حمل من الأسماء على الفعل كالمصدر واسمه ، واسم الفعل ، والصفات كاسم الفاعل ، أو على الحرف كأسماء الشرط.

غير أنه لما كانت الإشارة معنى من المعاني ؛ لكونها مصدرًا للفعل ((أشار)) فقد عدّ أسماءها جمهور النحوين من العوامل المعنوية ، فأعملوها النصب في الحال فقالوا في مثل قولك: هذا زيد قائمًا بأن العامل في (قائماً) : هذا ؛ لأن معناه : أشير إليه في حال قيامه.<sup>(٤)</sup>

(١) الارشاف ٩٧٤/٢ ، ٩٧٥-٩٧٥ ، والهمع ١/٢٤٥

(٢) الارشاف ٩٧٥/٢

(٣) الارشاف ٩٧٥/٢

(٤) انظر اللباب في علل البناء ١/٢٨٩

ومن ورود إعماله في القرآن قوله تعالى: ﴿... وَهَذَا بَعْلٍ شَيْخًا...﴾<sup>(١)</sup> قال المبرد: (( وإذا قلت : ذاك عبدالله قائماً . (( ذاك )) للإشارة ، كأنك قلت: أشير إليه راكباً. فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل ؛ لأنها مفعول فيها. وفي كتاب الله جلّ وعلا : ﴿... وَهَذَا بَعْلٍ شَيْخًا﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال أبو حيان: (( وانتصب (شيخاً) على الحال عند البصريين ، وخبر التقريب عند الكوفيين ))<sup>(٣)</sup> وفي الآية قراءة أخرى حيث قرأ بالرفع ابن مسعود والأعمش.<sup>(٤)</sup> وجاء توجيهها كما جاء في البحر: (( وجوزوا فيه وفي بعلي أن يكونا خبرين ، كقولهم: هذا حلو حامض ، وأن يكون بعلي الخبر ، وشيخ خبر مبتدأ محنوف ، أو بدل من بعلي ، وأن يكون بعلي بدلاً أو عطف بيان ، وشيخ الخبر))<sup>(٥)</sup>

ومنع السهيلي إعمال اسم الإشارة ؛ لأنه ليس مشتقاً من الفعل (( أشار )) ، فجعل العامل في الحال فعلاً مقدراً حيث يقول: (( وأصح من هذا كله عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل ؛ إذ الاسم الذي هو (( هذا )) ليس بمشتق من أشار يشير ، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار ؛ لأنها أيضاً إيماء وإشارة إلى مذكور، وإنما العامل فعل مضمر تقديره: ( انظر )).<sup>(٦)</sup>

ونقل السيوطي عن السهيلي قوله كما نقل عن أبي حيان وصاحب البسيط اختيارهما من الإعمال حيث يقول: (( ومنع السهيلي عمل حرف التنبيه في الحال ، فقال: ( ها ) حرف ، ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال.

قال: ولا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة ؛ لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ، ولا من غيرها ، وإنما هو كالمضمر ، ولا يعمل ( هو ) ولا ( أنت ) بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف.

والعامل في مثل : هذا زيد قائماً ، إنما هو : ( انظر ) مقدراً دلّ عليها الإشارة ؛ لأنك

(١) سورة هود الآية (٧٢)

(٢) المقتصب ٤/١٦٨

(٣) البحر ٥/٤٤٢

(٤) البحر الخيط ٥/٤٤٢ ، وانظر معجم القراءات ٣/٥٢١

(٥) البحر ٥/٤٤٢ ، وانظر الدر المصنون ٦/٧٥٣

(٦) نتائج الفكر ٢٣٠

أشرت إلى المخاطب؛ لينظر.

وقال أبو حيان: إنّه قريب؛ لأنّ فيه إبقاء العمل للفعل إلا أنّ فيه تقدير عامل لم يلفظ به  
قطّ. ثم صرّح باختياره واختاره أيضًا صاحب البسيط )<sup>(١)</sup>

ولكنّهم مع تجويزهم إعمال معنى الإشارة في الحال إلا أنّهم لم يجوزوا إعمالها في المفعول  
به، قال أبو البقاء العكري في بيان علة ذلك: ((فإن قيل: هلا عملت أسماء الإشارة في المفعول  
به قيل: المفعول به غير الفاعل ، فلو عملت فيه أسماء الإشارة بمعناها لعملت فيه جميع الحروف ،  
نحو: (ما) و(همزة الاستفهام) ، ومعلوم أنها لا تعمل فيه. والعلة في ذلك أن معنى الحرف في  
الاسم، فلو عمل فيه بمعناه لصار العامل في الاسم المعنى القائم به ، ولأنّ الحروف نابت عن  
الجمل ، فلو عملت كانت كالجمل ))<sup>(٢)</sup>

ولو تمسكنا بقول الجمهور بإجازة إعمال المعنى في الظرر لف لا يجد في الدنيا اسمًا إلا  
ويجوز أن يعمل ، وذلك لتحويله إما إلى المشتق وإما إلى المعنى ، كما قالوا : ( زيد الشمس  
طالعة ) بإعمال الشمس في الحال ( طالعة ) لما فيها من معنى التشبيه أي : زيد كالشمس طالعة  
يؤكد ذلك إعمالهم لفظ الحاللة الاسم الأعظم ( الله ) الذي توقف عن بيان اشتراقه ومعناه عدد  
من أهل العربية تأدّبًا ، قال ابن دريد: (( أما اشتراق اسم ( الله ) فقد أقدم قوم على تفسيره ،  
ولا أحبّ أن أقول فيه شيئاً ))<sup>(٣)</sup> ، فقد جاء في شرح اللمحات البدريّة : (( الظرف وال مجرور تعلم  
فيه رواح الفعل ، قال أبو علي: يعمل فيها الوهم، يعني ما يتوهّم من معنى الفعل وهذا قال -  
سبحانه - ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup> : إنّ الجاج والمجرور يتعلق باسم الله -  
تعالى - لما فيه من معنى المعبد ، وقالوا في قول الشاعر:

\* أنا ابن ماوية إذ جد النهر \*

أن الظرف معمول لما يفهم من قوله: أنا ابن ماوية ، من معنى المشهور والمعروف ))<sup>(٥)</sup>  
وهذا خلاف ما أثبتوه من أن الأصل في الأسماء الإهمال وعدم الإعمال ، إلا ما حمل من

(١) الممع ٢٤٢

(٢) اللباب ١/٢٨٩-٢٩٠

(٣) الاشتراق ١١

(٤) سورة الأنعام الآية (٣)

(٥) شرح اللمحات البدريّة ٢/٨٨-٨٩

الأسماء على الفعل كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ، وفي إعمال هذه الأشياء خلاف بين أهل العربية - كما سيأتي في موضعه إن شاء الله - أو حمل من الأسماء على الحرف كأسماء الشرط المحمولة على ((إن)) الشرطية ، وإنما الأصل في العمل الفعل ، وما احتضن من الحروف وليس كجزء من مدخله.

لذا كان رأي السهيلي الذي وافقه عليه ابن أبي الربيع ، وأبو حيان وجيهًا ؛ لأنّ فيه إبقاءً للاسم على أصله ، وهو الإهمال ، وإبقاءً للفعل على أصله وهو الإعمال. وإعمال فعل مقدّر كثير في العربية ، كتقديرهم فعلاً عاملاً في قوله تعالى: ﴿... اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَحْكُمُ رِسَالَتَهُ...﴾<sup>(١)</sup> فقالوا : إن (حيث) مفعول به لفعل مضمر تقديره : يعلم.<sup>(٢)</sup> ، كما قدرّوا فعلاً عاملاً في نحو: ((هذا ضارب زيد أمس وعمراً)) وفي نحو: ((هذا ضارب زيد أمس وعمراً غدًا)) تقديره في الأول : وضرب عمراً ، وفي الثاني : ويضرب عمراً غدًا.<sup>(٣)</sup> وفي الاسم المنصوب بعد أسماء المصادر ، نحو: ((عجبت من كرامتك زيداً، ومن طعامك طعاماً))<sup>(٤)</sup>

(١) سورة الأنعام الآية (١٢٤)

(٢) انظر الكافية الشافية ١١٤١/٢

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٣

(٤) انظر الارتفاع ٢٢٦٥/٥

## ثانياً - إهمال الضمير:

من خصائص الضمير أنه متوجّل في الجمود ؛ لشبيه الحرف ، وأنه لا يوصف به ؛ لعدم تصرفه في نفسه ، وعدم تأويله بمتصرف ، ولما كان الضمير كذلك ، فإنه لا يعمل حيث لا يشبه الفعل ولا يؤول به ، وما شأنه كذلك لا يعمل لفظه ولا معناه في المذهب الأصح ، وما ذهب إليه الكوفيون من إعمال ضمير المصدر قياساً على المصدر ؛ إذ ضمير المصدر عندهم هو مصدر ؛ لوقوعه موقعه لكنه في القياس غريب حيث المصدر فيه شبه الفعل مادة وحدثاً بخلاف الضمير ، فلا يلتقي مع الفعل في مادته ولا في دلالته على الحدث. وإليك البيان في أحوال الضمير وأنواعه والخلاف في أصله ... إلخ.

المضمر هو : ما وضع لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً.<sup>(١)</sup> ويقال فيه الضمير أيضاً وهما من اصطلاح البصريين ويسميه الكوفيون الكنية والمكني<sup>(٢)</sup> ، وإنما سمي مضمراً من قوله: ((أضمرتُ الشيءَ)) إذا سترته ، وأخفيته ، ومنه قوله: ((أضمرتُ الشيءَ في نفسي)) ، أو من الضمور ، وهو المزال ؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالباً مهمسة - وهي التاء والكاف والهاء - والهمس هو الصوت الخفي.<sup>(٣)</sup>

والتقدير اللفظي يكون إما تحقيقاً ، نحو: زيدٌ ضربته ، وإنما تقديرًا ، نحو: ضرب غلامه زيدٌ. والتقدير المعنوي إما أن يفهم من اللفظ ، كقوله تعالى: ﴿...أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى...﴾<sup>(٤)</sup> أي العدل هو أقرب ، فإن لفظ ((اعدلوا)) يدل على ((العدل)) أو يفهم من سياق الكلام ، كقوله تعالى: ﴿... وَلَاَبَوِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ...﴾<sup>(٥)</sup> أي لأبوي الميت الموروث ؛ لأنه لما كان الكلام في الميراث لم يكن بد من موروث يعود إليه الضمير. والتقدير الحكمي له عدة صور، منها : ما يعود إليه ضمير الشأن ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ

(١) شرح المقدمة الكافية ٦٧٥/٢

(٢) انظر شرح المحة البدرية ٢٤٣/١ ، والتصريح ٣٠٧/١

(٣) شرح شنور الذهب ١٣٤

(٤) سورة المائدۃ الآیة (٨)

(٥) سورة النساء الآیة (١١)

الله أَحَدٌ<sup>(١)</sup> أي الحديث. والمراد من ذكره مبهمًا أولاً التعظيم والتفحيم؛ لأن الشيء إذا ذكر مبهمًا ثم فسر كان أوقع في النفس.

ومنها: ما يعود إليه الضمير في نعم وبشّ ، نحو: نعم رجلاً زيدًا ، ففي (نعم) ضمير يعود إلى معهود ذهني ذي حقائق مختلفة واسم الجنس يدل على حقيقة الذات فأتي به لتمييز الجنس المقصود ، فقالوا: نعم رجلاً زيدًا ، أي نعم الرجل رجلاً زيدًا.

ومنها : ما يعود إليه الضمير في : ضرباني وضررت الزيدين ، وإنما جوّزوا فيه الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه لما ذكر المفسّر بعده كان مقدماً حكمًا.

ومنها : ما يعود إليه الضمير في ربّ ، نحو: ربّه رجلاً ، وإنما دخلت ربّ هنا على الضمير، وهي لا تدخل على المعرف ؛ لأن الضمير لما لم يعد على مذكور جرى مجرى الظاهر النكرة ومن أجل ذلك احتاج هذا الضمير إلى التفسير بالنكرة المنصوبة ، ولو كان كسائر المضمرات لم يحتاج إلى تفسير.<sup>(٢)</sup>

والضمر إما متصل أو منفصل ، أما المتصل فهو الذي لا يستقل بنفسه ، أي لا ينفك عن الكلمة أخرى يتصل بها.<sup>(٣)</sup> وينقسم إلى بارز ، وهو ما له صورة في اللفظ ، وإلى مستتر ، وهو ما لا صورة له في اللفظ.<sup>(٤)</sup>

وينقسم المستتر إلى مستتر وجواباً وإلى مستتر جوازاً ، والمستتر وجوباً عند المرادي هو المفوع بـ: (( فعل أمر الواحد كـ (افعل) ، والمضارع المبدوء بهمزة التكلم كـ (أوافق) ، والمبدوء ببناء الخطاب التي للمفرد كـ (تفبّط) ، والمبدوء بنون التكلم المعظم نفسه أو المشارك كـ (نشكر) ، واسم فعل الأمر كـ (نزل) واسم المضارع كـ (أف) ، والمصدر الواقع بدلاً من فعله في الأمر ، نحو: ضرباً زيداً)).<sup>(٥)</sup>

وعند ابن هشام هو المفوع بأمر الواحد، كـ (قم) ، أو بمضارع مبدوء ببناء خطاب الواحد، كـ (تقوم) ، أو بمضارع مبدوء بالهمزة ، كـ (أقوم) ، أو بالنون كـ (نقوم) ، أو بفعل

(١) سورة الإخلاص الآية (١)

(٢) شرح المقدمة الكافية ٦٧٥/٢ فما بعدها ، وانظر الكناش ٢٤١/١ فما بعدها

(٣) الكناش ٢٤٢/١

(٤) توضيح المقادص ١٢٧/١

(٥) توضيح المقادص ١٣٣-١٣٤/١

استثناء ، كخلال وعدا ولا يكون ، أو بأفعال في التعجب ، أو بأفعال التفضيل ، كـ (ما أحسن الزيدين) ، و ﴿... هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا...﴾<sup>(١)</sup> أو باسم فعل غير ماض ، كـ (أوّه) و (نَزَال)<sup>(٢)</sup> ، ومنه أيضًا الضمير المستتر في (نعم) و(بئس) المفسر بنكرة ، نحو: (نعم قومًا عشره) وقوله تعالى: ﴿... بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾<sup>(٣)</sup> فقد نصوا على أن هذا الضمير لا يجوز إظهاره .<sup>(٤)</sup>  
والمستتر جوازاً هو المرفوع بفعل الغائب ، نحو: زيد قام ، والغائبة ، نحو: هند قامت ، أو معناه من اسم فعل ، نحو: زيد هيئات ، وهند هيئات ، وصفات مخضبة ، نحو: زيد ضارب ، وهند ضاربة ، واسم مفعول ، نحو: زيد مضروب ، وهند مضروبة ، وظرف ، نحو: زيد عندك ، ومحور نحو: زيد في الدار.<sup>(٥)</sup>

والمضمر يكون مرفوعاً ومنصوباً ومحوراً؛ لأنّه اسم واقع موقع الظاهر، لكن المرفوع متصل ومنفصل ، والمنصوب أيضًا متصل ومنفصل ، وأما المحور فلا يكون إلا متصلة .  
فالمضمرات حينئذ خمسة أنواع :

الأول - الضمير المرفوع المتصل : ضَرَبْتُ ، ضَرَبْنَا ، ضَرَبْتَ ، ضَرَبْتِ ، ضَرَبْتُمَا ، ضَرَبْتُمْ ، ضَرَبْتُنَّ ، ضَرَبَ<sup>(٦)</sup> ، ضَرَبْتُ ، ضَرَبَنَا ، ضَرَبْتُوا ، ضَرَبْنَ.

فأما ((ضرَبْتُ)) فالباء المضمومة ضمير المتكلم وحده مطلقاً. وأما ((ضرَبْنَا)) الأصح أن النون والألف ضمير المتكلم ومن معه مطلقاً، وقيل : الضمير النون وحدها ، والألف زائدة ؛ لغلا يلتبس جمع المتكلم بضمير جماعة المؤمن الغائبات.<sup>(٧)</sup>

و((ضرَبْتَ)) و((ضرَبْتِ)) فالضمير التاء المفتوحة للمخاطب ، والمكسورة للمخاطبة .  
و((ضرَبْتُمَا)) فللمخاطبين والمخاطبتيين ، والتاء هو الضمير ، والميم بجاوزة الواحد ، والألف للثنية.<sup>(٨)</sup>

(١) سورة مريم الآية (٧٤)

(٢) أوضح المسالك ٨١/١

(٣) سورة الكهف الآية (٥٠)

(٤) انظر عدة المسالك ٨١/١

(٥) انظر الارتفاع ٩١١-٩١٢ ، وأوضح المسالك ٨١/١

(٦) ذكره ابن أبي الربيع كما في المخصص في ضبط قوانين العربية ٥٨٢

(٧) شرح ألفية ابن معطي ٦٧١/١

(٨) شرح المفصل ٨٧/٣

و(( ضَرَبْتُمْ )) جمع المخاطبين ، فالباء هو الضمير ، والميم فيه محاوزة الواحد ، والواو للجمع ، وأصل ضربتم : ضربتموا بواو بعد الميم ، وقد حذفت لأمن اللبس ، ثم سكتت ؛ لأنه أبلغ في التحقيق .<sup>(١)</sup>

و(( ضَرَبْتُنَّ )) للمخاطبات فالباء هي الضمير ، والنون المشددة حرف يدل على الجمع .<sup>(٢)</sup>  
قال ابن عييش : (( وقلت في جمع المؤنث (( ضربتن )) بتشديد النون ؛ لتكون نونان بإزاء الميم والواو في المذكرين ))<sup>(٣)</sup>

و(( ضَرَبَ ، وضَرَبَتْ )) فليس له لفظ يدل عليه ، وإنما استتر وبرز ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لأن القرينة الدالة على الغائب لما كانت لفظية أغنت لقوتها عن إبرازه بخلاف قرينة المتكلم والمخاطب فإنها خالية ، ولأن الغائب أخفى من الحاضر فناسب أن يكون ضميره أخفى من ضميره .<sup>(٤)</sup> قال ابن عييش : (( وإنما كان الواحد بلا علامة والثنية والجمع بعلامة من قبل أنه قد استقر وعلم أن الفعل لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب والبناء الذي لا بد له من بان ، ولا يحدث من تلقاء نفسه ، فالفاعل معلوم لا محالة ؛ إذ لا يخلو من فعل وقد يخلو من الاثنين والجماعة ، فلما كان الفاعل معلوما لاستحالة فعل بلا فاعل لم يحتاج له إلى علامة تدل عليه ، ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتاج لهما إلى علامة ))<sup>(٥)</sup>

و(( ضَرَبَا ، وضَرَبَتَا )) فالألف فيهما ضمير الغائبين والغائبتين ، والباء مع المؤنث لفرق بينهما .<sup>(٦)</sup>

و(( ضَرَبُوا )) و(( ضَرَبَنَ )) فالواو ضمير المذكرين الغائبين ، والنون ضمير جمع المؤنث الغائبات .

وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحوين إلى أن الألف في (( ضربا )) والواو في (( ضربوا )) حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمررين ، والفاعل في النية ، كما أنك إذا

- |     |                          |
|-----|--------------------------|
| (١) | شرح المفصل ٨٧/٣          |
| (٢) | شرح ألفية ابن معطي ٦٧١/١ |
| (٣) | شرح المفصل ٨٧/٣          |
| (٤) | شرح ألفية ابن معطي ٦٧١/١ |
| (٥) | شرح المفصل ٨٧/٣          |
| (٦) | شرح ألفية ابن معطي ٦٧١/١ |

قلت: زيد قام ففي قام ضمير في النية وليس له عالمة ظاهرة فإذا ثني أو جمع فالضمير أيضًا في النية غير أن له عالمة.<sup>(١)</sup>

الثاني - الضمير المرفع المنفصل: أنا ، نحن ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، هو، هي ،  
هما ، هم ، هنّ.

ومذهب البصريين في ((أنا)) أن الضمير هو الهمزة والتون والألف زائدة في الوقف؛ ليبيان الحركة . ومذهب الكوفيين أن الضمير هو المجموع ((أنا)) واختاره ابن مالك.<sup>(٢)</sup> وفي ((أنا)) لغات : الفصحى حذف ألفه وصلا وإثباتها وقفا . والثانية : إثباتها وصلاً ووقفاً وهي لغة تميم . والثالثة : هنَا بإبدال همزته هاء . والرابعة : آن بعدها بعد الهمزة . والخامسة : آن.<sup>(٣)</sup>

ومذهب البصريين في ((أنت)) و((أنتي)) و((أنتما)) و((أنتم)) و((أنتن)) أن الضمير هو ((آن))<sup>(٤)</sup> ونسب المرادي إلى الجمهور<sup>(٥)</sup> ، والتاء حرف الخطاب<sup>(٦)</sup> والميم لمحاوزة الواحد ، والألف في ((أنتما)) للدلالة على التشيبة.<sup>(٧)</sup> ومذهب الفراء أن المجموع هو الضمير<sup>(٨)</sup> أي : ((أنت)) و((أنتي)) و((أنتما)) و((أنتم)) و((أنتن)) واختار ابن يعيش أن تكون ((أنتما)) و((أنتم)) و((أنتن)) بكمالها ضمائر.<sup>(٩)</sup> وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم وهي التي في (( فعلت )) لكنها كثرت بـ ((آن)).<sup>(١٠)</sup>

وأما ((هو)) فمذهب جمهور البصريين أنه بجملته ضمير ، وكذلك ((هي))<sup>(١١)</sup> ، ومذهب الكوفيين والزجاج وابن كيسان أن الهاء فيما هي الضمير ، والواو الياء مزيدتان.<sup>(١٢)</sup>

(١) شرح المفصل ٨٨/٣

(٢) انظر المجمع ١/٢٠٠-٢٠١

(٣) توضيح المقاصد ١/١٣٥-١٣٦ ، والتسهيل ٢٥ ، وشرح الأشموني ١/١٤١

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٤١٧ ، والارتفاع ٢/٩٢٧

(٥) انظر الجنى الداني ٥٨ ، ٢١٦

(٦) انظر الارتفاع ٢/٩٢٧ ، والجني الداني ٥٨ ، ٢١٦

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٥

(٨) انظر الارتفاع ٢/٩٢٧ ، والجني الداني ٥٨

(٩) انظر شرح المفصل ٣/٩٥

(١٠) انظر الجنى الداني ٥٨ ، والارتفاع ٢/٩٢٧ ، والمعجم ١/٢٠٣

(١١) توضيح المقاصد ١/١٣٦

(١٢) انظر الارتفاع ٢/٩٢٨ ، والمعجم ١/٢٠٢-٢٠٣

وفيهم لغات : هُوَ ، وَهُوَ ، وَهُوَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ .<sup>(١)</sup> وأما ((هـما)) و((هـم)) و((هـنـ)) فنقل عن أبي على أن الضمير بكمـها<sup>(٢)</sup> واختاره ابن يعيش.<sup>(٣)</sup> والقول بارتجال هذه الصيغ الاثنتي عشرة وأصلية كل واحدة منها بجملتها ودلالتها على معنى معين أولى عندي من القول بالتفصيل السابق ذكره.

الثالث - الضمير المنصوب المتصل : ضربـنـا ، ضربـكـ ، ضربـهـ ، ضربـهـ ، ضربـهـما ، ضربـهـ ، ضربـهـنـ .

الرابع - الضمير المنصوب المنفصل : إـيـاـيـ ، إـيـاـنـ ، إـيـاـكـ ، إـيـاـكــاـ ، إـيـاـكــمـ ، إـيـاـكــنـ ، إـيـاهـ ، إـيـاهــاـ ، إـيـاهــمـ ، إـيـاهــنـ . وفيه مذهب ، منها: أن الضمير ((إـيـاـ)) وحده ، ويتصل به دليل ما يراد به من متكلـم أو مخاطـب أو غائبـ إـفـرـادـاـ وـجـمـعـاـ وـتـذـكـيرـاـ وـتـأـيـشـاـ ، فيقال : إـيـاـيـ للمتكلـم ، وإـيـانــاـ للمتكلـمـ وـمـعـهـ غـيـرـهـ ، وإـيـاـكــ للمـخـاطـبـ ، وإـيـاـكــ للمـخـاطـبـةـ ، وإـيـاـكــاـ للمـخـاطـبــيـنـ وـالمـخـاطـبــيـنـ ، وإـيـاـكــمـ للمـخـاطـبــيـنـ ، وإـيـاـكــنـ للمـخـاطـبــاتـ ، وإـيـاهــاـ للـغـائـبـ ، وإـيـاهــاـ للـغـائـبـةـ ، وإـيـاهــمـ للـغـائـبــيـنـ وـالـغـائـبــيـنـ ، وإـيـاهــنـ للـغـائـبــاتـ ، هذا مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> ، ونسبة ابن يعيش إلى الأخفـش<sup>(٥)</sup> ، ونسبة ابن أبي الريـعـ إلى سـيـبـوـيـهـ وأـكـثـرـ الـبـصـرـيـنـ<sup>(٦)</sup> ، كما نسبة أبو حـيـانـ إلى سـيـبـوـيـهـ ، وذكر أنه معـزـوـ إلى الأـخـفـشـ ، وـاخـتـيـارـ أـبـيـ عـلـىـ الـفـارـسـيـ .<sup>(٧)</sup> ومنها: أن هذه اللواحق هي الضـمـائرـ ، و((إـيـاـ)) دعـامـةـ زـائـدـةـ تـعـتمـدـ عـلـيـهـاـ الضـمـائرـ ، وـنـسـبـ إلىـ الفـرـاءـ .<sup>(٨)</sup>

ومنها: أن ((إـيـاـ)) ضـمـيرـ ، وأن اللـواـحـقـ ضـمـائـرـ أـضـيـفـتـ إـلـيـهـاـ ((إـيـاـ)) . وهذا مذهب الخلـيلـ وـالـأـخـفـشـ وـالـمـازـنـيـ فيما نـقـلـ ابنـ مـالـكـ وـاخـتـارـهـ .<sup>(٩)</sup>

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي ٦٦٤/١

(٢) توضـيـحـ المـقـاصـدـ ١٣٦/١ ، وانظر اللـهـجـاتـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ القرـاءـاتـ الـقـرـآنـيـةـ ١٩١

(٣) انظر شـرـحـ المـفـصـلـ ٩٦/٣ـ فـمـاـ بـعـدـهـاـ

(٤) الـكـتـابـ ٣٥٦/٢

(٥) شـرـحـ المـفـصـلـ ٩٨/٣

(٦) الـبـسيـطـ ٣٠٦/١

(٧) الـأـرـشـافـ ٩٣٠/٢

(٨) انظر الـأـرـشـافـ ٩٣٠/٢ ، وـالـفـرـائـدـ الـجـدـيـدـةـ ١٣٢/١

(٩) شـرـحـ التـسـهـيلـ ١٤٥/١ ، وانظر الـأـرـشـافـ ٩٣٠/٢ ، وـشـرـحـ المـفـصـلـ ١٠٠/٣

ومنها : أن ((إيّا )) اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات. وقد نسب هذا المذهب إلى الزجاج.<sup>(١)</sup>

ومنها : أن المجموع هو الضمير<sup>(٢)</sup> ، ونسبة السلسيلي إلى الكوفيين<sup>(٣)</sup> ، كما نسبه إليهم غير الفراء أبوحيان.<sup>(٤)</sup>

وأميل إلى القول الأخير الذي قال به الكوفيون لبعده عن التكلف وعدم وجود مانع لاعتبار كل صيغة من هذه الصيغ الاثنتي عشرة دالة على معنى معين.

الخامس - الضمير المحروم ، ولا يكون إلا متصلا : لي ، لنا ، لك ، لكـ ، لكما ، لكم ، لكن ، له ، لها ، لهم ، لهم ، لهن.

وقسم ابن هشام الضمائر المتصلة إلى ثلاثة أقسام : ما يختص محل الرفع ، وهو خمسة : التاء كقمتُ ، والألف كقاما ، والواو كقاموا ، والنون كقمنَ ، وباء المخاطبة كقومي. وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم ، كقوله تعالى: ﴿... رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾<sup>(٥)</sup> ، وكاف المخاطب ، كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ...﴾<sup>(٦)</sup> ، وهاء الغائب ، كقوله تعالى : ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ...﴾<sup>(٧)</sup> ، وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو ((نا)) خاصة ، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا...﴾<sup>(٨)</sup>

والأخير ، فيقال: ينقسم الضمير المرفوع المتصل إلى :

ضمير التكلم ، وهو: التاء المضمة في ضربتُ للمتكلم ، ويستوي فيه المذكر والممؤنث، و((نا)) في ضربَنَا لثناء وجمعه ، قال ابن يعيش : ((إذا ثنيت أو جمعت المتكلم كان

(١) انظر شرح المفصل ١٠٠/٣ ، وشفاء العليل ١٩٠/١

(٢) انظر شرح المقدمة المحسبة ١٥٣/١ ، وشرح المفصل ١٠٠/٣

(٣) شفاء العليل ١٩٠/١

(٤) الارتشاف ٩٣٠/٢

(٥) سورة الفجر الآية (١٥)

(٦) سورة الضحى الآية (٣)

(٧) سورة الكهف الآية (٣٧)

(٨) سورة آل عمران الآية (١٩٣)

(٩) انظر أوضاع المسالك ٧٩/١ ، والهمم ١٩١/١

ضميره ((نا)).<sup>(١)</sup>

وضمير الخطاب ، وهو : التاء المفتوحة في ضربت للذكر ، والتاء المكسورة في ضربت للمؤنث ، و((تما)) في ضربتما لمشاهما ، و((تم)) في ضربتم جمع المذكر ، و((تن)) في ضربتن جمع المؤنث.

وتكون الياء في تضربين ، واضربني ضمير خطاب المؤنث ، والألف في نحو: ((أنتما تضربان يازيدان ويا هندان )) و((اضربا يازيدان ويا هندان )) ضمير خطاب المشى ، والواو في نحو: ((تضربون )) و((اضربوا )) ضمير خطاب جمع المذكر، والنون في ((تضربن )) و((اضربن )) ضمير خطاب جمع المؤنث.

وضمير الغيبة ، وهو : الألف في ((ضربأ )) لمشى الغائب وفي ((ضربيتا )) لمشى الغائبة، قال ابن يعيش: (( فإذا ثنيت قلت: الهندان قامتا ، فيكون كلفظ المذكر ))<sup>(٢)</sup> ، و((الواو )) جمع المذكر ، و ((النون )) المفتوحة جمع المؤنث. قال ابن يعيش: (( فإن جمعت المؤنث قلت: الهندات قمن ، فتكون النون اسمًا ضمير الهندات ))<sup>(٣)</sup>

وتكون الألف في نحو: ((الزيدان يضربان )) و ((الهندان تضربان )) ضمير خطاب المشى ، والواو في نحو: (( يضربون )) ضمير خطاب جمع المذكر ، والنون في نحو: ((يضربن )) ضمير خطاب جمع المؤنث.

والضمير المرفوع المنفصل إلى ضمير التكلم ، وهو: ((أنا )) للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا، و((نحن )) لثناء ، وجمعه.

وضمير الخطاب ، وهو : ((أنت )) المفتوحة التاء للمذكر ، والمكسورة للمؤنث ، و((أنتما)) لمشاهما، و((أنتم )) جمع المذكر ، و ((أنتن )) جمع المؤنث.

وضمير الغيبة ، وهو : ((هو )) للمذكر ، و((هي )) للمؤنث ، و ((هما )) لمشاهما، و ((هم )) جمع المذكر ، و ((هن )) جمع المؤنث.

والضمير المنصوب المتصل إلى ضمير التكلم ، وهو : ((الياء )) للمتكلم مذكرا كان أو

(١) شرح المفصل ٨٦/٣

(٢) شرح المفصل ٨٨/٣

(٣) شرح المفصل ٨٨/٣

مؤنثاً ، و((نَ)) لثناء ، وجمعه.

وضمير الخطاب ، وهو : ((الكاف)) المفتوحة للمذكر ، والمكسورة للمؤنث ، و((كُما)) لثناهما ، و((كُم)) جمع المذكر ، و((كُن)) جمع المؤنث.

وضمير الغيبة ، وهو: ((اهء)) للمذكر ، و((ها)) للمؤنث ، و((هما)) لثناهما ، و((هم)) جمع المذكر ، و((هن)) جمع المؤنث.

والضمير المنصوب المنفصل إلى : ضمير التكلم ، وهو : ((إيّاي)) للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً ، و((إيّانا)) لثناء وجمعه.

وضمير الخطاب ، وهو : ((إيّاكَ)) بفتح الكاف للمخاطب ، وبكسرها للمخاطبة ، و((إيّاكما)) لثناهما ، و((إيّاكم)) جمع المذكر ، و((إيّاكن)) جمع المؤنث.

وضمير الغيبة ، وهو : ((إيّاه)) للمذكر ، و((إيّاهما)) للمؤنث و((إيّاهما)) لثناهما ، ((إيّاهم)) جمع المذكر ، و((إيّاهن)) جمع المؤنث.

والضمير المحور إلى : ضمير التكلم ، وهو : الياء في لي للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً . و((نَ)) في لنا لثناء ، وجمعه.

وضمير الخطاب ، وهو : الكاف المفتوحة في ((لك)) للمذكر ، والمكسورة في ((لنك)) للمؤنث ، و((كُما)) في ((لكما)) لثناهما ، و((كُم)) في ((لكم)) جمع المذكر ، و((كُن)) في ((لكن)) جمع المؤنث.

وضمير الغيبة ، وهو : ((له)) للمذكر ، و((ها)) في ((هلا)) للمؤنث ، و((هما)) في ((هلا)) لثناهما ، و((هم)) جمع المذكر ، و((هن)) في ((هن)) جمع المؤنث.

ويتعين انقسام الضمير في مواضع ، منها : إذا حصر بـ ((إنما)) كقول الشاعر :

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي الْذَّمَارِ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وإذا رفع مصدر مضاد إلى المفعول معنى ، كـ ((عجبت من ضرب زيد أنت )) ، أو بصفة جرت على غير صاحبها ، كـ ((زيد هند ضاربها هو )) ، أو أضمر العامل ، كقول الشاعر :

\* إِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا

أو آخرٍ ، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ...﴾<sup>(١)</sup> ، أو كان حرفًا ، كقوله تعالى: ﴿... مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ...﴾<sup>(٢)</sup> ، أولى واو المصاحبة ، كقول الشاعر:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّا  
أَوْ إِلَّا ، كقوله تعالى: ﴿... أَمْرَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ...﴾<sup>(٣)</sup> ، أو إِمَّا ، نحو: قام إِمَّا أنا وَإِمَّا  
أنت ، أو اللام الفارقة ، نحو: إنْ ظننت زيدًا لِإِيَّاكَ.<sup>(٤)</sup>

وذكر ابن أبي الربيع أن من المواقع التي يتعمّن فيها انتقال الضمير وقوعه فضولاً بشرط أن تقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر ، وذلك ما دخلت عليه نواسخ الابتداء ، وأن يكون المبتدأ أو ما هو مبتدأ في الأصل معرفة ، لأن الفصول فيها توكيده لما قبلها ولا توكيده النكرات إلا بالتوكيده اللفظي ، وأن يكون الخبر معرفة أو نكرة تشبه المعرفة ، وشبهاها بالمعرفة أن فيها اختصاصاً وأنها لا تدخلها الألف واللام ، نحو: مثلك وشبهك وخير منك وما أشبه ذلك ، وأن يكون الفصل مناسباً للمبتدأ ، نحو: كنت أنت القائم ، وإن كنت لأنت القائم.<sup>(٥)</sup>

وهذا الصنف من قسم المضمر المنفصل يسمى فصلاً في اصطلاح البصريين ؛ لكونه فارقاً بين النعت والخبر ، ويسميه الكوفيون عماداً ؛ لأنّه يعتمد به على هذا المعنى ؛ لأن القائم مثلاً في نحو: زيد القائم ، يحمل أن يكون خيراً ، ويحمل أن يكون نعماً ، فإذا قيل: زيد هو القائم تعين أن يكون خيراً ، لأن الصفة لما كانت كالجزء من الموصوف لم يفصل بينهما بشيء ، ولا كذلك الخبر ، فإنه ليس كالجزء من الخبر عنه.<sup>(٦)</sup>

ولا تتحقق فصليته نصاً إلا في باب كان وظنّ وما الحجازية ؛ لأن ما بعده لا يكون إلا منصوباً ، فلا يصح رفعه بالابتداء وما بعده الخبر ، وأما في باب المبتدأ وإن ، فيحمل أن يكون فصلاً ، وما بعده خبر عن الأول.<sup>(٧)</sup>

(١) سورة الفاتحة الآية (٥)

(٢) سورة المجادلة الآية (٢)

(٣) سورة يوسف الآية (٤٠)

(٤) انظر الارتفاع ٩٣١/٢ فما بعدها ، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٩/٢ فما بعدها ، والمطالع السعيدة ١٣٦/١ فما بعدها ، والمساعد ١٠٣/١

(٥) الملخص في ضبط قوانين العربية ٥٩٤/١

(٦) شرح ألفية ابن معطي ٦٦٧/١

(٧) انظر شرح ألفية ابن معطي ٦٦٩/١

وأختلف في اسميته ، فذهب بعضهم إلى أنه اسم للاستصحاب ودفع الاشتراك ، وذهب بعضهم إلى أنه حرف ، والذين قالوا باسميته اختلفوا فيما إذا كان له موضع من الإعراب ، فذهب بعضهم إلى أن له موضعًا من الإعراب ، وأختلف هؤلاء في محله من الإعراب ، فقال قوم: هو معرب باءعرب ما قبله جار عليه بجرى التوكيد ، وقال آخرون: هو تابع لما بعده في الإعراب. وذهب بعض القائلين باسميته إلى أنه لا موضع له من الإعراب.<sup>(١)</sup>

والضميرات مبنية كلها ، وإنما بنيت ؛ لأنها أشبهت الحرف ؛ لافتقارها إلى ما ترجع إليه في فهم معناها كافتقار الحرف في فهم معناه إلى غيره ؛ ولأن منها ما هو على حرف واحد، وما هو على حرف واحد لا يعرب كالحرف ، ولأن صيغها المختلفة من المرفوع والمنصوب والمحرور متصلة كان أو منفصلاً لما كانت دالة على أنواع الإعراب أغنى ذلك عن الإعراب ، ولأنها كالجزء من الظاهر ، نحو: زيد أكرمه ، وجزء الشيء لا يستحق إعراباً.<sup>(٢)</sup>

وإنما جيء بالضميرات كلها لضرب من الإيجاز وإزالة اللبس ، فاما الإيجاز فللاستغناء بالحرف الواحد عن الاسم بكماله. وأما الإلbas فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت: زيد فعل زيد جاز أن يتوجه في زيد الثاني أنه غير الأول.<sup>(٣)</sup>

وتحتخص بأنها لا توصف ولا يوصف بها ، وبهذا يستدلّ على أنها أعرف المعرف ؛ إذ كان غيرها من المعرف لا يمتنع من أن يوصف أو يوصف به ، أو يجتمع له الأمران: الوصف به وأن يوصف ، وكل ذلك ممتنع مما يوهن تعريف الاسم ويُشربه ضرباً من التنكير. فإذا مرّ في كتب النحوين وصف المضمر أو الوصف به ، فالمراد بذلك تأكيده أو التأكيد به لا حقيقة الوصف ، على حد قولك: مررت بزيد القائم ، ومثال ذلك مررت بك أنت وقمت أنت ، فأنت تأكيد للضمير قبله. وقولهم فيه: إنه وصف له تجوز.<sup>(٤)</sup>

وقد تقدم القول بأن الأسماء في أصل وضعها مهملة وإنما العمل للفعل ، ولا يعمل من الأسماء إلا ما كان له شبه بالفعل غير أن الكوفيين يرون إعمال الضمير في مثل قولك:

(١) انظر شرح ألفية ابن معطى ٦٦٩/١ - ٦٧٠

(٢) انظر الصفة الصفة الجزء الأول ، القسم الثاني ٦١١ ، وشرح ألفية ابن معطى ٦٦١/١ ، وشرح المفصل ٨٥/٣ ، والعذب السلسلي ٧٧-٧٦

(٣) انظر شرح المفصل ٨٤/٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٧٤/١

(٤) المرجع ٢٨٦

((مروري بزيدٍ حسنٌ ، وهو بعمروٍ قبيح )) ، فـ ((عمرو )) عندهم متعلق بـ ((هو)).<sup>(١)</sup>

وجاء في حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد : (( وأجاز الكوفيون إعماله في الطرف وغيره ، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً ))<sup>(٢)</sup>

قال ابن السراج : (( واعلم أنه لا يجوز أن تعمل ضمير المصدر ، لا تقول: سرني ضربك عمرًا وهو زيداً ، وأنت تريد: وضربك زيداً ؛ لأنّه إنما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعال منه ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن حني (( بل إذا لم يعمل الضمير في الطرف ولا في الحال - وهما مما تعمل فيه المعاني - كان الضمير من نصب المفعول به أبعد وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد. وأيضاً فإنك تقول: زيدٌ ضرب عمرًا ، والفاعل مضمر في نفسك ، لا موجود في لفظك ، فإذا لم يعمل المضمر ملفوظاً به ، كان ألاّ يعمل غير ملفوظ به أخرى وأجدر)).<sup>(٤)</sup>

وقال أيضاً : (( لو قيل لك: أضرم ضاربًا وحده من قولك: هذا ضاربٌ زيداً ، لم يجز ؛ لأنّه كان يلزمك عليه أن تقول : هذا هو زيداً ، فتعمل المضمر ، وهذا مستحبيل.

فإن قلت : فقد تقول: قيامك أمس حسن ، وهو اليوم قبيح، فتعمل في اليوم ((هو))، قيل في هذا أجوبة: أحدها أنّ الطرف يعمل فيه الوهم .. والآخر أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه . ولا تقول على هذا : ضربك زيداً حسن وهو عمرًا قبيح ؛ لأنّ الطرف يجوز فيه من الاتساع ما لا يجوز في غيره. وثالث : وهو أنه قد يجوز أن يكون ((اليوم)) من قولك: قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح ظرفاً لنفس ((قبيح )) يتناوله فيعمل فيه)<sup>(٥)</sup>

يتضح مما تقدم أنّ أهل العربية مجتمعون على إهمال الضمير إلا إذا كان الضمير للمصدر ، فمذهب الكوفيين إعماله في الطرف وغيره ، ومذهب البصريين منعه مطلقاً؛ لأنّ الضمير غير لفظ المصدر.

(١) الارتفاع ٢٢٥٧/٥

(٢) حاشية على شرح بانت سعاد ٢٦٦/١

(٣) الأصول ١٦٢/١

(٤) الخصائص ١٠٣/١

(٥) الخصائص ٢٠-١٩/٢

### ثالثا - إهمال الاسم العلم:

العلم اسم جامد وضعاً أو نقاًلاً فلا يشبه الفعل ولا يقول به ؛ إذ ما نقل من الأفعال والمشتقات إلى العلمية قد صيغ بصيغتها في الجمود وعدم الوصف به وجرد من الضمير الذي كان يتحمله في المذهب القوي ؛ لذا كان الأصل في الأسماء أن لا تعمل ؛ إذ القياس فيها أن تكون معمولة معربة ، مصروفة غير عاملة ، فما أعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين فلشبة الفعل ، وهذا العمل استحسان كما ذهب إليه ابن برهان كما سيأتي إن شاء الله ، وإليك تفصيل القول في العلم مفرداً ومركباً ، مرتجلاً ومنقولاً ، علم شخص كان أو جنساً ... إلخ.

العلم مأخوذ من العلم ؛ إذ به يُعلم المسمى بعينه إذا ذكر ، ومنه سميت الحجارة التي تنصب على الطريق أعلاماً ؛ ليستدل بها على الطريق ، ومنه أعلام العساكر ؛ إذ يعلم كل واحد منهم طائفته فيرجع إليها.<sup>(١)</sup> وقال ابن هشام : (( وإنما سمى العلم علمًا ؛ لأنَّه يرفع مسماه ، ويجليه للعيان كما ينجلِي الشيء المرتفع )).<sup>(٢)</sup>

وهو : ما علق من الأسماء الظاهرة على واحد بعينه ، نحو: محمد ، وأبي عبدالله ، وتأبَط شرّاً ، وهنَد ، وأم كلثوم.<sup>(٣)</sup>

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة ، فينقسم باعتبار الوضع إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم ، وكنية ، ولقب ، والمراد بالاسم هنا : ما ليس بكنية ولا لقب ، كزيد وعمرو ، وبالكنية: ما كان في أوله أب أو أم ، كأبي عبدالله وأم الحسن ، وباللقب : ما أشعر بمدح كزير العابدين ، أو ذم كأنف الناقة.<sup>(٤)</sup>

والأحسن أن يقال: ما سمى الوالدان ولدهما به أول الأمر فهو اسم سواء أكان دالاً على مدح أو ذم أو لا ، سواء أكان صدره أباً أو أمّا أم لا ، فقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبى اليسر ، فهو اسم وإن صدر بأم ، وقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد بنرين العابدين ، فهو اسم وإن أشعر بمدح ، ثم ما يطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن صدر بأم

(١) الصفة الصافية الجزء الأول القسم الثاني ٥٧٢

(٢) شرح المحة البدريية ٢٥٢/١

(٣) المدادي في الإعراب ٣٤

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١١٩/١

أو أم فهو كنية ، وإلا فهو لقب ولا بدّ حينئذ أن يشعر بمدح أو بذمٍ .<sup>(١)</sup>

وجاء في الكليات : (( والعلم إن كان مصدراً باب أو أم فهو كنية . وفي القاموس: أبو العتاهية لقب أبي إسحاق إسماعيل بن أبي القاسم بن سويد لا كنيته ، وإن لم يصدر بأحدهما فإن قصد به التعظيم أو التحقير فهو لقب وإلا فهو اسم . وبعض أهل الحديث يجعل المصدر باب أو أم مضافاً إلى اسم حيوان أو صفة كأبي الحسن كنية ، وإلى غير ذلك لقباً كأبي تراب ))<sup>(٢)</sup>

وينقسم باعتبار معناه إلى علم شخص ، وعلم جنس . فالعلم الشخصي هو: الدال على معين مطلقاً ، أي بلا قيد ، بل بمجرد وضع اللفظ له على وجه منع الشركة فيه.<sup>(٣)</sup> واعتراض على هذا التعريف بأنه غير مانع ؛ لأنّه يصدق على بعض أفراد النكرة ، نحو شمس وقمر ، ، فإنك إذا قلت: (( شمس )) تعين مسماه وهو الكوكب الذي يطلع نهاراً فينسخ وجوده وجود الليل ، وكذلك قمر .

كما يعرض عليه بأنه غير جامع ؛ لأنّه يخرج الأعلام التي عرض لها الاشتراك في مسمياتها، كأن يكون لك ثلاثة أصدقاء ، وكل واحد منهم اسمه محمد ، فإنّ محمداً علم، ولكن إذا قيل لك: (( جاء محمد )) لم تدر أي الثلاثة جاء ، فلم يصدق على هذا العلم أنه عين مسماه بدون حاجة إلى قرينة.<sup>(٤)</sup>

قال الشيخ محمد محبي الدين : (( والجواب عن هذين الاعتراضين واحد ، وهو أننا حين قلنا : إن العلم يعين مسماه بدون حاجة إلى قرينة إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه، والنكرة التي صادف أنها لم يوجد لها إلا فرد واحد لم تتوضع لهذا الفرد الواحد ، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد ، فتعين النكرة للفرد الذي وجد ليس بسبب الوضع وكذلك يقال في الأعلام التي حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسميين بالاسم الواحد: إن وضع الاسم لكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه ، وعدم تعينه عند الإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك ))<sup>(٥)</sup>

(١) عدة السالك ١١٦/١

(٢) الكليات ٦٠٣ ، وانظر القاموس ١٦١٢

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٧٢

(٤) انظر عدة السالك ١١٢-١١٣/١

(٥) عدة السالك ١١٣/١

والعلم الجنسي هو: كل اسم جنس جرى مجرى العلم الشخصي في الاستعمال ، كأسماء ، وذؤلة.<sup>(١)</sup>

وذكر ابن هشام أن مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع : أحدها : وهو الغالب أعيان لا تؤلف ، كالسباع والحشرات ، ك ((أسامة)) و ((ثعالة)) و ((أبي جعدة)) للذئب ، و ((أم عريط )) للعقرب . والثاني : أعيان تؤلف ، ك ((هيان بن بيان )) للمجهول العين والنسب و ((أبي المضاء )) للفرس ، و ((أبي الدغفاء )) للأحمق . والثالث: أمور معنوية ك ((سبحان)) للتسبيح ، و ((كيسان )) للغدر ، و ((يسار )) للميسرة ، و ((فجاري )) للفجرة ، و ((برة )) للمبرة.<sup>(٢)</sup>

والفرق بين علم الجنس وعلم الشخص أن علم الجنس يقال على الواحد والكثير بلفظ واحد ، فتقول عن أسد واحد وعن جماعة أسود : هذاأسامة مثلاً ، وعلم الشخص ليس كذلك ، فإنك تقول عن الواحد : زيد ، وعن الجماعة زيدون.

والفرق بين علم الجنس واسم الجنس ، أن اسم الجنس يقبل اللام ، فتقول: أسد وعسل وماء ، والأسد والعسل والماء ، وعلم الجنس لا يقبل اللام فلا يقال: الأسامة ، وكذلك ما أشبهه من أعلام المعاني وغيرها.<sup>(٣)</sup>

وينقسم باعتبار ذاته إلى مفرد ، وهو : ما يدلّ على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده ، ولا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه ، كمحمد وزيد . وإلى مركب ، وهو: ما يدلّ بعد النقل على حقيقة واحدة ، وقبله كان يدلّ على أكثر منها . أي كان جزء لفظه يدلّ على جزء المعنى المراد منه.<sup>(٤)</sup> وهو ثلاثة أنواع : مركب إسادي ، وهو : ما كان جملة في الأصل ، ك ((برق نحره)) و ((شاب قرناها)) و ((قام زيد)) و ((زيدقائم)). ومركب مرجيّ ، وهو : كل كلمتين نزلتا ثانيةهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، ك ((بعلك)) و ((حضرموت)) و ((معديكرب)) و ((وقالي قلا)) و ((سيبويه)) و ((عمرويه))). ومركب إضافي ، وهو: كل اسمين نزل

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٧٢

(٢) أوضح المسالك ١٢٢/١

(٣) الكناش ٢٩٦-٢٩٥/١

(٤) شرح ألفية ابن معط ٦٢٥/١

ثانيهما منزلة التنوين ممّا قبله ، كـ ((عبدالله)) ، و ((أبي قحافة))<sup>(١)</sup>  
 وينقسم باعتبار أصلاته في العلميّة إلى مرتجل وهو: ما استعمل من أول الأمر علمًا ، كـ  
 ((أدد)) اسم لرجل ، و((سعاد)) اسم لامرأة. ومنقول وهو: ما استعمل قبل العلميّة لغيرها ،  
 كـ ((فضل)) و ((أسد)) و ((حارث)) و ((منصور)) و((يشكر)) و ((شاب  
 قرنها)).<sup>(٢)</sup>

وقال المبرد : ((ألا ترى أنك لو قلت: هذا غلام زيداً كان محالاً. فكذلك اسم الفاعل إذا  
 كان ماضياً لا تنونه؛ لأنّه اسم ، وليس فيه مضارعة الفعل ، ولا يجوز أن تدخل عليه الألف  
 واللام وتضifie ، كما لم يجز ذلك في الغلام ، فهو كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها)).<sup>(٣)</sup>

وقال ابن برهان العكيري: ((أصل العمل للفعل فعمله الرفع والنصب ، مما يعمل من  
 الأسماء رفعاً ونصباً ففرع في العمل على الفعل. كما أن ما أعرّب من الأفعال فرع على الأسماء.  
 والقياس في الأسماء أن تكون معمولة معربة مصروفة غير عاملة ، فعملها استحسان. والقياس في  
 الأفعال أن تكون عاملة مبنية ، فإنّعربها استحسان)).<sup>(٤)</sup>

وقال عبد القاهر الجرجاني : ((اعلم أن الأسماء لا أصل لها في العمل. ألا ترى أنّ نحو رجل  
 وفرس لا يرفع ولا ينصب وإنما العمل للفعل وما يشابهه ))<sup>(٥)</sup>  
 ومن هذه النصوص التي تقدّم ذكرها يتبيّن أن الاسم العلم مهمّل؛ لأنّ الأصل في الأسماء  
 الإهمال ، وإنما العمل للأفعال ، ولا يكون له العمل؛ لعدم مشابهته الفعل وعدم دلالته على  
 الحدث.

وقال الشيخ محمد محيي الدين : ((الأعلام كمحمد وسعيد علمين على معينين لا تعمل في  
 فاعل أو مفعول ؛ إذ لا دلالة لها على الأحداث ... ))<sup>(٦)</sup>

(١) أوضح المسالك ١١٥/١-١١٦ ، وشرح قطر الندى ١٢٠-١١٩ ، وشرح ابن عقيل ١٢٦-١٢٥/١

(٢) انظر أوضح المسالك ١١٣/١-١١٤

(٣) المقتصب ١٤٨/٤

(٤) شرح اللمع ١٥٩/١

(٥) المقتصد ٥٠٦/١

(٦) عدة المسالك ١٨٧/٣

## رابعاً - إهمال اسم الاستفهام:

أسماء الاستفهام قصتها قصة أسماء الإشارة والضمائر لشبهها الحرف في الحمود وعدم التصرف ، وعليه ، فهي مهملة ؛ لأن ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره فضلاً عن أنها منزلة المهمزة والمهمزة مهملة بالاجماع حيث إنها حرف غير مختص وما لا يختص لا يعمل ، فكذلك ما نزل منزلته ووقع موقعه لا يعمل ، وإليك البيان في أنواع أسماء الاستفهام ودلالتها واستعمالاتها.

الاستفهام : طلب الإفهام ، والإفهام : تحصيل الفهم ، والاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد ، وهو مصدر استفهمت أي : طلبتُ الفهم.<sup>(١)</sup> وأسماؤه : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيْ ، وَأَينَ ، وَأَيَّانَ ، وَمَتَى ، وَكَمْ ، وَكِيفَ ، وَأَنَّى<sup>(٢)</sup>).

وقال الأنصاري: ((فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ أَقَامُوا هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَقَامَ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهِيَ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ، وَهُمْ يَتَوَخَّنُ الْإِبْجَازَ وَالْأَخْتَصَارَ فِي الْكَلَامِ؟ قِيلَ: إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي طَلْبِ الْإِبْجَازِ وَالْأَخْتَصَارِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ تَشْتَمِلُ عَلَى الْجِنْسِ الَّذِي يَدْلِي عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ ((مَنْ)) تَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ يَعْقُلُ، وَ((أَينَ)) تَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ الْأُمْكِنَةِ، وَ((مَتَى)) تَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا؟، فَلَمَّا كَانَتْ تَشْتَمِلُ عَلَى هَذِهِ الْأَجْنَاسِ، كَانَ فِيهَا فَائِدَةٌ لِيُسْتَ في هَمْزَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قَلْتَ: أَرْزِيدُ عَنْكَ؟ لِجَازَ أَلَا يَكُونَ زِيدُ عَنْكَ، فَيَقُولُ: لَا، فَتَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَعِدَ السُّؤَالَ، وَتَعْدَ شَخْصًا شَخْصًا، وَرَبِّما لَا يَذْكُرُ الشَّخْصُ الَّذِي هُوَ عَنْكَ، فَلَا يَحْصُلُ لَكَ الجَوابُ عَنْمَ عَنْكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكُ فِي سُؤَالِكَ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكُ يَؤْدِي إِلَى التَّطْوِيلِ؛ لِأَنَّ اسْتِيعَابَ الْأَشْخَاصِ مُسْتَحِيلٌ، أَتَيَ بِلِفْظَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ يَعْقُلُ، وَهِيَ ((مَنْ)) فَأَقَامُوهَا مَقَامَ هَمْزَةٍ؛ لِيَلْزَمُ الْمَسْؤُلَ الجَوابَ عَنْمَ عَنْكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَلْتَ: أَفِي الدَّارِ زِيدٌ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، لِجَازَ أَلَا يَكُونُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَيَقُولُ: لَا، فَتَحْتَاجُ أَيْضًا إِلَى أَنْ تَعِدَ السُّؤَالَ، وَتَعْدَ مَكَانًا مَكَانًا، وَرَبِّما لَا يَذْكُرُ ذَلِكَ الْمَكَانَ الَّذِي هُوَ فِيهِ، فَلَا يَحْصُلُ لَكَ الجَوابُ عَنْ مَكَانِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكُ فِي سُؤَالِكَ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكُ يَؤْدِي إِلَى التَّطْوِيلِ أَتَيَ بِ((أَينَ))؛ لِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ الْأُمْكِنَةِ؛ لِيَلْزَمُ الْمَسْؤُلَ الجَوابَ عَنْ مَكَانِهِ،

(١) انظر اللباب في علل البناء ١٢٩/٢ ، وشرح المفصل ٨/١٥٠

(٢) عمدة الحافظ ٢٨٧/١

وكذلك لو قلت: أخرج زيد يوم السبت ، لجاز ألا يخرج في ذلك اليوم ، فتحتاج أيضًا إلى تكرير السؤال ، وربما لا يذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه ، فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل أقاموا ((متى)) مقامها ؛ لأنها تشتمل على جميع الأزمنة ، كما تشتمل ((أين)) على جميع الأماكنة ، وكذلك سائرها ، فلهذا المعنى من الإيجاز والاختصار أقاموها مقام الهمزة <sup>(١)</sup>

وبعض أهل العربية يطلق على بعض أسماء الاستفهام الحرف ، قال الأزهرى: ((وقال الزجاج : أين وكيف حرفان يستفهم بهما ... ))<sup>(٢)</sup> كما قال الأزهرى: ((قال الليث : كم حرف مسألة عن عدد وخبر ... ))<sup>(٣)</sup> وجاء في اللسان : ((أي: حرف استفهام عما يعقل وما لا يعقل ))<sup>(٤)</sup> ، وقال الجوهري: ((ما : حرف يتصرف على تسعه أوجه : الاستفهام ، نحو: ما عندك ؟ ، والخبر ، نحو: رأيت ما عندك ... ))<sup>(٥)</sup> وقال الأزهرى: ((ومتي من حروف المعاني ، ولها وجوه شتى: أحدها أنه سؤال عن وقت فعل فعل أو يُفعل ، كقولك: متى فعلت ؟ ومتي تفعل ؟ أي في أي وقت ))<sup>(٦)</sup>

وإطلاق الحروف على كلّ من: أين ، وكيف ، وكم ، وما ، ومتى ، وهي من أسماء الاستفهام ((إما لأنها قد تضمنت معنى الحروف ، وإما أن يكون قد أخذ الحرف لغة ، والحروف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف ))<sup>(٧)</sup>

و((أني)) يستفهم بها عن الحال ، نحو: أني ظفرت بالعدو أباغثًا أم مكافحًا ؟ وقد يستفهم به أيضًا عن المكان وعن الزمان ، فيقال: أني كنت . وأني سرت ؟ بمعنى أين كنت ؟ ومتي سرت ؟<sup>(٨)</sup>

وفي الإتقان: ((أني: اسم مشترك بين الاستفهام والشرط. فاما الاستفهام فترتدى بمعنى

(١) أسرار العربية - ٣٨٧ - ٣٨٩

(٢) تهذيب اللغة / ١٥ ، ٥٥٠ ، وانظر اللسان ٤٤ / ١٣

(٣) التهذيب ٤٦٥ / ٩ ، وانظر اللسان ٥٢٨ / ١٢

(٤) اللسان ٥٦ / ١٤

(٥) الصحاح / ٢ ، ١٨٥٠ ، وانظر اللسان ٤٧٢ / ١٥

(٦) التهذيب ٣٤٤ / ١٤ ، وانظر اللسان ٤٧٤ / ١٥

(٧) شرح الجمل ١٩٥ / ٢

(٨) شرح عمدة الحافظ ٣٩٠ / ١

كيف ، نحو: ﴿أَنِّي يُحِبِّي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾<sup>(١)</sup> ﴿أَنِّي يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومن أين ، نحو: ﴿أَنِّي لَكَ هَذَا﴾<sup>(٣)</sup> ، أي: من أين أتي هذا : أي من أين جاءنا. والفرق بين ((أين)) و((من أين )) أن ((أين )) سؤال عن المكان الذي حل فيه الشيء ، و((من أين )) سؤال عن المكان الذي يرز منه الشيء. وجعل من هذا ما قرئ شادا: ﴿أَنِّي صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبَابًا﴾<sup>(٤)</sup> ويعنى ((متى))، وقد ذكرت المعاني الثلاثة في قوله تعالى: ﴿فَاتُوا حَرَثَكُمْ أَنِّي شِتْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup> و((أين )) : يستفهم بها عن المكان لا غير، كقولك: أين زيد ؟ تسأل عن مكانه ، والجواب في البيت أو في مكان كذا.<sup>(٦)</sup>

وجاء في اللسان : (( و ((أين )) : سؤال عن مكان ، وهي مغنية عن الكلام الكثير الطويل ، وذلك لأنك إذا قلت : أين يبتلك أغناك عن ذكر الأماكن كلها)).<sup>(٧)</sup>  
 و((أي )) يفصل بها في الاستفهام ما أحملته ((ما )) ، كقولك: ما عندك . فيقول المحب: بز ، فتقول: أي بز ؟ فالجواب : بز مصر ، أو بز خراسان وما أشبه ذلك<sup>(٨)</sup>  
 وقد يحكى ب((أي )) النكرات ما يعقل وما لا يعقل ، ويستفهم بها ، وإذا استفهمت بها عن نكرة أعرتها بإعراب الاسم الذي هو استثناء عنه ، فإذا قيل لك: مر بي رجل ، قلت: أي يا فتى ؟ تعرّبها في الوصل ، وتشير إلى الإعراب في الوقف ، فإن قال : رأيت رجلا ، قلت : أي يا فتى ؟ تعرّب وتتوّن إذا وصلت ، وتقف على الألف فتقول: أيًا ، وإذا قال: مررت برجل ، قلت : أي يا فتى ؟ تحكي كلامه في الرفع والنصب والجر في حال الوصل والوقف)<sup>(٩)</sup> ، وقال ابن بري : صوابه في الوصل فقط، فاما في الوقف فإنه يوقف عليه في الرفع والجر بالسكون لا غير . فإن كان الاستثناء عن معرفة رفعت أيًا لا غير على كل حال ، ولا

(١) سورة البقرة الآية (٢٥٩)

(٢) سورة التوبه الآية (٣٠)

(٣) سورة آل عمران الآية (٣٧)

(٤) سورة عبس الآية (٢٥)

(٥) سورة البقرة الآية (٢٢٣)

(٦) الإتقان ١/٤٩٥

(٧) انظر التبصرة ١/٤٦٩ ، وشرح عمدة الحافظ ١/٣٩٠

(٨) اللسان ١٣/٤٤

(٩) انظر التبصرة ١/٤٦٩

(١٠) الصبحان ٢/١٦٥٩ ، وانظر اللسان ١٤/٦٠

يحكى في المعرفة ليس في أيٌّ مع المعرفة إلا الرفع )<sup>(١)</sup>

وقال الصimirي: (( واعلم أن (( أيًا )) تكون جزءاً مما تضاف إليه ، فإذا قلتَ : أي الشيا  
عندك ؟ فأي من الشيا ، وإذا قلتَ : أي الرجال عندك ؟ فأي من الرجال ، وإذا قلتَ : أي  
النساء عندك ؟ فأي من النساء ، وكذلك جميع ما يضاف إليه أي ))<sup>(٢)</sup>.

وإذا استفهمت بـ (( أي )) عن نكرة أعرابه على الحكاية إعراب الاسم المذكور فإذا قال:  
رأيت رجلاً ، قلتَ : أي ؟ ، وإذا قال: جاءني رجل ، قلتَ : أي ؟ وإذا قال: مررت برجل ،  
قلتَ : أي ؟ وإذا ثني ثنت ، وإذا أنت أنت ، وإذا جمع جمعت ، فتقول: أيان ، وأيin ،  
وأيin ، وأيون ، وأية ، وأيتان ، وأيتين ، وأيات.

وإن استفهمت بـ (( أي )) عن معرفة رفعتَ كيف تصرفت الحال ، فإذا قال: رأيت  
عبدالله ، أو رأيت الرجل ، أو مررت بعبدالله ، أو الرجل ، قلتَ : أي عبد الله ، وأي الرجل ،  
وأحد الاسمين مبتدأ ، والآخر الخبر. وكذلك إذا قلتَ في النكرة: (( أي )) فهو في موضع رفع  
بالابتداء ، وخبره محذوف ، أو في موضع خبر المبتدأ ، والمبتدأ محذوف تقديره أي من ذكرت ، أو  
أي الرجل<sup>(٣)</sup>.

و(( أيان )) معناه أي حين ، وهو سؤال عن زمان ، مثل متى ، وكسر الهمزة أي ((إيان))  
لغة سليم<sup>(٤)</sup> ، ويختلف في نونها ، فقيل: أصلية ، وقيل: زائدة ، وقال الفراء: أصل أيان أي أوان ،  
فخففوا الياء من أي وتركوا همزة أوان ، فاللتقت ياء ساكنة بعدها واو ، فأدغمت الواو في الياء  
حکاه الكسائي<sup>(٥)</sup>.

و(( كم )) يستفهم بها عن عدد ، نحو: كم عيدهك عشرة أم عشرون ؟<sup>(٦)</sup> ، وفي اللسان:  
(( كم اسم سؤال ، وهي مغنية عن الكلام الكثير المتأهي في البعد والطول ، وذلك أنك إذا  
قلتَ : كم مالك ؟ أغناك ذلك عن قولك : عشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف ؟

(١) اللسان ٦٠/١٤

(٢) التبصرة ٤٧٩/١

(٣) التبصرة ٤٨٠/١

(٤) الصحاح ١٥٢٨/٢

(٥) اللسان ٤٥/١٣

(٦) شرح عمدة الحافظ ٢٩٠/١

فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً؛ لأنه غير متناهٍ، فلما قلتَ: كم، أفتدرك هذه اللفظة الواحدة عن الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة.<sup>(١)</sup>

وهي على نوعين: استفهامية بمعنى أي عدد، وخبرية بمعنى كثير. ويشتهر كان في خمسة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير. ويفترقان في خمسة أمور، وهي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتکذيب بخلافه مع الاستفهامية. وأن المتكلم بالخبرية لا يستدعي جواباً بخلاف الاستفهامية. وأن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترب بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية. وأن تمييز الخبرية مفرد أو مجموع، تقول: كم عبدٌ ملكٌ، وكم عبيدٌ ملكٌ، ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً. وأن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجرّ خلافاً لبعضهم.<sup>(٢)</sup>

و((كيف)) يقال فيها: ((كَيْ)) بحذف فائتها، كما قالوا في ((سوف)): ((سَوْ))، ومنه قول الشاعر:

كَيْ تَجْنُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا ثَرَتْ قَتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءُ تَضَطَّرُمِ<sup>(٣)</sup>  
وَنُصِبَتِ الْفَاءُ فَرَارًا بِهِ مِنَ الْيَاءِ السَاكِنَةِ فِيهَا؛ لَثَلَاثَةٌ يُلْتَقِي سَاكِنَانِ.<sup>(٤)</sup>

ويستفهم بها عن الأحوال، كقولك: كيف زيد؟ كيف فرسك؟ فالمعنى: على أي حال هو؟ فالجواب: صالح، أو عليل، أو سمين أو هزيل أو جواد، وما أشبه ذلك.<sup>(٥)</sup> ويقع خبراً قبل ما لا يستغني عنه ك((كيف أنت؟)) و((كيف كنت؟)). ويقع حالاً، كقولك: ((لا يكمنك كيف كنت)) أي: على أي حال كنت، وحالاً قبل ما يستغني عنه، ك((كيف جاء زيد)). ويقع مفعولاً مطلقاً، قوله تعالى: ﴿...كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ...﴾<sup>(٦)(٧)</sup>

(١) اللسان ١٢/٥٢٨

(٢) انظر المغني ٢٤٣ فما بعدها والبصائر ٤/٣٨٦ فما بعدها

(٣) تاج العروس ٢٤/٣٤٩

(٤) انظر الصحاح ٢/١٠٨٨، واللسان ٩/٣١٢

(٥) انظر البصرة ١/٤٦٨

(٦) سورة الفيل الآية (١)

(٧) انظر التاج ٢٤/٣٤٩ فما بعدها

و(( ما )) يستفهم بها عما لا يعقل ، نحو : ما مر كوبك ؟ فالجواب : فرس ، أو بعير أو غيرهما. كما يستفهم بها عن صفات من يعقل ، نحو : ما زيد ؟ فالجواب : طويل أو قصير، أو كريم ، أو ظريف أو ما أشبه ذلك .<sup>(١)</sup>

و(( متى )) يجوز أن يكتب بالياء وبالألف<sup>(٢)</sup> ، ويستفهم به عن زمان ماض ، وعن زمان مستقبل ، نحو : متى قدم أمس أم أول من أمس ؟ ، ومتى تسفر أغدا أم بعد غد.<sup>(٣)</sup> وهو اسم معنٍ عن الكلام الكثير المتأهي في البعد والطول ، وذلك أنه إذا قلت : متى تقوم ، أغناك ذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها.<sup>(٤)</sup>

و(( من )) يستفهم بها عمن يعقل خاصة كقولك : من عندك ؟ فالجواب : زيد أو عمرو.<sup>(٥)</sup> ومنه قوله تعالى : ﴿... مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقُدِنَا...﴾<sup>(٦)</sup> وقوله : ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾<sup>(٧)</sup> ، وإذا قيل : من يفعل هذا إلا زيد ، فهي من الاستفهامية أشربت معنى النفي ، كقوله تعالى : ﴿... وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ...﴾<sup>(٨)</sup>

وما يتعلق بـ (( من )) الاستفهامية أنه إذا استفهمت بها عن معرفة علم حكيم إعرابه في لغة الحجازيين ، فإذا قال القائل : جاءني زيد ، قلت : من زيد ؟ وإذا قال : رأيت زيدا ، قلت : من زيدا ؟ ، وإذا قال : مررت بزيد ، قلت : من زيد ؟.

وموضع المحرور والمنصوب بعد (( من )) رفع ؛ لأنه في موضع ابتداء وخبر ابتداء. وبنو تميم يرفعون ولا يمحكون ، فيقولون : من زيد ؟ رفع المخاطب أو نصب أو حمض ، وهو أقيس القولين.<sup>(٩)</sup>

ولو قال قائل : رأيت أخا زيد ، وجاءني أخو زيد ، ومررت بأخي زيد ، فاستفهمت

(١) انظر التبصرة ٤٦٩/١ - ٤٧٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٩/١

(٢) انظر اللسان ٤٧٥/١٥

(٣) شرح عمدة الحافظ ٣٩٠/١

(٤) اللسان ٤٧٤/١٥

(٥) التبصرة ٤٦٩/١

(٦) سورة يس الآية (٥٢)

(٧) سورة طه الآية (٤٩)

(٨) سورة آل عمران الآية (١٣٥)

(٩) انظر التبصرة ٤٧٥/١

لرُفعت على المذهبين جمِيعاً ولم تُحکَ.

وإنما اختار أهل الحجاز الحكاية في الأسماء الأعلام ، ورفعوا ما سواها ؛ لأن أكثر ما يُخْبِر عن الناس بالأسماء الأعلام ، فحكروا ؛ لثلا يقدّر أنهم ابتدؤوا بالاستفهام عن اسم آخر غير هذا المذكور.<sup>(١)</sup>

وقد سبق أنه قد يستعمل في الكلام لفظ الاستفهام ولا يراد به الاستفهام ، وذلك على الضروب منها التسوية ، والإنكار ، والتقرير.<sup>(٢)</sup>

وهذه الأسماء مبنية كلها إلا ((أي)) فإنها معربة ؛ لأنها محمولة على نظيرها ((بعض)) ، أو نقىضها ((كل)) وهو معربان فأعربت حملًا عليهما أو على أحدهما.<sup>(٣)</sup>

وحكمتها أن تقع في صدر الكلام<sup>(٤)</sup> ، ولا يعمل فيها ما قبلها من العوامل اللفظية إلا حروف الجر ، وذلك ؛ لثلا تخرج عن حكم الصدر ، وإنما يعمل فيها حروف الجر دون غيرها لتنتزها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم.<sup>(٥)</sup>

وأسماء الاستفهام كغيرها من الأسماء مهملة أصلًا ، ولا يوجد منها عامل إلا (كم) الخبرية ؛ لخروجها عن الاستفهمية ، وإفادتها التكثير حملًا لها على ((رب)) ؛ لأنها للتقليل ، فهما ضدان فحملت إحداهما على الأخرى حملًا للضد على ضده ، فجرت (كم) الخبرية كما تحر ((رب)) لحملها عليها ، وأفادت (رب) أحياناً التكثير حملًا لها على (كم) ؛ لأنهما اختنان. وأما انتصار ما بعد (كم) الخبرية على التمييز في نحو: كم رجلًا عندك ، فلتحملها على معنى العدد ، فانتصب التمييز بعدها كما نصب العدد في نحو قوله: عندي عشرون ريالاً.

(١) التبصرة ٤٧٥/١

(٢) انظر التبصرة ٤٧٢/١ فما بعدها

(٣) المرجع ٢٧٢

(٤) أسرار العربية ٢١٤

(٥) انظر الأشباه والنظائر ٤٨٢-٤٨١/١

## خامساً - إهمال الاسم الموصول:

الاسم الموصول جامد متغّل في الجمود والإبهام لشبيهه الحرف ؛ لذا كان مهملاً، فلا يُعمل في غيره ؛ لعدم تصرفه ؛ ولأنه موصول بجملة أو شبيهها ، وهذه أو تلك تحول بينه وبين معموله لو كان عاملاً، من هنا أهمل الاسم الموصول استصحاباً للأصل ؛ إذ الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة ، إلا ما أشبه الفعل فعله استحسان كما ذكره ابن برهان ، وإليك البيان في الأسماء الموصولات.

الموصول في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه. وفي الاصطلاح ضربان : موصول حرفي ، وموصول اسمي.

والذي يعني هنا الموصول الاسمي ، وهو : كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو طرف أو جار ومحرر تامين ، أو وصف صريح ، وإلى عائد أو خلفه.<sup>(١)</sup> وقسم ابن هشام الموصول الاسمي إلى قسمين : نص ومشترك.<sup>(٢)</sup> فالنص ينقسم إلى ستة أقسام ؛ لأنّه إما للمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة إما المذكر ، أو مؤنث. فالذي للمفرد المذكر : ((الذِي)) للعامّ وغّيره ، وفيه لغات ، أشهرها ((الذِي)) ، وهي اللغة العليا.<sup>(٣)</sup> والثانية : ((الذِي)) بحذف الياء ، وكسر الذال<sup>(٤)</sup> ، قال الشاعر:

وَالْذِلْوُ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَشَمَّ مُشْمَخِرًا

والثالثة : ((الذُّ)) بحذف الياء وإسكان الذال<sup>(٥)</sup> ، قال الشاعر:

فَظَلَّتْ فِي شَرٍّ مِنَ الذُّ كَيْدًا كَاللَّذُ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطَبِدَأَ

والرابعة : ((الذِيٌ)) بتشديد الياء مع إجراء وجوه الإعراب عليها<sup>(٦)</sup> ، قال الشاعر:

(١) شذور الذهب ١٤١ ، والتصريف ٤١٧/١

(٢) أوضح المسالك ١٢٧/١ ، وشرح اللمحات البدريّة ٢٦٥/١

(٣) الأزهية ٢٩٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٣/٣

(٤) شرح الجمل ١٧٠/١ ، وشرح التسهيل ١٨٩/١ ، والارتضاف ١٠٠٣/٢

(٥) شرح الجمل ١٧٠/١ ، والارتضاف ١٠٠٣/٢

(٦) شرح الجمل ١٧٠/١

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمُ بِمَا لِي وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلَّا لِلَّذِي<sup>(١)</sup>

والخامسة: ((الذِي<sup>٢</sup>)) بكسر الياء المشددة على كل حال ، ذكرها ابن عصفور، وابن مالك.<sup>(٣)</sup> وال السادسة: ((الذِي<sup>٤</sup>)) بتشديد الياء مضبوة.<sup>(٥)</sup> وال السابعة: ((لَذِي<sup>٦</sup>)) بحذف الألف واللام وتحقيق الياء ساكنة.<sup>(٧)</sup>

وللمفرد المؤنث ((الَّتِي<sup>٨</sup>)) للعاقلة وغيرها ، وفيه لغات ((التي)) هي أعلاها.<sup>(٩)</sup> والثانية : ((الَّتِ<sup>٩</sup>)) بحذف الياء ، وكسر التاء .<sup>(١٠)</sup> قال الشاعر :

شُغِفتُ بِكَ اللَّتِ تَيَمِّنُكَ فَمِثْلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَام<sup>(١١)</sup>

والثالثة : ((الَّتِ<sup>١١</sup>)) بحذف الياء وإسكان التاء<sup>(١٢)</sup> ، وأنشد الفراء :

فَقُلْ لِلَّتِ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالْتَّمِيمِ<sup>(١٣)</sup>

والرابعة: ((الَّتِي<sup>١٣</sup>)) بتشديد الياء مع إجراء وجوه الإعراب عليها كما في ((الذِي<sup>١٤</sup>))

والخامسة: ((الَّتِي<sup>١٤</sup>)) بالياء المشددة مع كسرها على كل حال.<sup>(١٥)</sup> وال السادسة: ((الَّتِي<sup>١٤</sup>)) بتشديد الياء مضبوة.<sup>(١٦)</sup> وال السابعة: ((لَتِي<sup>١٦</sup>)) بحذف الألف واللام وتحقيق الياء ساكنة كـ ((لَذِي<sup>١٧</sup>))<sup>(١٧)</sup> ، وقال العلائي : (( وعد أبو البقاء من لغات ((الذِي)) أيضاً ((لَذِي<sup>١٧</sup>)).<sup>(١٨)</sup>

وللمثنى المذكر: ((اللَّذَانِ<sup>١٩</sup>)) ، وفيه لغات : ((اللَّذَانِ<sup>١٩</sup>)) هي لغة الحجاز وبني أسد.<sup>(٢٠)</sup>

(١) شرح الجمل ١٧٠/١ ، والارشاف ٢/٢-١٠٠٣ ، وتلقيح الفهوم ٤٣١-٤٣٢ ، والتصريح ١/٤١٧-٤١٨

(٢) شرح الجمل ١٧٠/١ ، وشرح التسهيل ١/١٨٩

(٣) شرح التسهيل ١/١٩٠

(٤) شرح التسهيل ١/١٩٠

(٥) أمالی ابن الشجيري ٣/٥٩

(٦) شرح التسهيل ١/١٨٩ ، والارشاف ٢/٢-١٠٠٣

(٧) شرح التسهيل ١/١٩٠

(٨) شرح التسهيل ١/١٨٩ ، والارشاف ٢/٢-١٠٠٣

(٩) شرح الجمل ١/١٧١-١٧٠ ، والارشاف ٢/٢-١٠٠٣ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٢ ، والتصريح ١/٤١٨-٤١٩

(١٠) أمالی ابن الشجيري ٣/٥٩ ، وشرح الجمل ١/١٧١

(١١) شرح الجمل ١/١٧١ ، وشرح التسهيل ١/١٨٩

(١٢) شرح التسهيل ١/١٩٠

(١٣) شرح التسهيل ١/١٨٩-١٨٩

(١٤) تلقيح الفهوم ٤٣٢

(١٥) الارشاف ٢/١٠٠٣

والثانية : ((الذَّانٌ)) بتشديد النون ، وهي لغة قريش<sup>(١)</sup> وبها قوله تعالى: ﴿وَالذَّانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾<sup>(٢)</sup> ونسب أبو حيان هذه اللغة إلى تميم وقيس.<sup>(٣)</sup> والثالثة : ((اللَّذَا)) بمحذف النون<sup>(٤)</sup> ، قال الشاعر:

أَنِّي كُلِّيْبٌ إِنَّ عَمَّيَ اللَّذَا قَتَّلَ الْمُلُوكَ وَفَكَّا الْأَغْلَالَ<sup>(٥)</sup>

ويقال في النصب : ((اللَّذِي)) بفتح الذال ، وإسكان الياء<sup>(٦)</sup> ، كما يقال في النصب والجرّ : ((اللَّذِينَ)) و((اللَّذِينُ)). وقرأ ابن كثير وأبو عمرو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّنَا﴾<sup>(٧)</sup> ﴿اللَّذِينُ﴾<sup>(٨)</sup>

وللمثنى المؤنث : ((اللَّتَانٌ)) ، وفيه لغات ، إحداها : ((اللَّتَانٌ)). والثانية : ((اللَّتَانٌ)) بتشديد النون ، وهي لغة تميم وقيس.<sup>(٩)</sup> والثالثة : ((اللَّتَا)).<sup>(١٠)</sup> وأنشد الفراء:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمٌ<sup>(١١)</sup>

ويقال في النصب والجرّ : ((اللَّتِي)) بفتح التاء وإسكان الياء ، كما يقال في النصب والجر: ((اللَّتِينَ)) و((اللَّتِينُ)).<sup>(١٢)</sup>

وجمع المذكر : ((الذِّينَ)) ، وفيه لغات ، أشهرها : ((الذِّينَ)) رفعاً ونصباً وجراً، وهي اللغة العليا ، لنزلول القرآن بها.<sup>(١٣)</sup> ومنها : ((الذُّونَ)) رفعاً و((الذِّينَ)) نصباً وجراً. ومنها : ((الذِّي)) بمحذف النون، يقال: ((الذِّي فعلوا ذاك الزيدون)) ، قال العلائي : (( وهي

(١) الأزهية ٢٩٦ ، وأمالي ابن الشجري ٥٥/٣

(٢) السبعة ٢٢٩

(٣) سورة النساء الآية (١٦)

(٤) الارشاف ١٠٠٣/٢

(٥) شرح الجمل ١/١٧١ ، والارشاف ١٠٠٤/٢

(٦) شرح الجمل ١/١٧١ ، والارشاف ١٠٠٢/٢-١٠٠٣ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٣ ، والتصریح ٤٢١/١

(٧) الارشاف ٤/٢ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٢

(٨) سورة فصلت الآية (٢٩)

(٩) النشر ٢/٢٤٨ ، والإتحاف ٤٤٣/٢

(١٠) الارشاف ١٠٠٣/٢

(١١) الارشاف ٢//٢ ، ١٠٠٤ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٢-٤٣٣ ، والتصریح ٤٢١/١

(١٢) الأزهية ٣٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ٥٩/٣

(١٣) الارشاف ٢/١٠٠٣-١٠٠٤

(١٤) الأزهية ٢٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣/٥٦ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٣

لغة فصيحة ، ومنها قوله تعالى: ﴿... وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا...﴾<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّةً خَالِدٍ<sup>(٢)</sup>

ومنها: ((اللاؤون)) رفعاً و ((اللائين)) نصباً وجراً ، قال الشاعر:

هُمُ اللَّاءُونَ فَكُوْنُ الْغُلَّ عَنِي بِمَرْوِ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي

ومنها: ((اللاعو)) بمحذف النون ، وهي لغة هذيل ، تقول : هم اللاءو فعلوا كذا

وكذا.<sup>(٣)</sup> ومنها : ((الألى)) ، قال الشاعر:

أَلَيْسُوا بِالْأَلَى قَسَطُوا جَمِيعًا عَلَى النُّعْمَانِ وَابْتَدَرُوا السُّطَاعَ<sup>(٤)</sup>

قال ابن الشجري: (( وهذه اللغة تلي (( الذين )) في الفصاحة )).<sup>(٥)</sup> وفي الإكمال:

(( والألى بمعنى الذين ، وربما جاء بمعنى اللائي ))<sup>(٦)</sup> ومنها : ((اللائين)) بالياء والنون في الأحوال الثلاثة ، وهي لغة هذيل.<sup>(٧)</sup>

ولجمع المؤنث ، فيه لغات : منها : ((اللائي)) ، قال تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> ومنها : ((اللائى)) ، قال تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾<sup>(٩)</sup> ومنها : ((اللاء)) بهمزة مكسورة ، وبها قرأ نافع وابن كثير في رواية عنهما: ﴿وَاللَّاءِ يَئْسَنَ﴾. ومنها : ((اللائي)) ، وبها قرأ أبو عمرو والبزي واليزيدي الآية المتقدمة.<sup>(١٠)</sup> ومنها : ((اللائي)) باء مكسورة غير مهموزة.<sup>(١١)</sup> ، وقرأ بها أبو عمرو<sup>(١٢)</sup> قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ ومنها: ((اللات)) ، قال الشاعر:

(١) سورة التوبه الآية (٦٩)

(٢) شرح التسهيل ١٩٢/١ ، وتلقيح الفهوم ٤٢٣

(٣) الأزهية ٣٠٠ ، وأمالى ابن الشجري ٥٨/٣

(٤) الأزهية ٣٠٢-٣٠١

(٥) أمالى ابن الشجري ٥٧/٣

(٦) الإكمال بتثليث الكلام ٥٢/١

(٧) تلقيح الفهوم ٤٣٤

(٨) سورة النساء الآية (١٥)

(٩) سورة الطلاق الآية (٤)

(١٠) إتحاف فضلاء البشر ٥٤٥/٢ ، وغيث النفع ٣٧٠ ، ومعجم القراءات القرآنية ١٦٨/٧

(١١) الأزهية ٣٠٥

(١٢) معجم القراءات القرآنية ١٦٧/٧

اللَّاتِ كَالْبَيْضِ لَمَّا تَعْدُ أَنْ دَرَسْتُ صُفُرُ الْأَنَامِلِ مِنْ قَرْعِ الْقَوَاقِيرِ<sup>(١)</sup>  
ومنها: ((اللَّاءَتِ)). ، قال الشاعر:

أُولَئِكَ إِخْرَانِي الَّذِينَ عَرَفْتُهُمْ وَأَخْدَانِكَ اللَّاءَتِ زُبْنَ بِالْكَتْمِ<sup>(٢)</sup>

ومنها: ((اللَّوَائِى)).<sup>(٣)</sup> ومنها: ((اللَّوَاتِ)).<sup>(٤)</sup> ومنها: ((اللَّوَائِى)).<sup>(٥)</sup> ومنها:  
((اللَّوَاءِ)). ومنها: ((اللَّائِي)) ياسكان الياء.<sup>(٦)</sup> ومنها: ((اللَّوَايِ)) . ومنها: ((اللَّوَا)).<sup>(٧)</sup>  
ومنها: ((اللَّا)).<sup>(٨)</sup>

وقد اختلف النحويون في الألف واللام في هذه الأسماء، فقال بعضهم : إنَّ الألف واللام  
دخلتا عليها للتعریف ، وقال آخرون : بل دخلتا عليها زائدتين لتحسين اللفظ ، ولوصف الذي  
بما فيه الألف واللام ، كقولك: مررت بالذي أكرمهه الظريف ، وجاءني الذي عندك الطويل.<sup>(٩)</sup>  
قال ابن الخشاب: ((وليس الألف واللام في الذي والتي وفروعهما بمعرفة بل زائدة زيادة  
لازمة عندهم وذلك لإصلاح اللفظ ))<sup>(١٠)</sup>

ويقول ابن جني مدللاً على زيادتها: ((وأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْذِي وَالَّتِي وَبِابِهِمَا مِنَ  
الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ ، فَيَدْلِلُ عَلَى زِيادَتِهِمَا وَجُودَكَ أَسْمَاءَ مَوْصُولَةٍ مُثْلِهَا مَعْرَاهٌ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَهِيَ  
مَعَ ذَلِكَ مَعْرَفَةٌ ، وَتَلَكَ : مَنْ وَمَا وَأَيّْ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ مِنْ عَنْدِكَ ، وَأَكَلْتُ مَا أَطْعَمْتِي ،  
وَلَأَضْرِبَنَّ أَيَّهُمْ يَقُومُ ، فَتَعْرِفُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ أَخْرَاتُ الْذِي وَالَّتِي بِغَيْرِ لَامٍ ، وَحَصُولُ ذَلِكَ  
لَهَا مَا تَبَعُهَا مِنْ صَلَاتِهَا دُونَ الْلَّامِ يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ الْذِي إِنَّمَا تَعْرِفُهُ بِصَلَتِهِ دُونَ الْلَّامِ الَّتِي فِيهِ ، وَأَنَّ  
الْلَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ ، إِلَّا أَنَّهَا زِيادةٌ لَازِمَةٌ ))<sup>(١١)</sup>

ثم تابع ابن جني كلامه مبيّناً ومعللاً حاجة لزوم زيادة الألف واللام في هذه الأسماء: ((إنَّ

(١) انظر أمالى ابن الشجري ٣/٥٩-٦٠ ، والممع ٢٧١/١

(٢) انظر شرح التسهيل ١/١٩٢ ، والممع ٢٧١-٢٧٢/١

(٣) الممع ٢٧١/١

(٤) الممع ٢٧١/١

(٥) الأزهية ٣٠٥

(٦) الممع ٢٧١/١

(٧) الأزهية ٣٠٥ ، والممع ٢٧١/١

(٨) أمالى ابن الشجري ٣/٥٣ ، انظر تلقيح الفهوم ٤٢٠ فما بعدها

(٩) المرتبخ ٣٠٦

(١٠) سر صناعة الإعراب ١/٢٥٣

الذى إنما وقع في الكلام توصلاً إلى وصف المعرف بالجمل ، وذلك أن الجمل نكرات ، إلا تراها تجري أوصافاً على النكرات في نحو قوله: مررت برجل أبوه كريم ، ونظرت إلى غلام قامت أخته ، فلماً أريد مثل هذا في المعرفة لم يكن أن تقول : مررت بزيد أبوه كريم على أن تكون الجملة وصفاً ؛ لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة ، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة ، فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: مررت بزيد كريم ، على الوصف ، فإذا كان الموصوف جملة ، نحو : مررت برجل أبوه كريم ، لم يكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يدخلوا اللام على الجملة ؛ لأن اللام من خواص الأسماء فجاءوا بـ ((الذى)) متوصلين به إلى وصف المعرف بالجمل وجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة لـ ((الذى)) فقالوا: مررت بزيد الذي أبوه منطلق ، وبهند التي قام آخرها ، فألزموا اللام هذا الموضع لماً أرادوا التعريف للوصف ليعلموا أن الجملة الآن قد صارت وصفاً لمعرفة فجاءوا بالحرف الذى وضع للتعريف ، وهو اللام فأولوه الذى ليحصل لهم بذلك لفظ التعريف الذى قصدوه ، ويطابق اللفظ المعنى الذي حاولوه)).<sup>(١)</sup>

والمشترك : ((أَل)) ، و ((أَيّ)) ، و ((ذَا)) ، و ((ذُو)) ، و ((مَا)) و ((مِن))<sup>(٢)</sup>  
وفيما يلي تفصيل القول في كل منها.

((أَل)) الداخلة على اسم الفاعل كالضارب ، واسم المفعول كالمضروب، قيل: والصفة المشبهة ، نحو: الحسن الوجه. وتطلق على العاقل وغيره ، وزعم المازني أنها موصول حرفي ، وزعم الأخفش ومن وافقه أنها حرف تعريف ينزلتها في الرجل.<sup>(٣)</sup>

وقال العلائي (( وقد اختلف النحاة في هذه الألف واللام ، فذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف كما هي في غير هذا الموضع بدليل أن ما يتصل بها هو المعرب باءعраб ما قبلها ، نحو: جاء الضارب زيداً ، فالضارب هو فاعل (( جاء )) فلو كانت الألف واللام اسماء لكان لها موضع من الإعراب ، وحينئذ يلزم أن يكون للفعل فاعلان أو لم ينحطها العامل إلى الصلة كما لا ينحطها في (( الذي )) ونحوها. وقد مال أبو علي الفارسي إلى هذا القول ، واختاره ابن

(١) سر الصناعة ٢٥٣-٢٥٤/١

(٢) أوضح المسالك ١٣٤/١

(٣) شرح اللῆمة البدريّة ٢٧٦/١

يعيش وغيره من المتأخرین. وذهب الجمهور إلى أنها اسم بدلیل عود الضمیر إليها من الصلة من غير أن يتقدّمه شيء آخر يعود عليه ، وهو لا يعود على الحروف ، فلو لم يعُد إلى الألف واللام لزم عوده إلى مجهول غير مذكور ، وذلك لا يجوز. وأحاج الأولون بأنّ الضمیر عائد إلى ما دلّ عليه الألف واللام من معنی ((الذی)) و((التي)) ، وهذا الجواب أسدٌ من قول من قال : إنّه يعود إلى الموصوف المخوّف تقديره: الرجل الضارب ؛ لأنّ الأصل عدم هذا التقدير)<sup>(۱)</sup>

و((أيّ)) تكون موصولة تحتاج إلى كلام بعدها تتم به اسمًا كاحتياج ((الذی)) و ((من)) و ((ما)) إذا كان بمعنى الذي ، ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في الذي ، فتقول: لأضربين آیهم في الدار ، والمعنى : الذي في الدار منهم ، فأيّ منزلة الذي إلا أنها تفيض تعيس ما أضيفت إليه ، ولذلك لزموتها الإضافة. فإذا قلت : لأضربين الذي في الدار لم يكن في اللفظ دلالة على أنه واحد من جماعة كما تفيض ((أيّ)) ذلك. وقد تفرد ومعناها الإضافة نحو قوله تعالى: ﴿...أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى...﴾<sup>(۲)</sup> والمعنى أيّ الاسمين دعوت الله به فله الأسماء الحسنى ، ولا بدّ من عائد في الجملة التي هي صلة له، تقول: جاءني آیهم قام أبوه والعائد الماء في أبوه ، وتقول: لأضربين آیهم قام غلامه ، وأيّهم هو أحسن فإن حذفت العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه في الذي بين على الضم.<sup>(۳)</sup> وإنما أعربت ((أيّ)) ؛ لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملًا لها على نقاضها ونظيرها وهو بعض وكلّ.<sup>(۴)</sup>

قال أبو علي: ((فإن قلت: إذا كان ((أيّ)) مضافة معرفة بالإضافة ، والصلة أيضًا تعرف الموصول ، ولا يجوز أن يجتمع في الاسمتعريفان ، فكيف جاز أن يصل ((أيّ)) في حال إضافتها إلى المعرفة؟ وهلّا لم تضف موصولة لثلاً يجتمع فيها تعريف الإضافة وتعريف الصفة؟.

فالقول في ذلك: إنّ ((أيّ)) إذا أضيف إلى المعرفة ، فقلت : ((آیهم عندك)) و((أيّ)) القوم عندك ))؟ فهي في هذه الإضافة غير مختصة اختصاص ((غلامك)) و((غلامهم)) و((غلام الرجل)) ، ألا ترى أنها في حال الإضافة شائعة ، وليس يراد بها واحد بعينه ، من

(۱) تلقيح الفهوم ۴۴۱

(۲) سورة الإسراء الآية (۱۱۰)

(۳) شرح المفصل ۱۴۵/۳

(۴) شرح المفصل ۱۴۵/۳

حيث جاز أن يعني به كل واحد من أجزاء البعض المضاف إليه. فلما كان كذلك كان بمنزلة ((مثلك)) ونحوه مما لا يختص في الإضافة إلى المعارف لقيام الإبهام والشياع فيه. وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يصل بالصلة ؛ ليختص إلا ترى أن الصلة تخصص الموصول كما تخصص الصفة الموصوف ، فلما كان كذلك لم يمتنع أن توصل مع كونها مضافة لتفصيص الصلة لها وقصرها على ما كانت تقع عليه قبل ذلك )<sup>(١)</sup>

و((ذا)) ، قال أبو علي : ((ولا يجوز سببويه أن تكون ((ذا)) بمنزلة ((الذى)) إلا إذا كانت مع ((ما)) في نحو ((ماذا قلت)) ؟ فيقول : خير ، كأنه قال : ما الذي قلت ؟ فقال : خير ، أي : الذي قلته خير)).<sup>(٢)</sup>

وذكر ابن هشام لكون ((ذا)) اسمًا موصولاً ثلاثة شروط : أحدها : أن لا تكون للإشارة ، نحو : ((من ذا الذهاب ؟)) ، و ((ما ذا التواني ؟)). والثاني : أن لا تكون ملغاً ، وذلك بتقديرها مركبة مع ((ما)) في نحو : ((ماذا صنعت ؟)). والثالث : أن يتقدمها استفهام بـ ((ما)) باتفاق ، أو بـ ((من)) على الأصح.<sup>(٣)</sup>

و((ذو)) ، تقول طيئ : هذا ذو قال ذاك : يريدون الذي قال ذاك ، وهي ذو التي يعني صاحب نقلوها إلى معنى الذي ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصل بها الذي ، وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت الذي مبنية فقالوا : هذا زيد ذو قام ورأيت زيداً ذو قام ومررت بزيد ذو قام أبوه ، فيكون في حال الرفع والنصب والجر بالواو ، وتقول : مررت بالمرأة ذو قامت وبالرجلين ذو قاما وبالرجال ذو قاما فيستوي فيه التشبيه والجمع والمؤنث.<sup>(٤)</sup>

والفرق بين ذو التي يعني الذي على لغة طيئ وبين ذو التي يعني صاحب من وجوهه ، منها أن ذو في لغة طيئ توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي يعني صاحب. ومنها أن ذو في مذهب طيئ لا يوصف بها إلا المعرفة والتي يعني صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة إن أضفتها

(١) الإيضاح الشعري ٤٥٤

(٢) الإيضاح الشعري ٤٢٥-٤٢٤

(٣) أوضح المسالك ١/١٤٤-١٤٣

(٤) شرح المفصل ٣/١٤٧

إلى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليس ذو التي بمعنى الذي كذلك ؛ لأنها معرفة بالصلة على حد تعريف ((من)) و ((ما)). ومنها أن التي في لغة طبيعى لا يجوز فيها ذا ولا ذى ولا تكون إلا بالواو تقول: مررت بالرجل ذو قال أي الذي قال ورأيت الرجل ذو قال وليس كذلك التي بمعنى صاحب.<sup>(١)</sup>

و ((ما)) ، تكون لما لا يعقل وحده ، نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ...﴾<sup>(٢)</sup> وله مع العاقل نحو قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ اللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾<sup>(٣)</sup> ولأنواع من يعقل ، نحو قوله تعالى: ﴿...فَانْكِحُوهَا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾<sup>(٤)</sup> ، وللمبهم أمره كقولك وقد رأيت شيئاً : ((انظر إلى ما ظهر)).<sup>(٥)</sup>

و ((من)) ، تكون للعام ، نحو قوله تعالى: ﴿...وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٦)</sup> ولغيره في ثلات مسائل: إحداها - أن ينزل منزلته نحو قوله تعالى: ﴿...مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ...﴾<sup>(٧)</sup> وقول الشاعر:

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلْلُ الْبَالِيِّ   وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِيِّ

الثانية - أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه ((من)) نحو قوله تعالى: ﴿... كَمَنْ لَا يَخْلُقُ...﴾<sup>(٨)</sup>؛ لشموله الآدميين والملائكة والأصنام ، ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ...﴾<sup>(٩)</sup> ونحو قوله تعالى: ﴿... مَنْ يَمْثِي عَلَى رِجْلَيْنِ...﴾<sup>(١٠)</sup>، فإنه يشمل الآدمي والطائر.

الثالثة - أن يقترن به في عموم فصل من ، نحو قوله تعالى: ﴿... مَنْ يَمْثِي عَلَى

- (١) شرح المفصل ١٤٩/٣
- (٢) سورة النحل الآية (٩٦)
- (٣) سورة الحشر الآية (١)
- (٤) سورة النساء الآية (٣)
- (٥) أوضح المسالك ١/١٣٦
- (٦) سورة الرعد الآية (٤٣)
- (٧) سورة الأحقاف الآية (٥)
- (٨) سورة النحل الآية (١٧)
- (٩) سورة الحج الآية (١٨)
- (١٠) سورة النور الآية (٤٥)

بَطْنِهِ...<sup>(١)</sup> وَ...مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ...<sup>(٢)</sup> ؛ لاقترانهما بالعاقل في عموم...<sup>(٣)</sup> كُلُّ دَابٍ<sup>(٤)</sup>...

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الأسماء لا أصل لها في العمل ، وإنما العمل للأفعال ، وما عمل من الأسماء فمحمول على الأفعال لشبهه بها. وعليه فالأسماء الموصولة مهملة ؛ لعدم وجود شبه بالأفعال التي هي أصل في العمل ، ولم أجده فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع من يقول بـأعمال الأسماء الموصولة.

(١) سورة النور الآية (٤٥)

(٢) سورة النور الآية (٤٥)

(٣) سورة النور الآية (٤٥)

(٤) انظر أوضاع المسالك ١/١٣٤ فما بعدها

## الفصل الثاني

# الإهمال الوضعي في الحروف

يشمل ما يلي:

- إهمال الحرف لحمله على نظيره غير العامل
- إهمال الحرف لدخوله على ما ليس معرباً
- إهمال الحرف لمرااعة الأصل الذي ترَكَ منه
- إهمال الحرف لزيادته في الكلام
- إهمال الحرف لعدم اختصاصه بأحد القبيلين الاسم والفعل
- إهمال الحرف لتنزّله منزلة الجزء من الكلمة
- إهمال الحرف لقيامه مقام الجملة

الإهمال الوضعي في الحروف يشغل حيزاً كبيراً من هذه الدراسة ، وتعود أسراره بتعدد هذه الحروف ، ومن هذه الأسرار حمل الحرف على نظيره غير العامل ، ومراعاة أصل الحرف الذي ترَكَّب منه ، وعدم اختصاصه لدخوله على الفعل والاسم، وتنزيله منزلة جزء من الكلمة وغير ذلك. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها.

## أولاً- إهمال الحرف لحمله على نظيره :

الحرف المهمل لحمله على نظيره يشمل أحرف التحضيض، و((لو)) المصدرية ، و((لو)) الشرطية. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها :

### - إهمال أحرف التحضيض:

التحضيض مبالغة في الحض على الشيء ، وهو طلبه والمحث على فعله.<sup>(١)</sup> يقال : حضّ  
فلان فلانا على الشيء إذا رغبَه في فعله وحذره من تركه ، فإذا قيل : حضّسه بالتشديد دل  
على تأكيد المحث والمبالغة في التحربيض ، فلذلك قيل : حروف التحضيض لاحروف الحض)<sup>(٢)</sup>  
وقيل : هو الطلب بمحث وإزعاج.<sup>(٣)</sup>

وأحرفه : هلاً ، وألاً ، ولو لا ، ولو ما ، وألا.<sup>(٤)</sup> قال ابن القواص : (( وأصل ((ألا))  
((هلاً)) فأبدل من الفاء همزة ، كقولهم: أرقت الماء ، وهرقته ))<sup>(٥)</sup> وقال المالقي : ((وهاؤها  
يتحمل أن تكون بدلاً من الهمزة ، فيكون الأصل ((ألا)) كما قالوا: أرحت وهرحت ،  
ويتحمل أن تكون أصلاً بنفسها وهو الأولى ؛ لكثرة استعمالها أكثر من ((ألا)) ولا يدعى أن  
الهمزة بدل من الهاء لقلة وجود بدل الهمزة من الهاء ))<sup>(٦)</sup>

مثال ((ألا)) قوله تعالى: ﴿أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾<sup>(٧)</sup> ومثال  
((لولا)) قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَعْفِرُونَ اللَّهَ﴾<sup>(٨)</sup> ومثال ((لوما)) قوله تعالى: ﴿لَوْمَآ  
تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةَ﴾<sup>(٩)</sup> ومثال ((هلاً)) هلاً تضرب زيداً ، وهلاً تقوم ، وهلاً تقعـد ، ويقال:

(١) شرح التسهيل ٤/١١٣

(٢) شرح عمدة الحافظ ١/٢١٥

(٣) انظر الحقائق النحوية ٢٢

(٤) انظر شرح عمدة الحافظ ٣١٥-٣١٦

(٥) شرح ألفية ابن معطي ١/٣٣٧

(٦) رصف المباني ٤٧١ ، والجني الداني ٩٠٥

(٧) سورة الشعراء الآية (١٠-١١)

(٨) انظر شرح عمدة الحافظ ١/٢١٦

(٩) سورة النمل الآية (٤٦)

(١٠) انظر المغني ٣٦١

(١١) سورة الحجر الآية (٧)

(١٢) شرح المفصل ٨/١٤٤

الاً تضرب زيداً ، والاً تقوم ، والاً تقعـد .<sup>(١)</sup>

وذكر النحاة أن هذه الأحرف إذا وليهن المستقبل كن تحضيضاً ، وإذا وليهن الماضي كن لوماً وتوبيناً فيما تركه المخاطب .<sup>(٢)</sup>

وإذا عدنا إلى كتاب سيبويه بحده على خلاف ذلك حيث يقول : (( وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً ، مقدماً ومؤخراً ، ولا يستقيم أن يتداً بعده الأسماء ، فهلاً ولولا ، ولو ما والأـ . لو قلت هلاً زيداً ضربت ولولا زيداً ضربت ، والأـ زيداً قلت جاز . ولو قلت : الأـ زيداً وهلاـ زيداً على إضمار الفعل ولا تذكره جاز . وإنما جاز ذلك لأنـ فيه معنى التحضيض والأـ ))<sup>(٣)</sup>

ويقول أيضاً : (( وما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، قوله : هلاـ خيراً من ذلك ، والأـ خيراً من ذلك ، أو غير ذلك . كأنك قلت : ألا تفعل خيراً من ذلك ، أو ألا تفعل غير ذلك ، وهلاـ تأتي خيراً من ذلك . وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب ، كقولك : هلاـ أفعل ، والأـ أفعل ))<sup>(٤)</sup>

ويقول أيضاً في موضع آخر : (( ومثل ذلك : هلاـ ولولا والأـ ، ألموهـ لا ، وجعلوا كلـ واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهـ للفعل حيث دخل فيهـ معنى التحضيض ))<sup>(٥)</sup>  
تبين من نصوص سيبويه السابق ذكرها أنـ كلاـ من هلاـ ، والأـ ، ولولا ، ولوـ ، تكون للتحضيض سواء وليـنـ المستقبل أو لمـ يـلـهـنـ . وليس فيها ما يـدلـ على أنـ هذهـ الأـدـوـاتـ تكون للـلـوـمـ وـالتـوـبـيـخـ إذا وـلـيـهـنــ المـاضـيـ .

وعليـهـ ، فـهـذـهـ الأـدـوـاتـ تكون للـتـحـضـيـضـ عـنـ سـيـبـويـهـ سـوـاءـ وـلـيـهـنــ المـسـتـقـبـلـ أوـ المـاضـيـ ، وـقـدـ أـشـارـ إـلـيـهـ سـيـبـويـهـ اـبـنـ الـقـوـاسـ حـيـثـ يـقـولـ : (( وـنـقـلـ عـنـ سـيـبـويـهـ أـنـ مـعـنـاهـاـ التـحـضـيـضـ مـطـلـقاـ ))<sup>(٦)</sup>

(١) انظر رصف المباني ١٧٠

(٢) انظر شرح المفصل ٨/١٤٤ ، وشرح الرضي على كافية ٤/٤٤٢ ، وشرح المقدمة الكافية ٣/٩٩٧ ، وشرح ألفية ابن معطى ١/٣٣٧ ، وشرح الفريد ٤٨٧ ، وأسرار النحو ٢٩٩

(٣) الكتاب ٩٨/١

(٤) الكتاب ٢٦٨/١

(٥) الكتاب ١١٥/٣

(٦) شرح ألفية ابن معطى ١/٣٣٧

ثم تابع قوله معللاً جواز تحضيض الماضي عند سيبويه : (( وتأول تحضيض الماضي على أنه إن فاته فعله ، فلا يفوته فعلٌ مثله ))<sup>(١)</sup>

غير أنّ لي تعليلاً آخر غير ما ذكر ، وهو أنّ وقوع الفعل الماضي بعد حرف التحضيض ، وإن كان التحضيض لا يكون إلا في المستقبل ؛ لأنّه طلب والطلب لا يكون إلا في المستقبل ، أن ذلك تنزيل للمخاطب كأنّه قد فعل ما طلب منه وحقق المراد تقريراً للأمر المطلوب ومراعاة للحصول عليه وحرصاً على تحقيقه في أسرع وقت ممكن. ونظيره في العربية قولهم في الدعاء: غفر الله له ، وجزاه الله خيراً ، ورحمه الله ، مع أن الغفران والجزاء والرحمة لما تتحقق بعد.

وقد صرّح ابن بابشاذ<sup>(٢)</sup> ، والإسفايسي<sup>(٣)</sup> ، وعصام<sup>(٤)</sup> بإهمال أحرف التحضيض ، ولم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع خلافاً في ذلك بين النحوين .

ويرى ابن مالك أنها إنما أهملت ؛ لشبهها بما ليس مختصاً وهو أحرف الاستفهام حيث يقول: (( وكان مقتضى اختصاصها بالأفعال أن تعمل فيها كما عملت حروف الجزم والنصب ، لكن منع من ذلك شبهها بما ليس مختصاً وهو حروف الاستفهام ))<sup>(٥)</sup>

يتضح من قول ابن مالك أن حروف التحضيض كان حقها أن تعمل في الفعل المستقبل ؛ لدخولها عليه واحتياطها به ، إلا أنها لما كانت أدوات الاستفهام مهملة ؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلين الاسم والفعل ، فلم تعمل في أحدهما حملت عليها حروف التحضيض ؛ لما بينهما من المشابهة ، وهي التزامها التصدر كما تلتزم بها أدوات الاستفهام ، فأهملت أحرف التحضيض للحمل لها على أحرف الاستفهام في الإهمال حملأ للنظر على نظيره.

ويمكن لنا القول بأن ( لولا ) التحضيضية قد أهملت مع اختصاصها بالدخول على الفعل حملأ لها على أختها لولا الامتناعية ، وذلك للشبه الصوري أو الشبه اللفظي ، ثم حمل عليها أخواتها . والله أعلم.

(١) شرح ألفية ابن معطي ٣٣٧/١

(٢) انظر شرح المقدمة المحسنة ٢٦٦/١

(٣) انظر لباب الإعراب ٤٦٧

(٤) انظر شرح الفريد ٤٨٧

(٥) شرح عمدة الحافظ ٣٢٠-٣٢١/١

## - إهمال (( لو )) المصدرية :

حروف المصدر : هي أَنْ ، وَلَوْ ، وَمَا ، قال الزمخشري : (( من أصناف الحرف الحرفان المصدريان ، وهما : ما وأَنْ في قولك : أَعْجَبَنِي مَا صنعت وَمَا تَصْنَعُ أَيْ : صنِيعُكَ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> أَيْ بِرَحْبَهَا ... وَتَقُولُ : بَلَغَنِي أَنْ جَاءَ عُمَرُ ، وَأَرِيدَ أَنْ تَفْعَلُ ، وَأَنَّهُ أَهْلُ أَنْ يَفْعُلُ أَيْ : أَهْلُ الْفَعْلِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿فَمَا كَانَ حَوَابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٢)</sup>)

وقال المرادي : (( وَلَمْ يذَكُرِ الْجَمَهُورُ أَنْ (( لَوْ )) تَكُونَ مُسْدِرِيَّةً . وَذَكَرَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ وَأَبُو عَلِيٍّ وَالْتَّبَرِيزِيِّ وَأَبُو الْبَقَاءِ وَتَبَعَهُمْ أَبْنَى مَالِكٍ ))<sup>(٤)</sup> وَنَسَبَ أَبُو حِيَانَ مجِيءَ (لَوْ ) مُسْدِرِيَّةٍ إِلَى بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ .<sup>(٥)</sup>

وَذَكَرَ أَبُو حِيَانَ أَنَّهُ يَضُعُفُ كَوْنَهَا مُسْدِرًا وَقَوْعًا (أَنْ ) المُشَدَّدةُ الْمُفْتَوَحَةُ الْمُمَزَّةُ بَعْدَهَا ، كَقُولَهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا عَمِلْتُ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنِهِ أَمْدًا بَعِيدًا﴾<sup>(٦)</sup> ؛ إِذَا لَمْ يَأْشِرْ حَرْفُ مُسْدِرِيَّ حِرْفًا مُسْدِرِيَّاً إِلَّا قَلِيلًا.<sup>(٧)</sup>

وَرَدَهُ أَبْنَى هَشَامٍ بـ (( أَنْ لَوْ إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى فَعْلِ مُحْذَفٍ مُقْدَرٍ بَعْدِ لَوْ تَقْدِيرِهِ تَوَدَّ لَوْ ثَبَّتَ أَنْ بَيْنَهَا ))<sup>(٨)</sup>

كَمَا انتَصَرَ لِلظَّاهِبِيِّينَ إِلَى مُسْدِرِيَّةِ (لَوْ ) صَاحِبُ عَدَةِ السَّالِكِ بِقُولِهِ : (( وَالْخَطْبُ فِي ذَلِكَ يَسِيرٌ ؛ فَإِنَا نَقْدِرُ دُخُولَ لَوْ عَلَى فَعْلٍ يَكُونُ الْمُسْدِرُ الْمُسْبِكُ مِنْ أَنْ وَمَصْحُوبُهَا فَاعْلَاهُ ، وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، لَوْ ثَبَّتَ كَوْنَ أَمْدًا بَعِيدًا بَيْنَهَا وَبَيْنِهِ ))<sup>(٩)</sup> وَعَلَامَةُ مجِيءِهِ مُسْدِرًا صِلَاحِيَّةً وَقَوْعًا (أَنْ ) فِي مَوْضِعِهِ كَقُولَهُ تَعَالَى : ﴿وَدُوا لَوْ تُدْهِنُ﴾<sup>(١٠)</sup>

(١) سورة التوبة الآية (٢٥)

(٢) سورة العنكبوت الآية (٢٩)

(٣) المفصل ٣١٤

(٤) الجنى الداني ٢٨٨ ، وانظر ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ٣٣٦ فَمَا بَعْدَهَا ٣١٤/١

(٥) سورة آل عمران الآية (٣٠)

(٦) انظر البحر ٤٢٠/٢

(٧) المغني ٣٥١

(٨) عَدَةُ السَّالِكِ ٤/٢٠٠

(٩) سورة القلم الآية (٩)

وقوله تعالى: ﴿يَوْمٌ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ﴾<sup>(١)</sup> وعدم احتياجه إلى جواب ، كما أنه لا يقع غالباً إلا

بعد مفهوم تمنٌ ، نحو : وَدَ يَوْمٌ ، وقل وقوعه بعد غير ذلك كقول الشاعر:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَّتْ وَرَبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُخْنَقُ<sup>(٢)</sup>

وكان حق (لو) المصدرية أن تعمل في الفعل لاختصاصها به ، ولكن لم أجده قائلاً يقول بإعمالها بل صرّح بعض أهل العربية بإهمالها حيث يقول الفيروزآبادي: ((وتكون مصدرية بمنزلة أن ، إلاّ أنها لا تنصب ، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَوْمٌ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ﴾<sup>(٣)</sup>

ولم أجده نصاً صريحاً يكشف لنا عن سر إهمال (لو). غير أنني أرى أن هذا الحرف لما كان (ما) مثله في الدلالة على المصدرية حمل عليه ، فلم يعمل كما لم ي عمل (ما) في مدخله . أو أنها حملت على لو الشرطية للشبه اللفظي أو الصوري كما حملوا ((أيا)) الموصولة في الإعراب على اختيئها الشرطية والاستفهامية ، والله أعلم.

(١) سورة البقرة الآية (٩٦)

(٢) الجنى الداني ٢٨٧-٢٨٨ ، أوضح المسالك ٤/٢٠٢ فما بعدها ، والبصائر ٤/٤٤٧

(٣) البصائر ٤/٤٤٧

## - إهمال لو الشرطية الداخلة على المضارع :

الشرط في اللغة : العلامة ، ومنه أشراط الساعة ؛ لأن وقوع الفعل الأول علامة لوقوع الثاني.<sup>(١)</sup> وهو مصدر شرط عليه أمرًا: ألم يأبه ، وعند التحاة: ترتيب أمر على أمر آخر بأدابة.<sup>(٢)</sup>

وقال أبو حيyan : (( أدوات الشرط ، وهي كلام وضعت لتعليق جملة بجملة ، وتكون الأولى سببًا ، والثانية متسببًا ))<sup>(٣)</sup>

ولا يكون الشرط إلا فيما يمكن وقوعه وعدم وقوعه ؛ لأنها عبارة عن تعليق وقوع أحد الجائزين أو عدمه بوقوع الآخر أو عدمه. فلا يجوز: إن طلعت الشمس زرتك ، ولا إن تكلم الحجر آتك ؛ لأن الأول واجب والثاني ممتنع.<sup>(٤)</sup>

وأحرفه : أمّا ، وإن ، ولما ، ولو ، ولو لا ، ولو ما. ولم يذكر الزمخشري عند حديثه عن أصناف الحروف من حروفه إلا : (إن)، (لو).<sup>(٥)</sup> كما نجد ابن الحاجب لم يذكر منها سواهما و(أمّا).<sup>(٦)</sup>

وقال أبو حيyan: (( باب في أدوات يحصل بها التعليق وليس من أدوات الشرط ، وهي: أمّا ، ولو ، ولو لا ))<sup>(٧)</sup> ثم ذكر أنّ (لو ما) في معنى (لو لا)<sup>(٨)</sup> وهذه الحروف وإن لم تكن من أدوات الشرط ولكن لما حصل بها التعليق عُدّت من أدوات الشرط ؛ لأن التعليق هو معنى الشرط كما سبق.

وقد اختلفت مفاهيم أهل العربية في ((لو)) حتى جاء في بعض كتبهم ما يشير إلى كثرة اختلافهم فيها واضطراب عباراتهم ، فقد جاء في البصائر: (( وقد أكثر الخائضون القول في (لو)

(١) شرح ألفية ابن معط ٣١٩/١

(٢) انظر معجم الوسيط ٤٧٩-٤٧٨

(٣) الارتفاع ١٨٦٢/٤

(٤) شرح ألفية ابن معط ٣٢٠/١

(٥) المفصل ٣٢٠

(٦) المقدمة الكافية ١٠٠ ١/٣

(٧) الارتفاع ١٨٩٣/٤

(٨) الارتفاع ١٩٠٤/٤

الامتناعية... ثم اضطربت عباراتهم ))<sup>(١)</sup> كما جاء في الهمع: ((واختلفت عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم: إن النحاة لم يفهموا لها معنى ))<sup>(٢)</sup> وسأذكر هنا بعضاً من أقوال أهل العربية حول ((لو)) من حيث معناها ، ومن حيث استعمالها للتعليق في المستقبل ، ومن حيث إهمالها . فاما اختلافهم من حيث معناها فقال سيبويه: (( وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره ))<sup>(٣)</sup>.

وقال المبرد: (( فإن حذفت (لا) من قولك: (( لولا )) انقلب المعنى فصار الشيء في ((لو)) يجب لوقعه ما قبله ))<sup>(٤)</sup> وقال ابن الحاجب: (( هي لامتناع الأول لامتناع الثاني ، وذلك لأنَّ الأول سبب ، والثاني مسبب ، والمسبب قد يكون أعم من السبب ، والشرط ملزوم والجواب لازم ))<sup>(٥)</sup> وقال ابن مالك: (( لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزماته لتاليه ))<sup>(٦)</sup> وقال في شرح الكافية الشافية : (( والعبرة الجيدة في (لو) حرف يدل على انتفاء تال ، يلزم لثبتته ثبوت تاليه ))<sup>(٧)</sup>

وقال ابن الناظم: (( ولا شك أن ما قاله الشيخ في تفسير (لو) أحسن وأدل على معنى (لو) مما قال النحويون ، غير أن ما قالوه عندي تفسير صحيح واف بشرح معنى لو ، وهو الذي قصد سيبويه رحمه الله من قوله: لما كان سيقع لوقعه غيره ، يعني أنها تقتضي فعلاً امتناع ما كان يثبت لثبوته ، وهو نحو ما قال غيره .

ولنرجع إلى بيان صحته فنقول : قوله : لو : تدل على امتناع الثاني ، لامتناع الأول ، يستقيم على وجهين : الأول : أن يكون المراد أن جواب ((لو)) ممتنع لامتناع الشرط ، غير

(١) البصائر / ٤٤٨ - ٤٤٩

(٢) الهمع ٤٦٩ / ٢

(٣) الكتاب ٢٢٤ / ٤

(٤) المقتضب ٧٦ / ٣

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣٦٣ / ٢

(٦) التسهيل ٢٤٠

(٧) شرح الكافية الشافية ١٦٣١ / ٣

ثابت لثبوت غيره ، بناء على مفهوم الشرط في عرف اللغة لا في حكم العقل ، فإنك إذا قلت: إن قام زيد قام عمرو ، فهو دال في عرفهم على أنه إذا لم يقم زيد لم يقم عمرو... والوجه الثاني : أن يكون المراد أن جواب (( لو )) ممتنع لامتناع شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ، لأنها إذا كانت تقتضي نفي تاليها ، واستلزمها لتاليه ، فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الأول ؛ لأنه متى انتفى شيء انتفى مساوته في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبوت أمر آخر ؛ فيصح إذن أن يقال: لو حرف يدل على امتناع الثاني لامتناع الأول ؛ لأنه لا يقتضي كونها تدل على امتناع الجواب على كل تقدير ، بل على امتناعه بامتناع الشرط المذكور ، مع احتمال كونه ثابتاً لثبوت أمر آخر ، وغير ثابت ؛ لأن امتناع شيء لامتناع علة ، لا ينافي ثبوته لثبوت علة أخرى ، ولا انتفاء لانتفاء جميع عللها )<sup>(١)</sup>

قال الملاقي: ((أن تكون حرف امتناع لامتناع ، كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم ، وأرى أن تفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة ؛ لأنها الأصل والنفي داخل عليها ، فلم يعتبروه ؛ لأنه فرع ، والذي ينبغي اعتبار الأصل ؛ لأن (( لو )) مختلف تفسير معناها بذلك.

فيقال فيها: إنها تكون حرف امتناع لامتناع ، إذا دخلت على جملتين موجبتين ، نحو قوله: (( لو قام زيد لأحسنت إليك )) ، وحرف وجوب لوجوب ، إذا دخلت على جملتين منفيتين ، نحو قوله: (( لو لم يقم زيد لم يقم عمرو )) ، وحرف امتناع لوجوب ، إذا دخلت على جملة موجبة ، ثم منافية ، نحو قوله: (( لو يقوم زيد لما قام عمرو )) ، وحرف وجوب لامتناع ، إذا دخلت على جملة منافية ثم موجبة ، نحو قوله: (( لو لم يقم زيد لقام عمرو ))<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن هشام: (( وقد اختلف النحاة في إفادتها له [ الامتناع ] ، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال: أحدها أنها لا تفيده بوجهه ، وهو قول الشلوبين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق في الماضي ، كما دلت (إن) على التعليق في المستقبل ، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي . وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات ؛ إذ فهم الامتناع منها كالبلديي...).

والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا هو القول الجاري على

(١) شرح التسهيل ٩٥/٩٦

(٢) رصف المباني ٣٥٨

السنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين ، وهو باطل بمواضع كثيرة ، منها قوله تعالى:  
 ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبْلًا مَا كَانُوا  
 لَيُؤْمِنُوا﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُدُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا  
 نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وقول عمر - رضي الله عنه - : ((نعم العبد صهيب لو لم يخف الله  
 لم يعصه )) .

وي بيانه : أن كل شيء امتنع ثبت نقايضه ، فإذا امتنع ( ما قام ) ثبت ( قام ) وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتکليم الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم ، وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلامًا تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة الأبحر مملوئة مدادا ، وهي تمد ذلك البحر ، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ، وكل ذلك عكس المراد .

والثالث: أنها تقيد امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ، ولا على ثبوته ، ولكنه إن كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك: (( لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا )) ، لزم انتفاءه ؛ لأنها يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه ... وهذا قول الحقين<sup>(٣)</sup> )

وقال الفيروزآبادي: (( وكان أقربها إلى التحقيق كلام شيخنا أبي الحسن بن عبد الكافي ، فإنه قال: تبعت موقع ( لو ) من الكتاب العزيز ، والكلام الفصيح ، فوجدت المستمر فيها انتفاء الأول وكون وجوده لو فرض مستلزمًا لوجود الثاني . وأما الثاني فإن كان الترتيب بينه وبين الأول مناسبا ولم يختلف الأول غيره فالثاني منتف في هذه الصورة ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَّتَا﴾<sup>(٤)</sup> ، وكقول القائل: لو جئتني لأكرمتك . لكن المقصود الأعظم في المثال الأول نفي الشرط ردًا على من ادعاه ، وفي المثال الثاني أن الموجب لانتفاء الثاني هو انتفاء

(١) سورة الأنعام الآية (١١١)

(٢) سورة لقمان الآية (٢٧)

(٣) المغني ٣٣٧ فما بعدها

(٤) سورة الأنبياء الآية (٢٢)

الأول لا غير. وإن لم يكن الترتيب بين الأول والثاني مناسباً لم يدل على انتفاء الثاني بل على وجوده من باب الأولى ، مثل : ((نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ))، فإن المعصية منفية عند عدم الخوف . فعند الخوف أولى. وإن كان الترتيب مناسباً ولكن الأول عند انتفاء شيء آخر يختلف بما يقتضي وجود الثاني ، [ فالثاني غير منتف ] ، كقولنا: لو كان إنساناً لكان حيواناً ؟ فإنه عند انتفاء الإنسانية قد يختلفاً غيرها بما يقتضي وجود الحيوانية . وهذا ميزان مستقيم مطرد حيث وردت (لو) وفيها معنى الامتناع )<sup>(١)</sup>

وأمّا من حيث استعمالها للتعليق في المستقبل فقد يرى ابن الحاج عدم وقوعها للتعليق في المستقبل كما نص عليه أبو حيان في الارتشاف .<sup>(٢)</sup> وابن هشام في المغني .<sup>(٣)</sup>

وليس هذا الرأي لابن الحاج فحسب بل يرى ذلك الرماني أيضاً حيث يجد يقول: (( وإنما لم تعمل (لو) وفيها معنى الشرط لمخالفتها حروف الشرط، وذلك أنها لا ترد الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط. ألا ترى أنك تقول: إنْ قمت غداً قمت معك في معنى: إنْ تقم غداً أقم معك ، ولا تقول : لو قمت غداً قمت معك ، وإنما تقول: لو قمت أمس لقمت معك ))<sup>(٤)</sup> هذا القول منه يدل على أنه لا يرى وقوع (لو) شرطاً في المستقبل ، وإنما يرى وقوعه فقط في الماضي ، لقوله: (( إنها لا ترد الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط)); لعدم إجازته القول : (( لو قمت غداً قمت معك )) في معنى : إنْ قمت غداً قمت معك ، وإنما تقول: (( لو قمت أمس لقمت معك ))؛ إذ القول بمعنى (لو) للتعليق في المستقبل بمعنى (إن) يحتم - إذا وقع بعده فعل ماضٍ أو مضارع - نقل معنى الماضي إلى الاستقبال ، وإبقاء المضارع على معناه كـ (إن).

كما أن القول بمعنىه للتعليق في الماضي يلزم - إذا وقع بعده فعل ماضٍ أو مضارع إبقاء معنى الماضي على مضيّه ونقل المضارع إليه. قال ابن هشام: ((إذا ولها مضارع أول بال الماضي ، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعِتَّم﴾ ))<sup>(٥)</sup>

(١) البصائر ٤/٤٤٩-٤٥٠

(٢) انظر الارتشاف ٤/١٨٩٨

(٣) انظر المغني ٣٤٥

(٤) معاني الحروف ١٠٢

(٥) سورة الحجرات الآية (٧)

كما أرى أن ابن الشجري ممن يقول بعدم مجيء (لو) للتعليق في المستقبل إذ نجد أنه يقول : ((وليس حقّها أن يجزم بها ؛ لأنها مفارقة لحروف الشرط ، وإن اقتضت جواباً كما تقتضيه (إنْ)) ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال ، كقولك: إن خرجتَ غداً خرجنـا ، ولا تفعل ذلك (لو) وإنما تقول: لو خرجت أمس خرجنـا ))<sup>(١)</sup> كما يقول: (( ولو من الحروف التي تقتضي الأجروبة ، وتحتـص بال فعل ، ولكنـهم لم يجزموا به ؛ لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال ، كما تفعل حـروف الشرط ، تقول: لو زارـني زـيدأمس أـكرـمتـه ))<sup>(٢)</sup>

فهذا القول من ابن الشجري يشبه تماماً بقول الرمانـي السابق ذكرـه ، فـكلاـهما يؤـديان المعنى الواحد - كما سبق بيانـه - ولا فرق بينـهما ، مما دعـاني إلى القول بأنه يرى عدم مجيء (لو) للتعليق في المستقبل ، كما يراه الرمانـي.

كما ذهب أيضاً بـدرالـدين ابن الناظـم إلى عدم مجيء (لو) للتعليق في المستقبل حيث يقول: (( وعنـدي أن (لو) لا تكون لغير الشرط في المستقبل ))<sup>(٣)</sup>

ومـا تـقلـمـ يـتضـحـ أنـ القـائـلـينـ بـعدـ مـجيـءـ ((ـلوـ)) للـتعليقـ فيـ المـسـتـقـبـلـ بـعـنـىـ (ـإـنـ)) :

الـرمـانـيـ ، وـابـنـ الـحـاجـ ، وـابـنـ الشـجـرـيـ ، وـابـنـ النـاظـمـ . وـمـنـهـ أـيـضاـ اـبـنـ الـقـيمـ حيثـ يـقـولـ: ((ـلوـ يـؤـتـىـ بـهـ لـلـرـبـطـ لـتـعـلـيقـ مـاضـ بـعـدـ ، كـقـولـكـ: لـوـزـرـتـيـ لـأـكـرـمـتـكـ ، وـهـذـاـ لـمـ تـجـزـمـ إـذـاـ دـخـلـتـ عـلـىـ مـضـارـعـ ؛ لأنـ الـوـضـعـ لـلـمـاضـيـ لـفـظـاـ وـعـنـىـ ، كـقـولـكـ: لـوـيـزـورـنـيـ زـيـدـ لـأـكـرـمـتـهـ . فـهـيـ فـيـ الـشـرـطـ نـظـيرـ ((ـإـنـ)) فـيـ الـرـبـطـ بـيـنـ الـجـمـلـتـيـنـ لـاـ فـيـ الـعـلـمـ وـلـاـ فـيـ الـاسـتـقـبـالـ ))<sup>(٤)</sup>

وـلـاـ يـمـنـعـ عـنـدـ القـائـلـينـ بـعـدـ مـجيـءـ ((ـلوـ)) للـتعليقـ فيـ المـسـتـقـبـلـ أـنـ تـدـخـلـ عـلـىـ مـضـارـعـ ، وـلـكـ إـذـاـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ يـكـونـ مـعـنـاهـ مـاضـيـاـ ، وـإـنـ كـانـ مـدـخـولـهـ مـضـارـعاـ لـفـظـاـ .

ومـذـهـبـ كـثـيرـ مـنـ التـحـوـيـنـ وـقـوـعـهـ شـرـطاـ فـيـ المـسـتـقـبـلـ بـعـنـىـ ((ـإـنـ)) ، وـنـصـ عـلـىـ ذـلـكـ

أـبـوـ حـيـانـ فـيـ الـاـرـتـشـافـ حيثـ يـقـولـ: ((ـوـكـوـنـهـاـ بـعـنـىـ (ـإـنـ)ـ ذـكـرـهـ النـحـاةـ فـيـ غـيرـ مـوـضـعـ ))<sup>(٥)</sup>

كـمـاـ نـصـ عـلـيـهـ اـبـنـ هـشـامـ فـيـ الـمـغـنـيـ بـقـولـهـ: ((ـوـكـوـنـ (ـلوـ)ـ بـعـنـىـ (ـإـنـ)ـ قـالـهـ كـثـيرـ مـنـ

(١) أـمـالـيـ اـبـنـ الشـجـرـيـ ٢٨٧-٢٨٨/١

(٢) أـمـالـيـ اـبـنـ الشـجـرـيـ ٨٢/٢

(٣) شـرـحـ الـأـلـفـيـةـ لـابـنـ النـاظـمـ ٧١٠ ، وـانـظـرـ الـمـغـنـيـ ٣٤٥

(٤) الـبـدـاعـ ٥٢/١

(٥) الـاـرـتـشـافـ ١٨٩٨/٤

ومن النحوين الذين قالوا بهذا القول ابن عصفور حيث يقول : (( وقد تخرج عن بابها وتكون بمعنى (إن) الشرطية ، فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً ، وعليه قوله :

**قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ<sup>(٢)</sup>**

ويتضح من قول ابن عصفور أن استعمال (لو) للتعليق في المستقبل محمول على ((إن)) على خلاف الأصل ، ويقع بعده فعل مضارع كما يقع بعده فعل ماضٍ ، فإذا وقع بعده مضارع أبقى معناه على الاستقبال ، وإذا وقع بعده ماضٍ أحيل معناه على الاستقبال.

كما قال به ابن مالك حيث يقول: (( والشرطية مرادفة لـ (إن) كالي في قوله تعالى: ﴿وَلَيُخْسِنَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرْرَةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وغير مرادفة لـ (إن) وهي أكثر وقوعاً من غيرها ))<sup>(٤)</sup>

ويظهر من قوله أن استعمال (لو) للتعليق في المستقبل بمعنى (إن) كثير ، ولكن استعمالها للتعليق في الماضي أكثر ؛ لأن الأصل في استعمالها التعليق في الماضي ، ومجيئها للتعليق في المستقبل على خلاف الأصل ؛ لأنه محمول على (إن). قال الزركشي: (( وإنما أقيمت مقامها ؛ لأن في كل واحدة منهما معنى الشرط ، وهي مثلها فيليها المستقبل ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا ﴾<sup>(٦)</sup>

وإن كان ماضيا صرفاً للاستقبال ، كقوله: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله: ﴿وَلَيُخْسِنَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾<sup>(٩)</sup>، وقوله: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ

(١) المغني ٣٤٨

(٢) شرح الجمل ٤٤١/١ ، وانظر الارتفاع ١٩٩٨/٤

(٣) سورة النساء الآية (٩)

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٣٠/٣

(٥) سورة الأحزاب الآية (٥٢)

(٦) سورة يس الآية (٦٦)

(٧) سورة التوبه الآية (٣٣)

(٨) سورة يوسف الآية (١٧)

مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ )<sup>(١)</sup>)

ومعنى (لو تركوا) في الآية التي ذكرها ابن مالك : إن يتركوا ، بتأويل معنى (لو) إلى معنى (إن) وتأويل الماضي إلى معنى المستقبل. قال المرادي: (( وأمّا التي بمعنى (إن) فتصير الماضي إلى المستقبل ، فإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى ))<sup>(٢)</sup>)  
وذكر ابن هشام بعض الشواهد على مجيء (لو) للتعليق في المستقبل بمعنى (إن) ،  
ومنها: قول الشاعر:

وَلَوْتَلْقِي أَصْدَارُنَا بَعْدَ مَوْتَنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبْ

وقول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلْ وَصَفَائِحْ

وقول الشاعر:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلُقَ الْكَرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

كما ذكر الآية التي ذكرها ابن مالك.<sup>(٤)</sup>

ومن مجئه بمعنى (إن) قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلَّهُ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله: ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبْتُكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> وقوله: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾<sup>(١٠)</sup> وقوله: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾<sup>(١١)</sup>

(١) سورة آل عمران الآية (٩١)

(٢) البرهان ٣٩٩/٤

(٣) توضيح المقاصد للمرادي ٢٨١/٤

(٤) انظر المغني ٣٤٤

(٥) سورة يوسف الآية (١٧)

(٦) انظر رصف المباني ٣٦٠

(٧) سورة التوبة الآية (٣٣)

(٨) سورة المائدah الآية (١٠٠)

(٩) سورة البقرة الآية (٢٢١)

(١٠) سورة البقرة الآية (٢٢١)

(١١) سورة الأحزاب الآية (٥٢)

(١٢) انظر المغني ٣٤٨

ومعنى الأولى : وإن نكن صادقين ، والثانية : وإن يكره المشركون ، والثالثة : وإن يعجبك كثرة الحديث ، والرابعة: وإن تعجبكم ، والخامسة : وإن يعجبكم ، والسادسة: وإن يعجبك حسنهم . والله أعلم

وخلاصة القول في (( لو )) الشرطية أنها تستعمل في أصل وضعها لتعليق ماضٍ بعاص ، فيكون الفعل بعدها ماضياً معنى ولفظاً إذا كان مدخولاً فعلاً ماضياً ، أو معنى لا لفظاً إذا كان مدخولاً فعلاً مضارعاً. وقد تستعمل للتعليق في المستقبل حملأً لها على أختها (إن) الشرطية ، فيكون الفعل بعدها مستقبلاً معنى ولفظاً إذا دخلت على المضارع ، أو معنى لا لفظاً إذا دخلت على الماضي.

ومعنى كونها للتعليق في الماضي أنها إذا دخلت على ثبوتٍ نفتهما أو نفيٍّ أثبتتهما أو نفيٍّ وثبتٍ أثبتت المنفي ونفت المثبت. وهو معنى قوله: امتناع الشيء لامتناع غيره. ومدخولاً لها على هذا أربعة أقسام.

ومثال القسم الأول: (( لوزرتني لأكرمتُك )) ، أي : لم أكرمنك ؛ لعدم زيارتك لي. فالإكرام لم يحصل لعدم تحقق شرط حصوله وهو (( الزيارة )).

ومثال القسم الثاني: (( لو ما زرتني لما أكرمتُك )) ، أي : أكرمتك لزيارتكم لي ، فالإكرام حصل ؛ لتحقق شرط حصوله وهو (( الزيارة )).

ومثال القسم الثالث: (( لو زرتني لما أكرمتُك )) ، أي : أكرمتكم لعدم زيارتك لي ، فالإكرام حصل ؛ لتحقق شرط حصوله وهو (( عدم الزيارة )).

ومثال القسم الرابع: (( لو ما زرتني لأكرمتُك )) ، أي : لم أكرمنكم لزيارتكم لي ، فالإكرام لم يحصل لتحقق شرط عدم حصوله وهو (( الزيارة )).

وهذا هو الأصل في استعمال (( لو )) للتعليق في الماضي ، فإذا تذرّ أو امتنع تخرج بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار على أصل استعمالها ، فإن (( لو )) فيه محمولة على (( إن))؛ لأنهما أختان ، فيكون معناها مستقبلاً ، وإن كان مدخولاً ماضياً أو مضارعاً.

وعليه ، فمعنى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمْهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ

كُلَّ شَيْءٍ قُبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴿١﴾ : إِنْ يَثْبِتْ تَنْزِيلُ اللَّهِ إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَتَكْلِيمُ الْمَوْتَىٰ لَهُمْ  
وَالْحَشْرُ عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ عَيَانًا لَا يُؤْمِنُونَ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿٢﴾ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ  
مَا نَفِدْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴿٣﴾ : إِنْ يَثْبِتْ كُونَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامًا وَالْبَحْرَ مَدَادًا ،  
فَكَتَبَ بِهَا عَجَابٌ صَنْعُ اللَّهِ الدَّالِلَةُ عَلَى قَدْرِهِ وَوَحْدَانِيَتِهِ لَا تَنْفَدِ كَلِمَاتُهُ تَعَالَى .

لَذِكْرٌ قَالَ الْمَالِقِيُّ فِي ((نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ)) : ((وَعَلَى ذَلِكَ  
يَنْبَغِي أَنْ يَحْمِلَ .. ((نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ)) الْمَعْنَى : أَنَّهُ لَا يَعْصِي اللَّهَ  
وَإِنْ قَدْرَ أَنَّهُ لَا يَخْافُهُ ، وَحَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَطْبُوعٌ عَلَى الطَّاعَةِ بِمَا اخْتَصَهُ اللَّهُ بِهِ مِنْ  
الْاِنْقِيَادِ لِطَاعَتِهِ وَالْمَعْرِفَةِ لِهِ))<sup>(٤)</sup> .

وَجَوَابُ ((لَوْ)) إِمَّا مَضَارِعٌ مَنْفِي بِـ (لَمْ) أَوْ مَاضٍ مَثْبِتٌ ، أَوْ مَنْفِي بِـ (مَا) .  
وَالْغَالِبُ عَلَى الْمَثْبِتِ دُخُولُ الْلَّامِ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿٥﴾ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَا سَمَعُوهُمْ ،  
وَلَوْ أَسْمَعُوهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٦﴾ وَمِنْ تَجْرِيدِهِ ﴿٧﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴿٨﴾ وَالْغَالِبُ عَلَى  
الْمَنْفِي تَجْرِيدُهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿٩﴾ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلَوْهُ ﴿١٠﴾ وَيُحُوزُ حَذْفُ جَوَابِ ((لَوْ))  
لَدْلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿١١﴾ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴿١٢﴾ أَيْ لِرَأْيِتَ أَمْرًا عَظِيمًا<sup>(٩)</sup>.  
وَأَمَّا مِنْ حِيثِ إِهْمَالِهَا فَأَكْثَرُ الْقَائِلِينَ بِمَجِيئِ ((لَوْ)) لِلتَّعْلِيقِ فِي الْمُسْتَقْبِلِ بِمَعْنَى ((إِنْ)) يَنْصُ  
عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْزُمُ بِهِ كَمَا يَجْزُمُ بِـ ((إِنْ))<sup>(١٠)</sup>

وَذَكَرَ أَبُو حِيَانَ أَنَّهُ : ((زَعْمُ قَوْمٍ أَنَّ الْجَزْمَ بِهَا لِغَةٍ مُطْرَدَةٌ ، وَزَعْمُ قَوْمٍ مِنْهُمْ أَبْنَى الشَّجَرِيَّ

(١) سورة الأنعام الآية (١١١)

(٢) سورة لقمان الآية (٢٧)

(٣) رصف المباني ٣٦٠

(٤) سورة الأنفال الآية (٢٣)

(٥) سورة الواقعة الآية (٧٠)

(٦) سورة الأنعام الآية (١١٢)

(٧) شرح الألفية لابن الناظم ٧١٣ فَمَا بَعْدُهَا ، والإتقان ٥٥٤ / ١

(٨) سورة الأنعام الآية (٢٧)

(٩) الارتشاف ١٩٠٣ / ٤

(١٠) انظر رصف المباني ٣٦٠ ، والمغني ٣٤٤

أنه يجوز الجزم بها في الشعر ))<sup>(١)</sup>

كما ذكر ابن مالك : (( وأجاز الجزم بها في الشعر قوم منهم الشجري ، واحتج بقول الشاعر :

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَا حِقُّ الْأَطَالِ نَهْدَى ذُو خُصْلٍ<sup>(٢)</sup>

وما تقدم يكون في إهمال ( لو ) وإعماله إذا دخل على المستقبل ثلاثة أقوال : الأول: المنع مطلقاً ، وعليه ابن مالك كما سيأتي ، والرماني . والثاني : الجواز في الشعر والثر وهو لغة من لغات العرب . والثالث : الجواز في الشعر خاصة ، وسبق أن نسب ابن مالك وأبو حيان هذا القول إلى ابن الشجري ، كما نسبه إليه آخرون ، ومنهم المرادي في الجنى الداني<sup>(٣)</sup> ، وابن هشام في المغني<sup>(٤)</sup> ، والأشموني<sup>(٥)</sup>.

ثم أخذ ابن مالك يرد على القائلين بالجواز في سعة الكلام وفي الشعر خاصة ، ومنهم ابن الشجري - كما ذكروا - قائلاً : (( وهذا لا حجة فيه؛ لأن من العرب من يقول : ( جا يجي ) و ( شا يشا ) بترك الهمزة . فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة ( يشاء ) فقال : ( يشا ) ثم أبدل الألف همزة ، كما قيل في : ( عالم ) و ( الخاتم ) : ( عالم ) و ( خاتم ) : وكما فعل ابن ذكوان في ﴿ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾<sup>(٦)</sup> حين قرأ ( منسأته ) بهمزة ساكنة ))<sup>(٧)</sup> وتتابع كلامه مخْرَجاً ما ورد منه بمحظة ما به بأنه من تسكين ضمة الإعراب للتحفيف : (( وأما قول الشاعر :

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يُحْزِنُكَ مَاصَنَعْتَ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلٍ بْنِ شَيْبَانَا  
فهذا من تسكين ضمة الإعراب تحفيفاً كما قرأ أبو عمرو ﴿ وَيَنْصُرُكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) الارتفاع / ٤ ١٨٩٩

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٣٢ / ٣

(٣) انظر الجنى الداني ٢٨٦

(٤) انظر المغني ٣٥٧

(٥) شرح الأشموني ٤٢ / ٤

(٦) سورة سباء الآية (١٤)

(٧) شرح الكافية الشافية ١٦٣٢ / ٣ - ١٦٣٤

(٨) سورة التوبة الآية (١٤)

و<sup>(يُشْعِرُكُمْ)</sup><sup>(١)</sup> وكما قرأ بعض السلف: <sup>﴿وَرُسُلُنَا لَدِيهِمْ يَكْتُبُونَ﴾</sup><sup>(٢)</sup> بسكون اللام). <sup>(٣)</sup>

ولكن مع نسبة ابن مالك وغيره القول بإجازة الجزم بـ (لو) في الشعر إلى ابن الشجري أرى أنه على القول الأول وهو المنع مطلقاً كما ذهب إليه ابن مالك وغيره ، وما ورد من الجزم به في الشعر فضورة ، وذلك أننا قد سبق أن أوردنا قوله للاستدلال به على رأيه لعدم مجيء (لو) للتعليق في المستقبل ، وأكّد فيه أن (لو) لا يعمل في الفعل المضارع بخلاف (إن) ؛ لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال كما ينقله (إن) فإنه يقال: ((إن خرجتَ غداً خرجنا)) في معنى : إن تخرج غداً نخرج ، ولا يقال ذلك في (لو) ، وإنما تقول: لو خرجتَ أمس خرجنا. فلما لم ينقل (لو) الماضي إلى الاستقبال لم يعمل في الفعل المضارع كما يعمل فيه (إن) ؛ لضعف لو في التأثير، لذلك قالوا: ((كل ما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه))<sup>(٤)</sup>

ويؤكّد صحة ما قلنا قوله: ((وربما جزم به في الضرورة)) إخباراً له لما ورد منه في الشعر عاماً في المضارع الجزم. قوله: ((في الضرورة)) ؛ إذ الضرورة لا حكم لها لخروجها عن القاعدة وإباحتها لما لا يجوز كما قال الفقهاء: ((الضرورة تبيح المخذرات)) ، قوله: ((ربما)) وربما يفيد التقليل وندرة الواقع كالضرورات الشعرية.

كما يؤكّد صحته أيضاً ما ذكرنا قول البغدادي: ((وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جوز الجزم بـ (لو) في الشعر غير موجود في أماليه ، وإنما أخبرنا بأنها جزمت في بيت، وقد تكلم عليه في مجلسين من أماليه))<sup>(٥)</sup> الأول المجلس الثامن والعشرون ، والثاني المجلس الأربعون.

وعليه يتبيّن أن ما نسب إليه غير صحيح وخلاف مذهبـه ، اللهم إلا إن كان ذلك في بعض كتبـه ولم نطلع عليه ، فيكون له بذلك رأيان في إهمالـ (لو) وإعمالـه إذا دخلـ في المستقبل. ولكي نستطيع التبيّن من سر إهمالـ (لو) للتعليق في الماضي وفي المستقبل نستعرض أقوالـ

(١) سورة الأنعام الآية (١٠٩)

(٢) سورة الزخرف الآية (٨٠)

(٣) شرح الكافية الشافعية ١٦٣٤/٣ - ١٦٣٥، وانظر شرح التسهيل ٩٦/٤ - ٩٧

(٤) الكليات ٩٩٨

(٥) خزانة الأدب ٣٢٠/١١

أهل العربية الذين كشفوا لنا عن هذا السر.

قال الرمانى: (( وإنما لم تعمل (لو) وفيها معنى الشرط لمخالفتها حروف الشرط، وذلك أنها لا تردّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط. ألا ترى أنك تقول: إنْ قمت غدًا قمت معك في معنى: إنْ تقم غدًا أقم معك ، ولا تقول : لو قمت غدًا قمت معك ، وإنما تقول : لو قمت أمس لقمت معك ))<sup>(١)</sup>

وقال ابن الشجري: (( وليس حقّها أن يجزم بها ؛ لأنها مفارقة لحروف الشرط ، وإن اقتضت جواباً كما تقتضيه (إنْ) ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال ، كقولك: إن خرجت غدًا خرجنا ، ولا تفعل ذلك (لو) وإنما تقول: لو خرجت أمس خرجنا ))<sup>(٢)</sup>

وقال أيضًا (( ولو من الحروف التي تقتضي الأجرة ، وتحتّص بالفعل ، ولكنهم لم يجزموا به ؛ لأنّه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال ، كما تفعل حروف الشرط ، تقول: لو زارني زيد أمس أكرمه ، وربما جزموا به في الضرورة ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن مالك: (( إنْ (لو) لما لم تصحب - غالباً - إلا فعلاً ماضياً وهو لازم البناء لم تكن عاملة. ولما لم تكن عاملة لم يسلك بها سبيلاً (إن) في الاختصاص بالفعل أبداً ))<sup>(٤)</sup>

وقال الرضي: (( ولكون لو بمعنى الماضي وضعاً لم يجزم بها إلا اضطراراً؛ لأن الجزم من خواص المعرّب والماضي مبني ))<sup>(٥)</sup>

وقال بدر الدين: (( ولما كانت لو للشرط في الماضي كان دخولها في المضارع على خلاف الأصل ، فلم تجزمه في سعة الكلام ، كما تجزمه إنْ ، وإن كانت مثلها في الاختصاص بالفعل ))<sup>(٦)</sup>

نتيّن مما تقدّم أنّ ((لو)) حرف مهمّل ، وإن كان مختصاً بالفعل ، وسر إهماله أنه

(١) معاني الحروف ١٠٢

(٢) أمالي ابن الشجيري ٢٨٧-٢٨٨/١

(٣) أمالي ابن الشجيري ٨٣/٢

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٣٦/٣

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٥٢/٤

(٦) شرح التسهيل ٩٦/٤

يدخل على الماضي في أصل وضعه ؛ لأنّه لتعليق ماضٍ بماضٍ ، والماضي غير قابل للإعراب ، فلا يعمل فيه . وإذا دخل على المضارع فعلى خلاف الأصل ، وكان مقتضى دخوله عليه أن يعمل فيه ؛ لأنّه معرب ، إلّا أنه لم يعمل فيه مراعاةً لأصله الذي هو الإهمال ؛ لأنّه يدخل على الماضي ، فتحمل في عدم الإعمال في المضارع إذا دخل عليه على عدم إعماله في الماضي .

## ثانيًا - إهمال الحرف لدخوله على ما ليس معرباً :

الحرف المهمل لدخوله على ما ليس معرباً : (لمّا) ، و(لو) من أدوات الشرط ، وحرف التقريب (قد) ، وفيما يلي تفصيل القول في كل منها:

### - إهمال ((لمّا)) الشرطية :

زعم الفارسي أنه مركب من ((لم)) و((ما))<sup>(١)</sup> وانختلف فيه بين الحرافية والاسمية، فذهب سيبويه إلى أنه حرف ، وذهب ابن السراج والفارسي وابن جنني إلى أنه ظرف زمان معنى حين . وذهب أبو حيyan إلى صحة مذهب سيبويه.<sup>(٢)</sup>

كما عزاه المالقي إلى أكثر النحويين ، وقال: (( والأظهر مذهب الأكثرين ؛ لأن الاسمية فيها متتكلفة والحرافية غير متتكلفة ، وكل مبني لازم للبناء فالحكم عليه بالحرافية إلا إن دلت دلائل مقوية له في حيز الأسماء ، ف (لمّا) وإن كانت بمعنى ((حين)) لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية ، فإن من الحروف ما يتقدر بالأسماء وهو لازم للحرافية ، ومنها ما يتقدر بالفعلية وهو لازم للحرافية وتقدم منه شيء.

وما يضعف مذهب أبي علي الفارسي أنها لو كانت اسمًا بمعنى ((حين)) لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء ، وكان عاملاً فيها ، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعاً فيها ، وأنت تقول: (( لمّا قمت أمس أحسنت إليك اليوم )) فدلّ على أنها ليست بمعنى ((حين)) فاعلمه<sup>(٣)</sup>

وقال السهيلي: (( حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول وأن أحدهما كالعلة للآخر ، بخلاف الظرف من الزمان إذا قلت: (( حين قام زيد قام عمرو )) فجعلت أحدهما وقتاً للآخر على الاتفاق لا على الارتباط ، فلذلك زادوا ((أن)) بعدها صيانة لهذا المعنى ، وتخلصاً له من الاحتمال العارض في الظرف ؛ إذ ليس الظرف من الزمان بحرف فيكون قد جاء لمعنى كما هو في ((لمّا))<sup>(٤)</sup>

(١) نتائج الفكر ١٢٧

(٢) الارشاف ١٨٩٦/٤ مما بعدها

(٣) رصف المباني ٣٥٤

(٤) نتائج الفكر ١٢٧

ويقال في ((لما)) : حرف وجود لوجود ، كما يقال فيها : حرف وجوب لوجوب.<sup>(١)</sup>  
وذكر المالقي أنها حرف وجوب لوجوب إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين ، نحو: لـمـا قـمـتـ أـكـرـمـتـكـ ، وـلـمـا جـتـتـنـي أـحـسـنـتـ إـلـيـكـ . وإن كانت منفيتين ، فهي حرف نفي لنفي ، نحو: لـمـا لـمـ يـقـمـ زـيـدـ لمـ يـقـمـ عـمـرـوـ . وإن كانت الجملة الأولى منافية والثانية موجبة فهي حرف وجوب لنفي ، نحو: لـمـا لـمـ يـقـمـ زـيـدـ أـحـسـنـتـ إـلـيـكـ . وإذا كانت الأولى موجبة والثانية منافية فهي نفي لوجوب ، نحو: لـمـا جـاءـ زـيـدـ لـمـ أـحـسـنـ إـلـيـكـ.<sup>(٢)</sup>

ويلي (لما) فعل ماض مثبت لفظاً ومعنى ، أو مضارع منفي بـ (لم) ، ويجوز زيادة (أن) بعد (لما) قبل الماضي ، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(٣)</sup> وجوابها فعل ماض مثبت ، نحو: لـمـا قـامـ زـيـدـ قـامـ عـمـرـوـ ، أو منفي بـ (ما) ، نحو: لـمـا قـامـ زـيـدـ مـا قـامـ عـمـرـوـ ، أو مضارع منفي بـ (لم) ، نحو: لـمـا قـامـ زـيـدـ لـمـ يـقـمـ عـمـرـوـ ، أو جملة اسمية مقرونة بـ (إذا) الفجائية ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾<sup>(٤)</sup> أو جملة اسمية مقرونة بالفاء ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُفْتَصِدٌ﴾<sup>(٥)</sup> ، أو فعلاً مضارعاً ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾<sup>(٦)</sup>  
ويجوز حذف جوابها للدلالة عليه قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا بِهِ﴾<sup>(٧)</sup> أي فعلوا به ما أجمعوا عليه وأوحينا إليه. ويكثر تأخر الجواب وقد يجوز : أكرمتك لـمـا أـكـرـمـتـيـ.<sup>(٨)</sup>

وذكر المالقي أن (لما) من الحروف التي يجوز أن تكون عاملة وغير عاملة.<sup>(٩)</sup> ويقصد بكونه عامل دخوله على الفعل المضارع وقلب معناه إلى الماضي ، ويقصد بكونه غير عامل مجئه

- (١) شرح التسهيل ١٠٢/٤ ، والارتفاع ١٨٩٦/٤ ، والجني الداني ٥٩٤
- (٢) رصف المباني ٣٥٣-٣٥٤
- (٣) سورة يوسف الآية (٩٦)
- (٤) الارتفاع ١٨٩٧/٤
- (٥) سورة العنكبوت الآية (٦٥)
- (٦) سورة لقمان الآية (٢٢)
- (٧) سورة هود الآية (٧٤)
- (٨) انظر الجنى الداني ٥٩٦ ، والمغني ٢٧٠
- (٩) سورة يوسف الآية (١٥)
- (١٠) الارتفاع ١٨٩٨-١٨٩٧/٤
- (١١) انظر رصف المباني ١٠٠

حرف وجود لوجود ، ومجيئه بمعنى إلا الاستثنائية.

وخلاصة القول عندي أنّ لما من الألفاظ المشتركة التي تعددت دلالتها بتنوع استعمالاتها فقد أعملتها العرب حينما تدخل على الفعل المضارع ، نحو : قاربت المدينة ولما دخلها . والسر في إعمالها الحال هذه اختصاصها بالدخول على الفعل المضارع ؛ لأنّه العرب من الأفعال حيث تظهر عليه علامات الإعراب ، وإنّما أعرّب دون أخيه لشبيهه باسم الفاعل زماناً وهيئه .

كما استعملتها العرب مهملاً إذا دخلت على الفعل الماضي فإنّ كان ماضياً في اللفظ والمعنى كانت وجودية عند سيبويه وإنّ كان ماضياً في اللفظ مستقبلاً في المعنى مسبوقة بقسم أو أدلة نفي كانت استثنائية وكلتا هما مهملاً . وسر إهمالهما دخولهما على الماضي والماضي مبنياً باتفاق فلا يتغير آخره مع حرف الجزاء عاملاً كان أو مهملاً . ولو عملتا فيه للزم منه توارد الإعراب والبناء على الحال الواحد ، وكون الشيء معرّباً مبنياً في حال واحدة حال ؛ لذا كانت مهملاً .

#### - إهمال ((لو)) الشرطية :

قد تقدم الحديث عن ((لو)) الشرطية الداخلة على المضارع في ((إهمال الحرف للحمل)) وأقوال أهل العربية فيها ، وأنّها في الأصل تدخل على الماضي ؛ لأنّها لتعليق ماضٍ ، ودخولها على المضارع على خلاف الأصل كما قال ابن الناظم السابق ذكره : ((ولما كانت لو للشرط في الماضي كان دخولها في المضارع على خلاف الأصل ...)) فهي مهملاً حالة دخولها على الماضي ؛ لأنّه مبني وغير قابل للإعراب ، كما أنها مهملاً حالة دخولها على المضارع وإنّ كان معرّباً .<sup>(١)</sup>

#### - إهمال حرف التقرّب ((قد)) :

التقرّب : مصدر قرّب الشيء : أدناه .<sup>(٢)</sup> وحرفه : قد ، ويأتي اسمًا بمعنى ((حسب)) ويأتي حرفاً ، وينحصر بالفعل ، ويدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً ، وعلى المضارع

(١) انظر ص ٨٦ فما بعدها

(٢) المعجم الوسيط ٧٢٣

بشرط بحراً من جازم وناسب وحرف التنفيض.<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : (( وأما (( قد )) فجواب لقوله: لَمَّا يفعل ، فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً: (( وتكون قد منزلة ربما ، وقال الشاعر الهذلي:

قَدْ أَتْرُكُ الْقَرْنَ مُصْفِرًا أَنَامِلَةً كَانَ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ

كأنه قال : ربما ))<sup>(٣)</sup>

وقال الزمخشري: (( ومن أصناف الحرف حرف التقرير ، وهو ( قد ) ، تقرير الماضي من الحال إذا قلت: قد فعل ، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة ، لا بد فيه من معنى التوقع ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن يعيش: (( قد تستعمل (( قد )) للتقليل مع المضارع ، فهي لتقليل المضارع وتقرير الماضي ، فهي بحري مع المضارع بحرى ربما ، تقول: قد يصدق الكلوب ، وقد يعثر الجواب ، تريد أن ذلك قد يكون منه على قلة وندرة ، كما تقول: ربما صدق الكلوب ، وعثر الجواب ، وذلك لما بين التقليل والتقرير من المناسبة ، وذلك لأن كل تقرير تقليل ؛ لأن فيه تقليل المسافة ))<sup>(٥)</sup>

يفهم مما تقدم أن (( قد )) إذا دخل على الماضي فإنه يفيد تقرير زمن الماضي من الحال ، وذلك أنك تقول: قام زيد ، فيحتمل الماضي القريب ، والماضي البعيد ، فإذا قلت: قد قام زيد اختص بالقريب<sup>(٦)</sup> ويلزمه عند الخليل معنى التوقع. وإذا دخل على المضارع فإنه يفيد التقليل . فهو تقرير للماضي ، وتقليل للمضارع لما بين التقليل والتقرير من المناسبة ؛ لأن كل تقليل تقرير ؛ لأن فيه تقليل المسافة وعليه حمل قول الهذلي السابق ذكره . وذكر الرضي أنه إذا دخل على الماضي فإنه يفيد التحقيق ، ويضاف إليه معنى التقرير من

(١) انظر الجنبي الداني ٢٥٦

(٢) الكتاب ٢٢٣/٤

(٣) الكتاب ٢٢٤/٤

(٤) المفصل ٣١٦

(٥) شرح المفصل ١٤٧/٨

(٦) انظر شرح المفصل ١٤٧/٨

الحال مع التوقع ، مثل له قول المؤذن: (( قد قامت الصلاة )) وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط إذا قيل لمن لم يكن يتوقع ركوب الأمير: (( قد ركب ))

وإذا دخل على المضارع فإنه يفيد التحقيق أيضاً ويضاف إليه في الأغلب التقليل ، نحو: إن الكذب قد يصدق ، أي بالحقيقة يصدر منه الصدق ، وإن كان قليلاً . وقد يكون هذا الحرف مع المضارع للتحقيق فقط ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقْلِبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾<sup>(١)</sup> وقد يكون للتکثیر فقط في موضع التمدح ، وقد أورد عليه البيت السابق ذكره.

وذكر لـ (( قد )) المرادي خمسة معان أحدها : التوقع مع الماضي ، كقول المؤذن : (( قد قامت الصلاة )) . ومع المضارع ، نحو: قد يخرج زيد . والثاني التقريب ، ولا يكون إلا مع الماضي ، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾<sup>(٢)</sup> وذكر أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع كما في كلام الزمخشري . والثالث: التقليل ، ويكون مع المضارع ، كقولك: إن البخييل قد يوجد . والرابع : التکثیر ، وأورد عليه قول الشاعر:

قد أشهَدُ الغارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلِينِي جَرْدَاءَ مَعْرُوقَةَ الْلَّهِيَّينِ سُرُوبُ

والخامس: التحقيق ، ويكون مع الماضي ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهَا﴾<sup>(٤)</sup> ومع المضارع ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُون﴾<sup>(٥)</sup> وقال المرادي: ((والحاصل أنها تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معان : التوقع ، والتقريب ، والتحقيق . ومع المضارع أحد أربعة معان : التوقع ، والتعليل ، والتحقيق ، والتکثیر ))<sup>(٦)</sup> وذكر ابن هشام في مغنيه هذه المعاني الخمسة وأنكر مجبيه للتوقع مطلقاً.<sup>(٨)</sup> ولم ير أبو حيان مجبيه للتقليل حيث يقول: (( قد تدخل على الماضي المتصرف للتقريب زمانه من الحال ، وتفيد التحقيق ، وعلى المضارع الحالي من

(١) سورة البقرة الآية (١٤٤)

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٤٤-٤٤٥/٤

(٣) سورة الأنعام الآية (١١٩)

(٤) سورة الشمس الآية (٩)

(٥) سورة الأنعام الآية (٣٣)

(٦) انظر الجنى الداني ٢٥٦ فما بعدها

(٧) الجنى الداني ٢٥٦

(٨) انظر المغني ٢٢٧ فما بعدها ، والمجمع ٤٩٥/٢

ناصب وجازم وحرف تنفيس ولا يفيد تقليلًا فيه بل يدل على التوقع فيما يمكن فيه ذلك<sup>(١)</sup> وما تقدم أرى وألاحظ أن ((قد)) إذا كان حرفًا فإنه يستعمل مع الماضي؛ لتحقيق وقوع الفعل، وتقريره من الحال. ويستعمل مع المضارع لتوقع وقوعه. وذلك لحمله على ضده؛ لأن تحقيق وقوع الفعل وتوقعه كالضدين؛ لأن ما ثبت ضد مالم يثبت. واستعماله مع المضارع يعني التكثير من باب الحمل على الضد؛ لأن التوقع يقرب معناه التقليل، والتقليل ضد التكثير. كما أن استعماله مع المضارع يعني التحقيق من باب الحمل على الضد أيضًا، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقْلِبَ وَجْهِكَ﴾<sup>(٢)</sup>

وأما قول المؤذن : ((قد قامت الصلاة)) مع أن الصلاة لمّا تبدأ بعد ، فهو داخل في التعبير بالماضي عن المستقبل ، وجيء بـ ((قد)) لتأكيد تحقيق وقوع الفعل ، فهو تأكيد على تأكيد. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾<sup>(٣)</sup> جيء بـ ((قد)) مع الماضي مع أن الفلاح الحقيقي لمّا يتحقق بعد للمؤمنين؛ لتحقيق وقوع الفلاح عن قرب ، وتأكيداته. والله أعلم.

وقد صرّح أهل العربية بإهمال ((قد)) حيث يقول العكيري: ((وَمَا قَدْ فَتَدَخَّلَ عَلَى الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبِلِ ، ثُمَّ إِنَّهَا تَقْرَبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَهَذَا تَأثِيرٌ فِي زَمَانِ الْفَعْلِ فَصَارَ كَالسِّينِ))<sup>(٤)</sup> ويقول ابن القيم: ((الحرف إذا نزل منزلة الجزء من الكلمة لم يعمل فيها؛ لأن أجزاء الكلمة لا يعمل بعضها في بعض))<sup>(٥)</sup> ويقول ابن الخشاب: ((وَكَذَا قَدْ فِي الْفَعْلِ تَفِيدُ فِي الْمَاضِي مَعْنَى شَبِيهِ بِالتَّخْصِيصِ لِتَقْرِيرِهَا إِيَّاهُ مِنْ زَمَانِ الْوُجُودِ ، وَالْمَاضِي مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مَعْرِبٍ ، فَلَمْ تَعْمَلْ فِي لَفْظِهِ وَلَا فِي مَوْضِعِهِ . وَكَذَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ جَرَتْ فِي دُخُولِهَا عَلَيْهِ فِي الإِهْمَالِ بِحُرَاها فِي الدُّخُولِ عَلَى الْمَاضِي))<sup>(٦)</sup>

يتبيّن مما تقدم أن ((قد)) سواءً أكان مدخولاً مضارعاً أم ماضياً فهي مهملة؛ لأنها في

(١) الارشاد ٢٣٦٤/٥

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٤)

(٣) سورة المؤمنون الآية (٢-١)

(٤) الباب في علل البناء ٢٠٨/١

(٥) بدائع الفوائد ٩١/١

(٦) المرتحل ٢

حالة دخولها على الماضي لا تعمل فيه ؛ لأن الماضي مبني وغير قابل للإعراب ، وفي حالة دخولها على المضارع لا تعمل فيه أيضاً وإن كان معرباً ؛ لصيغورتها كجزء من مدخولها أو نزولها منزلة جزء من الكلمة ، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

### ثالثاً- إهمال الحرف لمراعاة الأصل الذي ترکب منه:

يرى ابن أبي الريبع أنّ سر إهمال أحرف التحضيض مراعاة أصل هذه الأحرف قبل تركيبها والدلالة بها على التحضيض ، وذلك أنّ ((هلاً)) مركبة من : ((هل)) و((لا)) ، و((لولا)) و((لوما)) مركبتان من : ((لو)) و((لا)) و((لو)) و((ما)) ، و((ألاً)) أصلها ((هلاً)) أبدل من الهاء همزة كإبدالها في أرقـت الماء ، وهرقتـه . و((ألا)) مركبة من الهمزة الاستفهامية ، و((لا)) النافية.

و((هل)) والهمزة الاستفهاميتان ، و((لا)) النافية وأختها ((ما)) مهملات؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلين : الاسم والفعل ، كما أنّ ((لو)) غير عاملة ، فلماً كانت هذه الأحرف التي منها تركبـتـ أـ حـرـفـ التـحـضـيـضـ مهمـلـاتـ حـمـلتـ عـلـيـهاـ أـ حـرـفـ التـحـضـيـضـ ، فأهمـلـتـ مـراـعاـةـ لـلـأـصـلـ قـبـلـ التـرـكـيبـ مـنـهـاـ وـالـدـلـالـةـ بـهـ عـلـىـ التـحـضـيـضـ . قال ابن أبي الريبع في معرض حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل : ((فلماً اختصـتـ بالـدـخـولـ عـلـىـ الجـمـلـةـ الـأـسـمـيـةـ وـجـبـ لـهـ باـلـاختـصـاصـ الـعـمـلـ ؛ لأنـ الاـخـتـصـاصـ فـيـ الـحـرـفـ هـوـ الـذـيـ يـوـجـبـ لـهـ الـعـمـلـ ، وـلـاـ تـجـدـ حـرـفـاـ مـخـتـصـاـ غـيرـ عـاـمـلـ إـلـاـ قـلـيـلاـ ، وـكـاـنـهـ خـرـجـ عـنـ الـأـصـلـ وـالـقـيـاسـ ، أـوـ رـوـعـيـ فـيـهـ أـصـلـهـ ، نـخـوـ ((هـلاـ)) وـمـاـ أـشـبـهـاـ مـنـ حـرـوفـ التـحـضـيـضـ ، فـإـنـهـاـ مـخـتـصـةـ بـالـدـخـولـ عـلـىـ الجـمـلـةـ الـفـعـلـيـةـ ، وـلـمـ تـعـمـلـ ، وـسـبـبـ ذـلـكـ أـنـهـاـ مـرـكـبـةـ مـنـ حـرـفـيـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـاـ لـيـسـ لـهـ اـخـتـصـاصـ ، أـلـاـ تـرـىـ أنـ ((هـلاـ)) مـرـكـبـةـ مـنـ ((هل)) و((لا)) و((هل)) تـدـخـلـ عـلـىـ الجـمـلـةـ الـأـسـمـيـةـ ، وـتـدـخـلـ عـلـىـ الجـمـلـةـ الـفـعـلـيـةـ ، وـكـذـلـكـ ((لا)) فـلـمـاـ رـكـبـوـهـاـ حـدـثـ بـالـتـرـكـيبـ مـعـنـيـ التـحـضـيـضـ ، فـطـلـبـ بـذـلـكـ الجـمـلـةـ الـفـعـلـيـةـ ؛ لأنـ التـحـضـيـضـ طـالـبـ بـالـفـعـلـ ، فـلـمـاـ كـانـتـ ((هـلاـ)) مـرـكـبـةـ مـنـ حـرـفـيـنـ غـيرـ مـؤـثـرـيـنـ ؛ لـعـدـمـ اـخـتـصـاصـهـمـاـ عـلـىـ حـسـبـ ماـ ذـكـرـتـهـ لـمـ تـؤـثـرـ شـيـئـاـ ، وـبـقـيـ الفـعـلـ بـعـدـهـاـ مـرـفـوعـاـ، وـكـذـلـكـ ((أـلاـ)) و((لـولاـ)) و((لومـاـ)) أـلـاـ تـرـىـ أنـ ((أـلاـ)) مـرـكـبـةـ مـنـ الـهـمـزـةـ ، و((لا)) وـكـلاـهـمـاـ غـيرـ مـخـتـصـ ، وـأـمـاـ ((لـولاـ)) و((لومـاـ)) فـمـرـكـبـتـانـ مـنـ : ((لو)) ، و((لا)) و((لو)) ، و((ما)) ، و((لا)) و((ما)) لاـ تـعـمـلـانـ ؛ لأنـهـمـاـ غـيرـ مـخـتـصـينـ . وـأـمـاـ ((لو)) فـقـدـ تـقـعـ بـعـدـهـاـ الجـمـلـةـ الـأـسـمـيـةـ ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـكـ تـقـولـ: لوـ أـنـ زـيـداـ قـائـمـ لـقـمـتـ ، فـتـقـعـ بـعـدـهـاـ ((أنـ)) وـهـيـ وـمـاـ بـعـدـهـاـ فـيـ مـوـضـعـ رـفـعـ بـالـابـتـداءـ ، وـلـذـلـكـ لـمـ تـعـمـلـ ((لو)) ، وـكـذـلـكـ كـلـ مـالـهـ اـخـتـصـاصـ وـلـمـ يـعـمـلـ إـذـاـ نـظـرـتـ إـلـيـهـ وـجـدـتـهـ عـلـىـ حـسـبـ ماـ ذـكـرـتـ لـكـ ، فـإـنـ جـاءـ شـيـءـ لـاـ يـكـنـ

فيه ما ذكرته فهو مما جاء على غير قياس ))<sup>(١)</sup>

غير أن السيوطي يقول : (( إنما لم تعمل أدوات التحضيض؛ لأنها بجواز تقديم الاسم فيها

على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل ))<sup>(٢)</sup>

---

(١) البسيط ٧٦٩-٧٦٨/٢  
(٢) الأشباه والنظائر ٥٢٣/١

## رابعاً - إهمال الحرف لزيادته في الكلام:

حروف الزيادة ، والزيادة : النمو ، والزيادة : خلاف النقصان. زاد الشيءُ يزيدُ زيداً ، وزِيداً وزِيادةً ، وزِيادةً ، ومَزِيداً ، ومَزِاداً ، أي : ازداد. وزدته أنا أزيده زيادةً : جعلت فيه الزيادة.<sup>(١)</sup>

ما تقدم يتبيّن أن الزيادة مصدر زاد الشيءُ : أي ازداد ، وزدتُ الشيءَ ، أي جعلتُ فيه الزيادةً ، وفعله يأتي لازماً ومتعدّياً ، مثل عاب الشيءُ وعبته.

والزيادة تنقسم إلى قسمين زيادة في الكلمة ، وزيادة في الكلام ، والزيادة في الكلمة تكرار عين الكلمة ، نحو : فرّح ، أو لامها ، نحو اسودّ ، أو زيادة حرف من حروف سألتمونيها ، كزيادة الهمزة في أضرب ، والألف في ضارب ، والتاء في تخرج ، والسين والتاء في استخرج ، والنون في انطلق وغير ذلك .

وعرف هذا القسم أهل العربية بأنه ((إلحاق الكلمة ما ليس منها ، إما لإفاده معنى، كألف ضارب ، وواو مضروب ، وإما لضرب من التوسيع في اللغة ، نحو ألف حمار، وواو عمود، وياء سعيد)).<sup>(٢)</sup> وهذا القسم من الزيادة يدخل في الدراسات الصرفية.

والقسم الثاني من الزيادة وهو الزيادة في الكلام وهي زيادة حروف المعاني. وهو الذي يهمنا هنا ، قال ابن يعيش : ((ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجة من غير إحداث معنى))<sup>(٣)</sup> والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحسو من عبارات الكوفيين.<sup>(٤)</sup> سميت حروف الصلة أيضاً ؛ لأنها يتوصّل بها إلى زيادة الفصاحة واستقامة الوزن وحسن السجع وتزيين اللفظ.<sup>(٥)</sup>

ومعنى كون الحروف زوائد أنها لو حذفت لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي ؛ لأن معنى زيادة هذه الحروف إفادة التوكيد ، ولم تكن الزيادة لغير معنى البتة ؛ لأن التوكيد معنى صحيح؛ لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى.

(١) اللسان ١٩٨/٣

(٢) الأشباه والنظائر ٤٥٢/١

(٣) شرح المفصل ١٢٨/٨

(٤) انظر شرح المفصل ١٢٨/٨ ، والأشباه والنظائر ٤٥٣/١

(٥) شرح الفريد ٤٨٤

وقيل : إنما زيدت طلباً للفصاحة ؛ إذ ربّما يتعدّد النظم بدون الزيادة ، وكذلك السجع ، فأفادت الزيادة التوسيعة في اللفظ مع ما ذكر من التوكيد وتقوية المعنى .<sup>(١)</sup>

وقال الرضي : (( قيل : فائدة الحرف الرائد في كلام العرب : إما معنوية ، وإما لفظية ، فالمعنوية : تأكيد المعنى ، كما تقدم في (من) الاستغرافية ، والباء في خبر ما وليس .

فإن قيل : فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية . قيل : إنما سميت زائدة ؛ لأنها لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تقد شيئاً ، لما لم تغایر فائدتها العارضة : الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزمهم أن يعتدوا على هذا ، ((إن )) ، ولام الابداء ، وألفاظ التأكيد ، أسماءً كانت ، أو ، لا : زوائد ، ولم يقولوا به .

وبعض الزوائد يعمل ، كالباء ، ومن ، الزائدين ، وبعضها لا يعمل ، نحو : ﴿فِيمَا رَحْمَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>

وأما الفائدة اللفظية ، فهي تزيين اللفظ ، وكون زياتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام ، بسببها ، تُهیأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية . ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً ، وإلا لعدت عبّاً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سيما في كلام الباري تعالى ... وأنبيائه عليهم السلام .

وقد تجتمع الفائدتان في حرف ، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى ، وإنما سميت هذه الحروف زوائد ؛ لأنها قد تقع زائدة ، لا لأنها لا تقع إلا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسميت أيضاً حروف الصلة ؛ لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك )<sup>(٣)</sup>

وقال ابن يعيش : (( وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى ؛ إذ ذلك يكون كالعبد والتزيل منه عن مثل ذلك وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى فإن كان الأول فقد جاء منه في التزيل والشعر مالا يحصل على ما

(١) انظر الأشباء والنظائر ٤٥٥/١ فما بعدها

(٢) سورة آل عمران الآية (١٥٩)

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٣٤-٤٣٢/٤

سند كره في كل حرف منها وإن كان الثاني فليس كما ظنوا لأن قولنا: زائد ليس المراد أنه دخل لغير المعنى البتة بل يزيد لضرب من التأكيد ، والتأكيد معنى صحيح ، قال سيبويه عقیب (فِيمَا نَقْضُهُمْ مِّيَاثَقُهُمْ) <sup>(١)</sup> ونظائره فهو لغو من حيث إنها لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تجئ من المعنى سوى تأكيد الكلام )<sup>(٢)</sup>

وحرروف الزيادة كما ذكرها ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن : لا ، وألا ، والباء ، ومن ، واللام ، والكاف ، وعلى ، وعن ، وإن ، الخفيفة ، وإذا ، وما ، وواو النسق.<sup>(٣)</sup>

وقال السيوطي في بيان حرروف الزيادة (( باب الزيادة للحرروف وزيادة الأفعال قليل ، والأسماء أقل . أما الحروف فيزاد منها إنْ ، وأنْ ، وإذا ، وإلى ، وأم ، والباء ، والفاء ، وفي ، واللام ، ولا ، وما ، ومن ، والواو ))<sup>(٤)</sup>

فحرروف الزيادة إذن هي : إذ ، وإذا ، وإلا ، وإلى ، وأم ، وأنْ ، وإنْ ، وإن ، والباء ، وعلى ، وعن ، والفاء ، وفي ، والكاف ، واللام ، وما ، ومن ، والواو . ويضاف إليها ((ثم)).<sup>(٥)</sup>

وقد صرّح ابن السراج بإهمال حرروف الزيادة حيث يقول : (( وحق الملغى عندي أن لا يكون عاملًا ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد ))<sup>(٦)</sup>

كما صرّح بذلك صاحب كشاف اصطلاحات الفنون حيث يقول: (( الحروف بعضها عاملة... وبعضها غير عاملة كحروف العطف ... وحرروف الزيادة التي لا يختل بتزكها أصل المعنى كإِنْ المكسورة المخففة وتسمى بمحروف الصلة ))<sup>(٧)</sup>

وهذا التصريح من ابن السراج وصاحب كشاف اصطلاحات الفنون يتضح منه أن حق

(١) سورة النساء الآية (١٥٥)

(٢) شرح المفصل ١٢٩-١٢٨/٨

(٣) تأويل مشكل القرآن ٢٤٣ فما بعدها

(٤) معترك الأقران ٢٥٦/١

(٥) انظر أمالى ابن الشجري ٣/٩٠ ، والمغني ١٥٨-١٥٩

(٦) الأصول ٢٥٩/٢

(٧) كشاف اصطلاحات الفنون ٤٤٦/١

الزائدة سواء كان فعلاً أو حرفًا أو سبباً الإهمال وعدم الاعمال.

غير أننا نجد بعض الحروف الزائدة يعمل في اللفظ دون المحتوى، كـ: إلى ، والباء ، وعلى ، وعن ، والكاف ، واللام ، وفي ، ومن من حروف الجر. وإنما عملت هذه الأحرف في لفظ مدخولها ؛ لشدة اتصالها بالاسم وشدة اختصاصها به.

وسيكون الحديث هنا عن : إنْ ، وأنْ ، وإذا ، وإلا ، وأمْ ، وثم ، والفاء ، ولا ، والواو من الحروف الزائدة. وفيما يلي بيان كل منها:

إذ : ذهب أبو عبيدة إلى أن من وجوه ((إذ)) أن تكون زائدة للتوكيد ، وتبعه ابن قتيبة، وحمل على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾<sup>(١)</sup> ، قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لِقَمَانَ لِأَنِّيهِ﴾<sup>(٢)</sup> أي: قال.<sup>(٣)</sup>

كما ذهب إلى زيادة ((إذ)) ابن الشجري ، ولكنّه خصّ الزيادة بعد بينما و بينما ، نحو: (( بينما أنا جالس إذ جاء زيد ))<sup>(٤)</sup> وقال المرادي: (( والفصيح ألا يؤتى بـ ((إذ)) بعد (( بينما )) و (( بينما )) ، والإتيان بها بعدهما عربي خلافاً لمن أنكره ))<sup>(٥)</sup> وقال في موضع آخر: (( وقال الأصمعي : ((إذ)) و((إذا)) في حواب (( بينما )) و (( بينما )) لم يأت عن فصيح ، والصحيح أنه عربي ، ولكن تركها أفضح ))<sup>(٦)</sup>

وهذا القول من المرادي يشير إلى جواز زيادة ((إذ)) و ((إذا)) بعد (( بينما )) و (( بينما )) حيث إن وجودهما كعدمه بعد (( بينما )) و (( بينما )).

إذا: قيل : قد تأتي ((إذا)) زائدة ، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَتْ﴾<sup>(٧)</sup> أي انشقت السماء.<sup>(٨)</sup>

(١) سورة البقرة الآية (٣٠)

(٢) معرك الأقران ٤٧/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٢

(٣) سورة لقمان الآية (١٣)

(٤) تأويل مشكل القرآن ٢٥٢

(٥) انظر المغني ١١٦

(٦) الجنى الداني ١٩٠

(٧) الجنى الداني ٣٧٦

(٨) سورة الانشقاق الآية (١)

(٩) معرك الأقران ٥٢/٢

إلاً ذكر ابن هشام أن من وجوه ((إلاً)) أن تكون زائدة ، ونسب القول بزيادتها إلى الأصمعي وابن جنّي كما نسب إلى ابن مالك . وحمل عليها قول الشاعر:

حرَاجِيجُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاحَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

وقول الشاعر:

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُونَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا<sup>(١)</sup>

كما حمل عليها قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾<sup>(٢)</sup> عند بعضهم ، والتقدير : بما لا يسمع دعاء ولا نداء.<sup>(٣)</sup> وضعف أبو حيّان هذا القول حيث يقول: ((هذا ضعيف؛ لأن القول بزيادة إلا قول بلا دليل ))<sup>(٤)</sup>

أم : من أوجه (أم) أن تقع زائدة ، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ، أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾<sup>(٥)</sup> التقدير: أفلأ تبصرون أنا خير ، وكما في قول الشاعر:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَنِي مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ<sup>(٦)</sup>

أن : تقع زائدة بعد (لما) التوقيتية ، وبين (لو) و فعل القسم ، قال سيبويه : ((فاما الوجه الذي تكون فيه لغوا فنحو قوله: لما أن جاءوا ذهبت ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك ))<sup>(٧)</sup>

وقال المرد: ((وتقع زائدة توكيداً ، كقولك: لما أن جاء ذهبت ، ووالله أن لو فعلت فعلت ، فإن حذفت لم تخلل بالمعنى ))<sup>(٨)</sup>

ومن وقوعها زائدة بعد ((لما)) التوقيتية قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيَءَ بِهِمْ﴾<sup>(٩)</sup> ومن وقوعها زائدة بين (لو) و فعل القسم قول الشاعر:

- |     |                                      |
|-----|--------------------------------------|
| (١) | المغني ١٠٢                           |
| (٢) | سورة البقرة الآية (١٧١)              |
| (٣) | انظر البحر ٤٨٣/١                     |
| (٤) | البحر ٤٨٣/١                          |
| (٥) | سورة الزخرف الآية (٥٢-٥١)            |
| (٦) | انظر المغني ٧٠ ، ومعترك الأنفان ٦٤/٢ |
| (٧) | الكتاب ١٥٢/٣                         |
| (٨) | المقتضب ٤٩/١                         |
| (٩) | سورة العنكبوت الآية (٣٣)             |

فَأَقْسِمَ أَن لَرِ التَّقِيَّا وَأَنْتُمْ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وقوله:

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حَرًّا وَمَا بِالْحُرْ أَنْتَ وَلَا الْعَيْقِ

كما تقع زائدة بين الكاف ومحضها كقوله:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَانَ ظَبَيْةً تَعْطُرُ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

كما تقع زائدة بعد (إذا) ، كقوله:

فَأَمْهَلْهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَاطِي يَدِ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٌ<sup>(١)</sup>

وأكثر وقوعها زائدة بعد لما التوقيتية.<sup>(٢)</sup>

إنْ : قال ابن قتيبة : ((و(إن) الحقيقة تزداد ، كقول الشاعر:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ هَانِئَ أَيْنِقِ حُرْبٍ<sup>(٣)</sup>

وقال عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّا كُمْ فِيهِ ﴾<sup>(٤)</sup> وقال بعضهم: أراد فيما مكناكم فيه ، و((إن)) زائدة. وقال بعضهم: وهي بمعنى مكناهم فيما لم نمكناكم فيه)<sup>(٥)</sup>

وذكر ابن هشام من أوجه (إن) أن تكون زائدة ، وأكثر ما زدت بعد (ما) النافية إذا

دخلت على جملة فعلية ، كقوله:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذْنٌ فَلَا رَفَعْتُ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

أو اسمية ، كقوله:

فَمَا إِنْ طِبَّنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَّا يَا نَا وَدَوْلَةً آخَرِينَا

وقد تزداد بعد (ما) الموصولة الاسمية ، كقوله:

يُرْجِيَ الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ

وبعد ما المصدرية ، كقوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السُّنْنِ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

(١) انظر المعني ٥١-٥٠

(٢) انظر المعني ٥٠ ، ومعترك الأقران ٧٠/٢

(٣) انظر شرح شواهد المعني ٩٥٥/٢ ، وإصلاح المطبع ١٢٧ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١١٣/١

(٤) سورة الأحقاف الآية (٢٦)

(٥) تأويل مشكل القرآن ٢٥٢-٢٥١ ، وانظر معترك الأقران ٦٦/٢ ، والبرهان ٨٥/٣

وبعد (ألا) الاستفتاحية ، كقوله:

أَلَا إِنْ سَرَىٰ لَيْلِي فَبِتُّ كَيْبِيَا أَحَادِيرُ أَنْ تَنَأِ النَّوَى بِغَضُوبًا<sup>(١)</sup>

وإنما زيدت ((إن)) بعد ألا الاستفتاحية ، وبعد ما المصدرية في البيتين السابقين ؛  
لتشبيهما بـ ((ما)) النافية في اللفظ أو الصورة.

ثم : قال ابن برهان: (( قال أبو الحسن : وقد زادوا (( ثم)). وأنشد بيت زهير :

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَىٰ هَوَى فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

وعليه تأول : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهذا قول الكوفيين<sup>(٣)</sup>). وذكر ذلك ابن هشام  
في المغني ونسب القول بزيادة (( ثم)) في الآية وقول الشاعر إلى الأخفش والكوفيين.<sup>(٤)</sup>

الفاء: قال ابن حني: (( وأما وجه زیادتها فقد جاء مجیناً صالحًا ، أخبرنا أبو علي أن أبو  
الحسن حکی عنهم: (( أخوك فوجد )) يريد : أخوك وجد. ومن ذلك قوله: زیداً فاضرب ،  
و عمرًا فاشکر ، وبمحمد فامرر ، إنما تقديره: زیداً اضرب ، و عمرًا اشکر ، وبمحمد امرر.  
وعلى هذا قوله عز اسمه: ﴿ وَيَابَكَ فَطَهْرٌ ﴾<sup>(٥)</sup> أي: وثابك طهر ، و﴿ الرُّجْزَ فَاهْجُرُ ﴾<sup>(٦)</sup> أي:  
والرجز اهجر ، و﴿ لِرَبِّكَ فَاصْبِرْ ﴾<sup>(٧)</sup> أي: لربك اصبر )<sup>(٨)</sup>

وعلّل ابن الشجيري كون الفاء زائدة وعدم كونها حرف عطف بقوله: (( إنها زائدة لا  
محالة في قوله تعالى: ﴿ وَيَابَكَ فَطَهْرٌ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرُ ﴾<sup>(٩)</sup> ؛ لأنك إن لم تحكم بزيادتها أدى ذلك  
إلى دخول الواو العاطفة عليها ، وهي عاطفة ))

وعلّة دخول الفاء في غير المبتدأ تشبيهه بجواب الشرط حيث إن كلاً منهما محظ الفائدة ،

(١) انظر المغني ٢٨

(٢) سورة التوبة الآية (١١٨) وبداية الآية : حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحب وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن  
لا ملجأ من الله إلا إليه ...

(٣) شرح اللمع ١/٢٤٤

(٤) انظر المغني ١٥٨-١٥٩ ، وانظر أمالی ابن الشجيري ٣/٩٠

(٥) سورة المدثر الآية (٤)

(٦) سورة المدثر الآية (٥)

(٧) سورة المدثر الآية (٧)

(٨) سر الصناعة ١/٢٦٠

(٩) أمالی ابن الشجيري ٣/٩٠

فكمَا تتم الفائدة بالخبر مع المبتدأ كذلك تتم بالجواب مع الشرط.<sup>(١)</sup>

ومن زيادة الفاء قول زهير:

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوَى فَتُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا<sup>(٢)</sup>

حيث يقول ابن هشام : (( والبيت على زيادة الفاء ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن برهان: (( اعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعاً ، نحو:

لَا تَجْزِعْنِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

وكذلك قال عباس بن مرداس السلمي:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلُهُمُ الضَّبَاعُ

وكذلك قال أبوالحسن وأبو عثمان في ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيْكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>

اللام : تقع اللام زائدة في خبر المبتدأ كما في نحو قول الشاعر:

\* أُمُّ الْحَلَيْسِ لَعْجُوزٌ شَهْرَيَّةٌ \*

كما تقع زائدة في خبر أن كقراءة سعيد بن جبير: ﴿ إِلَّا أَنْهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾<sup>(٥)</sup>

والمعنى ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾<sup>(٦)</sup>

ومن زيادة اللام - كما ذكره المالقي - اللام الداخلة على (( بعد )) في قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعِزَّةً لَبَعْدَ لَقْدَ لَاقَيْتُ لَا بُدَّ مَصْرَعاً

ومنها الداخلة بعد لام الجر ، كقول الشاعر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي لِمَا بِي وَلَا لِلَّمَّا بِنَا أَبَدًا دَوَاءُ

ومنها الداخلة على (( لولا )) في قوله:

(١) المسائل الخلافية النحوية والصرفية ٢٢

(٢) ديوانه ١٤٠

(٣) المغني ١٥٩

(٤) سورة الجمعة الآية (٨)

(٥) شرح اللمع ٢٤٣/١

(٦) سر الصناعة ٣٨١/١

(٧) سورة الفرقان الآية (٢٠)

(٨) سورة الحج الآية (١٣)

(٩) انظر معرك الأقران ٢٨٦/٢

لَلَّوْلَا قَاسِمٌ وَيَدَا مَسِيلٍ لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدُ غَشُومٍ

وقوله:

لَلَّوْلَا حُصَيْنُ عُقْبَةُ أَنْ أَسْوَءَهُ وَأَنَّ بَنِي سَعْدٍ صَدِيقٌ وَالدُّ<sup>(١)</sup>

لا: قال ابن قتيبة: (( وقد تزاد (( لا )) في الكلام والمعنى : طرحها لإباء في الكلام أو

جحد ))<sup>(٢)</sup>

وذكر من زيادة (( لا )) قول الله عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرَتُكَ﴾<sup>(٣)</sup> أي : ما منعك أن تسجد. فزاد في الكلام (( لا )) .

وقوله سبحانه: ﴿وَمَا يُشَرِّعُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup> يريد: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، فزاد (( لا )) .

وقوله سبحانه: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرِيْبٍ أَهْلَكَنَا هَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾<sup>(٥)</sup> يريد: أنهم يرجعون ، فزاد (( لا )) .

وقوله سبحانه: ﴿إِلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> يريد: ليعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرون.

وقول الشاعر:

\* فَمَا أَلُومُ الْبِيْضَ أَلَا تَسْخَرَا \*

أي : أن تسخرا.<sup>(٧)</sup>

ها: قال ابن قتيبة: (( و(( ما )) قد تزاد ، كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾<sup>(٨)</sup> و﴿أَيَا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٩)</sup> ، ومنها أيضا قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ

(١) انظر رصف المبني ٣٢١ فما بعدها

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢٤٣

(٣) سورة الأعراف الآية (١٢)

(٤) سورة الأنعام الآية (١٠٩)

(٥) سورة الأنبياء الآية (٩٥)

(٦) سورة الحديد الآية (٢٩)

(٧) تأويل مشكل القرآن ٢٤٣ فما بعدها

(٨) سورة المؤمنون الآية (٤٠)

(٩) سورة الإسراء الآية (١١٠)

(١٠) تأويل مشكل القرآن ٢٥٢

أَحَدًا <sup>(١)</sup> وقوله: **فِي أَيْمَانِ الْأَجَلِينَ قَضَيْتَ** <sup>(٢)</sup> وقوله: **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ** <sup>(٣)</sup>  
وقوله: **مَثَلًا مَا بَعُوضَةً** <sup>(٤)</sup>

و قال أبو علي : (( استعملت (ما) حرفًا زائدا مع الاسم والحرف والفعل وكل موضع أريد به إقامة الوزن أو غير ذلك )) <sup>(٥)</sup> ثم ذكر أوجه زيادة (( ما )) <sup>(٦)</sup>

الواو : ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة . وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم وابن برهان من البصريين . <sup>(٧)</sup>

ومن زيادة الواو كما ذكره الفراء قوله تعالى: **هَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتُحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنُهَا** <sup>(٨)</sup> أي: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها . <sup>(٩)</sup>

ومن زيادتها قوله تعالى: **هَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتُحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنُهَا** <sup>(١٠)</sup> قال ابن قتيبة : (( والمعنى قال لهم خزنتها )) <sup>(١١)</sup>

وقوله تعالى: **فَلَمَّا أَسْلَمَ وَتَّلَهُ لِلْجِنِّينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ** <sup>(١٢)</sup> معناه : ناديناه . <sup>(١٣)</sup>

وقوله تعالى: **فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ وَجَعَلَ السُّقَاءَةَ** <sup>(١٤)</sup> أي : فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية . وقرئ بغير الواو . <sup>(١٥)</sup>

وقوله تعالى: **هَتَّى إِذَا فُتُحَتْ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ**

(١) سورة مریم الآية (٢٦)

(٢) سورة القصص الآية (٢٨)

(٣) سورة آل عمران الآية (١٥٩)

(٤) سورة البقرة الآية (٢٦)

(٥) انظر معترك القرآن ١/٢٨

(٦) البغداديات ٤٣٤

(٧) انظر البغداديات ٤٣٤ فما بعدها

(٨) المقتضب ٣/٨٠-٨١ ، وشرح اللمع ١/٢٤٥

(٩) سورة الزمر الآية (٧٣)

(١٠) معاني القرآن للفراء ١/١٠٨ ، ٢٣٨ ، ١٠٨

(١١) سورة الزمر الآية (٧٣)

(١٢) تأویل مشکل القرآن ٢٥٣

(١٣) سورة الصافات الآية (١٠٤ ، ١٠٣)

(١٤) معاني القرآن للفراء ١/١٠٨ ، ٢٢٨ ، وتأویل مشکل القرآن ٢٥٣

(١٥) سورة يوسف الآية (٧٠)

(١٦) معاني القرآن للفراء ١/١٠٨

الوعْدُ الْحَقُّ<sup>(١)</sup> معناه : اقترب .<sup>(٢)</sup>

وقوله تعالى : ﴿أَتَبِعُوا سَبِيلَنَا وَلَا نَحْمِلُ خَطَايَاكُم﴾<sup>(٣)</sup> ، قال ابن قتيبة : ((أي : لنحمل خطاياكم عنكم ))<sup>(٤)</sup>

وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابِ الْجُبْ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup> أي : أو حينا إليه .

ومنه قول الشاعر :

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا  
وَقَلْبُتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنَّ لَنَا إِنَّ اللَّهَيْمَ الْعَاجِزَ الْخَبُّ

أراد : قلبتم .<sup>(٦)</sup>

قال الفراء : (( فجعل جواب (( حتى إذا )) بالواو ، وكان ينبغي ألا يكون فيه واو ))<sup>(٧)</sup> أي : قلبتم .

وقول الشاعر :

فَلَمَّا أَجَزَنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتِ ذِي قَفَافِ عَقْنَقِيلِ  
أراد : انتحى .<sup>(٨)</sup>

ونسب ابن جني في سر صناعة الإعراب القول بإجازة زيادة الواو إلى البغداديين حيث يقول : (( واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع ))<sup>(٩)</sup> ثم ذكر بعض الموضع في القرآن التي زيدت فيها الواو ، وقال : (( فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل البتة ، ولا يجوزون زيادة هذه الواو ، ويرون أن أجوبة هذه الأشياء محفوظة للعلم بها والاعتراض ))

(١) سورة الأنبياء ٩٦-٩٧

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٣٨ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٣

(٣) سورة العنكبوت الآية (١٢)

(٤) تأويل مشكل القرآن ٢٥٣

(٥) سورة يوسف الآية (١٥)

(٦) تأويل مشكل القرآن ٢٥٣

(٧) تأويل مشكل القرآن ١/٢٥٤

(٨) معاني القرآن للفراء ١/٢٣٨ ، ١٠٧ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٤

(٩) تأويل مشكل القرآن ٢٥٣-٢٥٤

(١٠) سر الصناعة ٢/٦٤٥

في مثلها، وتأويل ذلك عندنا على معنى: فلما أسلما وتله للجبين ، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقـت الرؤيا أدرك ثوابـنا ، ونالـ المـنزلة الرـفـيعة عندـنا )<sup>(١)</sup>

وقـالـ أيضـا: (( وـ كذلكـ قولهـ تعالى: ﴿هـ حـتـىـ إـذـ جـاءـوـهـاـ وـفـتـحـتـ أـبـوـأـبـهـاـ وـقـالـ لـهـمـ خـرـنـتـهـاـ سـلـامـ عـلـيـكـمـ ﴾<sup>(٢)</sup> تـقدـيرـهـ: صـادـفـواـ الثـوابـ الـذـيـ وـعـدـوهـ. وـكـذـلـكـ قولـ الشـاعـرـ:

حـتـىـ إـذـ قـمـلـتـ بـطـونـكـمـ وـرـأـيـتمـ أـبـنـاءـكـمـ شـبـواـ  
وـقـلـبـتـمـ ظـهـرـ الـمـجـنـ لـنـاـ إـنـ اللـهـيـمـ العـاجـزـ الـخـبـ

تقـديرـهـ: لـمـاـ كـانـ هـذـاـ كـلـهـ مـنـكـمـ عـرـفـ النـاسـ غـدـرـكـمـ ، وـاستـحقـقـتـمـ صـرـفـ الـلـائـمـةـ إـلـيـكـمـ،  
أـوـ نـخـوـ ذـلـكـ مـاـ يـصـحـ لـثـلـهـ أـنـ يـكـونـ جـوـابـاـ هـذـاـ )<sup>(٣)</sup>

وـعـدـ اـبـنـ جـيـ زـيـادـةـ الـوـاـوـ فـيـ قـوـلـهـ: (( كـنـتـ وـلـاـ مـالـ لـكـ )) حـيـثـ يـقـولـ: (( وـقـدـ زـيـدـتـ  
الـوـاـوـ فـيـ نـخـوـ قـوـلـهـ: كـنـتـ وـلـاـ مـالـ لـكـ ، أـيـ كـنـتـ لـاـ مـالـ لـكـ ، وـكـانـ زـيـدـ وـلـاـ أـحـدـ فـوقـهـ))<sup>(٤)</sup>  
وـعـلـلـ ذـلـكـ بـقـولـهـ: (( وـكـانـهـمـ إـنـاـ استـجـازـواـ زـيـادـتـهـاـ هـنـاـ لـمـشـابـهـةـ خـبـرـ كـانـ لـلـحـالـ ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـ  
قـوـلـكـ: كـانـ زـيـدـ قـائـمـاـ مـشـبـهـ مـنـ طـرـيقـ الـلـفـظـ بـقـوـلـهـ: جـاءـ زـيـدـ رـاكـبـاـ، وـكـمـ جـازـ أـنـ يـشـبـهـ خـبـرـ  
كـانـ بـالـمـفـعـولـ فـيـنـصـبـ ، فـغـيـرـ مـنـكـرـ أـيـضـاـ أـنـ يـشـبـهـ بـالـحـالـ فـيـ قـوـلـهـ: جـاءـ زـيـدـ وـعـلـىـ يـدـهـ بـاـزـ ،  
فـتـزـادـ فـيـهـ الـوـاـوـ ))<sup>(٥)</sup>

(١) سـرـ الصـنـاعـةـ ٦٤٦-٦٤٧

(٢) سـورـةـ الزـمـرـ الآـيـةـ (٧٣)

(٣) سـرـ الصـنـاعـةـ ٦٤٧/١

(٤) سـرـ الصـنـاعـةـ ٦٥٠/٢

(٥) سـرـ الصـنـاعـةـ ٦٥٠/٢

## خامسًا - إهمال الحرف لعدم اختصاصه :

الحرف المهمل لعدم اختصاصه يشمل عدداً كبيراً من أصناف الحروف ، منها حروف الابتداء ، وأحرف الاستثناء ، وحروف العطف ، وحروف التفسير ، وأحرف الاستفهام ، وأحرف التنبيه ، وأحرف النداء ، وأحرف النفي ، وغير ذلك . وفيما يلي تفصيل القول في كل منها:

### -إهمال حروف الابتداء :

الابتداء مصدر ابتدأ الشيء ، وبه : بدأه.<sup>(١)</sup> وبدأتُ بالشيء ، وبدأته ، وابتداة به ، وابتداته بمعنى قدمته على غيره ، وجعلته أول الأشياء.<sup>(٢)</sup> والجملة الابتدائية هي المستأنفة وهي نوعان: المفتح بها النطق ، والمنقطعة عما قبلها ، ولا محل لها من الإعراب.<sup>(٣)</sup> والابتداء حقيقي وحكمي ، فالحقيقي أن يقع الاسم في أول الجملة فتبدأ به بدءاً أصيلاً . والحكمي أن يبدأ الكلام باسم مسبوق بحرف لا يغير الابتداء.<sup>(٤)</sup>

وحروف الابتداء كما قال ابن باشاذ : (( منها خمسة عشر حرفًا للابتداء ، وهي إنما ، وأنما ، وكأنما ، ولكنما ، ولنتما ، ولعلما ، وأما بمعنى التفصيل ، وأما خفيفة بمعنى الاستفتاح ، ولو لا بمعنى الامتناع ، وحتى في أحد أقسامها ، وألا بمعنى التنبيه ، ولام الابتداء ، وواو الحال ، وإن الحقيقة في أحد أقسامها ، وإنما سميت بذلك لكثره وقوع المبتدأ بعدها ))<sup>(٥)</sup> ومن حروف الابتداء أيضاً الفاء<sup>(٦)</sup> ، والواو.<sup>(٧)</sup> وبل ، وثم.

وسيكون الحديث عن بعض هذه الحروف ويشمل : ألا ، وأما ، وبل ، وثم ، وحتى ، والفاء ، واللام ، والواو . والحديث عن بعضها الآخر في موضعه إن شاء الله .

ألا : تبدل همزتها هاء ، فيقال: هَلَا ، وتكون تنبيهاً وافتتاحاً للكلام ، نحو قوله تعالى:

(١) المعجم الوسيط ٤٢

(٢) الكليات ٣٠

(٣) معجم علوم اللغة العربية ١٦

(٤) المعجم المفصل في النحو العربي ٤٦-٤٧/١

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١/٢٥٠

(٦) الجنى الداني ٧٦

(٧) الجنى الداني ١٦٣

﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>

وقال ابن جيني: ((ألا)) لها في الكلام معنيان: افتتاح الكلام والتنبيه نحو قول الله سبحانه: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقول كثير:

\* ﴿أَلَا إِنَّمَا لَيْلَى عَصَمَ حَيْرَانَةَ﴾<sup>(٤)</sup>

وفي الصحاح: ((وَأَمَّا أَلَا فَحُرفٌ يُفْتَحُ بِهِ الْكَلَامُ لِتَنْبِيهِ، تَقُولُ: أَلَا إِنَّ زِيدًا خَارِجًا كَمَا تَقُولُ: أَعْلَمُ أَنَّ زِيدًا خَارِجًا))<sup>(٥)</sup>

ما تقدّم يتبيّن أنّ لـ ((ألا)) معنيين: الاستفتاح والتنبيه، وذلك إذا لم تدخل على (يا)، فإذا دخلت عليها خلصت للاستفتاح، يقول ابن جيني: ((فَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى (يا) خلصت (ألا) افتتاحًا وخص التنبيه بـ (يا)، وذلك كقول نصيب:

﴿أَلَا يَا صَبَّا نَجْدِ مَتَى هِجْتِ مِنْ نَجْدٍ فَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجَدْنِي وَجَدْنِي﴾<sup>(٦)</sup>

ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَشْتُونَ صُورَهُم﴾<sup>(٧)</sup>: ((فـ (ألا) هذه فيها هنا شيئاً: التنبيه وافتتاح الكلام، فإذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحاً لا غير، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ (يا) دونها. وذلك نحو قول الله عز اسمه: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾<sup>(٨)</sup> وقول الشاعر:

﴿أَلَا يَا سَنَاءَ بَرْقٍ عَلَى قُلُلِ الْحَمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَى كَرِيمٍ﴾<sup>(٩)</sup>

وألا من الحروف المهملات<sup>(١٠)</sup>؛ لدخولها على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية، فمن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿...أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَارُ﴾<sup>(١١)</sup> وقول النبي صلى الله

(١) سورة هود الآية (١٨)

(٢) معاني الحروف للمرمني ١١٣

(٣) سورة البقرة الآية (١٢)

(٤) الخصائص ٢٧٩/٢

(٥) الصحاح ١٨٤٢/٢

(٦) الخصائص ٢٧٩/٢

(٧) سورة هود الآية (٥)

(٨) هي قراءة الكسائي من السبعة . انظر معجم القراءات القرآنية ٣٤٦/٤

(٩) الخصائص ١٩٥/٢

(١٠) شرح الرضي على الكافية ٤٢١/٤

(١١) سورة الزمر الآية (٥)

عليه وسلم: ((أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ...))<sup>(١)</sup> ، ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿... أَلَا سَاءَ مَا يَرِزُونَ﴾<sup>(٢)</sup> قوله: ﴿... أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>

بل : معناها : إضراب عن الأول وإثبات للثاني<sup>(٤)</sup> ، ويقع بعدها جملة ، ومفرد ، فإذا وقع بعدها الجملة ، فهي حرف ابتداء ، وإذا وقع بعدها المفرد ، فهي حرف عطف.<sup>(٥)</sup>

وإذا كانت حرف ابتداء وتلاها الجملة ، كان معنى الإضراب إما إبطال ، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ، بَلْ عِبَادُ مُكَرَّمُونَ﴾<sup>(٦)</sup> ، أي : بل هم عباد ، قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةً بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ...﴾<sup>(٧)</sup> وإنما انتقال من غرض إلى آخر ، كقوله : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، بَلْ تُؤْتِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾<sup>(٨)</sup> قوله: ﴿وَلَدَنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ...﴾<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>

و(بل) الابتدائية مهملة ، والسر في إهمالها أنها غير مختصة كما ذكره الرمانى<sup>(١١)</sup> وقال الإربلي : ((وهو حرف هامل لا عمل له ؛ لدخوله على الأسماء والأفعال كـ ((إيـ)) الإيجابية))<sup>(١٢)</sup> ، وقد دخلت على الجملة الاسمية والفعلية في قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ، بَلْ هُوَ شَاعِرٌ...﴾<sup>(١٣)</sup> قوله : ﴿بَلْ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا، بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾<sup>(١٤)</sup><sup>(١٥)</sup>

(١) صحيح مسلم ص ٧٦٣ ، رقم الحديث (١٨٢٩)

(٢) سورة الأنعام الآية (٣١) وسورة النحل الآية (٢٥)

(٣) سورة النحل الآية (٥٩)

(٤) الصاحبي ١٠٣

(٥) الجنى الداني ٢٣٦ ، والمغني ١٥٢ ، وجوهر الأدب ٢٧٢

(٦) سورة الأنبياء الآية (٢٦)

(٧) سورة المؤمنون الآية (٧٠)

(٨) سورة الأعلى الآية (١٤-١٦)

(٩) سورة المؤمنون الآية (٦٢-٦٣)

(١٠) انظر المغني ١٥٢-١٥١ ، وجوهر الأدب ٢٧١-٢٧٢ ، والأزهية ٢٢٠-٢٢١

(١١) معاني الحروف ٩٤

(١٢) جواهر الأدب ٢٧١

(١٣) سورة الأنبياء الآية (٥)

(١٤) سورة النمل الآية (٦٦)

(١٥) انظر جواهر الأدب ٢٧٢

ثم : ذكر أبو حيّان مجيء (ثم) حرف ابتداء حيث يقول في قوله تعالى: ﴿...وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُولُوكُمُ الْأَدْبَارِ﴾ ثم لا يُنصرُون ﴿﴾<sup>(١)</sup> : ((﴿ثُمَّ لَا يُنْصَرُون﴾)) هذا استئناف إخبار أنهم لا ينصرُون أبداً ولم يشرك في الجزاء فيحزم ؛ لأنَّه ليس مرتبًا على الشرط بل التولية مرتبة على المقابلة )<sup>(٢)</sup>

ويقول أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّونَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكِ...﴾<sup>(٣)</sup> : (( وهذه الجملة مستأنفة أي ثم هم يتولون بعد ، وهي إخبار من الله بتولِّهم على عادتهم في أنهم إذا وضع لهم الحق أعرضوا عنه وتولوا ))<sup>(٤)</sup>  
وجاء في الفتوحات الإلهية : (( قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ﴾))<sup>(٥)</sup> : ثم للاستئناف )<sup>(٦)</sup>

و(ثم) الابتدائية مهملة ، والسر في إهمالها أنها غير مختصة لدخولها على الجملة الفعلية - كما تقدم - ومثال دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ تَقْتَلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>

حتى: ترد ابتدائية ، أي حرفاً يبدأ بعده الجمل ، أي تستأنف ، فيدخل على الاسمية والفعالية المضارعة والماضية<sup>(٨)</sup> ، وهي التي يقع بعدها المبتدأ والخبر، والفعل مرفوعاً.<sup>(٩)</sup>  
وقال ابن برهان في بيان أوجه حتى : ((أن تكون حرف ابتداء بمنزلة (إنما) يليها تارة الاسم ، وتارة الفعل ، نحو:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غُزَّاتُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ))<sup>(١٠)</sup>

(١) سورة آل عمران الآية (١١١)

(٢) البحر ٣/٢٠

(٣) سورة المائدة الآية (٤٣)

(٤) البحر ٣/٤٩٠

(٥) سورة الجاثية الآية (١٨)

(٦) الفتوحات الإلهية ٧/١٤٣

(٧) سورة البقرة الآية (٨٥)

(٨) انظر الفتوحات ١/١٠٨

(٩) معترك الأقران ٢/١٥٩

(١٠) شرح المقدمة المحسبة ١/٢٣٨

(١١) شرح اللمع لابن برهان ١/١٨٠

وفي شرح قواعد الإعراب: (( والثالث : أن يكون (حتى) حرف ابتداء ، وإنما سمي به ؛ لأنه يبدأ به ؛ لأنه داخل على المبتدأ كما توهّم البعض ؛ لأنه قد تدخل على الفعل ، والفعل لا يكون مبتدأ ))<sup>(١)</sup> ، نحو : قام القوم حتى عمرو خارج ، وقام القوم حتى يخرج عمرو. ومنه قول الشاعر:

فَيَا عَجَّا حَتَّى كُلِّيْتْ تَسْبِيْنِي كَانَ أَبَاهَا نَهْشَلَ أَوْ مُحَاجِيْعِ<sup>(٢)</sup>

وقول الشاعر:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُحُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةِ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةِ أَشْكَلُ<sup>(٣)</sup>

ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾<sup>(٤)</sup> برفع (( يقول )) على قراءة نافع.

وقول الشاعر:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابَهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبَلِ<sup>(٥)</sup>

وتدخل على الفعل الماضي ، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةِ حَتَّى عَفَوْا

...<sup>(٦)</sup>

وقد دخلت (حتى) الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قول الشاعر:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيْهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْدِنَ بِأَرْسَانِ<sup>(٧)</sup>

فيمن رواه بفتح تكل.<sup>(٨)</sup>

وقال العكبري : (( تقول : اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك ، فـ (حتى) هنا غير عاملة؛ لأن (إذا) يعمل فيها جوابها النصب على الظرف ، فتلغور (حتى) ؛ لدخولها على الجملة تقديرًا ، وتصير كالفاء فيربط ما بعدها بما قبلها في المعنى ))<sup>(٩)</sup>

(١) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده ١٠٢

(٢) انظر رصف المباني ٢٥٧ ، والمغني ١٧٣ ، ومقدمة في التحو ٧٥

(٣) حروف المعاني للزجاجي ٦٥

(٤) سورة البقرة الآية (٢١٤)

(٥) انظر رصف المباني ٢٥٧

(٦) سورة الأعراف الآية (٩٥)

(٧) المغني ١٧٣ فما بعدها

(٨) انظر رصف المباني ٢٥٨ ، والمغني ١٧٤

(٩) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨٦/١

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَشَّلْتُمْ ﴾<sup>(١)</sup> لا عمل لها فيما دخل عليها. <sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحْبَتْ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتَحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجٌ ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتَحَتْ أَبْوَابَهَا ﴾<sup>(٥)</sup>.

حيث يرى الجمهور أن (حتى) هنا ابتدائية ، وتقييد الغاية وأن إذا شرطية والغاية تؤخذ من جواب الشرط. <sup>(٦)</sup>

والجملة التي تقع بعد (حتى) الابتدائية لا محل لها من الإعراب عند الجمهور ، ويرى الزجاج وابن درستويه وابن مالك أنها في موضع جرّ بـ (حتى). <sup>(٧)</sup>

وقد سبق تصريح ابن باشاذ بإهمال (حتى) الابتدائية<sup>(٨)</sup> ، والسرّ في إهمالها أنها غير مختصة؛ لدخولها على الجملة الاسمية والفعلية، يقول العكري: (( وتدخل على المفرد والجملة الاسمية والفعل ... وأما دخولها على الجملة فلا يؤثر فيها لفظاً ولا تقديرًا ))<sup>(٩)</sup>

ويقول أيضًا : (( فأما عملها فليس بأصل بل محمول على غيرها ؛ لأنها لما دخلت على الجملة تارة ، ويعني (إلى) أخرى ، ويعني (الواو) ثالثة ، ويعني (كي) رابعة لم يكن لها اختصاص تعمل بسببيه ؛ لأن هذه المعاني تكون في الأسماء والأفعال ))<sup>(١٠)</sup> وقد دخلت على الاسم والفعل في قول الشاعر:

سَرِيتُ بِهِمْ حَتَّىٰ تَكِلَّ مَطِيلُهُمْ وَحَتَّىٰ الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ<sup>(١١)</sup>

وجاء في الدراسات : (( حتى الابتدائية تقع بعدها الجملة الاسمية والجملة الفعلية ولكن في

(١) سورة آل عمران الآية (١٥٢)

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤ / ٢٠٠

(٣) سورة التوبة الآية (١١٨)

(٤) سورة الأنبياء الآية (٩٦)

(٥) سورة الزمر الآية (٧٣)

(٦) الدراسات لابن عصيمة ١٥٧/٢ ق ١

(٧) الدراسات ١٥٧/٢ ق ١

(٨) انظر المغني ١٧٤ ، ٥٠٦

(٩) انظر ص ١٢١

(١٠) اللباب في علل البناء ٣٨٢/١

(١١) اللباب في علل البناء ٣٨٣/١

(١٢) المغني ١٧٤

القرآن وقع بعدها الجملة الفعلية ، ولم تقع بعدها الاسمية ))<sup>(١)</sup>

الفاء : تكلم عن فاء الاستئناف المبرد في المقتضب في باب الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول حيث يقول: (( اعلم أنك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منسقا عليه ، تقول: أريد أن تقوم فتضرب زيداً ، وأريد أن تأيّني وتكرمي ، وأريد أن تجلس ثم تتحدّث يا فتي .

فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً ، وذلك قوله: أريد أن تأيّني فتقعد عني ؟ ، وأريد أن تكرم زيداً فتهينه ؟ فالمعنى: أنه لم يرد الإهانة ، إنما أراد الإكرام ، فكأنه في التمثيل : أريد أن تكرم زيداً فإذا أنت تهينه ، وأريد أن تأيّني فإذا أنت تقعد عني ، كما قال:

.....

**يُرِيدُ أَنْ يُعرِبَهُ فَيَعْجِمُهُ**

أي فإذا هو يعجمه . أي : فإذا هو هذه حاله ))<sup>(٢)</sup>

وجاء في الجنى الداني في أقسام الفاء: (( تكون للاستئناف، كقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> قال بعضهم : وإذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشيريك للجملتين كانت حرف ابتداء ، نحو: قام زيد ، فهل قمت ، وقام زيد فعمرو قائم . وعليه قوله:

\* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ ، فَيَنْطِقُ \*

أي فهو ينطق وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾<sup>(٤)</sup>

وتحتمل الفاء للاستئناف في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ؛ لِيَبْيَسْ لَهُمْ ، فَيُضَلِّلُ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup> ففي التبيان للعكبري: (( ( فَيُضَلِّلُ ) بالرفع، ولم

(١) الدراسات ١٥٤/٢ ق ١

(٢) المقتضب ٣٢-٣٣/٢

(٣) سورة الأنبياء الآية (١٠٨)

(٤) سورة الروم الآية (٢٨)

(٥) الجنى الداني ٧٦

(٦) سورة إبراهيم الآية (٤)

يتنصب على العطف (لبيّن)؛ لأن العطف يجعل معنى المعطوف كمعنى المعطوف عليه، والرسل أرسلاوا للبيان لا للضلال. وقال الزجاج: ولو قرئ بالنصب على أن تكون اللام لام العاقبة لجاز ))<sup>(١)</sup>

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمٍ أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوْا السَّلَمَ...﴾<sup>(٢)</sup> ففي التبيان: ﴿فَأَلْقَوْا السَّلَمَ﴾ يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿قَالَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ﴾<sup>(٣)</sup>، ويجوز أن يكون معطوفاً على ﴿تَوَفَّاهُمْ﴾، ويجوز أن يكون مستأنفاً ))<sup>(٤)</sup>

ويجوز أن تكون الفاء حرف استثناف إذا تقدمها جملة نفي، أو نهي، أو أمر، أو دعاء، أو عرض، أو تحضيض، أو تمنٌ، أو استفهام، أو فعل جواب، وفيما يلي بيان ذلك.

فإن تقدم الفاء الجملة المنافية، فإن كانت فعلية، وكان الفعل مرفوعاً، نحو: مَا تَأْتَيْنَا فَتَحَدَّثَنَا يجوز في الفعل الذي بعدها الرفع على العطف، أو على الاستثناف، والنصب بإضمار (أن)، وله معنيان: الأول: أن يكون نفي الإتيان فانتفى من أجله الحديث، كأنه قال: (ما تَأْتَيْنَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا)، والتحديث لا يكون إلا مع الإتيان. والثاني: أن يكون أوجب الإتيان، ونفي الحديث، كأنه قال: مَا تَأْتَيْنَا مَحْدُثًا، بل غير مَحْدُثٍ.

وإن كان الفعل منصوباً، نحو: لَنْ تَأْتَيْنَا فَتَحَدَّثَنَا، يجوز فيه الرفع على الاستثناف، أي: فَإِنَّ تُحَدِّثُنَا. والنصب على العطف، كأنه قال: لَنْ تَأْتَيْنَا فَلَنْ تُحَدِّثُنَا، أو بإضمار (أن). وإن كان الفعل مجزوماً، نحو: لَمْ تَأْتَنَا فَتَحَدَّثَنَا، يجوز فيه الجزم على العطف، والرفع على الاستثناف، والنصب بإضمار (أن).

وإن كانت اسمية، نحو: مَا زَيْدٌ قَائِمًا فَتُكْرِمُهُ أو فعلية ماضية، نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ فَتُكْرِمُهُ، يجوز فيما بعد الفاء الرفع على الاستثناف، والنصب بإضمار ((أن)).

وإن تقدم الفاء جملة النهي نحو: لَا تَضْرِبْ عَمْرًا فَيَضْرِبْكَ، أو الأمر باللام، نحو: لِتُكْرِمَ زَيْدًا فَيُكْرِمُكَ، يجوز فيما بعدها الجزم على العطف، والنصب بإضمار ((أن)), والرفع على

(١) التبيان ٧٦٣/٢

(٢) سورة النحل الآية (٢٨)

(٣) الآية (٢٧)

(٤) التبيان ٧٩٤/٢، والبحر ٤٨٦/٥، والدراسات ٢٥٤/٢ ٢٥٥ ق

الاستئناف.

وإن كان الأمر بغير اللام ، نحو: أَكْرِمْ زَيْدًا فَنُكْرِمُكَ ، لا يجوز فيما بعدها إلا النصب بإضمار (أن) ، والرفع على الاستئناف.

وإن تقدم الفاء جملة الدعاء و كان فعله على صيغة الأمر ، يكون حكمه حكم فعل الأمر، أي : النصب بإضمار (أن) والرفع على الاستئناف.

وإن تقدمها جملة العرض أو التحضيض ، نحو: أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثُكَ ، يجوز فيما بعد الفاء النصب بإضمار(أن) ، والرفع على العطف، أو على الاستئناف.

وإن تقدم الفاء جملة التمني فإذاً أن يكون فيها فعل أو لا يكون ، فإن كان فيها ، نحو: لَيَتَنِي أَجِدُ مَالًا فَأَنْفِقَ مِنْهُ ، يجوز فيما بعدها النصب بإضمار أن ، والرفع على العطف أو على الاستئناف. وإن لم يكن فيها ، نحو: لَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفِقَ مِنْهُ ، لا يجوز فيه إلا النصب بإضمار (أن) ، والرفع على الاستئناف.

وإن تقدم الفاء الجملة الاستفهامية ، فإن كان فيها فعل مضارع مرفوع ، نحو: هَلْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا ، يجوز فيما بعدها الرفع على العطف ، أو على الاستئناف ، والنصب بإضمار (أن).

وإن كانت اسمية ، نحو: هَلْ زَيْدٌ أَخْوَكَ فَنُكْرِمُهُ ، أو فعلية ماضية ، نحو: هَلْ قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرِمَهُ ، يجوز فيما بعدها الرفع على الاستئناف ، والنصب بإضمار (أن).

إن تقدم الفاء فعل الجواب سواء كان مضارعاً، نحو: إِنْ تَأْتِنِي أَكْرِمُكَ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ ، أو ماضياً، نحو: إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمْتُكَ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ ، يجوز فيما بعد الفاء الجزم على العطف ، والنصب بإضمار (أن)، والرفع على الاستئناف.

وإن تقدم فعل الشرط ، فإن كان مضارعاً مجزوماً جاز فيما بعدها الجزم على العطف ، والنصب بإضمار أن ، ولا يجوز الرفع على الاستئناف.<sup>(١)</sup>

وفاء الابتداء مهملة ؛ لعدم اختصاصها بالاسم دون الفعل لدخولها - كما تقدم - على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية ، مما كان شأنه كذلك من الحروف فهو مهمل غير عامل .  
لام الابتداء : هي اللام المفتوحة تدخل على المبتدأ ؛ لتأكيد الكلام حقيقة ، نحو قوله:

(١) انظر المقرب ٢٦٣/١ فما بعدها ، ورصف المباني ٤٤٢ فما بعدها

لزِيدُ قَائِمٌ ، وَلَا خُوكْ سَائِرٌ ، وَلَعِبْدَ اللَّهِ يَخْرُجُ غَدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَعِبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾<sup>(١)</sup> وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلِلَّدَّارِ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾<sup>(٢)</sup> وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَمَسْجِدٌ أُسْسَ عَلَى التَّقْوَى﴾<sup>(٣) (٤)</sup>

وَتَدْخُلُ باتفاقٍ في موضعين أحدهما المبتدأ ، كَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾<sup>(٥)</sup> ، والثاني  
بعد إِنَّ ، وَتَدْخُلُ في هذا الباب على ثلاثة باتفاقٍ: الخبر أَسْمَا كَانَ ، نَحْوُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ رَبَّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾<sup>(٦)</sup> أو مضارعاً لشبيهه به ، كَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ...﴾<sup>(٧)</sup> ،  
أَو ظرفاً ، نَحْوُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٨)</sup> .

وَتَدْخُلُ على ثلاثة باختلاف أحدهما الماضي الجامد ، نَحْوُ : (إِنْ زِيدًا لَعَسْيَ أَنْ يَقُومُ) ، أو  
(لَعْمُ الرَّجُل) قَالَهُ أَبُو الْحَسْنُ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْجَامِدَ يُشَبِّهُ الْاسْمَ ، وَخَالِفُهُ الْجَمْهُورُ ، والثاني :  
الماضي المقوون بـ (قد) ، قَالَهُ الْجَمْهُورُ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ (قد) تَقْرِبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ فَيُشَبِّهُ  
المضارع المشبه بالاسم ، وَخَالِفُ فِي ذَلِكَ خَطَابُ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسَعُودٍ الْغَزَنِيُّ ، وَقَالَا : إِذَا قِيلَ :  
(إِنْ زِيدًا لَقَدْ قَامَ) فَهُوَ جَوابُ لِقَسْمٍ مَقْدُرٍ ، والثالث: الماضي المتصرف الجرد من قد ، أَجَازَهُ  
الْكَسَائِيُّ وَهَشَامُ عَلَى إِضْمَارِ قد ، وَمَنْعِهِ الْجَمْهُورُ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا هَذِهِ لَامُ الْقَسْمِ .

وَاخْتَلَفَ فِي دُخُولِهَا فِي غَيْرِ بَابِ إِنَّ عَلَى شَيْئَيْنِ : أحدهما خبر المبتدأ المتقدم ، نَحْوُ (لِقَائِمٍ  
زِيدٌ) فَمَقْتَضِيُّ كَلَامِ جَمَاعَةِ النَّحْوَيْنِ الْجَوَازُ ، الثَّانِي : الْفَعْلُ ، نَحْوُ : (لِيَقُومَ زِيدٌ) فَأَجَازَ  
ذَلِكَ ابْنَ مَالِكَ وَالْمَالِقِيِّ وَغَيْرَهُمَا .

وَزَادَ الْمَالِقِيُّ الْمَاضِيُّ الْجَامِدُ ، نَحْوُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٩)</sup> وَبَعْضُهُمْ  
الْمَتَصْرِفُونَ بـ قد ، نَحْوُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلِ﴾<sup>(١٠)</sup> ﴿لَقَدْ كَانَ

- (١) سورة البقرة الآية (٢٢١)
- (٢) سورة الأنعام الآية (٣٢)
- (٣) سورة التوبة الآية (١٠٨)
- (٤) انظر اللامات للهروي ٧٨ ، والجني الداني ١٢٤
- (٥) سورة الحشر الآية (١٣)
- (٦) سورة إبراهيم الآية (٣٩)
- (٧) سورة النحل الآية (١٢٤)
- (٨) سورة القلم الآية (٤)
- (٩) سورة المائدah الآية (٦٢)
- (١٠) سورة الأحزاب الآية (١٥)

في يُوسُفَ وَإِخْرَيْهِ آيَاتٌ ﴿١﴾ ، والمشهور أن هذه لام القسم ، وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> : هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وألا يكون.<sup>(٣)</sup>

ولام الابتداء مهملة ، وذلك لعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٤)</sup> ، وعلى الجملة الفعلية ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

**واو الابتداء:** الواو الابتدائية هي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ، ولا مشاركة له في الإعراب . ويكون بعدها الجملتان : الاسمية والفعلية.<sup>(٦)</sup> ؛ لذلك أهملت لعدم اختصاصها ، فمن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا، وَأَجَلٌ مُسَمَّىٌ عِنْدَهُ﴾<sup>(٧)</sup> ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ، وَنُقْرِئُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا، وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ﴾<sup>(٩)</sup> .  
وإذا تقدم الواو جملة الأمر ، أو النهي ، أو الاستفهام ، أو العرض ، أو التحضيض ، أو التمني ، أو الدعاء ، أو النفي ، أو فعل الجزاء ، يجوز أن تكون حرف استئناف ، كالفاء الواقعة بعد أحد هذه الأشياء.<sup>(١٠)</sup> قال ابن عصفور: ((والواو مثل الفاء في جميع ما ذكر ، إلا أن النصب بعدها بإضمار (أن) ، فإنه إنما يكون على معنى الجمع ، فإذا قلت: (( لا تأكل سمكًا وتشرب لبنا )) ، جاز في: ((تشرب )) ، الرفع على القطع ، كأنك قلت: وآمنت تشرب لبنا ، إن شئت ، والجزم على العطف ، كأنك قلت: ولا تشرب لبنا ، والنصب على النهي عن

(١) سورة يوسف الآية (٧)

(٢) سورة البقرة الآية (٦٥)

(٣) انظر المغني ٣٠٢-٣٠١

(٤) سورة القلم الآية (٤)

(٥) سورة النحل الآية (١٢٤)

(٦) الجنى الداني ١٦٣

(٧) سورة الأنعام الآية (٢)

(٨) سورة الحج الآية (٥)

(٩) سورة مريم الآية (٦٥-٦٦)

(١٠) انظر الجنى الداني ١٦٣

(١١) انظر رصف المباني ٤٨٤ ، وانظر ص (١٢٨) فما بعدها

الجمع، كأنه قال: لا تجتمع بين أكل السمك وشرب اللبن )<sup>(١)</sup>

( واو الحال ) : المقصود بواو الحال : الواو الداخلة على الجملة الاسمية ، كما في قوله تعالى: ﴿ لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾<sup>(٢)</sup> ، وعلى الجملة الفعلية كما في قوله: ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَأَتَبْعَكَ الْأَرْذُلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> في موضع نصب على الحال.<sup>(٤)</sup> وقد يجعلونها أيضاً معنى (إذ) ، فيقولون : جئتكم والسماء تمطر أي: إذ السماء تمطر.<sup>(٥)</sup> قال المهلبي: ((ولا إنكار في ذلك ؛ لأن الحال مشبهة بالظرف ، فهي مفعول فيها))<sup>(٦)</sup>

وقد جاءت الواو في الجملة الفعلية إذا كان الفعل ماضياً معه (قد) كقولك: جاء زيداً وقد وضع يده على وجهه)<sup>(٧)</sup>

ولا تقع واو الحال قبل الجملة المعترضة ، كما قال ابن الشجري في قول الشاعر:

أَتَأْدُنُ لِي وَلَكَ السَّابِقَاتُ أَجْرَبْهُ لَكَ فِي ذَا الْفَتَّى

(( وأما الواو في : ((ولك السابقات )) فهو ابتداء ، لا واو الحال ، وإنما لم تكن واو الحال؛ لأنها معترضة ، والجملة المعترضة لا يكون لها موضع من الإعراب ، ومعنى قولهم: جملة معترضة أنها تقع بين مخبر عنه وخبره ، أو بين فعل وفاعله ، أو بين موصوف وصفته أو بين الفعل ومفعوله، فالموصوف والصفة كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾<sup>(٨)</sup> ، والفعل والفاعل ، كقول قيس بن زهير العبسي :

أَلَمْ يَأْتِيَكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

قوله : ( بما لاقت ) فاعل ( يأتيك ) والباء زائدة ، ومثله قول آخر:  
وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةً أَسِنَةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلٍ

الأعزل الذي لا رمح معه ، والمخبر عنه وخبره ، كقول ابن هرمة :

(١) المقرب ٢٦٨/١

(٢) سورة النساء الآية (٤٣)

(٣) سورة الشعراء الآية (١١١)

(٤) انظر المغني ٥٣٧-٥٣٦ ، والخليل ٤٧٦

(٥) انظر نظم الفرائد وحصر الشرائد ٩٧ ، والجني الداني ١٦٤

(٦) نظم الفرائد ٩٧

(٧) أمالى ابن الشجري ١١/٣

(٨) سورة الواقعة الآية (٧٦)

إِنَّ سُلَيْمَى وَاللَّهُ يَكْلُؤُهَا ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوُهَا

ويدل على أن الواو الداخلة على الجملة المعتضة ليست واو الحال شيئاً : أحدهما أن الحال لا تقع معتضة ، والثاني أن قوله (والله يكلؤها) دعاء ، وجملة الدعاء لا تقع حالاً... )<sup>(١)</sup> وواو الحال مهملة ، وذلك ؛ لأنها غير مختصة لدخولها على الجملة الاسمية ، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾<sup>(٢)</sup> وعلى الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنَّمِنْ لَكَ وَاتَّبِعْكَ الْأَرْذُلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>

(١) أمالى ابن الشحرى ٣٢٨-٣٢٩ / ١

(٢) سورة النساء الآية (٤٣)

(٣) سورة الشعراء الآية (١١١)

(٤) المغنى ٥٣٦-٥٣٧

## - إهمال حرف الاستثناء:

الاستثناء استفعال من (ثنيت) أي : عطفت والتفت ؛ لأن المخرج لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور.<sup>(١)</sup>

وقال الحريري: (( معنى الاستثناء : إخراج الشيء مما دخل فيه غيره ، أو إدخاله فيما خرج منه غيره ))<sup>(٢)</sup>

وقال العكبي: (( وحده أنه إخراج بعض من كل بـ ((إلا)) أو ما قام مقامها. وقيل: هو إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور ))<sup>(٣)</sup>

وفي شرح ألفية ابن معطي: (( أمّا في الصناعات فهو عبارة عن إخراج الشيء عن الحكم الذي دخل فيه غيره ، أو إدخاله في الحكم الذي خرج منه غيره بـ ((إلا)) أو ما في معناه ))<sup>(٤)</sup> وأدواته كما قال ابن هشام : (( للاستثناء أدوات ثمان : حرفان ، وهما : (إلا) عند الجميع ، و (حاشا) عند سيبويه ، ويقال فيها : حاش ، وفعلان ، وهما : (ليس) و (لايكون) ، ومتعددان بين الفعلية والحرفية ، وهما : (خلافا) عند الجميع ، و (عدا) عند غير سيبويه ، وأسمان ، وهما (غير) ، و (سوى) بلغاتها ، فإنه يقال : سوى كرضي ، وسوى كهدى ، وسواء كسماء ، وسواء كبناء ))<sup>(٥)</sup>

ويلاحظ من قول ابن هشام أن من هذه الأدوات ما هو حرف بلا خلاف وهو إلا، وما هو حرف بخلاف وهو حاشا، وخلافا ، وعدا. والذي يهمني هنا هو (إلا).

واختلف أهل العربية في بساطة (إلا) وتركيبها ، فذهب البصريون إلى بساطتها.<sup>(٦)</sup> ومذهب الفراء أنها مركبة من (إن) و(لا) النافيتين ، قال في معانيه: ((ونرى أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إن) التي تكون جحدا ، وضموا إليها (لا) فصارا جمِيعاً حرفاً واحداً ،

(١) اللباب في علل البناء ٣٠٢/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٥٩٢/١

(٢) شرح ملحة الإعراب ١٨٧

(٣) اللباب في علل البناء ٣٠٢/١

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٥٩٢/١

(٥) أوضح المسالك ٢١٩/٢ فما بعدها

(٦) انظر جواهر الأدب ٤٧٦ ، ومنهج الكوفيين في الصرف ٥٩

وخرجوا من حد الجحد إذ جمعتا فصارا حرفًا واحدًا<sup>(١)</sup>

ونقل عنه السيرافي القول بأن أصل (إلا) من حرفين (إن) الناصبة للأسماء ضمت إليها (لا) ثم خففت ، فأدغمت النون في اللام فصارت (إلا) ، حيث يقول : (( وقال الفراء : (إلا) أخذت من حرفين (إن) التي تنصب الأسماء ضمت إليها (لا) ثم خففت فأدغمت النون في اللام فصارت (إلا) ، فأعملوها فيما بعدها عملين : عمل إن فنصبوا بها ، وعمل (لا) فجعلوها عطفا<sup>(٢)</sup>)

ونقل عنه غير واحد مثل هذا الرأي<sup>(٣)</sup> ، وهذا على خلاف مذهبه كما تقدم في قوله الآنف ذكره . ولعل الذين نسبوا إليه مثل هذا القول اعتمدوا فقط على ما نقله عنه السيرافي دون الرجوع إلى معانيه.

واختلف النحويون في إهمال (إلا) تبعاً لاختلافهم في العامل في المستثنى النصب ، نحو : قام القوم إلا زيداً.

فذهب بعضهم إلى أن العامل في المستثنى النصب الفعل بواسطة إلا ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين والمحققين.<sup>(٤)</sup>

وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه هو (إلا) لنيابتها عن الفعل الذي هو (مستثنى) ونسب الأنباري وأبوالبقاء العكيري والإزبلي هذا القول إلى المبرد والزجاج.<sup>(٥)</sup> وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلا ، على أنها مركبة من (إن) و(لا) فإذا نصبت كان بـ (إن) وإذا رفعت كأن بـ (لا) ، وهو المقصود عن الفراء المخالف لمذهب ، واشتهر أنه له وللكوفيين.<sup>(٦)</sup>

وذهب بعضهم إلى أن الناصب له (إن) مقدرة بعد (إلا) ونسب هذا القول إلى

(١) معاني القرآن ٢/٢٧٧

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣/٨٠

(٣) انظر الإنصاف ١/٢٦٤ ، وشرح المفصل ٢/٧٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/٨٠-٨١

(٤) انظر المرتحل ١٨٦ ، والجني الداني ٥١٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٩٤ ، وجواهر الأدب ٤٧٦ ، واللحجة للقراء السبعة ١/١٥٧ ، وسر الصناعة ١/١٢٩-١٢٨ ، وشرح الجمل ٢/٢٥٣

(٥) انظر الإنصاف ١/٢٦١ ، والتبيين ٣٩٩ ، واللباب ١/٣٠٣ ، وجواهر الأدب ٤٧٧

(٦) انظر الإنصاف ١/٢٦١ ، واللباب ١/٣٠٣

الكسائي.<sup>(١)</sup>

والقول بإهمال ((إلا)) الاستثنائية هو مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين بل جمهور النحويين ، وهو مذهب المبرد أيضاً لا كما نقل عنه حيث يقول في المقتضب : ((جائني القوم إلا زيداً ... فلما قلت : إلا زيداً - كانت (إلا) بدلاً من قولك: أعني ، وأستثنى فيمن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل ))<sup>(٢)</sup> وقال في الكامل في قوله تعالى: ﴿فَتَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> : ((نصب هذا على معنى الفعل وإن (إلا) دليل على ذلك....))<sup>(٤)</sup> قال الشيخ عضيمة - رحمه الله - فمن نسب إلى المبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (إلا) يكون مخالفًا لقول المبرد في كتابيه ))<sup>(٥)</sup>

وقد دلل أبو علي الفارسي على إهمال ((إلا)) وانتصار المستثنى بالفعل بقوله : ((وما يدل على أن انتصاره بذلك بتوسط هذا الحرف أن حروف الجر قد وقعت هذا الموضع في نحو جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد ، فكما أن حرف الجر قد أوصل الفعل أو معناه إلى المستثنى، فكذلك ((إلا)) قد أوصلت ذلك إلى ما بعدها ))<sup>(٦)</sup>

والسر في إهمال ((إلا)) يوضحه قول ابن جني : ((وأما (إلا) في قولك : قاموا إلا زيداً، فإنها وإن كانت قد أوصلت (قام) إلى (زيد) حتى انتصب بها ، فإنها لم تحرّ من قبل أنها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والمحروف ، ألا تراك تقول : ما جاءني زيد قط إلا يقرأ ، ولا مررت بهم قط إلا يصلي ، ولا نظرت إلى بكر إلا في المسجد ، ولا رأيت أحشاك إلا على الفرس ، فلما لم تخلصها العرب للأسماء ، بل باشرت بها الأفعال والمحروف كما باشرت بها الأسماء ، لم يجز لها أن تعمل جرا ولا غيره ، وذلك لأن الحروف التي تباشر الأسماء والأفعال جميعاً لا يجوز أن تكون عاملة ، وذلك نحو : هل زيد أخوك؟ وهل قام زيد؟ وما زيد أخوك ، وما قام زيد ، في لغة بين تميم ، ولا يكون العامل في أحد القبيلتين إلا مختصاً بما يعمل فيه بل إذا وجدنا حروفها

(١) انظر الانصاف ٢٦١/١ ، وجوهر الأدب ٤٧٧

(٢) المقتضب ٤/٤ ٣٩٠-٣٨٩

(٣) سورة البقرة الآية (٢٤٩)

(٤) الكامل ٦١٢/٢

(٥) انظر المقتضب ٤/٣٩٠ (في الهاشم)

(٦) الحجة للقراء السبعة ١٥٧/١ ١٥٨-

تحتخص بأحد القبيلين ، ثم لا تعمل فيما اختصت به شيئاً، وذلك نحو لام التعريف في اختصاصها بالأسماء ، و(قد) و(سوف) في اختصاصهما بالأفعال ، مما يشيع فيهما ولا يختص بأحدهما أخرى ألا يكون له عمل في شيء منهما ، فلذلك لم تتحرر (إلا) في قولك قام القوم إلا مهدا ، وإن كانت قد أوصلت الفعل قبلها إلى الاسم بعدها ))<sup>(١)</sup>

وقال عبد القاهر الجرجاني معللاً إهمال (إلا): (( وذاك أن إلا ليس من الحروف التي خصت بعمل من حيث إنها تدخل على الاسم والفعل كقولك : ما خرج إلا زيد ، وما أراك إلا تفعل كذا ))<sup>(٢)</sup>

يتبيّن مما تقدّم أن ((إلا)) إنما أهملت فلم تعمل في الاسم ولا في الفعل لدخولها عليهما وعدم اختصاصها بأحدهما ، ومن دخولها في القرآن الكريم على الاسم قوله تعالى: ﴿فَأَنْجِينَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَةً...﴾<sup>(٣)</sup> ومن دخولها على الفعل قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذُكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٌ إِلَّا سَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾<sup>(٤)</sup> قال ابن يعيش: ((العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن له إلا اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه ))<sup>(٥)</sup>

ومن أدوات الاستثناء (لما) بمعنى (إلا) أثبتها بعضهم وأنكرها بعضهم الآخر ، قال الجوهري: (( وقول من قال : لـمـا بـعـنى إـلا ، فـليـس يـعـرف فـي الـلـغـة ))<sup>(٦)</sup> وقال صاحب اللسان: (( قال ابن بري: وحكى سيبويه : نـشـدـنـكـ اللـهـ لـمـا فـعـلـتـ بـعـنى إـلا فـعـلتـ ، وـقـرـئـ ﴿إـنـ كـلـ نـفـسـ لـمـا عـلـيـهـ حـافـظـ﴾<sup>(٧)</sup> أي: ما كلّ نفس إلا عليها حافظ ، و﴿إـنـ كـلـ نـفـسـ لـعـلـيـهـ حـافـظـ﴾<sup>(٨)</sup> ، وورد في الحديث: أـنـشـدـنـكـ اللـهـ لـمـا فـعـلـتـ كـذـا. وـتـخـفـفـ المـيـمـ وـتـكـوـنـ مـاـ زـائـدـ ، وـقـرـئـ بـهـمـا: لـاـ عـلـيـهـ حـافـظـ ))<sup>(٩)</sup> وقال الفيروزآبادي: (( ولـمـا : تكون بـعـنى حـيـنـ ، وـلـمـ

(١) سر الصناعة ١٢٨-١٢٩

(٢) المقتضى ٢/٧٠٠

(٣) سورة الأعراف الآية (٨٣)

(٤) سورة الأنبياء الآية (٢)

(٥) شرح المفصل ٢/٧٦ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/٥٢٤

(٦) الصباح ٢/١٤٩٨ ، وانظر اللسان ١٢/٥٤٩

(٧) سورة الطارق الآية (٤)

(٨) انظر البحر ٨/٤٥٤ ، ومعجم القراءات ٨/١١٣

(٩) اللسان ١٢/٥٤٩

الجازمة ، وإنكار الجوهرى كونه بمعنى إلا غير جيد ، يقال : سألك لـما فعلت ، أي : إلا فعلت ، ومنه ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ و ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدِينَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ، وقراءة عبد الله ﴿إِنْ كُلُّ لَمَّا كَذَبَ الرُّسُلَ﴾<sup>(٢)</sup>

وهذا النص للفيروزأبادى يدل على إثبات (لـما) الاستثنائية عند بعضهم ، وإنكارها عند البعض الآخر حيث أثبتتها هو ، وأنكرها الجوهرى ، وأثبتتها أيضاً ابن بري كما جاء في اللسان . ومجيء (لـما) بمعنى (إلا) لغة هذيلية كما قال الأزهري : ((وتكون بمعنى (إلا) تقول : سألك لـما فعلت ، بمعنى : إلا فعلت ، وهي في لغة هذيل بمعنى إلا إذا أحجب بها (إن) التي هي للجحد ، كقول الله تعالى : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ معناه : ما كل نفس إلا عليها حافظ ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدِينَا مُحْضَرُونَ﴾ شدـدها عاصم ، والمعنى : ما كل إلا جميع لدينا ))<sup>(٣)</sup>

ومن أثبت مجيء (لـما) بمعنى (إلا) الفراء حيث يقول : ((لـما منزلة (إلا) مع (إن) خاصة ، فتكون في مذهبها منزلة إنـما إذا وضـعت في معنى (إلا) ، كأنـها (لم) ضـمت إليها (ما) فصارـا جميعـا استثنـاء وخرجـتا من حدـ الجـحد ))<sup>(٤)</sup>

وفي قول الفراء بيان أن (لـما) بمعنى (إلا) الاستثنـائية ، وفيه أيضاً بيان أنـ أصلـها (لم) و (ما) النـافـيتـان ، كما أنـ أصلـ (إلا) عنـده : (إن) و (لا) النـافـيتـان ، ثم صارتـا حـرفـ الاستـثنـاء.

ومن أنـكـر ثـبوـت (لـما) بـمعـنى (إـلا) أبوـعـيـد حيث قال السـمـينـ الـحلـبـيـ نـاقـلاـ عنـه : ((قالـ: أبوـعـيـدـ: ((أـمـاـ منـ شـدـدـ (لـماـ) بـتـأـوـيلـ (إـلاـ) فـلـمـ نـخـدـ هـذـاـ فـيـ كـلـامـ الـعـرـبـ ، وـمـنـ قـالـ هـذـاـ لـزـمـهـ أـنـ يـقـولـ: (قـامـ الـقـومـ لـمـاـ أـخـاكـ) يـرـيدـ: إـلاـ أـخـاكـ ، وـهـذـاـ غـيرـ مـوـجـودـ)).<sup>(٥)</sup>

(١) سورة يس الآية (٣٢)

(٢) والذي في معاني الفراء ٤٠٠ / ٢ ((وفي قراءة عبد الله ﴿إِنْ كُلُّهُمْ لَمَّا كَذَبَ الرُّسُلَ﴾ ونقل عنه الأزهري في التهذيب ، وقال : ((والمعنى واحد ، والأولى قراءة الفراء )) التهذيب ٢٤٥ / ١٥

(٣) سورة ص الآية (١٤)

(٤) القاموس ١٤٩٦

(٥) تهذيب اللغة ٣٤٥ / ١٥

(٦) معاني القرآن ٢٧٧ / ٢

(٧) الدر المصنون ٤٠٨ / ٦

ونقلَ عن الفراء قوله بأن (لما) لا تكون بمعنى إلا إذا كانت مع القسم ووافقه في ذلك أبو علي ، ففي الدر المصنون : (( والفراء حوز ذلك في القسم خاصة ، وتبعه الفارسي في ذلك ، فإنه قال في تشديد (لما) في هذه الآية : (( لا يصلح أن تكون بمعنى (إلا) ؛ لأن (لما) هذه لا تفارق القسم ))<sup>(١)</sup>

وقد ذكر السمين الحلبي اختلاف أهل العربية في ((لما) قراءة وتوجيهها<sup>(٢)</sup>، ومن أسباب هذا الخلاف ما يرجع منها إلى إثبات (لما) الاستثنائية وعدمه أو اشتراط مجئها بمعنى إلا إذا كانت مع القسم ، فلا شك في أن الذي أنكر إثباتها يأتي بتوجيه مخالف لمن أثبتها ، فلا أريد ذكرها ؛ لتفادي الإطالة. غيرأني أرى أن مجيء (لما) الاستثنائية لا مسوغ لإنكارها ، لورود قراءة تؤدي إلى نفس المعنى في الآية التي قيل فيها : إن (لما) بمعنى (إلا) ، وهي قراءة قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ فمعنى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ : ما كلّ نفس إلا عليها حافظ ، وهي معنى القراءة ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ، وإن كانت الأولى جاءت على سبيل المحصر ، والثانية جاءت على سبيل التوكيد بـ (إن) المخففة من الثقيلة. وهاتين القراءتين توكلان على نزول القرآن بلغات العرب المختلفة ، كنزوته بلغة هذيل في (لما) بمعنى (إلا) ، وبيان المراد وتأكيده ، لورود قراءتين مختلفتين بمعنى واحد كقراءة ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ قال ابن خالويه : (( قوله تعالى: ﴿لَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ يقرأ بتشديد الميم وتحفيتها. فالحججة لمن شدّ : أنه جعل إن بمعنى (ما) الجاحدة ، وجعل (لما) بمعنى إلا للتحقيق ، والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ من الله. والحججة لمن خفّ: أنه جعل (إن) خفيفة من الثقيلة ، وجعل (ما) صلة مؤكدة ، والتقدير: إن كل نفس لها حافظ ))<sup>(٤)</sup> والذي في المصحف هو قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة ، والتحفيض قراءة باقين.<sup>(٥)</sup>

ما تقدم يمكن القول بأن (لما) حرف استثناء بمعنى (إلا) في لغة هذيل ، وهذا الحرف

(١) الدر المصنون ٤٠٨/٦

(٢) انظر الدر المصنون ٣٩٧/٦ فما بعدها

(٣) سورة طارق الآية (٤)

(٤) الحجة في القراءات السبع ٣٦٨

(٥) انظر حجة القراءات لأبي زرعة ٧٥٨ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٦٩/٢

مهمل ، لعدم اختصاصه ؛ لدخوله على الجملة الاسمية تارة كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ وقوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدِينَا مُحْضَرُونَ﴾ ، ودخوله على الفعل تارة أخرى كما في قراءة عبد الله ﴿إِنْ كُلُّهُمْ لَمَّا كَذَبَ الرُّسُلَ﴾ ، وقولهم: (نَشَدْتُكَ اللَّهَ لَمَّا فَعَلْتَ) ، و(سَأَلْتُكَ اللَّهَ لَمَّا فَعَلْتَ) ، ومنه قول الشاعر:

قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَينِ لَمَّا غَنِثْتَ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنَ

قال ابن هشام : (( وفيه رد لقول الجوهرى : إن لما بمعنى (إلا) غير معروف في

اللغة ))<sup>(1)</sup>

## - إهمال حرف الجواب (إذن) :

معناها الجواب والجزاء<sup>(١)</sup> والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في آخره . والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذي تقع هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر.

وذهب الشلوبين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معا في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كونها حرفا دالا على الجواب لا يفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزاء في الأكثر ، وقد تمحض للدلالة على الجواب ، نحو أن يقول القائل: إني أحبك ، فتقول له : إذن أظنك صادقا.<sup>(٢)</sup>

و((إذن)) اختلف أهل العربية في إعمالها وإهمالها فذهب الجمهور إلى أنها تعمل النصب في الفعل المضارع ، وذهب بعضهم إلى أنها مهملة وليس لها عمل كما لم يكن لـ(هل) و(بل) عمل ، قال سيبويه : ((وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون : إذن أفعل ذاك في الجواب فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تبعدن ذا ولم يكن ليروى إلا ما سمع جعلوها بمنزلة هل ، وبيل ))<sup>(٣)</sup>

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وحكي سيبويه عن بعض العرب إلغاء (إذن) ؛ مع استيفاء شروط العمل وهو القياس ؛ لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأثثرون حملاً على (ظن) ؛ لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها ، وتوسطها بين جزأيها))<sup>(٤)</sup>  
وجاء في الهمم : (( وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب ، حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب.

وخلالف سائر الكوفيين ، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها . قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جدا . ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل ))<sup>(٥)</sup>

(١) المرتجل ٢٠٣

(٢) انظر معرك الأقران ٥٣/٢ ، وعدة السالك ١٤٩/٤

(٣) الكتاب ١٦/٣

(٤) التصريح ٣١٢-٣١١/٤

(٥) الهمم ٢٩٧-٢٩٦/٢

فالذين ذهبوا إلى إعمالها النصب في الفعل المضارع اشترطوا لها أن تكون جوابا في أول الكلام ، وأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وأن يكون الفعل مستقبلا ، وأن لا يفصل بينها وبينه بغير القسم<sup>(١)</sup> ، وبالظرف عند ابن عصفور ، وبالنداء والدعاة عند ابن بابشاذ ، ويعمل الفعل عند الكسائي وهشام<sup>(٢)</sup> .

وأختلفوا بعد استيفاء هذه الشروط هل العامل (إذن) أم (أن) بعدها مقدرة ، فذهب الأكثرون إلى أن العامل (إذن) بنفسها ، وذهب الخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة إلى أن العامل هو (أن) مقدرة بعدها وإليه ذهب الزجاج وأبو علي الفارسي.<sup>(٣)</sup>

وأما الذين ذهبوا إلى إهمالها فإنهم أهملوها سواء استوفت الشروط أم لم تستوف ؛ لأنها غير مختصة ؛ لدخولها على الفعل والاسم ، وهذا هو القياس ، وإنما أعمله الأكثرون حملا على (ظن) ؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة ، وتأخرها عنها ، وتوسطها بين جزأيها ، كما حملت (ما) على (ليس) ؛ لأنها مثلها في نفي الحال.<sup>(٤)</sup>

وما تقدم يتبيّن أن إذن حرف مهمّل وليس له عمل عند بعض العرب سواء استوفت الشروط عند من يرون إعمالها النصب في الفعل المضارع أم لم تستوف ، كما أنها مهمّلة مع استيفاء شروط العمل عند الخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة وعند الزجاج وأبي علي الفارسي ؛ إذ العمل لـ(أن) المقدرة بعدها ؛ لأن (إذن) من الحروف غير المختصة فكانت جديرة أن لا تعمل في الفعل ولا في الاسم.

(١) المرجع ٢٠٣

(٢) انظر الجنى الداني ٣٦٢-٣٦٣

(٣) انظر الجنى الداني ٣٦١ فما بعدها

(٤) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٦٧١

## - إهمال حرف الشرط (لولا) ، و(لوما):

لولا : معناه : امتناع الشيء لوجود غيره.<sup>(١)</sup> وبعدهم لامتناع الشيء لوجود غيره<sup>(٢)</sup> ، نحو: لولا زيد لأكرمتك ، فامتنع الإكرام لوجود زيد.<sup>(٣)</sup> ولا فرق بين الوجود والوجوب ؛ لأن الوجوب يعني الثبوت واللزموم فإذا وجد الشيء فمعناه ثبت الذي هو وجب ولزم ، قال الماليقي: (( فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك: ((لولا زيد لأحسنت إليك )) فالإحسان امتنع لوجود زيد))<sup>(٤)</sup> ولابن جني مصطلح آخر لمعنى (لولا) وهو امتناع الشيء لوقوع غيره حيث يقول: ((لولا مركبة من (لو) و(لا) ومعنى (لو) امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومعنى (لا) النفي أو النهي ، فلما ركبا معاً حدث معنى آخر وهو امتناع الشيء لوقوع غيره ))<sup>(٥)</sup> وهذه الكلمات الثلاث : الوجوب والوجود والواقع متقاربات المعنى .

وللماليقي رأي في تفسير معنى (لولا) حيث يقول: (( والصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك: ((لولا زيد لأحسنت إليك )) فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع ، نحو: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنافية فهي حرف وجوب لوجود ، نحو: لولا زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا منافية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع ، نحو: لولا عدم زيد لأحسنت إليك ))<sup>(٦)</sup>

ويدخل (لولا) على الاسم الظاهر كما تقدم وعلى ضمير رفع منفصل ، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٧)</sup> ، كما يجوز أن يدخل على ضمير الجر أي : المتصل ، نحو: لولي، ولو لاك ، ولو لا خلافاً للمبرد.<sup>(٨)</sup> فقد يرى أن هذا الاستعمال خطأ ، ورد عليه بوروده

(١) معاني الحروف ١٢٣ ، المفصل ٣٢٦ ، الارتشاف ٥٧٦/٢

(٢) رصف المباني ٣٦٢ ، والجني الداني ٥٩٧

(٣) الممع ٤٧٥/٢

(٤) رصف المباني ٣٦٢

(٥) سر الصناعة ٣٠٦/١

(٦) رصف المباني ٥٩٧-٥٩٨

(٧) سورة سباء الآية (٣١)

(٨) انظر الارتشاف ١٧٥٧/٤

في كلام العرب الموثق بعربيتهم. ومنه قول يزيد بن الحكم بن أبي العاص:  
 وَكُمْ مَوْطِنٌ لَوْلَائِي طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَأَمِهِ مِنْ قُلْةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي

وقول عمرو بن العاص:

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنُ

وقول العرجي :

\* لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ <sup>(١)</sup>

واختلف في موضعه الإعرابي فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن (لولا) في هذه الحالة حرف جر زائد لا يتعلق بشيء ، والضمير الذي بعده له محلان أحدهما جر والثاني رفع بالابتداء كمدخل (من) الزائد في نحو قوله: (( ما في الدار من أحد )) فإنه مجرور لفظاً موضعه رفع ؛ لأنه مبتدأ.

ومذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش ، ونسب العيني للخليل ويونس أن موضعه رفع ، وليس له إلا ذلك ، وذلك ليجري استعماله في جميع الأحوال مجرى واحداً ، فيكون من طرد الباب على و蒂رة واحدة. <sup>(٢)</sup>

ويكون جواب (لولا) فعلاً مقروراً باللام إن كان مثبتاً ، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَّبِثَ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وبجرداً منه إن كان منفياً ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا...﴾ <sup>(٤)(٥)</sup>

وقد صرّح كل من ابن بابشاذ <sup>(٦)</sup> ، وتاج الدين محمد الإسفايسي <sup>(٧)</sup> ، وعصام الإسفايسي <sup>(٨)</sup> ، بإهمال (لولا).

ومع تصريح بعض النحاة بإهمال هذا الحرف إلا أن فيه خلافاً بين الكوفيين والبصريين ،

(١) انظر عدة السالك ٧/٣

(٢) انظر عدة السالك ٦/٣

(٣) سورة الصافات الآية (١٤٣-١٤٤)

(٤) سورة التور الآية (٢١)

(٥) الإتقان ٥٥٥-٥٥٦/١

(٦) شرح المقدمة الخمسة ٢٥٠/١

(٧) لباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٦٧ ،

(٨) شرح الفريد ٤٥٧ ، ٤٨٨

فذهب الكوفيون إلى أن (لولا) يرفع الاسم بعده ، نحو: ((لولا زيد لأكرمتك)) وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.<sup>(١)</sup>

ونسب أبو حيان إعمال (لولا) إلى الفراء وابن كيسان حيث يقول: ((ويرتفع ما بعدها بالابتداء عند البصريين ، وبالفاعلية عند الكسائي ، وبها عند الفراء وابن كيسان ، وبتقدير لوم يحضر عند متقدمي النحاة ))<sup>(٢)</sup>

واحتاج الكوفيون بأن قالوا : إن لولا يرفع الاسم بعده ؛ لأنه نائب عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير في قولك: ((لولا زيد لأكرمتك )) : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلاّ أن الفعل حذف تخفيفا.<sup>(٣)</sup>

وردد أبو علي هذا القول حيث يقول: ((وما يضعف ذلك أن الحروف التي ترفع الأسماء الظاهرة تنصب كما ترفع ، نحو (ما) و (إن) و (لات) و (أخواتها) ، وليس فيها شيء يرفع ولا ينصب . فليس هذا القول بمستقيم لدفع الأصول له ))<sup>(٤)</sup>

كما ردّ ابن يعيش حيث يقول: (( وقد استضعف بأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه وهذا الحرف لا يختص بالاسم ؛ لأنّه قد دخل على الفعل ، قال الشاعر:  
أَلَا زَعَمْتُ أَسْمَاءً أَنْ لَا أُحِبُّهَا فَقُتْلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

وجاء في الخزانة بعد ورود قول الشاعر:

لَأَدَرَّ دَرْكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

(( ربما دخلت (لولا) على الفعلية كما هنا ، أي لولا الحد وهو الحرمان. وهذا البيت يرد مذهب الفراء القائل بأن ما بعد لولا مرفوع بها ، فلو كانت عاملة للرفع لذكر الفعل بعدها هنا مرفوع ، فوجب كونها غير عاملة لعدم مرفوع ))<sup>(٥)</sup>

واحتاج البصريون بأن قالوا: إنه يرتفع بالابتداء دون (لولا) ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، و(لولا) لا يختص بالاسم دون الفعل بل قد يدخل على الفعل كما يدخل على

(١) انظر الإنصاف ٧٠/١

(٢) الارشاد ٥٧٦/٢

(٣) انظر الإنصاف ٧١/١ فما بعدها

(٤) إيضاح الشعر ٧٩

(٥) خزانة الأدب ٤٤٠/١١

الاسم ، كقول الشاعر السابق ذكره آنفاً ، فدخل (لولا) على الفعل في قوله: (لولا حددت)  
فدل على أنه لا يختص ، فوجب أن لا يكون عاملاً ، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون الاسم  
بعده مرفوعاً بالابتداء.<sup>(١)</sup>

وذهب الأنباري إلى صحة مذهب الكوفيين فأجاب عن البيت المذكور بأن (لولا) فيه هو  
(لو) الامتناعي و(لا) معه بمعنى (لم) ؛ لأن (لا) مع الفعل الماضي ينزلة لم مع الفعل المستقبل  
، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحدّ وهذا قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحِمُ الْعَقَبَةَ﴾<sup>(٢)</sup> أي : لم  
يقتسمها .<sup>(٣)</sup>

ومن قال بعدم اختصاص (لولا) ابن الشجري حيث يقول: ((وربما جاء بعدها مكان  
المبتدأ الفعل والفاعل لاستواء هاتين الجملتين في المعنى ألا ترى أن قوله: زيد قام ، وقام زيد  
معناهما واحد. قال الجموح أحد بن ظفر من سليم بن منصور:

لَادَرْ دَرْكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّدُتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ<sup>(٤)</sup>

كما قال به أبو البقاء العكري في حديث إسلام أبي طالب ((لولا تُعِيرُني قريش)) حيث  
يقول: ((لولا هذه يقع بعدها الاسم ، وقد جاء الفعل بعدها و (أن) معه مقدرة أي ((لولا  
أن تعيرني )) وإذا حذفت (أن) فمن العرب من يرفع الفعل المذكور و منهم من ينصبه بتقدير  
(أن) ويجوز أن يكون ذلك الفعل ماضياً و مستقبلاً))<sup>(٥)</sup>

ومما يؤكّد عدم اختصاص ((لولا)) قول جرير:

أَنْتَ الْمُبَارَكُ وَالْمَيْمُونُ سِيرَتُهُ لَوْلَا تَقُومُ دَرَءَ النَّاسِ لَا خَتَّلَفُوا<sup>(٦)</sup>

كما يؤكّد صحة ما ذهب إليه البصريون ومن تابعهم من أن (لولا) غير مختص ؛ لدخوله  
على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى ، لذلك كان مهملاً غير عامل كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ

(١) انظر الإنصاف ٧٣/١ فما بعدها

(٢) سورة البلد الآية (١١)

(٣) نظر الإنصاف ٧٦/١ فما بعدها والخزانة ٤٤٠/١

(٤) أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢

(٥) إعراب الحديث النبوى ١٣٦-١٣٥

(٦) ديوانه ٣٩٠

الله عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا<sup>(١)</sup> حيث قرأ الأعمش لولا منَ الله فعلاً ماضياً كما قرأ لولا منَ الله مصدرًا مضافاً<sup>(٢)</sup>

و(لوما) بمنزلة (لولا) في دلالتها على امتناع الشيء لوجود غيره ، نحو: لوما زيد لا كرمتك. ومن ذكرها بمعنیها (لولا) الهروي<sup>(٣)</sup> ، والزمخري<sup>(٤)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> ، وابن هشام<sup>(٧)</sup> ، والفيروز أبادي<sup>(٨)</sup> ، والسيوطى.<sup>(٩)</sup>

وقال الهروي: ((وربما جاء (لوما) في مثل هذا المعنى. وأنشد الفراء لبعض بنى أسد:

لَوْمَا هَوَى عِرْسٌ كُمَيْتٌ لَمْ أُبَلْ عَلَى كُمَيْتٍ بْنٌ أَنَيْفٌ مَا فَعَلَ<sup>(١٠)</sup>

وزعم المالقي أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويرده قوله الشاعر:

لَوْمَا الإِصَاحَةُ لِلْمُوْشَأَةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِلَةٍ فِي رِضَاكَ رَجَاءُ<sup>(١١)</sup>

وقد صرخ بعض أهل العربية بإهمال (لوما)<sup>(١٢)</sup> ، كما أهملت (لولا) لعدم اختصاصها.

(١) سورة القصص الآية (٨٢)

(٢) البحر ١٣٥/٧

(٣) الأزهية ١٦٧ - ١٦٨

(٤) المفصل ٣١٦

(٥) شرح المفصل ٨ / ١٤٥

(٦) الارتفاع ٤ / ١٩٠

(٧) المغني ٣٦٤

(٨) البصائر ٤ / ٤٦٠

(٩) الهمع ٢ / ٤٧٥

(١٠) الأزهية ١٦٧ - ١٦٨

(١١) انظر المغني ٣٦٤

(١٢) لباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٥٧ ، وشرح الفريد [٤٨٨، ٤٥٧]

## - إهمال حرف (ما) المصدرية:

ما : توصل بالفعل المتصرف ؛ إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له، حتى يؤول الفعل مع الحرف به ؛ ولا يوصل بالأمر ؛ لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤول به (ما) مع الفعل، ما أفاده (ما) مع ذلك الفعل ، وإلاً فليسـا مـؤـلـينـ بـهـ ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـ مـعـنـىـ **بـمـاـ رـحـبـتـ**<sup>(١)</sup> ، ويرجـبـهـاـ شـيـءـ وـاحـدـ<sup>(٢)</sup>.

وعلامـةـ مجـيـئـهاـ بـعـنـىـ المـصـدـرـ يـتـضـحـ فـيـ قـوـلـ الـهـرـوـيـ: (( وإنـماـ يـعـرـفـ أـنـ (ـماـ)ـ مـعـ الـفـعـلـ بـعـنـىـ المـصـدـرـأـوـ بـعـنـىـ (ـالـذـيـ)ـ أـنـهـ إـذـ كـانـتـ بـعـنـىـ المـصـدـرـ لـمـ تـحـتـاجـ إـلـىـ عـائـدـ يـعـودـ عـلـيـهـاـ مـنـ صـلـتـهـاـ ،ـ وـإـنـماـ هـيـ بـعـنـزـلـةـ (ـأـنـ)ـ مـعـ الـفـعـلـ ،ـ فـيـ قـوـلـكـ: (ـبـلـغـنـيـ أـنـ خـرـجـ زـيـدـ)ـ وـنـحـوـهـ ؛ـ لـأـنـهـ لـاـ تـحـتـاجـ إـلـىـ عـائـدـ يـعـودـ عـلـيـهـاـ مـنـ صـلـتـهـاـ؛ـ لـأـنـهـ مـعـ الـفـعـلـ بـتـأـوـيلـ المـصـدـرـ ،ـ وـإـذـ كـانـتـ (ـماـ)ـ بـعـنـىـ (ـالـذـيـ)ـ لـمـ يـكـنـ بـدـ مـنـ عـائـدـ يـعـودـ عـلـيـهـاـ مـنـ صـلـتـهـاـ،ـ وـذـلـكـ: إـذـ قـلـتـ: (ـبـلـغـنـيـ مـاـ صـنـعـتـ)ـ ،ـ تـرـيـدـ الـذـيـ صـنـعـتـ.ـ فـشـمـ هـاءـ سـاقـطـةـ ،ـ وـالـتـقـدـيرـ: بـلـغـنـيـ مـاـ صـنـعـتـهـ.ـ وـإـذـ قـلـتـ: (ـبـلـغـنـيـ مـاـ صـنـعـتـ)ـ تـرـيـدـ المـصـدـرـ أـيـ بـلـغـنـيـ صـنـيـعـكـ لـمـ تـضـمـرـ هـاءـ ،ـ فـيـنـ قـلـتـ: (ـفـعـلـتـ مـاـ فـعـلـ زـيـدـ)ـ فـمـعـنـاهـ كـالـذـيـ فـعـلـهـ زـيـدـ ؛ـ لـأـنـ فـعـلـكـ لـاـ يـكـونـ فـعـلـ غـيرـكـ))<sup>(٣)</sup>

والسر في إهماله كونـهـ غـيرـ مـخـتـصـ لـدـخـولـهـ عـلـىـ الـفـعـلـ وـالـاسـمـ قـالـ ابنـ يـعـيشـ: (( إنـهـ حـرـفـ كـأـنـ إـلـاـ أـنـهـ لـاـ تـعـمـلـ عـمـلـ أـنـ ،ـ وـالـفـرـقـ بـيـنـهـمـاـ أـنـ أـنـ مـخـتـصـةـ بـالـأـفـعـالـ لـاـ يـلـيـهـاـ غـيرـهـاـ وـمـاـ إـذـ كـانـتـ مـصـدـرـيـةـ فـيـهـ يـلـيـهـاـ الـفـعـلـ وـالـاسـمـ فـالـفـعـلـ قـوـلـكـ: يـعـجـبـنـيـ مـاـ تـصـنـعـ أـيـ يـعـجـبـنـيـ صـنـيـعـكـ وـالـاسـمـ قـوـلـكـ: يـعـجـبـنـيـ مـاـ أـنـتـ صـانـعـ أـيـ صـنـيـعـكـ وـكـلـ حـرـفـ يـلـيـهـ الـاسـمـ مـرـةـ وـالـفـعـلـ أـخـرـىـ فـيـنـهـ لـاـ يـعـمـلـ فـيـ وـاحـدـ مـنـهـمـاـ))<sup>(٤)</sup>

(١) سورة التوبـةـ الآيةـ (٢٥)

(٢) انظرـشـرـحـ الرـضـيـ عـلـىـ الكـافـيـةـ ٤٤٠ / ٤

(٣) الأـزـهـيـةـ ٨٧-٨٨

(٤) شـرـحـ المـفـصـلـ ١٠٨ / ٨

## - إهمال حروف العطف :

العطف لِّ الشيء والالتفات إليه ، يقال : عطفت العود إذا ثنيه ، وعطفت على الفارس: التفت إليه . وهو بهذا المعنى في النحو ؛ لأن الثاني ملوي على الأول ، ومثنيٌ إليه ، ولذلك قدرت التثنية بالعطف ، والعطف بالتشنيه.<sup>(١)</sup> ويقال: حروف العطف وحروف النسق ، فالعطف من عبارات البصريين ، والنون بفتح السين من عبارات الكوفيين.<sup>(٢)</sup>

وحروف العطف - كما عرفها ابن الحاجب في الإيضاح - (( هي الحروف التي يُشرك بها بين المتبوع والتابع في الإعراب ))<sup>(٣)</sup>

وعرفه ابن هشام بأنه : (( تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها))<sup>(٤)</sup> ، وهو تعريف ابن مالك للعطف بقوله : (( تابع بتوسط واو ، أو فاء ، أو ثم ، أو حتى ، أو أم ، أو أو ، أو بل ، أو لكن ، أو لا ))<sup>(٥)</sup> وتابعه ابنه بدر الدين في شرح الألفية<sup>(٦)</sup> كما تابعه ابن الوردي في شرح التحفة مع إضافته (إما) المكررة من حروف العطف.<sup>(٧)</sup>

وحروف العطف - كما سبق - هي : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأم ، وأو ، وإما مكررة ، ولا ، وبل ، ولكن ، عند جمهور النحوين .

وهي نوعان : ما يقتضي التشيريك في اللفظ والمعنى إما مطلقا ، وهو الواو ، والفاء، وثم ، وحتى ، وإما مقيدا ، وهو : أم ، وأو ، وإما و ما يقتضي التشيريك في اللفظ دون المعنى ، وهو بل ، ولكن ، ولا .

(١) اللباب في علل البناء ٤١٦/١

(٢) انظر شرح المفصل ٨٨/٨

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٢/٢

(٤) أوضح المسالك ٣١٤/٣

(٥) عمدة الحافظ ٦٠٦/٢

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٥١٩

(٧) شرح التحفة الوردية ٢٩٣

وهذه الحروف مهملة كما صرخ ياهماها كثير من النحويين ، منهم ابن بابشاذ<sup>(١)</sup> وابن الخشاب<sup>(٢)</sup> والعكبري<sup>(٣)</sup> وعصام<sup>(٤)</sup> وابن كمال باشا<sup>(٥)</sup> وغيرهم.<sup>(٦)</sup>

غير أن ابن يعيش نسب إلى ابن السراج وأبي علي القول بأن الحرف العاطف غير مهمل، بل هو عامل في المعطوف ، حيث يذهبان - إذا قلت: قام زيد وعمرو - إلى أن العامل في زيد العامل في الأول ، والعامل في عمرو حرف العطف.<sup>(٧)</sup> إذ إن الواو ألغت عن إعادة قام مرّة أخرى فصارت ترفع كما ترفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قوله: إن زيداً وعمرًا منطلقان ، فالواو تنصب كما تنصب إن وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيد وعمر فالواو جرّت كما جرّت الباء.<sup>(٨)</sup> ونسبة كيكلدي العلائي إلى أبي علي وابن جني ، وذكر أنه اختيار ابن السراج.<sup>(٩)</sup> كما ذكر ابن يعيش رأياً آخر لأبي علي ، وهو أن العامل في المعطوف فعل محدود مقدر بعد حرف العطف من جنس الفعل العامل في المعطوف عليه ، وحرف العطف دال عليه ، وهو رأي ابن جني أيضًا.<sup>(١٠)</sup> وهذا الأخير - كما قال كيكلدي العلائي - هو الأصح عنهما.<sup>(١١)</sup>

إذا نظرنا إلى قول ابن السراج في الأصول : (( فإن قلت : قام زيد وعمرو ، فالواو ألغت عن إعادة (( قام )) فقد صارت ترفع كما يرفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب ، نحو قوله : إن زيداً منطلقاً وعمرًا ، فالواو نصبت ، كما نصبت ((إن )) وكذلك في الخفض إذا قلت : مررت بزيد وعمر ، فالواو جرت ، كما جرّت الباء ))<sup>(١٢)</sup>

فهم منه أن حرف العطف عامل وليس مهملاً ، ولكن لو عدنا إلى أول كتابه بحده أنه

- (١) شرح المقدمة المحسبة ١/٢٥٠ فما بعدها
- (٢) المرتحل ٢٢٦-٢٢٧
- (٣) اللباب في علل البناء ١/٤٣١
- (٤) شرح الفريد ٤٥٧ فما بعدها
- (٥) أسرار النحو ٢٦٢
- (٦) انظر الفصول المقيدة في الواو المزيدة ٥٧ فما بعدها
- (٧) انظر شرح المفصل ٢٥/٣ ، ٧٥/٨
- (٨) شرح المفصل ٨٩/٨
- (٩) الفصول المقيدة في الواو المزيدة ٥٨
- (١٠) انظر شرح المفصل ٨٩/٨ ، والفصول المقيدة في الواو المزيدة ٥٩
- (١١) الفصول المقيدة ٥٩
- (١٢) الأصول ٦٩/٢

يذكر قاعدة لإعمال الحرف وإهماله ، وهي أن الحرف إذا اختص عمل فيما يختص به اسماً كان أو فعلاً كاختصاص الباء بالاسم في نحو قوله : (مررت بزيد) ، فعملت في (زيد) الجر ، واحتياط (أنْ) بالفعل في نحو قوله : (أريد أن تذهب) فعملت في (ذهب) النصب.<sup>(١)</sup> وإن لم يختص بأحد القبيلتين بدخوله على الاسم والفعل يهملاً فلا يعمل في أحدهما ، حيث يقول : ((من الحروف ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل)).<sup>(٢)</sup>

وحروف العطف كما صرحت بها غيره من النحويين غير مختصة لدخولها على الأسماء والأفعال.<sup>(٣)</sup> فهي بذلك مهملة وليس عاملة ، ولكن نسبة إلى الواو العمل وإن لم تكن هي العاملة - كما تقتضيه القاعدة التي وضعوها لإعمال الحرف وإهماله - ؛ لأنها لما كان أصل قوله : قام زيد وعمرو : قام زيد وقام عمرو - كالعاملة ، كما قال السهيلي في إلا : ((إذا كانت موصولة للفعل ، والفعل عامل فكأنها هي العاملة))<sup>(٤)</sup> بعد قوله : ((والصحيح أنها موصولة الفعل إلى العمل فيما بعدها))<sup>(٥)</sup>

وإذا كان الأمر كذلك فأحسن تأويله وتوجيهه لقوله : ((فإن قلت : قام زيد وعمرو ، فالواو ألغت عن إعادة ((قام)) فقد صارت ترفع كما يرفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب ، نحو قوله : إن زيداً منطلق وعمراً ، فالواو نصبت ، كما نصبت ((إن)) وكذلك في المخصوص إذا قلت : مررت بزيد وعمرو ، فالواو جرت ، كما جرت الباء)) أن حرف العطف نائب عن ذكر العامل وليس بنائب عنه في العمل كما قال أبو البقاء العكيري : ((وحروف العطف غير عاملة ؛ لأنها لو عملت لعملت عملاً واحداً ، والواقع بعدها أعمال مختلفة ، وأنها غير مختصة بالأسماء ولا بالأفعال ، فعلم أنها نائبة عن ذكر العامل لا نائبة عنه في العمل))<sup>(٦)</sup> ؛ إذ لا يلزم من شيء المقام مقام شيء آخر أن يأخذ حكمه ، كما لا يلزم من حرف العطف المقام العامل أن يأخذ حكمه في العمل.

(١) انظر الأصول ٥٥/١

(٢) الأصول ٥٥/١

(٣) انظر اللباب في علل البناء ٤٣١/١ ، وشرح الجمل ٢٦٢/١

(٤) نتائج الفكر ٧٩

(٥) نتائج الفكر ٧٩

(٦) اللباب في علل البناء ٤٣١/١

ونظير قول ابن السراج قول ابن جني في قول الشاعر :

مَالِي لَا أَبْكِي عَلَى عِلَّاتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي قِيلَاتِي

أراد : وغبانقي ، وقيلاتي فحذف حرف العطف ، وهذا عندنا ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال . ووجه ضعفه أن حرف العطف فيه ضرب من الاختصار وذلك أنه قد أقيم مقام العامل ، ألا ترى أن قوله : قام زيد وعمرو ، أصله : قام زيد وقام عمرو فحذفت ((قام)) الثانية ، وبقيت الواو كأنها عوض منها ، فإذا ذهبت تحذف الواو النائبة عن الفعل تجاوزت حد الاختصار... ))<sup>(١)</sup>

ثم صرخ - بعد هذا القول - أن الواو غير عامل : (( فإن قيل : فسم الجر فيما بعد الواو (رب) أب ((رب)) المخدوفة أم بالواو؟ . فالجواب : أن الجر بعد هذه الواو إنما هو بـ (رب) المراد المخدوفة تخفيفا لا بالواو ، ويدل على ذلك أنها في غير هذه الحال من العطف إنما هي نائبة عن العامل دالة عليه ، وليس بمتولية للعمل دونه ، وذلك قوله : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وبكرا ، ومررت بسعيد وخالد ، فلو كانت ناصبة لم تكن جارة وهو بلفظ واحد ، وكذلك لو كانت الواو رافعة لم تكن جارة ويدل ذلك على أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ، ودل عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو ضربت زيدا وضربت بكرا ، ونظرت إلى جعفر وإلى خالد فالعمل إذن إنما هو للعامل المراد لا الحرف العاطف ))<sup>(٢)</sup> كما صرخ في قوله : (( فلما كانت الواو في المفعول معه جارية مجرى حروف العطف غير عاملة جرا ولا غيره لم يجز أن يجر بها إذا أوصلت الفعل إلى المفعول معه كما يجر بمحروف الجر ؛ لأنها قد أوصلت الأفعال ))<sup>(٣)</sup>

وإذا ثبتت صحة ما ذكرته ثبت أن ابن السراج ليس على خلاف ما ذهب إليه الجمهور كما ثبت أن أبا علي وابن جني ليسا على خلافهم في إهمال حروف العطف وإن كان رأيهما في العامل في المعطوف على خلاف ما ذهب إليه الجمهور ، فحروف العطف إذن مهملة اتفاقاً ، وإن كان في ظاهر بعض كلامهم نسبة العمل إلى الحرف العاطف ؛ إذ إن بعضهم قد ينسب العمل إلى غير العامل من الحروف بمحازاً ، كنسبة العمل إلى (أما) وهي غير عاملة ، قال

(١) سر الصناعة ٦٣٥/٢

(٢) سر الصناعة ٦٣٧/٢ - ٦٣٨

(٣) سر الصناعة ١٢٧/١

أبو حيان: (( أماً أماً فنسبة العمل إليها مجاز ))<sup>(١)</sup>

والسر في إهمال حروف العطف ما سبقت الإشارة إليه من أقوال النحويين لإهمال حروف العطف وقول العكري: (( وحروف العطف غير عاملة ؛ لأنها لو عملت لعملت عملاً واحداً ، والواقع بعدها أعمال مختلفة ، ولأنها غير مختصة بالأسماء ولا بالأفعال ، فعلم أنها نائبة عن ذكر العامل لأنها عنه في العمل ))<sup>(٢)</sup>

وهذا وما سبقه من القول يكشف لنا عن سر إهمال حروف العطف وذلك أن هذه الحروف تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال ، كما أن مدخولها إما أن يكون مرفوعاً كما في قولك: قام زيد وعمرو ، أو منصوباً كما في قولك: رأيت زيداً وعمراً ، أو مجروراً كما في قولك: مررت بزيد وعمرو ، أو مجزوماً كقوله تعالى: ﴿... إِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمُ...﴾<sup>(٣)</sup> وقال ابن الخشاب: (( وغير العوامل هي كل حرف اشتراك الاسم والفعل في دخوله عليهما ، فلا يعمل حينئذ في واحد منها ؛ لأنه ليس بأن يعمل في ذا بأحق من أن يعمل في ذا ، فكان غير عامل ؛ وذلك كالحرف العاطفة ، وكأدوات الاستفهام مثل هل والهمزة لما لم تختص لم تعمل ))<sup>(٤)</sup> وفيما يلي تفصيل القول في كل حرف من هذه الحروف:

أم : تكون متصلة ومنقطعة وقد سبق الحديث عن المنقطعة في حروف الابتداء ، وأم) التي هي حرف عطف هي المتصلة ، وهي التي تقع بعد همزة الاستفهام ، وبين المفردتين والجملتين ، ويكون الكلام بها متعادلاً ، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردتين، وتتقدر مع حرف الاستفهام بـ (أيهما) أو (أيهما) ، وجوابها أحد الشيئين والأشياء ، فتقول: أقام زيد أم عمرو ؟ ، ومعناه: أيهما قام ؟ ، وأقام زيد أم قعد ؟ ، ومعناه: أيهما فعل ؟ ، والأحسن فيها تقدم الذي يسأل عنه من اسم أو فعل ، نحو: أزيد قام أم عمرو ؟ ، وأقام زيد أم قعد ؟ ، ويجوز خلاف ذلك ، ويقال في الجواب: زيد أو عمرو ، أو: قام أو قعد ، ولا يقال: نعم ، ولا.<sup>(٥)</sup>

(١) الارشاف ٤٨٥١/٣

(٢) اللباب في علل البناء ٤٣١/١

(٣) سورة النساء الآية (٩١)

(٤) المرتحل ٢٢٧-٢٢٦

(٥) رصف المباني ١٧٩-١٧٨

وفي الكناش : (( ولا يحسن أن يفصل بين المهمزة وبين المسؤول عن تعينه ، نحو: أفي الدار رجل أم امرأة ، ومن أجل أن أم المتصلة يليها أحد المستويين ويليه المستوى الآخر المهمزة ضعف أو امتنع أن يقال: أرأيت زيداً أم عمرًا ؛ لكون ما يليهما مختلفا ؛ لأن ما يلي المهمزة فعل وما يلي ((أم)) اسم....

ويجب أن يكون جواب قوله: أرجل في الدار أم امرأة ، تعين لأحدهما لا (لا) ولا (نعم)؛ لأن السائل عالم أن أحدهما في الدار ، لكن لا على التعين بخلاف أو في قوله: أرجل في الدار أو امرأة فإن المتكلم متعدد هل في الدار أحد أم لا ، فجوابه نعم أو لا )<sup>(١)</sup>. أتوقع بعد همزة التسوية ، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزَّعْنَا أُمَّ صَبَرْنَا﴾<sup>(٢)</sup> وإنما سميت في النوعين متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر. وتسمى أيضًا معادلة ؛ لمعادلتها المهمزة في إفاده التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني.<sup>(٣)</sup>

وأم المتصلة مهملة ؛ لعدم اختصاصها ؛ لدخولها على الاسم ، كـ: ((أزيد قام أم عمرو؟))، وعلى الفعل ، كـ ((أقام زيد أم قعد؟)) ، وكقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ أُمَّ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وما شأنه كذلك حقة الإهمال. إنما هي كـ (أو) في الشك والتحيير والإباحة ، إلا أنها أثبت منها في الشك؛ لأنك تبتدئ بها شاكا ، وـ (أو) يأتي الشك بها بعد لفظ اليقين.<sup>(٥)</sup>

وزعم قوم أنها مركبة من (إن) الشرطية و(ما) النافية ؛ لأن المعنى في قوله: قام إما زيد وإما عمرو : وإن لم يكن قام زيد فقد قام عمرو . وهذا تعسف لاحاجة إليه ؛ لأن وضعها مفردة أقرب من دعوى التركيب.<sup>(٦)</sup> وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ؛ ملازمتها غالباً الواو العاطفة<sup>(٧)</sup> ، كما وافقهم العكبري.<sup>(٨)</sup>

- (١) الكناش ١٠٥/٢
- (٢) سورة إبراهيم الآية (٢١)
- (٣) المغني ٦١
- (٤) سورة المنافقون الآية (٦)
- (٥) اللباب في علل البناء ٤٢٥/١
- (٦) اللباب في علل البناء ٤٢٦/١
- (٧) المغني ٨٥-٨٤
- (٨) انظر اللباب في علل البناء ٤٢٦/١

والصحيح أنها عاطفة كما ذهب إليه أكثر النحاة ، و (( ذلك أن الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام ، وذلك أن (( الواو )) معناها الجمع بين الشيئين ، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفرق في حال واحدة ، وهذا محال ، وإنما دخلت الواو ؛ لتؤذن أن (( إما )) الثانية هي الأولى ؛ لأن (( إما )) لاستعمل في العطف إلا مكررة ، والعاطفة هي الثانية منها فأما الأولى فلليزيدان بالمعنى الذي بين عليه الكلام من الشك وغيره ))<sup>(١)</sup> و((إما)) حرف مهم لعدم اختصاصها ، ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى : ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَحُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ...﴾<sup>(٢)</sup> ومثال دخولها على الاسم قوله تعالى ﴿هَنَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا العَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾<sup>(٣)</sup> أو : يكون في الخبر والأمر ، فإن كان في الخبر ، فله ثلاثة معان : الشك والإبهام ، التفصيل . وإذا كان في الأمر ، فله معنيان : التخيير والإباحة .

فالشك إذا أخبرت عن أحد الشيئين ، ولا تعرفه بعينه والإبهام : إذا عرفته وتقصد أن تفهم الأمر على المخاطب ، فإذا قلت : جاءني زيد أو عمرو ، ولم تعرف الجاهي منهمما ، فأو للشك ، وإذا عرفته وقصدت الإبهام على السامع فهو للإبهام ، كقوله تعالى : ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾<sup>(٤)</sup>

والتفصيل : إذا لم تشك ، ولم تقصد الإبهام على السامع ، كقولك : هذا إما أن يكون جوهراً أو عرضاً ، إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لاعرض أو على أنه عرض لا جوهر ، أو على أنه لاهذا ولاذاك .

وأما في الأمر ، فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف في الغالب، فهي للإباحة ، نحو : تعلم الفقه أو النحو ، وجالس الحسن أو ابن سيرين ، وإلا فهي للتخيير ، نحو : تزوج هنداً أو أختها .

والفرق بينهما أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما ، وفي

(١) التبصرة والذكرة ١٣٩-١٣٨/١ ، وانظر رصف المبني ١٨٣

(٢) سورة التوبه الآية (١٠٦)

(٣) سورة مريم الآية (٧٥)

(٤) سورة يونس الآية (٢٤)

التخيير يتحتم أحدهما ، ولا يجوز الجمع.<sup>(١)</sup> وقال السهيلي : ((وعندي أن (أو) لم توضع للإباحة في شيء من الكلام ))<sup>(٢)</sup>

أو حرف مهملاً ؛ لعدم اختصاصها بدخولها على الفعل كقوله تعالى : ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ...﴾<sup>(٣)</sup> ودخولها على الاسم كقوله تعالى : ﴿أَتَاهَا أَمْرَنَا لِيَلًا أَوْ نَهارًا﴾<sup>(٤)</sup> (بل) : يعطّف بها في الخبر المثبت والأمر ، فتفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل الحكم إلى الثاني حتى يصير الأول كأنّه مسكون عنه ، نحو: قام زيد بل عمرو ، واضرب زيداً بل عمراً.<sup>(٥)</sup> كما يعطّف بها في النفي والنهي ، فتكون كـ(لكن) في تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقضه لما بعدها ، نحو: ما قام زيد بل عمرو ، فالقيام منفي عن زيد ، ومثبت لعمرو ، ونحو: لا تضرب زيداً بل عمراً. فزيد منهي عن ضربه ، وهو مثبت لعمرو.<sup>(٦)</sup>

وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها ، وعلى قوله يصح ((ما زيد قائماً بل قاعداً))<sup>(٧)</sup> ، ووافقه عليه أبو الحسن عبد الوارث.<sup>(٨)</sup> وما جوزه المبرد مخالف لاستعمال العرب كما قال ابن مالك<sup>(٩)</sup> ، وابنه بدر الدين<sup>(١٠)</sup> ، والمرادي<sup>(١١)</sup> وفي حاشية ابن حمدون : ((وكونها تقرر حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها هو الحق الذي كاد أن يكون ضرورة)).<sup>(١٢)</sup> وحاصل (بل) أنها يعطّف بها في أربعة مواضع : في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر.<sup>(١٣)</sup> وذكر المرادي أن الكوفيين ذهبوا إلى أنها لا تكون عاطفة بعد الإيجاب ، وإنما تكون نسقاً بعد

- (١) شرح الرضي على الكافية ٤/٣٩٧
- (٢) نتائج الفكر ٢٥٣
- (٣) سورة الإسراء الآية (١١٠)
- (٤) سورة يونس الآية (٢٤)
- (٥) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٥٤١ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٦ ، وحاشية ابن حمدون ٤٤/٢
- (٦) انظر شرح ابن عقيل ٢/٢٣٦ ، وشرح المكودي ٢٠٦
- (٧) المغني ١٥٢ ، وانظر أوضاع المسالك ٣/٣٤٤ ، والجني الداني ٢٣٦
- (٨) الجني الداني ٢٣٦
- (٩) انظر شرح التسهيل ٣/٣٦٨
- (١٠) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٠
- (١١) الجني الداني ٢٣٦
- (١٢) حاشية ابن حمدون ٢/٤٣-٤٤
- (١٣) شرح المكودي ٦٠٢

النفي وما جرى بمحراه.<sup>(١)</sup>

ويلاحظ من مجئها عاطفة أنها لا تدخل إلا على الاسم ، وهذا يقتضي أن تعمل فيه؛ لاختصاصها به وعدم كونها كجزء من مدخولها. ولم يقل أحد من النحويين بإعمالها في معطوفها، ولكن العامل فيه مذدوف تقديره في نحو: قام زيد بل عمرو: بل قام عمرو ، واضرب زيداً بل عمراً : بل اضرب عمراً ، وما قام زيداً بل عمرو : بل قام عمرو ، وفي : لا تضرب زيداً بل عمراً : بل اضرب عمراً ، كما حذف في نحو: ضربت زيداً وخالداً ، ونظرت إلى جعفر وخالد ، والأصل : ضربت زيداً وضربت خالداً ، ونظرت إلى جعفر وإلى خالد. وإنما حذف العامل للاختصار ؛ لوجود ما يدل عليه ، وهو العامل في المعطوف عليه ، قال ابن جني : ((ويذلك على أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ، ودل عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو: ضربت زيداً وضربت بكرأ ، ونظرت إلى جعفر وإلى خالد... ))<sup>(٢)</sup>

وعليه ، ف (بل) غير مختصة ؛ لأنها تدخل على الاسم في نحو: زيد قائم بل قاعد، وما زيد قائم بل قاعد. كما تدخل على الفعل في الأمثلة السابق ذكرها ، وإن كانت في ظاهرها تدخل على الاسم ؛ لأن الفعل وإن كان بعدها مذدوفاً فهو مراد ، وفي حكم الملفوظ كما حذف بعد (إن) الشرطية في قوله تعالى: ﴿هُوَ إِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَاجْرِهُ...﴾<sup>(٣)</sup> ، قال ابن يعيش: (( وللنفظ إذا حذف وكان عليه دليل وهو مراد كان في حكم الملفوظ))<sup>(٤)</sup> ، فلما حذف العامل في معطوفها صار إفراد معطوفها شرطاً لصحة مجئها عاطفة<sup>(٥)</sup> ، فإذا جاء بعدها جملة عُدَّتْ حرف ابتداء ، وليس عاطفة<sup>(٦)</sup>

وأجاز ابن الناظم وقوع الجملة بعدها وعددها حرف عطف ، قال: (( من حروف العطف (بل) ومعناها الإضراب ، وحالها فيه مختلف ، فإن كان المعطوف بها جملة فهي للتبية على انتهاء

(١) الجنى الداني ٢٣٧

(٢) سر الصناعة ٦٣٧/٢ - ٦٣٨

(٣) سورة التوبه الآية (٦)

(٤) شرح المفصل ٦/٨

(٥) انظر أوضاع المسالك ٣٤٢/٣

(٦) انظر عدة المسالك ٣٤٣/٣

غرض ، واستئناف غيره ، كما تقول: زيدٌ شاعر بل هو فقيه ))<sup>(١)</sup> كما أجازه المالقي حيث يقول: (( الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداء وذلك إذا لم يقع تشيريك بين ما بعدها وما قبلها. وتكون عاطفة جملة على جملة مُضَرِّبٍ عن الأولى ))<sup>(٢)</sup> ، وقال أبو حيّان في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا...﴾<sup>(٣)</sup> : (( و ( بل ) هنا عاطفة جملة على جملة مخدوفة ، التقدير : لا تتبع ما أنزل بل تتبع ما ألفينا عليه آباءنا ))<sup>(٤)</sup> يبدو مما تقدم أن ( بل ) إذا وقع بعدها جملة لا خلاف في تسميتها حرف ابتداء ، والخلاف في عدّها حرف عطف ، قال المرادي: (( فإن قلت: هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا ؟ قلت : ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة ، وصرّح به ولده في (شرح الألفية) ، وصاحب (رصف المباني) . وغيرهم يقول : إنها قبل الجملة حرف ابتداء ، وليس عاطفة ))<sup>(٥)</sup> والصحيح عندي عدّها حرف عطف ، ومن عطف الجملة على الجملة .

( ثم ) : يقال فيها : (( فَمَ )) و (( ثُمَّ )) و (( ثُمَّتْ ))<sup>(٦)</sup> ، و معناها الترتيب والتراخي ، كقولك : سافرت إلى البصرة ثم الكوفة.<sup>(٧)</sup> فهي كالفاء في التشيريك والترتيب إلا أنها تفارق الفاء بالتراخي كما تفارق الواو بالتترتيب.<sup>(٨)</sup> ومعنى التراخي وجود فترة زمنية طويلة بين المعطوف والمعطوف عليه كقولك : كنت طفلا ثم صبيا ثم شابا.<sup>(٩)</sup> وهي في ذلك قد دخلت على الاسم كما دخلت على الفعل في قوله:

\* جَرَى فِي الْأَنَائِبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ \*

ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ...﴾<sup>(١٠)</sup>

(١) شرح الألفية ٥٤٠

(٢) انظر رصف المباني ٢٣٢

(٣) سورة البقرة الآية (١٧٠)

(٤) البحر ٤٨٠/١

(٥) الجنى الداني ٢٣٦

(٦) انظر التسهيل ١٧٥

(٧) شرح ملحة الإعراب ٢٥٧

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/٢

(٩) النحو الأساسي ٤٦

(١٠) سورة فصلت الآية (٣٠)

وقوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَّاهُمْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾<sup>(١)</sup> ولما كان شأنها كذلك أهملت فلم تعمل ؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلين.

(حتى) : معناها : الغاية وغاية الشيء نهاية ، ومن حيث كانت (حتى) للغاية خفضوا بها كما يخفضون بـ (إلى) لانتهاء الغاية . والفرق بينهما أن (حتى) غاية لما قبلها وهو منه ، وما بعد (إلى) ليس مما قبلها ، بل عنده انتهى ما قبل الحرف . ولم تكن (إلى) عاطفة ؛ لأنقطاع ما بعدها عمما قبلها ، بخلاف (حتى).

ومن حيث دخلت (حتى) في حروف العطف ، ولم يجز دخولها على المضمر المفوض ، فلا تقول : قام القوم حتى . ومن حيث كان ما بعدها غاية لما قبلها لم يجز في العطف قام زيد حتى عمرو ، ولا : أكلت خبزا حتى تمرا ؛ لأن الثاني ليس بحد للأول ولا طرف.<sup>(٢)</sup>

قال ابن هشام : (( والمراد أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة ، والزيادة إما في المقدار الحسي ، كقولك : تصدق فلان بالأعداد الكثيرة حتى الألف ، أو المقدار المعنوي ، كقولك : مات الناس حتى الأنبياء ، وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي ، كقولك : اللهم سبحانك وتعالى يخصي الأشياء حتى مثاقيل الذر . وتارة في المقدار المعنوي ، كقولك : زارني الناس حتى الحجاجون .<sup>(٣)</sup>

وذكر السيوطي أن (حتى) لم تقع في القرآن عاطفة ، حيث يقول : (( وترد عاطفة ولا أعلم في القرآن ؛ لأن العطف بها قليل جدا ، ومن ثم أنكره الكوفيون البته)).<sup>(٤)</sup>

وأرى أن الذين أجازوا العطف بها حملوها على (الواو) ؛ لتقاربها في المعنى يقول العكيري : (( وإنما حاز أن تقع (حتى) بمعنى (الواو) ؛ لأن الواو للجمع ، و(حتى) للغاية والشمول ، والمعنيان متقاربان ))<sup>(٥)</sup> وعليه يكون إهمالها حملا على الواو ؛ لكونها بمعناها أو أقرب منها ، ولكون ما بعدها يأتي مرفوعاً ومنصوباً وبمحرومأً كما في قوله : أكلت السمكة حتى رأسها ورأسها ولا يوجد حرف في العربية يعمل الرفع والنصب والخض.

(١) سورة الغاشية الآية (٢٥، ٢٦)

(٢) نتائج الفكر ٢٥٢

(٣) شرح شذور الذهب ٤٤٦

(٤) الإتقان ١/٥١

(٥) اللباب في علل البناء ١/٢٨٤

كما حملوا (حتى) على (إلى) فعملت في الاسم كما عملت (إلى) فيه ، قال العكبري:  
(( وإنما عملت عمل (إلى) ؛ لأن (إلى) لانتهاء الغاية ، و(حتى) تشاركتها في ذلك فعملت عملها  
في الموضع الذي يصح دخول (إلى) فيه ))<sup>(١)</sup>

وقال أيضا : (( فأما عملها فليس بأصل ، بل محمول على غيرها ؛ لأنها لما دخلت على  
الجملة تارة ويعنى (إلى) أخرى ، ويعنى (الواو) ثلاثة ، ويعنى (كي) رابعة لم يكن لها  
اختصاص تعمل بسببه ؛ لأن هذه المعانى تكون في الأسماء والأفعال ))<sup>(٢)</sup>

واشترط الجمهور في معطوفها أن يكون اسم وليس جملة ؛ لأنها محمولة على (إلى) وإلى  
تدخل على الاسم فنظروا إلى هذا الأصل . غير أن الأخفش وابن السيد أحاجزا دخولها على  
الفعل قياسا على غيرها من أحرف العطف ، قال السيوطي : (( وقال ابن السيد : يعطف بها  
الجمل كقوله :

\* سَرِيتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِئُهُمْ \*

برفع (تكل) عطفا على سريرت .  
ونقل في البسيط عن الأخفش أنها تعطف الفعل إذا كانت سببا كالفاء ، نحو : ما تأتينا  
حتى تحدثنا ))<sup>(٣)</sup>

وعليه ف (حتى) تدخل على الاسم ، نحو: قدم الحاج حتى المشاة ، ومات الناس حتى  
الأنياء كما تدخل على الفعل ، كقول الشاعر السابق ذكره ، ونحو: ما تأتينا حتى تحدثنا .  
ما سبق يتبيّن لنا أن (حتى) تكون جارة تارة وعاطفة أخرى كما تكون ناصبة للمضارع  
عند الكوفيين وعلى ذلك هي عاملة حال الجر حملا على (إلى) وحال النصب حملا على أن  
المصدرية ، ومهملة حال العطف حملا على أختها (الواو) وحال الاستثناف بها حملا على  
أخواتها من حروف الاستثناف كالواو والفاء . فهي في كل باب بحسب أخواتها فيه إعمالاً  
وإهمالاً .

( الفاء ) : معناها : ربط ما بعدها بما قبلها ، فالعاطفة تربط بين المعطوف والمعطوف عليه

- 
- (١) اللباب في علل البناء ٢٨٤/١  
(٢) اللباب في علل البناء ٢٨٤/١  
(٣) المجمع ١٨٢/٣

فيما نسب إلى الأول ، إلا أنها تدل على أن الثاني بعد الأول بلا مهلة <sup>(١)</sup> ، كقولك : جاء زيد فعمرو ، وقد عطفت اسماء على آخر .

فقد فارقت الواو ؛ لما فيها من الترتيب والتعليق ك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ... ﴾ <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>

ومعنى الترتيب هنا كون ما بعدها واقعاً بعدها ، والتعليق كون ما بعدها واقعاً عقب ما قبلها من غير مهلة لكنه في كل شيء بحسبه. <sup>(٤)</sup>

ولمّا كانت الفاء غير مختصة حيث تدخل على الاسم وعلى الفعل أهملت فلم تعمل في أحد القبيلين ، ومثال دخول الفاء على الفعل قوله تعالى : ﴿ ... فَوَكَزَةً مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ... ﴾ <sup>(٥)</sup> ودخولها على الاسم قوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَاتِ صَفَا ، فَالرَّاجِرَاتِ رَجْرًا ، فَالثَّالِيلَاتِ ذِكْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup>

(لا) : تُشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنتفي عن الثاني ما ثبت للأول ، كقولك : خرج زيد لا بكر ، ولقيت أخيك لا أباك ، ومررت بحميك لا أبيك. <sup>(٧)</sup>

ولا تكون عاطفة إلا أن يتقدمها إثبات - كما تقدم - ، أو أمر ، نحو: اضرب زيداً لا عمراً ، أو نداء ، نحو: يا ابن أخي لا ابن عمّي. وأن لا تقرن بعاطف ، فإذا قلت : جاء زيد لا بل عمرو ، ف(بل) هي العاطفة ، وإذا قلت: ماجاء زيد ولا عمرو ، فـ (الواو) هي العاطفة. وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، نحو: جاء زيد لا امرأة ، ولا يجوز : جاء رجل لا زيد. <sup>(٨)</sup>

وجاء في التصريح: (( بعض المتأخرین استشكل منع مثل : قام رجل لا زید ، فإنه مثل: قام رجل وزید ، في صحة التركيب ، فإن امتنع : قام رجل وزید ، ففي غایة البعد ؛ لأنك إذا

(١) اللباب في علل البناء ٤٢١/١

(٢) سورة المؤمنون الآية (١٤)

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/٢

(٤) المشكاة الفتتحية ٢٨٧

(٥) سورة القصص الآية (١٥)

(٦) سورة الصافات الآية (٣-١)

(٧) أمالی ابن الشجري ٥٣٥/٢ ، وانظر اللباب في علل البناء ٤٢٦/١

(٨) انظر المعني ٣١٨ ، ونتائج الفكر ٢٥٨

أردت بالرجل الأول زيداً ، كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً ، فلا مانع منه إذا قصد الإطناب ، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه ، ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيد ، في صحة التركيب وإن كان معنياهما متعاكسين ))<sup>(١)</sup>  
وقال ابن الأثير : (( ولا يظهر بعدها فعل ؛ لثلا يتبس بالدعاء ))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً : (( ويصبح أن يلي (لا) الفعل الماضي في العطف ))<sup>(٣)</sup> وقال العكيري : (( ولا يحسن إظهار العامل بعدها ؛ لثلا يتبس بالدعاء عليه ))<sup>(٤)</sup>

يفهم منه أن الأصل في (لا) أن يذكر العامل بعدها ، فيقال : خرج زيد لا خرج بكر ، ولقيت أخيك لا لقيت أباك ، ومررت بحميك لا مررت بأبيك ، ولكن لما كان ذكر العامل بعدها يشبه الدعاء عليه فاستغنى عنه بـ (لا) فصارت كحروف العطف في إشراك ما بعدها في إعراب ما قبلها فألحقت بها . قال المرادي : (( والمعطوف بـ (لا) إما مفرد ، وإما جملة بها محل من الإعراب ، نحو : زيد يقوم لا يقعد ، قال بعض النحوين : ولا يعطف بها فعل ماض على ماض ؛ لثلا يتبس الخبر بالطلب ، لا تقول : قام زيد لا قعد . وقال غيره : ما جاء من نفي (لا) للماضي قليل يحفظ ولا يقاس عليه . وأجاز بعض النحوين : قام زيد لا قعد ، إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء . ومنع قوم العطف بـ (لا) على معنول فعل ماض ، نحو : قام زيد لا عمرو . وال الصحيح جوازه ، قال أمرو القيس :

كَانَ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِيهِ عَقَابٌ تُنْوَفِي لَا عَقَابٌ الْقَوَاعِلِ<sup>(٥)</sup>

وقد صرخ بعض أهل العربية بإهمال (لا) العاطفة<sup>(٦)</sup> كسائر أخواتها ؛ لكونها غير مختصة بأحد القبيلين الاسم والفعل . وذكر السيوطي أنّ (لا) لم تقع عاطفة في القرآن.<sup>(٧)</sup>  
لكن : معناها : الاستدراك ، تقول : ما قام زيد لكن عمرو ، وما رأيت زيداً لكن عمرأ .

- (١) التصریح ٦٠٦/٣
- (٢) البیدع ٣٦٢/٢ (الخلد الأول)
- (٣) البیدع ٣٧١/٢
- (٤) اللباب في علل البناء ٤٢٦/١
- (٥) الجنى الداني ٢٩٤-٢٩٥
- (٦) معانی الحروف ٨٤
- (٧) الإتقان ٥٤٤/١

قال السهيلي : (( فلا تقع (لكن) إلا بين كلامين متنافيين ... ولا بد بعدها من جملة إذا كان الكلام قبلها موجبا ، شددت نونها أو خففت ، فإذا كان ما قبلها منفيا اكتفيت بالاسم المفرد بعدها إذا خففت النون منها ؛ لعلم المخاطب أنه لا يضاد النفي إلا الإيجاب ، فلما اكتفت باسم مفرد - وكانت إذا خففت نونها لا تعمل - صارت كحروف العطف ، فألحقوها بها ؛ لأنهم حين استغنووا عن خبرها بما تقدم من الدلالة كان إجراء ما بعدها أولى وأحرى ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى ))<sup>(١)</sup>

يفهم من قول السهيلي أن لكن سواء أكانت مشددة النون أم مخففة تدخل على الجملة الاسمية كما تدخل على الجملة الفعلية إذا كانت مخففة النون ، وتقع بين كلامين متنافيين ، فإذا كان ما قبلها موجبا لا بد من أن يقع بعدها جملة ، نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم . وإذا كان ما قبلها منفيا كان الأصل أن تقع بعدها جملة ، فيقال : ما قام زيد لكن قام عمرو ، وما ضربت زيدا لكن ضربت عمرا ، وما مررت بزيد لكن مررت بعمرو . ولكن لما كانت الجملة التي قبلها منفية ، والنفي لا يضاده إلا الإيجاب فاكتفي بالاسم المفرد؛ لعلم المخاطب به لدلالة الكلام السابق عليه ، فيقال : ما قام زيد لكن عمرو ، وما ضربت زيدا لكن عمرا ، وما مررت بزيد لكن عمرو . فصارت بذلك كحروف العطف؛ لتساوي إعراب ما بعدها وما قبلها ، فألحقت بذلك بحروف العطف ؛ لذلك قال العكري : (( والعطف عارض فيها ))<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها ليست عاطفة في الأصل ، ويقول أيضا : (( فإذا كان الأول نفيا كان الثاني إثباتا ، فيصح أن يقدر العامل بعدها كقولك : ما قام زيد لكن عمرو أي : لكن قام عمرو ، ولا يصح ذلك بعد الإثبات كقولك : قام زيد لكن عمرو ؛ لأنك إن قدرت لكن قام عمرو ، لم يكن الثاني مخالفًا للأول ، وإن قدرت لكن ما قام عمرو لم يصح ؛ لأنك قدرت مع العامل ما ليس بعامل . وحرف العطف إنما ينوب عن العامل فقط . ويدل على ذلك أنك لو قلت : قام زيد لكن عمرو لم يقم كان جائزًا ، فظهور النفي والفعل بعد الاسم دليل على أنه لم يكن مقدرا بعد لكن ))<sup>(٣)</sup>

(١) نتائج الفكر ٢٥٥

(٢) اللباب في علل البناء ٤٢٧/١

(٣) اللباب في علل البناء ٤٢٨/١

وبحياء (لكن) حرف عطف هو مذهب جمهور النحاة ، ومذهب يونس بن حبيب عدم مجئها حرف عطف وتبعه ابن مالك.<sup>(١)</sup> وصححه أبو حيان حيث يقول: ((الجمهور على أن لكن تكون عاطفة وذهب يونس إلى أنها ليست من حروف العطف ، وهو الصحيح ؛ لأنه لا يحفظ ذلك من لسان العرب بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو كقوله تعالى : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وأما إذا جاءت بعدها الجملة فتارة تكون بالواو وتارة لا يكون معها الواو ... وأما ما يوجد في كتب النحوين من قوله : ما قام زيد لكن عمرو ، وما ضربت زيدا لكن عمرا وما مررت بزيد لكن عمرو فهو من تمثيلهم لا أنه مسموع من العرب)<sup>(٣)</sup>

واشترط الجمهور لصحة مجئها حرف عطف أن لا تقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها، نحو: (ما قام زيد ولكن عمرو) ، كانت الواو هي العاطفة ، و(لكن) حرف ابتداء. وأن تسبق بمنفي ، نحو: (ما قام زيد لكن عمرو) ، أو بنهي ، نحو: (لا يقم زيد لكن عمرو) ، ولم يشترط هذا الشرط الكوفيون ، فأجازوا : (قام زيد لكن عمرو).<sup>(٤)</sup> ويمكن توجيهه بأنهم حملوا (لكن) على (بل) في العطف بها في الإيجاب ، فيقال: (قام زيد لكن عمرو ، يقال: قام زيد بل عمرو؛ لأنهما اختنان ، قال ابن عييش: ((اعلم أن هذه الأحرف الثلاثة (أي: لا، وبل، ولكن) متواخية لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مخالفًا لما قبلها))<sup>(٥)</sup>

وأن لا يقع بعدها جملة ، فإن وقع بعدها الجملة ، فهي حرف ابتداء ، وليس حرف عطف. والذى نقل الإربلي عن الجمهور العطف بها المفرد والجملة حيث يقول: ((فالجمهور على أنها حرف عطف مطلقاً سواء دخلت على المفرد بشرط تقدم النفي ، أو على الجملة ، وإذا ذكرت الواو معها كانت مخففة من الثقيلة ، والواو هي العاطفة ))<sup>(٦)</sup>

(١) انظر شرح التسهيل ٣٤٣/٣ ، والتصريح ٦٠٠/٣

(٢) سورة الأحزاب الآية (٤٠)

(٣) البحر ٣٢٧/١ ، وانظر الدراسات ٥٩١/٢ ق ١

(٤) انظر المغني ٣٨٥ فما بعدها ، والتصريح ٦٠٠/٣ فما بعدها

(٥) شرح المفصل ١٠٤/٨

(٦) جواهر الأدب ٥٠٤

وصرّح الجوهرى بـإهمال (لكن) ؛ لعدم اختصاصها لوقعها على الأسماء والأفعال<sup>(١)</sup> كسائر أخواتها.

**الواو**: هي أصل حروف العطف ، وهي مطلق الجمع بين المتعاطفين من غير تقيد بمحضه منها في زمان أو سبق أحدهما ، فقولك : جاء زيد وعمرو ، يحمل كون (عمرو) جاء بعد (زيد) أو جاء قبله ، أو جاء مصاحبا له .

قال ابن مالك : (( والمعطوف بالواو إما لاحق أي متاخر بالزمان ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾<sup>(٢)</sup> وإما سابق أي متقدم بالزمان ، نحو : ﴿ كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ... ﴾<sup>(٣)</sup> وإما مصاحب: أي هو ومتبعه في وقت واحد، نحو: ﴿ فَأَنْجَيْتَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلُكِ الْمَسْحُونِ ﴾<sup>(٤)</sup> ))

وقال أيضا: (( وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية برجحان ، وللتأخير بكثرة ، وللتقدم بقلة ، وبعد الاستغناء عنها في عطف مala يستغنى عنه ، وبجواز أن يعطف بها بعض متبعه تفضيلا ))<sup>(٥)</sup>

وذهب الشافعى<sup>(٦)</sup> ومالك وقطرب وثعلب وأبو عمر الزاهد والربيعى وهشام وأبوجعفر الدينوري والفراء إلى أنها للترتيب.<sup>(٧)</sup> وعزاه ابن عقيل إلى الكوفيين.<sup>(٨)</sup> ورد بقوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ... ﴾<sup>(٩)</sup> إذ لو كانت دالة على الترتيب - كما زعموا - لكان هذا اعتراضا من الكفار بالبعث بعد الموت.<sup>(١٠)</sup> كما رد بقول الشاعر :

أَغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَذْكَنَ عَاتِقِيْ  
أَوْ جَوْنَةَ قُدِّحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا

(١) انظر الصحاح ١٦٠٥/٢ ، واللسان ١٣/٣٩١-٣٩٢

(٢) سورة الحديد الآية (٢٦)

(٣) سورة الشورى الآية (٣)

(٤) سورة الشعراء الآية (١١٩)

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢/٦٠٨

(٦) التسهيل ١٧٤-١٧٥

(٧) شرح ملحة الإعراب ٢٥٧ ، وانظر الجنى الدانى ١٥٩

(٨) الجنى الدانى ١٥٨ فما بعدها

(٩) انظر شرح ابن عقيل ٢/٢٢٦

(١٠) سورة المؤمنون الآية (٣٧)

(١١) انظر شرح ابن عقيل ٢/٢٢٦

لأن في البيت تقديمًا وتأخيراً ، تقديره : فض ختامها وقدحت ؛ لأنه ما لم يكسر ختامها لا يمكن اغتراف ما فيها من الخمر .<sup>(١)</sup>

ومنه أيضاً قول الشاعر :

وأطوي على الخمسِ الحَوَّا يَا كَمَا انطَوْتُ خُيُوطُه مَارِيٌّ تَغَارُ وَتَقْتَلُ<sup>(٢)</sup>

قال العكري : (( والأصل ( تقتل وتغار ) ، ولكن الواو لاتدل على الترتيب ))<sup>(٣)</sup>

وما تقدم يتبيّن من الأمثلة أن الواو حرف مهملاً حيث لم يختص بقبيل بل تراه يعطف الاسم على الاسم نحو قوله : ﴿ نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ فَانْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> والفعل على الفعل نحو قوله : ﴿ نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾<sup>(٦)</sup> وقدحت وفضّ ، وتغار وتقتل ، ولما لم يختص الواو بقبيل أهملت كغيرها مما لا يختص من الحروف ، قال الرمانى : (( الواو من الحروف الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل جيغاً ولا تختص بأحدهما فاقتضى ذلك ألا تعمل شيئاً ؛ لأنها ليست بالعمل في الاسم أحق منها بالعمل في الفعل ))<sup>(٧)</sup>

(١) خزانة الأدب ١١/٣٥

(٢) إعراب لامية الشنفرى ٩١

(٣) إعراب لامية الشنفرى ٩٢

(٤) سورة الحديد الآية (٢٦)

(٥) سورة الشعراء الآية (١١٩)

(٦) سورة المؤمنون الآية (٣٧)

(٧) معاني الحروف ٥٩

## - إهمالفاء ربط جواب الشرط:

تكون الفاء رابطة لجواب الشرط ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً<sup>(١)</sup> ، يقول ابن حني في علة وقوع الفاء في جواب الشرط: ((فإن قيل : وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط ؟

فالجواب أنه إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلاً إلى المجازة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر أو الكلام الذي يجوز أن يتبدأ به ، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إلى الله يكاففك ، لو لا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره ، وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال ؛ لأنه إنما يعقد وقوع فعل غيره ، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف ، بل هو من الحروف أبعد.

فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره ؛ لأن أوله فعل وآخره اسمان ، والأسماء لا يعادل بها الأفعال ، أدخلوا هناك حرفاً يدل على أن ما بعده مسبيّ عما قبله لا معنى للعطف فيه ، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدتها ، فكذلك احتصوها من بين حروف العطف فلم يقولوا: إن تحسن إلى الله يكاففك ، ولا ثم الله يكاففك ، ومن ذلك قولك: إن يقم فاضربه ، فالجملة التي هي (اضربه) جملة أمرية وكذلك: إن يقعد فلا تضربه ، فقولك: (لا تضربه) جملة نهائية ، وكل واحدة منها يجوز أن يتبدأ بها فتقول: اضرب زيداً ولا تضرب عمراً ، فلما كان الابتداء بهما مما يصح وقوعه في الكلام احتاجوا إلى الفاء ليدلّوا على أن مثالي الأمر والنهي بعدها ليسا على ما يعهد في الكلام من وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما . ومن هنا أيضاً احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع الابتداء والخبر ؛ لأن الابتداء مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله ))<sup>(٢)</sup>

ويجوز ربط الجواب بالفاء إذا كان مضارعاً مثبتاً ، أو منفيّاً بـ (لا) ، وترك الرابط أكثر، نحو: إن تجتهدوا تنجحوا ، ومن الرابط بها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيُنَتَّقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾<sup>(٣)</sup> قوله:

(١) انظر المغني ٢١٧

(٢) سر الصناعة ٢٥٢-٢٥٣/١

(٣) سورة المائدۃ الآیة (٩٥)

﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهْقًا﴾<sup>(١)</sup>

ومن مواضع ربط حواب الشرط بالفاء وجوباً : أن يكون جملة اسمية ، نحو: من يفعل الخير فالله يجزيه . ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسِسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأن يكون فعلية طلبية ، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحِبِّكُمُ اللَّهُ...﴾<sup>(٤)</sup>

وأن يكون فعلا غير متصرف ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنَا أَقْلَمِنْكَ مَالًا وَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِنَ خَيْرًا مِنْ جَنِّنَكَ...﴾<sup>(٥)</sup> وقوله: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله: ﴿وَمَنْ يَكُنْ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾<sup>(٧)</sup> وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾<sup>(٨)</sup>

وأن يكون مقرونا بحرف التنفيس ، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدِ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُجْبِهُمْ وَيُجْبِوْنَهُ...﴾<sup>(٩)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَسْتَكْفِفْ عَنْ عِبَادِتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾<sup>(١٠)</sup>

وأن يكون مقرونا بـ (قد) ، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقُ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(١١)</sup>

وأن يكون منفيا بـ (ما) ، نحو: إن قام زيد فما يقوم عمرو ، أو بـ (لن) ، كقوله تعالى:

(١) سورة الجن الآية (١٣)

(٢) المرجع في اللغة العربية ١٣٧/٣

(٣) سورة الأنعام والآية (١٧)

(٤) سورة المائدة الآية (١١٨)

(٥) سورة آل عمران الآية (٣١)

(٦) سورة الكهف الآية (٤٠-٣٩)

(٧) سورة البقرة الآية (٢٧١)

(٨) سورة النساء الآية (٣٨)

(٩) سورة آل عمران الآية (٢٨)

(١٠) سورة المائدة الآية (٥٤)

(١١) سورة النساء الآية (١٧٢)

(١٢) سورة يوسف الآية (٧٧)

﴿ وَمَا يَفْعُلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾<sup>(١)</sup> أو بـ (إن) النافية، نحو: إن قام زيد فإن يقوم عمرو.<sup>(٢)</sup>

وأن يصدر بأداة الشرط ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفْقَةً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بِآيَةً ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وأن يصدر الجواب بـ (كأنما) ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾<sup>(٤)</sup>

وأن يكون قسمًا ، نحو: إن تكرمي فوالله لا يكرمنك ، وإن قام زيد فوالله لا يؤمنه. أونداء،  
قول الشاعر:

فَإِنْ أَمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رَبَّ قَيْنَةَ مُنَعَّمَةً أَعْمَلْتَهَا بِكَرَانِ

وأن يكون مقرورنا بـ (رب) ، نحو: إن تجتهد فربما تنفع.<sup>(٥)</sup>

ومنها كون الجواب لـ (أما) كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا الْيَتَيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَهَرْ وَأَمَّا بِنْعَمَةِ رَبِّكَ فَحَدَّثْ ﴾<sup>(٦)</sup>. وقد علل ابن جيني دخول الفاء في جواب (أما) حيث يقول:  
((فإن قال قائل : فلم دخلت الفاء في جواب أما ؟

فالجواب أنها إنما دخلت في الجواب لما في أما من معنى الشرط وذلك أنك إذا قلت: أما  
زيد فمنطلق فمعناه : مهما يقع من شيء فزيد منطلق ))<sup>(٧)</sup>

ثم تابع كلامه قائلا: ((إن قيل: فإذا كان تقدير الكلام: مهما يقع من شيء فزيد منطلق ، فنحن نرى الفاء قبل الجملة التي هي: زيد منطلق ، ونحن إذا قلنا: أما زيد فمنطلق ، فقد  
نرى زيداً قد تقدم على الفاء وصار بعد الفاء اسم واحد وهو منطلق ، مما بال أحد الاسمين  
تقدما على الفاء مع أما ، وتراهما جميعاً متاخرين عن الفاء مع مهما ؟

(١) سورة آل عمران الآية (١١٥)

(٢) انظر الجنى الداني ٦٨ فما بعدها ، والمغني ٢١٧

(٣) سورة الأنعام الآية (٣٥)

(٤) انظر المرجع في اللغة العربية ١٣٦/٣ فما بعدها

(٥) سورة المائدة الآية (٣٢)

(٦) انظر الجنى الداني ٦٨ فما بعدها

(٧) سورة الصافات الآية (١١-٩)

(٨) سر الصناعة ٢٦٦/١

فالجواب : أن العرب كما تُعنى بالمعانى فتحققها ، فكذلك أيضاً تُعنى بالألفاظ ، فتصلّحها ، وذلك أن هذه الفاء وإن كانت هنا متّبعة غير عاطفة ، فإنّها قد تستعمل في العطف في كثير من الموضع ، نحو : قام زيد فعمرو ، ورأيت محمداً فصالحاً ، فمن عادتها - عاطفة كانت أو متّبعة - ألا تقع مبتدأة في أول الكلام ، وأنه لا بد من أن يقع قبلها اسم أو فعل ، ولو أنهم قالوا : (أما زيد فمنطلق) على تقدير : مهما يقع من شيء فزيد منطلق ، وأوجبوا على أنفسهم تقدّم الفاء على الاسمين مع (أما) كما يقدّمونها عليهما مع (مهما) لوقوع الفاء مبتدأة ليس قبلها في اللفظ اسم ولا فعل ، إنما قبلها حرف ، وهو (أما) فقدّموا أحد الاسمين قبل الفاء مع أما لما حاولوه من إصلاح اللفظ ؛ ليقع قبلها اسم في اللفظ ، ويكون الاسم الثاني الذي بعده ، وهو خبر المبتدأ ، وإن لم يكن معطوفاً الآن على المبتدأ تابعاً في اللفظ لاسم قبله وهو زيد ، فتكونون الفاء هنا على صورة العاطفة وإن لم تكن عاطفة ، كل ذلك لإصلاح اللفظ )<sup>(١)</sup>

والفاء الرابطة لجواب الشرط مهمّلة ؛ لأنّها غير مختصة ؛ لدخولها على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ يَمْسِسْكُ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> ودخولها على الجملة الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحِبِّبُكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> . وشأنها في عدم الاختصاص كشأن فاء العطف.

---

(١) سر الصناعة ٢٦٦-٢٦٧ / ١  
(٢) سورة الأنعام الآية (١٧)  
(٣) سورة آل عمران الآية (٣١)

## - إهمال واو المعية :

هي التي تدل على أن معنى ما قبلها وما بعدها متلازمان ، يحصلان معاً في وقت واحد ، فهي يعني (مع) في دلالتها على الجمع والمصاحبة.<sup>(١)</sup> وتطلق على الواو الداخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب محضين<sup>(٢)</sup> ، كقوله تعالى:  
 ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> قوله: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّب﴾<sup>(٤)</sup> قول الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارِ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَهُ عَظِيمُ<sup>(٥)</sup>

كما تطلق على الواو الداخلة على الاسم في نحو: (سرتُ والطريق) ، و (أنا سائرُ والنيل) ويسمى الاسم المنصوب بعدها بالمفعول معه.<sup>(٦)</sup> قال ابن برهان : ((واعلم أنه لا بد من اعتبار معنى (مع) في هذا الباب . ألا ترى أنه لا فرق في المعنى بين قوله: قمتُ وزيداً، وقمتُ مع زيداً ، وإنما كان كذلك ؛ لأن الواو في قوله: جاء زيدٌ وعمرو ، تتحمل أن يكون الذي جاء أولاً زيداً ، وتحتمل أن يكون الذي جاء أولاً عمرو ، وتحتمل أن يكون مجيهما معاً ))<sup>(٧)</sup>

وذكر ابن هشام حالات للاسم بعد الواو ، ومنها وجوب العطف ، نحو: اشتراك زيد وعمرو ، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده . ومنها رجحانه ، ك جاء زيد وعمرو ؛ لأنه الأصل . ومنها وجوب المفعول معه ، نحو: مالك وزيداً ، ومات زيد وطلع الشمس؛ لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة ، وفي الثاني من جهة المعنى . ومنها رجحانه ، نحو: قمتُ وزيداً؛ لضعف العطف في الأول من جهة المعنى ، وفي الثاني من جهة الصناعة.<sup>(٨)</sup>

ويرى جمهور أهل العربية أن واو المعية مهملة سواء كان مدخولها فعلاً مضارعاً كما في

(١) ضياء السالك ٢١/٤

(٢) انظر أوضح المسالك ١٦١/٤

(٣) سورة آل عمران الآية (١٤٢)

(٤) سورة الأنعام الآية (٢٧)

(٥) انظر أوضح المسالك ١٦١/٤ فما بعدها

(٦) انظر أوضح المسالك ٢١٠/٢

(٧) شرح اللمع ١٣٠١٣٢/١

(٨) انظر أوضح المسالك ٢١٣/٢ فما بعدها

(لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) ، أو اسْمًا كَمَا فِي : (سِرْتُ وَالنَّيلَ).<sup>(١)</sup> وَيَرِى أَبُو عُمَرَ الْجَرْمَى  
وَبعض الْكَوْفَيْنَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ هُوَ الْوَاوُ نَفْسُهَا<sup>(٢)</sup> كَمَا يَرِى الْجَرْجَانِيُّ فِيمَا نَقْلَ  
عَنْهُ أَبُونَ هَشَامَ أَنَّهَا الْعَامِلَةُ فِي الاسمِ بَعْدَهَا.<sup>(٣)</sup>

وَعَلَةُ إِهمَالِ وَاوِ الْمَعِيَّةِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْبَرَّ كَاتِبُ الْأَنْبَارِيُّ : ((أَنَّ الْوَاوَ فِي الْأَصْلِ حَرْفٌ  
عَطْفٌ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ لَا يَعْمَلُ ، وَفِيهِ مَعْنَى : الْعَطْفُ وَمَعْنَى الْجَمْعِ ، فَلَمَّا وُضِعَتْ مَوْضِعُ  
(مَعِ) خَلَعَتْ عَنْهَا دَلَالَةُ الْعَطْفِ وَأَخْلَصَتْ لِلْجَمْعِ))<sup>(٤)</sup> ، وَقَوْلُهُ : ((وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَاجُوا  
بِأَنْ قَالُوا : إِنَّا قَلَنَا : إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ (أَنْ) وَذَلِكُّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْوَاوِ أَنْ تَكُونَ حَرْفُ  
الْعَطْفِ ، وَالْأَصْلُ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ أَنْ لَا تَعْمَلْ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ تَارَةً عَلَى  
الْاسْمِ وَتَارَةً عَلَى الْفَعْلِ ... وَإِنَّمَا لَمَّا قَصَدُوا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي فِي غَيْرِ حُكْمِ الْأُولِيِّ وَحَوْلَ الْمَعْنَى  
حَوْلَ إِلَى الْاسْمِ فَاسْتَحْتَالَ أَنْ يُضْمَنَ الْفَعْلُ إِلَى الْاسْمِ فَوْجِبَ تَقْدِيرُ (أَنْ) ؛ لِأَنَّهَا مَعَ الْفَعْلِ بِمَنْزِلَةِ  
الْاسْمِ ، وَهِيَ الْأَصْلُ فِي عِوَادِلِ النَّصْبِ فِي الْفَعْلِ))<sup>(٥)</sup>

وَمَا تَقْدِمُ يَتَضَعُّ أَنْ وَاوِ الْمَعِيَّةِ إِنَّا أَهْمَلْنَا لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا بِأَحَدِ الْقَيْلَيْنِ الْاسْمِ وَالْفَعْلِ ؛  
لِدُخُولِهَا عَلَى الْفَعْلِ كَمَا فِي نَحْوِ : (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) وَعَلَى الْاسْمِ كَمَا فِي نَحْوِ :  
(سِرْتُ وَالنَّيلَ).

(١) انظر الإنصاف ٥٥٥/٢ ، وعدة السالك ١٦١

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٦/٢ ، وعدة السالك ١٦١

(٣) انظر أرضي المسالك ٢١٢/٢ فما بعدها

(٤) الإنصاف ٢٤٩/١

(٥) الإنصاف ٥٥٦/٢

## - إهمال حرف التفسير :

التفسير : الإبانة ، مصدر فسره أي أبانه.<sup>(١)</sup> ويقصد به هنا معنى من معاني بعض الحروف ((وَهُمَا أَيْ وَأَنْ))<sup>(٢)</sup>

ف ((أن )) في قوله مثلاً: (أشرت إليه أن افعل ) معناه : أي افعل ، و(( دعوت الناس أن ارجعوا )) معناه: أي ارجعوا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾<sup>(٣)</sup> معناها: أي امشوا ، وقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾<sup>(٤)</sup> معناه: أي اعبدوا الله ، وقوله : ﴿ وَعَاهَدُنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهَّرَا نَبِيَّنِي... ﴾<sup>(٥)</sup> معناه: أي طهرا بيتي.<sup>(٦)</sup>

ويرى الهروي أن (أن) تكون في الأمر خاصة حيث يقول : ((وتكون هذه في الأمر خاصة ، ولا تجيء إلا بعد كلام تام ؛ لأنها تفسير، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها حرف يعبر به عن المعنى ))<sup>(٧)</sup> وتابعه ابن الشجري حيث نقل هذا الكلام حرفياً<sup>(٨)</sup> وعزاه الزركشي في البرهان إلى ابن الشجري.<sup>(٩)</sup>

غير أن آخرين من النحاة يرون أنها غير مختصة بالأمر ، و منهم المالقي حيث يقول : ((أن: تكون عبارة وتفسيرا : إما للطلب وإما للكلام، فتقول : أمرتك أن قم ، وانطلقت أن مشيت . ومعناها في المكаниن معنى (أي) المفسرة ))<sup>(١٠)</sup>

وأنكر الكوفيون كون (أن) تفسيرية ، ووافقهم ابن هشام حيث قال : ((وعن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البة ، وهو عندي متوجه ؛ لأنه إذا قيل : (كتبت إليه أن قم) لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس العسجد في قوله : هذا عسجد أي ذهب ؛ وهذا لو

(١) انظر تاج العروس ٢٢٢/١٣

(٢) انظر المفصل ٢١٣ ، وشرح المفصل ١٣٩/٨ ، والمقدمة الكافية ٩٩٥/٣

(٣) سورة ص الآية (٦)

(٤) سورة المائدة الآية (١١٧)

(٥) سورة البقرة الآية (١٢٥)

(٦) انظر معاني الحروف ٧٣ ، والأزهية ٦٩ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٩/٣

(٧) الأزهية ٦٩

(٨) انظر أمالي ابن الشجري ١٥٩/٣

(٩) انظر البرهان ٢٥١/٤

(١٠) رصف المباني ١٩٧-١٩٦

جئت بـ (أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع )<sup>(١)</sup>  
ويشترط في كون (أن) تفسيرية أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول وليس بقول ،  
وأن لا يتصل بـ (أن) شيء من صلة الفعل الذي تفسره ، وأن يكون ما قبلها كلاما تماما وبعدها  
جملة مفسرة جملة قبلها.<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾<sup>(٣)</sup> فلو قلت: قلت له أن  
قم، لم يجز؛ لأنه لا يفسّر بها نفس القول بل معناه.<sup>(٤)</sup>

وقد صرّح أهل العربية بإهمال (أن) التفسيرية ، والسر فيه أنها غير مختصة بقبيل؛ لدخولها  
تارة على الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ  
إِلَّا مَا أَمْرَتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله: ﴿ وَعَهْدُنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهَّرَا  
بَيْتَنَا... ﴾<sup>(٧)</sup> ودخولها على الاسم تارة أخرى كما ذكره ابن هشام : ((كتبت إليه أن ما أنت  
وهذا)).<sup>(٨)</sup>

و(أي) يكون تفسيراً لمعنى قول صريح ، كتفسيرك لقوله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ  
سَبْعِينَ رَجُلًا... ﴾<sup>(٩)</sup> أي من قومه ، ويكون تفسيراً لغير قول صريح كما تفسّر قولك:  
استكتمته سري أي سأله كتمانه ، ويكون تفسيراً لمعنى قول غير صريح ، كقولك: أشرت إليه  
أي افعل كذا.<sup>(١٠)</sup>

وجاء في خزانة الأدب ((والحاصل : أن (أي) تفسر الجملة وغيرها ، وهي أعم من (أن) ؛  
لأنه يفسر بها المفرد والجملة والقول الصريح وغيره . تقول : رأيت غضنفرا: أيأسدا ،  
وأمرت زيدا : أي اضرب ، وقلت له قوله : أي عبد الله منطلق ، وخرج زيد بسيفه : أي :

- |      |                          |
|------|--------------------------|
| (١)  | المغني ٤٨-٤٧             |
| (٢)  | انظر شرح المفصل ١٤٢/٨    |
| (٣)  | سورة الصافات الآية (١٠٤) |
| (٤)  | الكناش ١١٣/٢             |
| (٥)  | سورة ص الآية (٦)         |
| (٦)  | سورة المائدة الآية (١١٧) |
| (٧)  | سورة البقرة الآية (١٢٥)  |
| (٨)  | المغني ٤٨                |
| (٩)  | سورة الأعراف الآية (١٥٥) |
| (١٠) | الكناش ١١٣/٢             |

خرج وسيفه معه ))<sup>(١)</sup>

كما جاء فيه : (( وإنما يحتاج إلى التفسير إذا كان في الكلام غرابة ، أو إبهام ، أو حذف شيء ، وما بعد (أي) عطف بيان على ما قبلها أو بدل منه ))<sup>(٢)</sup>  
وذهب الكوفيون وتبعهم المبرد وصاحبها المستوفى والمفتاح إلى أن (أي) حرف عطف إذا فسرت مفرداً.<sup>(٣)</sup> ورد بأنه لو حذفت لما احتل الكلام ، ويجوز الاستغناء عنها دائماً ، ولأنها لا يتلوها إلا ما يوافق مدلول ما قبلها ، وكل ذلك مما لم يعهد مثله في الأحرف العاطفة ، وعند الأكثرين أن ما بعدها عطف بيان ، وقيل: بدل .<sup>(٤)</sup> كما رد بأن (أي) تفسر الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ولا فصل ، وتفسر الضمير المحروم بلا إعادة الجار ، ولو كان ما بعدها معطوفاً بها ، لم يستقم الأول بدون تأكيد أو فصل ، ولا الثاني بدون إعادة الجار .<sup>(٥)</sup>

ويشترط في كون (أي) تفسيرية أن يكون ما قبلها جملة تامة مستغنية بنفسها يقع بعدها جملة أخرى تامة أيضاً تكون الثانية هي الأولى في المعنى مفسرة لها فتقع أي بين جملتين وذلك قوله :؛ ركب وسيفه أي وسيفه معه ، وخرج بثيابه أي وثيابه عليه .<sup>(٦)</sup>

و(أي) التفسيرية مهملة<sup>(٧)</sup> ، والسر في إهمالها أنها غير مختصة بقبيل ؛ لدخولها على الفعل تارة وعلى الاسم أخرى ، ومثال دخولها على الاسم قول الشاعر :

\* وَرَمِينَتِي بِالْطُّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذِنبُ \*

وجاءني زيد أَيْ عبد الله . ومثال دخولها على الفعل قوله : (استكتمته الحديث أَيْ سأله كتمانه).<sup>(٨)</sup> وأمرت زيداً أَيْ اضرب .

(١) خزانة الأدب ٢٢٩/١١

(٢) خزانة الأدب ٢٢٩/١١

(٣) انظر الجنى الداني ٢٣٤ ، وجواهر الأدب ٢٦٦

(٤) جواهر الأدب ٢٦٦

(٥) انظر خزانة الأدب ٢٣٩/١١ - ٢٤٠

(٦) شرح المفصل ١٤٠/٨

(٧) انظر لباب الإعراب ٤٧٠ ، وشرح الفريد ٤٧٨

(٨) انظر شرح المفصل ١٤٠/٨ ، والخزانة ٢٢٨/١١

(٩) انظر المعنى ١٠٧ ، وخزانة الأدب ٢٤٠/١١

## - إهمال أحرف الاستفهام :

الاستفهام : طلب الإفهام . والإفهام : تحصيل الفهم . والاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد.<sup>(١)</sup> وهو مصدر استفهمت أي طلبت الفهم . ولما كان الاستفهام معنى من المعاني لم يكن بد من أدوات تدل عليه ؛ إذ الحروف هي الموضوعة لافادة المعاني.<sup>(٢)</sup> وحروفه ثلاثة : الهمزة وأم ، و(هل).<sup>(٣)</sup>

فالهمزة يستفهم بها عن التصديق ، نحو : أزيد قائم ؟ ، وعن التصور لطلب التعيين ، نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ ، وأعمرا كُلِّمتَ أم زيداً ؟ ويدخل عل النفي لتقرير أو توبيخ أو تمن أو نحو ذلك.<sup>(٤)</sup>

وهي أصل أدوات الاستفهام ، قال أبو حيأن : (( أصلتها أنها تأتي في الإيجاب والنفي وفي التصور والتصديق ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿أَفَلَمْ يَتَأَسَ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾<sup>(٧)</sup> ) وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير إيهارا لها بتمام التصديق وفي امتناع دخول العواطف عليها مع مساواتها لـ(هل) في صحة عطف ما هي فيه على ما قبله شاهد صدق على قول سيبويه)<sup>(٨)</sup>

ولما كانت الهمزة مما لا يختص بقبيل حيث تدخل على الاسم والفعل صارت مهملة ، قال ابن السراج : (( والقسم الثالث من الحروف ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال ، فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ، ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو : ألف الاستفهام ، تقول : أ يقوم زيد ، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول : أزيد أحوالك ، فيدخل الحرف على الاسم ))<sup>(٩)</sup>

وقال الرمانى : (( وإنما لم تعمل الهمزة شيئاً ، وكانت من الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعمل الحرف إذا احتضن بأحد القبيلين دون

(١) اللباب في علل البناء ١٢٩/٢ ، وشرح المفصل ١٥٠/٨

(٢) انظر شرح المفصل ٨ ١٥٠/٨

(٣) شرح اللمع في النحو ٢٦٤ ، واللباب في علل البناء ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٥٠/٨

(٤) تذكرة النحوة ٧٦ ، وانظر الإتقان ٤٦٢/١ فما بعدها

(٥) سورة الأعراف الآية (١٠٠)

(٦) سورة الرعد الآية (٣١)

(٧) سورة يونس الآية (٥١)

(٨) تذكرة النحوة ٧٧

(٩) الأصول ١ ٥٥/١

الآخر ))<sup>(١)</sup> ، ومن دخوها على الأسماء قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِّ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ومن دخوها على الأفعال قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَتُحَاجِرُنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا ﴾<sup>(٥)</sup>

و(أم) : جاء في كتاب الأزهية للهروي : (( تكون (أم) بمعنى ألف الاستفهام ، كقولك: أم تريد أن تخرج ؟ ، معناه أتريد أن تخرج ؟ قال الله عز وجل ﴿ إِنَّمَا تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾<sup>(٦)</sup> أتي بـ (أم) ، وإنما جعلها هي الاستفهام بمعنى : أيقولون افتراه جعل (أم) بمعنى ألف الاستفهام ، وكذلك قوله : ﴿ أَمْ تُرِيدُنَّ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ ﴾<sup>(٩)</sup> ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ ﴾<sup>(١٠)</sup> ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾<sup>(١١)</sup> ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾<sup>(١٢)</sup> ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾<sup>(١٣)</sup>

وقد تدخل (أم) على (هل) كما في قول الشاعر :

هَلْ غَادَرَ الشُّعُرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهْمٍ

قال أبو حيان : (( دخلت (أم) على (هل) وهذا حرفاً استفهام ؛ لأن (هل) ضفت في حروف الاستفهام ، فأدخلت عليها (أم) كما أن (لكن) ضفت في حروف العطف ؛ لأنها تكون مثقلة ومحففة من الثقلة ، وعاطفة ، فلما لم تقو في حروف العطف أدخلت عليها الواو )).<sup>(١٥)</sup>

(١) معاني الحروف ٣٦

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٠)

(٣) سورة يونس الآية (٤٢)

(٤) سورة البقرة الآية (١٣٩)

(٥) سورة النساء الآية (٢٠)

(٦) سورة السجدة الآية (٣،٢٠١)

(٧) سورة البقرة الآية (١٠٨)

(٨) سورة الفرقان الآية (٤٤)

(٩) سورة الطور الآية (٣٩)

(١٠) سورة النساء الآية (٥٣)

(١١) سورة البقرة الآية (١٤٠)

(١٢) سورة الطور الآية (٣٠)

(١٣) سورة ص الآية (٢٨)

(١٤) الأزهية ١٣٠-١٣١ ، وانظر البديع لابن الأثير ١/٢٣٠ (الجزء الثاني)

(١٥) تذكرة النحاة ٥٨٥-٥٨٤

ما تقدم يتبين أن (أم) من أدوات الاستفهام ، وأنها غير مختصة مثل أختها العاطفة حيث دخلت على الفعل في قوله ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾<sup>(١)</sup> وعلى الاسم في قوله ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ﴾<sup>(٣)</sup> ولما كانت كذلك أهملت ؛ لعدم اختصاصها، كالمهمزة.

وهل: موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق السلبي، فيمتنع هل زيداً ضربت ؟ ؛ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ، ونحو: ((هل زيد قائم أم عمرو؟)) ، إذا أريد ب (أم) المتصلة ، و((هل لم يقم زيد؟))<sup>(٤)</sup> وتفترق من المهمزة من أمور منها : اختصاصها بالتصديق ، واحتصاصها بالإيجاب ، تقول: ((هل زيد قائم)) ويكتنع ((هل لم يقم زيد)) بخلاف المهمزة ، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿أَلَنْ يَكْفِيْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> أليس الله بكافٍ عبده<sup>(٧)</sup> وتحصيصها المضارع بالاستقبال ، نحو: ((هل تسافر؟)) بخلاف المهمزة ، نحو: ((أنظنه قائماً)) ، وعدم دخولها على الشرط ، ولا على (إنّ) ، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار ، بخلاف المهمزة بدليل ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾<sup>(٨)</sup> ووقعها بعد العطف لاقبله ، والإرادة بالاستفهام بها النفي ، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾<sup>(٩)</sup> والباء في قوله: ﴿أَلَا هُلْ أَخْوَ عِيشَ لِذِيْدِ بَدَائِمَ﴾<sup>(١٠)</sup>

كذلك نجد (هل) أهملت إهمال أختيها لعدم الاختصاص حيث دخلت على الاسم وعلى الفعل كما تقدم ، قال الرمانى : (( ومنها هل ، وهي من الحروف الهوامل ؛ لأنها لا تختص بأحد القبيلين ))<sup>(١١)</sup>

- 
- (١) سورة السجدة الآية (٣)
  - (٢) سورة الطور الآية (٣٩)
  - (٣) سورة النساء الآية (٥٣)
  - (٤) انظر أقرب الموارد ١٣٩٦/٢
  - (٥) سورة الشرح الآية (١)
  - (٦) سورة آل عمران الآية (١٢٤)
  - (٧) سورة الرمر الآية (٣٦)
  - (٨) سورة الأنبياء الآية (٣٤)
  - (٩) سورة الرحمن الآية (٦٠)
  - (١٠) انظر أقرب الموارد ١٣٩٦/٢
  - (١١) معاني الحروف ١٠٢

## - إهمال لام الجواب والفارقة والموطنة:

جاءت اللام في كلام العرب لمعانٍ متشرعة حتى ألف بعض البغداديين فيها كتاباً سماه كتاب اللامات ، وعدد لها فيه نحو الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف<sup>(١)</sup>)

وقال المرادي: ((إن جميع أقسام اللام التي هي حرف من حروف المعاني ترجع عند التحقيق إلى قسمين : عاملة وغير عاملة ))<sup>(٢)</sup> وذكر أن اللام غير العاملة خمس ، وهي : لام الابتداء ، واللام الفارقة ، ولام الجواب ، واللام الموطنة ، ولام التعريف عند من يجعل حرف التعريف أحادياً.<sup>(٣)</sup>

كما ذكر ابن هشام أن أقسام اللام غير العاملة سبع ، وهي لام الابتداء ، واللام الزائدة ، ولام الجواب ، واللام المؤذنة أو الموطنة ، ولام أول ، واللام اللاحقة لأسماء الإشارة ، ولام التعجب غير الحارة نقله عن ابن خالويه.<sup>(٤)</sup> وقال : ((وعندي أنها لام الابتداء دخلت على الماضي ؛ لشبهه بمحموده بالاسم ، وإنما لام جواب قسم مقدر ))<sup>(٥)</sup>

ويلاحظ أن ابن هشام لم يثبت عنده اللام الفارقة ، وذلك لأنّه يرى أنها هي لام الابتداء ، كما يرى أنّ لام التعجب هي لام الابتداء أيضاً أو لام القسم فليس للام التعجب غير الحارة وجود.

ف لام الجواب ثلاثة أقسام : الأول : لام جواب القسم ، وهي تدخل على الفعل الماضي والمستقبل وعلى الاسم فإذا دخلت على الفعل المستقبل فلا بد من النون معها ثقيلة أو خفيفة للتوكيد ولا يجوز بغير النون. تقول في الثقيلة : والله لأفعلنَّ كذا ، وبالله ليقومنَّ زيد ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَتَأْلِيمُهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> وفي الخفيفة : والله لتضربنَّ زيداً.)<sup>(٧)</sup>

وإنما دخلت النون مع اللام على الفعل المستقبل في جواب القسم ؛ لأن اللام تدخل على الفعل المستقبل في خبر (إن) كقولك: إن زيداً ليقوم ، فألزموها في جواب القسم النون للفصل

(١) رصف المباني ٢٩٣

(٢) الجنى الداني ٩٥

(٣) انظر الجنى الداني ٩٥

(٤) انظر المعنى ٣٠٠ فما بعدها

(٥) المعنى ٣١٢

(٦) سورة الأنبياء الآية (٥٧)

(٧) اللامات للهروي ٩٢

بين اللام الداخلة لجواب القسم والداخلة لغير القسم.<sup>(١)</sup>

وإذا دخلت على الماضي يجوز اقترانها بـ (قد) وهو أجرود كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَالزَّيْتُونِ ... لَقَدْ خَلَقْنَا إِنْسَانًا﴾<sup>(٢)</sup> قوله : ﴿قَالُوا تَالِهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾<sup>(٣)</sup> وعدم اقترانها به كقول أمير القيس :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وتقول في الاسم : والله لزيد قائم ، وبالله لزيد أفضل من عمرو. فهذه لام جواب القسم دخلت على الاسم ، وما بعد اللام ابتداء وخبر. ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup> التقدير: والله هو خير للصابرين ، فأضمر القسم ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَئِنْ قُتْلُتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةً مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾<sup>(٥)</sup> اللام في (المغفرة) لام جواب القسم.<sup>(٦)</sup>

وقد يجمعون بين القسم والشرط ، فيحذفون جواب أحدهما ؛ لدلالة المذكور على المخدوف ، فإن قدّموا القسم حذفوا جواب الشرط ، وإن قدّموا الشرط حذفوا جواب القسم ، ومثال تقديم الشرط قوله: إن زرتني والله أكرمتك ، ومثال تقديم القسم قوله: والله إن زرتني لأكرمنك. وقد يدخلون على حرف الشرط اللام مزيدة مفتوحة مؤذنة بالقسم ، فيغلبون بها القسم على الشرط ، وإن لم يذكروا القسم ، كقولك: لعن زرتني لأكرمنك ، ومثله في التنزيل : ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوكُمْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُرْتُلُوكُمْ لَا يَنْصُرُوكُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوكُمْ لَيُوْلَئِنَ الْأَدْبَارَ﴾<sup>(٧)(٨)</sup>

ولام جواب القسم مهملة والسر في إهمالها عدم اختصاصها بأحد القيلين لدخولها على الأفعال والأسماء كما قال المرادي: (( فأما اللام التي هي جواب القسم فتدخل على الجملة

(١) اللامات للهروي ٩٣

(٢) سورة التين الآية (٤-١)

(٣) سورة يوسف الآية (٩١)

(٤) سورة النحل الآية (١٢٦)

(٥) سورة آل عمران الآية (١٥٧)

(٦) انظر اللامات للهروي ٩٣ مما بعدها

(٧) سورة الحشر الآية (١٢)

(٨) أمالی ابن الشجري ١١٨/٢

الاسمية والفعلية ، نحو: والله لَرَبِّدْ قائم ، ﴿ وَتَالله لا يَكِيدَنَ أَصْنَامَكُم ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ قَالُوا تَالله لَقَدْ آثَرَكَ الله عَلَيْنَا ﴾<sup>(٢)</sup>

والثاني : لام جواب (لو) وذلك قوله : لو جاء زيد لأكرمتك ، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَائِشًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ الله ﴾<sup>(٣)</sup> قوله تعالى: ﴿ لَوْ تَرَيَّلُوا لَعَذَبَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾<sup>(٤)</sup>.

وذكر الجوهرى أن اللام في قوله تعالى: ﴿ لَوْ تَرَيَّلُوا لَعَذَبَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ تصلح أن تكون جواباً للقسم.<sup>(٥)</sup>

والثالث: لام جواب (لولا) وذلك قوله: لولا زيد لأكرمتك ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفَعَ الله النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِيَغْضِبِ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ ﴾<sup>(٧)</sup> قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَا مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمٌّ لَجَاهَهُمُ الْعَذَابُ ﴾<sup>(٩)</sup> قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ الله عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَا تَبْعَثُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>(١٠)</sup>. ودخول اللام في جواب (لولا ) للتوكيد. ومثل لولا لوما.

وجاء في شرح المفصل : (( والمحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم فإذا قلت: لوجئتنى لأكرمتك ، فتقديره والله لو جئتنى لأكرمتك وكذلك في جواب لولا إذا قلت: لولا زيد لأكرمتك ، فتقديره والله لولا زيد لأكرمتك ... ))<sup>(١١)</sup>

وقال المالقى: (( والصحيح أن اللام لا تقع في جوابهما إلا إذا كانا بعد قسم ظاهر أو

- (١) سورة الأنبياء الآية (٥٧)
- (٢) سورة يوسف الآية (٩١)
- (٣) الجنى الدانى ١٣٥
- (٤) سورة الحشر الآية (٢١)
- (٥) سورة الفتح الآية (٢٥)
- (٦) انظر الصحاح ٢/١٤٩٩، واللسان مادة (لوم)
- (٧) سورة البقرة الآية (٢٥١)
- (٨) انظر المعنى ٣٠٩ فما بعدها
- (٩) سورة هود الآية (٩١)
- (١٠) سورة سباء الآية (٣١)
- (١١) سورة العنكبوت الآية (٥٣)
- (١٢) سورة النساء الآية (٨٣)
- (١٣) شرح المفصل ٩/٢٢-٢٣

مقدار وليس الجواب إذن لهما بل للقسم ... ))<sup>(١)</sup>  
وقال الجوهرى : (( وجميع لامات التوكيد تصلح أن تكون جواباً للقسم ))<sup>(٢)</sup> ومن هذه  
اللامات ما يسمى بلام جواب لو ولو لا.<sup>(٣)</sup>

إذا كانت لام جواب لو ولو لا هي لام جواب القسم كما ذكره ابن عييش ونسب القول  
به إلى المحققين وصححه المالقى ، فإن سر إهمالها عدم اختصاصها بأحد القبيلتين الاسم والفعل  
كما سبق ذكره آنفاً.

واللام الفارقة هي الواقعه بعد (إن) المخففة في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾<sup>(٤)</sup>  
فارقة بين (إن) المذكورة و (إن) النافية . فإذا قلت : إن زيد لقائم فـ (إن) مخففة من الثقيلة  
واللام بعدها فارقة ، هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن (إن) نافية ، واللام  
معنى (إلا).<sup>(٥)</sup>

وفي الجواهر : (( وهي الداخلة بعد الخفيفة المكسورة الهمزة ؛ لتؤذن أنها المخففة من  
الثقيلة ، وليس (إن) النافية ، فإن أهللت لزمت هذه اللام باتفاق ، وإن أعملت فقد اكتفى  
بعضهم بالإعمال فارقاً ))<sup>(٦)</sup>

وقال الهروي : (( وإنما ألمست خبرها اللام إذا رفعت ؛ لثلاً تلتبس بـ (إن) التي للنفي ؛  
لأنك لو قلت : (إن زيد قائم) وأنت تريد الإيجاب ، لتوهم السامع أنك تريد مازيد قائم ،  
فأدخلت اللام ؛ ليعلم أنك تريد الإيجاب لا النفي ))<sup>(٧)</sup>

واختلف في هذه اللام (( فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه غير لام الابتداء منهم الفارسي ،  
وذهب قوم إلى أنها هي لام الابتداء الداخلة على خبر (إن) لزمت للفرق ، وهو مذهب  
سيبويه واختاره ابن مالك واستدل الشلوبيين على أنها لام أخرى بعمل الفعل قبلها فيما  
بعدها ))<sup>(٨)</sup>

(١) رصف المباني ٣١٦

(٢) الصاحب ١٤٩٩/٢

(٣) انظر الصاحب ١٤٩٩/٢

(٤) سورة البقرة الآية (١٤٣)

(٥) الجنى الداني ١٣٤-١٣٣

(٦) جواهر الأدب ٩٩-٩٨

(٧) الأزهية ٤٧

(٨) الجنى الداني ١٣٤

وذكر الجوهرى أن هذه اللام تصلح أن تكون جواباً للقسم كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾<sup>(١)</sup>

واللام الفارقة مهملة والسر في إهمالها أنها غير مختصة ؛ لدخولها على الاسم كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ وقوله : ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾<sup>(٢)</sup> ، ودخولها على الفعل كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتَنُوكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

واللام الموطئة هي اللام الداخلة على أداة الشرط بعد تقدم القسم لفظاً أو تقديرها ؛ لتوذن أن الجواب له لا للشرط ، أو لإنداز ما بعدها مبني على قسم قبلها ، وتسمى الموطئة ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم. وقول المعربين : إنها موطئة للقسم فيه تحوّز، وإنما هي موطئة لجوابه.<sup>(٥)</sup>

فإن كان القسم مذكوراً لم تلزم اللام ، وإن كان مذوفاً لزمت غالباً ، كما تقدم في قوله تعالى : ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوكُمْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> وقد تمحض ، والقسم مذوف ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ لَمْ يَتَهَوَّا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمْسِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(٨)</sup>

وأكثر ما تدخل على (إن) وقد تدخل على غيرها من أدوات الشرط كقول الشاعر:

لَمَتَى صَلَحتَ لِيَقْضِيَنِ لَكَ صَالِحٌ وَلَتُجْزِيَنِ إِذَا جُزِيتَ حَمِيلًا<sup>(٩)</sup>

ودخلت على إذ ؛ لتشبيها بـ (إن) في قول الشاعر:

غَضِيبَتْ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجَزَّةٍ فَلَإِذْ غَضِيبَتْ لَا شَرِبَنْ بِخَرُوفٍ<sup>(١٠)</sup>

واللام الموطئة أو المؤذنة مهملة كأحوالها ، والسر في إهمالها أنها غير مختصة ؛ لدخولها

(١) سورة البقرة الآية (١٤٣)

(٢) الصحاح ١٤٩٩/٢ واللسان مادة (لوم)

(٣) سورة الإسراء الآية (١٠٨)

(٤) سورة الصافات الآية (١٦٧)

(٥) سورة الإسراء الآية (٧٣)

(٦) البرهان ٣٦٢-٣٦٣/٤

(٧) سورة الحشر الآية (١٢)

(٨) سورة المائدah الآية (٧٣)

(٩) سورة الأعراف الآية (٢٣)

(١٠) انظر الجنى الداني ١٣٦ فما بعدها

(١١) انظر سر الصناعة ٣٩٧/١ ، والجنى الداني ١٣٧-١٣٨

على حرفٍ مثله والحرف لا يعمل فيه غيره ، لأنَّه يؤثُّر في غيره ولا يؤثُّر فيه غيره . ودخولها على (متى) في قول الشاعر السابق ذكره ، وهو اسم ، وعلى (من) في قوله تعالى : ﴿يَدْعُو لِمَنْ ضَرَبُهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لِبِتْسَ الْمَوْلَى وَلِبِتْسَ الْعَشِيرِ﴾<sup>(١)</sup> كما دخلت على الفعل . في قول الشاعر ، وفي الآية السابقة ذكرها .

## - إهمال أحرف التنبيه:

التنبيه: هو إعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب من (نبّهته) بمعنى رفعته من الخمول، أو من (نبّهته من نومه) بمعنى أيقظته من نوم الغفلة ، أو من (نبّهته على الشيء) بمعنى وقفته عليه.<sup>(١)</sup>

قال ابن الحاجب : (( وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة؛ ليتفطن لما يقال له ؛ لأنّه قد يفوته - على تقدير الغفلة - بعض ما ذكر ))<sup>(٢)</sup>

وقال أيضاً: (( وتسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام؛ لأن إضافة الحرف في تسميتها إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح ))<sup>(٣)</sup>

وعرفها بعضهم بـ (( أنها الأحرف الداخلة على الجملة والمفرد ؛ لإيقاظ المخاطب عن غفلة وذهول عما يراد منه ))<sup>(٤)</sup>

واختلف النحويون في أحرف التنبيه فذكر بعضهم أنها : (( ألا ، وأما ، وها ))<sup>(٥)</sup> ، وذكر أبو حيان أنها : (( ألا ، وأما ، وها ، ويا ))<sup>(٦)</sup> ، وذكر المالقي أنها: (( الهمزة ، وأيُّ ، ويا ، وهِيَ ، أيَا ، وألَا ، ووا ، وها ، وَيٰ ))<sup>(٧)</sup> ، وأما )<sup>(٨)</sup>

وهذه الأحرف باستثناء (( ألا )) و(( أما )) و(( ها )) و(( وَيٰ )) هي أحرف النداء . وهذا يشير إلى أن كل نداء تنبيه وليس كل تنبيه نداء ، ويدل على ذلك قول ابن يعيش : (( حروف النداء ستة ، وهي يا وأيَا وهِيَ وأيِّ الهمزة ووا ، والخمسة ينْبَهُ بها المدعو ))<sup>(٩)</sup> كما يدل عليه ما جاء في التصريح (( الفصل الأول في ذكر الأحرف التي يُنْبَهُ بها المنادى )) ثم سرد

(١) الكليات ٢٨٨ ، وانظر التعريفات للجرحاني ٩٣

(٢) شرح المقدمة الكافية ٩٨٥/٣

(٣) الأمالي النحوية ١١٨/٤

(٤) شرح المقدمة الكافية ٩٨٥/٣ الخامس

(٥) انظر المفصل ٣٠٧ ، وشرح المفصل ١١٣/٨ فما بعدها ، والإيضاح ٢٢٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٢١/٤ ، والتخمير ٩١/٤ ، وإرشاد الهادي ١٢٧

(٦) النكت ٢٨٧

(٧) رصف المباني ١٠٢

(٨) رصف المباني ١٨١

(٩) شرح المفصل ١١٨/٨

الشيخ خالد الأزهري هذه الأحرف، وهي: (( الهمزة ، وأيٌّ ، وآ ، وأيٌّ ، ويا ، وأيَا ، وهيا ، ووا )).<sup>(١)</sup>

وعليه فالأحرف التي يختص بها التنبيه ، ولا تستعمل للنداء هي : (( ألا ، وأما ، وها ، وَيٌّ )). وأمّا الهمزة ، ويا ، وأيٌّ ، وهيا ، ووا ، وكذلك آ ، وأيٌّ فلتتنبيه والنداء معاً. وسيكون الحديث هنا عن (( ألا ) ، و( أما ) ، و( كلاً ) ، و( ها ) ، و( وَيٌّ )؛ لأنها للتنبيه فقط. ف(( ألا )) قد سبق الحديث عنها في حروف الابتداء ؛ لأنها تخلص للاستفناح إذا دخلت على ( يا ) كما ذكره ابن جني ، وإن لم تدخل على ( يا ) ، فإنها تفيض المعينين: الاستفناح والتنبيه، نحو: ألا إِنَّ زِيدًا خارج ، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> واختلف أهل العربية في (( ألا )) التنبيهية من حيث بساطتها وتركيبها، فذهب فريق منهم إلى أنها مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي ، وهذا القول مذهب الزمخشري.<sup>(٣)</sup> وذهب فريق آخر إلى أنها غير مركبة ، وعليه ابن مالك<sup>(٤)</sup> واحتراره أبو حيان.<sup>(٥)</sup>

وألا التنبيهية مهملة ؛ لعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> وعلى الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> و(( أما )) : تبدل همزتها هاء وعينا ، فيقال: هما ، وعما ، وتحذف ، فيقال: (ما)، أو تحذف الألف في الأحوال الثلاثة ، فيقال: هم ، وعَم ، وأم<sup>(٨)</sup> ، ومعناها التنبيه والاستفناح مثل (ألا) ، وذلك قوله: أَمَا زِيدٌ قَائِمٌ ، وأمَا إِنَّكَ قَائِمٌ ، فبابها الجملة الاسمية والفعلية<sup>(٩)</sup> ، ويكثر قبل القسم، ومن ذلك قول الشاعر:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرَهُ الْأَمْرُ<sup>(١٠)</sup>

(١) التصریح ٤/٧

(٢) سورة البقرة الآية (١٢)

(٣) انظر الكشاف ١/١٨٠

(٤) انظر شرح الكافية ٣/٥٦٥

(٥) انظر البحر ١/٦١ ، وانظر اختيارات أبي حيان التجوید ٢/٦١١ فما بعدها

(٦) سورة هود الآية (١٨)

(٧) سورة النحل الآية (٥٩)

(٨) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٢١ ، والمجمع ٢/٤٨٨

(٩) رصف المباني ١٨١ ، والمجمع ٢/٤٨٧

(١٠) انظر المجمع ٢/٤٨٧ ، وشرح أشعار الهندلين ٢/٩٥٧ ، وشرح المفصل ٨/١١٤

وهي من الحروف المهملة<sup>(١)</sup> ؛ لعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية كـ ((ألا))، فمن دخولها على الجملة الاسمية قول النبي صلّى الله عليه وسلم: ((أَمَا إِنْكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤُتِهِ...))<sup>(٢)</sup> ، ومن دخولها على الجملة الفعلية قول النبي صلّى الله عليه وسلم: ((أَمَا لَوْ قُلْتَ حِينَ أَمْسَيْتَ : أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ تَضُرَّكَ))<sup>(٣)</sup>

و((كلاً)): اختلف أهل العربية في أصلها فذهب الجمهور إلى أنها بسيطة ، وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(لا) النافية ، وشددت لامها ؛ لتقوية المعنى ، ولدفع توهם بقاء معنى الكلمتين. ورد بأنه دعوى لا يقوم عليها دليل.<sup>(٤)</sup> ويرى ابن العريف أنها مركبة من (كُلًّا) و(لا)<sup>(٥)</sup> ، ورد بأنه كلام خلف ؛ لأن (كُلًّا) لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب ؛ إذ لا يدعى التركيب في الحروف إلا فيما يصح له معنى في حال الأفراد.<sup>(٦)</sup>

كما اختلفوا في معناها فذهب الجمهور ، منهم الخليل وسيبوه والمبرد والزجاج إلى أنها حرف معناه الردع والزجر. فإذا قال القائل : اقتل زيداً ، قلت له: كلاً ، أي ارتدع عن هذا ، أو ازدجر ، وذهب قوم إلى أن هذا المعنى لا يستمر فيها ، فقال الكسائي ومن وافقه بأنها تكون معنى ((حَقًّا)) ، وذهب النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما إلى أنها بمعنى ((نعم)) ، وذهب أبو حاتم ومتابعيه إلى أنها بمعنى ((ألا)) الاستفتاحية.<sup>(٧)</sup>

وقال ابن فارس: ((كلاً تقع في تصريف الكلام على أربعة أوجه : أولها الرد، والثاني الردع ، والثالث صلة اليمين وافتتاح الكلام بها كـ ((ألا)) ، والوجه الرابع التحقيق لما بعده من الأخبار ))<sup>(٨)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٢١/٤

(٢) صحيح مسلم ٢٤٩ ، رقم الحديث (٦٣٣)

(٣) صحيح مسلم ١٠٨٦ ، رقم الحديث (٢٧٠٩)

(٤) انظر المغني ٢٤٩ ، والمجمع ٢٥٠٠/٢ ، ومعتزك القرآن ٢٤٩/٢ ، والكليات ٧٥٣ ، والنكت ٢٨٧  
رصف المباني ٢٨٧

(٥) رصف المباني ٢٨٧ ، وانظر الجنى الداني ٥٧٨ فما بعدها

(٦) انظر المغني ٢٤٩ فما بعدها ، والمجمع ٢٥٠٠/٢ ، والجنى الداني ٥٧٧ ، والبصائر ٤/٣٨١ فما بعدها ، وحاشية الدسوقي ٥١٣/١ فما بعدها ، ومفردات ألفاظ القرآن ٧٢٥

(٧) مقالة كلاً ٨-٧

وأرى أن هذه الآراء الأربع في معنى ((كلا)) ترجع عند التحقيق إلى معنيين: أحدهما : حرف جواب بمعنى ((نعم)) أو ((لا)) وهو معنى قول الجمهور والنضر بن شميل والفراء. ونسبة الكافيجي القول بجئهها حرف التصديق بمنزلة ((إي)) و((نعم)) إلى البصريين.<sup>(١)</sup> وسيكون الحديث عنه في حروف الجواب.

والثاني : حرف تبيه بمعنى ((الا)) التنبيهية ، وهو قول أبي حاتم ، وهو الذي يعنيها هنا، قال ابن هشام : ((وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما [ أي قول الكسائي والنضر بن شميل]؛ لأنه أكثر اطراً ، فإن قول النضر لا يتأتى في آيات المؤمنين<sup>(٢)</sup> والشعراء.<sup>(٣)</sup> )) وقول الكسائي لا يتأتى في نحو كلاماً إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ<sup>(٤)</sup> كلاماً إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ<sup>(٥)</sup> كلاماً إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمْحُجُوبُونَ<sup>(٦)</sup> ؛ لأن ((أن)) تكسر بعد ((الا)) الاستفتاحية، ولا تكسر بعد (حقاً) ولا بعد ما كان بمعناها ، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم )<sup>(٧)</sup>

وقول أبي حاتم كقول الكسائي إلا أنه فسر معنى (كلاً) بالاسم وهو (حقاً) ، وكلاهما متقاربان كما جاء في التخمير (( وقال بعض المفسرين: (كلا) معناها حقاً وهو يقرب من معنى ألا)).<sup>(٨)</sup>

وذلك أن ((الا)) الاستفتاحية معناها : (اعلم) كما قال الجوهري: (( وأما ألا فحرف يفتح به الكلام للتنبيه ، تقول : ألا إن زيداً خارج كما تقول : اعلم أن زيداً خارج ))<sup>(٩)</sup> و((اعلم)) بمعنى ((حقاً)) ؛ لأن التقدير : حقاً ، فقام المصدر مقام فعله ، فلا اعتراض على قول الكسائي بدعوى فتح همزة ((إن)) بعد (حقاً) ؛ لأنه لو وقعت ((إن)) بعد (حقاً) لا بد أن تفتح الهمزة وفقاً للقاعدة في ذلك ؛ لوقعها موقع المفرد ؛ لأن الجملة بعد

(١) انظر شرح قواعد الإعراب ٢٢٢

(٢) وهي لعلني أعمل صالحاً فيما تركت كلاماً إنها كلمة الآية (١٠٠)

(٣) وهي قال أصحاب موسى إنما لدركون ، قال كلاماً إن معي ربي سيهدين الآية (٦٢-٦١)

(٤) سورة المطففين الآية (١٨)

(٥) سورة المطففين الآية (٧)

(٦) سورة المطففين الآية (١٥)

(٧) المعنى ٢٥٠

(٨) التخمير ١٦٣/٤

(٩) الصحاح ١٨٤٢/٢

قولك: حَقٌّ أَنْ زِيدًا خَارِجٌ ، في تأويل المصدر مفعول به لفعل مخدوف تقديره: (( حُقًّ )) وناب عنه المصدر الذي هو (( حُقًّ )).

كما تفتح همزة ( إِنْ ) إذا وقعت بعد ( اعلم ) في قولك مثلاً : اعلم أن زيداً خارج؛ لوقعها في تأويل المصدر مفعولاً به لل فعل ( اعلم ).

وأما كون همزة ( إِنْ ) مكسورة بعد ( ألا ) الاستفتاحية فلأنها وما دخلت عليه جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

ولا يضر أن يفسر (( كلا )) بـ (( نعم )) أو (( حُقًّ ))؛ لأنه تفسير بالمعنى ، وليس شرطاً أن يكون المفسر موافقاً للمفسر في الحرافية أو الاسمية أو الفعلية ، وقد فسر الجوهري - كما تقدم - (ألا) الاستفتاحية وهي حرف بـ ( اعلم ) وهو فعل. كما فسر (( أمّا )) وهو حرف باسم الشرط و فعله ، أي (( مهما يكن من شيء )).

وليس الكسائي وحده يقول بأن (( كلا )) يعني (( حُقًّ )) فقد قال القرطبي في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنْجِيهِ ، كَلَّا إِنَّهَا لَظَى ﴾<sup>(١)</sup> : (( إذا كانت يعني (( حُقًّ )) كان من تمام الكلام ﴿ يُنْجِيهِ ﴾ وإذا كانت يعني (( لا )) كان تمام الكلام عليها ))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلْيَيْنِ ﴾<sup>(٣)</sup> : (( كلاً يعني حُقًّ ، والوقف على ﴿ تَكَذِّبُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ) و قال أيضاً في الآية ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ ﴾<sup>(٥)</sup> : (( كلاً : رد وجز ، أي ليس أسطير الأولين . وقال الحسن : معناها حُقًّ ))<sup>(٦)</sup> وقال الشوكاني : (( وكلاً يأتي يعني حُقًّ ، وبمعنى ( لا ) ))<sup>(٧)</sup> وقال ابن الحاجب : (( حرف الردع : كلاً ، وقد جاء يعني حُقًّ ))<sup>(٨)</sup> ، وقد ذكر الرضي احتمال المعنين في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ، كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لَا يَاتَنَا عَنِيدًا ﴾<sup>(٩)</sup> وقال: (( وإن كانت يعني (( حُقًّ )) لم يجز الوقف عليها ؛ لأنها من تمام ما

(١) سورة المعارج الآية (١٤-١٥)

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/١٨

(٣) سورة المطففين الآية (١٨)

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٤/١٩

(٥) سورة المطففين الآية (١٤)

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/١٩

(٧) فتح القدير ١٨٢٤

(٨) المقدمة الكافية ١٠٠٨/٣ ، وشرحه ١٠٠٨/٣

(٩) سورة المدثر الآية (١٦، ١٥)

بعدها ، ويجوز ذلك إذا كانت للردع ؛ لأنها ليست من تمام ما بعدها ، وكأن الفعل الذي هي من تمامه محنوف ؛ لأن الحرف لا يستقل ، أي كلام لا تقل ، أو ليس الأمر كذلك )<sup>(١)</sup>

وقال صدر الأفضل ناقلاً عن ابن الدهان : (( والذى عليه أكثر العلماء أن (كلاً) يحسن الوقف عليه إذا كانت ردًا للأول بمعنى ليس الأمر كذلك ، ويكون ما بعدها مستأنفًا ، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى (ألا) وحقًا ، قوله عز وجل : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾<sup>(٢)(٣)</sup>

وقال ابن يعيش : (والحق فيها أنها تكون رد الكلام قبلها بمعنى (لا) ، وتكون تنبيهاً ك(ألا) و(حقًا) وعليه الأكثر. ويحسن الوقف عليها إذا كانت ردًا بمعنى ليس الأمر كذلك ، ولا يحسن الوقف عليها إذا كانت تنبيهاً بمعنى (ألا) و(حقًا).<sup>(٤)</sup>)

وقال صاحب رصف المباني : (( أنه يوقف عليها في بعض الموضع مع وصل ما قبلها بها ، وفي بعض الموضع يوقف على ما قبلها وذلك بحسب مواضعها من المعنى ، وهذا لا يتبيّن إلا بتتابع مواضعها واحداً واحداً ... ))<sup>(٥)</sup>

ويمكن أن يستخلص مما تقدم أن (( كلام )) تقع حرف جواب بمعنى (( لا )) أو ((نعم)) ، وتقع حرف تنبيه بمعنى (( ألا )) ، فإذا كانت جواية كان الوقف عليها ؛ لأنها قائمة مقام الجملة المفيدة ، وإذا كانت تنبيهية بمعنى (( ألا )) فإنها لا يحسن الوقف عليها ؛ لأنها لا تستقل بنفسها بل تحتاج إلى غيرها.

وهي مهملة في الوجهين<sup>(٦)</sup> ؛ لأنها إذا كانت تنبيهية ، فإنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية كأخواتها من أحرف التنبيه. وإذا كانت جواية فإنها قائمة مقام جملة مفيدة ، وما بعدها إما توكيد لها أو مستأنفة ، فإذا كانت الجملة بعدها توكيدها ، كما قال ابن الشجري : (( لا ، إنما تقع في الجواب نائبة عن جملة ، وكذلك كل حرف جوابي ، نحو : (بل) و(نعم) يقوم مقام جملة ، فإذا قال القائل : لم أكرمك ؟ قلت : بل ، والتقدير : بل قد أكرمتني ، وإن قلت :

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٧٩/٤

(٢) سورة المطففين الآية (١٥)

(٣) التخمير ٤/١٦٤ ، وشرح قواعد الإعراب لشيخ زادة ١٠٧-١٠٨

(٤) شرح المفصل ٩/١٦

(٥) رصف المباني ٢٨٨

(٦) انظر رصف المباني ٢٨٧

لا ، فالتقدير ، لا ، لم تكرمي ، فالحرف الجوابي ينوب عن هذه الجملة ، وربما جيء بها مذكورة بعده توكيداً ، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلِّي قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، وإذا كانت مستأنفة فلا تعمل فيها ؛ لأنها مستقلة عنها.

و(( ها )) : يقول الأزهري: (( وأمّا (ها) مقصورة بمعنى التنبيه ، فإن أبو الهيثم قال: ها تنبيه وتفتح العرب بها الكلام بلا معنى سوى الافتتاح ، تقول: ها ذاك أخوك ، ها إنّ ذا أخوك ، وأنشد:

هَا إِنَّ تَا عِذْرَةً إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلْدِ<sup>(٢)</sup>  
وذكر الجوهرى إفادتها التنبيه أيضاً<sup>(٣)</sup>

وفي الناج (( ها ) كلام تنبيه للمخاطب ينبه بها على ما يساق إليه من الكلام. قالوا: ها السلام عليكم ، فها منبهة مؤكدة ، وقال الشاعر:

وَقَفَنَا فَقْلُنَا هَا السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَأَنْكَرَهَا ضَيْقُ الْمَحَمَّ غَيْرُ<sup>(٤)</sup>

ويطرد دخول (( ها )) على ضمير الرفع المنفصل ، قال الرمانى : (( وذلك نحو قوله: هأنذا ، جواب من قال لك: أين أنت ؟ ويقول الاثنان : ها نحن ذان ، ويقول الجميع : ها نحن أولاء ، وتقول المرأة : هأنذه ، وتقول المرأة : ها نحن تان ، وتقول النساء : ها نحن أولاء ، وتقول للمخاطب : هانت ذا ، وللاثنين : ها أنتما ذان ، وللجميع: ها أنتم أولاء، قال الله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> وتقول للمؤنث: ها أنت ذه ، وللاثنين : ها أنتما تان ، وللجميع : ها أنتن أولاء ، ولللغائب : ها هو ذا ، وللجميع ها هم أولاء ، وللواحدة : ها هي ذه ، وللاثتين ها هما تان ، وللجميع ها هنّ أولاء<sup>(٦)</sup>)

كما تدخل على اسم الإشارة ، قال أبو حيّان : (( ويصحب هاء التنبيه اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب كثيراً ، نحو: هذا ، وهذان ، وهذه ، وهاته ، وهاتي ، وهاتا ، وهاتان ،

(١) سورة الملك الآية (٨-٩)

(٢) أمالى ابن الشجيري ٢٣٠/١

(٣) تهذيب اللغة ٤٧٩/٦ ، وانظر الناج ٤٢٥/٢٠ ، والصحاح ١٨٥١/٢

(٤) الصحاح ١٨٥١/٢

(٥) الناج ٤٢٥/٢٠ ، الطبعة ٤١٤هـ. دار الفكر

(٦) سورة آل عمران الآية (١١٩)

(٧) معاني المحرف ٩١

وهو لاء ، والمقرون بالكاف قليلاً ، نحو: هذاك ، وهاتيك.

وزعم ابن يسعون أن تي في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أوصافها ، وبالكاف في آخرها ، وليس ب صحيح ، وأما لحاق الهماء في المثنى ، والمجموع إذا كان بالكاف ، فزعم ابن مالك أنه لا تلتحقق الهماء إلا يقال: هذانك ، ولا هاتانك ، ولا هؤلائك ، والصحيح جوازه ، فإن كان اسم الإشارة باللام أو بما يقوم مقامها مما يستعمل في الرتبة البعدي فلا تدخل عليه هاء التنبيه ، لا يقال: هذالك ، ولا هاتالك ، ولا هائلك ، ولا هاذانك ، ولا هاتانيك ، ولا ها أولاً<sup>(١)</sup>

وجاء في الهمع: (( وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل ، نحو هـا أنتم أولاء )) ومع اسم الإشارة كهذا زيد وتقع مع غيرهما<sup>(٢)</sup>)

وتتدخل أيضاً على (( أي )) في النداء ، نحو: يا أيها الرجل ، قال الإربلي: (( وحرف التنبيه لازم في هذا الموضوع ؛ لأنـه كالصلة لـ (أي) بسببـ ما فاتـها من الإضافةـ، ولـذلك يقولـ المعربونـ: (هاـ) صـلةـ وـتنـبيـهـ))<sup>(٣)</sup>

كما دخلتـ فيـ (ـهلـمـ) ، يقولـ ابنـ جـينـ: (( إنـماـ هوـ كـقولـكـ:ـ هـاـ اـسـلـمـيـ .ـ وـهـوـ كـقوـلـهـمـ:ـ (ـهـلـمـ)ـ فيـ التـنـبـيـهـ عـلـىـ الـأـمـرـ))<sup>(٤)</sup>

وقد صرّحـ أـهـلـ الـعـرـبـ بـإـهـمـالـ ((ـهـاـ))<sup>(٥)</sup>ـ وـعـلـةـ إـهـمـالـهـاـ هيـ عدمـ اختـصـاصـهـاـ كـغـيرـهـاـ منـ أحـرـفـ التـنـبـيـهـ؛ـ لـدـخـولـهـاـ عـلـىـ الـفـعـلـ كـمـاـ قـالـ ابنـ جـينــ فيـ ((ـهـلـمـ))ـ وـكـمـاـ قـالـواـ:ـ ((ـهـاـ قـدـ رـجـعـ إـلـىـ عـرـيـنـهـ))<sup>(٦)</sup>ـ وـهـاـ اـسـلـمـيـ ،ـ وـعـلـىـ الـاسـمـ كـمـاـ تـقـدـمـ ،ـ وـقـالـ صـدـرـ الـأـفـاضـلـ:ـ ((ـتـقـولـ:ـ هـاـ إـنـ زـيـداـ مـنـطـلـقـ ،ـ وـهـاـ أـفـعـلـ كـذـاـ))<sup>(٧)</sup>

و((ـوـيـ))ـ :ـ لمـ أـجـدـ فـيـماـ اـطـلـعـتـ عـلـيـهـ مـنـ مـصـادـرـ مـنـ ذـكـرـ أـنـ (ـوـيـ)ـ مـنـ أحـرـفـ التـنـبـيـهـ غـيـرـ الـمـالـقـيـ حـيـثـ قـالـ:ـ ((ـاعـلـمـ أـنـ وـيـ حـرـفـ تـنـبـيـهـ مـعـنـاهـاـ التـنـبـيـهـ عـلـىـ الزـجـرـ كـمـاـ أـنـ مـعـنـاهـاـ

(١) الارشاف ٩٧٦/٢

(٢) الهمع ٤٨٦/٤٨٦

(٣) جواهر الأدب ٥٠٨ ( تحقيق د. إميل )

(٤) الخصائص ١٩٦/٢

(٥) انظر إرشاد المأدي ١٢٧، والرشاد في شرح الإرشاد ٢٨٤، ٢٨٦

(٦) معجم الشوارد التحوية ٦١٣

(٧) التخيير ٩١/٤

التنبيه على الحض . وهي تقال: للرجوع عن المكره والمحذور ، وذلك إذا وجد رجل يسب أحدها يوقعه في مكره أو يتلفه أو يأخذ ماله ، أو يعرض به لشيء من ذلك ، فيقال لذلك الرجل: وَيُ ، ومعناها تنبيه واذجر عن فعلك ، ويجوز أن توصل بها كاف الخطاب : ويلك<sup>(١)</sup>) ثم تابع كلامه قائلاً : (( وقيل في قوله تعالى: ﴿ وَيَكَانَ اللَّهُ يَسْطُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ ... وَيَكَانُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> : إنها وي دخلت لمعنى النبيه كما ذكرنا ، و(كأن) حرف تشبيه عاملة على حكم (كأن) المذكورة في بابها . وقيل: إنها (وي) المذكورة والكاف للخطاب كما ذكر ، و(أن) معموله لفعل مقدر ، كأنه في التقدير: اعلم أن الله ، واعلم أنه . وقيل: إن الأصل ويلك فحذفت اللام وبقي (ويك). وهذا دعوى في الحذف لا حجة عليها ، إلا أن صلاح المعنى له ، وليس كل ما يصلح النطق به يحكم. وإنما الصحيح أن تكون (وي) حرف تنبية على القولين الأولين ؛ لأنه الأليق بالمعنى والظاهر في اللفظ )<sup>(٣)</sup> ولو صح بجيء ((وي)) تنبئها ، فإنها مهملة كإهمال أختها ((ها)) ؛ لأنها مثلها في الدلالة على النبيه.

(١) رصف المبني ٥٠٤

(٢) سورة القصص الآية ٨٢

(٣) رصف المبني ٥٠٤ ، وانظر جواهر الأدب ٥١٤ ( تحقيق د. إميل )

## - إهمال أحرف النداء :

النداء من ندوات إذا جلست في النادي وهو المكان الذي ينادي فيه بعضهم بعضا.<sup>(١)</sup> وفيها لغات : النداء ، والنداء والندي<sup>(٢)</sup> ، والندي ، فالنداء مصدر قياسي لـ(نادي) ، والنداء سعاعي ، ووجهه أنه لما انتفت المشاركة في (نادي) كان منزلة الثلاثي الدال على صوت ، وقياسه فعال كصرخ صراغاً ، فمن راعى اللفظ كسر ومدّ ، ومن راعى المعنى ضم ومدّ وأما الندي والندي فمقصورهما للتخفيف.<sup>(٣)</sup>

وفي الاصطلاح : عبارة عن تصويبتك لمن تريده إقباله عليك لمخاطبه . وقيل : استدعاء مطلوب من مخاطب أو في تقدير مخاطب باسمه مع (يا) وأخواتها لفظاً أو تقديرها.<sup>(٤)</sup> وقيل : طلب الإقبال بـ(يا) أو إحدى أخواتها.<sup>(٥)</sup>

وفي أمالى ابن الحاجب : ((والنداء جملة إنشائية يقصد بها تنبية من مخاطبه بأحد الحروف المخصوصة. والمنادى هو الاسم المخاطب فيها ))<sup>(٦)</sup> وأحرفه : يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة ، وآ ، وآى.<sup>(٧)</sup> وختلف في عد (وا) من أحرف النداء ، فعدّها الزمخشري وابن مالك من أحرف النداء.<sup>(٨)</sup>

وـ(وا) خاصة بالنديبة ، وهي نداء المتفجع عليه أو منه ، وهي من كلام النساء في الغالب.<sup>(٩)</sup> ويشرك المنادى غير المندوب في أحکامه، وينتصب بجواز لحاق الألف في آخره لمد الصوت ، فإذا وقفت ألحقت الهاء ، وإذا درجت حذفتها. وهذه الألف تلحق في آخر المندوب المفرد ، نحو: يا زيداه. وإن كان مضافاً فموقعه آخر المضاف ، نحو: واعبد المطلباه. أو موصولاً ، فموقعها آخر الصلة ، نحو: وامن حفرزم زماه. أو موصوفاً فموقعها آخر الصفة على رأي يونس ، وسيبويه موقعها عند آخر الموصوف. أو مطولاً ، فموقعها آخر ما طال به ، نحو: يا ضارباً

(١) شرح الألفية لابن معط ١٠٣٣/٢

(٢) انظر البصائر ٣٢/٥

(٣) انظر حاشية الخضري ٧١/٢

(٤) شرح الألفية لابن معط ١٠٣٣/٢

(٥) انظر حاشية الخضري ٧١/٢

(٦) الأمالى ١٣٢-١٣٢/٢

(٧) انظر شرح الجمل ٨٢/٢ ، وجواهر الأدب ٢٢١

(٨) انظر المفصل ٣٠٩ ، والتسهيل ١٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٥٠٥/٢

(٩) شرح المكودي ٢٢٣

زيداه. <sup>(١)</sup>

ولهذه الأحرف ثلاث مراتب : الأولى - للقريب وهي الهمزة ، نحو: أَ فلان . والثانية- للمتوسط وهي (آ) ، نحو: آ فلان ، و(أي) ، نحو: أَيْ زيدُ أَقبل ، عند أكثرهم، وبعضهم يرى أنهما للقريب أيضاً. والثالثة - للبعيد وهي (آي) و(هيا) . وأما (يا) وهي أصل الباب فستعمل للجميع. <sup>(٢)</sup>

وفي تذكرة النحوة : (( مذهب سيبويه : أن الهمزة للقريب المضفي إليك . وغيرها للبعيد مسافة أو حكماً . ومذهب البصريين (أيا) و(هيا) للبعيد والهمزة للقريب. و(أي) للمتوسط و(يا) للجميع وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد ومنعوا العكس ، وخصوا (وا) بالمندوب ، وأجاز البصريون استعمالها في نداء البعيد )) <sup>(٣)</sup>  
و(أيا) و (هيا) الأكثر أنهما أصلان ، وذهب ابن السكري إلى أن الأصل في (هيا) :  
(أيا) ، والهاء بدل من الهمزة على حد قوله في إياك : هِيَك. <sup>(٤)</sup>

واختلف النحويون في إعمال أحرف النداء وإهمالها بعَل لاختلافهم في العامل في مثل قوله: (يا عبد الله) ، و(يا حسناً وجهه) ، و(يا طالعاً جبلاً) ، و(يا رفينا بالعباد) ، و(يا رجالاً خذ بيدي) ، و(يا زيد) ، فذهب سيبويه إلى إهمال أحرف النداء وعدم إعمالها في المنادى ؛ إذ العامل فيه عنده الفعل المتروك إظهاره قال : (( وما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قوله : يا عبد الله ، والنداء كله. وأما (يا زيد) فله علة سترتها في باب النداء إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعل ؛ لكثر استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريد عبد الله ، والنداء كله. فمحذف أريد وصارت (يا) بدلاً منها ؛ لأنك إذا قلت: يا فلان ، علم أنك تريده )) <sup>(٥)</sup>

ثم دلل على انتصار المنادى بالفعل ويا وأخواتها بدل من الفعل بقوله : (( وما يدل ذلك على أنه ينتصب على الفعل وأن يا صارت بدلاً من اللفظ بالفعل ، قول العرب : يا إياك ، إنما

(١) التوطئة ٢٩٦

(٢) انظر جواهر الأدب ٢٢١-٢٢٢ ، وشرح الألفية لابن معط ٢/٣٣١٠ فما بعدها

(٣) تذكرة النحوة ٤٤

(٤) تذكرة النحوة ٤٤١

(٥) الكتاب ١/٢٩١

قلتَ : يا إِيّاكَ أَغْنِي ، وَلَكُنْهُمْ حَذَفُوا الْفَعْلُ ، وَصَارَ يَا وَأَيَا وَأَيْ بَدْلًا مِنَ الْفَظْبِ بالْفَعْلِ ))<sup>(١)</sup>  
وقال أيضاً : (( اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه ، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك  
إظهاره . والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب ))<sup>(٢)</sup>

وتابعه المبرد حيث يقول : (( اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصيته ، وانتصابه على الفعل  
المتروك إظهاره ، وذلك قوله : يا عبد الله ؛ لأن (يا) بدل من قوله : أدعوك عبد الله وأريد ،  
لا أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً ، فإذا قلت : يا عبد الله ، فقد وقع  
دعاؤك بعد الله ، فانتصب على أنه مفعول تدعى إليه فعلك ))<sup>(٣)</sup>

ومع وضوح وصراحة قول المبرد بأن العامل في المنادي الفعل المتروك إظهاره ، وحرف  
النداء ما هو إلا بدل من الفعل باللفظ لا بالعمل أو قائم مقام الفعل الذي هو أدعوك في المعنى لا  
في العمل تبعاً لسيبوه - كما صرّح به - إلا أنها تحدّ أن ابن يعيش ينسب إليه القول بأن العامل  
في المنادي نفس (يا) ؛ إذ قال : ((وكان أبو العباس المبرد يقول : الناصب نفس (يا) ؛ لنيابتها  
عن الفعل ، قال : ولذلك جازت إمامتها ))<sup>(٤)</sup>

كما تحدّ الرضي ينسب إليه القول بجواز إعمال (يا) في المنادي حيث قال : ((انتصاب  
المنادي عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، وأصله عنده يا أدعوك زيداً فحذف  
الفعل حذفاً لازماً ؛ لكثرة الاستعمال ، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائده ، وأجاز المبرد  
نصب المنادي على حرف النداء ، لسده مسدّ الفعل ، وليس ببعيد ؛ لأنه يمال إمالة الفعل ))<sup>(٥)</sup>  
وهذا القول من الرضي يوحي بأن للمبرد رأيين في إهمال أحراق النداء وإعمالها : الأول إهمالها  
وهو صريح كلامه ، والثاني جواز إعمالها . كما نسب الإربلي إلى المبرد القول بإعمال أحراق  
النداء في المنادي<sup>(٦)</sup>

وسواء ثبت صحة نسبة إعمال أحراق النداء إلى المبرد أم لم ثبت ، فالقول بالإعمال هو

- (١) الكتاب ٢٩١/١
- (٢) الكتاب ١٨٢/٢
- (٣) المقتضب ٢٠٢/٤
- (٤) شرح المفصل ١٢٧/١
- (٥) شرح الرضي على الكافية ٣٤٦/١
- (٦) جواهر الأدب ٣٦٠

مذهب ابن جني كما في الخصائص.<sup>(١)</sup> والقول بالإهمال هو مذهب جمهور النحوين<sup>(٢)</sup> وذهب بعضهم إلى أن العامل في المنادى هو (يا) ولكنه ليس حرفاً بل هو اسم فعل مضارع بمعنى أدعوه، وذهب بعض إلى أن (يا) ليس اسم الفعل المضارع ولا الحرف الذي عوّض به عن الفعل، ولكنه هو الفعل نفسه ، وهو العامل في المنادى.<sup>(٣)</sup>

وقد دلل الجمهور على إهمال أحرف النداء بأن الحروف لا تعمل بما فيها من معانٍ الأفعال خاصة ؛ لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها ، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وليس تعمل كلها ، وإنما يعمل منها ما توافرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في (إن) وأخواتها وفي (ما) الحجازية فيما أعملها ، وتلك أشباه ليست موجودة في يا ، فينبغي لها أن لا تعمل فهذا وجه . وأن العرب قالت: يا إياك ولم تقل : ياك ، ولو كانت عاملة لأمكن اتصال المعمول بعامله وأن تقول : ياك ، فلما لم تقل ذلك ، وقلنا : يا إياك دل ذلك على أن (يا) ليست عاملة ، وأن العامل إنما هو شيء مضمر بعد (يا) والفعل هو الأصل في العمل فإذا قدر قدر ما هو الأصل ، وأما الحروف فإنما ينصب منها ما شابه الفعل . وإذا أمكن أن يعمل الفعل الذي هو الأصل فلا يعدل عنه إلى الحرف ، وقد أمكن فوجوب القول به.<sup>(٤)</sup>

والسر في إهمال أحرف النداء يوضحه قول الشلوبين : (( هذه علة اختصاص النداء بالاسم ، ومعناها أنا إذا قلنا : يا عبد الله فكأننا قلنا : يا أدعوا عبد الله أو يا أنا دعي عبد الله أو ما أشبه ذلك هكذا قدره سيبويه وجعله من المتصوب بالفعل اللازم إضماره ؛ لأن العرب لم تظهر هذا الفعل أصلاً وإن كان المعنى عليه ، وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله فإنك منه لزيد ، وأنت إذا قلت : يا أدعوا عبد الله ويأنا دعي عبد الله فكأنك بدأت بيا التي هي حرف تنبيه ، ونحن قد نطق بيا وحدها فتكون تنبيها لكل من سمعها .

فلما وجد سيبويه قوله : يا عبد الله منصوباً وكان المتصوب لا بد له من ناصب ولم يكن أن يكون ناصبه (يا). بما تضمنه من معنى أدعوا وأنا دعي وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله - ولا

(١) انظر الخصائص ٢٧٦/٢

(٢) انظر حواهر الأدب ٣٦٠

(٣) انظر عدة السالك ٥/٤ فما بعدها ، وحواهر الأدب ٣٦١

(٤) شرح الألفية لابن معط ٢٥١/١٠

بد - متضمن معنى أدعوك وأنادي ؛ لأنك إذا تبّهته بـ(يا) فأنت داع له ومناد؛ لأن النداء والدعاء كل واحد منهما تنبية للمنادي والمدعو ... )<sup>(١)</sup>

كما قال : (وقلنا) : (يا) التي كانت تنبيتها عاماً لكل من سمعها أدعوك زيداً أو أنادي زيداً أو يعني بهذا التنبية زيداً على معنى تخصيص زيد بذلك التنبية دون غيره ثم أضمرت هذه الأفعال بعد (يا) لدلالة معنى (يا) على ذلك ؛ لأن (يا) يتضمن معنى الدعاء والنداء فدللت على ((أدعوك وأنادي وأعني)) بهذا النداء لأن ذكر زيد مع (يا) يدل على أن النداء مخصوص بزيد )<sup>(٢)</sup>

فيبدو من هذا القول أن حروف النداء تفید التنبیہ ، وکان الأصل لقولك : يا عبد الله يا أدعوك عبد الله أو يا أنادي عبد الله ولكن لما كانت (يا) وأخواتها تفید التنبیہ كما أن الدعاء والنداء يفید التنبیہ فحذف الفعل وأقيم مقامه حرف النداء من حيث المعنى لا من حيث العمل ، فاستغنى عن يا أدعوك عبد الله أو يا أنادي عبد الله بـ يا عبد الله للاختصار والإيجاز فكان يا أنادي عبد الله أو يا أدعوك عبد الله من الأصول المروضة . ولم يكن حرف النداء عاملاً في المنادي ؛ لأنه لما كان أصل قولك : يا عبد الله : يا أدعوك عبد الله أو يا أنادي عبد الله فكان غير مختص بأحد القبيلين الفعل والاسم ؛ لدخوله على الاسم باعتبار الحال وعلى الفعل باعتبار الأصل . ومن دخوله على الفعل وإن كان أصلاً مرفوضاً قوله تعالى : ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾<sup>(٣)</sup>  
وقول الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبَلِي وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ

وقد صرّح ابن يعيش بإهمال حروف النداء ؛ لدخولها على الاسم والفعل حيث قال : ((إن هذه الحروف إنما هي تنبية المدعو ، وهي غير مختصة بل تدخل تارة على الجملة الاسمية، نحو قول الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

وتارة على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى : ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ وما هذا سببه فإنه لا يعمل ولا يقال بأنه عمل بطريق النيابة عن الفعل الذي هو أدعوك لأنّ نقول نيابتها عن الأفعال لاتوجّب لها العمل ؛ لأنّ عامة حروف المعاني إنماأتي بها عوضاً من الأفعال لضرب من الإيجاز

(١) شرح المقدمة الجزئية ٢٨٢-٢٨١/١

(٢) شرح المقدمة الجزئية ٢٨٣/١

(٣) سورة النحل الآية (٢٥)

والاختصار فالواو في جاء زيد وعمرو نائب عن أعطف وهل نائب عن أستفهم وما نائب عن أنفي ومع ذلك فإنه لا يجوز إعمالها ولا تعلق الظرف بها ولا الحال لأن ذلك يكون تراجعاً عمما اعتبرموه من الإيجاز وعوداً إلى ما وقع الفرار منه لأن الفعل يكون ملحوظاً مراداً فيصير كالثابت وإذا كان كذلك فلا يجوز لهذه الحروف أن تعمل وإذا لم تكن عاملة كان العمل للفعل المذوف)<sup>(١)</sup>

وقال ابن عصفور : ((... وذلك أن الحرف إذا اختص باسم واحد لا يعمل فيه إلا جرّاً، وهذا قد عمل فيه نصباً ، فدل على بطلان ما ذهب إليه من أن ((يا)) هي الناصبة مع أنها لا تختص ، وذلك أن ((يا)) للتبنيه في الأصل فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف فمثال دخولها على الفعل قوله:

\* أَلَا يَا اسْتِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ \*

ومثال دخولها على الحرف قوله:

يَا لَيْتَ رَوْجَلَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا<sup>(٢)</sup>

ما تقدم يتبيّن أن السر في إهمال أحرف النداء وعدم إعمالها أنها غير مختصة بدخولها على الأسماء والأفعال ، إلا أن دخولها على الأفعال من الأصول المرفوضة . وللأصل المرفوض نظائر ومنه (استحوذ) في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا تَحْوِذُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾<sup>(٣)</sup> قال ابن جيني في باب تعارض السماع بالقياس : ((إذا تعارضنا نطقت بالمسنون على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره. وذلك قول الله تعالى : ﴿إِنَّمَا تَحْوِذُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ وهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم ثم إنك من بعد لاتقيس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استبعاد : استبعاد))<sup>(٤)</sup>

(١) شرح المفصل ١٢١-١٢٠/٨

(٢) شرح الجمل ٤٠٩/٢

(٣) سورة الجادلة الآية (١٩)

(٤) الخصائص ١١٧/١

## - إهمال أحرف النفي:

النفي مصدر نفي الشيء أي : تنجي ، ونفاه : خياء ، و فعله يأتي لازماً و متعدياً<sup>(١)</sup> ، كعب الشيء ، و عبته ، وجاء زيد وجئته . والمقصود به هنا هو سلب الحكم عن شيء بأداة نافية ، مثل: ما ، ولم ، وقيل : هو من معاني الحروف : لم ، ولن ، وما ، وإن ، ولا ، ولات.<sup>(٢)</sup> فأحرف النفي هي: (إن<sup>٣</sup>) و(لا) و(لات) و(لم) و(لن) و(ما).

وتشترك هذه الأحرف في دلالتها على النفي ، وتخالف في إعمالها وإهمالها ، والحديث هنا عن : إن<sup>٤</sup> ، ولا ، ولات ، وما.

فـ (إن<sup>٥</sup>) نظرها سيبويه لـ (ما) مرة ، ولـ (ليس) مرة أخرى كما في قوله: (( تكون في معنى (( ما )) قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٦)</sup> أي: ما الكافرون إلا في غرور ))<sup>(٧)</sup> وقوله: (( وتكون (إن<sup>٨</sup>) كما في معنى ليس ))<sup>(٩)</sup> وقال المبرد: (( وتكون في معنى ما . تقول: إن زيد منطلق ، أي: ما زيد منطلق))<sup>(١٠)</sup> وقال أيضاً: (( تكون في معنى (ما) نحو: إن زيد في الدار ، أي: ما زيد في الدار ، وقال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ ، وقال: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾<sup>(١١)</sup> وقول سيبويه بأن (إن<sup>٩</sup>) في معنى (ما) أو (ليس) يعني أن المنفي بها في معنى الحال، كما أن ما وليس لنفي الحال ، فهي إذا دخلت على المضارع تكون من مخلاصاته للحال.

وهذا هو الأكثر يقول ابن مالك في شرح التسهيل: (( والأكثرون أيضاً على أن النفي بليس وما وإن قرينة ملخصة للحال مانعة من إرادة الاستقبال ، وليس ذلك بلازم ، بل الأكثر كون المنفي بها حالاً ، ولا يمتنع كونه مستقبلاً ، كما قال حسان في وصف الزبير رضي الله عنهما:

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ يَذْبَلُ

(١) انظر اللسان ٢٣٤/١٥

(٢) انظر الخليل ٤٥٨

(٣) سورة الملك الآية (٢٠)

(٤) الكتاب ١٥٢/٣

(٥) الكتاب ٢٢٢/٤

(٦) المقتضب ٣٦٢/٢

(٧) سورة الكهف الآية (٥)

(٨) المقتضب ٥٠/١

أي ما في هذا العصر مثله ، ولا كان فيما مضى ، ولا يكون فيما يستقبل ، وهذا جلي غير خفي ، ومثله قول الآخر :

**وَالْمَرْءُ سَاعِ لَا مُرِ لَيْسَ يُدْرِكُهُ وَالْعَيْشُ شُخْ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ<sup>(١)</sup>**

وقال تعالى في استقبال المنفي بـ (ما) و (إن) ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِقْنَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾<sup>(٢)</sup> وقال أبو ذؤيب :

**أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَعِبْرَةً مَا تُقْلِعُ**

وقال النابغة الجعدي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :

**لَهُ نَائِلَاتٌ مَا يَغْبُ نَوَالُهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعَهُ غَدًا<sup>(٣)</sup>**

وقال أبو حيyan : (( والذين قالوا : إن هذه الأدوات<sup>(٤)</sup> تخلص للحال إنما هو إذا لم تقرن قرينة لفظية أو مانعة تخلص للاستقبال ، أما إذا اقترن قرينة تخلصه للاستقبال فلا يقول أحد إنه تخلصه للحال ))<sup>(٥)</sup>

وذكر ابن الشجري لـ (إن) النافية ثلاثة أوجه: أحدها إلآ تأتي بعدها بحرف إيجاب ، كقولك: إن زيد قائم ، وإن أقوم معك.

والثاني : أن تأتي بعدها بـ (إلا) فاصلة بين الجزئين فتجعل الكلام موجبا ، كقولك: إن زيد إلا قائم ، وإن خرج إلا أخوه ، وإن لقيت إلا زيدا.

والثالث : أن تدخل (لما) التي يعني (إلا) موضع (إلا) كقولك: إن زيد لـ مـ قـائـمـ ، تـريـدـ : مـازـيدـ إـلـاـ قـائـمـ.<sup>(٦)</sup>

والأصل في (إن) أن لا تعمل كما ذهب إليه سيبويه والفراء وأكثر البصريين والمغاربة.<sup>(٧)</sup> لأنها من الحروف التي تشتراك فيها الأفعال والأسماء فالتزموا بالأصل والقياس. قال المبرد ((وكان سيبويه لا يرى فيها إلآ رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على المبتدأ وخبره ، كما تدخل ألف

(١) المتخل ٥٨٦/٢

(٢) سورة يونس الآية (١٥)

(٣) شرح التسهيل ١/١ ، ٢٢-٢٣ ، وانظر التذليل ٩٣-٩٤/١

(٤) أي ليس ، وما ، إن ، ولام الابتداء

(٥) التذليل ١/٩٤-٩٥

(٦) الأمالي ٣/٤٤-١٤٥

(٧) الارتفاع ٣/٧-٨١٢ ، والهمج ١/٣٩٤

الاستفهام فلا تغيره. وذلك كمذهب بنى تميم في ((ما)).<sup>(١)</sup>

ونسب في الارشاف وشرح ابن عقيل إلى سيبويه القول بالإعمال<sup>(٢)</sup> ، والأصح عنه الإهمال كما نص عليه ابن الشجري حيث يقول: ((إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، كَمَا تَقُولُ فِي الْلُّغَةِ التَّمِيمِيَّةِ: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ))<sup>(٣)</sup> رفع الخبر ، يقول: ((إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، كَمَا تَقُولُ فِي الْلُّغَةِ التَّمِيمِيَّةِ: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ))

ثم علل ابن الشجري حكاية سيبويه بالرفع قائلاً: ((وَإِنَّا حَكَى سَبِيلُه بِالرَّفْعِ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا حُرْفٌ يَحْدُثُ مَعْنَى فِي الْإِسْمِ وَالْفَعْلِ ، كَأَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ ، فَوُجُوبُ لِذَلِكِ أَلَا يَعْمَلُ ، كَمَا لَمْ يَعْمَلْ أَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ ، وَكَمَا لَمْ تَعْمَلْ (ما) النَّافِيَّةِ فِي الْلُّغَةِ التَّمِيمِيَّةِ وَهُوَ وَفَاقُ الْقِيَاسِ ، وَلَمَّا خَالَفَ بَعْضُ الْعَرَبِ الْقِيَاسَ فَأَعْمَلُوا (ما) لَمْ يَكُنْ لَّنَا أَنْ نَتَعَدِّيَ الْقِيَاسَ فِي غَيْرِ (ما))<sup>(٤)</sup>

وقال الملاقي: ((أَنْ تَكُونَ حُرْفًا لِلنَّفِيِّ كَ(ما) وَ(لَا) وَ(لَيْسَ) ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ وَعَلَى الْأَسْمَاءِ ، وَلَا تؤثِّرُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُخْتَصَّةٍ ، وَمَا لَا يَخْتَصُ لَا يَعْمَلُ. فَتَقُولُ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ ، وَإِنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنْ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، فَهُوَ كَ(ما) فِي هَذَا الْمَعْنَى. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ إِنْ يَعْدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾<sup>(٥)</sup> وَقَالَ: ﴿مَكَنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّا كُمْ فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup> وَقَالَ: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٧)</sup>)

كما قال: ((وَعَدَمُ عَمَلِهَا هُوَ الْكَثِيرُ وَالْأَصْلُ لِعدَمِ الْاِخْتِصَاصِ كَمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَا يَخْتَصُ كَحُرُوفِ الْجَرِ وَحُرُوفِ الْجَزْمِ ، هَذَا مَا لَمْ يَكُنْ كَجَزِءِ مِنْهُ كَالْأَلْفُ وَاللَّامُ وَسِينُ الْاسْتِقبَالِ))<sup>(٨)</sup>

ولكن القول بالإعمال هو مذهب المبرد حيث يقول: ((وَغَيْرُه))<sup>(٩)</sup> يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول؛ لأنَّه لا فصل بينها وبين ما في

(١) المقتصب ٢/٣٦٢، و١/٥٠

(٢) الارشاف ٣/١٢٠٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧

(٣) الأمالي ٣/٤٣

(٤) الأماли ٣/٤٣

(٥) سورة فاطر الآية (٤٠)

(٦) سورة الأحقاف الآية (٢٦)

(٧) سورة الملك الآية (٢٠)

(٨) رصف المباني ١٨٩ - ١٩٠

(٩) رصف المباني ١٩٠

(١٠) أي غير سيبويه

المعنى))<sup>(١)</sup> كما نسبه إليه السيوطي وإلى الكسائي.<sup>(٢)</sup>

وما تقدم يتضح أن (إن) النافية مهملة وغير عاملة في الاسم ولا في الفعل؛ لأنها غير مختصة بأحدهما؛ لأنها كما ينفي بها الاسم ينفي بها أيضًا الفعل كقوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَا تُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدَنَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> قوله: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٤)</sup> في قراءة تشديد (لما)، قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾<sup>(٥)</sup> قوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾<sup>(٦)</sup> وقد التزم الجمهور هذا الأصل فلم يحيزوا بعملاها عمل ليس، وأما المبرد والكسائي فإنهما أحاجزا الإعمال؛ لأنها لما كانت في معنى النفي، وليس في معنى النفي أيضًا حملها عليها حملًا للنظير على نظيره فأ عملاها عمل ليس.

و(لا) : ينقسم إلى قسمين : عاطف وغير عاطف ، فالعاطف قد سبق ذكره في حروف العطف. وغير العاطف ينقسم إلى قسمين : قسم يدخل على الأسماء ، وقسم يدخل على الأفعال، فالقسم الذي يدخل على الأسماء منه ما يدخل على المعرف ومنه ما يدخل على النكرات. وسيكون الحديث عما يدخل منه على النكرات مفصلاً في فصل الإهمال العارض. والقسم الذي يدخل على المعرف ، نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا عبد الله ذاهب، ولا أخوه خارج ، قال الله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾<sup>(٧)</sup>. والقسم الذي يدخل على الأفعال لا يدخل إلا على الفعل المضارع غالباً ، فيخلصه للاستقبال ، نحو: لا يقوم زيد ولا يقوم عمرو.

وقد يدخل على الفعل الماضي قليلاً ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾<sup>(٨)</sup> أي: مما صدق ولا صلى ، قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحِمَ الْعَقَبَةَ﴾<sup>(٩)</sup> أي: مما اقتحم العقبة. وقسم (لا) الذي يدخل على الأفعال وعلى المعرف تكون فيه مهملة ؛ لعدم اختصاصها

(١) المقتنصب ٢٦٢/٢

(٢) معرك الأقران ٦٧/٢ ، والإتقان ٤٨٩/١

(٣) سورة الجادلة الآية (٢)

(٤) سورة طارق الآية (٤)

(٥) سورة التوبه الآية (١٠٧)

(٦) سورة النساء الآية (١١٧)

(٧) سورة المتحنة الآية (١٠)

(٨) سورة القيمة الآية (٣١)

(٩) سورة البلد الآية (١١)

بالأسماء دون الأفعال ، قال المالقي: (( فأما ما يدخل على المعرف فلا تؤثر فيها لأنها غير مختصة بها ))<sup>(١)</sup> وأجاز ابن جني إعمالها عمل (ليس)<sup>(٢)</sup> ووافقه ابن مالك.<sup>(٣)</sup> حملًا لها عليها. وإذا دخلت على النكرة ، فيرى أبوالحسن الأخفش والبرد أنها لا تعمل ، ويرتفع ما بعدها بالابداء والخبر.<sup>(٤)</sup> وقال أبوحيان: (( والتقل عن بي ثيم أنهم لا يعملونها إعمال (ليس)<sup>(٥)</sup> وعدم الإعمال كما ذهب إليه بنو ثيم هو الأصل ؛ لأنها غير مختصة بالأسماء دون الأفعال.<sup>(٦)</sup>) و(لات) : اختلف النحويون في ماهية (لات) فذهب سيبويه: إلى أنها مركبة من: لا والباء كـ (إنما). وذهب الجمهور: إلى أنها (لا) زيدت عليها الباء للتأنيث الكلمة ، كما زيدت على ثم ، ورب ، فقالوا: ثُمَّتْ ، ورَبِّتْ. وذهب ابن الطراوة : إلى أنها ليست للتأنيث ، وإنما هي زائدة على الحين كقول الشاعر:

\* العاطِفُونَ تَجِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ \*

أي : حين ما من عاطف. وذهب ابن أبي الربيع: إلى أن الأصل فيها : (ليس) أبدلت سينها تاء.<sup>(٧)</sup>

والأصل في (لات) أن لا تعمل ، كما أن الأصل في (لا) الإهمال لعدم اختصاصها. والتزم بهذا الأصل الأخفش ، والمنصوب بعدها بتقدير فعل ، فمعنى لات حين مناص ، أي: لا أرى حين مناص ، والمرفوع مبتدأ محنوف الخبر.<sup>(٨)</sup>

وغيره يرى إعمالها عمل (ليس) أو عمل (إن) ، وسيأتي الحديث عنهما مفصلاً في فصل الإهمال العارض.

و(ما) : قد سبق القول بأن (إن) في معنى (ما) في النفي قال سيبويه: (( وأما (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل ، إذا كان في حال الفعل ، فتقول: ما يفعل ))<sup>(٩)</sup> وفي المقتضب :

- (١) رصف المباني ٢٣٢
- (٢) الارتفاع ١٢٠٩/٣ ، والجني الداني ٢٩٣
- (٣) الجني الداني ٢٩٣
- (٤) الارتفاع ١٢٠٨/٣ ، والجني الداني ٢٩٣ ، والممع ٣٩٧/١
- (٥) الارتفاع ١٢٠٨/٣
- (٦) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٥
- (٧) الممع ٤٠٠-٣٩٩/١
- (٨) شرح الرضي على الكافية ١٩٧/٢ ، والممع ٤٠٢/١
- (٩) الكتاب ٢٢١/٤

((وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع ))<sup>(١)</sup> ، وقال ابن الشجري: (( وحكم (ما) في نفي (يُفْعَل) حكم (ليس) في نفيها للحال دون المستقبل ، فإذا قيل: زيدٌ يصلِّي الآن أو الساعَة ، قيل: ما يصلِّي ، كما يقال: ليس يصلِّي ، وكذلك إذا قيل: ما زيد مصلِّيًا وليس زيد مصلِّيًا لم يُذهب باسم الفاعل إلا مذهب الحال ))<sup>(٢)</sup> كما سبق قول ابن مالك : (( أن الأكثَر كون النفي بها حالاً ، ولا يمتنع كونه مستقبلا )) وقول أبي حيان : (( والذين قالوا : إن هذه الأدوات تخلص للحال إنما هو إذا لم تقترن قرينة لفظية أو مانعة تخلص للاستقبال ، أما إذا اقترنَتْ قرينة تخلصه للاستقبال فلا يقول أحد إنه تخلصه للحال ))<sup>(٣)</sup> ، وقال الرضي : (( وعند النحاة أن (ما)، و(ليس) كلاهما لنفي الحال ، الحق أنهما مطلق النفي ))<sup>(٤)</sup> وقال أيضًا: (( وحكم (ما) كحكم (ليس) في كونها عند الإطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيّد به ))<sup>(٥)</sup>

وجاء في الأشيه والناظائر: (( قال أبو البقاء في التبيين : (ما) هي الأصل في النفي ، وهي ألم بابه ، والنفي فيها آكد ))<sup>(٦)</sup>

و(ما) من الحروف المشتركة بين الأفعال والأسماء فكان حقها أن لا تعمل ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا استبدل بأحد هما ولم يكن كجزء منه ، ففي الهمع : (( وأما الحرف فتقدّم أنه إن اختص بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه. فإن لم يختص ، أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء. و(ما) من قبيل غير المختص ))<sup>(٧)</sup> وقال المبرد: (( وأما بنو تميم فيقولون: ما زيد منطلق ، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت: إنما زيد منطلق ))<sup>(٨)</sup>

وقال ابن السراج: ((والقسم الثالث من الحروف: ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ، ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه

(١) المقتصب ٤/١٨٨

(٢) الأمالي ٢/٥٥٦

(٣) انظر ص ٢٠١

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/١٨٥

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤/١٩٩

(٦) الأشيه ٢/١٤١

(٧) الهمع ١/٣٨٩

(٨) المقتصب ٤/١٨٨

الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام ، تقول: أيقوم زيد ، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول: أزيد أخوك فيدخل الحرف على الاسم ، وكذلك (ما) إذا نفيت بها في لغة من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها على الاسم والفعل ولا يعملها ، كقولك: ما زيد قائم ، وما قام زيد ، ومن شبهها بليس فأعملاها لم يجز أن يدخلها على الفعل ، إلا أن يردها إلى أصلها في ترك العمل )<sup>(١)</sup>

وقال ابن جين: (( اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسر استعمالاً . وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخوها على الكلام مباشرة كلّ واحد من صدرى الجملتين : الفعل والمبدأ ، كما أن (هل) كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تتحمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضاً فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية ، فكأنك من الحجازية على حرد ، وإن كثرت في النظم والشر ))<sup>(٢)</sup>

وقال أيضاً: (( وكأن بين تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ، و مباشرة لكلّ واحد من جزأيها ، كقولك: ما زيد أخوك ، وما قام زيد ، أجروها مجرى (هل) ، ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام ، ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الشجري: (( وبنو تميم لزموا فيها القياس ؛ لأنها من الحروف الدداخلة على الجملتين الاسمية والفعلية ، كهل ، وحق ما يدخل على الجملتين أن لا تعمل ؛ لأن العامل يجب أن يكون مختصاً بما يعمل فيه من اسم أو فعل ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن عصفور: ((اعلم أن (ما) لها شبهان عام وخاص ، فالعام شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه ؛ إذ هي غير خاصة بالاسم ، والخاص شبهها (ليس) في أنها للنفي وإنها إن دخلت على المحتمل خلصته للحال كما أن ليس كذلك، فبنو تميم رأعوا الشبه العام فلم

(١) الأصول ٥٥/١

(٢) الخصائص ١٢٥/١

(٣) الخصائص ١٦٧/١

(٤) الأمالي ٥٥٦/٢

يعلمونها وأهل الحجاز وبحد راعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل (ليس)).<sup>(١)</sup>  
وخلالصة النصوص السابق ذكرها أن (ما) كـ (إن) معنى وإهمالاً ، الأكثر في المنفي  
بها أن يكون للحال ، وقد يكون للمستقبل إذا صحبه قرينة معنوية أو لفظية. وأصلها الإهمال  
لكونها غير مختصة بالأسماء والأفعال بل تدخل عليهما ، وقد التزم التميميون هذا الأصل فلم  
يعلمونها ، وأماماً الحجازيون فقد أجازوا إعمالها عمل ليس حملا لها عليها ؛ لكونهما مشتركتين  
في المنفي.

---

(١) المقرب ١٠٢-١٠١/١

## سادساً - إهمال الحرف لتنزّله منزلة جزء الكلمة:

الحروف المهملة لتنزيلها منزلة جزء الكلمة تشمل تاء التأنيث ، وحرف الخطاب، وحرف التذكرة ، وأحرف المضارعة ، وحرف التعريف ، وحرف التقليل، وحرف الكف، واللام اللاحقة لأسماء الإشارة ، والتنوين ، ونوني التوكيد. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها:

### - إهمال تاء التأنيث:

التأنيث مصدر أَنْهُ : جعله مُؤْنَثاً<sup>(١)</sup> ، وهو قسيم التذكير ، ويراد به جلب علامه فارقة بين المذكر والمؤنث<sup>(٢)</sup> قال الزمخشري: (( ومن أصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة ، وهي التاء في ضربت ، ودخولها للإيزدان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث ، وحقها السكون، ولتحركها في رمتا لم ترد الألف الساقطة ؛ لكونها عارضة إلا في لغة ردية يقول أهلها رماتا ))<sup>(٣)</sup>

وقال أبو حيان: (( وتأنيث ، حرفه التاء نحو: قامت هند ، فاما التاء في نحو قائمة والألف المقصورة في نحو جبلى والممدودة نحو صفراء ، فليس كل واحد منها حرف معنى وإن فهم منه التأنيث ؛ لأنهما بنيت عليهما الكلمة ومقصودنا ذكر حروف المعاني ))<sup>(٤)</sup>

وعلى ما تقدم يتضح أن للتأنيث حرفين أحدهما : التاء ، وهي إما ساكنة كما في (قامت) وإما متحركة كما في (قائمة) . والآخر : الألف ، وهي إما مقصورة كما في (جبلى) وإما ممدودة كما في صفراء.

فالباء الساكنة في نحو: (قامت) هي التي تكون حرف معنى ، و أما الألف المقصورة والألف الممدودة والباء المتحركة فليست من حروف المعاني لبناء الكلمة عليهما كما ذكره أبو حيان.

ولو عُدّت الباء المتحركة من حروف المعاني لكان أولى عندي ؛ لأنها تأتي لمعان مختلفة، منها تمييز المؤنث من المذكر في الصفات ، كـ (مسلم ومسلمة)، و(ضخم وضخمة) ، و(ضارب وضاربة) ، و(قائم وقائمة) ، و(حسن وحسنة) ، و(صعب وصعبه). وفي الجوامد كـ (رجل ورجلة) ، و(غلام وغلامة) ، و(إنسان وإنسانة) ، و(حمار وحمارة)، و(أسد

(١) انظر أقرب الموارد ٢١/١

(٢) انظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٣

(٣) المفصل ٣٢٨

(٤) النكت الحسان ٢٩٢

وأسدة ) ، و(بردون وبردونة) . وكان في الصفات قياساً والجواب مدمجاً .  
ومنها تميز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق ، كـ (تمر وتمرة) ، و(ثمر وثمرة) ،  
(خجل وخجلة) ، و(شجر وشجرة) ، و(شعر وشعرة) . ومنها مجئها للمبالغة في نحو: ((رجل  
راوية ، ونسابة) ، وغير ذلك من المعاني.<sup>(١)</sup> ولعل عدّها حرف معنوي هو مذهب السكاكي.<sup>(٢)</sup>  
وتاء التأنيث ، يلزم لحاقها الفعل في موضع ، ويجوز في موضع آخر ، فالموضع التي  
يلزم فيها لحاق تاء الفعل هي:

أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقةً ظاهراً متصلةً ب فعله ، مفرداً أو مثنى أو جمع مؤنث سالماً ،  
نحو: ( جاءت فاطمة ، أو الفاطمتان أو الفاطمات) .  
وأن يكون الفاعل ضميراً مستترًا يعود إلى مؤنث حقيقي أو مجازي ، نحو: ( خديجة ذهبت ،  
والشمس طلعت ) .

وأن يكون الفاعل ضميراً يعود إلى جمع مؤنث سالم ، أو جمع تكسير مؤنث أو مذكر غير  
عاقل ، غير أنه يؤنث بالباء أو بنون جمع المؤنث ، نحو: ( الزينبات جاءت أو جهن ، والفواطم  
أقبلت أو أقبلن ، والجمال سارت أو سرن ) .<sup>(٣)</sup>  
وأما الموضع التي يجوز فيها لحاق تاء التأنيث الفعل وعدمه ، فهي : أن يكون الفاعل مؤنثاً  
مجازياً ظاهراً ، نحو: ( طلعت الشمس ، وطلع الشمس) والتأنيث أفصح.

وأن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصولاً بينه وبين فعله بفواصل غير إلاّ ، نحو: (حضرت أو  
حضر المجلس امرأة) والتأنيث أفصح.

وأن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً لمؤنث ، نحو: ( إنما قامت أو إنما قام هي) و(ما قامت أو  
ما قام إلا هي) والأحسن ترك التأنيث.

وأن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً ، والفعل (نعم) أو (بس) أو (سأء) التي للذم ، نحو:  
(نعمت أو نعم، وبشت أو بتس ، وساعت أو ساءت المرأة دعد) والتأنيث أجود.

وأن يكون الفاعل مذكراً مجموعاً بالألف والباء ، نحو: ( جاءت أو جاء الطلعات )  
والتدكير أحسن.

(١) انظر الفرع ٢٩٠/٣ فما بعدها ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٣٤ فما بعدها ، والمقرب ٧١/٢

(٢) انظر مفتاح العلوم ١١٧

(٣) جامع الدروس العربية ٢٤١/٢

وأن يكون الفاعل جمع تكسير مؤنث أو مذكر ، نحو: ( جاءت أو جاء الفواطم أو الرجال ) والأفضل التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث.

وأن يكون الفاعل ضميراً يعود إلى جمع تكسير مذكر عاقل ، نحو: ( الرجال جاءت أو جاءوا ) والتذكير بضمير الجمع العاقل أفصل.

وأن يكون الفاعل ملحقاً بجمع المذكر السالم أو ملحقاً بجمع المؤنث السالم ، فال الأول ، نحو: ( جاءت أو جاء البنون ) والثاني ، نحو: ( قامت أو قام البنات ) ويرجح التذكير مع المذكر و التأنيث مع المؤنث.

وأن يكون الفاعل اسم جمع أو اسم جنس جمعي ، فال الأول ، نحو: ( جاءت أو جاء القوم أو الرهط أو الإبل ) والثاني ، نحو: ( قالت أو قال العرب أو الروم أو الفرس أو الترك ) .<sup>(١)</sup> وقد صرّح بعض أهل العربية بإهمال حرف التأنيث.<sup>(٢)</sup> وعلته أنه صار كجزء من مدخله ، ومعلوم أن جزء الشيء لا يعمل فيه.

---

(١) جامع الدروس العربية ٢٤١/٢ فما بعدها

(٢) لباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٧٣ ، ٤٥٧ ، وشرح الفريد ٤٩٥

## - إهمال حرف الخطاب:

الخطاب : مصدر خطابه ، يقال: خطابه مخاطبة وخطاباً : كالمه . وخطابه: وجه إليه كلاماً ، وخطابه في الأمر : حدّثه بشأنه.<sup>(١)</sup> وله حرفان : التاء ، والكاف .  
أمّا التاء فالتي تلحق الضمير المرفع المنفصل ، نحو: أنت ، وأنت ، وأنتم ، وأنتم ، وأنتم . فالضمير هو ((أن)) وحده ، وهو مذهب البصريين<sup>(٢)</sup> ونسبة المرادي إلى الجمhour.<sup>(٣)</sup> وقد سبق الخلاف في ذلك .

وقد صرّح أهل العربية بإهمال تاء الخطاب.<sup>(٤)</sup> ولم أجد نصاً صريحاً يكشف سر هذا الإهمال ، غير أنني أرى أنه أهمل ، فلم يعمل ؛ لأنّه صار كجزء من مدخله ، وجاء الشيء لا يعمل في نفسه ، قال الحيدرة في بيان علة إهمال بعض الحروف : ((إنّ هذه الحروف تنزل منزلة الجزء من الكلمة فلا يعمل فيها ، وإن اختص ؛ لأن الكلمة لا تعمل في نفسها ))<sup>(٥)</sup>  
وأمّا كاف الخطاب فهي التي تأتي للخطاب مجردة من الاسمية في نحو: ذلك، وذاك ، وحيّهلك ، ورويدك ، وإيّاك ، وأرأيتك ، والن جاءك ، وليسك زيداً ، والكاف في هذه الموضع كلها حرف يفيد الخطاب وليس باسم.<sup>(٦)</sup> وتتصل بما يلي :

الأول : اسم الإشارة ، نحو: ذلك ، وذاك ، وتيك ، وتلك ، وأولئك ، وذانك ، وتانك .  
واتصاله به دليل على بعد المشار إليه . وقيل : ذاك للتوسط ، وذاك للبعد . ولا خلاف في حرفيّة كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة.<sup>(٧)</sup>

وقد دلّل ابن جني على كون الكاف للخطاب وليس باسم بقوله: ((والدلالة على ذلك أن الكاف لو كانت في (ذلك) ونحوه من أسماء الإشارة نحو تلك وأولئك اسماء ، لم تخال من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، فلا يجوز أن تكون مرفوعة ؛ لأن الكاف ليست ضمير المرفع . ولا يجوز أيضاً أن تكون منصوبة ؛ لأنك إذا قلت: ((ذلك زيد)) فلا ناصب هنا

(١) المعجم الوسيط ٢٤٢/١

(٢) انظر الارتفاع ٩٢٧/٢

(٣) انظر الجنى الداني ٢١٦ ، ٥٨

(٤) شرح الفريد ٤٥٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠

(٥) كشف المشكل في النحو ٢٢٦/١

(٦) انظر سر الصناعة ٣٠٩/١ ، والمفصل ٣١١

(٧) الجنى الداني ٩٢-٩١ ، وانظر سر الصناعة ٣٠٩/١

للكاف . ولا يجوز أيضاً أن تكون مجرورة ؛ لأن الجر إنما هو في كلامهم من أحد وجهين : إما بحرف جر ، وإما بإضافة اسم ، ولا حرف جر هنا . ولا يجوز أيضاً أن يضاف اسم الإشارة ، من قبل أن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف ، وأسماء الإشارة معارف كلها ، فقد استغنت بتعريفها عن إضافتها ، وإذا كان من شروط الإضافة أنه لا يضاف الاسم إلا وهو نكرة فما لا يجوز أن ينكر البة لا يجوز أيضاً أن يضاف البة ، وأسماء الإشارة مما لا يجوز تكيره ، فلا تجوز أيضاً إضافته . ولأجل ما ذكرناه أيضاً لم تجز إضافة الأسماء المضمرة ؛ لأنها لا تكون إلا معارف )<sup>(١)</sup>).

وقوله: (( ويؤكد عندك أيضاً أن هذه الكاف حرف وليس باسم ثبوت النون في ذائق وتناك ، ولو كانت اسمًا لوجب حذف النون قبلها ، وجرها هي بالإضافة ، كما تقول: قام غلامك ، وصاحبك وجاريتك ))<sup>(٢)</sup>

والثاني : ضمير النصب المنفصل وهو إياك وأخواته . فـ (( إيا )) في ذلك هو الضمير ، والكاف حرف خطاب عند سيبويه ، واختاره ابن جني .<sup>(٣)</sup>

وقد تقدم الخلاف في (( إيا )) ولو حقه<sup>(٤)</sup> ، وأن الكاف في إياك ، وإياك ، وإياكم ، وإياكن حرف خطاب عند سيبويه واختاره الفارسي وابن جني ونسبة إلى الأخفش كما نسبة إليه صاحب البدع .<sup>(٥)</sup> ، وقال السيوطي: (( قال أبو حيان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا ))<sup>(٦)</sup>

والثالث: (( أرأيتك )) التي بمعنى: أخبرني ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَمْتَ عَلَيَّ﴾<sup>(٧)</sup> ، فالكاف في ذلك حرف خطاب ، لا موضع له من الإعراب عند سيبويه ، وهو الصحيح .<sup>(٨)</sup>

- (١) سر الصناعة ٣٠٩/١ ٣٢٠-٣٢٠
- (٢) سر الصناعة ١/١ ٣١٠
- (٣) الجنى الداني ٩٢
- (٤) انظر ص ٥١ فما بعدها
- (٥) سر الصناعة ١/٣١٣-٣١٤ ، والارتفاع ٢/٩٣٠ ، والجنى الداني ٥٣٦ ، والمجمع ١/٢٠٦
- (٦) المجمع ١/٢٠٦
- (٧) سورة الإسراء الآية (٦٢)
- (٨) سر الصناعة ١/٣٠٩
- (٩) الجنى الداني ٩٢-٩٣

قال المرادي: (( وذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية والتاء حرف خطاب . وهو ضعيف ، لوجهين : أحدهما: أن التاء محكوم بفاعليتها ، مع غير هذا الفعل يأجّماع ، والكاف بخلاف ذلك. والثاني : أن التاء لا يستغني عنها ، بخلاف الكاف ، فإنه يجوز ألا يذكر ، وما لا يستغني عنه أولى بالفاعلية. وحكي عن الكسائي أن الكاف في ((رأيتك)) في موضع نصب وهو بعيد ))<sup>(١)</sup>

وقد دلل ابن جني على أن الكاف في ((رأيتك)) حرف خطاب وليس باسم بقوله: (( وأما قوله: ((رأيتك زيداً ما صنع ؟ )) فإنما الكاف هنا أيضاً للخطاب بمنزلة ما تقدم ، ولا يجوز أن تكون اسمًا ؛ لأن ((زيداً)) هو المفعول الأول ، و((ما صنع)) في موضع المفعول الثاني ، فالكاف إذن لا موضع لها من الإعراب... وأيضاً فإنما بحد معنى: رأيتك زيداً ما صنع ، وأرأيت زيداً ما صنع ، واحداً ، فدل هذا على أن الكاف للخطاب، وليس مغيرة شيئاً من الإعراب. وأيضاً فلو كانت الكاف هي المفعول الأول، و((زيداً)) هو المفعول الثاني ، لوجب أن تقول للمؤنث : رأيتك زيداً ، فتكسر التاء ، كما تقول ظنتك قائمة ، ولو جب أن تقول للاثنين : أرأيتما كما الزيددين ، كما تقول: ظنتما كما قائمين. وكذلك في الجماعة المذكورة والمؤنثة ، فترك العرب هذا كله ، وإقرارهم التاء مفتوحة على كل حال ، يدل على أن لها وللكاف في هذا النحو مذهبًا ليس لهما في غير هذا الموضع. وإنما فتحت التاء في كل حال ، واقتصر في علامة المخاطبين وعددهم على ما بعد التاء في قولك للرجل: رأيتك زيداً ما صنع ؟ وللمرأة رأيتك زيداً ما فعل ؟ وأرأيتكما وأرأيكم ، وأرأيتكن ، بفتح التاء البتة ؛ لأنها أخلصت اسمًا ، وجعلت عالمة الخطاب فيما بعد، فاعرف ذلك ))<sup>(٢)</sup>

والرابع: بعض أسماء الأفعال ، نحو النجاءك بمعنى : انج<sup>(٣)</sup> ، وحيهلك ، ورويدك.<sup>(٤)</sup> قال ابن جني في التدليل على كون الكاف للخطاب وليس باسم : ((ويدل على ذلك أيضًا قوله: النجاءك ، أي: انج ، ولو كانت الكاف اسمًا لما جازت إضافة ما فيه الألف واللام إليها ))<sup>(٥)</sup>

(١) الجنى الداني ٩٣

(٢) سر الصناعة ٣١٢-٣١١/١

(٣) سر الصناعة ٣٠٩/١

(٤) الجنى الداني ٩٣

(٥) سر الصناعة ٣١٠/١

والخامس : بعض الأفعال ، وهي : أبصِرْ ، وليس ، ونعم ، وبشـ ، فتقول أبصرك زيداً ، وليسك زيد قائماً ، ونعمك الرجل زيداً ، وبمسك الرجل عمرو . فالكاف في هذا كلـه حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب . ولكن اتصالها بهذه الألفاظ قليل جداً .<sup>(١)</sup>

قال ابن جنـي : (( قولهم : ((أبصرك زيداً )) ، لا يجوز أن تكون الكاف اسمـاً ؛ لأنـ هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور به ، ألا تراك لا تقول : اضرـبك ، ولا اقتـلك إذا أمرـته بضرب نفسه وقتـله إياـها . وكذلك أيضاً قولهم : عندـهم رجل ليسـك زيداً ، لا يجوز أن تكون الكاف اسمـاً ؛ لأنـك قد نصـبت زيداً ؛ لأنـه خـير ليسـ ، ولو كانتـ الكاف منصـوبة لما نصـبت اسمـاً آخر ))<sup>(٢)</sup>

والسادس : بعضـ الحروف وذلكـ (بلـ) وـ (كـلـ) ، يقالـ : بلاـكـ ، وكـلـاكـ ، وهو قـليلـ .<sup>(٣)</sup>  
وكـافـ الخطابـ مهمـلةـ كما صـرـحـ بهـ أـهـلـ العـرـبـ<sup>(٤)</sup> والـسرـ فيـ إـهـمـاـهـاـ أـنـهـ صـارـتـ كـجزـءـ منـ مـدـخـولـهـاـ كـأـخـتـهـاـ التـاءـ، فـلـمـ تـعـمـلـ لـذـلـكـ، وـأـيـضاـ فـإـنـهـاـ غـيرـخـتـصـةـ لـدـخـولـهـاـ عـلـىـ الـفـعـلـ كـمـاـ فيـ لـيـسـ، وـنـعـمـكـ الرـجـلـ زـيدـ، وـأـبـصـرـكـ زـيدـاـ، وـعـلـىـ الـاسـمـ كـمـاـ فيـ ذـلـكـ، وـأـخـواتـهـاـ.

(١) الجنـى الدـانـي ٩٤-٩٣

(٢) سـرـ الصـنـاعـةـ ٣١٠/١ ٣١١-

(٣) الجنـى الدـانـي ٩٥-٩٤

(٤) انـظـرـ لـبابـ الإـعـرـابـ لـلـإـسـفـرـايـيـ ٤٦٢

## - إهمال حرف التذكرة:

التذكرة مصدر تذكرة : ذكره أي استحضره <sup>(١)</sup> ، وهو حرف يشغل المتكلم لسانه به إلى أن يتذكر ؛ لأنه لا يريد أن يقطع الكلام ، فهو يشعر السامع بأنه يتذكر ، نحو إذا أراد أن يقول: قال زيد ، فذهب عنه زيد ، فيقول: قالا ، فيأتي بـألف يشغل بها إلى أن يتذكر زيداً ، وكذلك إذا أراد أن يقول: زيد يقول لعمرو ، فذهب عنه لعمرو ، فيقول: زيد يقولو ، فيشتغل بالواو ، وكذلك إذا أراد أن يقول: خرجت من العام الذي جاء فيه زيد ، فذهب عنه ما بعد العام ، فيقول: خرجت من العامي ، فيشتغل بـالياء إلى أن يتذكر. <sup>(٢)</sup>

وقد صرّح المرادي بأن حرف التذكرة من حروف المعاني حيث يقول: (( وقد عدّوا حرف الإنكار وحرف التذكرة من حروف المعاني )) <sup>(٣)</sup>

وللتذكرة أحكام ، وهي أنه إذا كانت حركة آخر الكلمة التي يوقف عليه مفتوحة أو كان ألفاً يزداد عليه ألفاً ، قال ابن جين: (( ونحو من ذلك قولهم في الوقف عند التذكرة (( قالا )) أي: قال زيد، ونحوه فجعلوا الاستطالة بالألف دليلاً على أن الكلام ناقص. وكذلك تقول((أينا)) أي : أين أنت ؟ فتتذكرة (( أنت )) .

وقد زادوها أيضاً عند التذكرة بعد الألف ، فقالوا: (( الزيدان ذهباؤ )) إذا نووا (( ذهباً )) أو نحوه مما يصحبه من الكلام ، وتقول على هذا (( زيد رماً )) أي : رمى عمراً ، ونحوه ، فترى في التذكرة على الألف ألفاً ، وتمده <sup>(٤)</sup>)

وإذا كانت حركته مضمومة أو كان واوا زيد عليه واواً ، قال ابن جين: (( وقد زيدت الواو على الحرف المضموم إذا وقفت عليه مستذكراً لما بعده من الكلام ، فتقول: الرجل يقوموا ، أي : يقوم غداً ، أو نحوه ، والرجل ينطلقوا ، أي : ينطلق إلينا ، ونحو ذلك فمدوا بالواو ؛ لأنهم لا ينوون القطع . ويزيدون أيضاً على الواو واواً أخرى عند التذكرة ، فيقولون: زيد يغزو ، ومحمد يدعوه ، جعلوا ذلك علامة للاستذكار ، وأنه قد بقيت بقية من الكلام ،

(١) المعجم الوسيط ٣١٣

(٢) الكتاب ١٣٧/٢

(٣) الجنى الداني ١٧٢

(٤) سر صناعة الإعراب ٧٢٠/٢

وتتكلفوا الجمع بين الساكنين لذلك )<sup>(١)</sup>

وإذا كانت حركته كسرة زادوا عليه ياءً ، قال المالقي: ((أن تكون [الياء] للتذكرة كالواو والألف ، كقولك في الوقف على الكلمة الأولى التي لا تسم إلا بغيرها وكانت آخرها كسرة ، وذلك في نحو أنت تفعلين : أنتي ، ولم تضرب الرجل : ولم تضربي ... ))<sup>(٢)</sup>  
وكذلك يزداد عليه ياء إذا كان آخرها ياء ساكنة مكسورةً ما قبلها ، قال ابن جني: ((و كذلك إن وقفت على ياء ساكنة مكسور ما قبلها لحقتها ياء أخرى ، ومدت ، فقلت: ((رغبتُ فيي)) أي : في زيد ونحوه ، و((ضربتُ غلامي)) أي: ضربتُ غلامي أمس مستذكراً أمس ونحوه ، فتزيد على الياء ياء أخرى ))<sup>(٣)</sup>

وإذا كان الآخر ساكنًا صحيحاً ، تنويناً كان أو غيره فإنه يزداد عليه ياءً ، قال ابن جني: ((كل ساكن وقفت عليه وتذكريت بعده كلاماً ، فإنك تكسره ، وتشبع كسرته للاستطالة والتذكرة ، نحو قولك: ((منْ أنتَ؟)) إذا وقفت على ((منْ)) مستذكراً لما بعدها قلت: ((مني ))<sup>(٤)</sup>)

ومنه قول الحصين بن الحمام :

مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ أُمِّيَ عَلَّةً حَتَّى رَأَيْتُ إِذِي نُحَازُ وَنُقَتُ

قال ابن جني: ((ومعناه : إذ نحاز ، إلا أنه لما كان يقول في التذكرة ((إذِي)) وهو متذكر إذ كان كذا وكذا أجرى الوصل بجري الوقف ، فالحق الياء في الوصل ، فقال: ((إذِي))<sup>(٥)</sup>  
ثم تابع ابن جني كلامه قائلاً : ((ولهذا نظائر ، وقال سيبويه: ((وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: هذا سيفني ، يريد هذا سيف ، ولكنه تذكر بعد كلاماً ، ولم يرد أن يقطع اللفظ ، لأن التنوين حرف ساكن ينكسر ، فكسر كما كسر دال قد ))<sup>(٦)</sup>

كما تابع كلامه بقوله: ((فإن كان الساكن مما يكون وقتاً مضموماً أو مفتوحاً ، ثم وقفت عليه مستذكراً ، لحقت ما يكون مضموماً واواً ، وما يكون مفتوحاً ألفاً ، فتقول: ما

(١) سر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢

(٢) رصف المبني ٥٠٩

(٣) سر صناعة الإعراب ٧٧٧/٢

(٤) سر صناعة الإعراب ٧٧٥-٧٧٦/٢

(٥) سر صناعة الإعراب ٧٧٦/٢

(٦) سر صناعة الإعراب ٧٧٦/٢ ، وانظر وشرح الرضي على الكافية ٤/٥٠

رأيته مذُو ، أي من يوم كذا ؛ لأن أصله ضم الذال في ((منذ)) ، وتقول : عجبتُ مِنَ ، أي : من زيدٍ أو غيره ؛ لأنك قد كنت تقول: مِنَ الْيَوْمِ ، وَمِنَ الرَّجُلِ ، وَمِنَ الْغَلامِ، فتفتحه. ومن كان من لغته ((مِنِ الْغَلامِ)) قال في التذكرة: ((عجبتُ مِنِي))<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً: ((وتزداد أيضًا بعد لام المعرفة عند التذكرة ، وذلك قوله: قامَ إِلَيْيَ ، يرید: الغلام أو الإنسان ، أو نحو ذلك ، فينسى الاسم ، فيقف مستذكراً فلا يقطع على اللام لأنها ليست بغایة لکلامه ، وإنما غایته ما يتوقعه بعده ، فيطول وقوفه وتطاوله إلى ما بعد اللام فيكسرها تشبيهًا بالقافية المحرورة إذا وقع حرف رویها حرفًا ساکنًا صحيحاً ، نحو قوله: ((وكان قدی))<sup>(٢)</sup>

وقد صرّح بعض أهل العربية بإهمال حرف التذكرة.<sup>(٣)</sup> وعلة إهماله أنه ملحق آخر الكلمة الموقف عليه للتذكرة ، وصار كجزء من الكلمة ، وبعض الشيء لا يعمل في بعضه، وقد سبقت أمثاله مما تقدم.

(١) سر صناعة الإعراب ٧٧٦/٢ - ٧٧٧

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٧٥/٢

(٣) لباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٧٤ ، ٤٥٧ ، وشرح الفريد ٥٠٤

## - إهمال أحرف المضارعه:

ال فعل المضارع : هو ما دل على حدث يقع في زمن التكلم أو بعده ، وعلامته صلاحية دخول (( لم )) عليه ، نحو قوله: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾<sup>(١)</sup> وأن يبدأ بإحدى الزوائد الأربع ، وهي: الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء<sup>(٢)</sup>)

وسمي المضارع مضارعاً ؛ لأنه ضارع الاسم . والمضارعة : المشابهة ، ومنها سمى الضرع ضرعا لأنه يشبه أخاه . ووجه المشابهة بين الفعل والاسم من خمسة أوجه:

الوجه الأول : أنه يكون شائعاً فيتخصّص ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصّص . ألا ترى أنك تقول : (( يقوم )) فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا دخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : (( رجل )) فيصلح لجميع الرجال ، فإذا دخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه ؟ فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما أن الاسم اختص بعد شياعه ، فقد شابهه من هذا الوجه .

الوجه الثاني : أنه يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم ، ألا ترى أنك تقول: (( إن زيداً ليقوم ، كما تقول: (( إن زيداً لقائم )) ) ولام الابتداء تختص بالأسماء ، فلما دخلت على هذا الفعل دل على مشابهة بينهما ، والذي يدل على ذلك أن فعل الأمر ، والفعل الماضي لما بعدها عن شبه الاسم ، لم تدخل هذه اللام عليهما ، ألا ترى أنك لو قلت: (( لأكرم زيداً يا عمرو )) أو (( إن زيداً لقام )) لكان خلافاً من الكلام .

والوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبّه الأسماء المشتركة ، كالعين يطلق على العين الباصرة ، وعلى عين الماء ، وعلى غير ذلك.

والوجه الرابع: أن يكون صفة كما يكون الاسم بذلك ، تقول: (( مررت برجل يضرب )) كما تقول: (( مررت برجل ضارب )) فقد قام (( يضرب )) مقام (( ضارب )) .  
والوجه الخامس: أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه . ألا ترى أن (( يضرب )) على وزن (( ضارب )) في حركاته وسكونه ، وهذا يعامل اسم الفاعل عمل الفعل.<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الإخلاص الآية (٣،٤)

(٢) أسرار العربية ٢٢

(٣) أسرار العربية ٢٥-٢٦

وحراف المضارعة - كما تقدم - الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء. فالهمزة للمتكلم مفرداً، مذكراً كان أو مؤنثاً . والنون له مع غيره سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين ، أو للجمع ، أو للمفرد المعظم نفسه . والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان أو مشني أو مجموعاً ، مذكراً أو مؤنثاً ، وللغاية والغائبين. والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مشني أو مجموعاً ، وللغايات.<sup>(١)</sup>

وإنما خصت الهمزة بالمتكلم لوجهين : أحدهما أنها أول الحروف مخرجًا فجعلت دليلاً على المتكلم إذ كان مبدأ للكلام . والثاني : أن الواحد مقابل للجمع ، وعلامة الجمع الواو ، فجعل عالمة الواحد المتكلم الهمزة التي مخرجها مقابل لمخرج الواو ، فمخرجها أول ، ومخرج الواو آخر وما بينهما وسط ، كما أن الواحد أول والجمع آخر والثنية وسط.

وإنما جعلت النون للجمع لوجهين : أحدهما أنها تشبه الواو ، والواو عالمة الجمع . والثاني : أنها جعلت ضميرأً بجمع المؤنث ، نحو: ضريرَن ، فلذلك زيدت أولاً للجمع . وأما التاء فمختص بها المخاطب المذكر كما جعلت ضميرأً له في قوله: ضربت بفتح التاء، وفي المؤنث هي عالمة تأنيث الفاعل ، نحو: قاتَ . فجعلت أولاً في المضارع لهذا المعنى . وأما الياء فجعلت للغائب لما فيها من الخفاء المناسب لحال الغائب ، ولذلك لم يكن للغائب الواحد ضمير ملفوظ به في الفعل ، نحو: زيد قَام.<sup>(٢)</sup>

وزيدت هذه الحروف دون غيرها ؛ لأن الأصل أن تزداد حروف المدّ واللين ، وهي الواو والياء والألف ، إلا أن الألف لـم يمكن زيادتها أولاً ؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة والابتداء بالساكن محال ، أبدلوا منها الهمزة ؛ لقرب مخرجيهما ؛ لأنهما هواءان يخرجان من أقصى الحلق. وكذلك الواو أيضاً لما لم يمكن زиادتها أولاً ؛ لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولاً فأبدلوا منها تاء ؛ لأنها تبدل منها كثيراً ، كتراث ، وتجاه ، وتخمة ، وتهمة ، والأصل : ورات ، ووجه ، ووحمة ، ووهمة. وأما الياء فزيادة ؛ لأنها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الألف والواو. وأما النون فإنما زيدت ؛ لأنها تشبه حروف المدّ واللين ، وتزداد معها في باب الزيدين ، والزيدين.<sup>(٣)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/١٨ فما بعدها، والممع ٢١/١

(٢) اللباب في علل البناء ٢/٢٢-٢٤

(٣) انظر أسرار العربية ٢٢-٢٣

وقال العكيري : (( وإنما جعلت هذه الحروف أولاً لأمرین : أحدهما : أنها ناقلة للفعل من معنی إلى معنی آخر ، فكونها أولاً يدلّ على المعنی المنقول إليه بأول نظر . والثاني : أن الآخر موضع الإعراب ، والخشو موضع اختلاف الأبنية فلم يق سوى الأول ))<sup>(١)</sup>  
 ولأهل العربية في زمان المضارع أقوال أحدها : أنه لا يكون إلا للحال ، والثاني : أنه لا يكون إلا للمستقبل ، والثالث : للجمهور وسيبویه وهو أنه صالح للحال والاستقبال ، والرابع : أنه حقيقة في الحال بمحاذ في الاستقبال ، والخامس : أنه حقيقة في الاستقبال بمحاذ في الحال .<sup>(٢)</sup>  
 ويترجح فيه الحال إذا كان مجرّداً ، ويتعيّن فيه إذا اقترن بـ (( الآن )) وما في معناه ، أو منفي بـ (( ليس )) أو (( ما )) أو (( إن )) النافية ، أو دخل عليه (( لام الابتداء )) . ويتعيّن فيه الاستقبال إذا اقترن بظرف مستقبل أو كان وعداً ، أو صحب أداة توكيـد ، أو أداة بمحازة ، أو حرف نصب ظاهراً كان أو مقدراً خلافاً لبعضهم ، أو حرف تنفيـس . وينصرف إلى الماضي إذا اقترن بـ (( لم )) أو (( لما )) أو (( لو )) .<sup>(٣)</sup>

ويرى بعض أهل العربية أن أحـرف المضارعة ليست من حـروف المعانـي ، ونقل عن الكـسائي القـول بأن عـامل الرفع في المضارع الزـوائد الأربعـة وردـه أبوـالبرـكات الأنـبارـي حيث يقول : (( وأمـا قول الكـسائي : (( إنـه يـرتفـع بـالـزـائـد فـي أـولـه )) فهو قول فـاسـدـ من وجـوهـ أحـدهـا : أنهـ كـان يـنـبـغـي أنـ لا تـدـخـلـ عـلـيـهـ عـوـافـلـ النـصـبـ وـالـجـزـمـ ؛ لأنـ عـوـافـلـ النـصـبـ وـالـجـزـمـ لا تـدـخـلـ عـلـيـهـ العـوـافـلـ .

والوجه الثاني : أنهـ لوـ كانـ الأـمـرـ عـلـىـ ماـ زـعـمـ لـكـانـ يـنـبـغـيـ أنـ لاـ يـنـتـصـبـ بـدـخـولـ التـواـصـبـ ، وـلاـ يـنـجـزـمـ بـدـخـولـ الـجـواـزـمـ ؛ لـوـجـودـ الـزـائـدـ أـبـدـاـ فـيـ أـولـهـ ، فـلـمـاـ اـنـتـصـبـ بـدـخـولـ التـواـصـبـ وـالـجـزـمـ بـدـخـولـ الـجـواـزـمـ دـلـّ عـلـىـ فـسـادـ مـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ .

والوجه الثالث : أنـ هـذـهـ الزـوـائـدـ بـعـضـ الفـعـلـ ، لـاـ تـنـفـصـلـ مـنـهـ فـيـ لـفـظـ ، بلـ هيـ مـنـ تـمـامـ معـناـهـ ، فـلـوـ قـلـنـاـ (( إنـهـ هـيـ الـعـاـمـلـةـ )) لـأـدـىـ ذـلـكـ إـلـىـ أـنـ يـعـمـلـ الشـيـءـ فـيـ نـفـسـهـ ، وـذـلـكـ  
 محـالـ )<sup>(٤)</sup>

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤-٢٥/٢

(٢) انظر المجمع ١/٣١ فـما بـعـدـهـا

(٣) انظر المجمع ١/٣٢ فـما بـعـدـهـا

(٤) الإنـصـافـ ٢/٥٥٣-٥٥٤

وهذا الرأي المنقول عن الكسائي يؤكد صحة كون أحرف المضارعة من حروف المعاني ، وأن أصله إما المصدر أو الماضي زيد عليه هذه الزوائد ؛ ليدل بها على الزمن الحاضر والمستقبل ، وقد أشار السهيلي إلى هذا المفهوم بقوله: ((دخول الزوائد على الحروف الأصلية منبئة عن معان زائدة على معنى الكلمة التي وضعت الحروف الأصلية عبارة عنه ، فإن كان المعنى الزائد آخرًا كانت الزيادة آخرًا ، كنحو ((الباء)) في (( فعلت )) ؛ لأنها تنبئ بما رتبته بعد الفعل. وإن كان المعنى الزائد أولاً كانت الزيادة المنبئة عنه أولاً ، مسبقة على حروف الكلمة كهذه الزوائد، فإنها تنبئ أن الفعل لم يحصل بعد لفاعله ، وأن بيته وبين تحصيله جزءاً من الزمان))<sup>(١)</sup>

كما أشار إليه ابن القيم بقوله: ((وأما الزوائد الأربع فهي فاصلة لفعل الحال عن الماضي فصارت مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة دالة على فعل الحال، وكذلك السين مع الفعل فاصلة للمستقبل عن الحال فصارت مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة دالة على فعل الاستقبال))<sup>(٢)</sup>  
ولعلي لا أحاجب الصواب إذا قلت: إن ما نقل عن الكسائي من أن المضارع مرتفع بأحرف المضارعة ليس معناه أن هذه الأحرف عملت الرفع فيه كما فهمه أبوالبركات الأنباري، وإنما المراد به تحرك المضارع بهذه الحركة ؛ ليختلف عن حركة الماضي كما اختلف عنه زماناً بهذه الأحرف.

ولو نظرنا إلى قول الرضي : (( وقال الكسائي: عامل الرفع فيه حروف المضارعة ؛ لأنها دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحذوها؛ إذ أصل المضارع إما الماضي وإما المصدر ، ولم يكن فيما هذا الرفع ، بل حدث مع حدوث هذه الحروف ، فإذا حلته عليها أولى من إحالته على المعنوي الخفي ، كما هو مذهب البصريين والفراء ، وإنما عز لها عامل النصب والجزم لضعفها وصيروتها كجزء الكلمة ، فيعز لها الطارئ المنفصل ))<sup>(٣)</sup>. لوجدنا فيه إيماء لما ذكرت ، وليس كما فهمه أبوالبركات الأنباري ؛ إذ لو كان مراد الكسائي كما فهمه الأنباري لُنُوقض قوله بمثل ما ردّه عليه الأنباري ، ولا أعتقد أن يغيب عن الكسائي هذا الاعتراض.

وسواء كان أصل المضارع المصدر أو الماضي ، فإنه لما زيد عليه أحرف المضارعة في أوله دل على الزمن الحاضر والمستقبل ، وإنما ارتفع آخره بعد زيادة هذه الأحرف ؛ ليختلف عن

(١) نتائج الفكر ١١٧

(٢) البدائع ٩١/١

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٨

الماضي في فتح آخره كما اختلف عنه معنى ؛ لدلالة بأحرف المضارعة على الزمن الحاضر والمستقبل ، ودلالة الماضي على المضي.

وتصريح بعض أهل العربية بإهمال أحرف المضارعة كابن بابشاذ<sup>(١)</sup> وابن كمال باشا<sup>(٢)</sup> يدل على أنها من حروف المعاني وأنها مهملة؛ لأنها صارت كجزء من الكلمة كما قال ابن القيم: ((الحرف إذا نزل منزلة الجزء من الكلمة لم يعمل فيها لأن أجزاء الكلمة لا يعمل بعضها في بعض... فاختصاص الحرف شرط عمله ونزوله منزلة الجزء مانع من العمل))<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) انظر شرح المقدمة الخمسية ١٦٧/١  
(٢) انظر أسرار النحو ٢٦٢  
(٣) البدائع ٩١/١

## - إهمال حرف التعريف:

التعريف : مصدر عرّفه الأمر : أعلمته إياه ، وعرفه بفلان : أعلمته باسمه ، وعرف الاسم : ضد نكره.<sup>(١)</sup>

وهو تحويل النكرة إلى معرفة . وهو نوعان : أحدهما ذاتي والآخر عارض محلوب ، فالتعريف الذاتي يتحقق للضمائر والأعلام وأسماء الإشارة والموصولة.

وأما التعريف المخلوب فيتحقق لفظاً أو معنى للمجرد من ((أَل)) بإدخالها عليه، وللمضاف بإضافته إلى المعرفة ، وللمنادى بالإقبال عليه بالنداء.<sup>(٢)</sup>

وقد اختلف أهل العربية في حرف التعريف في نحو الرجل والغلام والفرس والثوب ، فذهب الخليل إلى أن حرف التعريف (أَل) والهمزة أصل ، كما في (أَم) و(أَن)<sup>(٣)</sup> وحكي عنه أنه كان يسمّيها (أَل) ، كـ (قد) وأنّه لم يكن يقول : الألف واللام ، كما لا يقول القاف والدال.<sup>(٤)</sup> واحتار مذهب الخليل ابن مالك<sup>(٥)</sup> ، وذهب سيبويه إلى أنه (أَل) والألف زائدة.<sup>(٦)</sup>

ونسب المذهب الأول في الارتشاف إلى ابن كيسان والثاني إلى جميع النحاة حيث جاء فيه : (( مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنها أحادية الوضع ، وهي اللام ، والألف ألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن ، ومذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع ، نحو: قد وهل وهمزتها همزة قطع ))<sup>(٧)</sup> كما نسب الزجاجي الثاني إلى غير الخليل من البصريين والковفيين حيث يقول : (( وأما غيره من علماء البصريين والkovفيين فيذهبون إلى أن اللام للتعريف وحدها ، وأن الألف زيدت قبلها ليوصل إلى النطق باللام لما سكت ؛ لأن الابتداء بالساكن ممتنع في الفطرة ))<sup>(٨)</sup>

وذهب المتأخرون إلى أنه اللام وحدها ، نصّ عليه ابن مالك بقوله : (( قد اشتهر عند

(١) انظر أقرب الموارد ٧٦٨/١

(٢) انظر معجم المصطلحات التحوية ١٥٣

(٣) الكتاب ٣٢٤/٣ ، والمقتضب ٣٢٥-٢٤ ، واللامات للزجاجي ١٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٣/١ ، والمساعد ١٩٥/١ ، والغرة المخفية ٣٥١

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح ٦٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٣/١

(٥) شرح التسهيل ٢٥٣/١ وانظر الجنى الداني ١٣٨

(٦) شرح التسهيل ٢٥٣-٢٥٤/١ ، والجنى الداني ١٩٢ ، والمساعد ١٩٥/١

(٧) الارتشاف ٩٨٥/٢

(٨) اللامات ١٨

المتأخرین أن أداة التعريف اللام وحدها )<sup>(١)</sup>

ونسب صاحب التصريح إلى المبرد القول بأن حرف التعريف الهمزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.<sup>(٢)</sup> وفي شرح الرضي على الكافية: (( وذكر المبرد في كتابه )) الشافي )) أن حرف التعريف : الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم إلیها اللام ؛ لشلا يشتبه التعريف بالاستفهام )<sup>(٣)</sup>

وبالرجوع إلى المقتضب بحد المبرد متفقاً مع سيبويه في أن أداة التعريف هي (( ألل )) والهمزة زائدة ؛ بقوله : (( من ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ، وزعم الخليل أنها كلمة منزلة ))<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن عقيل أن في حرف التعريف ثلاثة مذاهب : الأول أنه اللام وحدها ، ونسب إلى المتأخرین ، والثاني أنه (( ألل )) ، والهمزة فيه همزة قطع كهمزة أم ، ونسبه الزمخشري إلى الخليل كما نسبه بعضهم إلى ابن كيسان ، والثالث أنه (( ألل )) لكن الهمزة همزة وصل ، وهو مذهب سيبويه ، ونسبه أبو الحجاج بن معزوز القيسي إلى الخليل .<sup>(٥)</sup>

وعليه ، فإذا نظرنا إلى ما تقدم مع ما ذكره الرضي والشيخ خالد الأزهري فيكون في حرف التعريف أربعة مذاهب:

أحدها : أنه (( ألل )) ، والهمزة فيه همزة قطع ، وهو المنسوب إلى الخليل وابن كيسان ، وهو اختيار ابن مالك.

والثاني : أنه (( ال )) ، ولكن الألف همزة وصل ، وهو لسيبوه ، ونسبه أبو الحجاج بن معزوز القيسي إلى الخليل.

والثالث : أن حرف التعريف (( اللام )) وحدها ، وهو للمتأخرین ، كما ذكره ابن مالك.

والرابع : أنه الهمزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو للمبرد كما ذكره الرضي ، ونسبه إليه صاحب التصريح. فعليه ، فللمبرد في حرف التعريف رأيان.

(١) شرح التسهيل ٢٥٣/١

(٢) انظر التصريح ٤٨٤/١

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٤١/٣ ، وانظر التصريح ١٤٨/١ ، وشرح الأشموني ١٧٧-١٧٦/١

(٤) المقتضب ٨٣/١ ، ٩٤/٢

(٥) المساعد ١٩٥-١٩٦/١

وحجة الأول : فتح الهمزة ، وأنّهم يقولون : ((الأَحْمَر )) بنقل حركة همزة ((أحمر)) إلى اللام قبلها ، فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ، ويثبتونها في القسم ، والنداء ، والتذكرة ، يقولون : ((أَلِي )) كما يقولون : قَدِي ، ويثبتونها مهلة في نحو ﴿ قُلْ ءَالَّذِكَرُ كَيْفَ ﴾<sup>(١)</sup>

وحجة الثاني : سقوطها في الدرج ، وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف ، وأما ثبوتها مع الحركة ، فالحركة عارضة ، فلا يعتد بها ، وأما ثبوتها في القسم والنداء نحو ((ها الله لأفعلن )) و ((يا الله )) ، فلأن ((أل )) صارت عوضاً عن همزة ((إله )) ، وأما قولهم في التذكرة ((أَلِي )) فلما كثرت مصاحبة الهمزة لللام نُزّلا منزلة ((قدن )) وأما ﴿ ءَالَّذِكَرِينَ ﴾ فلالتباس الاستفهام بالخبر .

وحجة الثالث : أنها ضد التنوين الدال على التكير ، وهو حرف واحد ساكن ، فكانت كذلك لتشبيه أمثلها ، ولا تقوم بنفسها ، وإنما خالفت التنوين ودخلت أولاً ؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثيراً ، فحصنت من الحذف بذلك ، وإنما كانت لاماً ؛ لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفاً ، وإذا أظهرت جاز .

وحجة الرابع : أنها جاءت لمعنى ، وأولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت ؛ لتعذر الابداء بالساكن ، فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام ، وأن اللام تغير عن صورتها في لغة حمير .<sup>(٢)</sup>

وتبدل اللام مهما في لغة قوم من العرب ، فيقال في الرجل : امرجل ، وذلك أن أصحاب هذه اللغة لما رأوا أن اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً ، وهي التاء ، والثاء ، والدال ، والراء ، والزاي ، والستين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، واللام ، والنون ، فيعود المعرف كال مضاعف العين الذي فاوزه همزة أبدلوا من (لام) التعريف ( مما ) ؛ لأنها لا تدغم إلا في مثلها ؛ لظهور الحروف بعدها ، ولا تدغم ، فتكون أظهر في الدلالة .<sup>(٣)</sup> ونسبت هذه اللغة إلى طيء .<sup>(٤)</sup> كما نسبت إلى حمير .<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الأنعام الآية (١٤٤)

(٢) التصريح / ٤٨٤ - ٤٨٥

(٣) جواهر الأدب ٢٢٣

(٤) شرح المفصل ١٠/٣٤ ، والجني الداني ١٤٠، ٢٠٧

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣/٤١، والجني الداني ٢٠٧

وجاء في التصريح (( قال الزجاجي في حواشيه على ديوان الأدب : حمير يقلبون اللام ميمًا إذا كانت مظهرة ، كالمحدث المروي ، إلا أنَّ الحدِّيثين أبدلوا في ((الصيام والسفر )) وإنما الإبدال في (( البر )) فقط ))<sup>(١)</sup>

وقال المحقق في الحاشية في قوله: (( إذا كانت مظهرة )) : (( يعني أن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أوّلها ، نحو: الغلام ، الكتاب بخلاف الرمح والسفر ))<sup>(٢)</sup>  
وهذا مخالف لما نقل عن النحاة ؛ إذ مثلوا لإبدال لام التعريف ميمًا عند حمير وطيء قول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (( لَيْسَ مِنْ أَمْبِرٍ أَمْصِيَّاً فِي امْسَفِرٍ ))<sup>(٣)</sup> فكان الإبدال في السفر والصيام وهما من الحروف المدغمة فيها لام التعريف كما أدغمت في البر من الحروف التي تظهر فيها اللام ، كما حصل الإبدال أيضًا في قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُوْ يُواصِلِنِي يَرْمِي وَرَأَيِّي بِامْسَهْمٍ وَامْسِلَمَهْ<sup>(٤)</sup>

أي بالسهم والسلمة ، والسين من الحروف المدغمة فيها اللام. قال ابن هشام: (( ولعل ذلك لغة لبعضهم ، لا لجميعهم ، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها في الحديث دخلت على التوسيع ))<sup>(٥)</sup>

ومن أقسام (( ألل )) أن تكون لاستغراق أفراد الجنس ، وضابطها أن يصلح حلول (( كل )) محلها على سبيل الحقيقة ، نحو قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾<sup>(٦)</sup>  
وأن تكون لاستغراق صفات الجنس ، وضابطها أن يصلح حلول (( كل )) محلها على سبيل الجاز ، نحو: زيدُ الرجل ، فإنه لو قيل: زيدٌ كلَّ رجل ، لصح على معنى أنه اجتمع فيه ما تفرق من غيره من الرجال من الصفات المحمودة.

وأن تكون لبيان الحقيقة ، وضابطها أن يشار بها وبمحضها إلى الماهية من حيث هي ، نحو: أنا أحبُّ الطَّيِّبَ ، وأشتَهِي اللَّحَمَ ، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) التصريح ٤٨٥/١

(٢) انظر التصريح ٤٨٥/١ المा�مث (٣)

(٣) وفي سنن النسائي ص ٣٣٥ (( ليس من البر الصيام في السفر ))

(٤) انظر الجنى الداني ١٤٠ ، والمغني ٧١

(٥) المغني ٧١

(٦) سورة العصر الآية (٢-٣)

(٧) سورة الأنبياء الآية (٣٠)

وأن تكون لتعريف العهد الذهني ، وضابطها أن يشار بها وبمحبوبها إلى شيء ثابت في الذهن بالطريق غير طريق المشاهدة ، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾<sup>(١)</sup> قوله: ﴿إِذْ مُّبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾<sup>(٢)</sup>

وأن تكون لتعريف العهد الحضوري ، نحو: جاءني هذا الرجل ، وجاء زيد الساعة ، قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾<sup>(٣)</sup>

وأن تكون لتعريف العهد الذكري ، نحو قول الله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةِ الرُّجَاجَةِ﴾<sup>(٤)(٥)</sup>

وقد أجمع أهل العربية على إهمال حرف التعريف و لم أجده في ذلك خلافاً ، والسر فيه يتضح من قول ابن السراج : ((فَيَانَ قَالَ قَائِلٌ : مَا بَالَ لَامُ الْمَعْرِفَةِ لَمْ تَعْمَلْ فِي الْإِسْمِ وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْإِسْمِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ هَذِهِ الْلَّامُ عَلَى الْفَعْلِ ، فَيَقُولُ : هَذِهِ الْلَّامُ قَدْ صَارَتْ مِنْ نَفْسِ الْإِسْمِ أَلَا تَرَى قَوْلَكَ : الرَّجُلُ، يَدْلُكُ عَلَى غَيْرِ مَا كَانَ يَدْلُ عَلَيْهِ رَجُلٌ))<sup>(٦)</sup> حيث إن مقتضى القاعدة لإعمال الحروف أن يعمل حرف التعريف لاختصاصه بالدخول على الإسم دون الفعل ، ولكن مع ذلك لم يعمل في مدخله ؛ لأنَّه نَزَّلَ منزلة جزء من مدخله ، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

وقد دلَّ ابن الخشاب على نَزَّل حرف التعريف منزلة جزء من مدخله حيث يقول: ((فَمِنْ الْمُخْتَصَّةِ الَّتِي لَمْ تَعْمَلْ لَامُ التَّعْرِيفِ لَمَا اتَّصَلَتْ بِالْإِسْمِ مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِهِ دُونَ الْفَعْلِ ، فَجَرَتْ بِهِ الْجَزْءُ مِنْهُ بِأَدْلَةٍ كَثِيرَةٍ ، مِنْهَا أَنَّهَا تَغْيِيرٌ طَبِيعَةِ الْإِسْمِ ، فَكَانَتْ بِاتِّصَالِ بِهِ قَدْ جَعَلَتْهُ شَيْئًا آخَرَ ؛ إِذْ كَانَتْ قَدْ نَقَلَتْهُ مِنِ الْعُومِ إِلَى الْخُصُوصِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ دُخُولِهِ نَكْرَةً شَائِعَةً ، فَصَارَ بِهَا مَعْرِفَةٌ مُخْتَصَّةٌ مَقْصُورَةٌ عَلَى شَخْصٍ بَعِينِهِ ، وَمِنْهَا أَنَّهُ عُدِلَّ عَنْهُ وَهِيَ فِيهِ كَمَا يُعَدَّ عَنِ الْإِسْمِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ ، فَهُمْ يَقُولُونَ: جَاءَنَا سَحْرٌ يَا هَذَا ، يَرِيدُونَ سَحْرًا بَعِينِهِ ، فَيَمْنَعُونَهُ الْصِّرَافَ ؛ لِكَوْنِهِ مَعْرِفَةً مَعْدُولاًً عَنِ السَّحَرِ الْمُسْتَعْمَلِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَذَا يَدْلُّ عَلَى تَنْزِهِهِ مِنْزَلَةً

(١) سورة التوبه الآية (٤٠)

(٢) سورة الفتح الآية (١٨)

(٣) سورة المائدة الآية (٣)

(٤) سورة التور الآية (٣٥)

(٥) انظر شرح اللمعة البدرية ٢٥٩/١ فما بعدها ، والغرة المحفية ٣٥٢ فما بعدها

(٦) الأصول ٥٦/١

بعض الاسم إذا عدل عنه ، وهي فيه إلى غيره مما ليست فيه كما عدلت صيغة إلى صيغة في قوله : عمرٌ معدول عن عامر ، فتنزلت الألف واللام لهذا الحكم في قوله: جئتُ السحرَ ؛ للعدل عما هي فيه ، وعنها إلى قوله: جئت سحرَ متزلة بعض الكلمة من بعض ، وهذا الدليل حسن قوي في الاستنباط )<sup>(١)</sup>

## - إهمال حرف التقليل ((قد)):

قد تقدم الحديث عن ((قد)) في الحرف المهمل لدخوله على ما ليس معرباً ، وأقوال أهل العربية فيها وتصريحهم بإهمالها <sup>(١)</sup> . وقد من الحروف المختصة بالفعل تدخل على الماضي والمضارع ، وكان حقها إذا دخلت على المضارع أن تعمل فيه ؛ لكونه معرباً ، وإذا دخلت على الماضي فلا تعمل فيه لبنائه.

والسر في إهمالها حالة دخولها على المضارع أنها نزلت منزلة جزء الكلمة ، وجزء الشيء لا يعمل فيه كما قال ابن القيّم : ((الحرف إذا نزل منزلة الجزء من الكلمة لم يعمل فيها ؛ لأن أجزاء الكلمة لا يعمل بعضها في بعض ))<sup>(٢)</sup>

(١) انظر ص ١٠٢ فما بعدها

(٢) البدائع ٩١/١

## - إهمال أحرف الكف:

الكف مصدر كفه: منعه ، قال الأزهري: (( وأصل الكف: المنع ؛ لأنها يُكَفَّ بها عن سائر البدن ))<sup>(١)</sup> وفي المصباح : (( قال الأزهري: الكف: الراحة مع الأصابع ، سميت بذلك ؛ لأنها تكفل الأذى عن البدن ))<sup>(٢)</sup>

وعلى ما تقدم فالكاف في أصل وضعه مصدر كفه بمعنى منعه سمى به إحدى الجواهر؛ لأنها تكفل الأذى عن البدن ، وهي مصدر بمعنى اسم الفاعل أي كافية ، قال أبو علي : (( ومعنى الكافية أن تكفل ما تدخل عليه عمما كان يحدث قبل دخولها فيه من عمل ))<sup>(٣)</sup> وحرف الكف : ما ، وتلحق بعض الأسماء ، فتكتفى عن الإضافة ، كما تلحق بعض الأفعال والحراف فتكتفى عن العمل ، ومن الأسماء التي كفتها عن العمل (بين) و (بعد) في قول الشاعر:

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلَيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ

وقول الشاعر:

يَيْنَمَا نَحْنُ بِالْبَلَائِثِ فَالْقَاعِ سِرَاعًا وَالْعِيسُ تَهْوِي هُوِيَا

كما تلحق بعض الأفعال ، منها (( قل )) ، و(( كثرة )) و(( طال )) ، و(( نعم )) و(( بنس ))

قال أبو علي : (( وأما دخولها على الفعل ، فإنها تدخل عليه فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل دخولها ، نحو: قلما سرت ، وقلما يقول ، ولم يكن الفعل قبل دخول (( ما )) عليه يليه الفعل .<sup>(٤)</sup> ومنها أيضاً (كثرة) و (طال) و (نعم) و (بس)<sup>(٥)</sup>)

وأما ما لحقته من الحروف فـ (رب) والكاف ، والباء قال الزركشي: (( وأما (ما) فتزداد بعد خمس كلمات من حروف الجر ، فتزداد بعد (من) و(عن) غير كافية ، وتزداد بعد الكاف ورب والباء كافية ))<sup>(٦)</sup> ومن كف (ما) للكاف قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا

(١) التهذيب ٤٥٥/٩

(٢) المصباح ٢٠٤ ، وانظر سورة الكهف دراسة صرفية ٨٨

(٣) المسائل المشكلة ٢٨٦

(٤) المسائل المشكلة ٢٩٥ فما بعدها

(٥) انظر ص ٣٤٣ فما بعدها

(٦) البرهان ٨٦/٣

كَمَا لَهُمْ أَلِهٌ هُنَّا (١)، وإن وآخواتها كقولك : إنما زيد قائم ، وأنا زيد قائم ، وكأنما زيد قائم ، ولكنما زيد قائم ، ولعلما زيد قائم ، وليتما زيد قائم.

و( ما ) الكافية سواء كانت مع الاسم أو الفعل أو الحرف ، فهي مهملة ، والسر في إهمالها أنها صارت مع مدخولها كالجزء منه ، فإذا صارت كالجزء منه ، فهي مهملة ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في بعضه . والذي يدل على أنها صارت مع مدخولها كالجزء منه أن إذ وحيث لا يجازى بهما بدونها ، كما يدل على ذلك أنها مع الفعل (( قل )) تكون بمعنى النفي ، فإذا قلت : قلما يأتي زيد ، معناه لا يأتي .

ويمكن أن يعد الألف حرفاً كافاً أيضاً ؛ إذ يكف المضاف عن الإضافة<sup>(٢)</sup> ، قال المالقي: في فصل الألف ومعانيها ومواضها في كلام العرب : (( الموضع الأول : أن تكون كافية عن الإضافة ، تقول : صلّيت بين وقت الظهر والعصر ، وبين أوقات النهار ، ثم تدخل الألف بين (بين) وما أضيفت إليه فتبطل الإضافة ، ويرتفع ما كان مضافاً إليه بالابتداء ، فتقول: بينما وقت الظهر حاضر صلّيت ، وبينما زيد قائم أقبل عمرو ، والأصل: بين أوقات قيام زيد أقبل عمرو ))<sup>(٣)</sup> ومنه قول الشاعر :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقِبُهُ أَتَانَا مُعْلَقٌ وَفُضْبَةٌ وَزِنَادٌ رَاعِي

وقوله:

فَبَيْنَا نِعَاجٌ يَرْتَعِينَ خَمِيلَةٌ كَمَشْيٌ العَذَارِيٌّ فِي الْمُلَأِ الْمُهَدَّبِ

وقوله:

بَيْنَا تُعَانِقُهُ الْكُمَاءُ وَرَوْغَهُ يَوْمًا أُتَيَحَ لَهُ كَمِيُّ سَلْفَمُ

برفع (تعانقه) وخفضه ، فالرفع على أن الألف كافية ، والخفض على الإضافة ، والألف

إشباع لفتحة (بين)<sup>(٤)</sup>

(١) سورة الأعراف الآية (١٣٨)

(٢) انظر البرهان ٨٧/٣

(٣) انظر تذكر لسحة ٥١١

(٤) رصف المباني ١٠٥

(٥) انظر رصف المباني ١٠٦-١٠٥

وجاء في الخزانة : (( وقال ابن قتيبة : سألتُ الرياشي عن هذه المسألة فقال : إذا ولي لفظة  
((بينا) الاسم العلم رفعت ، فقلت : بينما زيد قاتم جاء عمرٌ ))<sup>(١)</sup>  
والألف الكافية مهملة ، والسر في إهمالها أنها صارت مع (بين) ككلمة واحدة، فإذا  
صارت معها كلمة واحدة ، فهي مهملة ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في بعضه .

### - إهمال اللام اللاحقة لأسماء الإشارة :

وهي اللام الدالة على البعد الداخلة على أسماء الإشارة إعلاماً بالبعد أو توكيداً له على خلاف فيه.<sup>(١)</sup> ، نحو: ذلك وتلك ، وذلکما ، وتلکم ، وذلکم ، وتلکم ، وأولاكم، وأولاکما ، وأولالك. وأصلها السكون كما في ((ذلك)) وإنما كسرت في ((ذلك)) وأنحواتها لالتقاء الساكنين.<sup>(٢)</sup>

وهي مهملة ، والسرّ في إهمالها أنها صارت كجزء من الكلمة ، وجاء الشيء لا يعمل فيه كما تقدمت نظائره.

---

(١) المغني ٣١٢ ، والبرهان في علوم القرآن ٤/٣٥٩

(٢) انظر المغني ٣١٢

## - إهمال التنوين:

التنوين في الأصل : مصدر (( نوّنت )) أي: أدخلت نونا.<sup>(١)</sup> وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل.<sup>(٢)</sup>

وذكر ابن هشام في المغني للتنوين عشرة أقسام<sup>(٣)</sup> وألف فيه كتاباً شيخي الأستاذ الدكتور عبدالرحمن محمد إسماعيل سمّاه بـ (( أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين ))، وأكتفي بذكر أربعة من هذه الأقسام ، وهي : تنوين التمكين ، وتنوين التنکير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العرض.

فأمّا تنوين التمكين فهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف إعلاماً لبقائه على أصله ، وأنه لم يشّبه الحرف فيبني ، ولا الفعل فيمنع الصرف ، ويسمى تنوين الأمكينة أيضاً ، وتنوين الصرف، وذلك كزيد ، ورجل ، ورجال.<sup>(٤)</sup>

وقال ابن الحاجب : (( وقد يتوهّم أن التنوين في مثل (رجل) للتنکير ، وهو غلط ، إلا ترى أنك لو سمّيت بـ (رجل) و (شوب) و (دار) وجعلته علماً لباقي التنوين على حاله. ولو كانت للتنکير لم يثبت في الموضع الذي تقدّر فيه مدلوله فعل بذلك أنه تنوين التمكين))<sup>(٥)</sup> وأجاز الرضي أن يكون تنوين بعض الأسماء الأعلام كأحمد وإبراهيم إذا قصد تنکيرهما أن يكون للتمكّن أيضاً حيث يقول: (( وأما التنوين في نحو ربّ أَحْمَدٍ ، وإِبْرَاهِيمٍ ، فليس يتمحض للتنکير بل هو للتمكّن أيضاً ؛ لأن الاسم ينصرف ، وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكّن والتنکير معًا ، فرب حرف يفيد فائدين كالآلف والواو في مسلمان ، ومسلمون ، فإذا سمّيت بالاسم تمحض للتمكّن فنقول: التنوين في رجل يفيد التنکير أيضاً ))<sup>(٦)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٨٢

(٢) المقدمة الكافية ٣/١٠١ ، وشرحها ٣/١٠١

(٣) انظر المغني ٤٤

(٤) المغني ٤٤٥

(٥) شرح المقدمة الكافية ٣/١٠١

(٦) شرح الرضي على الكافية ١/٤٥

وتنوين التكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، نحو: مررت بسيبويه وسيبويه آخر ، وصه إذا أردت السكوت ، وصه إذا أردت سكوتاً ، وإيه إذا استزدته من حديث معلوم ، وإيه إذا استزدته من حديث مجهول ، ويطرد فيما آخره (ويه) ولا يطرد في أسماء الأفعال.<sup>(١)</sup>

وهذا التنوين يكون قياساً في الأسماء المختومة باسم الصوت (ويه) ، كسيبويه ونفطويه ، وعمرويه . وسماعاً في باب اسم الفعل المختوم بالهاء لا غيرها وفي اسم الصوت كذلك.

والغرض منه الدلالة على تمييز المعرفة من النكرة فإذا ثبت في الاسم كان علمًا على التكير، وإلا كان الاسم معرفة ، ومن هنا يتضح أن تنوين التكير لا يدخل على المعرفة البة ، ولا يكون تابعًا لحركة البناء دون حركة الإعراب ، وذلك نحو (إيه)، و(غاق)، و(صه) فإذا نوّنت فكأنك قلت في إيه (استزاده) وإذا قلت إيه بدون تنوين فكأنك قلت (الاستزاده) فصار التنوين هنا علم التكير وتركه علم التعريف.<sup>(٢)</sup>

وتنوين المقابلة ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو: (مسلمات) ، و(هنّدات) ، و(زينبات).<sup>(٣)</sup> وسمى تنوين مقابلة ؛ لأنّه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم ، كما أن الكسرة منه في مقابلة الياء.<sup>(٤)</sup>

وقال الربعي وجار الله : إن التنوين في نحو : مسلمات للصرف ، قال جار الله: وإنما لم تسقط في عرفات ؛ لأن التأنيث فيها ضعيف ؛ لأن التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت ، والتاء فيها علة جمع المؤنث.<sup>(٥)</sup>

وقال الرضي : ((وفيما قاله نظر ؛ لأن (عرفات) مؤنث وإن قلنا : إنه لا علامة تأنيث فيها ، لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة ؛ لأنه لا يعود الضمير إليه إلا مؤنثا ، تقول: هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز : مباركا فيه، إلا بتأويل بعيد كما في قوله:  
 فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّةٌ وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا  
 فتأنيتها لا يقص عن تأنيث ( مصر ) الذي هو بتأويل البقعة.

(١) الارتفاع ٦٦٧/٢

(٢) أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين ١٣٤-١٣٥

(٣) شرح الجمل ١٠٧/١ ، وشرح ابن عقيل ١٧/١

(٤) شرح الجمل ١٠٧/١

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٦/١

والأولى عندي أن يقال: إن التنوين للصرف والتمكّن ، وإنما لم يسقط في نحو من عرفات ؛ لأنه لو سقط لتبّعه الكسر في السقوط ، وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمّع السالم ؛ إذ الكسر فيه متّبع لا تابع ، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة ، لم يحذف لمانع )<sup>(١)</sup> وتنوين العوض ، وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي ، أو زائد أو مضاف إليه.<sup>(٢)</sup> وهو ثلاثة أقسام: عوض عن جملة ، وهو الذي يلحق (إذ) عوضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم ؛ فحذف (بلغت الروح الحلقوم) .

وعوض عن اسم ، وهو اللاحق لـ (كل) عوضاً عن المضاف إليه ، نحو: (كل قائم) أي: (كل إنسان قائم) .

وعوض عن حرف ، وهو اللاحق لـ (جوارٍ ، وغواشٍ) ونحوهما رفعاً وجراً ، نحو: (هؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ)<sup>(٤)</sup>

والغرض من هذا التنوين الجبر لما حذف من حروف بعض الكلمات أو الإيحاء إلى ما حذف من المفردات أو الجمل للقصد إلى التخفيف تارة وإلى الإيجاز أخرى.<sup>(٥)</sup>

والتنوين مهمّل كما صرّح به بعض أهل العربية<sup>(٦)</sup> والسر في إهماله كما يتضح لي ثلاثة أمور:

أحدها - أن التنوين حرف زائد والروائد لا عمل لها في العربية اللهم إلا أن تكون شديدة الاختصاص مثل حرف الجر الزائد فلا يسلب اختصاصه.

والثاني - أنه لو عمل التنوين للزم منه تنازع عاملين مختلفين في معمول واحد أحدهما متقدم اسمًا كان أو فعلًا ، ولا يوجد في القياس تنازع بين اسم وحرف ، أو بين فعل وحرف.

والثالث - أن التنوين علامة على اسمية مدخله وما كان شأنه كذلك لا يعمل ، ومثله في ذلك مثل نظيره اللام المعرفة.

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤٧

(٢) المغني ٤٤٦

(٣) سورة الواقعة الآية (٨٤)

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١٧/١-١٨

(٥) أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين ١٤٠

(٦) لباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٧٣ ، ٤٥٧ ، وشرح الفريد ٤٩٥

## -إهمال نوني التوكيد :

نونا التوكيد ، إحداهما ثقيلة مفتوحة ، والأخرى خفيفة ساكنة ، وهما في تحقيق الفعل ك (إن) و (أن) في الاسمية<sup>(١)</sup> ، والشديدة أكثر تأكيداً<sup>(٢)</sup> وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصل ، والخفيفة فرع عنها.<sup>(٣)</sup> وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيْسُ جُنَاحٌ وَلَيَكُونُوا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ، ولا تدخلان الماضي والحال ؛ لأنهما ثابتان ، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد كما يفتقر إليه ما لم يثبت وهو المستقبل.<sup>(٥)</sup>

وأما قول الشاعر:

دَامَنَ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُنْ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا

وقول الشاعر:

\* قَائِلُنَّ أَخْضِرُوا الشُّهُودَ \*

فهمَا شاذان حيث أكَّدَ الماضي (دام) بنون مشددة ، كما أكَّدَ بها الاسم (قائل)، تشبيها له بالمضارع<sup>(٦)</sup> وهمَا من الضرائر الشعرية ، ولا يقاس عليهما. وتأكيد فعل الأمر بإحدى النونين الخفيفة والمشددة جائزان مطلقاً ، نحو: اكتبْ واجتهدْ. وأما المضارع فله ست حالات: إحداها: أن يكون توكيده واجباً ، وذلك إذا كان مثبتاً ، مستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصل من لامه بفواصل ، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَالَّهُ لَا يَكِيدُنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>

الثانية: أن يكون توكيده قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لـ (إن) المؤكدة بـ (ما) الزائدة ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ﴾<sup>(٩)</sup>.

ومن تركه قول الشاعر:

(١) انظر الإرشاد ٤٦٩

(٢) انظر المقرب ٧٣/٢ ، ورصف المباني ٣٩٩

(٣) المغني ٤٤٣ ، وهمع الموامع ٥٠٩/٢

(٤) سورة يوسف الآية (٣٢)

(٥) المقتضى ١١٢٩/٢

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٨٨

(٧) سورة الأنبياء الآية (٥٧)

(٨) سورة الأنفال الآية (٥٨)

(٩) سورة مريم الآية (٢٦)

\* يَا صَاحِبَ إِمَّا تَجْدِينِي غَيْرَ ذِي جِدَةِ \*

وهو قليل ، وقيل: يختص بالضرورة.

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَ اللَّهَ غَافِلًا﴾<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر:

\* هَلَّا تَمُنْ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفٍ \*

وقول الشاعر :

\* فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْقَى تَرَيْنِي \*

وقول الشاعر:

\* أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَ قَبِيلًا \*

الرابعة : أن يكون قليلاً ، وذلك إذا وقع بعد ( لا ) النافية ، أو ( ما ) الزائدة التي لم تسبق بـ ( إن ) ، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَ الَّذِينَ ظَلَّمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر:

\* وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبَتِنَ شَكِيرُهَا \*

وقول الشاعر :

\* قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَكَ وَارِثُ \*

الخامسة: أن يكون توكيده أقل ، وذلك إذا وقع بعد لم ، وبعد أداة حزاء غير ( إما )  
قول الشاعر :

\* يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا \*

وقول الشاعر:

\* مَنْ يُثْقِفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبِي \*

السادسة : أن يكون توكيده ممتنعاً ، وذلك إذا انتفت شروط الواجب ، ولم يكن مما سبق.<sup>(٣)</sup>

وتختص النون الخفيفة بأنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث ؛ لالتقاء الساكنين على غير حده . وأنها لا تقع بعد ألف الاثنين . وأنها تمحذف إذا ولها ساكن . وأنها

(١) سورة إبراهيم الآية (٤٢)

(٢) سورة الأنفال الآية (٢٥)

(٣) انظر شذا العرف ٦٥ فما بعدها ، وضياء السالك ٣٤٣/٣ فما بعدها

تعطى في الوقت حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً. وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ورد ما حذف في الوصل لأجلها. فإذا وقفت عليها حذفت التنوين.<sup>(١)</sup>  
والنون خفيفة كانت أو ثقيلة مهملة ، والسر في إهمالها كما يتبيّن لي ثلاثة أمور:  
أحدها - أنها ركبت مع الفعل تركيب خمسة عشر ، ونزلت منه منزلة الجزء ، وجاء  
الشيء لا يعمل ، كذلك ما نزل منزلته.

والثاني - أنها لو عملت للزم منه تنازع عاملين مختلفين ، وهما العامل في الفعل لفظاً  
كان أو معنوباً والحرف ، ولا يوجد في العربية تنازع بين حرف وغيره.

والثالث - أنها حرف زائد من اللواحق وما كان شأنه كذلك لا عمل له سواء أكان ذلك  
اللاحق الزائد على البنية في أولها مثل أحرف المضارعة خلافاً للكسائي ، وهو التنبيه كما في هذا  
وأخواته أو كان آخرًا مثل علامي الثنوية وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.

---

(١) انظر شذا العرف ٦٢-٦١

## - إهمال نون الوقاية :

الِّوقاية : ما يُوَقَّى به الشيءُ ، ويقال فيها : الوقاية ، والِّوقاية ، وهي مصدر وَقَى الشيءَ :  
إذا صانه وحماه.<sup>(١)</sup>

ونون الوقاية هي النون المكسورة التي تدخل على الأفعال قبل ياء ضمير المتكلم ؛ لمنع دخول الكسر عليه ، نحو: ضربني.<sup>(٢)</sup>

والحاق نون الوقاية الفعل لازم سواء كان ماضياً ، نحو: أكرمني ، أو مضارعاً ، نحو:  
يكرمني ، أو أمراً ، نحو: أكرمني.<sup>(٣)</sup>

وإذا كان المضارع من الأمثلة الخمسة فيه ثلاثة أوجه : أحدها - إدغام نون الرفع في نون  
الِّوقاية ، نحو: يكرموني . والثاني - إبقاء هما غير مدغمتين ، نحو: يُكرموني . والثالث -  
حذف إدغامهما استغناء بالأخرى.<sup>(٤)</sup> وقد قرئ قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٥)</sup> ﴿تَأْمُرُونَنِي﴾<sup>(٦)</sup>  
و﴿تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٧)</sup> بالأوجه الثلاثة.<sup>(٨)</sup>

واختلف النحويون في أيتهما باقية ، فالصحيح عند سيبويه أن الباقي نون الوقاية والمخدوفة  
نون الرفع ، واختاره ابن مالك.<sup>(٩)</sup>

وذهب الأخفش والمبرد وأبوعلي والسيرافي وابن جني وأكثر المؤخرين منهم ابن هشام إلى  
أن الباقي نون الرفع والمخدوفة نون الوقاية.<sup>(١٠)</sup>

وعلى هذا فنون الوقاية لا تلزم لحاقها للأمثلة الخمسة عند بعضهم ، وهو مذهب النيلي  
حيث يقول: (( وإن الحاق نون الوقاية للفعل واجب وجائز ، فالواجب في ثلاثة مواضع : في  
الماضي ، وفي الأمر ، وفي المضارع ماعدا الأمثلة الأمثلة الخمسة ))<sup>(١١)</sup>

وأما نحو: لم يكرموني ، ولن يكرموني ، فيتعين أن يكون المخدوف نون الرفع والباقي هو

(١) انظر اللسان ١٥/٤٠٢-٤٠٢

(٢) جواهر الأدب ١٧٧

(٣) الكتاب ١/٢٥٦

(٤) جواهر الأدب ١٨٠

(٥) سورة الزمر الآية (٦٤)

(٦) معجم القراءات القرآنية ٦/٢٨

(٧) انظر شرح المستهيل ١/١٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ١/٢٠٩-٢٠٨ ، والتصریح ١/٢٥٣

(٨) انظر التصریح ١/٣٥٤ ، والأشباه والنظائر ١/٧٨

(٩) الصفوۃ الصفیۃ ج ١ القسم الثاني ص (٦٢٩)

نون الوقاية.

وتتحقق نون الوقاية الفعل الذي لا يتصرف ، نحو: (( هب )) و (( تعلم )) و (( وهب ))  
يعنى جعل ، و (( عسى )) ، فتقول: هبني شجاعاً ، وتعلماني محسناً ، ووهبني الله فداك ،  
وعسانى أن أخرج .<sup>(١)</sup> وجاء عساي حملاً على (( لعلى )) .<sup>(٢)</sup>

وأما لحاقها (( أفعل )) في التعجب ، نحو: ما أظرفني ، فمذهب البصريين الوجوب.  
ومذهب الكوفيين الجواز ، فيقولون: ما أجملني وما أجملني .<sup>(٣)</sup> وإنما أوجب البصريون لحاق النون  
(( أفعل )) في التعجب ؛ لأنهم يرون أنه فعل . وإنما أحازه الكوفيون : ما أجملني ؛ لأنهم يرون  
أن صيغة (( أفعل )) في التعجب اسم .<sup>(٤)</sup>

ويلزم لحاق نون الوقاية أيضاً مع (( ليس )) وحكي عن العرب (( عليه رجل ليسني )) وأما  
قول رؤبة:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدَدِ الطِّينِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي  
ضرورة .<sup>(٥)</sup> وإنما جاز (( ليس )) في قول الشاعر لحملها على (( غيري )) ؛ لأنها  
معناها .<sup>(٦)</sup>

وذكر أبو حيان تجويز بعض أهل العربية (( ليس )) في الكلام .<sup>(٧)</sup> وقال الشيخ خالد  
الأزهري: (( وأما تجويز بعضهم (( وليس )) بمحذف نون الوقاية من (( ليس )) بجموده فلا  
يعوّل عليه .)).<sup>(٨)</sup>

وما تقدم يتضح أن نون الوقاية لا تدخل إلا الفعل ، قال ابن مالك: (( ونون الوقاية  
اللازمة علامه للفعل وتتحقق منه المتعدي ماضيا كان ، نحو: أكرمتني ، أو مضارعاً ، نحو:  
تُكرِّمني ، أو أمراً ، نحو: أَكْرِمْنِي . فإن كان اتصالها غير لازم لم يستدل به على الفعلية ؛ لأنها

(١) الارتفاع ٩٢٢/٢

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٢

(٣) انظر الارتفاع ٩٢٣-٩٢٢/٢

(٤) انظر التصريح ٣٥١/١

(٥) انظر التصريح ٣٥٢-٣٥١/١

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٢

(٧) انظر الارتفاع ٩٢٣/٢

(٨) التصريح ٣٥١/١

تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل . ولا تلتحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً )<sup>(١)</sup>  
وما دخلته هذه النون من الحروف والأسماء فللحمل على الفعل قال ابن جيني: (( وإنما  
زيدت هذه النون في ضربني وضربي ؛ ليسلم الفعل من الكسر ، وتقع الكسرة على النون.  
وزادوها مع (( إن )) وأخواتها ؛ لمشابهتهن الفعل . وزادوها أيضاً في نحو: مني ، وعندي ؛ لأنهما  
لما سكن آخرهما أشبهتا الفعل . وعلى هذا قالوا : قطني ، وقد قالوا: قطي أيضاً ، وقدني ،  
وقدى ))<sup>(٢)</sup>

وقال الرضي : (( إن الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو: حُذْ ،  
وزِن ، ويعدان من الأسماء المتمكنة بلزومها السكون الذي لا يدخلها فأجريا مجرى الفعل في  
الحاق النون ))<sup>(٣)</sup>

وقال المرادي بعد ذكر الحروف والأسماء التي دخلتها النون: (( وإنما سميت هذه النون نون  
الواقية ؛ لأنها لحقت ولتقي الفعل من الكسر ، ثم حُمِّلَ على الفعل ما ذكر ))<sup>(٤)</sup>  
وما دخلته نون الواقية من الأسماء : (( بجل )) ، نحو: بجلني ، و(( قد )) ، نحو: قدني ،  
و(( قط )) ، نحو: قطني ، و(( عليك )) ، نحو: عليكني ، و(( تراك )) ، نحو: تراكني ،  
و(( دراك )) ، نحو : دراكني من أسماء الأفعال.<sup>(٥)</sup>

وأما (( بجل )) فقد ذكر النحويون منهم ابن مالك أن (( بجل )) معناها حسب ، يجوز  
لحاق نون الواقية معها ، وعدم لحاقها هو الأعرف.<sup>(٦)</sup> حيث يقول: (( بجلي ولعلّي أعرف من  
قولهم: لعلني وبجلني ، ومعنى بجل : حسب ))<sup>(٧)</sup>

وهذا القول لاين مالك يحتاج إلى إيضاح وتفصيل ، وذلك أن (( حسب )) من المشتركة  
اللفظية ، فتكون اسمًا بمعنى كافٍ ، يقال : مررت برجل حسْبُك من رجل : كافيك . واسم  
فعل ، يقال: حسْبُك هذا : اكتفي به ، وحسْبُك من شر سماعه : يكفيك أن تسمعه لتشمئز

(١) شرح التسهيل ١٥١

(٢) سر الصناعة ٥٥٠/٢

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢

(٤) الجنى الداني ١٥١

(٥) انظر المغني ٤٥٠

(٦) انظر التسهيل ٢٥ ، وتوضيح المقاصد ١٦٤/١ - ١٦٥ ، والمساعد ٩٥/١

(٧) شرح التسهيل ١٣٧/١

وقال أبو حيان موضحاً ومفصلاً لحاق النون مع بجل : (( وأما (( بجل )) فقد ذكروا أنها تكون اسم فعل ، والياء في موضع نصب بمعنى كفاني ، أو يكفي ، وإذا لم تلحق فهي بمعنى حسي ))<sup>(٢)</sup>

كما قال : (( وأما (( بجل )) فقد ذكر المصنف وغيره أنها تكون اسم فعل فينافي إذا لحقتها نون الوقاية أن تكون اسم فعل ، فتقول : بجلني بمعنى يكفي أو كفاني ))<sup>(٣)</sup>  
ويفهم من قول أبي حيان أن نون الوقاية إذا لحقت (( بجل )) تكون اسم فعل بمعنى كفاني أو يكفي ، والياء المتصلة بها منصوبة على المفعول به . وإن لم تلحقها فالإياء المتصلة بها مجرورة بالإضافة إليها .

والذي أذهب إليه جواز لحاق نون الوقاية مع (( بجل )) وعدهم إذا كانت اسم فعل بمعنى كفني أو يكفي ، ولحاقها معها لأنها تؤدي معنى الفعل ، وعدهم ؛ لأنها ليست فعلاً في الأصل ، وهو الموفق لقول الرضي : (( ويجوز لحاقها في أسماء الأفعال ؛ لأنها معنى الفعل ، ويجوز تركها أيضاً ؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل ))<sup>(٤)</sup>

وأاما (( قد )) و (( قط )) فقد اختلف النحويون في لحاق نون الوقاية معها حتى وصف الشیع محمد محیی عبدالحمید الدین عبارات النحویین في ذلك بالاضطراب .<sup>(٥)</sup>  
وخلالصة ما قيل في (( قد )) و (( قط )) أنهما تأیان على وجهين أحدهما : أن تكونا مرادفتین لـ (( حسب )) الذي بمعنى اسم فاعل (( کافٰ )) ، فتكون الإياء المتصلة بهما مجرورة بالإضافة إليها .

ومذهب سیبویه في هذا الوجه لزوم نون الوقاية معهما وحذفها منهما شاذ لايجوز إلا في الضرورة .<sup>(٦)</sup> وذكر المرادي أن الصحيح جواز حذف النون منهما في الاختیار .<sup>(٧)</sup> فيجوز فيهما

(١) المعجم الوسيط ١٧١

(٢) الارتساف ٩٢٥/٢

(٣) التذليل والتكميل ١٨٠/٢

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٢

(٥) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١١٦/١

(٦) انظر الكتاب ٣٧٠/٢ فما بعدها ، وتوضیح المقاصد ١٦٣/١

(٧) انظر توضیح المقاصد ١٦٣/١

الوجهان : قدنبي وقدبي ، وقطني وقطبي.

وذهب ابن الناظم إلى أن حذف النون أكثر ؛ (( لأن قدبي وقطبي في كلامهم أكثر من  
قدبني وقطبني ))<sup>(١)</sup>

وذهب ابن هشام أن لحاق النون هو الغالب حيث يقول: (( وإن خفضها <sup>(٢)</sup> مضاف: فإن  
كان (( لدن )) أو (( قط )) أو (( قد )) فالغالب الإثبات ، ويجوز الحذف فيه قليلا ، ولا  
يختص بالضرورة خلافاً لسيبوه ، وغلط ابن الناظم فجعل الحذف في (( قد )) و (( قط )) أعرف  
من الإثبات ))<sup>(٣)</sup>

والحق ما اختاره أبو حيان بقوله: (( والذى اختاره أن من قال من العرب : قدبني وقطبني  
فإنهما عنده فعل ، والياء في موضع نصب. ومن قال : قطبي وقدبي .معنى حسب ، والياء في  
موضع جرّ كما نقل الكوفيون عن العرب ))<sup>(٤)</sup> حيث فصل بين لحاق نون الواقية مع (( قد ))  
و(( قط )) وعده ، فإذا لحقتهما نون الواقية ، فهما اسم فعل .معنى يكفي أو كفاني ، والياء  
المتصلة بهما منصوبة على المفعولية وإن لم تلتحقهما ، فهما مرادفتان لـ (( حسب )) التي .معنى  
(( كافٍ )) ، والياء المتصلة بهما محرومة بالإضافة.

ولا يبعد أن يكون مراد ابن الناظم بـ (( قد )) و (( قط )) كونهما اسمي فعل .معنى يكفي  
أو كفى ، فيجيز الوجهين الإلحاق وعده ، وإن كان عدم الإلحاق هو الأكثر عنده اعتدالاً ؛  
لأن أسماء الأفعال غير الأفعال في الأصل فلا يلزم لحاق نون الواقية معها.

والوجه الثاني : أن تكونا اسمي فعل .معنى يكفي أو كفى ، فتكون الياء المتصلة بهما  
منصوبة على المفعولية.

وذكر المرادي أن نون الواقية في هذا الوجه لازمة معهما. <sup>(٥)</sup> وقال أبو حيان: (( والوجه  
الثاني : أن تكونا اسمي فعل مبنيّن على السكون وتنصب بهما ، فتقول: قط زيداً درهم ، وقد  
زيداً درهم ، فإن اتصل بهما ياء المتكلم لحقتهما نون الواقية؛ لأنها في موضع نصب كما تلحق

(١) شرح الألفية ٧٠

(٢) أي ياء ضمير المتكلم

(٣) أوضح المسالك ١١١/١

(٤) التذليل ١٨٠/٢

(٥) انظر توضيح المقاصد ١٦٣/١ فما بعدها

## سائر أسماء الأفعال<sup>(١)</sup>

ولحاق نون الوقاية مع أسماء الأفعال إذا نصبت ياء ضمير المتكلم محل خلاف بين النحوين فقد أوجبه المرادي - كما سبق ذكره - وهو ظاهر قول أبي حيان السابق ذكره، كما أوجبه ابن هشام: ((فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ((ليت)) وجب قبلها نون الوقاية<sup>(٢)</sup>)) وقد تقدم قول الرضي إن لحاق نون الوقاية مع أسماء الأفعال جائز وليس بلازم ، فعلى ذلك ، فعنه أن ((قد)) و ((قط)) إذا كانتا اسمين فعل بمعنى يكفي يجوز فيهما الوجهان الإلحاد ، نحو : قدني وقطني ، وعدمه ، نحو: قدي وقطي ، ولا يعدّ حذف النون منهما شادًّا أو ضرورة.

والقول بجواز لحاق نون الوقاية مع ((قد)) و ((قط)) إذا كانتا اسمين بمعنى ((كافٍ)) فضلا عن القول بلزومه غير متوجه. فقد سبق أن أختهما ((بجل)) إذا لحقتها نون الوقاية فهي اسم فعل بمعنى يكفي أو كفاني ، وإن لم تلحقها ، فهي اسم بمعنى ((كافٍ)) ، فإنما منزلة أختهما ((بجل)) أحسن ، كما أن حمل لحاق نون الوقاية معهما إذا كانت بمعنى ((كافٍ)) على الشذوذ أولى.

وأماما ((تراكيبي)) و((درأكبي)) و((وعليكبي)) و((مكانكبي)) فقد سبق الخلاف في أمثلتها ((بجل)) و ((قد)) و ((قط)) ، وأنها إذا كانت أسماء فعل ، فنون الوقاية لازمة معها عند فريق من النحاة منهم المرادي وأبوحيان. ومذهب الرضي عدم اللزوم بل يجوز فيها الوجهان ، فهذه الأسماء وغيرها من أسماء الأفعال يجوز عند الرضي الوجهان كما قال : ((ويجوز إلحاقها في أسماء الأفعال ؛ لأنها معنى الفعل ، ويجوز تركها أيضا ؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل ))<sup>(٣)</sup>

وأما ((لدن)) من الظروف ، فقد نسب ابن مالك إلى سيبويه القول بلزوم نون الوقاية معها ، وعدم لحاقها لا يجوز إلا للضرورة.<sup>(٤)</sup> كما نسب إليه وإلى الزجاج هذا القول الرضي.<sup>(٥)</sup> واعتراض ابن مالك بأن سيبويه لم ينص على أن عدم لحاقها لـ ((لدن)) من

(١) الارشاد ٩٢٥/٢

(٢) أوضح المسالك ٩٧/١ ، وانظر التصریح ٣٤٩/١

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٢

(٤) شرح التسهيل ١٣٦/١ ، وانظر توضیح المقاصد ١٦١/١ ، والتذیل ١٨٢/٢

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢

الضرورات.<sup>(١)</sup> وإنما قال في ((قد)).<sup>(٢)</sup>

وذكر الرضي أن ثبوت النون هو الراجح عند غير سيبويه والزجاج حيث يقول: ((و عند  
غيرهما الثبوت : راجح وليس الحذف للضرورة ))<sup>(٣)</sup>

وما ذكره الرضي ليس على إطلاقه ، بل هو مذهب طائفة من النحويين ، منهم  
المradi<sup>(٤)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup> ؛ إذ ذهب ابن الحاجب إلى جواز الوجهين: الإلحاق وعدمه حيث يقول:  
((أنت مخّير في ((لدن)) ، فتقول: لدّني ، ولدُّني ))<sup>(٦)</sup> وتابعه صاحب الكناش.<sup>(٧)</sup>

وذكر أبو حيان أنّ هذا هو مذهب ابن مالك حيث يقول: (( وما ذهب إليه من التخيير في  
إثبات نون الوقاية وحذفها قد ذهب إليه غيره من أصحابنا كأبي موسى والأستاذ أبي الحسن بن  
عصفور وشيخنا الأستاذ أبي الحسن الأبدي وغيرهم ))<sup>(٨)</sup> وقول ابن مالك في شرح التسهيل  
صريح أن الأكثر عنده الإلحاق ، قال : (( لحاق النون مع ((لدن)) أكثر من عدم لحاقها ))<sup>(٩)</sup>  
ويفهم من قول أبي حيان أيضًا السابق ذكره أن حذف نون الوقاية هو الأكثر ، وقد نقل  
السيوطى هذا الرأى في المجمع حيث جاء فيه : (( وذهب بعضهم : إلى أن الحذف فيها وفي ((  
لدن)) أجرد من الإثبات. وعليه ابن عصفور ))<sup>(١٠)</sup>

وما تقدم يتضح أن في ((لدن)) أربعة أقوال : أحدها : لزوم نون الوقاية معها ، وحذفها  
غير جائز إلا في الضرورة وقد نسب إلى سيبويه والزجاج.

والثاني : جواز الوجهين ، والإلحاق هو الغالب ، وعليه المرادي وابن هشام ، ونسبة  
الرضي إلى الجمهور.

والثالث : جواز الوجهين ، وعدم الإلحاق هو الأكثر على عكس الثاني ، وعليه ابن

(١) توضيح المقاصد ١٦١/١

(٢) التذليل ١٨٣/٢

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢

(٤) انظر توضيح المقاصد ١٦٠/١

(٥) انظر أوضح المسالك ١١١/١

(٦) شرح المقدمة الكافية ٧٠١/٢

(٧) انظر الكناش ٢٥٧/١

(٨) التذليل ١٨٢-١٨٣/٢

(٩) شرح التسهيل ١٣٦/١

(١٠) المجمع ٢١٦/١

عصفور ، وأبو موسى الجزوئي ، وأبو الحسن الأبدي.

والرابع : جواز الوجهين من غير الترجيح لأحدهما ، وعليه ابن الحاجب وابن مالك في أحد قوله كما نقل عنه أبو حيان ، وصاحب الكناش . وأميل إلى هذا القول ؛ لورود القراءة الصحيحة بهما حيث قرئ بهما في السبعة قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لُدُنِي عُذْرًا﴾<sup>(١)</sup> ((لُدُنِي)) بالتحفيف.<sup>(٢)</sup>

وأما ((مسلمي )) اسم فاعل ((أسلم)) كما في قول الشاعر:

\* أَمْسِلْمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي \*

و((الموافيني )) اسم فاعل ((وافى )) كما في قول الشاعر:

وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَاتِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافٌ مَا كَانَ أَمَلًا

و(أخوفني) اسم تفضيل من (خاف ) كما في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((غَيْرُ الدَّجَالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ ))<sup>(٣)</sup> والأصل: أخوف مخوفاتي ، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه فاتصل أخوف بالياء معروفة بالنون.<sup>(٤)</sup> فقد عدّها النحويون من الشذوذ ، ولا يقاس عليها ، وإنما جاز ذلك في (مسلمي) ، و(موافيني) ، و(أخوفني)؛ لتشبيه اسم الفاعل وأفعال التفضيل بالفعل.<sup>(٥)</sup>

وذهب هشام إلى أن النون في : مسلمي ونحوه مما لا لام فيه هي تنوين ، وأجاز هذا ضاربك وضاربني ، ورُدّ بوجودهما مع اللام.<sup>(٦)</sup>

وما لحقته نون الواقعية من الحروف : إنّ ، نحو: إِنِّي ، وأنّ ، نحو: أَنِّي ، وكأنّ ، نحو: كَانِي ، ولكنّ ، نحو: لَكَنِي ، ولعلّ ، نحو: لَعَلَّنِي ، وليت ، نحو: لَيْتِنِي ، وهي الأحرف المشبهة بالفعل. وعن ، نحو: عَنِّي ، ومن ، نحو: مَنِّي وهمما من حروف الجر.

فاما (إنّ) و(أنّ) و(كانّ) و(لكنّ) فيجوز فيها إلحاق نون الواقعية وعدم إلحاقها من غير

(١) سورة الكهف الآية (٧٦)

(٢) انظر البحر ١٥١/٦

(٣) الناجي الجامع للأصول ٣٥٤/٥

(٤) المساعد ٩٧/١

(٥) انظر المجمع ٢١٧/١

(٦) المجمع ٢١٧/١

ترجمي لأحد هما<sup>(١)</sup> ؛ لورود شواهد على الوجهين.  
وأما (إن) فالإلحاق كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَنَا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> ، و عدمه كقوله تعالى : ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾<sup>(٣)</sup>

وأما (أن) فالإلحاق كقول الشاعر :  
أَصْبَحْتُ وَدَعْتُ الصَّبَا غَيْرَ أَنِّي أَرَاقِبُ حَلَاتٍ مِّنَ الْعِيشِ أَرْبَعاً  
و عدمه كقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْنُهُ بِالْغَيْبِ﴾<sup>(٤)</sup> وقد اجتمع الإلحاق وعدمه  
في قول الشاعر :

أَظَنَّ ضِرَارَ أَنِّي سَاطِيعُهُ وَأَنِّي سَاعْطِيهِ الَّذِي كُنْتُ أَمْنَعُ  
وأما (كأن) فالإلحاق كقول الشاعر :

كَأَنِّي نَصِيبُ مُضْنِي تُمَاطِلُهُ حُمَّى تَخْوُنُهُ حُمَّى وَتَنَدِّلُ  
و عدمه كقول الشاعر :

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا لِلَّدْنَةِ وَلَمْ أَبْطُنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالٍ

وأما (لكن) فالإلحاق كقول الشاعر :  
وَلَكِنِّي أَحْمَيْ حِمَاهَا وَأَنْقِي أَذَاهَا وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكِبِ  
و عدمه كقوله تعالى : ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>

والنون الثالثة في : إني ، وأنني ، وكأني ، ولكنني هي نون الواقعية لحقت هذه الأحرف لما  
نصبت ياء ضمير المتكلم ، واختلف في : إني ، وأنني ، وكأني ، ولكنني إلى ثلاثة أقوال ، قال  
أبو حيان : (( وإن كانت (أي ياء ضمير المتكلم) اسمًا لإن وآخواتها جاز حذفها في إن وأن  
وكأن ولكن فصيحاً ، تقول : إني وأنني وكأني ولكنني ، وهي المخدوفة في قول الأكثرین من  
البصریین والکوفیین خلافاً لمن زعم أن المخدوفة هي النون الأولى الساکنة ، ولمن زعم أن المخدوفة

(١) انظر المجمع ٢١٦/١

(٢) سورة طه الآية (١٤)

(٣) سورة طه الآية (١٢)

(٤) سورة يوسف الآية (٥٢)

(٥) سورة هود الآية (٢٩)

(٦) انظر عدة السالك ١٠٦/١ فما بعدها

هي الثانية ، ونون الوقاية في هذين القولين ثابتة لم تُحذف )<sup>(١)</sup>  
 القول الأول : أن المخدوفة منها هي نون الوقاية ، ونسب أبو حيّان هذا القول إلى أكثر  
 النحوين من البصريين والكوفيين .<sup>(٢)</sup> والثاني : أن المخدوفة منها هي النون الثانية وأدغمت النون  
 الأولى في نون الوقاية . والثالث : أن المخدوفة منها هي النون الأولى وأدغمت الثانية في نون  
 الوقاية .<sup>(٣)</sup>

والتعبير بحذف نون الوقاية من : إِنِّي ، وَأَنِّي وَكَانَّيْ ، ولَكَنِّي كما ذهب إليه أكثر  
 النحوين من البصريين والكوفيين يعني أن الأصل في : إِنِّي : إِنِّي ، وَأَنِّي : أَنِّي ، وَكَانَّيْ :  
 كَانَّيْ ، ولَكَنِّي : لَكَنِّي ، ثم حذفت منها نون الوقاية ؛ لتواتي الأمثال الثلاث التي هي النونان  
 بالأصلitan ونون الوقاية - فيه نظر ، وذلك أن إلحاقي نون الوقاية مع هذه الأحرف يُرتكب  
 محظور وهو اجتماع ثلاثة الأمثال ، وعدم الإلحاقي ينكسر آخر الحرف ، فيتدافع الأمران ،  
 فالقول بعدم الإلحاقي أولى من القول بعكسه ؛ لأنّه هو الأصل ، قال الرضي : (( وإنما جاز إلحاقي  
 نون الوقاية يَأْنَ وَأَخْرَوْهَا لِمُشَابَهَتِهَا الْفَعْل ... وأَمَّا جُواز حذفها فَلَا إلحاقي لِمُشَابَهَةِ لَا  
 بِالْأَصْلَةِ ، وَلَا جَمْعَ الْأَمْثَالِ فِي : إِنْ وَأَنْ وَكَانْ وَلَكَنْ ))<sup>(٤)</sup> كما أن التعبير بعدم الإلحاقي أدق  
 من التعبير بالحذف ، وإن كان هو استعمال النحوين ؛ لأنّ الحذف يقال في شيء موجود ، ولا  
 يقال في شيء لا وجود له أصلاً .

وأما (لعل) ، و (ليت) فقد اختلف النحوين في حكم إلحاقي نون الوقاية بهما إذا نصبتا  
 ياء ضمير المتكلم . فذهب أكثر النحوين إلى أن الأكثر في (لعل) عدم إلحاقي نون الوقاية بها<sup>(٥)</sup>  
 كما في قوله تعالى : ﴿إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلَّيْ أَتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبِيسٍ﴾<sup>(٦)</sup> وفي (ليت) عكسها ؛ إذ  
 الأكثر فيها إلحاقي كما في قوله تعالى : ﴿وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) الارتفاع ٩٢٢/٢

(٢) انظر الارتفاع ٩٢٢/٢ ، والتذليل والتكميل ١٨٤/٢

(٣) التذليل والتكميل ١٨٤/٢

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٥٢/٢

(٥) انظر شرح المقدمة الكافية ٧٠٢/٢ - ٧٠٣ ، وتخلص الشواهد ١٠٥ ، والتاج ٨٤/٥

(٦) سورة طه الآية (١٠)

(٧) سورة الكهف الآية (٤٢)

ويرى سيبويه أن في (ليت) لزوم الإلحاد ، وحذفها منها ضرورة <sup>(١)</sup> ، وعدّ من الضرورة قوله الشاعر:

كَمُنْيَةُ حَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَغْرِمُ جُلَّ مَالِي <sup>(٢)</sup>

ويرى الجوهرى حواز الوجهين فيما بالتساوي ، فيقال: لعلى ولعنى ، وليتى ولتي كما حاز في إن وأخواتها ، قال: (( يقال: لعلى أفعل ، ولعنى أفعل . يعني )) <sup>(٣)</sup> وقال أيضًا: (( ويقال: لى ، ولتي ، كما قالوا: لعلى ولعنى وإنى وإنى ، قال الشاعر:

كَمُنْيَةُ حَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَغْرِمُ جُلَّ مَالِي <sup>(٤)</sup>

وبعده الفيروزآبادى حيث يقول: (( ولعل ... كعل وعن وغن وأن ولان ولون ورعل ولعن ولغن ورغن . ويقال: على أفعل وعلنى ولعلى ولعنى ولعنى ولعني ولعني ولعني ولعني ولعني ولأنى ولأنى وأنى وأنى ورغنى ورغنى )) <sup>(٥)</sup>

وفي البصائر يقول ناقلاً عن ابن السكىت بعد أن ذكر اللغات في لعل : (( وعن ابن السكىت: لعلى ولعنى ، ولعنى وعلى ، على ولأنى ، ولأنى ولونى ورغنى ولغنى ولعني )) <sup>(٦)</sup> ما يوحى أن ابن السكىت يحيى الوجهين على حد سواء.

وما ذهب الجوهرى والفيروزآبادى وابن السكىت - إن صحة منه هو مذهب الفراء حيث نجد أبا حيان يقول ناقلا عنه قوله: (( وقال الفراء : (( لى ولتي حائز )) فظاهر هذا أنه يجوز في الكلام )) <sup>(٧)</sup>.

والقول بتساوي إلحاد نون الوقاية مع (لعل) ، و(ليت) وعدمه ، كـ (إن) و(أن) ، و(كأن) ، و(لكن) أحسن عندي من القول بالتفضيل لأحدهما.

(١) انظر الكتاب ٣٦٩/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٢/٢ ، والتذليل والتكميل ١٨٦/٢ ، ١٨٧ ، والارتفاع ٩٢٣/٢ ، وأوضع المسالك ١٠٣/١

(٢) انظر الكتاب ٣٦٩/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢ ، وأوضع المسالك ١٠٣/١

(٣) الصحاح ١٣٥١/٢

(٤) الصحاح ٢٥٢/١

(٥) القاموس ١٣٦٤

(٦) البصائر ٤٢٢/٤

(٧) التذليل والتكميل ١٨٧/٢ ، وانظر الارتفاع ٩٢٣/٢

وأماماً (عن) و (من) فإلحاق نون الوقاية معهما هو الأشهر<sup>(١)</sup> ويرى سيبويه أن الحذف منها ضرورة<sup>(٢)</sup> لا يجوز إلا في الشعر ، وعدّ منها قول الشاعر:

أَيَّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي<sup>(٣)</sup>

وفي الخزانة : (( قال ابن هشام في شرح شواهده : إذا جرت الياء من أو عن وجبت النون حفظاً للسكنون ؛ لأنه الأصل فيما يبنون . وقد يترك في الضرورة ))<sup>(٤)</sup>

وإذا عدنا إلى قول ابن مالك السابق ذكره : (( ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً ))<sup>(٥)</sup> نفهم منه أن لحاق النون مع (عن) و (من) غير لازم بل هو جائز ، وقد نص عليه أبو حيان حيث يقول في التذليل : (( وظاهر كلام المصنف وكلام أبي موسى أن حذف النون من (من) و (عن) جائز في الكلام وإن لم يكن في شهرة الإثبات ))<sup>(٦)</sup> وهذا ما يدل عليه قول ابن الحاجب وقول غيره : (( ويختار إثباتها في من وعن ))<sup>(٧)</sup>

وبعد بيان ما تدخله نون الوقاية من الأفعال ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً ، ومن الأسماء والحرروف ، يتبيّن لي أن نون الوقاية حرف مهملاً ؛ لأمور منها : أنه صار كالجزء من مدخله، وجاء الشيء لا يعمل فيه. وأنه غير مختص حيث دخل الفعل والاسم والحرف المشبه لل فعل كـ (إن) وأخواتها ، وغير المشبه له كـ (من و عن). وأن لحاقها الحروف دليل إهمالها ؛ لأن الحروف تؤثر في غيرها ولا يؤثر فيها غيرها.

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢ ، والمساعد ٩٦/١

(٢) انظر التذليل والتكميل ١٨٧/٢

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/٥

(٤) خزانة الأدب ٥/٣٧٠

(٥) شرح التسهيل ١٥/١

(٦) التذليل والتكميل ١٨٧/٢

(٧) الكتاش ١/٢٥٧ ، وشرح المقدمة الكافية ٧٠٢/٢

## - إهمال حرف التنفيس :

المقصود بالتنفيس تأخير الفعل إلى الزمن المستقبل وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفست  
الختاق أي : وسّعه .<sup>(١)</sup> قال ابن هشام : ((ومعنى قول المعربين في السين حرف تنفيس :  
حرف توسيع ، وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع ،  
وهو الاستقبال ))<sup>(٢)</sup>

وحرفا التنفيس : السين، وسوف.<sup>(٣)</sup> ويسمىهما بعضهم حرف الاستقبال.<sup>(٤)</sup> وهذا الحرمان  
إذا دخل على الفعل المضارع أخلصاه للاستقبال وخلصاه من الشّياع الذي كان يحتمله قبل  
دخولهما عليه ، وذلك أن لفظ المضارع مجرّداً من قرينة يحتمل الحال والاستقبال ، فهو صالح  
لهم ، فإذا قلت: زيد يضرب احتمل يضرب أن يكون للحال ، وجاز أن يكون للاستقبال ،  
والحال أولى به ؛ لأنها الحاصلة الموجودة. فإذا أردت أن تخلصه للاستقبال وترفع عنه احتماله  
للحال أدخلته السين أو سوف ، فقلت: سيقوم أو سوف يقوم ، فخلص للاستقبال ، ولم يحتمل  
مع دخولهما إياه معنى غيره.<sup>(٥)</sup>

واختلف في أيّ منهما أشد تنفيساً وأوسع زماناً من الآخر ، فذهب الكوفيون إلى أن السين  
مقطعة من سوف.<sup>(٦)</sup> وعلى هذا ، فسوف عندهم مرادفة للسين ، واختار ابن مالك استواء هما  
في التنفيس.<sup>(٧)</sup> واستشهدوا بقول الشاعر:

وَمَا حَالَةُ إِلَّا سَيُصْرَفُ حَالُهَا      إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَرُولُ

حيث تعاقب السين وسوف على المعنى الواحد.<sup>(٨)</sup> مما يدل - عندهم - على اقتطاع  
السين من ((سوف)) واستواء معنييهما.

كما ذهب الكوفيون إلى أن ((سو)) مقطعة من ((سوف)) مما يدعوهم إلى القول بأن

(١) انظر نتائج التحصيل ٢٢٨/١ ، و الجقائق النحوية ٢٧

(٢) المعني ١٨٤

(٣) انظر معاني الحروف ٤٢ ، ١٠٩ ، وشرح المقدمة الخمسية ٢٧١/١ ، والنكت الحسان ٢٨٨ ، والجني الداني ٥٩ ، ٤٥٨

(٤) انظر المفصل ٣١٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٧/٢ ، والتخيير ١٣٥/٤ ، والمعنى ١٨٤  
المرتجل ١٥-١٦

(٥) انظر الجنى الداني ٦٠-٥٩

(٦) انظر الجنى الداني ٤٥٩

(٧) انظر الدرر اللوامع ٢١٨/٢ ، والجني الداني ٦٠

السين مقطعة منها لما رأوا أن السين تدلّ من الإخلاص للاستقبال على ما تدلّ عليه سوف ، وأنّها كبعض لفظها إلا أنها مخدوّفة منها ، ورووا : سوف أفعل ، وسو أفعل - بحذف الفاء - وسأفعل بحذف الواو والفاء<sup>(١)</sup> ، وأشدوا قول الشاعر :

فَإِنْ أَهْلِكْ فَسَوْ تَجِدُونَ وَحْدِي وَإِنْ أَسْلَمْ يَطِبْ لَكُمُ الْمَعَاش<sup>(٢)</sup>

وكذلك ((سف))<sup>(٣)</sup> ، و((سي))<sup>(٤)</sup> ، وجاء في اللسان : (( وقد قالوا : سو يكون ، فحذفوا اللام ، وسا يكون فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلب الخفة ، وسف يكون فحذفوا العين كما حذفوا اللام ))<sup>(٥)</sup>

كما جاء في التاج : ((وسوف أفعل ، ويقال: سف أفعل ، وسو أفعل ، لغتان في : سوف أفعل ، وقال ابن جنّي : حذفوا تارة الواو ، وأخرى الفاء ، وفيه لغة أخرى وهي : سي أفعل ))<sup>(٦)</sup>

وعليه ، ففي سوف لغات أخرى عند الكوفيين ، وهي السين بحذف الواو والفاء ، و((سو)) بحذف الفاء ، و((سف)) بحذف الواو ، و((سف)) بحذف الواو مع إسكان الفاء ، و((سا)) بحذف الفاء وقلب الواو ألفاً ، و((سي)) بحذف الفاء وقلب الواو ياء.

وذهب البصريون إلى أنّ السين ليست مقطعة من ((سوف)) ، بل هي حرف مستقل وإن كانت تختصان بالمضارع وتخلصانه للاستقبال ؛ إذ إنّ سوف أشدّ تراخيًا من السين وأوسع منها زمانًا.<sup>(٧)</sup> قال ابن الحشّاب : (( وهما وإن دلّا على هذا المعنى واشتراكا فيه فيبيهما فرق في الاستعمال وذلك أن سوف أشد تفيساً وأوسع زماناً من الزمان الذي تدل عليه السين وكلّ مع ذاك للاستقبال . فقولك على هذا : سوف أكرمك ، أشد تراخيًا ويعداً في الزمن المستقبل من قوله : سأكرمك ، وسأكرمك أقرب إلى زمن وجودك من سوف أكرمك ))<sup>(٨)</sup>

وجاء في الأشباه والنظائر : (( الفرق بين السين وسوف من وجهين : الأول التراخي في

- |     |   |
|-----|---|
| (١) | المرتبخل ١٧                             |
| (٢) | رصف المباني ٤٦٠                         |
| (٣) | انظر رصف المباني ٤٦٠ ، والجني الداني ٦٠ |
| (٤) | انظر الجني الداني ٦٠                    |
| (٥) | اللسان ٩/٦٤                             |
| (٦) | التاج ٢٣/٤٧٥                            |
| (٧) | انظر الجني الداني ٥٩ ، ٤٥٩              |
| (٨) | المرتبخل ١٧                             |

سوف أشد منه في السين بدليل استقراء كلامهم ، قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُسْتَأْلُونَ﴾<sup>(١)</sup> وطال الأمد والزمان ، وقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الْسُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا لَا هُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فتعجل القول. والثاني أنه يجوز دخول اللام على ((سوف)) ولا تكاد تدخل على السين )<sup>(٣)</sup> وذلك أن ((سوف)) أشبه بالأسماء ؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، والسين أقعد في شبه الحروف ؛ لكونها على حرف واحد فاختصت ((سوف)) بجواز دخول اللام عليها ، قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾<sup>(٤)</sup> بخلاف السين ، فلا يقال : ولساكرمك.<sup>(٥)</sup>

وعليه ، فوجود الفرق في الاستعمال بين السين وسوف كانفراد ((سوف)) عن ((السين)) بدخول اللام عليها ، كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ وجواز فصلها من مدخلوها بالفعل الملغى كقول الشاعر:

\* وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي \*

يؤكّد صحة ما ذهب إليه البصريون من أنّ السين غير ((سوف)) وليس مقتطعة منها ، وأنّ مدّ الاستقبال معها أوسع من السين.

والغالب على السين استعمالها في الوعيد ، وقد تستعمل في الوعيد<sup>(٦)</sup> ، قال ابن هشام: ((وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكره أفادت أنه واقع لا محالة ، ولم أمر من فهم وجه ذلك ، ووجهه أنها تفید الوعيد بمحصول الفعل ، فدخلوها على ما يفيد الوعيد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه ، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿فَسَيَكْفِيَكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup> : ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخر إلى حين ، وصرّح به في سورة براءة فقال في ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٨)</sup> : السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة ،

(١) سورة الزخرف الآية (٤٤)

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٢)

(٣) الأشباه والنظائر ٢ / ٥٠٠

(٤) سورة الضحى الآية (٥)

(٥) انظر المرتحل ٦٦ فما بعدها ، والأشباه والنظائر ٢ / ٥٠١

(٦) الأشباه والنظائر ٢ / ٤٩٩ ، وانظر الدرر اللوامع ٢١٨ - ٢١٩ ، والكلبات ٥٠٠

(٧) الكلبات ٥٠٠

(٨) سورة البقرة الآية (١٣٧)

(٩) سورة التوبة الآية (٧١)

فهي تؤكّد الوعد كما تؤكّد الوعيد إذا قلت : (( سأنتقم منك ))<sup>(١)</sup>  
ويكاد يجمع أهل العربية على أن السين وسوف من الأدوات المهملة التي لا تأثير لها في  
اللفظ ، وإن كان تأثيرهما خاصاً بالمعنى.

غير أن ابن جنی ذكر أن أبو عثمان المازني قال : إن أحدهم ادعى إعمالهما الرفع في الفعل  
المضارع حيث يقول : (( قال أبو عثمان في الرد على من ادعى أن ((السين)) و((سوف))  
ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه : ﴿فَلَسَوْفَ  
تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا من وجهة نظري مردود بأمررين : أحدهما عدم وجود النظير في عمل  
الرفع في المضارع. والثاني يترتب على القول بذلك تسلط عاملين السين وسوف والتجرد على  
معمول واحد ، وهذا غريب في القياس ، أو لا قائل به ولا طائل تحته.

والسر في إهمال حرف التتفيس يتضح من قول ابن السراج : (( وكذلك الجواب في السين  
وسوف ، إن سأّل سائل فقال لم يعملوهما في الأفعال إذ كانت لا تدخلان إلا عليها  
فقصتهما قصة ألف واللام في الإسم وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل ))<sup>(٣)</sup> وقول  
الرماني : (( السين من الحروف الهوامل ؛ لأنها قد صيغت مع ما دخلت عليه حتى صارت  
كأحد أجزائه ، ولو لا ذلك لوجب أن تعمل ؛ لأنها مختصة بالفعل ))<sup>(٤)</sup> وقول العكيري : (( وأما  
(السين و(سوف) فلم يعملا ؛ لأنهما كجزء من الفعل ، إذ كان الفعل دالاً على الزمان وهما  
مختصانه حتى يدل على ما وضع له ، وهما مع الفعل بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان  
المستقبل من غير اشتراك ))<sup>(٥)</sup> وقول الإربلي : (( فإن معنى تنزّله كالجزء من جهة المعنى لا  
بتعدد الحروف ، فإن أحرف التحضيض والتتفيس لما تعلقت بالمعنى صارت كجزء منه وإن  
تعددت الأحرف فيها ))<sup>(٦)</sup> وقول السيوطي : (( وقال النيلي : الحق أن يقال : الحرف يعمل فيما  
يختص به ، ولم يكن مختصاً له ، كلام التعريف وقد والسين وسوف ؛ لأن المخصص للشيء

- (١) المغني ١٨٥
- (٢) سورة الشعراء الآية (٤٩)
- (٣) الخصائص ١٩٧/١
- (٤) الأصول ٥٦/١
- (٥) معاني الحروف ٤٢
- (٦) اللباب في علل البناء ٢٠٨/١
- (٧) جواهر الأدب ٢٦

كالوصف له، والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا أولى من قوله : ولم ينزل منزلة الجزء منه لأن ((أن)) المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي منزلة الجزء منه لأنها موصوفة ))<sup>(١)</sup> حيث إنّ حرف التنفيس : السين و((سوف)) إنما لم يعمل في الفعل مع اختصاصهما به لأنهما صارا كجزء منه من حيث إنهما إذا دخلا على الفعل المضارع يخلصانه للاستقبال بعد أن كان صالحًا له وللحال. وإذا صارا كجزء من مدخولهما فإنهما لا يعملان ؛ لأن الكلمة لا يعمل فيها بعضها.<sup>(٢)</sup>

ولأبي حيان تعليل آخر لإهمال حرف التنفيس ؛ إذ يقول: (( وكل ما نقل من هذه الحروف نقلًا واحدًا لم يعمل في الفعل شيئاً وهي السين ، وسوف ، وقد ، وذلك أن السين ، وسوف ، نقل الفعل من الاشتراك إلى الاختصاص فقط ))<sup>(٣)</sup> ويفهم منه أن السين وسوف لـم يكن لهما وظيفة في مدخلهما الذي هو المضارع سوى نقلهما له من الاشتراك ، وهو دلالته على الحال والاستقبال - حالة تحرده من القرينة - إلى الاختصاص ، وهو دلالته على الاستقبال فقط بعد دخولهما عليه لم تعملا فيه لضعفهما.

(١) الأشباء والنظائر ٥٢٢/١  
 (٢) انظر رصف المبني ٤٦٠ ، والمغني ١٨٥  
 (٣) تذكرة النحوة ٤٩٦-٤٩٧

## - إهمال حرف الإنكار:

حرف الإنكار مدة زائدة تلحق المحكيّ بعد همزة الاستفهام متصلة بآخره بمحانسة لحركته. أو بعد كسر تنوينه إن كان منوناً أو بعد كسر نون (إن) مزيدة بعد الآخر. كقولك في ((هذا عمرو)) : أعمروه ؟ ، وفي ((رأيتُ عثمان)) : أعثماناه ؟ ، وفي ((لقيتُ حذام)) : أحذاميء ؟ ، وفي ((قدم زيد)) : أزيدنيه ؟ ، أو أزيدإنيه ؟.<sup>(١)</sup> وللنكار معنيان : أحدهما إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب . والثاني إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر ، كقولك: أزيدنيه ، لمن قال : قدم زيد منكراً لقدمه أو خلاف قدمه.<sup>(٢)</sup>

وقال ابن هشام : ((والصواب ألا تعد هذه ؛ لأنها إشباع للحركة بدليل ((آلرجاله)) في النصب ، و ((آلرجلية)) في الجر)).<sup>(٣)</sup>

وحرف الإنكار - عند من يعدها من حروف المعاني كما قال المرادي : (( وقد عدوا حرف الإنكار وحرف التذكرة من حروف المعاني ))<sup>(٤)</sup> - مهملة لا عمل لها ؛ لأنها صارت كجزء من الكلمة التي دخلت عليها ، وقد سبق أن جزء الشيء لا يعمل فيه.

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٥-١٧٢٦

(٢) الكناش ٢/١٣٧ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٦

(٣) المغني ٤٨١

(٤) الجنى الداني ١٧٢

## - إهمال أحرف الوقف :

الوقف ضد الابتداء ؛ لأنه يكون عند انتهاء الكلمة ، ولما استحال الابتداء بالساكن استحسنوا في صده وهو الوقف ضد الحركة وهو السكون.<sup>(١)</sup>  
وأحرف الوقف هي : السين ، والشين ، والهاء ، يقول سيبويه في زيادة السين والشين بعد كاف المؤنث في الوقف : (( واعلم أن ناسا من العرب يلحقون الكاف السين ؛ ليبيّنوا كسرة التائيث ... وقوم يلحقون الشين ؛ ليبيّنوا بها الكسرة في الوقف ))<sup>(٢)</sup> ويقول ابن جني في زيادة الهاء للوقف ناقلاً عن المبرد : (( إنما تلحق للوقف في نحو ((اخشه)) و ((ارمه)) و ((هنّه)) و ((لكنه)) وتأتي بعد تمام الكلمة )).<sup>(٣)</sup>

وزيادة الهماء في الوقف لها مواضع أحدها : الفعل المعلّب بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو: لم يغره ، ولم يخشه ، ولم يرميه ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> ، أو للبناء ، نحو: أغره ، واحشة ، وارمه ، ومنه قوله تعالى: ﴿فِهُدًاهُمْ اقْتَدُهُ﴾<sup>(٥)</sup> والهماء في ذلك كله جائزة لا واجبة إلا في مسألة واحدة وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من : وعى يعني ، فإنك تقول: عه.<sup>(٦)</sup> وخالف ابن مالك حيث أوجب الهماء أيضاً فيما بقى على حرفين<sup>(٧)</sup> ، وتبعه الإربيلي<sup>(٨)</sup> وابن عقيل.<sup>(٩)</sup>

ورد هذا الرأي ابن هشام بقوله: (( وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ<sup>(١٠)</sup> ، وَمَنْ تَقِّي<sup>(١١)</sup> ، بِرْكَ الْهَاءِ<sup>(١٢)</sup>)). الثاني: (ما) الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرّت ، نحو: عَمَّ ،

- (١) اللباب في علل البناء ١٩٦/٢
  - (٢) الكتاب ١٩٩/٤
  - (٣) سر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢
  - (٤) سورة البقرة الآية (٢٥٩)
  - (٥) سورة الأنعام الآية (٩٠)
  - (٦) أوضح المسالك ٣١٣/٤
  - (٧) انظر الألفية ٨٦ ، وأوضح المسالك ٣١٣/٤
  - (٨) انظر جواهر الأدب ١٩٣
  - (٩) شرح ابن عقيل ٥١٦/٤
  - (١٠) سورة مريم الآية (٢٠)
  - (١١) سورة غافر الآية (٩)
  - (١٢) أوضح المسالك ٣١٣/٤

وفيَمْ ، ومجيءِ مَ جئتَ ، فرقاً بينهما وبين ما الخبرية في مثل ( سألتُ عما سألتَ عنه ) ، فإذا وقفت عليها أحقتها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف ، ووجبت إن كان الخافض اسمًا ، كقولك في : ( مجيءِ مَا جئتَ ) و ( اقتضاءِ ما اقتضى ) : مجيءِ مَهْ ، واقتضاءِ مَهْ ، وترجمت إن كان حرفاً ، نحو: ﴿عَمَ يَسْأَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> وبها قرأ ابن كثير.<sup>(٢)</sup>

الثالث: كلّ مبني على حركة بناء دائمًا ، ولم يشبه المعرب ، وذلك كياء المتكلم ، وكهي ، وهو فيمن فتحهنّ ، وفي التنزيل : ﴿وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِهِ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿مَا أَغْنَى عَنِي مَالِيَةُ هَلَّكَ عَنِي سُلْطَانِيَةُ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَةُ﴾<sup>(٥)</sup> وقال الشاعر:  
\* فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ \*

ولا تدخل في نحو: جاء زيدٌ ؛ لأنّه معرب ، ولا في نحو: اضربْ ، ولم يضربْ ؛ لأنّه ساكن ، ولا في نحو: لا رجلَ ، ويا زيدُ ، ومن قبلُ ومن بعدُ ؛ لأنّ بناءهن عارض.<sup>(٦)</sup>  
وقد سبق الإشارة إلى لحاقها في آخر المندوب ، نحو: يا زيداه ، واعبدالمطلباه ، ووامن حفر ماء زرمد ، كما سبقت الإشارة إلى زيادتها في الإنكار في نحو: آلرجلوه ، وآلرجلاه ، وآلرجلية.

وأمّا السين والشين فتلحقان كاف المؤنث في الوقف ، نحو قوله: أكرمتُكِشْ وأكرمتُكِشْ ، ومررتُ بِكِشْ ومررتُ بِكِشْ ، ويسمى الوقوف على السين الكسكسة ، وهي في هوازن ، قال ابن جني: (( وأما ككسسة هوازن فقوهم أيضًا: أعطيتُكِشْ ، ومنكِشْ ، وعنكِشْ ))<sup>(٧)</sup> ويسمى الوقوف على الشين الكشكشة وهي في ربيعة ، قال ابن جني (( ومعنى قوهم: ((كشكشة ربيعة)) فإنما يريد قوله مع كاف ضمير المؤنث: إِنْكِشْ ، ورأيتكِشْ ، وأعطيتكِشْ ))<sup>(٨)</sup> ذكر صاحب الكناش أن الكسكسة في تميم ، والكشكشة في بكر.<sup>(٩)</sup>

(١) سورة النبأ الآية (١)

(٢) انظر معجم القراءات القرآنية ٤٥/٨

(٣) سورة الحاقة الآية (٢٦)

(٤) سورة الحاقة الآية (٢٩-٢٨)

(٥) سورة القارعة الآية (١٠)

(٦) انظر أوضح المسالك ٣١٣/٤ فما بعدها

(٧) سر صناعة الإعراب ٢٣٠/١

(٨) سر صناعة الإعراب ٢٣٠/١

(٩) الكناش ١٣٧/٢

والغرض من زيادة الحرفين السين والشين في الوقف بيان كسرة الكاف تأكيداً لبيان التأنيث<sup>(١)</sup> ، والتفرقة بينها وبين كاف المذكر ، وخلوّها منها علامة المذكر<sup>(٢)</sup> ؛ لذلك إذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة قال سيبويه: (( وإنما يلحقون السين والشين في التأنيث ؛ لأنهم جعلوا ترکهما بيان التذكير ))<sup>(٣)</sup>

وتكون الألف والواو والياء من أحرف الوقف في الاستفهام بـ (( مَنْ )) عن نكارة، قال الصيمرى: (( إذا استفهمت بـ (( مَنْ )) عن نكارة الحقت (( مَنْ )) حروف المد واللين في الرفع وأواً ، وفي النصب ألفاً ، وفي الجر ياءً ، إذا قال: جاءني رجلٌ ، قلتَ : مَنُّ ، وإذا قال: رأيتَ رجلاً ، قلتَ : مَنَا ، وإذا قال: مررتُ بِرجلٍ ، قلتَ : مَنِي ؟ ))<sup>(٤)</sup>

ولا تلحق هذه الأحرف إلا في الوقف ، فإذا وصلتَ كلامَكَ أسقطتها ، فتقول: مَنْ يا فتى ؟ ؛ لأنه يخرج بالوصل عن شبه الحكاية فيرجع إلى الأصل.<sup>(٥)</sup>  
وأحرف الوقف مهملة لا عمل لها، والسر في إهمالها أنها صارت كجزء من مدخولها.

(١) الكناش ١٣٧/٢ ، وانظر الممعن ٢٢٢/١

(٢) شرح الفريد ٥٠١

(٣) الكتاب ٤٠٠/٤

(٤) التبصرة والتذكرة ٤٧٧/١

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ٤٧٧/١

## سابعاً - إهمال الحرف لوقوعه موقع الجملة:

حروف الجواب ، والجواب رديد الكلام ، وفعله أجاب يجيب ، قال الله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي قَرِيبٌ أَجِبُّ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلَيْسَتْ جِئْبُوا لِي﴾<sup>(١)</sup> وهو اسم مصدر ، يقوم مقام المصدر الحقيقي الذي هو الإجابة.<sup>(٢)</sup>

وفي الكليات : ((الجواب مشتق من ( حاب الفلاة ) إذا قطعها ، سمي الجواب جواباً؛ لأنه يقطع به كلام الخصم ))<sup>(٣)</sup>

وفي أقرب الموارد : ((الجواب ما يكون رداً على دعاء أو سؤال أو دعوى أو خطاب أو رسالة أو اعتراض ، ونحو ذلك قيل له ذلك ؛ لانقطاع الكلام المحاب به ))<sup>(٤)</sup> وحروف الجواب هي : أجل ، وإن ، وإي ، وبجل ، وبلي ، وجلل ، وجير ، وكلا ، ولا ،  
نعم.<sup>(٥)</sup>

وقد صرخ أهل العربية ياهمال حروف الجواب.<sup>(٦)</sup> ومع تصريحهم ياهمالا لم أحد فيما اطلعت عليه من المصادر نصاً صريحاً يكشف لنا عن سر إهمالها ، غير أننا لونظرنا إلى قول ابن الشجري : (( لا، إنما تقع في الجواب نائبة عن جملة ، وكذلك كل حرف جوابي ، نحو : (بلى) ، و(نعم) يقوم مقام جملة ، فإذا قال القائل : ألم أكرمك ؟ قلت : بلى ، والتقدير : بلى قد أكرمتني ، وإن قلت : لا ، فالتقدير : لا ، لم تكرمني ، فالحرف الجوابي ينوب عن هذه الجملة وربما جيء بها مذكورة بعده توكيداً كقوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾<sup>(٧)</sup> وإلى قول ابن يعيش : ((لما اشترط في الحرف أن يكون مصحوباً بغيره؛ إذ لا معنى

(١) سورة البقرة الآية (١٨٦)

(٢) انظر تهذيب اللغة ١١/٢١٩ ، والحكم ٧/٣٩٣ ، والتاج ٢٠٣/٢ فما بعدها

(٣) الكليات ٢٥٢

(٤) أقرب الموارد ١٤٧/١

(٥) شرح المقدمة الحسنية ١/٢٦٣ ، والمفصل ٣١٠ ، وشرح المفصل ٨/١٢٣ فما بعدها ، وشرح المقدمة الكافية ٣/٩٨٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢١ فما بعدها ، ولباب الإعراب ٤٦٢ ، وشرح الفريد ٤٨٥ فما بعدها ، ورصف المبني ٢٥٢ ، ٢٨٧ ، والجني الداني ٢٩٠ فما بعدها

(٦) انظر شرح المقدمة الحسنية ١/٢٦٣ ، ولباب الإعراب ٤٦٢ ، وشرح الفريد ٤٨٥ فما بعدها ، ورصف المبني ٢٥٢ ، ٢٨٧ ، والجني الداني ٢٩٠ فما بعدها

(٧) سورة الملك الآية (٨-٩)

(٨) أمالى ابن الشجري ١/٢٣٠

له في نفسه استثنى منه حروفاً قد حذف الفعل منها ، وبقي الحرف وحده مفيداً معنى ، فربما ظنَّ ظانٌ أن تلك الفائدة من الحرف نفسه ، والفائدة إنما حصلت بتقدير المذوف ، وتلك الحروف التي يجاب بها وهي نعم وبلي وإي... فهذه الأشياء قد يكتفى بها في الجواب ، فيقال : أقام زيد؟ ، فيقال في جوابه : نعم ، أي نعم قد قام ، فنعم قد أفادت إيجاب الجملة بعدها إلا أنها قد حذفت ؛ لدلالة الجملة المستفهم عنها قبلها ، واللفظ إذا حذف وكان عليه دليل ، وهو مراد كان في حكم الملفوظ ، وكذلك سائرها<sup>(١)</sup> وإلى قول العكبري : ((إإن قيل: هلا عملت أسماء الإشارة في المفعول به قيل: المفعول به غير الفاعل ، فلو عملت فيه أسماء الإشارة بمعناها لعملت فيه جميع الحروف ، نحو: (ما) و(همزة الاستفهام) ، ومعلوم أنها لا تعمل فيه. والعلة في ذلك أن معنى الحرف في الاسم ، فلو عمل فيه بمعناه لصار العامل في الاسم المعنى القائم به ، ولأنَّ الحروف نابت عن الجمل ، فلو عملت كانت كاجمل))<sup>(٢)</sup> وإلى قول المالقي : ((اعلم أن جلل ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، فيقول القائل: هل قام زيد؟ فتفقول في الجواب : جلل ، ومعناها نعم ... فعلى هذا لاتعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجمل الواقعية جواباً)).<sup>(٣)</sup> نتبين منها أن حروف الجواب أهملت ، فلم تعمل ؛ لأنها قائمة مقام الجملة المحابة بها. وإنما لم تعمل ؛ لأن ما بعدها إما أن يكون توكيداً لها ؛ لأنها تكرير للجملة المحابة بها - كما ذكره ابن الشجري - وإنما استثناف ، فإذا كانت توكيداً لها ، فإنها لا تعمل فيه ؛ لأنَّ الشيء لا يعمل في نفسه بل يعمل في غيره ، وإذا كان استثنافاً ، فإنها لا تعمل فيه أيضاً ؛ لأنَّه مستقل عنها ، ولم يعهد في العوامل أن جملة عملت في جملة أخرى. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها:

**أجل:** حرف جواب بمعنى نعم<sup>(٤)</sup> ، فيكون تصديقاً للخبر ، نحو: قام زيد ، وإنما للاستفهام ، نحو: أقام زيد؟ ، ووعداً للطلب ، نحو: اضرب زيداً ، ولا تضرب زيداً.<sup>(٥)</sup> خلافاً لقوم منهم الأزهري والزمخشري وابن مالك ، فإنهم خصوه بالخبر دون الاستفهام

(١) شرح المفصل ٦/٨

(٢) اللباب ٢٨٩/١ - ٢٩٠

(٣) رصف المباني ٢٥٢ ، وانظر الجنى الداني ٤٣٢

(٤) انظر الصحاح ١٦٢٢/٤ ، والحكم ٣٤٠/٧ ، واللسان ١٢/١١ ، والقاموس ١٢٤١

(٥) انظر رصف المباني ١٤٧ فما بعدها ، والجنى الداني ٣٦٠ - ٣٥٩ ، والمغني ٢٩

والطلب.

ويرى الأخفش أنه بعد الخبر أحسن من نعم ، ونعم بعد الاستفهام أحسن منه. ويرى ابن خروف أن وقوعه بعد الخبر أكثر <sup>(١)</sup>، وقيد الماليق بالإثبات والطلب بغير النهي حيث قال : ((ولا تكون جوابا للنفي ولا للنهي ))<sup>(٢)</sup> فلا يقال عنده : أجل لمن قال : ما قام زيد، ولا تضرب زيدا.

وأجل مهمل ؛ لأنّه سد مسدّ الجملة ، والجملة لا عمل لها فكذلك ما سدّ مسدّها لا عمل لها.

إنّ : حرف للجواب بمعنى (نعم) فتقع بعد الطلب والخبر ، فإذا قال القائل: اضرب زيدا ، فتقول : إنّه ، أي : نعم ، وتقول : قام زيد ، فتقول : إنه ، أي نعم. قال الشاعر :

وَقَائِلَةً أَسِيْتَ فَقُلْتُ حَيْرٌ أَسِيْ إِنْتِي مِنْ ذَاكَ إِنْهُ  
أي نعم ، والهاء للوقف.<sup>(٣)</sup>

وحكى أن ابن الزبير قال ، وقد قال ابن فضالة بن شريك الأنصري: إنما أتيتك مستحملًا ولم آتوك مستوصفاً ، لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إنّ ، وراكبها.<sup>(٤)</sup> و(إنّ) الجوابية مهملة ، وإنما أهملت حيث انسلاخت من اختصاصها بالدخول على الاسم وتحضرت للجواب فحملت على أخواتها وأهملت إهمالها ؛ لأنّها نابت مناب الجملة فأهملت إهمالها.

إيّ : في يائها ثلاثة أوجه : حذفها للساكنين ، وفتحها تبيينا لحرف الإيجاب ، وإيقاؤها ساكنة ، والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخره عن التحريف والمحذف.<sup>(٥)</sup> وهو حرف للجواب كنعم <sup>(٦)</sup> ، فيكون لتصديق الخبر ، نحو : قام زيد ، ولإعلام الاستخبار ، نحو : هل قام زيد ؟ ولو عد الطلب نحو : اضرب زيدا ، ولا تضرب زيدا خلافا

(١) انظر المغني ٢٩ ، والمعجم ٤٩٠/٢

(٢) رصف المباني ١٤٨

(٣) رصف المباني ٢٠٤

(٤) شرح اللمع ٧٢/١

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٠

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٤/٢٦١

بعضهم ، فإنه خصه بالاستفهام .<sup>(١)</sup>

وفي رصف المبني : ( تكون جوابا مع المقسم به قبله ، فإذا قال القائل : هل قام زيد؟ فتقول في الجواب : إِيْ وَاللَّهُ ، وَإِيْ وَرَبِّي . قال الله تعالى : ﴿إِيْ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَق﴾<sup>(٢)</sup> ومعناها الإثبات والتوكيد .<sup>(٣)</sup>

وفي الدر المصنون : ((إِيْ حرف جواب بمعنى نعم ، ولكنها تختص بالقسم أي لا تستعمل إلا في القسم بخلاف نعم . قال الزمخشري : وإي بمعنى نعم في القسم خاصة... وقال ابن عطية: وهي لفظة تقدم القسم بمعنى نعم ويجيء بعدها حرف القسم وقد لا يجيء ، تقول : إِي وَرَبِّي : إِيْ رَبِّي ))<sup>(٤)</sup>

فإِي مهملة مثل أخواتها حيث رادفت نعم ، أي كانت بمعناها فأهملت إهمالها كما أنها تدخل على حرف القسم الواو ، والحرف لا يقتضي عملا يعمل فيه ، وعليه فهي حرف جواب فقط .

بجل : حرف للجواب بمعنى نعم<sup>(٥)</sup> وفي الجني الداني : (( بجل لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً . فأما بجل الحرافية فحرف جواب بمعنى نعم ، وتكون في الخبر والطلب ))<sup>(٦)</sup> إذاً ف(( بجل )) الحرف يكون كنعم لتصديق الخبر وإعلام المستخبر ووعد الطلب، فيقع بعد نحو : قام زيد ، وهل قام زيد؟ واضرب زيدا ، ولا تضرب زيدا .

وحيث رادفت (نعم) صارت مهملة حيث خلصت للجواب ، وما شأنه ذلك مهمل غير عامل .

بلى : حرف جواب مختص بالنفي ، قال ابن الحاجب : (( وأما ( بلى ) فلا تستعمل إلا بعد النفي لإثبات المنفي ، فإذا قال القائل : ألم يقم زيد؟ فقلت : بلى ، فمعناه قام ، كقوله تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾<sup>(٧)</sup> ولذلك قال المفسرون : لو قالوا : نعم لكان

(١) انظر المغني ١٠٦-١٠٥ ، والمجمع ٤٩٠/٢

(٢) سورة يومن الآية (٥٣)

(٣) رصف المبني ٢١٤

(٤) الدر المصنون ٦/٢٢٠

(٥) الجني الداني ٤١٩ ، والمغني ١٥١ ، والقاموس ١٢٤٦ ، والمجمع ٤٩٠/٢

(٦) الجني الداني ٤١٩

(٧) سورة الأعراف الآية (١٧٢)

كفراً) <sup>(١)</sup> وسواء في ذلك ( لم وما وليس أو غير ذلك من أدوات النفي ) كقوله تعالى : ﴿أَلْمَ يُؤْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿أَيْحُسْبُ الْإِنْسَانُ أَنَّ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> والمنفي فيها في ذلك كله الإيجاب والإثبات لما سئل عنه بالنفي أو قرر أو نفي أو توهم نفيه وهي في ذلك نقيبة نعم. <sup>(٤)</sup>

وقال أبو حيان : (( وأما (بلى) فهي توجب المنفي لا غير ، كقول القائل : ما كلمت زيداً، فيقول الحبيب : بلى ، فقد أوجب ما نفاه ، والكلام كله هكذا )) <sup>(٥)</sup>  
وجاء في الجني الداني : (( وقد وقعت جواباً للاستفهام في نحو : هل يستطيع زيد مقاومتي؟ فيقول : بلى ، إذا كان منكراً لمقاومته )) <sup>(٦)</sup>  
وإنما أهملت (( بلى )) مثل أخواتها حيث تحضرت للجواب وسدت مسد الجملة والجملة لا عمل لها فكذلك ما قام مقامها وسد مسدها.

جلل : حرف جواب بمعنى نعم <sup>(٧)</sup> ، قال المالقي : (( اعلم أن جلل ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، فيقول القائل : هل قام زيد؟ فتقول في الجواب : جلل ، ومعناها نعم ... فعلى هذا لاتعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجمل الواقعية جواباً )) <sup>(٨)</sup> وقد نقل عنه المرادي هذا القول. <sup>(٩)</sup>

جير : حرف للجواب بمعنى نعم <sup>(١٠)</sup> فتكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر، ووعداً للطالب . فتقع بعد نحو : قام زيد ، وهل قام زيد؟ واضرب زيداً، ولا تضرب زيداً ، وهلا ضربت زيداً.

وقال المرادي فيما نقل عن ابن مالك : (( قال ابن مالك : (جير) حرف بمعنى نعم لا اسم

- (١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٢١/٢
- (٢) سورة الملك الآية (٩،٨)
- (٣) سورة القيمة الآية (٣،٤)
- (٤) انظر رصف المباني ٢٣٤
- (٥) تذكرة النحاة ٤٢١
- (٦) الجني الداني ٤٢١
- (٧) انظر المغني ١٦٣ ، والمجمع ٤٩١/٢
- (٨) رصف المباني ٢٥٢
- (٩) انظر الجنبي الداني ٤٣٣-٤٣٢
- (١٠) انظر القاموس ٤٧٢ ، وأقرب الموارد ١٥٣/١

معنى حقا ؛ لأن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن تقع فيه (نعم) وليس كل موضع وقعت فيه (نعم) يصلح أن تقع فيه حقا فإنها بـ (نعم) أولى ، وأيضا فإن لها شبهها بـ (نعم) لفظا واستعمالا ، ولذلك بنيت ، ولو وافقت حقا في الاسمية لأعربت ولجاز أن يصحبها اللام ... )<sup>(١)</sup>

وقال أبو حيان : ((أبو عبيدة : (جير) في الإيجاب . يعني أجل وكسرت لالتقاء الساكدين وقال غيره : هي . يعني نعم ، وأجل ، ويمين أيضا ، وقالوا لا جير . يعني جير ، كما قالوا : لا أقسم ))<sup>(٢)</sup>

وإنما أهللت ((جير)) ؛ لوقعها موقع ((نعم)) كما ذكره ابن مالك فحملت عليها وأجريت مجراتها.

**كلاً** : قد تقدم الحديث عن ((كلاً)) في أحرف التنبية ، وأن لها معنيين أحدهما حرف التنبية . يعني ((ألا)) ، والثاني حرف الجواب . يعني ((لا)) أو ((نعم)) كما نقل عن الفراء ، قال صدر الأفضل : ((وعن الفراء : ((كلاً)) حرف ردع . يعني ((نعم)) و((لا)) في الاكتفاء ))<sup>(٣)</sup> وقال القرطي : ((وقال الفراء : (كلا) . منزلة سوف؛ لأنها صلة ، وهي حرف رد ، فكأنها (نعم) و (لا) في الاكتفاء . قال : وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها ، كقولك : كلا ورب الكعبة ، ولا تقف على كلا ؛ لأنها . منزلة إيه ورب الكعبة ))<sup>(٤)</sup> وأرى أن كونها للجواب معناها ((لا)) ؛ لأنها للرد و الزجر . وأما القول بأنها . يعني ((نعم)) كما نقل عن الفراء ، فهو راجع إلى معنى التنبية . والله أعلم.

ولا تكون حرف جواب . يعني ((لا)) إلا إذا تقدم ((ما يُرَدّ بها في غرض المتكلم سواء أكان المردود من كلام المتكلم على سبيل الحكاية والإنكار ، أو من كلام الغير .<sup>(٥)</sup>) وإذا كانت جوابية ، فالوقف عليها ، قال صدر الأفضل : ((ابن الدهان: والذي عليه أكثر العلماء أن ((كلاً)) يحسن الوقف عليها إذا كانت ردًا للأول . يعني ليس الأمر كذلك ،

(١) الجنى الداني ٤٣٣-٤٣٤

(٢) تذكرة النحو ٤٠٤

(٣) التخمير ٤/٦٣

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١١/٧٠

(٥) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده ١٠٦

ويكون ما بعدها مستأنفاً ، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى ((ألا ))<sup>(١)</sup>  
وقد سبق القول أيضاً بأنها مهملة ؛ لأنها حالة كونها للجواب قائمة مقام الجملة المحاجة بها  
أخواتها نعم ولا وبلي وغيرها. فأهملت إهمالها.

لا: كما كانت نعم حرف جواب كانت لا النافية كذلك حرف جواب ؛ لأن نعم تقرير  
لما قبلها سواء أكانت إيجاباً أم نفياً و(لا) تنفي ما قبلها إيجاباً أو نفياً ، قال المرادي : (( والجواية  
نقضة نعم ، كقولك : لا ، في جواب : هل قام زيد ؟ وهي نائبة مناب الجملة. وزعم ابن  
طلحة أن الكلمة الواحدة وجوداً وتقديراً تكون كلاماً إذا نابت مناب الكلام نحو : نعم ولا في  
الجواب . وهو فاسد . وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بعد نعم ولا ))<sup>(٢)</sup>

وذكر ابن هشام من وجوه لا ((أن تكون جواباً مناقضاً لنعم ، وهذه تحذف الجمل بعدها  
كثيراً ، يقال : أ جاءك زيد ؟ ، فتقول : لا ، والأصل : لا ، لم يجيء ))<sup>(٣)</sup>  
وعليه ف((لا)) من الحروف المهملة ؛ لأنها سدت مسد الجملة كما سدت أخواتها من  
حروف الجواب فأهملت إهمالها.

نعم : حرف للجواب ، وفيه أربع لغات : المشهورة فتح النون والعين (نعم) ، والثانية  
كسر العين (نعم) وهي كنائية ، والثالثة كسر النون والعين (نعم) ، والرابعة خم بفتح النون  
وقلب العين المفتوحة حاء.<sup>(٤)</sup>

وهو لتصديق مخبر ، نحو: قام زيد ، وإعلام مستخبر ، نحو هل جاء زيد ؟، ووعد طالب ،  
نحو: اضرب زيداً ، ولا تضرب زيداً ، وهلا تفعل . ويكون بعد إيجاب ، نحو: قام زيد ، فيقال :  
نعم . وبعد نفي ، نحو : ما قام زيد ، فيقال نعم . وبعد السؤال عنهما نحو: أقام زيد ؟ . وأما قام  
زيد ؟ فيقال نعم . فهو في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت، وفي المنفي والسؤال عنه  
تصديق النفي.<sup>(٥)</sup>

ولا يحاب بنعم وبلي ، ولا بغيرهما من حروف الإيجاب استفهام إلا إذا كان بالحرف وهو

(١) التخمير ٤/٦٤

(٢) الجنى الداني ٢٩٦

(٣) المعني ٣١٩

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٢٨ ، والمغني ٢٩ ، والهمع ٢/٥٠٥

(٥) انظر رصف المباني ٤٢٦ ، والجنى الداني ٥٠٥ فما بعدها ، والمغني ٢٩ ، والهمع ٢/٥٠٥

الهمزة وهل.<sup>(١)</sup>

وقال ابن هشام : (( واعلم أنه إذا قيل : (قام زيد) فتصديقه نعم ، وتكذيبه لا ، وينبئ دخول بلى لعدم النفي . وإذا قيل : (ما قام زيد) فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ، وينبئ دخول لا ، لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي . وإذا قيل : (أقام زيد؟) فهو مثل قام زيد ، أعني أنك تقول إن أثبتت القيام : نعم ، وإن نفيته : لا ، وينبئ دخول بلى . وإذا قيل : (ألم يقم زيد؟) فهو مثل (لم يقم زيد) ، فتقول إذا أثبتت القيام : بلى ، وينبئ دخول لا ، وإن نفيته قلت : نعم . والحاصل أن (بلى) لا تأتي إلا بعد النفي ، وإن (لا) لا تأتي إلا بعد الإيجاب ، وأن (نعم) تأتي بعدهما ))<sup>(٢)</sup>

وفي شرح الرضي : (( وجوز بعضهم إيقاع نعم موقع بلى، إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير أي الحمل على الإقرار والطلب له ، فيجوز أن يقال في جواب : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾<sup>(٤)</sup> : نعم؛ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب ، ولهذا عطف على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ قوله : ﴿وَوَضَعَنَا عَنْكَ وَزْرَكَ﴾<sup>(٥)</sup> فكانه قال : شرحا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك ، فتكون (نعم) في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام ))<sup>(٦)</sup>

ف((نعم)) مهملة ؛ لأنها حرف جواب ، يسد مسد الجمل ، ويقع موقعها ، فكما أن الجمل لا تعمل ، فكذلك ما سد مسدها ، ويقع موقعها لا يعمل.

ويمكن أن يقال إن سر إهمال حروف الجواب هو عدم اختصاصها ، وذلك أنها تقوم مقام الجملة ، والجملة الجواب بها تكون اسمية أو فعلية فلما كان كذلك ، فكانت غير مختصة ، وقد أشار إلى هذا الإربلي بقوله في سر إهمال ((بل)) : (( وهو حرف هامل ، لا عمل له ؛ لدخوله على الأسماء والأفعال ، كـ (إي) الإيجابية وأخواتها )).<sup>(٧)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٢٩/٤

(٢) المغني ٤٥٢

(٣) سورة الأعراف الآية (١٧٢)

(٤) سورة الشرح الآية (١)

(٥) سورة الشرح الآية (٢)

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤٢٧/٤

(٧) جواهر الأدب ٢٧١

## - إهمال (أمّا) الشرطية لوقوعها موقع الجملة:

أمّا : قيل: إنه مركب من : أم ، وما ، والأصح أنه حرف بسيط. ويقال فيه : أيما بإبدال ميمه الأولى ياءً ، ومنه قول الشاعر:

رَأَتْ رَجُلًا أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَيْمَا بِالْعَشَّى فَيَخْصُرُ<sup>(١)</sup>

وقال سيبويه: (( وأمّا ) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ))<sup>(٢)</sup> ؛ لأن معنى (أمّا) مهما يكن من شيء .<sup>(٣)</sup>

وقال الرضي : (( وأمّا تفسير سيبويه لقولهم: أمّا زيد فقائم بهما يكن من شيء فزيد قائم فليس لأن (أمّا) بمعنى (مهما) وكيف وهذه حرف و (مهما) اسم بل قصده إلى المعنى البحث ؛ لأن معنى (مهما يكن من شيء فزيد قائم) : إنْ كان شيء فزيد قائم ، أي هو قائم البتة ))<sup>(٤)</sup>

وقال أبو حيان: (( وأمّا (أمّا) حرف بسيط مؤول من حيث التقدير باسم شرط قدرها الجمهور بـ (مهما) يكن من شيء ، وقال بعض أصحابنا : حرف إخبار يتضمن معنى الشرط فإذا قلت: أمّا زيد فمنطلق ، فالالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، حذفت أداة الشرط وفعل الشرط ، وأنبيت مناب ذلك (أمّا) .

وذهب ثعلب إلى أن (أمّا) جزاء ، وهي (إنْ ما) ، حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكسرت مع ذكره ، وإذا فتحت بقية الأسماء بعدها معرفة ، فإن كان ما بعد الفاء ليس له معمول أعملوه فيه اكتفاء بما ظهر عما ترك .

وإن كان لا يعمل فيه كان حينئذ معمولا للفعل المذوف ، وقرب من قول ثعلب قوله الفراء أجاز: أمّا زيداً فقد ضربت زيداً ، وأمّا (زيداً) فقد قام زيد على معنى : مهما أكرمت زيداً فقد ضربت زيداً ، ومهما ذكرت زيداً فقد قام زيد ))<sup>(٥)</sup>

(١) المجمع ٤٧٨/٢

(٢) الكتاب ٢٣٥/٤

(٣) المقتصب ٢٧/٣

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٦٩/٤

(٥) الارتفاع ١٨٩٣/٤

وفي المعنى : (( وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد : أَمَا أَنْهَا حِرْفٌ شَرْطٌ فَبَدِيلٌ لِزُورِمْ  
الفاء بعدها ، نحو : ﴿فَآمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَآمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا  
فَيَقُولُونَ﴾<sup>(١)</sup> ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر ؛ إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه<sup>(٢)</sup> ،  
ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها  
فاء الجزاء ...

وأَمَّا التفصيل فهو غالب أحوالها... ومن ذلك ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾<sup>(٣)</sup>  
﴿وَآمَّا الْغَلَامُ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَآمَّا الْجِدَارُ﴾<sup>(٥)</sup> ... وأَمَّا التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحکم شرحه غير  
الزمخشري ، فإنه قال : ((فائدة (أَمَّا) في الكلام أن تعطيه فضل توکید، تقول: زيد ذاهب ،  
إذا قصدت توکید ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدق الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: ((أَمَّا  
زيد فذاهب )) ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير  
مُدلٍّ بفائدتين : بيان كونه توکیداً ، وأنه في معنى الشرط))<sup>(٦)</sup>

ولا يلي (أَمَّا) هذه الفاء ، ولا يفصل بينهما بجملة إلا إن كانت الجملة دعاء ، بشرط أن  
يتقدم الجملة فاصل بينهما ، وبين (أَمَّا) ، نحو: أَمَّا الْيَوْمَ - رَحْمَكَ اللَّهُ - فَالْأَمْرُ كَذَا ، ويفصل  
بينهما بالمبتدأ ، نحو: أَمَّا زيد فمنطلق ، وبالخبر ، نحو: أَمَّا قائم فريد ، وأَمَّا في الدار فعمرو ، ...  
ويعمل لما بعدها من مفعول به ، نحو: ﴿فَآمَّا التَّيِّمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾<sup>(٧)</sup> وقولهم: أَمَّا العسل فأننا  
شراب ، وأَمَّا زيدا فلن أضرب ، ومفعول له ، نحو: أَمَّا الْعِلْمُ فِعَالٌ ، أو مصدر: أَمَّا ضربا  
فاضرب ، أو ظرف : أَمَّا الْيَوْمُ فَأَقْوَمُ ، أو مجرور: أَمَّا بزيد فامرر ، وبالحال : أَمَّا مسرعا فزيد  
ذاهب. وأَمَّا الفصل بالشرط ، فكقوله تعالى: ﴿فَآمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ، فَرَوْحٌ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) سورة البقرة الآية (٢٦)

(٢) هذا من هب الجمهور ، وأما الأخفش فقد أحاز : زيد فقام بزيادة الفاء في الخبر للتوكيد.

(٣) سورة الكهف الآية (٧٩)

(٤) سورة الكهف الآية (٨٠)

(٥) سورة الكهف الآية (٨٢)

(٦) المغني ٨٢-٨١

(٧) سورة الضحى الآية (٩)

(٨) سورة الواقعة الآية (٨٩-٨٨)

(٩) الارتفاع ١٨٩٤ / ٤

ويرى ابن هشام عدم لزوم تقدير : مهما يكن من شيء ، بل يجوز تقدير غيره مما يليق بال محل ، قال : (( سمع (( أما العبيد فذو عبيد )) بالنصب ، و (( أما قريشا فأنا أفضلها )) وفيه عندي دليل على أمور :

أحدها أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق المحل ، إذ التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك يتخرج قوله : (( أما العلم فعلم )) و (( أما علمًا فعلم )) فهو أحسن مما قيل : إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفاً وحال إن كان منكرا . والثاني - أن (( أما ليست العاملة ؟ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به . والثالث - أنه يجوز (( أما زيداً فإني أكرم على تقدير العمل للمحنوف ))<sup>(١)</sup>

ولا يلي ( أما ) فعل ، فلا يقال : (( أما ينطلق فزيد ، وأما مررت فبزيده ))<sup>(٢)</sup> ، والشرط لا يكون بالاسم وإنما يكون بالفعل .<sup>(٣)</sup> ؛ لأن (( أما )) قائم مقام حرف شرط و فعل الشرط فلو ولية فعل لتوجه أنه فعل الشرط ولم يعلم بقيامه مقامه وإذا ولية اسم بعده الفاء كان في ذلك تنبية على ما قصد من كون ما ولية مع ما بعده جواباً )<sup>(٤)</sup> ، قال ابن هشام : (( أما نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل ، والفعل لا يلي الفعل ))<sup>(٥)</sup> ، وقال السيوطي : (( لأنها لما قدرت بيهما يكن ، وجعلوا لها جواباً تعذر إيلازه الفعل من حيث إنّ فعل الشرط لا يليه فعل إلا ما كان جواباً ، والفرض أن ما بعد الفاء جواب ))<sup>(٦)</sup>

ومع تصريح بعض أهل العربية<sup>(٧)</sup> بإهمال ( أما ) إلا أن فيه خلافاً بين أهل العربية حيث قال أبو علي : (( أجازوا (( أما يوم الجمعة فإني خارج )) ) ولم يحيزوا (( أما زيداً فإني ضارب ))؛ لأن الحال والظرف يعمل فيهما المعنى، ولا يعمل في المفعول به ، فصار العامل في الحال معنى الفعل ، كما صار العامل بعد (( كان )) معناه )<sup>(٨)</sup> وقال أبو حيان : (( وأجازوا أن تعمل (( أما )) في الظرف والمحرر ، والحال بما فيها من معنى الفعل ، ولا تعمل في الأسماء الصريحة ،

(١) المغني ٨٣

(٢) إيضاح الشعر ٧٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧١٦ ، والمجمع ٤٨٠/٢

(٣) تذكرة النحوة ٤٩٧

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٧١٧-٧١٦

(٥) المغني ٨٣-٨٢

(٦) المجمع ٤٨٠/٢

(٧) شرح المقدمة الخمسية ٢٥١/١ ، ولباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٦٩ ، ٤٥٧ ، ٤٥١ ، وشرح الفريد ٤٩١

(٨) إيضاح الشعر ٧٧

## وأجاز الكوفيون ذلك ))<sup>(١)</sup>

يتضح من هذا القول أنهم اتفقوا على إعمال (أما) في الظرف والجهاز والمحرر والحال كما نص عليه السيوطي بقوله: ((غير الظرف والجهاز والحال ، فإنها تعمل فيها وفقاً ؛ لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل ))<sup>(٢)</sup> واختلفوا في إعماله وإهماله في الأسماء الصريحة فالبصريون يرون الإهمال والكوفيون يرون جواز الوجهين.

وردد قول الكوفيين بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني ، وبأنه لا يحفظ من كلامهم : أما زيداً فعنه عشرون درهما ، ولا أما زيداً فقائما.<sup>(٣)</sup>

وبالرغم من القول بالاتفاق على إعمال (أما) في الظرف والجهاز والحال إلا أن فيه خلافاً أيضاً فقد يرى السهيلي أن المعاني لا تعمل في الأحوال ولا الظروف ، حيث يقول: ((وعندي أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء وسائر حروف المعاني لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف ، كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في (هل) ومعنى النفي الذي في (ما)))<sup>(٤)</sup> ولم يكتف السهيلي بهذا الرأي بل تعدد رأيه إلى إنكار وجود حرف عَمِلَ في الحال والظرف إلا كأنّ وحدتها حيّث يقول: ((ولا نعلم حرفاً يعمل معناه في الحال والظرف إلا كأنّ وحدتها ))<sup>(٥)</sup>

وعليه ف (أما) في قوله: ((أما يوم الجمعة فإني خارج)) مهملاً عند السهيلي وليس عملاً في الظرف وإنما العامل فيه هو (خارج) ؛ لكونه اسم فاعل يعمل عمل فعله الذي هو يخرج . وقال أبو حيان: ((أما أماً فنسبة العمل إليها مجاز ))<sup>(٦)</sup>

وسواء كان تفسير ((أما)) بـ ((مهما يكن من شيء)) كما قال به سيبويه ووافقه عليه غيره كالمرد وابن جيني ، أو بما يليق بال محل كما قال به ابن هشام ، فإن علة إهمال ((أما)) هي وقوعها موقع أداة الشرط وفعله.

(١) الارشاد ١٨٩٦/٤ ، وانظر المساعد ٢٣٩/٣ ، والممع ٤٨١/٢

(٢) الممع ٤٨١/٢

(٣) الممع ٤٨١/٢

(٤) نتائج الفكر ٢٢٩

(٥) نتائج الفكر ٢٢٩

(٦) الارشاد ١٥٨٤/٣

وللرضي تعليل آخر حيث يقول: (( وإنما وجبت الفاء في جواب ((أما)) ولم يجز الجزم وإن كان فعلا مضارعا، فلم يجز : أما زيد يقم ؛ لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه ، كُبَحَ أن تعمل في الجزء الذي هو أبعد منها من الشرط. ألا ترى أنه إذا حذف الجزء في نحو: آتيك إن أتيتني ، فالالأصل ألا تعمل الأداة في الشرط فالجزء بعدم الانسجام عند حذف الشرط أولى ))<sup>(١)</sup>

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٦٩/٤

## الباب الثاني

# الإهمال العارض

# الفصل الأول

## الإهمال العارض في الأسماء

يشمل ما يلي :

- إهمال الاسم لحمله على نظيره غير العامل
- إهمال الاسم لدخوله على ما ليس معرباً
- إهمال الاسم لفقد شرط من شروط عمله
- إهمال الاسم لتقدم عامل غير حرف جرّ عليه
- إهمال الاسم لنقله إلى العلمية
- إهمال الاسم لوقوعه توكيداً
- إهمال الاسم لوقوعه مبدلاً منه

قد تقدمت الإشارة إلى أن الأصل في الأسماء أن لا تعمل ، ولكن قد يعمل منها ما ضارع الفعل ، قال ابن برهان : (( فما ي العمل من الأسماء رفعاً ونصباً ، ففرع في العمل على الفعل ، كما أن ما أعراب من الأفعال فرع على الأسماء ، والقياس في الأسماء أن تكون معمولة معربة مصروفة غير عاملة ، فعملها استحسان ، والقياس في الأفعال أن تكون عاملة مبنية ، فإن عراها استحسان ))<sup>(١)</sup> وقال ابن الخشاب : (( أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة فما أعمل من الأسماء فمحمول على الأفعال ؛ لشبهه لفظاً أو وقوعاً بالأفعال كما أن المعرب من الأفعال محمول على الأسماء لمضارعته إياها ، وقد ي العمل الاسم عمل الحرف إذا تضمن معناه دل على ما يدل الحرف عليه ))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً : (( وأما الجزم بها فلتضمنها معنى الحرف الجازم ، وذلك الحرف (إن) الشرطية خاصة ، فلا يجزم اسم إلا بتضمن معناها ، لكن الأسماء التي عملت عمل (إن) وإن اتفق عملها مختلفة المعاني ))<sup>(٣)</sup>.

فالأسماء العاملة تنقسم إلى قسمين : قسم عامل عمل الفعل ، وقسم عامل عمل الحرف ، فالقسم الذي يعمل عمل الفعل : اسم الفعل ، والمصدر ، واسم المصدر ، واسم الفاعل ، ومثال المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل<sup>(٤)</sup> . وفيما يلي بيان هذه الأسماء :

**الأول** : اسم الشرط ، والاسم الذي يتضمن معنى (إن) الشرطية : مَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا ، وَكِيفْ ، وَمَتَى ، وَإِذْمَا ، وَأَيْانْ ، وَأَنْتِي ، وَحِينَمَا ، وَأَيْنْ ، وَأَيْيْ<sup>(٥)</sup> .

ف (من) موضوعة للدلالة على من يعقل ، ثم ضمنت معنى الشرط ، كقوله تعالى:

مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَى بِهِ...<sup>(٦)</sup>

و(ما) و(مهما) موضوعتان للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضمنتا معنى الشرط ، كقوله تعالى: ... وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ...<sup>(٧)</sup> وقوله: ... مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْتَحْرِنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>

(١) شرح اللمع ١٥٩/١

(٢) المرتجل ٢٣٥

(٣) المرتجل ٢٦٩

(٤) انظر شرح شذور الذهب ٣٨٢

(٥) البسيط ٢٤٠/١

(٦) سورة النساء الآية (١٢٣)

(٧) سورة البقرة الآية (١٩٧)

(٨) سورة الأعراف الآية (١٣٢)

(٩) انظر التصريح ٣٧٠/٤ فما بعدها

وقال الخليل بأن أصل (مهمما) ما أدخلت معها (ما) لغوًا كما دخلت مع (متى) لغوًا ، كقولك: متى تأتيك ، ومتى ما تأتيك آتك. كما أدخلت مع (ما) أيّ لغوًا ، كقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(١)</sup>، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً ، فيقولون: ما ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى ، وذهب سيبويه إلى أنه يجوز أن تكون (مه) ضم إليها ما.<sup>(٢)</sup>

و(متى) و(أين) و(إذما) موضوعات للدلالة على الزمان ، ثم ضمنت معنى الشرط ، كقوله:

أَنَا إِنْ جَلَّ وَطَلَّعُ الشَّاهِيَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرُفُونِي<sup>(٣)</sup>

وقد سبق جواز زيادة (ما) على (متى) ، فيقال: متى ما تأتيك آتك ، على معنى متى تأتيك آتك.<sup>(٤)</sup>

وقوله:

أَيَّانُ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَاوِإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنْ لَمْ تَزَلْ حَذِيرَا<sup>(٥)</sup>

وقوله :

إِذْمَا مَرَرْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَانَ الْمَجْلِسُ<sup>(٦)</sup>

و(أين) و(أني) و(حيثما) موضوعات للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط ، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ...﴾<sup>(٧)</sup>  
ويجوز أن لا يلحق (أين) ما<sup>(٨)</sup> ، كقوله:

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةُ تَجْدِنَا نَصْرِفُ الْعِيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي<sup>(٩)</sup>

ومثال (أني) قوله:

(١) سورة الإسراء الآية (١١٠)

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن ٥٣٢

(٣) انظر التصريح ٣٧١/٤

(٤) انظر البسيط ٢٤٠/١

(٥) انظر التصريح ٣٧١/٤

(٦) انظر شرح المفصل ٤٦/٧ ، ٩٧/٤

(٧) سورة النساء الآية (٧٨)

(٨) انظر البسيط ٢٤٠/١

(٩) انظر المقتضب ٣٧٣/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٢١٢/٤

فَأَصْبَحْتَ أَنِّي تَأْتِهَا تَسْتَجِرُ بِهَا كِلَّا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ

ومثال (حيثما) قوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمْ يُقْدِرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ<sup>(١)</sup>

و(كيف) الغالب فيها أن تكون للاستفهام ، وقد ترد للشرط ، فتقتضى فعلين متفقين اللفظ والمعنى غير مجزومين ، نحو : كيف تَصْنَعُ أَصْنَعُ ، ولا يجوز: كيف تَجْلِسُ أَذْهَبُ ، باتفاق ، ولا : كيف تَجْلِسُ أَجْلِسُ ، بالجزم عند البصريين. وأجازه قطرب والковيون.<sup>(٢)</sup>

وذهب قوم إلى الجزم بـ (كيف) إذا اقتنت بـ (ما) ، نحو: كيـفـما تـكـنـ أـكـنـ.<sup>(٣)</sup> وذهب ابن أبي الربيع إلى الجزم بـ (كيف) سواء كانت مقترنة بـ (ما) أو غير مقترنة بها حيث يقول: ((... ما أنت فيه بالخيار إن شئت ألحقـتـ ، وإن شئت لم تلـحـقـ ، وذلكـ: ما ، وأـيـ ، وكـيفـ ، وإنـ ، ومتـىـ ، وأـيـنـ ، هذهـ تـأـتـيـ جـازـمـةـ بـمـاـ وـبـغـيرـهـاـ))<sup>(٤)</sup> ومثل للمقترنة بما (مـحـمـدـ كـيـفـماـ تـكـرـمـةـ أـكـرـمـةـ).<sup>(٥)</sup>

و(أـيـ) بحسب ما تضاف إـلـيـهـ ، فـهـيـ فيـ قولـكـ: أـيـهـمـ يـقـمـ أـقـمـ معـهـ ، منـ بـابـ مـنـ ، وفي قولـكـ: أـيـ الدـوـابـ تـرـكـبـ أـرـكـبـ ، منـ بـابـ ماـ ، وفيـ قولـكـ: أـيـ يـوـمـ تـصـمـ أـصـمـ ، منـ بـابـ مـتـىـ ، وفيـ قولـكـ: أـيـ مـكـانـ تـجـلـسـ أـجـلـسـ منـ بـابـ أـيـنـ.<sup>(٦)</sup>

وهي معربة من بين الأسماء المجازـىـ بهاـ كماـ كانتـ كذلكـ فيـ الاستـفـهـامـ لـعـلـةـ وـاحـدـةـ وهـيـ الحـملـ عـلـىـ النـظـيرـ أوـ النـقـيـضـ ، أوـ عـلـيـهـماـ ، وـالـنـظـيرـ لـهـاـ (بعـضـ) وـالـنـقـيـضـ لـهـاـ (كـلـ) وـهـماـ مـعـرـبـانـ فـأـعـرـبـتـ حـمـلاـ عـلـيـهـماـ أوـ عـلـىـ أحـدـهـماـ.<sup>(٧)</sup>

يقول عبد القاهر الجرجاني في بيان علة تضمن هذه الأسماء (إن) الشرطية : ((اعلم أن هذه الأسماء نابت مناب (إن) ؛ لضرب من الاختصار والتقريب ، وذلك أنه كان يجب أن يقال: إن تضرب زيداً أضرب ، وإن تضرب عمرأً أضرب ، وإن تضرب خالداً أضرب ، إلى ما

(١) انظر التصريح ٤/٢٧٢

(٢) انظر المغني ٢٧٠-٢٧١ ، والمجمع ٤٥٣

(٣) انظر المجمع ٤٥٢/٢

(٤) البسيط ١/٢٤٠

(٥) انظر البسيط ٢/٦٤١

(٦) انظر التصريح ٤/٢٧٤

(٧) المرجع ٢٧٢

لا يُقدّر على استيفائه ويكتنف الغرض منه فائتِي باسم عام يشمل الجميع ، وترك استعمال (إن ) معه فقيل: من تضرب أضرب ، فدل على كل إنسان وقام مقام (إن ) كما دل على العدد والاستفهام. وكذا ما تفعل أفعل ؛ لأن ما بهم يقع على كل شيء فلما قصد الشَّيْءَ أتى به وجعلَ نائبًا عن حرف الشرط ، فجزم ما بعده ، كما تجزم إذا قلت: إن تصنع شيئاً أصنع ، وهكذا حكم أي ؛ لأنه بهم مثل ما ومن ، فإذا قلت: أيهم تضرب أضرب ، كان منزلة قوله: من تضرب منهم أضرب ، وإن تضرب إنساناً منهم أضرب )<sup>(١)</sup>

**والثاني :** المصدر ، وعرفه ابن هشام بأنه ((الاسم الدال على الحدث ، الجاري على الفعل، كالضرب والإكرام ))<sup>(٢)</sup>.

قال ابن السراج : ((اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل ؛ لأن الفعل اشتقت منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل ))<sup>(٣)</sup> هذا إذا كان المصدر متوناً أو مضافاً.

وقال أبو بكر الزبيدي : ((اعلم أن المصادر إذا كانت بمعنى: أن فعل ، وأن يفعل ، فإنها تعمل عمل الفعل ؛ لأنها تدل على الفعل. وذلك قوله: عجبت من ضرب زيد عبد الله ، رفعت زيداً ؛ لأنَّه فاعل ، ونصبت عبد الله ؛ لأنَّه مفعول به. والمعنى: عجبت من أن ضرب زيد عبد الله . فإن شئت قدّمت المفعول ، فقلت: عجبت من ضرب عبد الله زيد. وكذلك تقول: عجبت من الضرب زيد عبد الله ، ومن الضرب عبد الله زيد. ترفع الفاعل وتنصب المفعول. فإن أضفت المصدر إلى الفاعل قلت: عجبت من ضرب زيد أخاك ، فزيد في التأويل فاعل ، إلا أنك أضفت إليه المصدر ، فخفضته. وإن أضفته إلى المفعول قلت: عجبت من ضرب أخيك زيد ، فأخوك في التأويل المفعول ، إلا أنك أضفت المصدر إليه. وتقول: عجبت من ظنَّ أخيك زيداً عاقلاً ، ونظرت من إعطاء أخيك أخاك الدينار ))<sup>(٤)</sup>. تريده: عجبت من أن ظنَّ أخيك زيداً عاقلاً ، وأن أعطى أبوك أخيك الدينار.<sup>(٥)</sup>

يدل ذلك ما تقدم على أن المصدر يعمل عمل الفعل ، فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول به ، إذا

(١) المقتصد ١١٠٨/٢ ١١٠٩

(٢) شرح فطر الندى ٢٩١

(٣) الأصول ١/١٣٧

(٤) الواضح ١٨٠-١٨١

(٥) انظر الواضح ١٨١

كان الفعل متعدّياً بمعنى الحال والمضي والاستقبال، ويكون منوناً ، ومضافاً، ومقويناً بـ ((أَل)).  
وإذا كان منوناً فيجوز تقديم الفاعل على المفعول ، نحو: ((عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِ زَيْدَ عَبْدَ اللَّهِ)) ، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل ، نحو: ((عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدَ)).  
وكذلك إذا كان مقويناً بـ ((أَل)) ، فيجوز تقديم الفاعل على المفعول ، نحو : ((عَجِبْتُ مِنْ الضَّرَبِ زَيْدَ عَبْدَ اللَّهِ)) ، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل ، نحو : ((عَجِبْتُ مِنْ الضَّرَبِ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدَ)).

وإذا كان مضافاً ، فيجوز أن يضاف إلى الفاعل ، ويُحرَّك لفظاً ، ومحله رفع ، ويبقى المفعول منصوباً ، نحو: ((عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِ زَيْدٍ أَخَاكَ)). ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعَ اللَّهِ النَّاسَ﴾<sup>(١)</sup> ، وأن يضاف إلى المفعول ، فـيُحرَّك لفظاً ، ومحله نصب ، ويبقى الفاعل مرفوعاً ، نحو: ((عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِ أَخِيكَ زَيْدَ)). ومنه قوله تعالى : ((وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا))<sup>(٢)</sup> ، وأن يضاف إلى الفاعل ، ويُحذَف المفعول ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وأن يضاف إلى المفعول ، ويُضمِّن الفاعل ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾<sup>(٤)</sup>

ويعمل المصدر عمل الفعل في موضعين : أحدهما أن يكون نائباً مناب الفعل ، نحو:  
((ضَرِبًا زَيْدًا)) فـ((زَيْدًا)) منصوب بـ ((ضرِبًا)) ؛ لنيابته مناب ضرب.<sup>(٥)</sup>

واختلف في اقتياص وقوعه ، فقيل: هو مقيس في الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام المصود به التوبيخ.<sup>(٦)</sup> مثال الأمر والنهي : ((قِيَامًا لَا قَعْدَةً)) أي : قم [قياماً] ، ولا تقع [قعوداً] ، ومثال الدعاء : ((سَقَاكَ اللَّهُ)) أي : سقاك الله ، ومثال المصدر بعد الاستفهام المصود به التوبيخ : ((أَتَوْانِي وَقَدْ عَلَكَ الشَّيْبَ؟)) أي : أتواني وقد علاك<sup>(٧)</sup> المشيب.

(١) سور البقرة الآية (٢٥١)

(٢) سورة آل عمران الآية (٩٧)

(٣) سورة التوبه الآية (١١٤)

(٤) سورة فصلت الآية (٤٩)

(٥) انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ١٩٤ ، وتوضيح المقاصد ١٢/٣

(٦) انظر شرح ابن عقيل ٩٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٣ ، والتصریح ٢٥٣/٣

(٧) انظر الخلاف في ذلك في الارتفاع ٥/٢٢٥٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٥/٣ فما بعدها ، والمساعد ٢٤١/٢ مما بعدها

(٨) انظر شرح ابن عقيل ١/٥٦٥

والمشهور أن ناصب المصدر الواقع بدلاً من الفعل ، هو الفعل العامل في المصدر من لفظه الذي قام هو مقامه.<sup>(١)</sup> ، وقال أبو حيّان: (( وفي الإفصاح أن قولك: (( ضربًا زيدًا )) الناصب له عند سيبويه فعل من غير لفظ المصدر تقديره : التزم ضربًا زيدًا ، فهو منصوب على أنه مفعول بفعل مضمر متلزم إضماره ، وغير سيبويه يرى أنه منصوب بـ ((اضرب)) مضمرة)).<sup>(٢)</sup> وعلى هذا القول ، ف (( ضربًا )) ليس معمولاً لفعل ناب المصدر عنه عند سيبويه فيما نقل عنه صاحب الإفصاح ، بل هو مفعول به لفعل مخدوف تقديره: (التزم) ونسبة إليه الحضراوي.<sup>(٣)</sup>

وكما اختلف في العامل في المصدر الواقع بدلاً من الفعل اختلف في المعمول بعده ، ((ذهب سيبويه ، والأخفش ، والفراء ، والزجاج ، والفارسي إلى أن العامل في المعمول ، والناصب له هو المصدر نفسه))<sup>(٤)</sup> ، وعليه ابن مالك.<sup>(٥)</sup> قال ابن عقيل: (( إن قلنا ما نسب إلى سيبويه من أن ضربًا وبابه منصوب بـ (( التزم )) فالظاهر على هذا كون (( ضربًا )) في معنى أن يضرب<sup>(٦)</sup> وهو الناصب لزيد ))<sup>(٧)</sup>

وذهب جماعة من النحاة إلى أن الناصب له هو الفعل المضمر الناصب للمصدر<sup>(٨)</sup> ، وعليه المبرد<sup>(٩)</sup> ، والسيرافي<sup>(١٠)</sup> ، وابن هشام حيث يقول: (( ولا يجوز في قولك: (( ضربًا زيدًا )) أن تعتقد أن (( زيدًا )) معمول لضربًا ، خلافاً لقوم من النحويين؛ لأن المصدر هنا إنما يحمل محمله الفعل وحده بدون أن ، وما ، تقول: اضرب زيدًا، وإنما (( زيدًا )) منصوب بالفعل المخدوف الناصب للمصدر )).<sup>(١١)</sup>

والثاني : أن يكون المصدر مقدّرًا بـ (( أن )) والفعل ، أوبـ (( ما )) والفعل ، فيقدّر بـ ((أن )) إذا أريد المضي أو الاستقبال ، نحو: (( عجبت من ضربك زيدًا أمس أو غداً)) ،

(١) انظر المساعد ٢٤١/٢ ، ٢٤٤ ، ٢٢٥٤/٥ ، والارتفاع ٢٢٥٤-٢٢٥٥/٥

(٢) الارتفاع ٢٢٥٥/٥

(٣) انظر المساعد ٢٤١/٢

(٤) الارتفاع ٢٢٥٥/٥

(٥) شرح التسهيل ٣/١٢٨ ، وانظر التصریح ٣/٢٥٣

(٦) لعل الصحيح أن يقال: (( أن تضرب ))؛ لأنـه للمخاطب لا للغائب.

(٧) المساعد ٢٤٤/٢

(٨) الارتفاع ٢٢٥٥/٥

(٩) المقتضب ٤/١٥٧

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٢٨

(١١) شرح قطر الندى ٢٩١

والتقدير: من أن ضربت زيداً أمس ، أو من أن تضرب زيداً غداً ، ويقدّر بـ ((ما)) إذا أريد به الحال ، نحو: ((عجبت من ضربك زيداً الآن )) التقدير: مما تضرب زيداً الآن.<sup>(١)</sup>

وإعمال المصدر في هذا الموضع لم يكن متفقاً عليه بين النحوين بل هو محل خلاف فيما بينهم ، كما اختلفوا في إعماله إذا كان بدلاً من الفعل ، وفيما يلي تفصيل القول وإياضه. إذا كان المصدر مضافاً ، فذكر أبو حيّان أنه لا خلاف في إعماله بين البصريين والkovيين ، ولكن في كلام بعض أصحابه ما يشعر بالخلاف حيث يقول: ((المضاف لا خلاف في إعماله بين البصريين والkovيين ، وفي كلام بعض أصحابنا إشعار بالخلاف)).<sup>(٢)</sup> وقال ابن هشام : (( وإنما كان إهمال المضاف لل فعل أكثر ؛ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبة له من أوقع عليه)).<sup>(٣)</sup>

وإذا كان متوناً ، فذهب البصريون إلى إعماله عمل الفعل ، نحو: عجبت من قيام زيد ، وعجبت من ضرب زيداً عمراً ، وذهب الكوفيون إلى إهماله.<sup>(٤)</sup> وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على إضمار فعل.<sup>(٥)</sup>

وإذا كان مقوينا بـ ((أل)) ، ففي إعماله خلاف حيث ذهب الكوفيون والبغداديون إلى عدم جواز إعماله ، ووافقهم على ذلك جماعة من البصريين ، منهم ابن السراج.<sup>(٦)</sup> وذهب سيبويه - فيما نقل عنه أبو حيّان - إلى جواز إعماله كالمتون ، وهذا الرأي هو المنقول عن الفراء. وذهب أبو علي وجماعة من البصريين إلى جواز إعماله على قبح . وذهب ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة إلى جواز إعماله إذا جاز أن تعاقب ((أل)) فيه الضمير، نحو: إنك والضرب خالداً المسيطر ، أي وضربك.<sup>(٧)</sup>

والذي نقله ابن هشام عن سيبويه تضييف إعمال المقتن بـ ((أل)) وتقليله حيث يقول: (( وإنما إعمال المصدر المحلي بالألف واللام فإنه ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال اجتمع فيه

(١) انظر شرح ابن عقيل ٩٣/٢ ، والتصريح ٢٥٢/٣ ، والمعنى ٤٥/٢ ، والارتفاع ٥/٢٢٥٦

(٢) الارتفاع ٥/٢٢٥٨

(٣) شرح شذور الذهب ٢٨٢

(٤) انظر الارتفاع ٥/٢٢٥٩-٢٢٦٠ ، والمساعد ٢٣٤/٢ ، والتصريح ٣/٢٥٧

(٥) التتصريح ٣/٢٥٧

(٦) مفتاح الإعراب ٩٠

(٧) الارتفاع ٥/٢٢٦١ ، والتصريح ٣/٢٥٨ ، والإفصاح لابن الطراوة ٧٠

الأرذلان المفترقان في النوعين السابقين ، فلذلك لا يعمل عند سيبويه والحققيين إلا في الشعر ، وقيل: لا يعمل مطلقاً ، وقيل يعمل مطلقاً. والصحيح الأول ؛ لأنّه قد سمع في أشعارهم خاصة<sup>(١)</sup>)

وما تقدم يتبيّن أن المصدر في نحو: (( ضرباً زيداً )) مهملاً عند المبرد والسيرافي ومن تابعهما ، وليس عاملاً في (( زيداً )) ؛ إذ العامل فيه فعل مضمر تقديره : اضرب ، وهو العامل في (( ضرباً )).

كما يتبيّن أن المصدر إذا كان مقدراً بـ (( أن )) والفعل ، أو (( ما )) والفعل ، وكان منّوناً فمذهب الكوفيين الإهمال . وكذلك إذا كان مقويناً بـ (( ألل )) ماعدا الفراء . ووافقهم جماعة من البصريين منهم ابن السراج ، والبغداديون . كما وافقهم ابن الطراوة وأبوبكر بن طلحة إذا كانت (( ألل )) فيه غير معاقبة للضمير . وقد ضعف ابن هشام إعمال المحلى بالألف واللام ، ونسب القول به إلى سيبويه والحققيين ، قال القيسي : (( قال أبو علي : إنّما ضعف عمله ؛ لأنّه عرّفَ تعريفاً لا ينوي به الانفصال ، ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل ، كاتصال المصدر المضاف ، فقد باين الفعل...)).<sup>(٢)</sup>

وإذا كان مضافاً ، فالإهمال مذهب بعض النحويين ، قال السيوطي: (( قال أبو حيان: وترك إعمال المضاف وذي ألل عندي هو القياس ؛ لأنّه قد دخله خاصّة من خواصّ الاسم ، فكان قياسه ألا يعمل ، فكذلك المثون ؛ لأنّ الأصل في الأسماء ألاّ تعمل...)).<sup>(٣)</sup>

وإذا وقع بعده مرفوع أو منصوب ، فياضمار فعل يفسره المصدر من لفظه ، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةٍ تَيْئِمًا﴾<sup>(٤)</sup> التقدير: يطعم.<sup>(٥)</sup>

وإعمال المصدر - لمن يرون إعماله - مشروط بعدم كونه مصغراً ، وأن لا يكون مضمراً ، وأن لا يكون محدوداً ، وأن لا يكون موصوفاً قبل العمل ، وأن لا يكون مفصولاً عن معموله ، وأن لا يكون مؤخراً عنه.<sup>(٦)</sup> وأن يكون مفرداً.

(١) شرح اللῆمة البدريّة ٢/٢-١٠٢

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح ١/١-١٧٩

(٣) الهمع ٣/٤٨

(٤) سورة البلد الآية (١٤-١٥)

(٥) الهمع ٣/٤٧

(٦) انظر شرح قطر الندى ٢٩١ فما بعدها

والثالث: اسم المصدر ، وعرفه ابن مالك بأنه (( ما دلّ على معنى المصدر وخالفه بخلوه - لفظاً وتقديراً دون عوض - من بعض ما في فعله )).<sup>(١)</sup>  
 والفرق بين المصدر واسميه أن مدلولهما مختلف ؛ لأن مدلول المصدر الحدث ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث ، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر.<sup>(٢)</sup>

يقول أبو حيّان : (( واسم المصدر يقال باصطلاحين أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مفعّل أو مفعّل ، وما زاد ، على صيغة المفعول ...  
 والاصطلاح الثاني : ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب ، والعطاء ، والدهن ، والخبز ، والكلام ، والكرامة ، والكحل ، والرعى ، والطحن ، ونحوها ، وهي أسماء أخذت من مواد الأحداث ، ووُضعت لما يثاب به ، ويدهن به ، وللتجملة من القول ، ولما يكحل به ، ولما يرعي ، ولما يطحن ))<sup>(٣)</sup>

وأمّا عمله فذكر أبو حيّان أنّ اسم المصدر المبدوء بعيم لا خلاف في جواز إعماله ، وحكمه حكم المصادر في تقسيمه إلى مضارف ، ومنون ، وذي (أل) وجميع أحكام المصدر المتقدّم .  
 وأمّا المصدر غير المبدوء بعيم كالثواب والكلام والعطاء ، فذهب البصريون إلى أنه لا يعمل ، ولا يجري مجرى المصدر ، وذهب الكوفيون ، والبغداديون إلى إجرائه مجرى المصدر وإعماله عمله.<sup>(٤)</sup>

وإذا كان شأن اسم المصدر كذلك يمكن لنا القول بأنّ اسم المصدر إذا كان مبدوعاً بعيم ، وكان منوناً فذهب الكوفيون الإهمال ، كما يهمل عندهم إذا كان مقوناً بـ ((أل)) ما عدا الفراء ، وهو مذهب جماعة من البصريين ومذهب البغداديين . وإذا كان مضارفاً فيهمل عند بعضهم ، وي العمل عند بعضهم الآخر ، والقياس الإهمال .

وإذا كان اسم المصدر غير مبدوع بعيم كالثواب والعطاء والكلام ، فلا خلاف بين البصريين والكوفيين في إهماله إلا إذا كان مضارفاً ، فذهب الكوفيون الإعمال ، ومنه قول

(١) التسهيل ١٤٢-١٤٣

(٢) التصريح ٣/٥٢

(٣) الارتفاع ٥/٦٦٢-٦٦٤

(٤) الارتفاع ٥/٦٦٣-٦٦٤

الشاعر:

أَكُفِّرُ بَعْدَ رَدِ الْمَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَايَكَ الْمائةَ الرِّتَاعَ

وقول الشاعر:

فَإِنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُؤْحِدٍ جِنَانٌ مِنَ الْفَرْدَوسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وقول الشاعر:

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضْغَيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْكَانَا

وأتيته لكرامته إِيَّايَ ، وعجبت من كرامتك زيداً ، ومن طعامك طعاماً ، واستثنى الكسائي من ذلك ثلاثة ألفاظ فلم يعملها ، وهي الخبز والقوت والدهن ، وأجاز ذلك الفراء .  
وهذه المنصوبات عند البصريين محمولة على إضمار فعل يدلّ عليها هذه الألفاظ .<sup>(١)</sup>

وهناك نوع آخر من أنواع اسم المصدر هو ما كان علماً للحدث ، كـ ((فجار )) و((حماد )) ، للفجرة ، والمحمدة . فإنه مهملاً أيضاً ؛ لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع ، وعدم إضافته ، وعدم قبول الألف واللام ، وعدم وقوعه موقع الفعل .<sup>(٢)</sup>

والرابع : اسم التفضيل ، وهو المبني على ((أفعل )) لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه .<sup>(٣)</sup> ويكون مقروناً بـ ((أَل )) أو مضافاً ، أو مجرداً عنهما .

فإن كان مجرداً من ((أَل )) والإضافة ، فيجب له حكمان : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، وأن يؤتى بعده بـ ((من )) جارة للمفضول ، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخْوَهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنْا...﴾<sup>(٤)</sup>

وقد تختلف ، نحو قوله تعالى: ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾<sup>(٥)</sup> ، وقد جاء الإثبات والحدف في قوله تعالى: ﴿... أَنَا أَكْثُرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعْزُ نَفْرَا﴾<sup>(٦)</sup> أي : منك . وأكثر ما تمحذف ((من )) إذا كان أفعلاً خبراً ، ويقل إذا كان حالاً .

وإن كان مقروناً بـ ((أَل )) ، فيجب له حكمان : أن يكون مطابقاً لموصوفه ، ولا يوتى

(١) الارشاد ٤/٥ - ٦٤٢٢ - ٦٥٢٢

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/١٢١ - ١٢٢ ، والمساعد ٢/٢٣٨

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٤٧

(٤) سورة يوسف الآية (٨)

(٥) سورة الأعلى الآية (١٧)

(٦) سورة الكهف الآية (٣٤)

معه بـ ((من)) ، نحو: زيدُ الأفضلُ ، وهنَدُ الْفُضْلَى ، والزيдан الأفضلان ، والهندان الفضليان ، والزيدون الأفضلون ، والهنديات الفضليات.

وإن كان مضافاً ، وكانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران : التذكير والتوكيد، كما يلزم أن الجرد من ((أي)) والإضافة؛ لاستواهما في التسكيير، ولكونهما على معنى ((من)).

ويلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف ، نحو: زيد أفضـل رجل ، والزيـدان أفضـل رجـلين ، والـزيدـون أفضـل رجـال ، وهـنـدـ أفضـل امرـأـة ، والـهـنـدـانـ أـفـضـلـ اـمـرـأـتـينـ ، والـهـنـدـيـاتـ أـفـضـلـ نـسـاءـ.

وفي كتاب البديع : ((النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها ، نحو: أنت أفضـلـ رـجـلـ ، وـأـنـتـمـ أـفـضـلـ رـجـلـ ، وـأـنـتـمـ أـفـضـلـ رـجـلـ ، وـمـنـهـ ... وـلـأـ تـكـوـنـواـ أـوـلـ كـافـرـ بـهـ...))<sup>(١)</sup> وذلك هو القياس ؛ لأن النكرة تميـزـ لهـ ، وقد خفـضـتـ بالإضـافـةـ ، فـأشـبـهـ ((ـمـائـةـ رـجـلـ))ـ وقد أـجـازـواـ قـيـاسـاـ لـأـسـمـاعـاـ أـنـ يـشـتـىـ وـأـنـ يـجـمـعـ ، نحو: أـنـتـمـ أـفـضـلـ رـجـلـينـ وـأـنـتـمـ أـفـضـلـ رـجـالـ)).<sup>(٢)</sup> والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة.<sup>(٣)</sup>

وإن كانت الإضافة إلى معرفة فهو ثلاثة أقسام : قـسـمـ يـقـصـدـ بـهـ زـيـادـتـهـ عـلـىـ مـاـ أـضـيـفـ إـلـيـهـ ، وـقـسـمـ يـؤـوـلـ بـمـاـ لـأـ تـفـضـيلـ فـيـهـ . فـإـنـ أـوـلـ ((ـأـفـعـلـ))ـ بـمـاـ لـأـ تـفـضـيلـ فـيـهـ ، أـوـ قـصـدـ بـهـ زـيـادـةـ مـطـلـقـةـ وـجـبـتـ الـمـطـابـقـةـ لـلـمـوـصـوفـ بـهـ تـشـيـيـهـاـ بـالـمـعـرـفـ بـ ((ـأـلـ))ـ فـيـ الـإـخـلـاءـ عـنـ لـفـظـ ((ـمـنـ))ـ وـمـعـنـاهـاـ ، وـقـدـ يـتـوـارـدـانـ عـلـىـ مـثـالـ وـاحـدـ ، كـقـوـلـهـ: ((ـالـنـاقـصـ وـالـأـشـجـ أـعـدـلـاـ بـيـنـ مـرـوـانـ))ـ فـيـحـتـمـلـ ((ـأـعـدـلـاـ))ـ أـنـ يـؤـوـلـ بـمـاـ لـأـ تـفـضـيلـ فـيـهـ أـيـ : عـادـلـاـهـمـ ؛ لـأـنـهـمـ لـمـ يـشـارـكـهـمـ أـحـدـ مـنـ بـيـنـ مـرـوـانـ فـيـ الـعـدـلـ ، وـيـحـتـمـلـ أـنـ يـرـادـ بـهـ زـيـادـةـ مـطـلـقـةـ.<sup>(٤)</sup>

وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة على ما أضيف إليه جازت المطابقة ؛ لـشـبـهـ بـالـمـعـرـفـ بـ ((ـأـلـ))ـ ، كـقـوـلـهـ تـعـالـيـ: هـ وـكـذـلـكـ جـعـلـنـاـ فـيـ كـلـ قـرـيـةـ أـكـابـرـ مـحـرـمـيـهـ... هـ<sup>(٥)</sup> ، وـقـولـهـ:

(١) سورة البقرة الآية (٤١)

(٢) التصريح ٤٤٩/٣ ، وانظر الارتفاع ٢٣٢٢/٥

(٣) التصريح ٤٥٠/٣

(٤) التصريح ٤٥٠/٣

(٥) سورة الأنعام الآية (١٢٣)

﴿...هُمْ أَرَادُنَا...﴾<sup>(١)</sup>

وجاز ترك المطابقة ؛ لشبهه بالمحرد ؛ لنّيّة معنى ((من)) ، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدُنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ...﴾<sup>(٢)</sup>

وقد اجتمع المطابقة وعدمها في قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا...))<sup>(٣)</sup> ، وترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال.<sup>(٤)</sup> ويوجهه ابن السراج<sup>(٥)</sup> ويجعل ((أ فعل)) فيه كالمفرد ، ويلزم فيه الإفراد والتذكير ، ويردّه قوله ﴿...أَكَابِرَ مُجْرِمِهَا...﴾<sup>(٦)</sup> وقد قرئ بالوجهين : ((أكابر)) و((أكبر))<sup>(٧)</sup>

وذكر ابن هشام أن اسم التفضيل لا يعمل في المصدر ، والمعنى به ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمرفوع الملفوظ به - في الأصح - إلا في مسألة الكحل<sup>(٨)</sup> ، كقولهم: ((ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)).

ولكنه يعمل في الضمير المستتر ، والتمييز ، كقوله تعالى: ﴿...أَنَا أَكْثَرُ مِنْكُمْ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾<sup>(٩)</sup> قوله: ﴿...هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِثَاتًا﴾<sup>(١٠)</sup> ، الحال ، نحو: ((زيد أحسن الناس متباًساً)) ، والظرف ، كقول الشاعر:

فَيَا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَحْوَاجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطِ مَلَاءِ مُسَهَّمٍ<sup>(١١)</sup>

و عمله في الاسم الظاهر مشروط بكونه صفة لشيء وهو في المعنى لسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيًا.<sup>(١٢)</sup> قال المبرد: ((تقول: مررت برجلي خير منك أبوه ، وجاءني رجل خير منك أخوه ، ورأيت رجلاً أفضل منك أخوه. يختار في هذا الرفع والانقطاع

(١) سورة هود الآية (٢٧)

(٢) سورة البقرة الآية (٩٦)

(٣) جامع الترمذى ص ٤٦٥ رقم الحديث (٢٠١٨) ، وانظر شرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢

(٤) انظر التصريح ٤٥١/٣

(٥) انظر الأصول ٧،٦/٢ ، وشرح التسهيل ٥٩/٣

(٦) انظر التصريح ٤٥٢/٣

(٧) انظر الكشاف ٢٨/٢ ، والبحر ٤/٢١٥ ، والدر المصنون ٥/١٣٧

(٨) انظر شذور الذهب ٤١٤

(٩) سورة الكهف الآية (٣٤)

(١٠) سورة مريم الآية (٧٤)

(١١) انظر شرح شذور الذهب ٤١٤-٤١٥

(١٢) شرح المقدمة الكافية ٣/٨٥٤

من الأول ؛ لأنه ليس باسم الفاعل الذي يجري على الفعل ، نحو: فاعل وما أشبه ذلك مما هو اسم الفاعل ، نحو: مررت برجل حسن أبوه ؛ لأنه اسم من حَسْنَ يَحْسُنُ، ومررت برجل كريم أبوه ؛ لأنه من كَرْمَ كضارب من ضرب )<sup>(١)</sup>

وقال الشيخ خالد الأزهري في : (( مررت برجل أفضل منه أبوه )) : (( وأكثر العرب يوجب رفع ((أفضل)) في ذلك على أنه خير مقدم و((أبوه)) مبتدأ مؤخر ... وفاعل ((أفضل)) ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخير في موضع خفض نعت لرجل ))<sup>(٢)</sup>

واسم التفضيل أضعف عوامل الأسماء ؛ لأنه مشبه بالصفة المشبهة ، وهي مشبهة باسم الفاعل ، وهو مشبه بالفعل<sup>(٣)</sup> فهو في المرتبة الرابعة من الفعل الذي هو أصل في العمل ، فإذا انتقض شرط عمله أهمل .

ولأن يقال بإهمال أفعال التفضيل مع كونه في المرتبة الرابعة من الفعل الذي هو أصل في العمل أولى .

لذا كان أكثر العرب في نحو: (مررت برجل أفضل منه أبوه) على إيجاب رفع (أفضل) على أنه خير مقدم و(أبوه) مبتدأ ؛ للذهاب فيه إلى إهمال (أ فعل من) قال العكيري: (( وأما (أ فعل من) فالوجه ألا تعمل في مظهر إلا أن يقع المظهر موقع المضمر؛ لأن (أ فعل منك) بعد من اسم الفاعل ، فإنه لا يشنى ولا يجمع ولا يؤنث. فعند ذلك تقول: مررت برجل أفضل منه أبوه ، فترفع على أنه خير مقدم ، ومثله : مررت برجل خير منه أبوه ، وشر منه غلامه ))<sup>(٤)</sup> وأما عمله في المضمر فكما قال العكيري : ((فجائز ؛ لأن مضمره ليس بلفظ ، بل هو في النية ))<sup>(٥)</sup>

وإذا ثبت صحة إهمال اسم التفضيل فإن العامل لما بعده من منصوب فعل مقدر يدل عليه المذكور ، قال ابن مالك : (( وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره (أ فعل) قوله تعالى: ﴿... اللَّهُ أَعْلَمُ حِيثُ يَجْعَلُ﴾

(١) المقتنص ٢٤٨/٣

(٢) التصريح ٤٥٥/٣

(٣) انظر المجمع ٢٦٤/٢

(٤) اللباب في علل البناء ٤٤٧/١

(٥) اللباب في علل البناء ٤٤٧/١

رسالَتُهُ... فـ (حيث) هنا مفعول به ؛ لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه ((أعلم)).<sup>(١)</sup>

**والخامس:** اسم الفعل ، وانختلف النحويون في حقيقة أسماء الأفعال فذهب البصريون إلى أنها أسماء سميت بها الأفعال ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال دالة على الحدث والزمان ، وذهب بعض نحاة الأندلس أنها قسم برأسه رابع خارج عن الكلم الثلاث ، وسماه خالفة.<sup>(٢)</sup> وفي الكليات للكفوبي: ((أسماء الأفعال في الحقيقة أسماء المصادر السادة مسد أفعالها فـ (صه) معناه سكتك بالنصب أي اسكت سكتك فهي بمعنى المصادر لا بمعنى الأفعال ، ومن ثمة كانت أسمًا للأفعال مفيدة لمعانيها قصرًا للمسافة ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن عقيل في تعريفها : (( أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها ))<sup>(٤)</sup> ، وفي المجمع: (( هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة ))<sup>(٥)</sup>.

وتكون بمعنى الماضي ، كـ هيئات بمعنى بعد ، وشتان بمعنى افتراق ، وسرعان ووشكان بمعنى سرُّع ، وتكون بمعنى الحاضر ، كـ أواة بمعنى أتوجع ، وويء بمعنى أعجب.<sup>(٦)</sup> وتكون بمعنى الأمر ، كـ صَه بمعنى اسكت ، ومَه بمعنى انكشف ، وإيَه بمعنى حدث ، وها بمعنى خذ ، ورويد وتيـد بمعنى أمهل ، وهـيـت بمعنى أسرع.<sup>(٧)</sup> ومنهـ سـيـوهـ أن كل فعل ثلـاثـيـ لـكـ أـنـ تـبـيـنـ مـنـهـ فـعـالـ بـعـنىـ اـفـعـالـ ، كـقولـكـ ضـرـابـ اـسـمـ اـضـربـ ، وـقـعـادـ اـسـمـ اـقـعـدـ ، وـقـوـامـ اـسـمـ قـمـ ، وـنـزـالـ اـسـمـ اـنـزـلـ ، وـعـنـدـ غـيرـهـ يـؤـخـذـ سـيـاعـاـ.<sup>(٨)</sup>

وقال صاحب الكناش: (( فـ روـيدـ ، اـسـمـ وـمـسـمـاهـ لـفـظـ أـمـهـلـ ، وـأـمـهـلـ لـفـظـ مـدـلـولـهـ طـلـبـ المـهـلـةـ ، وـكـذـلـكـ جـمـيـعـ أـسـمـاءـ الـأـفـعـالـ ، نـحـوـ هـيـهـاتـ ، فـإـنـهـاـ اـسـمـ لـفـظـ بـعـدـ ، وـبـعـدـ مـوـضـوعـ لـمـعـنىـ الـذـيـ هـوـ الـبـعـدـ ، وـكـذـلـكـ صـهـ اـسـمـ : اـسـكـتـ ، وـاسـكـتـ مـوـضـوعـ لـمـعـنىـ الـذـيـ هـوـ طـلـبـ السـكـوتـ ؛ لـأـنـ روـيدـ مـثـلاـ لـوـ كـانـ اـسـمـ طـلـبـ المـهـلـةـ لـكـانـ روـيدـ وـأـمـهـلـ مـتـرـادـفـينـ ، وـلـمـ يـكـنـ اـسـمـاـهـ ، وـكـذـلـكـ القـوـلـ فيـ جـمـيـعـ هـذـاـ الـبـابـ ، وـفـائـدـةـ أـسـمـاءـ الـأـفـعـالـ الـاختـصارـ وـالـمـبالغـةـ ؛ لـأـنـهـ لـمـذـكـرـ وـلـمـؤـنـثـ وـلـشـىـ وـلـجـمـوعـ بـلـفـظـ وـاحـدـ ... وـأـمـاـ الـمـبالغـةـ فـلـأـنـ مـعـنىـ :

(١) سورة الأنعام الآية (١٢٤)

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢

(٣) انظر شرح اللمحـةـ الـبـدرـيـةـ ١٠٩/٢

(٤) الكليات ١٠٧٥-١٠٧٤

(٥) شرح ابن عقيل ٢٠٢/٢

(٦) المجمع ٨١/٣

(٧) المجمع ٨٤/٣

(٨) انظر المجمع ٨٤-٨٣/٣

(٩) الكناش ٢٧٥/١

هيئات زيد بعد جدًا ، فهيهات معلولة عن قوله: بعد بعد مكررًا، وكذلك القول في مه وغیرها من هذا  
الباب )<sup>(١)</sup>

والفرق بين اسم الفعل والفعل ، أن الفعل تبرز معه الضمائر ، واسم الفعل لا يبرز معه ضمير أصلًا ،  
وأن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه واسم الفعل لا يكون معموله إلا متاخرًا عنه على الأرجح ، وأن  
الفعل يعمل مذكورًا أو محنوفًا بل قد يجب حلفه وهو عامل في مذكور ، واسم الفعل لا يعمل إلا مذكورًا ،  
وأن الفعل يتصرف ، وتختلف أبنيته لاختلاف الزمان ، واسم الفعل لا يتصرف ولا تختلف أبنيته لاختلاف  
الزمان ، والفعل يجوز توكيده باسم الفعل ولا يجوز توكيده باسم الفعل بالفعل ، وأن الفعل ينصب المضارع في  
جوابه إذا دل على الطلب ولا ينصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب على الأرجح.<sup>(٢)</sup>

والسادس: اسم الفاعل ، وهو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث.<sup>(٣)</sup> والمراد به:  
اسم ما فعل الشيء.<sup>(٤)</sup> وهو إما أن يكون منوناً ، أو مقوناً بـ ((أَل)) ، أو مضافاً.  
وإذا كان منوناً ، فالمشهور أنه لا خلاف في إعماله عمل الفعل ، فيرفع الفاعل وينصب  
المفعول به إذا كان متعدياً ، نحو: أنا ضاربٌ زيداً.

ييد أنه إذا نظرنا إلى ماجاء في ارتشاف الضرب : (( وفي كتاب أبي الحسن الهيثم ما نصه:  
وقال بعضهم نصب ((زيدٌ)) في قوله: هذا ضاربٌ زيداً بمعنى يضرب لا بضارب ؛ لأن  
معنى ((ضاربٌ)) يضرب الآن، أو سيضرب غداً...)).<sup>(٥)</sup> يشعرنا بالخلاف حيث يرى بعض  
النحوين أنّ اسم الفاعل إذا كان منوناً لا يعمل عنده ، وإذا وُجد بعده معمول ، فهو لفعل  
مضمر يفسره المذكور. وقد أشار إلى هذا القول السيوطي في الهمع حيث يقول: (( وقيل: لا  
ينصب اسم الفاعل أصلًا بل الناصب فعل مقدّر منه ؛ لأنّ الاسم لا يعمل في الاسم ))<sup>(٦)</sup>

والذين قالوا بإعمال اسم الفاعل المنون وهم الجمورو اشترطوا فيه أن يكون بمعنى الحال  
والاستقبال ، كقولك: زيدٌ ضاربٌ عمرًا الساعة. وهذا رجلٌ ضاربٌ زيداً غداً. ولا يجوز أن

(١) الكناش ١/٢٧٤

(٢) انظر متهى الأربع ٤٠٨ فما بعدها

(٣) شرح المقدمة الكافية ٢/٨٣٠

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣/٤١٤

(٥) الارتشاف ٥/٢٦٦٢

(٦) الهمع ٣/٥٣

تقول: هذا رجل ضاربٌ زيداً أمس .<sup>(١)</sup>

والسر في اشتراط هذا الشرط أن اسم الفاعل إنما عمل بالحمل على الفعل المضارع، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمن المستقبل ، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع فلم يبق وجه لعمله.<sup>(٢)</sup> قال أبو البقاء العكيري : ((الأصل في الأسماء إلا تعلم ، كما أنّ الأصل في الأفعال إلا تعرب ، إلا أنّ المضارع أعراب لشبهة اسم الفاعل ، فينبغي أن لا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه المضارع في الحال والاستقبال))<sup>(٣)</sup> كما قال: ((فاما اسم الفاعل إذا كان للماضي فلا يعمل ؛ لأنّ الماضي لا يشبه اسم الفاعل ، ولا اسم الفاعل يشبهه فلم تحمل علته في العمل ، كما لم يحمل الماضي على الاسم في الإعراب ))<sup>(٤)</sup>.

وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي<sup>(٥)</sup> ، ووافقه على إجازته هشام ، وابن مضاء.<sup>(٦)</sup> ونسب الكيشي في الإرشاد إلى الكوفيين.<sup>(٧)</sup>

واحتجوا لاعماله بمعنى الماضي بقوله تعالى : ﴿...وَكُلُّهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ...﴾<sup>(٨)</sup> فنصب ذراعيه بـ((باسط)) ، وبقوله تعالى: ﴿فَالِّقُّ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكُنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ...﴾<sup>(٩)</sup> فنصب المعطوف ، وبقولهم: هذا معط زيداً درهماً أمس ، ولا ناصب للدرهم إلا الاسم.<sup>(١٠)</sup>

وردّ قولهم بأن الآية الأولى على حكاية حال ، كما يحكى الماضي بلفظ المضارع مثل قوله: مررت بزيداً أمس يكتب. والآية الثانية إنما على الحكاية أيضاً ؛ لأنّه سبحانه وتعالى في كل يوم يلقى الإصلاح ويجعل الليل سكناً والشمس والقمر حساناً ، وإنما أن القمر والشمس

(١) المقتصد ١/٥٦

(٢) عدة السالك ٣/٩٥

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٢٧

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٢٧-٤٢٨

(٥) شرح المقدمة الكافية ٣/٨٣٣ ، وشرح الواقية ٢/٤٦٩-٤٦٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٣/٤١٧

(٦) الارتفاع ٥/٢٢٧٢ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٤ ، وشرح قطر الندى ١٣٠١ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٧

(٧) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٩٧

(٨) سورة الكهف الآية (١٨)

(٩) سورة الأنعام الآية (٩٦)

(١٠) انظر اللباب في علل البناء ١/٤٣٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٣/٤١٧ فما بعدها ، والإرشاد إلى الإعراب ١٩٧

يُنتصبان بفعل محدود تقديره : جعل الشمس والقمر ، ويقدر في المسألة المستشهد بها : أعطاه درهماً.<sup>(١)</sup>

ووصف ابن الحاجب الإعمال بمعنى الماضي بعدم الاستقامة ؛ لمخالفته القياس والسماع ، أمّا القياس فلأن وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس ؛ إذ الأصل أن يستعمل كل واحد منهما في معناه . وأمّا الاستعمال ؛ فلأن ذلك لم يسمع في كلام فصيح.<sup>(٢)</sup>

وبالرغم من أن كثيرا من كتب النحو تُنسب إلى الكسائي القول بأن اسم الفاعل إذا كان متوناً يعمل بمعنى الماضي بحسب صاحب معجم الأدباء يقول : (( وحدث أيضاً عن سمع الكسائي يقول : اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذم النحو ، ويقول : وما النحو ؟ ، فقلت وأردت أن أعلمك فضل النحو : ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتل غلامك ، وقال له آخر : أنا قاتل غلامك ، أيهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخذهما جميعاً ، فقال له هارون : أخطأت ، وكان له علم بالعربية ، فاستحيا ، وقال : كيف ذلك ؟ قال : الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتل غلامك بالإضافة ؛ لأنّ فعل ماض ، وأما الذي قال : أنا قاتل غلامك ، بالنسب فلا يؤخذ به ؛ لأنّه مستقبل ، لم يكن بعد ، كما قال الله عزوجل : ﴿وَلَا تَقُولنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ...﴾<sup>(٣)</sup> فلو لا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً ، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو )<sup>(٤)</sup> ونقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر<sup>(٥)</sup> كما نقل أبو حيّان في التذكرة.<sup>(٦)</sup>

ولو ثبت صحة ما نقل عن الكسائي في هذه المخاطرة فإن له في إعمال اسم الفاعل إذا كان متوناً رأيين : أحدهما إعماله بمعنى الماضي ، وهو المافق لما نقل عنه أكثر النحويين ، والثاني عدم إعماله إذا كان بمعنى الماضي بل تعني إضافته ، وهو المافق لآراء أكثر النحويين . ويحتمل أن يكون رأيه الثاني هذا رجوعاً عن الأول فيكون هو على مذهب الجمهور ، وليس على

(١) انظر الباب في علل البناء ٤٣٨/١

(٢) انظر شرح المقدمة الكافية ٢٢٨/٣

(٣) سورة الكهف الآية (٢٤-٢٣)

(٤) معجم الأدباء ٤/٩١-٩٢ ، وانظر النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاجراتهم ٨٢ فما بعدها

(٥) انظر الأشباه والنظائر ٣/٥٣٥-٥٣٦

(٦) انظر تذكرة النحوة ١٦٢

خلافهم. و(( مذهب كل إمام ما قاله ولم يرجع عنه...)).<sup>(١)</sup>

كما يشترط لاعمال اسم الفاعل المنون أيضًا - عند الجمهور - أن يكون معتمدًا ، والاعتماد يكون إما : صفة لموصوف ، نحو: مررت برجل ضارب زيداً ، أو خبراً لمبدأ ، نحو: هذا ضارب أبوه عمرًا ، أو حالا ، نحو: مررت بعمرو ضاربًا أخاك ، أو أن يتقدم عليه أداة من أدوات الاستفهام ، نحو : أضارب زيد أخاك ، أو (( ما )) النافية ، نحو : ما ضارب زيد أخاك.<sup>(٢)</sup>

وخالف الكوفيون والأخفش ، فلم يشترطوا فيه الاعتماد على شيء مما تقدم فأجازوا: ضارب زيداً عندنا.<sup>(٣)</sup>

واشترط البصريون والفراء أن يكون مكبّراً ، فلا يجوز : هذا ضويرب زيداً ، ولم يشترط الكسائي وباقى الكوفيين هذا الشرط ، فأجازوا إعماله مصغرًا.<sup>(٤)</sup>

كما اشترط البصريون والفراء أن لا يكون موصوفاً قبل العمل، فلا يجوز: هذا ضارب عاقل زيداً. وذهب الكسائي وباقى الكوفيين إلى عدم اشتراط ذلك ، فأجازوا إعماله موصوفاً.<sup>(٥)</sup>

وإذا كان مقوّناً بـ (( أل )) ، ففي (( أل )) الداخلة عليه خلاف ، فذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف كالتي في الفرس والرجل ، وذهب الجمهور إلى أنها اسم موصول.<sup>(٦)</sup> واختلفوا في إعماله ، فذهب بعضهم إلى أنه مهمّل ، وينصب الاسم بعده بفعل مضمر يفسره المذكور<sup>(٧)</sup> ، وذكر الرضي أن هذا القول منقول عن المازني<sup>(٨)</sup>. وهو مذهب الأخفش - فيما نقل عنه أبو حيان - ولكن الاسم المنتصب بعده ، ينصب على التشبيه بالمفعول به<sup>(٩)</sup> وذهب

(١) الإيقاف على سبب الاختلاف ٤٣

(٢) انظر ترشيح العلل ٢٢٣ ، والبسيط ٩٩٩/٢ ، واللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية ٨٨

(٣) الارتشاف ٢٢٧١/٥

(٤) الارتشاف ٢٢٦٧/٥

(٥) الارتشاف ٢٢٦٨/٥

(٦) جواهر الأدب ٣٧٥ ، وتلقيح الفهوم ٤٤١ ، وانكامل ٥٢/١ ، شرح الرضي على الكافية ٤٢٠/٣ ، واللامات للزجاجي ٤٥ ، والارتشاف ٢٢٧٣/٥

(٧) انظر توضيح المقاصد ١٨/٣ ، وشرح السيوطي على الألفية ٢٣٥

(٨) شرح الرضي على الكافية ٤٢٠/٣

(٩) الارتشاف ٢٢٧٣/٥

قوم منهم الرمانى إلى أنه لا يعمل إلا بمعنى الماضي<sup>(١)</sup> ومذهب الجمهور أنه يعمل مطلقاً ، نحو: هذا الضارب زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً.<sup>(٢)</sup>

وبالرجوع إلى معانى القرآن للأخفش نجد يقول: (( وإذا أدخلت الألف واللام قلت : هو الضارب زيداً ، ولا يكون أن تجر زيداً ؛ لأن التنوين كأنه باق في الضارب إذا كان فيه الألف واللام ؛ لأن الألف واللام تعاقبان التنوين ، وتقول: هما الضاربان زيداً، وهما الضاربا زيداً ؛ لأن الألف واللام لا تعاقبان التنوين في الاثنين والجمع .

فإن أخرجت النون من الاثنين والجمع من أسماء الفاعلين أضفت وإن كان فيه الألف واللام ؛ لأن النون تعاقب الإضافة ، وطرح النون هنا كطرح النون في قولك: هما ضاربا زيداً، ولم يفعلا ؛ لأن الأصل في قولك: الضاربان إثبات النون ؛ لأن معناه وإعماله مثل معنى الذي فعل)).<sup>(٣)</sup>

وهذا القول يشعر أن ما نقل عن الأخفش ليس على إطلاقه ؛ لأنه مخالف لنصه هذا، والصحيح أن يفصل في ((أل)) الداخلة على اسم الفاعل ، فإذا كانت فيه للتعريف، فاسم الفاعل مهملاً ، وإذا كانت موصولة فيجوز الإعمال. ويدل ذلك على أن الأخفش له في ((أل)) مذهبان : التعريف والموصولة.

يؤكد صحة ذلك ما ذكره المرادي من أن أصحاب الأخفش يقولون : إن قصد بـ ((أل)) العهد ، فالنصب على التشبيه ، وإن قصد معنى الذي ، فالنصب باسم الفاعل.<sup>(٤)</sup> وعليه ، فإهمال اسم الفاعل المقرن بـ ((أل)) مذهب الأخفش في أحد قوله والمازني، وإنما كان ذلك ؛ لأنهما يربيان أن ((أل)) المقرن بها اسم الفاعل ليست باسم موصول ، وإنما هي معرفة كالتي في الرجل والغلام.

وإعمال اسم الفاعل المقرن بـ ((أل)) عند الجمهور مشروط بكونه غير مصغر كما ذكره ابن أبي الربيع في البسيط.<sup>(٥)</sup>

وإذا كان مضافاً ، فقد اختلف النحويون في إعماله فيما يطلبه بعد الإضافة - كما ذكره

(١) الارتفاع/٥ ٢٢٧٣ ، والمساعد ١٩٨/٢

(٢) الارتفاع/٥ ٢٢٧٢ ، والبسيط ١٠٠١/٢

(٣) معانى القرآن للأخفش ٩٠/١

(٤) توضيح المقاصد ١٨/٣

(٥) البسيط ١٠٠٢/٢

ابن أبي الربيع - على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يعمل مطلقاً ، وأنه يجري مجراه معرفاً بالألف واللام ، فتقول : هذا معطي زيدٌ أمس درهماً ، فيكون (( درهماً )) منصوب بمعطي . وهو مذهب السيرافي ؛ لأنّ (( معط زيداً )) منزلة : الذي أعطى زيداً ، فكما أنك تقول : الذي أعطى زيداً أمس درهماً ، تقول هذا . وقوله : معطي زيدٌ منزلة المعطي زيداً .

وهذا موافق للكسائي ؛ لأن الكسائي يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقاً ، والسيرافي يعمله إذا كان بالألف واللام أو بالإضافة ، وأبوعلي يعمله إذا كان بالألف واللام خاصة ، هذا كله في إعماله بمعنى الماضي .

الثاني : أن اسم الفاعل إذا كان مضافاً وكان بمعنى الماضي ، فإن كان من باب ظنت بعمل ، فتقول : هذا ظانٌ زيدٌ شاصحاً أمس ، فشاحض يتتصب بظانٌ ، ولا يجوز غير ذلك ؛ لأنك إن نصبت بإضمار فعل أدى إلى اقتصار ظنت على مفعول واحد ، وظنت لا يكون ذلك فيها ، فلا بدّ من نصب شاحض بظانٌ . فإن كان من باب أعطى أو أمر ، فلا يكون فيه ذلك ، فإن جاء هذا معطي زيدٌ أمس درهماً ، فيكون درهم منصوب بإضمار فعل تقديره : أعطاه درهماً ، وكذلك إذا قلت : هذا أمر زيدٌ الخير ، فيكون الخير منصوباً بإضمار فعل تقديره أمره الخير ؛ لأن أعطى وأمر وما جرى مجراهما يجوز فيه الاقتصر .

الثالث : أن اسم الفاعل المضاف لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، وإن كان من بباب ظنت بعمل بالشروط التي يعمل بها اسم الفاعل العاري عن الألف واللام وعن بالإضافة )<sup>(١)</sup> .

وقد صحّ ابن أبي الربيع هذا القول الأخير حيث يقول : (( وهذا المذهب الثالث هو عندي الصحيح ، وأمّا قولهم : هذا ظانٌ زيدٌ أمس شاصحاً ، فلم يثبت عن العرب ، وإنما تقول العرب : هذا الظانٌ زيداً شاصحاً ))<sup>(٢)</sup>

ويجوز لاسم الفاعل المستكمل لشروط العمل بالإضافة للتخفيف ، كقوله تعالى : ﴿الذين يَظْهُنَّ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، ففي الدر : (( و﴿مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ من باب إضافة اسم الفاعل

(١) البسيط ١٠٠٩/٢

(٢) البسيط ١٠٠٩/٢

(٣) سورة البقرة الآية (٤٦)

لمعوله إضافة تخفيف ؛ لأنّه مستقبل ، وحذفت النون للإضافة ، والأصل : ملاقون ربهم ))<sup>(١)</sup> ، ومنه قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قَبْلَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> : ﴿بِتَابِعٍ قَبْلَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>  
والفرق بين إضافته بمعنى الماضي ، وإضافته بمعنى الحال والاستقبال أن الإضافة بمعنى الماضي إضافة معنوية أو محضة ، والإضافة بمعنى الحال أو المستقبل إضافة غير محضة أو إضافة لفظية ؛ للتخفيف.<sup>(٤)</sup>

يتضح مما تقدم أن اسم الفاعل سواء كان مقروناً بـ (أَنْ) أو منوّناً أو مجرداً عنهما يهمل عند بعض النحوين التزاماً بالأصل . والاسم المتصوب بعده معنول لفعل مضمر يفسره المذكور .

والسابع : اسم المفعول ، وهو ما اشتقت من فعل لم وقع عليه .<sup>(٥)</sup> وسيجيئ اسم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر ؛ إذ المراد : المفعول به الضرب ، أي أوقعته عليه ، لكنه حذف حرف الجر ، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر ؛ لأن الجار والمحرور كان مفعول ما لم يسم فاعله .<sup>(٦)</sup>

وقد صرّح النحويون أن حكم اسم المفعول في العمل والشروط كحكم اسم الفاعل في العمل والشروط اتفاقاً واختلافاً<sup>(٧)</sup> ، نذكر منه قول الرضي : (( وحاله في عمله عمل فعله أي المضارع المبني للمفعول ، كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل ، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أو حرفي الاستفهام والنفي ، كحال اسم الفاعل ))<sup>(٨)</sup> ، وقول أبي حيان : (( وحكمه حكم اسم الفاعل في الشرط وفي الحمل على الموضوع واتصال الضمائر اتفاقاً واختلافاً وغير ذلك من أحكامه ))<sup>(٩)</sup> وقول السيوطي : (( ك فهو

(١) الدر المصنون ٢٣٣/١

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٥)

(٣) الكشاف ١/٣٢١ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٤٢١ ، والبحر ١/٤٣٢ ، ومعجم القراءات القرآنية ١٢٥/١

(٤) الدر المصنون ١٦٦/٢

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية ٤١٧/٢

(٦) شرح المقدمة الكافية ٨٣٨/٣

(٧) شرح الرضي على الكافية ٤٢٧/٣

(٨) انظر الإيضاح لأبي علي ١٢٣ ، والمفصل ٢٢٩ ، وشرح المفصل ٨٠/٦ ، وشرح المقدمة الكافية ٨٣٩/٣ وشرح عمدة الحافظ ٦٨٤/٢

(٩) شرح الرضي على الكافية ٤٢٨/٣

(١٠) الارتفاع ٢٢٨٧/٥

أيضا )) في العمل والشروط والأحكام وفaca وخلافا )<sup>(١)</sup>

وعليه ، فيمكن القول بأن إهمال اسم المفعول وضععاً وعدم إعماله عمل الفعل - سواء كان مقرونا بـ ( ألل ) أو مضافاً أو مجرداً عنهما - مذهب بعض النحويين ، والاسم المعمول بعده ، فهو لفعل مضمر يفسره المذكور ؛ إذ إن إعمال اسم الفاعل خلاف بين أهل العربية فقد ذهب بعضهم إلى أن اسم الفاعل في نحو قوله: (( هذا ضارب زيداً )) أن زيداً ليس معمولاً - (( ضارب )) وإنما هو معمول لفعل مقدر منه ، وهو يضرب<sup>(٢)</sup> ، فكذلك اسم المفعول لا يعمل عند بعضهم ، فلا عمل له في (( أبوه )) في مثل قوله: (( هذا مضروب أبوه الآن أو غداً )) وإنما العامل فيه فعل مضمر يفسره (( مضروب )) وليس بـ (( مضروب )) نفسه.

ويشترط لإعمال اسم المفعول عند من يرون إعماله وهم الجمهور إذا كان متمنناً أن يكون يعني الحال والاستقبال خلافاً للكسائي وهشام وابن مضاء ، كما يشترطون فيه أن يكون معتمداً خلافاً للأخفش والковيين ، وعدم كونه مصغراً عند البصريين والفراء خلافاً للكسائي وبافي الكوفيين ، وعدم كونه موصوفاً قبل العمل خلافاً للكوفيين. فمتى احتل شرط من هذه الشروط عرض له الإهمال.

وإذا كان اسم المفعول مقرونا بالألف واللام ففي إعماله خلاف بين أهل العربية فمذهب الجمهور أنه يعمل عمل فعله مطلقاً ، وذهب قوم منهم الرمانى أنه لا يعمل حالاً ، ولا مستقبلاً ، وإنما يعمل ماضياً . وذهب الأخفش إلى أنه لا يعمل إذا كان الألف واللام فيه للتعریف كالتي في الرجل والغلام . وذهب قوم إلى أنه لا يعمل ، فالعامل في المرفوع بعده في نحو قوله مثلاً: (( هذا المضروب أبوه )) فعل مضمر يفسره المذكور الذي هو (( المضروب )) وهذا القول كسابقه في المتنون ، فاسم المفعول مهملاً دائماً سواء كان متمنناً أو مقروناً بألل.

وحاءات ألفاظ تعي المفعول على فعل ، نحو: ذبح ، ورعي ، وطحن ، وطرح ، وعلى فعل ، نحو: قنص ، ونقص ، ولفظ ، ولقط ، وعلى فعلة ، نحو: أكلة ، وغرفة ، ولقمة ، ومضغة وغير ذلك ، ولا يجري شيء منها مجرى اسم المفعول في العمل ، فلا يقال: مررت برجل ذبح كبسه ، خلافاً لابن عصفور.<sup>(٣)</sup>

(١) المجمع ٦١/٣

(٢) انظر ص ٢٩٠

(٣) انظر الارشاد ٤٧٨٨-٤٧٨٢

وخلالقة القول أن إهمال اسم المفعول سواء توفر فيه شروط الإعمال أم لا مذهب لبعض أهل العربية ، وذلك التزاما بالأصل ؛ إذ الأسماء في الأصل لا عمل لها ، وإنما العمل للفعل . والثامن : المثال ، وهو ما حُول من اسم الفاعل إلى : فَعُول ، وفَعَال ، وِمْفَعَال ، وفَعِيل ، وفَعِيل<sup>(١)</sup> . غالب تحويلها من الثلاثي المجرد وشذ بناؤها من غيره ، كـمهوان ، ومعطاء ، ومهداء ، ورشاد ، وجزال ، وزهوق ، ودرّاك وسّار ، وندير ، وأليم ، وسميع<sup>(٢)</sup> . وهذه الأمثلة تتفاوت في المبالغة ، فضرّوب لمن كثر منه الضرب ، وفَعَال لمن صار له كالصناعة ، وِمْفَعَال لمن صار له كالآلة ، وفَعِيل لمن صار له كالطبيعة ، وفَعِيل لمن صار له كالعاقة<sup>(٣)</sup> .

واختلف النحاة في إعمالها ، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول ، وإن وجد مفعول بعدها فهو على إضمار فعل يفسّره المثال ، وأن ذلك المفعول لا يجوز تقديمه على المثال المذكور فلا يجوز عندهم: هذا زيداً ضرّوب<sup>(٤)</sup> ، وعلى هذا لا يجوز أزيداً أنت ضرّابه إلا بالرفع.

وذهب سيبويه إلى جواز إعمالها ، ومنع أكثر البصريين من إعمال فعال وفعل ، وأجاز الجرمي إعمال فعال دون فعل<sup>(٥)</sup> .

وقال ابن عصفور: (( وإنما عملت عمله لوقعها موقعه بدليل أنها للمبالغة ، وفعل المبالغة فعل بتضييف العين ، واسم الفاعل منه مُفْعَل ، فهذه الأمثلة إذن واقعة موقع مُفْعَل ، ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدم ذكره إلا أن إعمال فَعِيل وفَعَال قليل ))<sup>(٦)</sup> . واختار أبو حيان جواز القياس في فَعُول وفَعَال وِمْفَعَال ، والاقتصار في فَعِيل وفَعَال على المسموع<sup>(٧)</sup> .

وقد سبق أن الأمثلة الخمسة التي هي فَعُول وفَعَال وِمْفَعَال ، وفَعِيل وفَعَال مهملة عند الكوفيين ؛ لأنها زادت على معنى الفعل للمبالغة ؛ إذ لا مبالغة في أفعالها ؛ ولزوال الشبه

(١) الارتفاع ٢٢٨١/٥

(٢) الارتفاع ٢٢٨١/٥

(٣) انظر الارتفاع ٢٢٨١/٥

(٤) الارتفاع ٢٢٨١/٥

(٥) المقرب ٥٦٠/٢

(٦) الارتفاع ٢٢٨٢/٥ ، والمجمع ٥٩/٣

الصوري أيضاً فما ورد بعدها منصوباً في إضمار فعل يفسّره المثال.<sup>(١)</sup> كما أن فَعِيل وفَعْل لا تعملان عند أكثر البصريين ، ومنهم المازني والزيادي والمبرد.<sup>(٢)</sup>

والناتسع: الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت).<sup>(٣)</sup> وأشباه اسم الفاعل في أن كلاً منها يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع<sup>(٤)</sup> كما أن كلاً منها يدل على الحدث ومن قام به.<sup>(٥)</sup>

وتحتخص عن اسم الفاعل بأمور منها : أنها تصاغ من اللازم دون التعدي كحسن وجميل ، وهو يصاغ منها كقائم وضارب. وأنها للزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة. وأنها تكون بمحاربة للمضارع في تحركه وسكنه ، كطاهر القلب ، وضارب البطن ، ومستقيم الرأي ، وغير محاربة له وهو الغالب في المبنية من الثلاثي ، ولا يكون اسم الفاعل إلا بمحارباه. وأن منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف منصوبه ، ومن ثمّ صبح النصب في نحو: زيداً أنا ضارب ، وامتنع في نحو: زيد أبوه حسن وجهه. وأنها يلزم كون معمولها سبيباً ، أي : متصلة بضمير موصوفها ، إما لفظاً ، نحو: زيد حسن وجهه ، وإما معنى ، نحو: زيد حسن الوجه ، أي : منه.<sup>(٦)</sup>

وأوزانها الغالية فيها : فَعْل كضخم ، وفَعْل كصفر ، وفَعْل كصلب ، وفَعْل كحسن ، وفَعْل كفرح ، وفَعْل كجنب ، وفاعل كطاهر ، وفعيل ككريم ، وفعال كجبان ، وفعال كشحاع ، وفعلان الذي مؤنته فَعْلَى كعَطْشَان عَطْشَى ، وأفْعَلَ الذي مؤنته فَعْلَاء كأحمر حمراء.<sup>(٧)</sup>

وهي إما أن تكون بالألف واللام ، نحو (الحسن) أو مجردة عنهما نحو (حسن) وقد أوصل بن مالك الوجوه الجائزة في معمولها إلى اثنين وثلاثين وجهها، حيث يقول : ((...يكون في إعمال العارية من (أل) ثمانية عشر مثلاً ، وفي إعمال المقونة بها أربعة عشر مثلاً.

(١) المعجم ٥٩/٣

(٢) المعجم ٥٩/٣

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٤٠/٣ ، وانظر شرح شذور النهب ٣٩٦

(٤) اللباب في علل البناء ٤٤٣/١ ، والمصباح في النحو للمطرزي ٦٨

(٥) انظر منحة الجليل ١٤٠/٢

(٦) أوضح المسالك ٢٢٢/٣

(٧) انظر شذا العرف ٨١-٨٠

فأمثلاً لإعمال العارية : هو حسن وجه ، وحسن وجهًا ، وحسن وجهه ، وحسن وجهه ،  
وحسن الوجه ، وحسن الوجه ، وحسن وجه أب ، وحسن وجه أب ، وحسن وجه أب ،  
وحسن وجه أب ، وحسن وجه الأب ، وحسن وجه الأب ، وحسن وجهه ، وحسن وجهه ،  
وحسن وجهه ، وحسن وجه أب ، وحسن وجه أب ، وحسن وجه الأب .

وأمثلاً المقونة بـ ((أ)) أربعة عشر مثلاً: هو الحسن وجه ، والحسن وجهًا ، والحسن  
وجهه ، والحسن وجهه ، والحسن وجهه ، والحسن وجهه ، والحسن وجهه ،  
والحسن وجه أب ، والحسن وجه أب ، والحسن وجه أب ، والحسن وجه أب ،  
والحسن وجه أب ، والحسن وجه أب ، والحسن وجه أب ، والحسن وجه  
الأب ، والحسن وجه الأب )<sup>(١)</sup>

وتوجيه الأوجه الإعرائية لما بعد الصفة المشبهة ، أن الرفع على الفاعلية ، وأجاز أبو علي  
الفارسي أن يكون بدلاً من ضمير مستتر في الصفة ، ونصب النكرة على التمييز أو التشبيه  
بالمفعول به ، ونصب المعرف بالإضافة على التشبيه ، وأجاز بعض النحوين التمييز ، وهي نزعة  
كوفية ، ونصب المعرف بأل على التشبيه وأجاز بعضهم التمييز .<sup>(٢)</sup>

واختلف في إضافتها ، فقيل: هي من نصب ، فأصل حسن الوجه بالخض حسن الوجه  
بالنصب ، وقبل النصب هو مرفوع ، فالنصب من رفع والخض من نصب . وقيل: بالإضافة من  
رفع والنصب من خفض ، فالخض نشأ عن الرفع والنصب عن الخفض . وقيل: كل منهما  
ممكن .<sup>(٣)</sup>

وإعمالها في التمييز مذهب سيبويه والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي<sup>(٤)</sup> وذهب ابن  
عصفور إلى أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى  
مجراه ونسبة إلى الحقدين قال أبو حيان : (( قال ابن عصفور: ذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو  
الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه وهو اختيار ابن عصفور ))<sup>(٥)</sup>  
وحجتهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة المميزة فعل ولا وصف كما لو قلت: ((هذا  
أحوك إخلاصاً)) أو قلت: (( هذا أبوك عطفاً)) فالقول بأن ناصبه هو الجملة مطرد ، بخلاف

(١) شرح عمدة الحافظ ٦٨٧/٢

(٢) انظر شرح اللمحه البدرية ١٥٨/٢ ، وشرح قطر الندى ٣١١ ، وأوضاع المسالك ٢٢٣/٢ المساعد ٢١٧/٢

(٣) انظر المساعد ٢١٢/٢

(٤) انظر الارتشاف ١٦٢١/٤ ، وشفاء العليل ٥٥٦/٢ ، والهمع ٢٦٧/٢

(٥) الارتشاف ١٦٢١/٤ ، وانظر الهمع ٢٦٧/٢ ، وشفاء العليل ٥٥٦/٢

القول الأول فإنه غير مطرد.<sup>(١)</sup>

والقول بنسبة العمل إلى الجملة غريب؛ لأن الجملة لم يعهد في العوامل أنها قد عملت نصباً أو جرّاً أورفعاً ولكنها هي المعرضة للعوامل.

والقياس في الصفة المشبهة إلا تعمل قال ابن أبي الربيع : ((اعلم أن القياس في حسن إلا يرفع ولا ينصب ؛ لأنه اسم، وأصل الأسماء إلا ترفع ولا تنصب ولا تجد اسمًا يرفع وينصب إلا بالحمل على الفعل إلا المبدأ ... ))<sup>(٢)</sup>

وقال القرطبي : (( وإنما نصب التمييز ؛ لأنه ليس له ما يخضه ولا ما يرفعه ، وكان النصب أخف الحركات فجعل لكل ما لا عامل فيه ، وقال الكسائي على إضمار مِن ))<sup>(٣)</sup> وإعمال الصفة المشبهة مشروط بالشروط المذكورة في إعمال اسم الفاعل<sup>(٤)</sup> ، وإذا احتل شرط من شروط الإعمال أهملت .

وأرى أنه لو نسب العمل إلى فعل مقدر يدل عليه المذكور أولى من نسبة إلى الجملة أو إلى الصفة نفسها ؛ لأنها في الدرجة الثالثة من الفعل؛ لكونها مشبهة باسم الفاعل وهو مشبه بالفعل.<sup>(٥)</sup>

وقد سبق أن إهمال اسم الفاعل مذهب بعض أهل العربية مع كونها في الدرجة الثانية من الفعل ، فلأن يقال بإهمال الصفة المشبهة مع كونها في الدرجة الثالثة أولى من القول بإعمالها؛ لأنها تبني من الفعل اللازم ولا تبني من الفعل المتعدى قال ابن يعيش:((هذه الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين غير معتمد بفعلها ؛ لأن أفعالها غير مؤثرة كضارب وقاتل))<sup>(٦)</sup> فالقول بإعمالها تجاوز وتوسيع.

ومع إعمال هذه الأسماء إلا أنها قد يعرض فيها الإهمال إما لحمل الشيء على نظيره، أو دخوله على ما ليس معرجاً ، أو فقد شرط من شروط عمله ، أو نقله إلى العلمية أو غير ذلك ، وإليك البيان ، والتفصيل:

(١) عدة السالك ٢١٩/٢

(٢) البسيط ١٠٧٤/٢

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٢٤/٤

(٤) انظر شرح ألفية ابن معط ٩٩٧/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٤٦ ، وشرح اللحمة البدرية ١٦٠/٢

(٥) انظر البسيط ١٠٧٣/٢ ، والجمع ٢٦٤/٢

(٦) شرح المفصل ٨٤/٦

## أولاً - إهمال الاسم لحمله على نظيره :

إهمال ((متى)) من أسماء الشرط ؛ لحملها على ((إذا)) ، قال ابن مالك في قول أبي جهل لصفوان : ((مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ وَأَنْتَ سَيِّدُ هَذَا الْوَادِي ، تَخَلَّفُوا مَعَكَ)) : ((تضمن هذا الكلام ثبوت ألف ((يراك)) بعد ((متى)) الشرطية ، وكان حقها أن تمحى ، فيقال: متى يرك ، كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقْلَى مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾<sup>(١)</sup>)

وقال في أحد تخريجاته : ((الثاني أن يكون متى شبهت بـ ((إذا)) فأهملت ، كما شبهت ((إذا)) بـ ((متى)) فأعملت.<sup>(٢)</sup> كما قال : ((وفي تشبيه متى بـ ((إذا)) وإهمالها قول عائشة رضي الله عنها : ((إِنَّ أَبَاكُرَ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ))<sup>(٣)</sup>))  
وقال ابن هشام : ((الثاني : أن يكون ((متى)) شبهت بـ ((إذا)) فأهملت ، كما شبهت ((إذا)) بـ ((متى)) فأعملت)).<sup>(٤)</sup> وقال أيضاً في القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تعارض اللفظين في الأحكام: ((والرابع: إعطاء ((إذا)) حكم ((متى)) في الجزم بها كقوله:

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةً فَتَجَمَّلِ.....

إهمال ((متى)) حكم لها بحكم ((إذا)) ، كقول عائشة رضي الله عنها: ((وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ))<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الكهف الآية (٣٩)

(٢) شواهد التوضيح ١٨-١٧

(٣) شواهد التوضيح ١٨

(٤) شواهد التوضيح ١٩

(٥) شواهد التوضيح ١٨

(٦) المغني ٩١٦

## ثانياً - إهمال الاسم لدخوله على ما ليس معرّياً:

إذا قلنا بأنّ أصل وحق فعل الشرط وجوابه أن يكونا مستقبلين ، نحو: إنْ تكرّمْنِي أكرّمْكَ<sup>(١)</sup>؛ لأنك تشرط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره<sup>(٢)</sup> ، فلا يكون ذلك إلا للمستقبل ، ويظهر أثر الأداة في الفعلين ؛ لاختصاصها.

فإذا وقع بعدها ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال ، نحو: من أتاني أكرّمته ، أي: من يأتّني أكرّمه ، فلا تعمل (منْ) في لفظ فعل الشرط وجوابه ؛ لكونهما ماضيين ، فهما مبنيان. كما لا تعمل أن المصدرية في نحو: ((أعجبني أن قمت)) مع اختصاصها بالفعل ؛ لأن مدخولها ماضٌ وغير قابل للإعراب.

وإذا كان فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً يجوز فيه الجزم بإعمال الأداة ، والرفع ياهماها ، نحو: من أتاني أكرّمْه ، وأكْرِمْه ، قال ابن مالك في الألفية:

\* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفِعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ \*

<sup>(٣)</sup>

وضرب السيوطي رفعه مثلاً ((للحسن)) كأحد الأحكام النحوية حيث يقول في الاقتراح : ((الحكم النحوي ينقسم إلى : واجب ، ومنوع ، وحسن ، وقيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء.

ف((الواجب)) كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول وجرا المضاف إليه ، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك. والمنوع كأضداد ذلك.

و((الحسن)) كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضٍ. و((القيح)) كرفعه بعد شرط مضارع.

و((خلاف الأولى)) كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيداً ، و((الجائز على السواء)) كحذف المبتدأ أو الخبر ، وإثباته حيث لا مانع مع الحذف ، ولا مقتضى لذلك)<sup>(٤)</sup>

قال ابن الطيب الفاسي : (( وإنما كان حسناً ؛ لأن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط

(١) شرح اللمع في النحو ١٧٦ ، وشرح المفصل ١٥٦/٨ ، وأسرار العربية ٢٢٥

(٢) شرح المفصل ١٥٦/٨

(٣) الألفية ٧٠

(٤) الاقتراح ١٣٨

لكونه ماضياً مع قربه حسن أن لا تعمل في الجواب مع بعده )<sup>(١)</sup>  
 وقد اجتمع الوجهان في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِيَّتْهَا نُوْفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> حيثقرأ الحسن البصري (نُوفٍ) بإثبات الياء<sup>(٣)</sup> ، قال الزمخشري: ((وفي قراءة  
 الحسن ((نُوفٍ)) بالتحفيف وإثبات الياء؛ لأن الشرط وقع ماضياً كقوله:  
 \* يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِيٌّ وَلَا حَرَمٌ \*<sup>(٤)</sup>)  
 ووفى وأوفى بمعنى كما جاء في القاموس: ((وأوفى فلاناً حقه : أعطاه وافياً ، كوفاه  
 ووافاه ))<sup>(٥)</sup>

ومذهب سيبويه - كما نقل عنه - أن رفع المضارع الواقع جواباً بعد شرط ماض على نية  
 التقديم ، فيكون دليلاً للجواب لا عينه ، ومذهب المبرد على نية الفاء.<sup>(٦)</sup>  
 ولا يخفى ما في مذهب سيبويه والمبرد من التكليف ، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى  
 من غيره.

وخلاصة ما تقدم أن الأصل في مدخل أدلة الشرط وهو فعل الشرط وجوابه أن يكونا  
 مضارعين ، وتعمل الأداة فيما الجزم ؛ لكونهما معربين ، قال صاحب الكناش: ((واعلم أن  
 الشرط والجزاء إن كانا مضارعين نحو: إن تقمْ أقمْ فجزم كلُّ واحدٍ منهما واجب ؛ لكون كل  
 منهما معربياً ، والجازم موجود ))<sup>(٧)</sup>

وإذا كانا ماضين فلا تعمل في لفظيهما الأداة ؛ لكونهما مبنيين. فهي مهملة لدخولها على  
 غير ما تختص به ، ومثلها في ذلك مثل أفعال القلوب حين تعليقها.

وإذا كان فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً ، يجوز فيه الوجهان إعمال الأداة في الجواب  
 بجزمه ، وإهمالها برفعه. وقد وصفه ابن مالك والسيوطى وغيرهما بالحسن لأن الأداة لما لم تعمل

(١) فيض النشر ١/٢٠٦

(٢) سورة هود الآية (١٥)

(٣) انظر البحر ٥/٢١٠ ، ومعجم القراءات القرآنية ٣/٤٠

(٤) الكشاف ٢/٢٦٢ ، وانظر البحر ٥/٢١٠ ، والدر المصنون ٦/٢٩٧

(٥) القاموس ١٧٣١

(٦) انظر المغني ٢٥٢ ، والدر المصنون ٦/٢٩٧

(٧) الكناش ٢/٢٥

في لفظ الشرط مع قربه فإن لا تعمل في الجزاء مع بعده أولى.<sup>(١)</sup> وقيل : لما لم يعمل الجازم في الشرط لم ي العمل في الجزاء طلباً لل المناسبة.<sup>(٢)</sup> وقال صاحب فيض النشر : (( لما لم يظهر الجزم في الشرط لكونه ماضياً ضعفت الأداة عن العمل في الجواب ))<sup>(٣)</sup>

وهذا يؤكد لنا أن أدلة الشرط كان حقها وأصلها أن تدخل على الفعل المضارع ، وإذا دخلت على الماضي عرض لها الإهمال ؛ لأن الماضي مبني وغير قابل للإعراب ، قال ابن مالك : (( فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقاً الأصل ؛ لأن المراد منهما الاستقبال ، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع ، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع ، وما وافق الوضع أصل لما خالفه ، وإذا كانوا ماضين خالفاً الأصل ))<sup>(٤)</sup> ، وقال المالقي في أحد مواضع (( إن )) : (( إن ) كون حرفًا للشرط ، فتجزمه فعلين مضارعين ، أحدهما هو الشرط والثاني هو الجزاء ، هذا هو الأصل فيها وفي أدوات الشرط ، وهو الكثير . ثم يجوز أن تدخل على ماضين فلا تؤثر فيهما لبنيهما وهما في المعنى مستقبلان ، ويجوز أن تدخل على ماض ومضارع فيبقى الماضي مبنياً . قال أكثر النحوين : ويكون المضارع إذ ذاك مرفعاً فلا تؤثر فيه إذا لم تؤثر في الذي يليها ))<sup>(٥)</sup>

(١) انظر الإرشاد ٤٦٤

(٢) شرح ألفية ابن معط ٢٣١/١

(٣) فيض النشر ٣٠٧/١

(٤) شواهد التوضيح ١٧

(٥) رصف المباني ١٨٧

### ثالثاً - إهمال الاسم لفقد شرط من شروط عمله :

الاسم الذي يعمل بشروط المصدر ، واسمه ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل عند من يرون إعمال هذه الأسماء .  
شروط إعمال المصدر - كما تقدم - عدم كونه مصغراً ، وأن لا يكون مضمراً ، وأن لا يكون محدوداً ، وأن لا يكون موصوفاً قبل العمل ، وأن لا يكون مفصولاً عن معموله ، وأن لا يكون مؤخراً عنه ، وأن يكون مفرداً .

فإذا انتفى شرط من هذه الشروط **يُهمل** ، كتصغيره ، قال ابن مالك: (( لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم منه نقص المعنى <sup>(١)</sup> ، ولأن التصغير من خصائص الأسماء <sup>(٢)</sup> ، فلا يعمل إذا صغّر ؛ بعد شبهه بالفعل .

أو تحديده بالتاء ؛ لأن صيغة المصدر المقتن بالتاء ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل ، ولأن المصدر المحدود بالتاء قد بعد شبهه بالفعل <sup>(٣)</sup> ؛ (( لأنه غير عن الصيغة التي اشتق منها الفعل ، فلا يقال: عرفت ضربتك زيداً، ونحو ذلك ، فإن روي مثله من يوثق بعربيته حكم بشذوذه ولم يقس عليه )). <sup>(٤)</sup>

أو وصفه قبل العمل ؛ (( لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله ، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته ، فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول التأخر )). <sup>(٥)</sup>

أو تثنية أو جمعه خلافاً لبعضهم ؛ لأن التثنية والجمع مما يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل . <sup>(٦)</sup> ولأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، فوجود واحد منها يبعد شبه المصدر بالفعل . <sup>(٧)</sup> قال ابن مالك : ( وكذا الجموع حقه ألا يعمل ؛ لأن لفظه إذا جمع مغاير للفظ

(١) شرح التسهيل ١٠٦/٣

(٢) سبيل المدى ٢٩١

(٣) سبيل المدى ٢٩٤

(٤) شرح التسهيل ١٠٨/٣

(٥) شرح التسهيل ١٠٩-١٠٨/٣

(٦) الجمع ٤٣/٣

(٧) سبيل المدى ٢٩٢

المصدر الذي هو أصل الفعل، والفعل مشتق منه فإن ظفر بعامله مجموعاً قبل ولم يقس عليه)<sup>(١)</sup> أو إضماره ، قال ابن السراج : (( واعلم أنه لا يجوز أن تعمل ضمير المصدر ، لا تقول: سرّني ضربك عمرًا وهو زيداً ، وأنت تريده : وضربك زيداً ؛ لأنها إنما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعال منه ، ألا ترى أن (( ضرب )) مشتق من الضرب ، فإنما يعمل الضرب وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهراً غير مضمّن ، وإنما يعمل لشبيه بالفعل ، فكما أن الفعل لا يضمّن ، فكذلك المصدر لا يجوز أن يقع موقع الفعل وهو مضمّن ))<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن مالك : (( وإذا أضمّر المصدر لم يعمل لعدم حروف الفعل . فلو قلت: (( ضربك المساء حسن وهو الحسن قبيح )) - وأنت تريده (( وضربك الحسن قبيح )) - امتنع لما ذكرت لك ))<sup>(٣)</sup> وقال السيوطي : (( فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ، كما أن ضمير العلم ليس بعلم ، ولا ضمير اسم الجنس ليس اسم جنس ))<sup>(٤)</sup>.

وقد أجاز الكوفيون إعمال المصدر مضمّناً ، يقول ابن هشام في معرض حديثه عن شروط إعمال المصدر: (( أن لا يكون مضمّناً ، فلا تقول: (( ضربي زيداً حسن وهو عمرًا قبيح )) ؛ لأنه ليس فيه لفظ الفعل . وأجازه الكوفيون ))<sup>(٥)</sup>

واسم المصدر غير العلم شأنه في الإهمال كالمصدر يعرض فيه الإهمال إذا احتل شرط من شروط العمل ، وعلة إهماله كعلة إهمال المصدر ؛ لاتحادهما في الشروط والحكم كما تقدم. واسم الفاعل إذا انتفى شرط من شروط إعماله التي سبق ذكرها بهمل ، كوصفه قبل العمل ، أو تصغيره ، أو عدم اعتماده أي: عدم كونه موصوفاً ولا خبراً لمبتدأ ولا حالاً لذى حال، ولا مسبوقاً بحرف نفي أو استفهام عند الجمهور ، قال ابن الحاجب : (( وإنما اشترط الاعتماد على صاحبه ؛ لأنه هو الأصل ؛ لأنّه صفة في المعنى ولا بد من محکوم عليه به ، والمحکوم عليه قد يكون مبتدأ ، كقولك: زيدٌ ضارب أبوه عمرًا . وقد يكون موصوفاً ، كقولك: مررت برجلٍ ضارب أبوه عمرًا . وقد يكون ذا حال ، كقولك: جاءني زيدٌ ضارباً أبوه عمرًا . وإنما اشترط

(١) شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢

(٢) الأصول ١٦٣/١

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢

(٤) المطالع السعيدة ٢/٦٦٥-٦٦٦ ، والممعن ٤٣/٣

(٥) شرح قطر الندى ٢٩٢

عند فقدان هذا الاعتماد أن تخلفه الهمزة أو (ما) ؛ لأنهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إلا في هذين الموضعين ))<sup>(١)</sup>

وإنما يحمل اسم الفاعل إذا كان موصوفاً قبل العمل ؛ لأنّه يتعد بالوصف عن شبه الفعل  
قال سيبويه: (( ألا ترى أنك لو قلت : مررت بضاربٍ ظريف زيداً ، وهذا ضاربٌ عاقل أباه ،  
كان قبيحاً ؛ لأنّه وصفه يجعل حاله كحال الأسماء ؛ لأنك إنما تبتدىء بالاسم ثم تصفه ))<sup>(٢)</sup>  
وقال أبوالبركات الأنباري: (( واسم الفاعل إذا وصف لم ي عمل ؛ لأنّه يخرج بالوصف عن شبه  
ال فعل ؛ لأنّ الفعل لا يوصف وإذا خرج بالوصف عن شبه الفعل فينبغي ألاّ ي عمل ))<sup>(٣)</sup>

وإنما أحمل إذا كان مصغراً ؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء فابتعد بالتصغير عن شبه  
ال فعل ، قال سيبويه: (( واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه قبيح : هو  
ضويرب زيداً ، وهو ضويرب زيدٍ ، إذا أردت بضارب زيدٍ التنوين وإن كان ضارب زيدٍ لما  
مضى فتصغيره جيد ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن الأثير: (( وإذا صُغرَ اسم الفاعل أو وصف لم ي عمل ؛ لأنّه يبعد بذلك عن الفعل  
الذي عمل بمشابهته ، وما جاء منه في الشعر فمؤول ، وقد جوز بعضهم : هذا ضارب زيداً  
ظريفٌ ، فوصف بعد العمل ))<sup>(٥)</sup>

وقال السيوطي: (( وشرط البصرية كونه مكِبراً فلا يجوز : هذا ضويرب زيداً ؛ لعدم  
وروده ، ولدخول ما هو من خواصّ الاسم عليه وبعد عن شبه المضارع بتغيير بنائه التي هي  
عمدة الشبه ))<sup>(٦)</sup>

ويجري مجرّى اسم الفاعل في الإهمال اسم المفعول ؛ لأن حكمهما واحد كما قال الرضي:  
(( وحاله في عمله فعله أي المضارع المبني للمفعول ، كحال اسم الفاعل في عمله عمل  
فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل ، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على

(١) شرح المقدمة الكافية ٨٣١/٣

(٢) الكتاب ٢٩/٢

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٣/١

(٤) الكتاب ٤٨٠/٣

(٥) البديع ٥٠٧/١ (الجزء الثاني)

(٦) المجمع ٥٤/٣

صاحبه أو حرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل ))<sup>(١)</sup> فإذا احتل شرط من شروط عمله أهمل لما سبق ذكره في إهمال اسم الفاعل إذا احتل شرط من شروط عمله.

والصفة المشبّهة يشترط لاعمالها بعض ما اشترط لاعمال اسم الفاعل ، قال ابن الأثير: ((هذه الصفات لا تعمل إلا إذا كانت للحال دون الاستقبال واعتمدت على ما اعتمد عليه اسم الفاعل ...))<sup>(٢)</sup>

وتخالف اسم الفاعل ؛ لكونها غير جارية على الفعل كما جرى اسم الفاعل عليه ، فإذا قلت: زيد ضارب عمرًا ، فاسم الفاعل من فعل حقيقي نصبت به كما نصبت بالفعل، وضَخْمٌ، وصِفْرٌ ، وصُلْبٌ ، وحَسَنٌ ، وفَرَحٌ ، وجُنْبٌ ، وطَاهِرٌ ، وَكَرِيمٌ ، وَجَانٌ ، وشُحَاجٌ ، وغيرها من صيغ الصفة المشبّهة غير متعدية على الحقيقة ، وإنما تعدد لتشبيهها باسم الفاعل.<sup>(٣)</sup>

إذا فقد شرط من شروط عملها أهملت كما أهمل اسم الفاعل لفقد شرط من شروط عمله ؛ لأنها محمولة عليه أو مشبّهة به.

واسم التفضيل القول القوي فيه أن لا يعمل في الاسم المظهر إلا في مسألة الكحل، وأما عمله في المضمر فكما قال العكيري: ((فجائز ؛ لأن مضمره ليس بلفظ بل هو في النية))<sup>(٤)</sup> فإذا قلت: مررت برجل أفضل منك أبوه ، لا ترفع (أبوه) بـ (أفضل) ؛ لأنه مظهر ، ولكن يرفع بالابداء ، وأفضل خيره ، وتكون الجملة صفة لرجل.<sup>(٥)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٢٨/٣

(٢) البديع ١/٥٧٥ (المجلد الثاني)

(٣) انظر البديع ١/١٥٥ (المجلد الثاني)

(٤) اللباب ١/٤٤٧

(٥) البديع ١/٥١٨-٥١٩ (المجلد الثاني)

## رابعاً - إهمال الاسم لتقدير عامل غير حرف جر عليه:

اسم الشرط إذا تقدم عليه كان وأخواتها أو إن وأخواتها يعرض له الإهمال ، قال سيبويه: (( هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي ، وذلك قوله: إن من يأتيني آتىه ، وكان من يأتيني آتىه ، وليس من يأتيني آتىه )).<sup>(١)</sup>

ثم تابع كلامه قائلاً : (( وإنما أذهبت الجزء من هاهنا ؛ لأنك أعملتَ كان وإن ، ولم يسع لك أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء. فلما أعملتهن ذهب الجزء ولم يكن من مواضعه. ألا ترى أنك لو جئت بـ (إن) و(متى) ، تريد إن وإن متى ، كان محلا . فهذا دليل على أن الجزء لا ينبغي له أن يكون هاهنا بـ (( من )) و(ما) و(أي) . فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازت )).<sup>(٢)</sup>

وقال أبو القاسم الزجاجي : (( وإذا دخل على الاسم الذي يجازى به عامل غير الابتداء أو الفعل المجازى به بطل الجزء ، وارتفاع الفعل ، كقولك: إن من يكرمي أكرمه وأحسن إليه ، وإن من يحسن إلى أحسن إليه )).<sup>(٣)</sup>

وقد أشار إليه ابن عصافور بقوله: (( وأسماء الشرط إن تقدمها عامل بطل عملها ماعدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشرط. فمثال دخول حرف الجر: **بِمَنْ تَمَرُّزْ أَمْرُرْ** به. ومثال أن تصيف إلى اسم الشرط : غلام **مَنْ تَضَرِّبْهُ أَضْرِبْهُ**)).<sup>(٤)</sup>

هذه النصوص لسيبوه والزجاجي وابن عصافور تبيّن لنا أن أسماء الشرط تدخل عليها العوامل من الأفعال والحراف والأسماء ، فمن الأفعال كان وأخواتها ، ومن الحروف إن وأخواتها ، وحراف الجر. ومن الأسماء الاسم المضاف على القول بأنه العامل في المضاف إليه).<sup>(٥)</sup>

فإذا دخلت عليها حروف الجر ، أو أضيف إليها اسم بقيت على عملها الذي هو الجزم في فعل الشرط وحذفه ، كما في المثال : (( **بِمَنْ تَمَرُّزْ أَمْرُرْ** به) ، و(( **غَلامْ مَنْ تَضَرِّبْهُ أَضْرِبْهُ**)).

(١) الكتاب ٧١/٣

(٢) الكتاب ٧٢-٧١/٣

(٣) الجمل ٢١٤

(٤) شرح الجمل ٢٠١/٢

(٥) وجعل الاسم المضاف عملاً فيما أضيف إليه فيه خلاف بين أهل العربية.

وإذا دخلت عليها كان وإنّ وأخواتهما عرض لها الإهمال ، فلا يقال : كان من يأتيني آته، وإنّ من يأتيني آته إعمالاً للأداة الشرط (( من )) ، بل يقال : (( إنّ من يأتيني آته ، وكان من يأتيني آته ، وليس من يأتيني آته )) إهاماً للأداة كما مثل له سيبويه.

وإنما أهمل اسم الشرط ؛ لتقديم كان وإنّ وأخواتهما عليه ؛ لزواله عن وضعه الذي هو التصدر ، فأعميل فيه كان وإنّ. وإنما أعمل اسم الشرط ولم يهمل إذا تقدم حرف الجر عليه أو أضيف إليه اسم ؛ لأنّه وإن كان متقدماً عليه بحرف الجر وبالاسم المضاف فهو في حكم المقدم أو التصدر ؛ لأنّ معنى بمن تمرر أمرر به ، وغلام من تضرر به أضرر به: من تمرر به أمرر به ، ومن تضرر به أضرر به غلامه. والله أعلم.

## خامسًا - إهمال الاسم لنقله إلى العلمية:

الفعل إذا نقل إلى العلمية يعرض له الإهمال ، فكذلك ما أعملَ عمله من المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها إذا نقلت إلى العلمية يعرض لها الإهمال.

ومن أسماء الفاعلين المنقولة إلى العلمية : حاجز ، يقول ابن دريد في اشتقاده : ((فاعل من حجزت بين القوم ، وكل شيئاً فصلت بينهما فقد حجزتهما . وبه سمي الحاجز ؛ لأنها فصلت بين بحد وتهامة ))<sup>(١)</sup> ، و الحارت ، يقول ابن دريد في اشتقاده : ((إما من قولهم: حرث الأرض يحرثها حرثاً ، إذا أصلحها للزرع. أو يكون من قولهم: حرث لدنياه ، إذا كسب لها ، ومنه قوله عز وجل: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَرَدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾<sup>(٢)</sup> ، والقاسم ، قال ابن دريد : (( فاشتقاقه من قسمتُ الشيءَ أقسمه قسمًا، فأنا قاسم ، والشيء مقسم ، والقسم مصدر والقسم النصيب ))<sup>(٣)</sup> ، وهاشم ، يقول ابن دريد: (( من قولهم: هشمتُ الشيءَ أهشمته هشماً إذا كسرته حتى ينشد خ فقد هشمتة. وهشيم الشجر: ما ييس من أغصانه حتى يتكسر ، وسمّيَ هاشماً فيما يزعمون لهشمه الخبر للثرید ))<sup>(٤)</sup>

وإنما أهملت هذه الأسماء ؛ لصيورتها أعلاماً ، والأسماء الأعلام لا تعمل<sup>(٥)</sup> ؛ لعدم دلالتها على الحديث ، قال الشيخ محمد محبي الدين عبدالحميد: ((الأعلام كمحمد وسعيد - علمين على معينين - لا تعمل في فاعل أو مفعول ؛ إذ لا دلالة لها على الأحداث...)).<sup>(٦)</sup> ولأن يُهمل اسم الفاعل إذا سُميَ به أولى وأكدر من أن يُهمل الفعل إذا سُميَ به ؛ لأن الفعل أصله أن يعمل ، واسم الفاعل أصله ألا يعمل ولكنَّه عمل ؛ لحمله على الفعل.

ويجدر هنا الإشارة إلى أن النحويين مجتمعون على أن الخبر المشتق من الفعل يتحمّل ضميرًا مرفوعًا بأنه فاعل ، في نحو: زيدٌ ضاربٌ ، عمرو مضروبٌ ، وخالد حسنٌ ، ومحمدٌ خيرٌ منك.

- 
- (١) الاشتقاد ٥١٤-٥١٥
  - (٢) سورة شورى الآية (٢٠)
  - (٣) الاشتقاد ٤٤
  - (٤) الاشتقاد ٦٢
  - (٥) الاشتقاد ١٣
  - (٦) التصریح ٣/٩٢
  - (٧) عدة السالك ٣/٨٧

وإذا كان اسمًا مخصوصاً غير مشتق من فعل ، نحو: زيدٌ أخوك ، وعمرو غلامك ، فمذهب البصريين أنه لا يتحمل الضمير ، ومذهب الرماني والkovifin أنه يتحمله ، واحتاج الكوفيون والرماني (( أنه وإن كان اسمًا جامدًا غير صفة ، فإنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ أخوك ، وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء ، وإنما المراد إسناده معنى الأخوة ، وهي القرابة ، ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه ، وهذه المعانى معانى الأفعال ))<sup>(١)</sup>

وردد العكبري مذهب الكوفيين والرماني حيث يقول: (( وما قالوا : فاسد لثلاثة أوجه ، أحدها: أن قولك: هذا زيدٌ ، مبتدأ وخبر ، ف(( زيد )) لا يصح تحمله الضمير ، كما لا يعمل في الظاهر. والثاني: أنه لا يقع صفة ، فلم يكن فيه. والثالث: أنه قد يخالف المبتدأ في العدد ، كقولك: زيد العمران أخواه ، والضمير أبداً يكون على وفق المظاهر ))<sup>(٢)</sup>

وصحح ابن عيسى مذهب البصريين حيث يقول: (( وال الصحيح الأول وعليه الأكثر من أصحابنا ؛ لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاد ولفظ الفعل ، وهو معدوم هنال ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن هشام في شرح اللῆمة البدريّة: (( الطرف والمحرر تعمل فيهما روائح الفعل ، وقال الشيخ أبو علي: يعمل فيها الوهم ، يعني ما يتواهم من معنى الفعل ، وهذا قال - سبحانه : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٤)</sup> إن الجار والمحرر يتعلق باسم الله - تعالى - لما فيه من معنى (( العبود )) ، وقالوا في قول الشاعر:

\*      أنا ابنٌ مَأْوِيَةٌ إِذْ جَدَ النَّقْرَ \*

أن الطرف معمول لما يفهم من قوله: أنا ابن ماوية ، من معنى المشهور والمعروف)).<sup>(٥)</sup>  
وأسماء الفاعلين المنقوله إلى العلمية إذا وقعت أخباراً ، لا تتحمل الضمير ؛ لصيورتها بالنقل أعلاماً ، والأعلام لا تدل على الأحداث.

(١) شرح المفصل ٨٨/١

(٢) اللباب في علل البناء ١/١٣٦-١٣٧

(٣) شرح المفصل ٨٨/١

(٤) سورة الأنعام الآية (٣)

(٥) شرح اللῆمة البدريّة ٢/٨٨

ومن أمثلة المبالغة المنقوله إلى العلمية : الحجاج ، قال ابن دريد: ((إما من قوله: حجاج  
كثير الحجّ أي: فعال من ذلك. أو من قوله: حجّت العظم أحجّه حجاً إذا قطعته من شجة  
فأخرجته . وكل شيء قصده فقد حجّته ، ومنه الحجّ ))<sup>(١)</sup> ، وسباق ، قال ابن دريد :  
((فعال من قوله: سبق يسبق سبقاً ... وقد سنت العرب سابقاً وسباقاً ، وكان بنو السباق أول  
من بغي بمكة فأهلوكوا ))<sup>(٢)</sup> ، والعباس ، قال ابن دريد : ((والعباس: فعال من العباس ،  
وال Abbas : ضد البشر ، عبس الرجل يibus عبوساً وعبيساً ))<sup>(٣)</sup> ، ووداك ، قال ابن جني : ((هو  
فعال من الودك ، وأصله الصفة ، ألا ترى أن فعالاً بابه الصفة قلماً يوجد في الأسماء وفي الكتاب  
من ذلك الكلاء ، والجبان ))<sup>(٤)</sup>

ومن أسماء المفعولين المنقوله إلى العلمية : المأوم ، قال ابن دريد : ((المأوم ، وهو مفعول  
من قوله: أم رأسه ، إذا شحّه على أم رأسه فهو أميم ، ومأوم. والشحة آمة ، تقول: أمت  
الرجل ، إذا شحّحته ، وأمته ، إذا قصدها. ))<sup>(٥)</sup> ومحمد ، يقول ابن دريد: ((محمد صلى الله  
عليه وسلم مشتق من الحمد وهو مفعّل ، ومفعّل صفة تلزم من كثرة فعل ذلك الشيء ... فـ  
((محمد)): مفعّل؛ لأنّه حُمِدَّ مرّة بعد مرّة كما تقول: كرمته فهو مكرّم ، وعظمته فهو  
معظّم ، إذا فعلت ذلك مراراً ))<sup>(٦)</sup> ، ومقروم ، قال ابن جني : (( وأما مقروم فمفعول من  
قولك: قرمت الشيء بأساني ، فهو مقروم أي: مقطوع . وقرمت البعير أيضاً ، وهو أن تقطع  
جلدة خطمه فتفتل ... ))<sup>(٧)</sup> ، والقوم ، قال ابن دريد: (( والقوم مفعّل من قوله: قرمت  
الشيء ، إذا سويته بعد اعوجاجه ، أقوّمه تقويّماً ))<sup>(٨)</sup>

ومن الصفات المشبهة المنقوله إلى العلمية : الغنى ، قال ابن دريد: (( وهو فعال من الغنى

- (١) الاشتقاق ١٢٣
- (٢) الاشتقاق ٩١
- (٣) الاشتقاق ٤٤
- (٤) المبهج ٤٨
- (٥) الاشتقاق ٢٣٦
- (٦) الاشتقاق ٨
- (٧) المبهج ٤٤
- (٨) الاشتقاق ٨٦

غَنِيَ الْمَالُ ))<sup>(١)</sup> ، وَالْأَحْوَصُ ، قَالَ ابْنُ جِنِيَ : (( هَذِهِ الصَّفَةُ مُنْقُولَةُ ، وَالْأَحْوَصُ : ضَيقُ الْعَيْنِ كَأَنَّهَا مُخِيطَةُ ))<sup>(٢)</sup> ، وَالْأَدْهَمُ ، قَالَ ابْنُ جِنِيَ : (( هَذِهِ الصَّفَةُ مُنْقُولَةُ مِنْ قَوْلِكَ : فَرَسُ أَدْهَمُ وَدَهْمَاءُ ))<sup>(٣)</sup> ، وَأَكْثَمُ ، قَالَ ابْنُ دَرِيدَ : (( وَاشْتِقَاقُ أَكْثَمٍ مِنَ الْكُثْمَةِ ، وَهُوَ عَظِيمُ الْبَطْنِ ، وَرَجُلُ أَكْثَمٍ وَامْرَأَ كَثْمَاءٌ ))<sup>(٤)</sup>

وَمِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمُنْقُولَةِ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ : الْأَسْكَرُ ، قَالَ ابْنُ دَرِيدَ : (( إِمَّا مِنْ قَوْلِهِمْ : سَكَرَتِ الرِّيحُ ، إِذَا سَكَنَ هَبُوبُهَا ، وَالرِّيحُ سَاكِرَةٌ . وَيَوْمُ سَاكِرٍ إِذَا سَكَنَتِ رِيحُهُ ، وَسَكَرَتِ الْمَاءِ إِذَا كَفَفَتِ جَرِيَّتُهُ . وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ سَكَرِ الشَّرَابِ ، وَهُوَ أَفْعَلُ مِنَ السَّكَرِ ))<sup>(٥)</sup> ، وَأَصْرَمُ ، قَالَ ابْنُ دَرِيدَ : (( أَفْعَلُ مِنَ الْصَّرَامَةِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : سَيفُ صَارَمٍ ، وَلِسَانُ صَارَمٍ . وَالصَّرَمُ : الْقُطْعُ ، وَمِنْهُ صَرَمَتُ النَّخْلَ صَرَمًا وَصِيرَامًا ))<sup>(٦)</sup> ، وَأَغْلَبُ مِنْ قَوْلِهِمْ : غَلَبَهُ يَغْلِبُهُ غَلَبًا أَيْ : قَهْرٌ ))<sup>(٧)</sup>

وَمِنَ الْمَصَادِرِ الْمُنْقُولَةِ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ : عَبَّسُ ، قَالَ ابْنُ جِنِيَ : (( هُوَ مُنْقُولٌ مِنَ الْمَصْدِرِ ، يَقُولُ : عَبَّسٌ يَعْبِسُ عَبْسًا وَعَبْوَسًا ))<sup>(٨)</sup> . وَضَرِّارُ ، قَالَ : (( وَأَمَّا ضَرِّارٌ فَمَصْدِرُ ضَارِّتِهِ : فَاعْلَمُهُ مِنَ الْضَّرَرِ ))<sup>(٩)</sup> ، وَشَرْحُ ، قَالَ : (( الشَّرْحُ مَصْدِرُ شَرَحَتِ الشَّيْءِ أَيْ وَسَعَتُهُ ))<sup>(١٠)</sup> وَمِنْهُ أَيْضًا أُوسُ ، وَزَيْدُ ، وَعُمَرُو ))<sup>(١١)</sup>

وَمِنْ أَسْمَاءِ الْمَصَادِرِ الْمُنْقُولَةِ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ : مَعْبُدُ ، (( هُوَ مَفْعُلٌ مِنْ قَوْلِكَ : عَبَدَتُ اللَّهَ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَتُ زِيدًا مَضَرَّبًا ، وَدَخَلْتُ الدَّارَ مَدْخَلًا ))<sup>(١٢)</sup> وَمَسْلَمَةُ ، (( وَمَسْلَمَةٌ مَفْعُلَةٌ مِنْ سَلِيمَتُ ، كَأَنَّهُ مَصْدِرُ بَعْتَلَةِ الْمَشَامَةِ وَالْمَشَمَّةِ ))<sup>(١٣)</sup>

- (١) الاشتقاد ٢٧٠
- (٢) المبهج ٦٥
- (٣) المبهج ١١٤
- (٤) الاشتقاد ٢٠٨
- (٥) الاشتقاد ١٧٣
- (٦) الاشتقاد ١٥٨
- (٧) انظر الاشتقاد ٢٥
- (٨) المبهج ٧٧
- (٩) المبهج ٨١
- (١٠) المبهج ٨٨
- (١١) انظر المبهج ٧
- (١٢) المبهج ١١٥
- (١٣) المبهج ١١٦-١١٥

هذه الأسماء كلها إذا وقعت أخباراً لا تتحمّل الضمير ؛ لزوال دلالتها على الحدث بالنقل  
إلى العلمية.

ومثل هذه الأسماء اسم الفعل لو نقل إلى العلمية يعرض له الإهمال ، كأن يُسمى أحد بـ  
((شَتَانٌ)) أو ((أَوْهٌ)) أو ((دَرَاكٌ)) أو ((ضَرَابٌ)) أو غيرها ، تكون هذه الأسماء مهملاً  
عرضياً ؛ لصيورتها أعلاماً ، وزوال دلالتها على الأحداث ، فلا تعمل إذن في رفع الفاعل  
ونصب المفعول.

وكذلك اسم الشرط لو نقل إلى العلمية يعرض له الإهمال ، كأن يسمى أحد بـ  
((حِيثُماً)) ، أو ((إِذْمَا)) ، أو ((مَهْمَا)).

## سادساً - إهمال الاسم لوقوعه توكيداً :

من مواضع الإهمال العارض في الأسماء المعملة وقوعها توكيداً، كأن يقال مثلاً: ((من من يكرمني أكرمه)) في التوكيد باسم الشرط.

و((عجبت من ضرب ضرب زيد عبد الله)) أو ((عجبت من الضرب الضرب زيد عبد الله)) في التوكيد بالمصدر. و((عجبت من كرامتك كرامتك زيداً، ومن طعامك طعامك طعاماً)) في التوكيد باسم المصدر.

و((رأيت رجلاً أفضل أفضل منك أخيه)) في التوكيد باسم التفضيل . و((هيئات هيئات العقيق)) في التوكيد باسم الفعل.

و(( هنا رجل ضارب ضارب زيداً غداً )) في التوكيد باسم الفاعل ، و(( وهذا مضروب مضروب أبوه غداً )) في التوكيد باسم المفعول.

و(( هنا ضرور ضرور زيداً )) في التوكيد بمثال المبالغة ، و(( وهذا حسن حسن وجهه )) في التوكيد بالصفة المشبهة.

فلا اسم الثاني المكرر الذي هو ((من)) ، و(( ضرب والضرب )) و(( كرامتك ، وطعمك ))، و((أفضل)) ، و(( هيئات )) ، و(( ضارب )) ، و(( مضروب )) ، و(( ضرور )) ، و(( حسن )) توكيدي، وكلها مهملات عرضاً؛ لأن الاسم المؤكّد لا عمل له ، وإنما العمل للاسم المؤكّد؛ لأنّه المقصود في الكلام ، بخلاف المؤكّد؛ لأنّه لم يؤت به إلا لتأكيد الأول فكانه في حكم الزائد الذي وجوده كعده ، ولا يختل المعنى الأصلي للكلام بلونه ، قال ابن أبي الربيع في قول الشاعر:

\* فَهَيَّهَاتْ هَيَّهَاتْ الْعَقِيقُ وَاهْلُهُ \* :

(( ويمكن أن يقال: إن العقيق فاعل بـ (( هيئات )) الأولى ، و(( هيئات )) الثانية لا تحتاج إلى فاعل؛ لأنها لم يؤت بها إلا لتأكيد الأول وإثباته . فال الأول هو المقصود ، فعليه يكون بناء الاسم ؛ لأنّه المقصود والمتبوع ))<sup>(١)</sup>

إذا كانت (( هيئات )) الثانية لا فاعل لها؛ لأن (( العقيق )) فاعل للأولى فهي مهملة لا عمل لها. وكذلك ما وقع مؤكّداً سواء كان اسمًا أو فعلًا أو حرفاً مهملاً لا عمل له. وسيأتي

الحادي عن الإهمال العارض في الفعل والحرف إذا وقعا توكيداً.<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر ص (٣٤٧) و (٤٠٣).

## سابعاً - إهمال الاسم لوقوعه مبدلاً منه :

من مواضع الإهمال العارض للأسماء المعملة وقوعها مُبدلةً منها ، كأن يقال : ((عجبت من قتلٍ ضرب زيداً أخاه )) في الإبدال من المصدر ، و((عجبت من عطائك طعامك زيداً طعاماً )) في الإبدال من اسم المصدر ، و((هذا أبطأ أسرع منك أخوه )) في الإبدال من اسم التفضيل ، و((شتانٌ هيئات زيدٍ وعمرو )) في الإبدال من اسم الفعل ، و((البيتٌ مفتوحٌ مغلقٌ بأبيه )) في الإبدال من اسم المفعول ، و((هذا قبيحٌ جميلٌ وجهه )) في الإبدال من الصفة المشبهة ، و((هو أكولٌ شرُوبٌ ماء )) في الإبدال من مثال المبالغة. و((زيدٌ مغلقٌ فاتحٌ الباب )) في الإبدال من اسم الفاعل.

فكُلُّ من (قتلٍ) ، و(عطاء) ، و(أبطأ) ، و(شتانٌ) ، و(مفتوحٌ) ، و(قبيحٌ) ، و(أكولٌ) و(مغلقٌ) مُبدَلٌ منها ، وهي مهملات ؛ لأنها مسكونات عنها ، أو في حكم الزائد.

## الفصل الثاني

# الإهمال العارض في الأفعال

يشمل ما يلي:

- إهمال الفعل لتأخره عن معموليه أو توسطه بينهما
- إهمال الفعل لحمله على نظيره غير العامل
- إهمال الفعل لزيادته في الكلام
- إهمال الفعل للفصل بينه وبين معموليه بما له صدر الكلام
- إهمال الفعل لكتفه به (ما)
- إهمال الفعل لنقله إلى العلمية
- إهمال الفعل لوقوعه توكيداً
- إهمال الفعل لوقوعه مبدلاً منه

الأصل في العمل للأفعال ؛ إذ الفعل هو العمدة في العمل ، حيث الاسم والحرف فرعان له محمولان عليه مشبهان به في العمل قال ابن السراج : (( اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً ، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه ، نحو: قام زيدٌ، وضرَب عمرو ))<sup>(١)</sup> ، وقال ابن برهان العكيري: (( أصل العمل للفعل فعمله الرفع والنصب ))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً : (( والقياس في الأفعال أن تكون عاملة ))<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن الحشاب: (( فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها ، والقسمان الآخران فرعان لها ، ومحمولان عليها ، ومشبهان بها يدلّك على أنها أصل في العمل أنك لا تجد فعلاً غير عامل إلّا الأقل التزراً ؛ لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له ))<sup>(٤)</sup>

غير أن فريقاً من أهل العربية منهم خلف وأبوالبركات الأنباري وأبو حيان الأندلسي ذهبوا إلى أن الفعل لا عمل له في الفاعل ، وإنما العامل الإسناد لا هو ، ففي شرح الرضي على الكافية (( قال خلف : العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل ))<sup>(٥)</sup>

وقال أبوالبركات الأنباري: (( فإن قيل : بم يرتفع الفاعل ؟ قيل : يرتفع بإسناد الفعل إليه، لا لأنه أحده فعلاً على الحقيقة والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب ، تقول: (( ما قام زيد ، ولم يذهب عمرو )) ، فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب ، كما لو أوجبته له ، نحو: (( قام زيد ، وذهب عمرو ))<sup>(٦)</sup> .

وقال أبو حيان: (( الفاعل عند المحققين ليس يرتفع بفعله ؛ لأنّه قد ينفي الفعل ، فلا يناسب إليه فعل ، مثل: ما قام زيد ، ومثل: أقام زيد ؟ وقد لا يكون له فعل في الشيء الممتنع عليه فعل ، مثل: مات زيد ، وسقط الحائط .

وتحrir القول فيه أن يقال : الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه المقدم عليه فاعلاً كان في الحقيقة أو لم يكن إذا كان الفعل في معنى (( فعل )) أو (( يفعل ))<sup>(٧)</sup>.

- (١) الأصول ٥٤/١
- (٢) شرح اللمع ١٥٩/١
- (٣) شرح اللمع ١٥٩/١
- (٤) المرجع ١١٦
- (٥) شرح الرضي على الكافية ٧٢/١
- (٦) أسرار العربية ٧٩
- (٧) التذكرة ٤٧٩

كما أن الفعل يعرض له من الأحوال ما يخرجه عن أصله ، فيلغى فيها ، فلا يعمل ، ومن الأحوال التي يلغى فيها الفعل : حمله على ما يشبهه من الحروف ، كحمل ليس على ((ما)) التميمية ، وزيادة بعض الأفعال في الاستعمال ، والتسمية ببعضها ، وتعليق أفعال القلوب للفصل بينها وبين معمولاتها بما له صدر الكلام ، وإلغاها لتوسطها بين معموليها ، وكف بعض الأفعال بـ ((ما)) ، ووقوع بعضها توكيداً ، أو مبدلاً منه . وإليك التفصيل :

## أولاً - إهمال الفعل لتأخره عن معموليه أو توسطه بينهما:

من إهمال الفعل إلغاء أفعال القلوب ، وهو إبطال عمل أفعال القلوب في اللفظ والخلل<sup>(١)</sup>، نحو قولك: ((زيد عالم ظننت)) ، وأفعال القلوب ، هي : حسب ، وحال ، ودرى ، ورأى ، وزعم ، وظنّ ، وعلم ، ووجد.

وهذه الأفعال من عوامل المبتدأ والخبر ، ولذلك احتاجت إلى مفعولين ، فال الأول ما كان مبتدأ ، والثاني ما صلح أن يكون خبراً ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيْدًا وَنَرَاهُ قَرِيْبًا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿لَا تَحْسِبُوهُ شَرًا لَكُم﴾<sup>(٣)</sup>

قال أبو البقاء العكبي: (( وإنما نصبهما ؛ لأنهما جاءا بعد الفعل والفاعل ، والذي تعلق به الظنّ منهما هو المفعول الثاني ، وذكر المفعول الأول ؛ لأنّه محل الشيء المظنون ، لا لأنّه مظنون. ألا ترى أن قولك: ظننت زيداً منطلقاً ، (زيد) فيه غير مظنون ، وإنما المظنون انطلاقه. ولكن لو قلت: ظننت منطلقاً لم يعلم الانطلاق لمن كان ، كما لو ذكرت الخبر من غير مبتدأ. )

فإن قيل : فلماذا دخلت هذه الأفعال على المبتدأ والخبر ؟ قيل: لتحدث في الجملة معنى الظنّ والعلم اللذين لم يتحقق معناهما في المبتدأ والخبر. ألا ترى أن قولك: زيد منطلقاً، يجوز أن تكون قلت ذلك عن ظنّ ، وأن تكون قلته عن علم . فإذا قلت: ظننت أو علمت صرحت بالحقيقة وزال الاحتمال )).<sup>(٤)</sup>

وهذه الأفعال لها أحوال ثلاث : تكون متقدمة على المبتدأ والخبر ، وتكون متوسطة بينهما ، وتكون متأخرة عنهما. وما لا خلاف فيه بين أهل العربية أن هذه الأفعال إذا توسطت بين المبتدأ والخبر أو تأخرت عنهما يجوز فيها الإلغاء والإعمال ، قال أبوالقاسم الزجاجي : ((إذا توسطت أو تأخرت جاز إلغاؤها وإعمالها ، كقولك: زيد ظننت منطلقاً )) ترفع ((زيد )) بالابداء و ((منطلقاً )) خبره ، والظنّ ملغى ، وفي التشنيه ((الزيدان ظننت منطلقاً )) وفي الجميع : ((الزيدين ظننت منطلقاً )) وإذا شئت أعملت الظنّ فقلت: (( زيداً ظننت

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/١٥٥ ، وشرح قطر الندى ١٩٧ ، وشرح الأشموني ٢/٢٦

(٢) سورة المعارج الآية (٦-٧)

(٣) سورة التور الآية (١١)

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٧٢

منطلقاً) و((الزيدَين ظنتنَت منطلقيَن)) و((الزيدِين ظنتنَت منطلقيَن)). وتقول في التأخير : ((زيدٌ منطلقٌ ظنتنَت)) هذا إذا ألغيت ، وإذا أعملت قلت: ((زيداً منطلاقاً ظنتنَت)).<sup>(١)</sup>

ولكنَّ الخلاف في أيِّ من الإلقاء والإعمال أقوى وأحسن في كُلٍّ من التوسط والتأخر. وأمّا التقدّم ففي إلغائهما وإعمالهما خلاف بين البصريين والكوفيين وإنْ كان المشهور عدم وجود خلاف في عدم جواز إلغائهما مع تقدّمهما على المبتدأ والخبر؛ لإغفال أكثر الكتب النحوية عن ذكره. وفيما يلي تفصيل القول في كُلٍّ من هذه الأحوال الثلاث:

الأولى : تأخرها عن المبتدأ والخبر ، فإذا تأخرت أفعال القلوب عن المبتدأ والخبر فقد سبق قول أبي القاسم الزجاجي بجواز إلغائهما وإعمالهما ولكنَّ الخلاف في أيِّ من الإلقاء والإعمال أقوى وأحسن ؟

قال عبد القاهر الجرجاني: (( والأحسن فيه الإلقاء ، نحو: زيدٌ منطلقٌ ظنتنَت ؛ لأنَّ الفعل لا حظٌ له في التقدّم بوجهه ، وإذا كان كذلك ضعف أمره وحسن إلغاؤه ؛ لأجل أنك إذا لفظت الجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل وأولى العاملين الأقرب ، وليس كذلك حال التوسط ؛ لأنك إذا لفظت بأحد الجزأين بعد الفعل لم يكن الابتداء بأقرب إليه بل كان مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل لأجل أن كل واحد من الجزأين لا يتم إلا بصاحبها ، والابتداء قد استولى على الجزء الأول والفعل على الثاني فهما كشيء مشترك بينهما لهذا أن يأخذه أخذ ذلك حذو النعل بالنعل)).<sup>(٢)</sup>

وقال ابن الأنباري: (( وإذا تأخرت عن الجزأين جميعاً كانت متأخرة من كُلٍّ وجه فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها ، لتأخرها وضعف عملها ))<sup>(٣)</sup> و(( أمّا من عملها إذا تأخرت فجعلتها متقدّمة في التقدير ، وإنْ كانت متأخرة في اللفظ مجازاً وتوسعاً ))<sup>(٤)</sup> أو قياساً على نحو: زيداً ضربت.

فذكر أبو البقاء العكري أنَّ الإلقاء مع التأخير مذهب الجميع حيث يقول: (( وأمّا إذا تأخرت عن المفعولين فالإلغاء أقوى عند الجميع ؛ لأنَّ المبتدأ قد ولد الخبر ، وازداد الفعل ضعفاً

(١) الجمل ٢٩

(٢) المقتصد ٤٩٧/١

(٣) اسرار العربية ١٦٢

(٤) اسرار العربية ١٦١

بالتأخير بخلاف ما إذا توسط ؛ لأن نسبته إلى الرتبة الأولى كنسبته إلى الرتبة الثالثة. وإذا تأخر صار بينه وبين الرتبة الأولى مرتبة وسطى )<sup>(١)</sup>.

وقال ابن يعيش : (( واعلم أنه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله فإذا قوله زيداً حسبت قائماً أقوى من قوله : زيداً قائماً حسبت ، وزيداً قائماً حسبت أقوى من قوله : زيداً قائماً اليوم حسبت ، كلما طال الكلام ضعف الإعمال مع التأخير ))<sup>(٢)</sup>

وقال ابن الناظم : (( إن الفعل القلبي إذا تأخر عن المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال ، تقول : زيد عالم ظنت ، وإن شئت قلت : زيداً عالماً ظنت إلا أن الإلغاء أحسن وأكثر ، ومن شواهده قول الشاعر :

آتِ الْمَوْتَ كَمَا تَعْلَمُونَ فَلَا يُرُّ هِبُّكُمْ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ<sup>(٣)</sup>

ومن شواهده أيضاً قول الشاعر :

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعَمَانِ وَإِنَّمَا يَسُودَانَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَّمَاهُمَا

حيث ألغى (( يزعمان )) وهو من أفعال القلوب ، فلم يعمل في المبتدأ (( هما )) والخبر (( السيدان )) ؛ لتأخره عنهما.

والذهاب إلى الإلغاء مع التأخير أقوى ، وهو مذهب سيبويه ؛ لقوله : (( وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ))<sup>(٤)</sup> ، وقوله : (( وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت ، وذلك قوله : زيداً أخاك أظن ، فهذا ضعيف ))<sup>(٥)</sup>.

ونستخلص مما تقدم أن أفعال القلوب إذا تأخرت عن المبتدأ والخبر يجوز فيها الإعمال ، نحو : (( زيداً عالماً ظنت )) ، والإهمال ، نحو : (( زيد عالم ظنت )) ، والإهمال أحسن وأقوى ؛ لضعف عمل هذه الأفعال مع تقدم المبتدأ والخبر عليها ، وهو مذهب جميع النحوين كما نص عليه أبوالبقاء العكبي.

والثانية : توسطها بينهما ، فإذا توسطت أفعال القلوب بين المبتدأ والخبر فقد سبق قول أبي القاسم الزجاجي بإجازته للوجهين الإلغاء والإعمال ، ثم مثل لكل منها بقوله : (( كقولك :

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٠/١

(٢) شرح المفصل ٨٥/٧

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٣

(٤) الكتاب ١١٩/١

(٥) الكتاب ١٢٠/١

زيد ظنت منطلق )) ترفع ((زيد )) بالابداء و ((منطلق )) خبره ، والظن ملغي ، وفي الشنوة ((الزيدان ظنت منطلقان )) وفي الجميع : (( الزيدون ظنت منطلقون )) وإذا شئت أعملت الظن فقلت : (( زيداً ظنت منطلاقا )) و(( الزيدين ظنت منطلقين )) و((الزيدين ظنت منطلقين )) .<sup>(١)</sup>

وقال عبدالقاهر الجرجاني : (( ومحسن فيها [ أي في المرتبة الثانية ] الإلغاء والإعمال ، تقول : زيد ظنت منطلق ، وزيداً ظنت منطلاقا ، وإنما تساويا ؛ لأجل أن واحداً من المفعولين تقدم والفعل واقع بينهما فهو متاخر من وجهه ومتقدم من آخر ))<sup>(٢)</sup> ، وقال أيضاً : ((وليس كذلك حال التوسط ؛ لأنك إذا لفظت بأحد الجزأين بعد الفعل لم يكن الابداء بأقرب إليه بل كان مرتبة الابداء مساوية لمرتبة الفعل لأجل أن كل واحد من الجزأين لا يتم إلا بصاحبها ، والابداء قد استولى على الجزء الأول والفعل على الثاني فهما كشيء مشترك بينهما لهذا أن يأخذه أحد ذلك حذو النعل بالنعل ))<sup>(٣)</sup>.

وقال الأنباري : (( إذا توسطت كانت متقدمة من وجهه ، ومتاخرة من وجهه ؛ لأنها متاخرة عن أحد الجزأين ، ومتقدمة على الآخر ، ولا يتم أحد الجزأين إلا بصاحبها ، فكانت متقدمة من وجهه ، ومتاخرة من وجهه فحسن إعمالها كما حسن إلغاؤها ))<sup>(٤)</sup>

ومن ذهب إلى أن الإعمال والإلغاء مع التوسط على السواء ابن الناظم حيث يقول : (( إذا توسط بين المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال ، وهما على السواء ، إلا أن يؤكّد الفعل بمصدر ، أو ضميره ، فيكون إلغاؤه قبيحاً ، تقول : زيد ظنت عالم ، وإن شئت : زيداً ظنت عالماً ، وكلاهما حسن ، ولو قلت : زيداً ظنت عالماً منطلاقا ، أو زيداً ظنته منطلاقا ، أي : ظنت الظن قبح فيه الإلغاء ))<sup>(٥)</sup>

ومن ذهب إلى جواز الوجهين الإلغاء والإعمال على السواء مع التوسط الرضي حيث يقول : (( وإذا توسط الفعل بين المبداً والخبر جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الإعمال ، وهو متساويان ، وذلك ؛ لأن الرافع القوي أي فعل القلب تقدم على أحدهما

(١) الجمل ٢٩

(٢) المقتضى ٤٩٧/١

(٣) المقتضى ٤٩٧/١

(٤) أسرار العربية ١٦٢-١٦١

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٤

وتتأخر عن الآخر ))<sup>(١)</sup>

غير أنها نجد ابن أبي الريبع يصف الإعمال مع التوسط بأنه أحسن من الإلغاء<sup>(٢)</sup> ، كما نرى ابن هشام ينعت الإعمال بأنه أقوى من الإلغاء.<sup>(٣)</sup> ووجه ذلك عندي استصحاب الأصل في الفعل تقدم أو تأخر ، وذلك قياساً على الأفعال التامة نحو: ضرب زيداً عمرو.

ومن شواهد الإلغاء مع التوسط قول الشاعر:

أَبِالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُؤْعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلَتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوْرُ

حيث توسط (( خلت )) بين المبتدأ (( اللؤم )) والخبر (( في الأراجيز )) ولم يعمل فيهما لتوسطه بينهما.<sup>(٤)</sup>

والثالثة: تقدمها عليهما ، فإذا تقدّمت أفعال القلوب على المبتدأ والخبر ، فلا يجوز فيه إلا الإعمال عند البصريين ومن تابعهم ، وأجاز إلغاء الكوفيون والأخفش فقد جاء في الهمع: (( أما إذا تصدر الفعل ، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين وجوزه الكوفيون والأخفش ))<sup>(٥)</sup>

واستدل المحيزون بقول الشاعر:

\* أَنِّي رَأَيْتُ مِلَائِكَةَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ \*

وقول الشاعر:

\* وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ \*

وقول الشاعر:

\* وَإِخَالُ إِنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَبْغٍ \*

والمانعون خرجوها على تقدير ضمير الشأن. وأجاز ابن الطراوة الإلغاء مع التقدّم إلا أن الإعمال عنده أحسن.<sup>(٦)</sup>

وقد يقع الملغى بين معمولي إنّ كقول الشاعر:

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/٥٧

(٢) البسيط ١/٤٣٩

(٣) انظر أوضح المسالك ٢/٥٦

(٤) المجمع ١/٤٩١ ، وانظر النكت للشتمري ١/٢٥٢

(٥) المجمع ١/٤٩١

(٦) انظر المجمع ١/٤٩١

(٧) انظر المجمع ١/٤٩٢-٤٩١

\* إِنَّ الْمُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ

وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ ، كَقُولُ الشَّاعِرِ :

\* وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخُبْزُ أَحْسَبُ وَالْتَّمْرُ \*

وَبَيْنَ سُوفٍ وَمَصْحُوبَهَا ، كَقُولُ الشَّاعِرِ :

\* وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي \*

فَإِنْ وَقَعَ بَيْنَ الْفَعْلِ وَمَرْفُوعِهِ ، نَحْوَ : قَامَ أَظْنَنْ زِيدٌ ، وَيَقُومُ أَظْنَنْ زِيدٌ ، فَإِلَالْغَاءِ جَائِزٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ، وَاجِبٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ .<sup>(۱)</sup>

قَالَ السِّيوُطِيُّ : ((قَالَ أَبُو حِيَانٌ : وَالذِّي يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَالْغَاءُ ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ مُتَرَبٌ عَلَى كَوْنِ الْجَزْئَيْنِ كَانَا مُبْتَدَأًا وَخَيْرًا ، وَلَيْسَ هُنَّا كَذَلِكَ ، وَإِلَّا لِأَدْدِي إِلَى تَقْدِيمِ الْخَيْرِ وَالْفَعْلِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ))<sup>(۲)</sup>

(۱) انظر المجمع ۴۹۲/۱

(۲) انظر المجمع ۴۹۳/۱

(۳) المجمع ۴۹۳/۱

## ثانيًا - إهمال الفعل لحمله على نظيره غير العامل :

ذكر أبو القاسم الزجاجي في كتابه (( مجالس العلماء )) قصة جرت بين عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء حيث جاء عيسى إلى أبي عمرو فقال له: يا أبا عمرو ، ما شيء بلغني أنك تحيزه ؟ فقال له: وما هو ؟ قال: بلغني أنك تحيز: (( ليس الطيب إلا المسك )) بالرفع، فقال له أبو عمرو : نعم يا أبا عمر ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصلب ، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع.

ثم قال أبو عمرو ليحيى اليزيدي وخلف الأحمر : اذهبوا إلى أبي المهدى ، فلقتناه الرفع فإنه لا يرفع ، وادهبا إلى المنتجع التميمي ولقناه النصب فإنه لا ينصلب ، فذهبوا إلى أبي المهدى ، فسألأ عم يقول في: (( ليس الطيب إلا المسك )) ، و(( ليس الشراب إلا العسل )) ، و(( ليس ملائكة الأمر إلا طاعة الله والعمل بها )) ؟ ، فأنكر عليهما ، ولم يجز إلا نصب ما بعد إلا . وذهبوا إلى المنتجع التميمي ، فقالا له: (( ليس الطيب إلا المسك )) فأبى إلا الرفع أي: المسك . ثم رجعوا إلى أبي عمرو ولا يزال عنده عيسى بن عمر الثقفي فأخبراه ما جرى ، فخلع عيسى خاتمه فناوله لأبي عمرو .<sup>(١)</sup>

وهذه القصة التي جرت بين إمامين من أئمة اللغة أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي تُطلعوا على أن في (ليس) لغتين - كما اشتهرت - إحداهما : أن ليس ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ؛ لأنها من أخوات كان ، وكونها اختاً لـ (كان) هي الأصل فيه، ونُسبَت إلى الحجازيين أنها لغة لهم ؛ لأنهم لم يخرجوها من هذا الأصل.

وأما التميميون لما التزموا الأصل في (ما) الذي هو عدم الإعمال ؛ لأنها غير مختصة بأحد القبيلين الاسم والفعل حتى نُسبَت إليهم أن عدم إعمالها لغة لهم ، فيقال على ما نسب إليهم: ((ما زيد قائم))؛ لأنهم لم يخرجوها من أصلها كما أخرجها الحجازيون ، فيقال على لغتهم: ((ما زيد قائمًا)) ، فحملوا (ليس) على (ما) في الإهمال ؛ لأنهما مشتركتان في النفي ، وإن كانتا مختلفتين في الفعلية والحرفية ؛ إذ إنّ (ليس) فعل ، و(ما) حرف ، و(ليس) عاملة ؛ لأنها من أخوات كان ، و(ما) مهملة ؛ لأنها من الحروف غير المختصة . فأهل التميميون (ليس) تشبيهاً لها بـ (ما) في الدلالة على النفي فقالوا: (( ليس الطيب إلا

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي ٣ فما بعدها

المسك<sup>١</sup>)، وأعمل الحجازيون (ما) عمل ليس تشبيهاً لها في الدلالة على النفي ، فقالوا : ((ما زيد قائماً)) ؛ ((لأنه ليس في العربية شيئاً تضارعاً فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال ))<sup>(٢)</sup>

وأعمال (ليس) عمل كان هو الأصل فيه ، كما أن إهمال (ما) هو الأصل فيه ، وإهمال (ليس) عارض له ، كما أن إعمال (ما) عمل ليس عارض له ، ولكن إعمال (ما) عمل ليس ، نسبة إلى الحجازيين ؛ لأنهم هم الذين أخرجوها من أصلها ، كما أن إهمال (ليس) نسبة إلى التميميين ؛ لأنهم هم الذين أخرجوها من أصلها . وخلع عيسى بن عمر الثقفي خاتمه من يده واعطاوه أبا عمرو بن العلاء يدل على سروره لعلمه بشيء لم يكن يعلمه من قبل وهو إجازة الرفع في ((ليس الطيب إلا المسك)) كلغة للتميميين ؛ إذ المعلوم عنده أنّ (ليس) ليس فيها إلا رفع الاسم ونصب الخبر.

ولما وجد البصريون والكوفيون إعمال ليس عمل كان فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر؛ فيقال: ليس زيد قائماً ، وليس زيد إلا قائماً ، وإهمالها إهمال (ما) فارتفع ما بعده ، فيقال : ليس الطيب إلا المسك ، اختلفوا في فعليتها وحرفيتها ، فذهب البصريون إلى أنها فعل ، وذهب الكوفيون إلى أنها حرف<sup>(٣)</sup> ، قال ابن بري: ((هذه المسألة من أشكال مسائل العربية التي اضطربت أقوال النحويين في تحقيقها ، وقل أن تجد فيهم من قرب مراميها ومحض المعنى فيها ، وسبب ذلك تعارض الأدلة وتكافؤها في ((ليس)) هل هي فعل أو حرف ؟ وقد حكي عن أبي بكر ابن السراج على مكانته من هذا العلم أنه أقام أربعين سنة يتزدد في ليس : هل هي فعل أو حرف ، وسبب ذلك ما قدمته من تعارض الأدلة وتكافؤها للقبيلين . وال الصحيح فيها على ما تقتضيه صناعة العربية أنها فعل وإن كانت مشبهة للحرف ... ))<sup>(٤)</sup>

ثم ذكر ابن بري أدلة على أنها فعل ، ومن هذه الأدلة اتصال ضمائر الرفع بها على حد اتصالها بالأفعال ، وذلك نحو : لست كضربي ، ولسنا كضربنا ، ولستن كضربتن ، وليسوا كضربوا .

ومنها استثار الضمير الغائب ، كاستثاره في الفعل ، وذلك نحو: زيد ليس قائماً. ومنها

(١) مجالس العلماء ٢٤٢

(٢) انظر اللامات ٧

(٣) جواب مسائل العشر ٤٠

نصبها لخبرها مقدماً ومؤخراً ومحجاً ومنفياً ، كقولك: ليس زيد قائماً ، وليس قائماً زيداً ، وقائماً ليس زيداً ، وليس زيداً إلا قائماً ، ولا يجوز ذلك في (ما) لا تقول: قائماً ما زيداً ، ولا ما قائماً زيداً ، وكذلك لا تقول: ما زيد إلا قائماً.

ومنها امتناعها من أن تكون جواباً للقسم على حدّ ما تكون عليه (ما) فلا يحسن (والله ليس زيد قائماً) ، ويحسن ذلك في (ما) إذا قلت: (والله ما زيد قائماً).

وما استدل به الكوفيون على أنّ (ليس) حرف كونها لا تأتي إلا معنى في غيرها، كحروف المعاني.

وكونها لا تدل على حدث وزمان محصل من صيغتها كالأفعال التامة ، نحو: قام وقعد وغيرهما ، ولا تدل على الزمان المحصل الذي قد جرّد من معنى الحدث كدلالة الأفعال الناقصة، وإذا لم تكن واحداً من هذين القسمين لم تكن فعلاً.

وكونها لا تستقل بمعنى دون منصوبها في حالة من الأحوال ، فلا تقول: ليس زيداً. ومنها أيضاً قولهم: ((ليس الطيب إلا المسك)) والظاهر في هذه المسألة يقضي كونها حرفًا ينزله (ما).<sup>(١)</sup>

قال ابن بري: ((والصواب ما قدمته من كونها فعلاً مضارعاً للحروف على حد (نعم وبئس وعسى) ونحو ذلك من الأفعال المضارعة للحروف. ألا ترى أنه قد توجد في كلام العرب أسماء كثيرة مضارعة للحروف مثل (أين وأنى ومتى وأيان وكيف) ونحو ذلك؟، وليست حرفًا لتشابهتها لها. ألا ترى أن في كلامهم أسماء قد شابت الفعل في كونها تقع أمراً ونهياً كما تكون الأفعال؟، وذلك في مثل ((مناع زيداً)) و((دراك عمرًا)) و((لحاق جعفرًا)) و((تراك بكرًا)) ، فهذه كلها بمعنى امنع وأدرك والحق واترك ، ولم يوجبا بذلك أنها أفعال ، بل قطعوا على أنها أسماء فليست مشابهة الشيء للشيء في معنى من المعاني بمحض أن تجعله نفس الشيء المشبه به ))<sup>(٢)</sup>

وكما اختلفوا في حرفيتها وفعاليتها اختلفوا في المنفي بها قال ابن هشام: (( اختلف في (ليس) فقال الجزولي : هي للنفي مطلقاً ، وقال الجمهور : هي لنفي الحال. قال الزمخشري في المفصل : فلا تقول : ليس قائماً غداً ، وقال الشلوبين ، وتبعه الناظم وابنه، وهو الصواب ، إذا

(١) انظر جواب مسائل العشر ٤١ فما بعدها

(٢) جواب مسائل العشر ٤٤

لم يكن للخبر زمان مخصوص تقيد نفيها بالحال ، كما يحمل عليه الإيجاب المطلق ، وإن كان له زمان مخصوص تقيد نفيها به. فمما نفت فيه الماضي قوله: ليس خلق الله مثله. وعلى ذلك أجاز سيبويه : ما زيد ضربته ، بالرفع على أن تكون ما حجازية ، ولو لم يصلح للليس نفي الماضي لم يجز ذلك في (ما) المحمولة عليها. وما نفت فيه المستقبل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرَبِي﴾<sup>(٢)</sup> والقول عندي أن (ليس) فعل ، وعامل عمل (كان) ، فيرفع المبتدأ وينصب الخبر ، فيقال: ليس زيد قائمًا ، ومعناه نفي قيام زيد الآن ، وكونه فعلاً ، وعاملًا ، وفي معنى النفي في الحال هو الأصل فيه.

وكونه مهملاً في نحو : ((ليس الطيب إلا المسك)) و((ليس الشراب إلا العسل)) و((ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها)) طارئ عليه أو عارض له ، والأصل فيه الإعمال فيقال: ((ليس الطيب إلا المسك)) و ((ليس الشراب إلا العسل)) و((ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله)).

ولكنه أهمل إهمال (ما) حملًا له عليه ؛ لما بينهما من المشابهة وهي الدلالة على النفي في كل منهما ؛ لذلك جاز للحجازيين أن يعملوا (ما) عمل ليس فقالوا: ما زيد قائمًا ، كما جاز للتميميين أن يهملوها إهمال (ما) فقالوا : ليس الطيب إلا المسك للتعادل بينهما وأخذنا بالأصل القائل ((ليس في العربية شيئاً تضارعاً فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض أحواله ))<sup>(٤)</sup>

على أن بعض النحوين يرى إبقاء (ليس) على أصله الذي هو الإعمال عمل كان، فذكر أن في (ليس) ضمير الشأن ، والجملة بعدها خبرها كما قيل في أحد توجيهي قول هشام أخي ذي الرمة:

هي الشفاء لدائي إن ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول  
التقدير: ليس الأمر شفاء الداء مبذول منها.<sup>(٥)</sup> وقال الرضي: ((ورفع ما بعد (إلا) في

(١) سورة هود الآية (٨)

(٢) سورة الغاشية الآية (٦)

(٣) التخلص ٢٢٦-٢٢٥

(٤) مجالس العلماء للزجاجي ٢٤٢، وانظر تذكرة النهاة لأبي حيان ١٤١

(٥) انظر مجالس العلماء ٢٤٣-٢٤٢

نحو: ((ليس الطيب إلا المسك )) ، لغة تميم ، وذلك لحملهم (ليس) على (ما) ، وقال أبو علي : في (ليس) ضمير الشأن ، ولا يطرد ذلك العذر لوروده في كلامهم نحو: ((الطيب ليس إلا المسك )) بالرفع ، وجوز أيضًا أن يكون ((إلا المسك )) : إما بدلًا من الطيب أو صفة له ، والخبر محذف ، أي ليس إلا المسك في الدنيا ، ويشكل ذلك بزلزوم حذف الخبر بلا ساد مسدّه، إذن ولم يثبت ))<sup>(١)</sup>

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٠٠-١٩٩/٢

### ثالثاً - إهمال الفعل لزيادته في الكلام:

كما يقع بعض الحروف زائداً يقع بعض الأفعال زائداً أيضاً ، ففي معرتك الأقران: ((باب الريادة للحروف وزيادة الأفعال قليل والأسماء أقل ))<sup>(١)</sup>

ومن الأفعال التي وقعت زائدة ((كان)) ، قال ابن السراج : ((كان في قوله: ما كان أحسن زيداً ، الكلام ما أحسن زيداً ، و((كان)) إنما جيء بها لتبيّن أن ذلك كان فيما مضى ))<sup>(٢)</sup>

وقال ابن جني : ((وقد تزداد (كان) مؤكدة للكلام ، فلا تحتاج إلى خبر منصوب ، تقول: مررت بـرجل كان قائماً ، أي مررت بـرجل قائم ، وكان زائدة لا اسم لها ولا خبر . وتقول: زيد كان قائماً ))<sup>(٣)</sup>

ويلاحظ من قول ابن السراج أن ((كان)) وقعت زائدة بين ما التعبيرية وخبرها كما يلاحظ من قول ابن جني وقوعها بين الصفة والموصوف (مررت بـرجل كان قائماً) وبين المبتدأ والخبر (زيد كان قائماً).

كما عُدَّ من زيادة ((كان)) وقوعها بين الصلة والموصول كما في قوله تعالى: ﴿...كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾<sup>(٤)</sup> ، قال الميرد: ((إنما معنى ((كان)) هنا التوكيد ، فـكأنَّ التقدير - والله أعلم - : كيف نكلم من هو في المهد صبياً ، ونصب صبياً على الحال . ولولا ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس ، ولا دلالة الكلام على أنه تكلم في المهد ؛ لأنك تقول للرجل: كان فلان في المهد صبياً ، فهذا لا ينفك منه أحد أنه قد كان ثم انتقل ، وإنما المعنى : كيف نكلمه وهو الساعة كذا ))<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن يعيش: ((والمراد نكلم من في المهد صبياً ، ولو أريد فيها معنى المضي لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة ؛ لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس

(١) معرتك الأقران ٢٥٦/١

(٢) الأصول ٢٥٨/٢

(٣) اللمع ١٢٢

(٤) سورة مريم الآية (٢٩)

(٥) انظر المقتضب ١١٦/٤ ، وشرح المفصل ١٠٠/٧

(٦) المقتضب ١١٨-١١٧/٤

ومن زيادة ((كان)) وقوعها بين الجار والمحرر نحو قول الشاعر:

**سَرَّاًةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ<sup>(٢)</sup>**

وقال ابن جني : ((أي على المسومة العراب وألغى كان))<sup>(٣)</sup>

ومن زيادة ((كان)) وقوعها بين الفعل ومفعوله الذي لم يسم فاعله نحو قول العرب:  
((ولدت فاطمة بنت الخشب الكلمة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم))<sup>(٤)</sup>

وكما وقعت ((كان)) زائدةً بلفظ الماضي وقعت أيضاً زائدةً بلفظ المضارع وبين المبتدأ  
وخبره في قول الشاعر:

**أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَّبِيلٌ إِذَا تَهُبُ شَمَالٌ يَلِيلٌ<sup>(٥)</sup>**

كما وقعت ((كان)) زائدةً بلفظ المضارع بين ((ما)) التعبجية و فعل التعجب عند  
الفراء ، قال أبو حيان: ((وأجاز الفراء زيادة ((يكون)) بين أفعل و ((ما)) في التعجب ،  
نحو: ما يكون أطول هذا الغلام ! لفظه يشعر بأنه مسموع ؛ لأنه قال: وقد يقال في المستعمل:  
ما يكون أطول هذا الغلام ! يشهد لقوله قول رجل من طيء :

**صَدَقْتَ قَائِلَ مَا يَكُونُ أَحَقُّ ذَاهِلًا بِيَدِ ذَوِي السُّيَادَةِ يَافِعًا<sup>(٦)</sup>**

وذهب سيبويه والخليل إلى زيادة ((كان)) مع إسنادها إلى الضمير في قول الشاعر:

**فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ<sup>(٧)</sup>**

وتبعهما أبو علي حيث يقول : ((فإن قلت : فكيف يلغى ((كان)) وقد عملت؟ قلنا :  
تكون ((كان)) لغوا ، والضمير الذي فيها تأكيد لما في ((لنا)) لا أنه مرتفع بالفاعل. ألا  
ترى أنه لا خبر له. فإن قلت: كيف جاز أن تلغيها وقد عملت؟ قلنا: لا يمتنع ذلك. ألا ترى  
أنك تلغى ((ظننت)) بأسرها ، وهي جملة وقد عمل ما تلغيه من الفعل فكذلك يجوز أن تلغى

(١) شرح المفصل ٩٩/٧ - ١٠٠

(٢) انظر اللمع ١٢٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٩٢/١ ، وشرح المفصل ٩٩/٧

(٣) اللمع ١٢٢

(٤) المقتضب ١١٦/٤ ، وشرح المفصل ٧/٧

(٥) انظر التخلص ٢٥٢

(٦) التذليل والتكميل ٢١٧/٤

(٧) انظر الكتاب ١٥٣/٢

(( كان )) وحدها في قوله: (( كانوا كرام )) كما جاز إلغاء الجملة بأسوها في (( ظنت )) بل يكون إلغاء بعض الجملة أيسر من إلغاء الجملة بأسوها.

وجاز إلغاء (( كانوا ))؛ لأنها لم تقع أولاً إنما وقعت بين صفة وموصوف، فجاز إلغاؤها كما جاز إلغاء (( هو )) لما كانت واقعة بين الخبر والخبر عنه، وكما جاز إلغاء (( كان )) في : ما كان أحسن زيداً.

وحكم ما تلغيه أن توسطه ولا تبتدئه قياساً على (( هو )) الفصل، ولا يبتدئ به؛ لأن الملغى غير معتمد به، وإذا كان غير معتمد به، وكان القصد في باب الإفاده غيره قبح أن يؤخر ما الاهتمام به أكثر، ويقدم ما العناية والاهتمام به أقل.

فإن قيل: لو كان الضمير في (( كانوا )) مؤكداً للضمير الذي في (( لنا )) لكن منفصلاً من (( كان )) وليس يقع المتصل موقع المنفصل في الضرورة ولو كان علامه للجمع مثل (( أكلوني البراغيث )) لكان بعيداً؛ لأن ذكره قد جرى وليس كذلك ما كان علامه للجمع))<sup>(١)</sup> وهذا اعتراض من أبي علي ولكن لم يذكر الرد عليه.

ومن الأفعال التي وقعت زائدة (( كاد )) يقول أبو حيّان في اختلاف أهل العربية في إعراب قوله تعالى: ﴿... كَادَ يَرِيْغُ﴾<sup>(٢)</sup>: (( ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة ومعناها مراد ولا عمل لها؛ إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل كان إذا زيدت يراد معناها ولا عمل لها، ويفيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود: (( مِنْ بَعْدَ مَا زَاغَتْ ))<sup>(٣)</sup> ياسقط (كاد)، وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا﴾<sup>(٤)</sup> مع تأثيرها للعامل وعملها هي فأحرى أن يدعى زيادتها وهي ليست عاملة ولا معمولة))<sup>(٥)</sup>

ويجوز أن تكون (( أصبح )) و (( أمسى )) زائدين إذا وقعا بين (( ما )) التعجبية و فعل التعجب، كقولهم: (( مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَذْفَاهَا )) يعنون الدنيا.<sup>(٦)</sup>

(١) البصريات ٨٧٥-٨٧٦ ، وإصلاح الخلل ١٧٧-١٧٥ ، والتذليل ٤/٢١٩

(٢) سورة التوبه الآية (١١٧)

(٣) انظر البحر ٥/١٠٩

(٤) سورة النور الآية (٤٠)

(٥) البحر ٥/١٠٩ ، وانظر الدر المصنون ٦/١٣٥

(٦) التخلص ٤/٢٥٢ ، والدر المصنون ٤/٥٠

وجواز زيادة ((أصبح)) و ((أمسى)) مذهب الكوفيين<sup>(١)</sup> والأخفش<sup>(٢)</sup>، وأجاز أبو علي الفارسي زيا遁themما في قول الشاعر:

عَدُّ عَيْنِكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

وقول الشاعر:

أَعَادِلُ قُولِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدِيكَ ذُنُوبِي<sup>(٣)</sup>

وجاء في شرح الجمل : (( وأجاز بعض النحوين زيادة (أضحي) وسائر أفعال هذا الباب إذا لم ينقض المعنى ))<sup>(٤)</sup> ، فأجاز : ما أضحي أحسن زيداً ! ، وزيد أضحي قائم.<sup>(٥)</sup> ونص أبو حيان في الارتشاف على أن صاحب هذا القول الفراء حيث يقول: (( ولا يزاد غيرها [ أي كان ] من أفعال هذا الباب خلافاً للكوفيين ، فإنهم أجازوا زيادة (أمسى) و(أصبح) في التعجب ، وحكوا (( ما أصبح أبداً ، وما أمسى أبداً )) يعنون الدنيا ، فإن ثبت فهو عند البصريين من القلة بحيث لا يقاس عليه ، وخلافاً لمن أجاز زيادة أفعال هذا الباب إذا لم ينقض المعنى ، وهو الفراء ، وخلافاً لمن أجاز زيادة كل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقضه ))<sup>(٦)</sup> ويتبين من هذا النص أن الفراء كما أجاز زيادة (أضحي) أجاز زيادة سائر آخرات (كان) شريطة عدم نقض المعنى ، كما أجاز زيادة آخرات (كان) بلفظ المضارع.<sup>(٧)</sup>

كما يتضح منه أن بعض النحوين أجاز زيادة كل فعل لازم ، وما ذكر من زيادة الأفعال اللازمة (إذهب) في قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَأَذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَامِ مِنْ عَجَبٍ

المعنى : بما بك والأيام من عجب ، ولم ترد أن تأمره بالذهاب.

و (قعد) في قوله: (( فلان قعد يتهمكم بعرض فلان )) ، وقد هنا لا معنى لها ، وإنما أراد

أن يقول : فلان يتهمكم بعرض فلان.<sup>(٨)</sup>

(١) انظر شرح جمل الزجاجي ٤١٥/١ ، والارتشاف ١١٨٦/٣

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١٩٤/٤

(٣) انظر التذليل والتكميل ٢١٦/٤ ، والخلص ٢٥٢

(٤) شرح الجمل ٤١٥/١

(٥) التذليل والتكميل ٢١٦/٤ ، والارتشاف ١١٨٦/٣

(٦) الارتشاف ١١٨٦/٣

(٧) انظر التذليل والتكميل ٢١٧/٤

(٨) انظر شرح الجمل ٤١٥/١ ، والتذليل والتكميل ٢١٦/٤

و (قام) في قول الشاعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمِنِي لَعِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

المعنى : علام يشتمني لعيم ؟ ولافائدة لـ (قام) كما جاء في شرح الجمل.<sup>(١)</sup> وفي التذليل

والتمكيل : (( المعنى : على ما يشتمني ))<sup>(٢)</sup>

وأورد البغدادي في الخزانة هذه الأفعال وعزا القول بزيادتها إلى ابن جني<sup>(٣)</sup> ونقل منه  
البغدادي : (( وليس هناك قيام ولا قعود ولا ذهاب ، ولكن هذه استراحات من العرب  
وتطريحات منها في القول ))<sup>(٤)</sup>

وزيادة الأفعال لا تؤخذ بقياس ، وإنما مردّها السماع عن العرب ، إلاّ (كان) إذا وقعت  
بين ما التعجبية و خبرها ، نحو: ما كان أحسن زيداً ، قال ابن هشام : (( لا يزيد من الأفعال  
بقياس إلاّ (كان) بين (ما) التعجبية و خبرها ، نحو: ما كان أحسن زيداً ، ولم تكثّر زيادتها  
في غير ذلك ، فيقاس عليه )).<sup>(٥)</sup>

وذكر ابن هشام في أوضح المسالك جواز زيادة (كان) بشرطين أحدهما : كونها بلفظ  
الماضي ، والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارّاً ومجروراً.<sup>(٦)</sup>

واختلف في عمل (كان) الزائدة فقال أبو علي: (( كان أبو بكر يقول في قوله: ما كان  
أحسن زيداً ، إنّ (كان) ملغى لا فاعل له . وقال قائل من متقدمي أهل العربية: إنّ في (كان)  
ضميراً لـ (ما) وأحسن زيداً في موضع خبره )).<sup>(٧)</sup>

ونصّ المرادي على أنّ إعمال (كان) الزائدة مذهب السيرافي والصيمرى حيث يقول:  
((واختلف في (كان) الزائدة فذهب السيرافي والصيمرى إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه  
الفعل كأنّه قيل: هو أى كان الكون )).<sup>(٨)</sup>

وقد سبق أنّ ابن جبني يرى أن (كان) زائدة لا عمل لها لا في الاسم ولا في الخبر: ((وقد

(١) شرح الجمل ٤١٥/١

(٢) التذليل والتمكيل ٢١٧/٤

(٣) انظر الخزانة ١٢٩-١٢٨/٥

(٤) الخزانة ١٢٩/٥

(٥) انظر التذليل والتمكيل ٢١٦/٤ ، وتخليص الشواهد ٢٥١

(٦) أوضح المسالك ١/١٤٠٩-٢٣١-٢٣٠ ، وانظر التأويل النحوى في القرآن ١٤٠٩/٢

(٧) البغداديات ١٦٧

(٨) التبصرة والتذكرة ١٩٢/١

تزاد (كان) مؤكدة للكلام ، فلا تحتاج إلى خبر منصوب ، تقول: مررتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ ، أي مررتُ بِرَجُلٍ قَائِمٌ ، وَكَانَ زَائِدَةً لَا اسْمَ لَهَا وَلَا خَبْرٌ . وتقول: زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ )<sup>(١)</sup>

وقال أبو عليٌّ مؤيداً القول بعدم رفع (كان) الزائدة الفاعل بقوله: ((وليس يخلو (كان) من أن يكون على أحد هذين الوجهين . والدليل على أن الوجه الثاني لا يجوز ، أن فعل التعجب على (أفعال) دون (فعل) فلو كان قوله: (كان) فعل تعجب لوجب أن يكون على (أفعال) دون (فعل) ، وقد قدمنا لِمَ لا يكون فعل التعجب دالاً على (فعل) دون (فعل) ، فلو أنَّ الأمر في (كان) على ما ذهب إليه ، لوجب أن يكون على (أفعال) دون (فعل) . ألا ترى أنك لا تجد فعلاً للتعجب مبنياً على (فعل) .

وشيء آخر من أجله لا يجوز أن يكون (كان) إلا ملغى وهو أنَّ فعل التعجب إنما يتعدى إلى الأسماء فتنتصب فيه نحو: ما أحسن زيداً ، ولم يقع في شيء منه موضع المفرد جملةً فيكون في موضع نصب ، فكذلك لا يجوز أن يكون أحسن زيداً في قوله: ما كان أحسن زيداً ، في موضع نصب )<sup>(٢)</sup>

وجاء في شرح المفصل: ((إنَّ كَانَ إِذَا زَيَّدَتْ كَانَتْ عَلَى وَجْهَيْنِ (أَحَدَهُمَا) أَنْ تَلْغِي عَنِ الْعَمَلِ بِقَاءَ مَعْنَاهُ . وَ(الآخَرُ) أَنْ تَلْغِي عَنِ الْعَمَلِ وَالْمَعْنَى مَعًا ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ لِضَرْبِ مِنَ التَّأْكِيدِ ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن منظور مصرحاً بعدم إعمال ((كان)) الزائدة ، وأنها لا تزداد إلا في الحشو: ((وَكَانَ زَائِدَةً لَا تَزَادُ أَوْلَى ، وَإِنَّمَا تَزَادُ حَشْوًا ، وَلَا يَكُونُ لَهَا اسْمٌ وَلَا خَبْرٌ وَلَا عَمَلٌ لَهَا ))<sup>(٤)</sup>  
وقد نسب ابن يعيش إلى المحققين أن (كان) إذا زيدت لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل بقوله: ((واعلم أن (كان) في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل ؛ لأنها ملغاة عن العمل هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبي علي ))<sup>(٥)</sup>

وقد ردّ ابن مالك من يزعم أن (كان) الزائدة مسندة إلى مصدر منوي حيث يقول: ((ولا حاجة إلى ذلك ، ولا يبالي بأن يقال: خلوها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كون الفعل حدِيثاً

(١) اللمع ١٢٢

(٢) البغداديات ١٦٨-١٦٧

(٣) شرح المفصل ١٠٠/٧

(٤) اللسان ٣٦٨/١٣

(٥) شرح المفصل ١٥٢/٧

عن غير مُحَدّث عنه ؛ لأن (كان) المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد ، فلا يالي بخلوّها من الإسناد ، كما أن الضمير الواقع فصلاً لما قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استجيز أن لا يكون له موضع من الإعراب )<sup>(١)</sup>

وعدم إعمال الفعل الزائد ليس مقصوراً على (كان) وإنما يشمل جميع الأفعال الزائدة كما قال ابن السراج : (( وحق الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد ))<sup>(٢)</sup> وقد سبق تصريح أبي حيّان مجحبيء (كاد) زائدة أيضاً ، وعدم إعمالها.

وما تقدّم يتضح أن رأي الجمهور والمحققين أن الأفعال الزائدة مهملة لا عمل لها ؛ لأن وجودها في الكلام كعدم وجودها ، فكانت حديقة أن لا تكون عاملة ولا معمولة كما قال ابن السراج ؛ لأن هذه الأفعال لو عملت فيما تدخل عليه من الكلام لصارت غير زائدة ، فلا يجوز إخراجها منه لاحتلال المعنى المراد.

---

(١) شرح التسهيل ٣٦١/١ ، وانظر التذليل والتكميل ٢١٤/٤

(٢) الأصول ٢٥٩/٢

#### رابعاً - إهمال الفعل للفصل بينه وبين معموليه بما له صدر الكلام:

التعليق هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً.<sup>(١)</sup> قال ابن هشام : (( وإنما سُئِي هذا الإهمال تعليقاً ؛ لأنّ العامل في نحو قوله : (( علمتُ ما زيد قائم )) عامل في محل ، وليس عاملًا في اللفظ ، فهو عامل لا عامل ، فشبّه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة ، والمرأة المعلقة هي التي أساء زوجها عشرتها ))<sup>(٢)</sup>

والفرق بين التعليق والإلغاء أن الجملة مع التعليق في تأويل المصدر معمول للفعل المعلق ، كما كان كذلك قبل التعليق ، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزاين على الجملة المعلق عنها الفعل ، نحو: علمتُ لزيد قائم ، وبكرًا فاضلاً . وأمّا الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد ، فمعنى زيد علمت قائم زيد في علمي قائم ، فالجملة الملغى عنها لا محل لها من الإعراب ؛ لأنّه لا يقع المفرد موقعها ، بخلاف الجملة المعلق عنها.<sup>(٣)</sup>

وإنّما تعلق هذه الأفعال إذا ولها حرف الاستفهام كالمهمزة ، نحو: علمتُ أزيد في الدار أم عمرو ، وقد يكون اسمًا متضمناً لمعنى الاستفهام كـ (أيّ) ، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْعَلَمْ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾<sup>(٤)</sup> و (أين) ، نحو: علمتُ أين جلست ، و(متى) نحو: علمتُ متى تخرج ، و(من) ، نحو: علمتُ غلامًّا من عندك ، وقد يكون لام الابتداء ، نحو: علمتُ لزيدًّا عندك ، وقد يكون حرف النفي كـ (ما) ، نحو: أطنّ ما زيدًّا منطلق ، و (إن) ، نحو: علمتُ إن زيدًّا قام ، و (لا) ، نحو: علمتُ لا زيدًّا في الدار ، وعلمتُ لا رجل في الدار ، وقد يكون (إن) المكسورة إذا لم يمكن فتحها ، وذلك إذا جاء في حيزها لام الابتداء ، نحو: علمتُ إن زيدًا لقائم ، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾<sup>(٥)</sup>

وإنّما علّقت هذه الأشياء العامل للزوم وقوعها في صدر الجملة وضعًا ، فأبقيت الجملة التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لأصل هذه الحروف ؛ إذ لو أعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها خرجت عن أن يكون لها صدر الكلام.<sup>(٦)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/١٥٥ ، وشرح قطر الندى ١٩٩ ، وأوضح المسالك ٥٦/٢ ، وشرح الأشنوني ٢/٢

(٢) شرح قطر الندى ٢٠١

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/١٥٥-١٥٦

(٤) سورة الكهف الآية (١٢)

(٥) سورة المنافقون الآية (١)

(٦) انظر شرح المفصل ٧/٨٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٤/١٦٠

والتعليق ليس مقصوراً على الأفعال السابق ذكرها وإنما يجري على كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو: شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسيت أم إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معنا خالد أمس أم لم يكن. وكل فعل يدل على العلم ، نحو: تبيّنت أصادق أنت أم كاذب. وكل فعل يطلب به العلم ، نحو: فكرت أم تقىم أم تسافر ، وامتحنت أم يصير عليّ أم يجزع ، وبلوت أيسكر إبراهيم الصناعة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل. وكل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت.<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٣٣/١

## خامسًا - إهمال الفعل لكتمه بـ (ما) :

من إهمال الفعل كته بـ (( ما )) الكافية ، قال أبو علي: (( وأمّا دخوها على الفعل ، فإنّها تدخل عليه فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل دخوها ، ألا ترى أنها تدخل عليه قبل الفعل ، نحو: قلّما سرتُ ، وقلّما يقول ، ولم يكن الفعل قبل دخول (( ما )) عليه يلي الفعل ))<sup>(١)</sup> وقال أيضًا: (( لا ينكر أن تكف الفعل عن عمله في الفاعل ... كما كف الحرف عن عمله ))<sup>(٢)</sup>

ومن الأفعال التي دخل عليها (( ما )) ففكتها عن العمل (قل) كما سبق ذكره و(كثرة) و (طال) ، قال ابن جنني: (( لا تكون (ليت) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل وقد نراه إذا كف بـ (ما) زال عنه عمله ، وذلك كقولهم: قلما يقوم زيد فـ (ما) دخلت على (قل) كافية لها عن عملها ، ومثله كثرا ، وطالما ، فكما دخلت (ما) على الفعل نفسه ففكته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضياً له ، كذلك تكون ما كافية لـ (ليت) عن عملها ، ومصيّرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعاً بعده ... ))<sup>(٣)</sup>

ومن دخول (ما) على (قل) قول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْلَوْتِ الصُّدُودَ وَقَلْمَانَا وِصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ<sup>(٤)</sup>

قال سيبويه: (( وإنما الكلام : وقل ما يدوم وصال ))<sup>(٥)</sup>. قال أبو علي: (( ومنذهبة في هذا كما تراه من أن قل كان حكمه أن يليه الاسم ؛ لأنّه فعل فلما دخلت عليه (ما) كفته وهيأته للدخول على الفعل كما تهيئ (رب) للدخول على الفعل ))<sup>(٦)</sup>

ومن الأفعال التي دخل عليها (ما) الكافية : (بس) و (نعم) ، قال الصimirي : (( فإذا دخلت (ما) على (نعم) و (بس) بطل عملهما ، وجاز أن يليهما مالم يكن يليهما قبل دخول (ما) تقول: نعم ما أنت ، وبس ما صنعت ، قال الله عز وجل: ﴿بِسْمِمَا اشْتَرَوْا بِهِ﴾

(١) البغداديات ٢٩٦-٢٩٥

(٢) البغداديات ٢٩٨

(٣) الحصائر ١/١٦٧-١٦٨

(٤) الكتاب ٣١/١ ، والبغداديات ٢٩٦

(٥) الكتاب ٣١/١ ، والبغداديات ٢٩٦

(٦) البغداديات ٢٩٦

أَنفُسَهُمْ<sup>(١)</sup>) وَلَمْ يَجِزْ قَبْلَ أَنْ تُدْخِلَ (ما) أَنْ تَقُولُ : نَعَمْ أَنْتَ وَلَا بَشَّ صَنَعْتَ<sup>(٢)</sup>) وَذَكَرَ أَبُو حَيَانَ كَفَ ((نَعَمْ)) و((بَشَّ)) بـ ((ما)) حِيثُ يَقُولُ : ((وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ نَعَمْ وَبَشَّ تَكْفَانَ بـ ((ما)) كَمَا كَفَّتْ بِهَا ((لَيْتَ)) و((لَعْلَ))<sup>(٣)</sup>)  
وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ هَشَامَ اتِّصَالَ (ما) بِالْأَفْعَالِ لِكَفَهَا عَنِ الْعَمَلِ إِلَّا ثَلَاثَةُ : قَلْ ، وَكَثُرَ ،  
وَطَالَ ، وَعَلَتْهُ شَبَهُهُنَّ بـ ((رَبٌ)) كَمَا ذَكَرَ أَنَّهُنَّ لَا يَدْخُلُنَّ إِلَّا عَلَى جَمْلَةِ فَعْلِيَّةٍ صَرَحَ بِفَعْلِهَا  
كَقُولَ الشَّاعِرِ :

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًّا أَوْ مُجِيبًا

فَإِمَّا دَخَولُهَا عَلَى الاسمِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُورَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُورِ يَدُومُ

فَنَسَبَ القَوْلَ إِلَى سَيِّدِهِ بِالْمَرْضَوَةِ حِيثُ إِنْ حَقَهَا أَنْ يَلِيهَا الْفَعْلُ صَرِيجًا ، وَالشَّاعِرُ أَوْلَاهَا  
فَعَلًا مَقْدِرًا ، وَأَنْ (الْوَصَال) مَرْتَفَعٌ بِيَدُومٍ مَحْنُوفًا مَفْسِرًا. وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ الْمِيرَدَ يَزْعُمُ زِيَادَةَ  
(ما) وَرَصَالَ فَاعِلَ لَا مُبْتَدَأ ، كَمَا ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَزْعُمُ كَوْنَ (ما) مَعَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَصْدِرِيَّةٍ  
وَلَيْسَ كَافَةً.<sup>(٤)</sup>

مَا تَقْدِيمُ يَظْهُرُ أَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي تَلْحَقُهَا (ما) لِكَفَهَا عَنِ الْعَمَلِ : قَلْ ، وَكَثُرَ ، وَطَالَ ،  
وَنَعَمْ ، وَبَشَّ ، خَلَافًا لِمَنْ يَرَى حَصْرَهَا فِي الْثَلَاثَةِ الْأُولَى. وَخَلَافًا لِمَنْ يَرَى زِيَادَتِهَا غَيْرَ كَافَةً ، أَوْ  
يَرَى كَوْنَهَا مَصْدِرِيَّةً.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : ((إِنَّ (قَلَّمَا) أَجْرَى نَفِيًّا ، وَغَلَبَ ذَلِكَ فِيهِ وَضَارِعُ الْحَرْفِ فَلَمْ يَقْتَضِ  
الْفَاعِلُ كَمَا لَا يَقْتَضِيهِ الْحَرْفُ لِمَشَابِهِتِهِ لَهُ ، وَيَدْلِلُ عَلَى إِجْرَائِهِمْ إِيَّاهُ بِحَرْفِ الْحَرْفِ أَنَّهُ لَا يَقْعُدُ إِلَّا  
مُبْتَدَأً وَلَا يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى شَيْءٍ فَكَمَا شَابَهَ الْحَرْفُ فِي هَذَا كَذَلِكَ شَابَهَ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ  
فَاعِلٌ))<sup>(٥)</sup> وَقَالَ أَيْضًا : ((وَيَدْلِلُ عَلَى إِجْرَائِهِمْ إِيَّاهُ بِحَرْفِ الْحَرْفِ وَأَنَّهُ لِذَلِكَ يَحْسَنُ أَنْ لَا  
يَقْتَضِي فَاعِلًا كَمَا يَقْتَضِيهِ سَائِرُ الْأَفْعَالِ لِمَشَابِهِتِهِ حَرْفُ النَّفِيِّ فِي قَوْلِهِمْ قَلَّمَا سَرَّتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا ،  
أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَرْفَعُوا الْفَعْلَ بَعْدَ (حَتَّى) كَمَا لَمْ يَرْفَعُوهُ بَعْدَ النَّفِيِّ فِي قَوْلِكَ : مَا سَرَّتُ حَتَّى

(١) سورة البقرة الآية (٩٠)

(٢) التبصرة والتذكرة ٢٧٩/١

(٣) تذكرة النحو ١١١

(٤) انظر المغني ٤٠٣ فَمَا بَعْدَهَا

(٥) البغداديات ٣٠٠

أدخلها ))<sup>(١)</sup>

فلماً أجريت مجرى حرف النفي الذي هو (( ما )) فلم تعمل في مدخولها كما لم تعمل (( ما ))؛ لأنها غير مختصة بالفعل دون الاسم.

## سادساً - إهمال الفعل لنقله إلى العلمية:

ذكر ابن جيني في كتابه ((المبهج)) أن الفعل يسمى به سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وما سمي به من الماضي: خضم، وترجم، وكعسب. ومن المضارع: يزيد، ويشرك، ويعفر، وتغلب. ومن الأمر: إصمت.<sup>(١)</sup> وأبشر.

وقال أبو البقاء العكيري: ((فمن ذلك فعل، لم يأت منه في الأسماء إلا (خضم)، و(بذر)، و(عثر) ... و(سلم) ... و(بقم) ... فإن سميت به شيئاً لم تصرفه))<sup>(٢)</sup>

وقال ياقوت الحموي في معجم البلدان: ((عثر بفتح أوله، وتشديد ثانية، وآخره راء مهملة بوزن بقّم، وشّلم، وخضم، وشّمر، وبذّر، وكل هذه الأسماء منقولة عن الفعل الماضي))<sup>(٣)</sup>

والفعل إذا سُميَّ به يهمل، وذلك لأنَّه إذا سُميَّ به تنتزع منه الفعلية، وانتقل إلى ما لا عمل له في الأصل، وهو الاسم، فصار بالنقل يدخل على الفعل، كما في نحو قوله: يزيد يزيدُ لعمَّاله العطاء، كما يدخل على الاسم في نحو: ((يزيد كريمة)). بينما كان قبل نقله من الفعلية إلى الاسمية لا يصح أن يدخل على الفعل كما قال المبرد: ((لا يلي فعل فعلاً؛ لأنَّه لا يعمل فيه))<sup>(٤)</sup>

فلما انتزعت من الفعل المنقول الدلالة على الحديث وصيغورته كالأسماء الجوامد أهمل، فلا يعمل في الفعل كما لا يعمل في الاسم، وجاء في الأشباه والنظائر: ((الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل وللحروف المختصة أصلية في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملًا فيه، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل، وأنه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاماً بأصلاته في العمل لذلك ولا كذلك الاسم؛ لأنَّه لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا إنه هو العامل ومعنى الأصلية أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره))<sup>(٥)</sup>

(١) انظر المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ٨ فما بعدها

(٢) اللباب في علل البناء ٥٠٦-٥٠٧

(٣) معجم البلدان ٤/٨٥

(٤) الكامل ١/٤٤١

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/٥١٥-٥١٦

## سابعاً - إهمال الفعل لوقوعه توكيداً :

التوكيда : المقصود به التوكيد اللفظي ، وهو إعادة الأول بعينه ، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والمحروف والجمل.<sup>(١)</sup> ومثال وقوع الفعل مؤكداً : ((قام قام زيد)) ، و((زيد قام قام)) ، فالفعل ((قام)) الثاني توكيداً لـ ((قام)) الأول توكيداً لفظياً. ومن شواهد وقوع الفعل مؤكداً قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النُّجَاهُ بِيَغْلِبِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فـ ((أتاك)) الثاني توكيداً لـ ((أتاك)) الأول ، و((اللاحقون)) فاعل ((أتى)) الأول.<sup>(٢)</sup>

وقد سبق قول ابن أبي الربيع في اسم الفعل أنه إذا وقع مؤكداً يهمل<sup>(٣)</sup> ، وكذلك الفعل إذا وقع مؤكداً في نحو قام قام زيد ، وزيد قام قام ، يعرض للثاني الإهمال ؛ وذلك لعدم جواز إعمالهما على معمول واحد وهو الفاعل ، فأعطي العمل الأول وأهمل الثاني ؛ لأنه في حكم الزائد ؛ لأنّه لم يؤت به إلا مجرد التأكيد.

(١) اللباب في علل البناء ٣٩٤/١

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢١٤/٢ ، و منهاة الحليل ٢١٤/٢

(٣) انظر البسيط ٣٦١/١

## ثامناً - إهمال الفعل لوقوعه مبدلاً منه:

البدل في اللغة هو العوض<sup>(١)</sup> وفي الاصطلاح هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.<sup>(٢)</sup> وقسمه النحويون إلى بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه. وبدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر. وبدل اشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتاماً بطريق الإجمال. وبدل مبain ، وهو ثلاثة أقسام ، لأنّه لابدّ أن يكون مقصوداً كما سبق في الحد، فإن لم يكن مقصوداً البتة ، ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط. وإن كان مقصوداً ، فإن تبيّن بعد ذكره فساد قصده فهو بدل النسيان. وإن كان قصده كل واحد منها صحيحاً فهو بدل الإضراب.<sup>(٣)</sup>

وقالوا : ((وكما يبدل الاسم من الفعل يبدل الفعل من الفعل))<sup>(٤)</sup> وقد ذكر صاحب النحو الرافي أوجهها لإبدال الفعل من الفعل ، وهي : إبداله بدل كل من كل ، كقوله تعالى: ﴿... وَمَنْ يَفْعُلُ ذَلِكَ يَلْقَأَ أَثَاماً يُضَاعِفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾<sup>(٥)</sup> وإبداله بدل بعض من كل ، كقولهم: ((إن تصلٌّ تسجدُ اللَّهُ يرْحَمُك)). وإبداله بدل اشتمال ، نحو: ((إني لن أسيء إلى الحيوان الإمام أزعجه)). وإبداله بدلاً مبائنا ، نحو: ((إن تطعم المحتاج تكسُه ثواباً يحرُسُك))<sup>(٦)</sup> وقال: ((والذي يدل في كل ما سبق - وأشباهه - على أن البدل بدل مفردات لا بدل جمل هو مشاركة الفعل التابع لمجموعه في نصبه أو جزمه))<sup>(٧)</sup>

وما ذكره صاحب النحو الرافي من أنواع إبدال الفعل من الفعل بدل مفردات لا بدل جمل يلاحظ عليه أن الفعل المبدل منه مكونٌ من مسند ومسند إليه ، وهو أقل ما يتراكب منه الجملة أو الكلام ، ففي مثال النوع الأول المبدل منه الجملة الشرطية ((منْ يفعل)) ، وكذلك في مثال النوع الثاني ((إنْ تصلٌّ)) وفي مثال النوع الرابع ((إن تطعم المحتاج)) ، وفي مثال النوع الثالث المبدل منه جملة اسمية ((إني لن أسيء إلى الحيوان)).

(١) انظر المعجم الوسيط ٦٣٧

(٢) أوضح المسالك ٣٥٥/٣

(٣) انظر أوضح المسالك ٣٥٧/٣ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/٢

(٤) شرح ابن عقيل ٢٥٣/٢

(٥) سورة الفرقان الآية (٦٨-٦٩)

(٦) انظر النحو الرافي ٦٨٥/٣ فما بعدها

(٧) النحو الرافي ٦٨٦/٣

ولو أُبَدِلَ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ قَبْلَ ذِكْرِ مُعْمَلِهِ سَوَاءٌ كَانَ فَاعِلًاً أَوْ مَفْعُولًاً ، كَقَوْلِكَ مَثَلًا: جَاءَ  
ذَهْبَ زَيْدَ إِلَى الْبَيْتِ ، وَفَتَحَ أَغْلَقَ عَمَرَوْ الْبَابَ، وَاعْتَرَضَ وَافَقَ خَالِدًا عَلَى الْمَشْرُوعِ . فَالْمُبَدِّلُ مِنْهِ  
الَّذِي هُوَ (جَاءَ) وَ (فَتَحَ) وَ (اعْتَرَضَ) مَهْمَلَاتٍ وَغَيْرَ عَامَلَاتٍ؛ لَأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ، فَهِيَ  
كَالرَّائِدِ.

## الفصل الثالث

### الإهمال العارض في الحروف

يشمل ما يلي:

- إهمال الحرف لحمله على نظيره غير العامل
- إهمال الحرف لتخفيه
- إهمال الحرف لدخوله على ما ليس معرباً
- إهمال الحرف للفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط أو غيرها
- إهمال الحرف لفقد شرط من شروط عمله
- إهمال الحرف لكتفه بـ (ما)
- إهمال الحرف لنقله إلى العلمية
- إهمال الحرف لوقوعه توكيداً
- إهمال الحرف لوقوعه مبدلاً منه
- إهمال الحرف لتوازده هو وعامل آخر على معمول واحد

الحروف العاملة منها ما هو عامل في الاسم ، ومنها ما هو عامل في الفعل ، فالذى يعمل في الاسم ، منه ما يعمل فيه الجر ، ومنه ما يعمل فيه النصب والرفع ، ومنه ما يعمل فيه الرفع والنصب.

ويسمى الذي يعمل فيه الجر بـ (( حروف الجر )) ، وهي : ما وضع للإضفاء بفعل أو شبهه ، أو معناه إلى ما يليه ، وهو الاسم الصريح .<sup>(١)</sup> ، ومن حروفه: الباء ، والتاء ، واللام ، والكاف ، والواو ، وربّ ، وعن ، وفي ، ومن... . وسميت هذه الحروف بهذا الاسم ؛ لأنها تحرّك المعاني الأفعال إلى الأسماء ؛ لأنك إذا قلت: مررتُ بزيد ، فاتصل المرور بزيد . وقيل: سميت به باعتبار عملها ، فيكون من قبيل تسمية المؤثر بالأثر ، كتسمية الأحرف الجازمة بحروف الجزم .<sup>(٢)</sup>

ويسمى الذي يعمل فيه النصب والرفع بالأحرف المشبهة بالفعل ، وهي: إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، ولكنّ ، ولعلّ ، وليت . وإنما عملت هذه الأحرف النصب في المبتدآت والرفع في الأخبار ؛ لمشابهتها الأفعال من أربعة أوجه :

أحداها - أن الضمير المتصوب يتصل بها كما يتصل بالفعل ، تقول: إِنْهُ ، وإنهما كما تقول: ضربه وضربهما .

والثاني - أن هذه الأحرف تدل على الأحداث كما أن الأفعال تدل عليها فإنّ إنّ وأنّ يدلان على التأكيد ، ولكنّ يدل على الاستدراك ، وكأنّ يدل على التشبيه ، وليت يدل على التمني ، ولعل يدل على الترجي . ألا ترى أنك لو قلت : كأنّ زيداً عمرو لكان كقولك: شبهت زيداً بعمرو ، فقد دلّاً جمیعاً على المصدر وهو التشبيه .

والثالث - أنها مفتوحة الأواخر كال فعل الماضي ، تقول: لَيْتَ وَلَعَلَّ كَمَا تقول: خرج ودخل . وإنما حرّكت الأواخر لالتقاء الساكنين ، وخصت الفتحة لأنها أخف الحركات .

والرابع - أنها مركبة من ثلاثة أحرف وأربعة أحرف أصولاً والفعل لا يكون إلاّ ثلاثة أو ربعاً أصولاً ، فإنّ وأنّ وليت ثلاثة ، مثل : ضرب ونفع ، ولكنّ وكأنّ ولعلّ رباعية ، مثل دحرج ، وقرمط .

(١) العوامل المائة ١٥٥

(٢) العوامل المائة ١٥٦

فلماً أشبهت هذه الحروف الأفعال هذه المشابهة من جهة اللفظ والمعنى عملت عملها كما أن الفعل المتعدي يرفع الفاعل ، وينصب المفعول في مثل ضرب زيد عمرًا ، وضرب عمرًا زيدًا. رفعت الخبر ونصبت الاسم ؛ لأنها أشبهت من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله ، كما تقول: ضرب عمرًا زيد ، تقول إنّ زيدًا قاتم.<sup>(١)</sup>

ويسمى الذي يعمل فيه الرفع والنصب بالحروف المشبهة بـ ((ليس)) ، وهي: ما ، وإن ، ولا ، ولات النافيات. وتعمل ((لا)) عمل ((إن)). وهذه الأحرف لا تعمل إلا بشروط. والذي يعمل في الفعل ، منه ما يعمل فيه النصب ، وهو أنْ ، وكيفي ، ولن ، وإذا ، وتسمى بنواصب المضارع ، وعمل ((إذن)) فيه مشروط بشروط. وقسم يعمل فيه الجزم ، وهو لم ، ولما ، ولا النافية ، ولام الطلب ، وإن الشرطية ، وتسمى بحروف الجزم. وقد يعرض بعض هذه الحروف الإهمال إما لحمله على نظيره غير العامل ، أو لتخفيه ، أو دخوله على ما ليس معرباً ، أو الفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط ، أو فقد شرط من شروط إعماله ، أو كفه بـ ((ما)) ، أو نقله إلى العلمية ، أو وقوعه توكيداً ، وغير ذلك. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها.

---

(١) كشف المشكل في النحو ١٤٨-٣٤٩ ، وشرح المفصل ٥٤/٨

## أولاً - إهمال الحرف لحمله على نظيره غير العامل:

الذي يهمل من الحروف لحمله على نظيره : ((أن)) المصدرية ، و ((إن)) الشرطية ، و ((لم)) النافية. فأمّا ((أن)) المصدرية ، فقد أهملت ؛ لحملها على ((ما)) أختها في قول الشاعر :

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مِيرَتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وقوله :

نَرْضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِيْنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

وقوله :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمُهَا مِنْيِ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُبْلِغَا أَحَدًا

وقراءة مجاهد لقوله تعالى: ﴿أَنْ تُتَمَّ الرَّضَاعَة﴾<sup>(١)</sup> بالرفع.<sup>(٢)</sup>

حيث إن (أن) في الأبيات السابق ذكرها والآية المنسوبة قراءتها بالرفع إلى مجاهد لم تعمل ؛ لأنها لما كانت بمعنى (ما) في الدلالة على المصدرية حملت عليها ؛ لذلك أهملت، فلم تعمل في الفعل المضارع كما لم تعمل فيه (ما).<sup>(٣)</sup>

و((إن)) الشرطية قد عرض لها الإهمال ؛ لحملها على ((لو)) ، قال ابن مالك: ((ونظير حمل (متى) على (إذا) وحمل (إذا) على (متى) حملهم (إن) على (لو) في رفع الفعل بعدها. فمن رفع الفعل بعد (إن) حملًا على (لو) قراءة طلحة : ﴿فَإِنْ مَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾<sup>(٤)</sup> بسكون الياء وتحقيق التون<sup>(٥)</sup> ، فأثبتت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إن) مؤكدة بـ (ما) حملًا لها على (لو)<sup>(٦)</sup>)

وقال ابن هشام: ((اعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال كما روی في الحديث:

(١) سورة البقرة الآية (٢٣٣)

(٢) انظر البحر ٢١٣/٢، وانظر المجمع ٢٨٤/٢

(٣) انظر التخمير ٤/١٢٨، والبحر ٢١٣/٢، والمجمع ٢٨٤/٢

(٤) سورة مريم الآية (٢٦) والذي في المصحف الذي بين أيدينا ﴿فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾

(٥) انظر البحر ٦/١٨٥ ، ومعجم القراءات القرآنية ٤/٤

(٦) شواهد التوضيح ١٩

((فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ))<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>

حيث إن (إن) لما كانت نظيرة (لو)؛ لأنها تدل على الشرط كما تدل عليه (لو)، فلما كانت (لو) لا تعمل في المضارع، فكذلك ما حمل عليها لا تعمل فيه أيضًا، فأهملت (إن) كما أهملت (لو).

و ((لم)) كما في قول الشاعر:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذَهْلٍ وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلْيَفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

حيث لم تعمل هي في المضارع الذي هو (يوفون)، وكان حقها أن تعمل فيه؛ لاختصاصها به. وانختلف توجيه النحاة في البيت السابق، فذهب ابن جني إلى أنه شاذ، وإنما جاز ذلك على تشبيه (لم) بـ (لا).<sup>(٣)</sup> كما ذهب إليه ابن يعيش.<sup>(٤)</sup>

وذكر ابن مالك أن رفع الفعل المضارع بعدها لغة، قال: ((فرفع الفعل بعد (لم)، وهي لغة لقوم))<sup>(٥)</sup> ونقل عنه المرادي قوله هذا، كما ذكر أن ذلك عند بعض النحوين ضرورة.<sup>(٦)</sup> وقال أبو حيان: ((وقد تلغى (لم) في الشعر فلا تجزم حملًا على (ما) وقيل حملًا على (لا))<sup>(٧)</sup>، وجاء في البصائر: ((وقيل: ضرورة . وقيل: بل لغة صحيحة لبعض العرب ، وقال اللحياني: وقد ينصب الفعل بعدها وهي لغة لبعض العرب ))<sup>(٨)</sup>

ومن إهمال (لم) قول الشاعر:

وَأَمْسَوْا بَهَالِيلَ لَوْ أَقْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ<sup>(٩)</sup>

ففي الخزانة: ((حكم لـ (لم) بدلاً من حكمها بحكم (ما)، لما كانت نافية مثلها، فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعد (ما))<sup>(١٠)</sup>

(١) الحديث في صحيح مسلم ص (٣٧) رقم (٩)

(٢) المغني ٩١٥

(٣) انظر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢

(٤) انظر شرح المفصل ٧/٨-٩

(٥) شرح التسهيل ١/٢٨، وانظر المغني ٣٦٥

(٦) الجنى الداني ٢٦٦، وانظر الهمع ٤٤٧/٢

(٧) الارتشاف ٤/١٨٦١

(٨) البصائر ٤/٤٤٢

(٩) خزانة الأدب ٩/٣

(١٠) الخزانة ٩/٣

ونستخلص مما تقدم أن (لم) فيها ثلات لغات من حيث إعمالها وإهمالها الأولى : أنها حرف نفي جازم ، والثانية : أنها حرف نفي ناصب للمضارع كنصب (لن) ، وخرج على هذه اللغة - على قول - قراءة قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾<sup>(١)</sup> والثالثة: أنها حرف نفي غير جازم، كعدم حزم (ما) للمضارع. ولكنها أهملت مع اختصاصها بالمضارع ؛ لأنها صارت كجزء منه ؛ يدل عليه عدم جواز الفصل بينها وبين المضارع بفواصل.

والسر في إهمال (لم) إذا اعتقدنا شذوذ عدم حزمها للمضارع بعدها أنها محمولة على (لا)<sup>(٢)</sup> ، أو على (ما)<sup>(٣)</sup> ؛ لأنها للنفي كما أن (لا) و(ما) للنفي ، فأهللت هي، كما أهملت (لا) و(ما) ، فأخذت حكمهما ؛ لأنهما غير عامتين ؛ لعدم اختصاصهما بالفعل دون الاسم. ولكن حملها على (ما) أحسن ؛ لأن (ما) تنفي الماضي كثيراً بخلاف (لا).<sup>(٤)</sup> وقد أشار ابن جني إلى قيام بعض حروف النفي مقام بعضها بقوله: (( فقد يشبه حروف النفي بعضها بعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه ))<sup>(٥)</sup>

وذكر لذلك أمثلة من أقوال العرب ، منها البيت السابق ذكره حيث قال: (( فإنه شبه للضرورة (لم) بـ (لا))<sup>(٦)</sup>  
ومنها قول الشاعر:

أَجِدَكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرْقَدَهَا مَعَ رُقَادِهَا

حيث استعمل (لم) في موضع الحال ، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال.  
وقول الشاعر:

أَجِدَكَ لَنْ تَرَى بِشُعْلَيْبَاتٍ وَلَا يَبْدَأَ نَاجِيَةً ذَمُولاً

حيث استعمل (لن) في موضع (ما)<sup>(٧)</sup>

(١) انظر البحر ٤٨٧/٨ ، ومعجم القراءات القرآنية ١٨٧/٨ ، والقراءة التي في المصحف ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ ...﴾ سورة الشرح الآية (١)

(٢) شرح عمدة الحافظ ٣٧٥/١ ، ٣٧٦ ، والارتفاع ٤/١ ، ١٨٦١ ، وشرح الأشنوني ٤/٥

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩١ ، الارتفاع ٤/١ ، ١٨٦١ ، وشرح الأشنوني ٤/٥

(٤) شرح الأشنوني ٤/٥

(٥) الخصائص ١/٣٨٨

(٦) الخصائص ١/٣٨٨

(٧) انظر الخصائص ١/٣٨٨

وقال الشيخ عضيمة رحمه الله : (( في القرآن آيات بقي معنى المضارع بعد (لم) فيها على معنى الاستقبال ، ولا يزداد بالمضارع بعدها معنى المضي ، ولم أجد للمعربين ولا المفسرين أقوالاً في هذه الآيات ، وهي : ﴿ وَنَادُوا أَصْحَابَ الْجَنَّةَ أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾<sup>(١)</sup> - ﴿ وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجَبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشِرَنَا هُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾<sup>(٢)</sup> - ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوْهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> - ﴿ وَرَأَى الْمُجْرُمُونَ النَّارَ فَظَلُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرَفًا ﴾<sup>(٤)</sup> - ﴿ وَقَبْلَ أَدْعُوا شُرَكَاءَ كُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوْهُمْ وَرَأُوا العَذَابَ ... ﴾<sup>(٥)</sup> - ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبَلِّسُ الْمُجْرُمُونَ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءُ وَكَانُوا بِشُرَكَائِهِمْ كَافِرِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> - ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ ﴾<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>

ثم قال بعد ذلك : (( وأيسر من ذلك أن نقول: إن حروف النفي يقوم بعضها مقام بعض ، فتتبادل مواقعها ))<sup>(٩)</sup> ونقل ابن جني قوله السابق ذكره: (( فقد يشبه حروف النفي بعضها بعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه ))<sup>(١٠)</sup>

(١) سورة الأعراف الآية (٤٦)

(٢) سورة الكهف الآية (٤٧)

(٣) سورة الكهف الآية (٥٢)

(٤) سورة الكهف الآية (٥٣)

(٥) سورة القصص الآية (٦٤)

(٦) سورة الروم الآية (١٢، ١٣)

(٧) سورة الرحمن الآية (٥٦)

(٨) الدراسات ٢ / ٦٠٣-٦٠٤ (القسم الأول)

(٩) الدراسات ٢ / ٦٠٥ (القسم الأول)

(١٠) انظر الدراسات ٢ / ٦٠٥ (القسم الأول) ، والخصائص ١ / ٣٨٨

## ثانياً - إهمال الحرف لتخفيه:

إنّ ولكنّ وإنّ وكأنّ من الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، كقولك: إنّ زيداً كريماً، لتشبيهها بالفعل كما سبق ذكره آنفاً. ولكن هذه الأحرف إذا خففت يعرض لها الإهمال.

وقال سيبويه في إهمال ((إنّ)) و((لكنّ)) إذا خففتا : ((واعلم أنهم يقولون: إنّ زيد لذاهب ، وإن عمرو لخير منك ، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها وألزمها اللام ؛ لغلا تلبس بـ ((إن)) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها.

ومثل ذلك ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(١)</sup> ، إنما هي لعليها حافظ . وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> إنما هي لجميع ، و(ما) لغو. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَإِنْ نَظُنْكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٤)</sup>

وحدثنا من ثق به ، أنه سمع من العرب من يقول: إنّ عمراً لمنطلق ، وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وَإِنْ كُلًا لَمَّا لَيُوَفِّيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> يخففون وينصبون كما قالوا:

\* كأنه ثديه حُقَّان \*

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغيّر عمله لم يكُن ولم أبلِّغ حين حذف . وأماماً أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما<sup>(٦)</sup>

ويفهم من قول سيبويه أنّ وإنّ ولكنّ إذا خففتا يجوز فيهما الإهمال والإعمال ، والأكثر فيهما الإهمال.

ووصف المفرد الإهمال بأنه المختار حيث يقول: ((وقال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ فإن نصبت بها لم تحتاج إلى اللام ، نحو: إنّ زيداً منطلق ؛ لأن النصب قد

(١) القراءة التي في المصحف ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ سورة طارق الآية (٤)

(٢) القراءة التي في المصحف ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ سورة يس الآية (٣٢)

(٣) سورة الأعراف الآية (١٠٢)

(٤) سورة الشعراء الآية (١٨٦)

(٥) القراءة التي في المصحف ﴿وَإِنْ كُلًا لَمَّا...﴾ سورة هود الآية (١١١)

(٦) الكتاب ١٤٠-١٣٩/٢

أبان. وجاز النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنما نصبت لشبهها بالفعل، فلما حذف منها صار كفعل مذوف ، فعمل الفعل واحد وإن حذف منه ، كقولك: لم يك زيد منطلقًا ، وَكَوْلُك : عَ كَلَامَك.

وأما الذين رفعوا بها فقالوا : إنما أشبّهت الفعل في اللفظ ، لا في المعنى ، فلما نقصت عن ذلك اللفظ الذي به أشبّهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأن موضع ((إن)) الابتداء ، إلا ترى أن قولك: إن زيداً منطلق إنما هو زيد منطلق في المعنى . ولما بطل عملها عاد الكلام إلى الابتداء ، فبالابتداء رفعته لا بـ ((إن)) وما بعده خبره. وهذا القول الثاني هو المختار<sup>(١)</sup> كما وصفه بأنه الأقرب لقوله: (( والأقيس الرفع فيما بعدها ؛ لأن ((إن)) إنما أشبّهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه ))<sup>(٢)</sup> ، ثم قال: ((وقولك: (لكن) بمنزلة ((إن)) في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ؛ لأنها على الابتداء داخلة ))<sup>(٣)</sup> وقال المروي: (( فلما خفت أبطلت عملها ، وهذا الوجه أكثر ؛ لأنها كانت تعمل لفظها وفتح آخرها وقد بطل اللفظ ، ومن ذلك قول النابغة:

**وَإِنْ مَالِكُ لِلْمُرْتَجَى إِنْ تَقْعَدْتُ رَحَى الْحَرْبِ أَوْ دَارَتْ عَلَيَّ خُطُوبُ**

وقال آخر:

**إِنِ الْقَوْمُ وَالْحَيُّ الَّذِي أَنَا مِنْهُمْ لَا هُلْ مَقَامَاتٍ وَشَاءَ وَجَاهَلِ**<sup>(٤)</sup>

ونسب في المغني القول بإعمال (لكن) مخففة إلى يونس والأخفش.<sup>(٥)</sup>

وقال ابن عصفور: (( ويجوز في إن وأن ولكن وકأن التخفيف بحذف أحد المثلين ، فاما لكن إذا خفت فيبطل عملها ؛ لزوال الاختصاص ، نحو قولك: ما قام زيد لكن عمرو قائم. وأما (أن) و(ڪأن) فلا يجوز فيهما إلا الإعمال لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء ))<sup>(٦)</sup> ويتبين من قول ابن عصفور عدم إجازته إهمال ((أن)) و((لكن)) بالتحريف كما

(١) المقتصب ١/٥٠

(٢) المقتصب ٢/٣٦٤

(٣) المقتصب ١/٥١

(٤) الأزهية ٤٦ فما بعدها

(٥) المغني ٣٨٥

(٦) المقرب ١/١١٠

يتضح منه أنه لا يرى في (( لكن )) إلا الإهمال لزوال اختصاصه بالأسماء .

وعد الماليق ما روي عن إعمال (( لكن )) شاداً ، لا يقاس عليه حيث يقول: (( فإذا حففت بطل عملها ولم يسمع لها عمل مع التخفيف عند أحد من النحويين . وعلتهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال ، ولا يعمل إلا ما يختص ، فلما كنت تقول: ما قام زيد لكن عمرو لم يقم ، وما يقوم زيد لكن يقوم عمرو ، فتصبح مع كل واحد منها علم أنها لا تعمل شيئاً ، إلا أن أبا زيد السهيلي ذكر عن شيخه ابن الرمّاك أنه حكى فيها الإعمال مع التخفيف ، ولم يحك أبو زيد الكلام في ذلك للعرب ، فإن كان ذلك فلا يقاس عليه لشنوده سماعاً ، ومنعه بقلة القياس ، إلا ترى قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَأَيْتَ إِذْ رَأَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَأَى﴾<sup>(١)</sup> أن من شد (( لكن )) من القراء أعملها فنصب ما بعدها ، ومن خفّتها رفع ما بعدها ، وليس في القراء من قرأ بالتحفيض مع النصب )<sup>(٢)</sup>

وخلاصة القول في (( إن )) و(( لكن )) في حالة تخفيفهما أنهما يجوز فيهما الإعمال والإهمال ، أما الإعمال ، فلأن الفعل الذي شبّهتا به لا يمنعه من العمل تخفيفه ، كقولك: ع كلامك . فكذلك (إن) و(لكن) لا يمنعهما من العمل تخفيفهما ، فتقول: إن زيداً كريماً ، ولكن عمراً بخيلاً . خلافاً للمانعين الإعمال في (( لكن )) . وأما الإهمال ، فلأنهما إنما عملتا؛ لشبههما بالفعل لفظاً ، فلما نقص لفظهما ذهب شبههما بالفعل ، فعاد مدخولهما إلى أصله الذي هو المبدأ .

وكان مقتضى تساوي الدليلين للإهمال والإعمال في (إن) و(لكن) أن يجوز فيهما الوجهان على حد سواء دون تفضيل أحدهما على الآخر . غير أنها بحد هم يصنفون الإهمال بأنه الأكثر والأقيس والمحتر .

والسر في ذلك أن هذين الحرفين لما شبّهها بالفعل لم يرقيا منزلته ، فإن الفعل يعمل سواء نقص حرفه أم لا؛ لأنه الأصل في العمل ، فلم يعمل (إن) و(لكن) مع نقصان لفظيهما؛ لأنهما فرع عليه؛ لذا بحد معمولات الفعل أكثر تصرفًا من معمولات هذه الأحرف . فينطبق عليهما القاعدة التي تقول: (( كل ما تضمن ما ليس له في الأصل فإنه منع شيئاً مما له في الأصل؛

(١) سورة الأنفال الآية (١٧)

(٢) رصف المبني ٣٤٧-٣٤٨

ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه )<sup>(١)</sup>

وكان قول ابن عصفور : (( فأمّا لكن إذا خفت فيبطل عملها لزوال الاختصاص ، نحو قوله: ما قام زيد لكن عمرو قائم )) ، وقول المالقي: (( فإذا خفت بطل عملها... وعلتهم في ذلك عدم اختصاصها بوحد من الأسماء والأفعال )) وغيرهما يشير إلى أن علة إهمال هذين الحرفين هي زوال اختصاصهما ؛ لدخول (( إن )) على الاسم كقول الشاعر:

إِنِّي الْقَوْمُ وَالْحَيُّ الَّذِي أَنَا مِنْهُمْ لَا هُنْ مَقَامَاتٍ وَشَاءَ وَجَاءَ مِنْ

وجعل منه الأخفش قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا نَسَاجِرَانِ﴾<sup>(٢)</sup> ودخولها على الفعل ، نحو: ((إن ظنت زيداً لقائماً)) ، وقوله تعالى ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿وَإِنْ نَظُنْكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٤)</sup>

وكذلك (( لكن )) ، نحو: ما زيد قائماً لكن عمرو قائداً ، و: ما قام زيد ، لكن قعد عمرو.

والحقيقة أن التخفيف هو الذي أزال عنهما اختصاصهما بأحد القبيلين: الاسم والفعل؛ إذ لو لا التخفيف لما جاز دخولهما على الفعل ، فلا يقال: إنْ يقوم زيد ، كما يقال: إنْ زيداً يقوم. ولكن لما خفّفت زال عنهما اختصاصهما بالاسم فصارتا تدخلان على الفعل كما تدخل على الاسم. فالتحفيض علة لزوال الاختصاص ، وزوال الاختصاص هو علة للإهمال.

وأمّا (( أن )) المخففة من الثقلة فالمشهور أن عملها باقي ، قال ابن برهان العبركي:

((واعلم أن (( أن )) تخفف ، فتكون عاملة ليس غير ))<sup>(٥)</sup>

وقال ابن عصفور: ((وتكون مخففة من الثقلة ، نحو: علمتُ أنْ سيقوم ، تقديره: علمتُ أنه سيقوم زيداً... وتكون مصدرية تتقدّر مع ما تدخل عليه بالمصدر ، نحو: يعجبني أن يقوم

(١) الكليات ١٠٠١

(٢) سورة طه الآية (٦٣)

(٣) معاني القرآن ١٢٠ / ١

(٤) سورة الأعراف الآية (١٠٢)

(٥) سورة الشعراء الآية (١٨٦)

(٦) شرح اللمع ٧٠ / ١

زيدٌ، تريده: يعجبني قيام زيد ، ولا يليها أبداً إلا الفعل ))<sup>(١)</sup>

وقال ابن هشام : (( وتخفف (( أن )) المفتوحة ، فيبقى العمل ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً مخدوفاً ... ويجب في خبرها أن يكون جملة ))<sup>(٢)</sup> ، كقوله تعالى: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، قوله: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِإِنْسَانٍ إِلَّا مَا سَعَى ﴾<sup>(٤)</sup>

وقال ابن عقيل: (( إذا خفتَ أَنْ [ المفتوحة ] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن مخدوفاً ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو: (( علمتُ أن زيداً قائم )) فـ (( أن )) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وهو مخدوف ، والتقدير (( أنه )) و (( زيد قائم )) في جملة في موضع رفع خبر (( أن )) والتقدير: (( علمتُ أنه زيداً قائماً ))<sup>(٥)</sup> وهذه الطائفة من النصوص المنقولة من بعض أهل العربية تدلنا على أن (( أن )) سواء كانت ثقيلة أو مخففة يبقى عملها ولا تهمل .

غير أن أبي حيّان يذكر لنا خلافاً في ذلك حيث يقول: (( وتخفف (( أن )) فلا تعمل عند الكوفيين ، لا في الظاهر ، ولا مضمر ، لا ضمير أمر مخدوف ولا غيره ... ))<sup>(٦)</sup> كما نقل القول عن سيبويه بباحزة الإهمال مع التخفيف بقوله: (( وأجاز سيبويه : أن تلغى لفظاً وتقديراً ، كما ألغيت إن إذا خفت ، وتكون حرفاً مصدرياً لا تعمل شيئاً ، وإذا خفت وليتها الجملة الاسمية والفعلية... ))<sup>(٧)</sup>

وذكر السيوطي ثلاثة مذاهب في ذلك : (( أحدها : أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ، ولا في مضمر ، وتكون حرفاً مصدرياً مهماً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون . الثاني : أنها تعمل في المضمر ، وفي الظاهر ، نحو: علمتُ أن زيداً قائماً . وقرئ : ﴿ أَنْ غَضَبَ

(١) شرح الجمل ٤٨٢/٢

(٢) أوضح المسالك ١/٣٣٢-٣٣٠

(٣) سورة يونس الآية (١٠)

(٤) سورة النجم الآية (٣٩)

(٥) انظر أوضح المسالك ١/٣٣٢ ، وضياء المسالك ١/٣٣١

(٦) شرح ابن عقيل ٢/٢٨٣

(٧) الارتفاع ٣/١٢٧٥

(٨) الارتفاع ٣/١٢٧٦

الله عَلَيْهَا ﷺ<sup>(١)</sup> وعليه طائفة من المغاربة. الثالث : أنها تعمل جوازاً في مضمر لا في ظاهر ،  
وعليه الجمهور)).<sup>(٢)</sup>

ما تقدم يمكن لنا القول بأن ((أن )) إذا خفت يعرض لها الإهمال عند الكوفيين، كما  
يعرض لـ ((إن )) و((كأن )) فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية.  
ونظير ((أن )) في الإهمال ((كأن )) إذا خفت من التقليل ، وأشار السيوطي في الهمع  
إلى أن الإهمال مع التخفيف مذهب الكوفيين ، ولا يجوز عندهم الإعمال ، كما أشار إلى بقية  
الأقوال فيها.<sup>(٣)</sup> ولا داعي لذكرها هنا ؛ لأن المطلوب القول بالإهمال.

ونقل البغدادي عن التبريزي قوله: (( تخفف (كأن) فتلغى على الأفصح ، وجاء إعمالها  
على غير الأفصح. أما إلغاؤها فلفوات مشابهتها بالماضي ؛ لزوال فتحها بالتحريف...))<sup>(٤)</sup>  
واستشهد القائلون بالإهمال بقول الشاعر:

وَوَجْهِ مُشْرِقِ النَّهْرِ كَانَ ثَدِيَاهُ حَقَّانِ

في رواية الرفع حيث خفت ((كأن )) وبطل عملها.<sup>(٥)</sup>

(١) سورة التون الآية (٩)

(٢) الهمع ٤٥٣-٤٥٤/١

(٣) انظر الهمع ٤٥٦-٤٥٧/١

(٤) الخزانة ٤١٨/١٠

(٥) انظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٠١٥/٢

### ثالثاً - إهمال الحرف ؛ لدخوله على ما ليس معرباً:

تقدّم الحديث عن إهمال اسم الشرط وعدم إعماله في لفظ الشرط وجوابه إذا كان ماضين ، وجواز إعماله وإهماله في الجواب إذا كان مضارعاً والشرط ماضياً ، وأقوال بعض أهل العربية في ذلك.<sup>(١)</sup>

وحرف الشرط كذلك إذا كان فعل الشرط وجوابه ماضين في نحو: إن قمتَ قمتُ لا يعمل في لفظيهما ؛ لكونهما مبنيين ، ويجوز إعمال حرف الشرط في الجواب وإهماله إذا كان مضارعاً والشرط ماضياً ، نحو: إن قمتَ أقمْ بالإعمال ، أو أقوم بالإهمال. وقد وصف ابن مالك والسيوطي<sup>(٢)</sup> وغيرهما الإهمال بالحسن ؛ لأن حرف الشرط لما لم يعمل في لفظ الشرط ؛ لكونه ماضياً مع قربه حسن أن لا يعمل في الجواب مع بعده.<sup>(٣)</sup>

ومن الشواهد الشعرية للإهمال قول الشاعر:

وَإِنْ شُلَّ رَيْغَانُ الْجَمِيعِ مَخَافَةً نَقُولُ جِهَارًا وَيُلْكُمْ لَا تُنْفِرُوا<sup>(٤)</sup>

وقول الشاعر:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِيٌّ وَلَا حَرِمٌ<sup>(٥)</sup>

وجاء في الدرر: (( برفع يقول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

\* وبَعْدِ مَاضٍ رَفِعُكَ الْجَزَا حَسَنْ \*<sup>(٦)</sup>

والذي حسّن ذلك أن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط ؛ لكونه ماضياً مع قربه فلا تعمل

في الجواب مع بعده )<sup>(٧)</sup>

وهذا يؤكد - كما سبق - أن الأصل في مدخل أدوات الشرط ، وهما فعلا الشرط وجوابه أن يكونا مضارعين ، فإذا دخلت على الماضين أهملت إهمال أفعال القلوب ؛ لأن

(١) انظر ص ٣٠٣ فما بعدها

(٢) انظر الألفية ( ٧٠ ) ، والاقتراح ١٢٨

(٣) انظر فيض النشر ٣٠٦/١

(٤) انظر الدر المصنون ٢٩٧/٦

(٥) انظر الكشاف ٢٦٢/٢ ، وفيض النشر ٣٠٦/١

(٦) الألفية ٧٠

(٧) الدرر اللوامع ١٨٨/٢

الماضي لا يقبل الإعراب.

ومن المحرف المهملة عرضاً لدخوله على ما ليس معرباً ((أن)) المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، قال الجوهري: (( وأن قد تكون مع الفعل المستقبل في معنى المصدر ، فتنصبه ، تقول: أريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فإن دخلت على فعل ماض كانت معه بمعنى مصدر قد وقع إلا أنها لا تعمل ، تقول : أعجبني أن قمت ، والمعنى : أعجبني قيامك الذي مضى ))<sup>(١)</sup>

وقال الزركشي: (( وإنما لم ينصب في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> وإن كان المعنى لوحينا ؛ لأن الفعل بعدها لم يكن مستحقة للإعراب... ))<sup>(٣)</sup> يتضح مما تقدم أن ((أن)) إذا دخلت على الفعل المضارع عملت فيه ؛ لكونه معرباً، وإذا دخلت على الفعل الماضي أهملت ؛ لكون مدخلوها مبنياً غير قابل للإعراب. وهي نظيرة أداة الشرط إذا دخلت على الماضي تهمل.

(١) الصباح ١٥٢٦/٢ ، وانظر مختار الصحاح ١٢

(٢) سورة يونس الآية (٢)

(٣) البرهان ٤/٤٢٩

**رابعاً - إهمال الحرف للفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط أو غيرها:**

من الحروف المهملة عرضاً ((أن)) ، و((كـي)) ، و((لن)) ؛ إذا فصل بينها وبين معمولاتها بجملة الشرط أو غيرها ، وفيما يلي بيانها.

أما ((أن)) فقد جاء في الهمع : ((ولا يجوز فصل ((أن)) الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمحرر، ولا قسم ، ولا غير ذلك . هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وجوّزه بعضهم بالظرف وشبهه ، نحو: أريد أن عندي تقدّم ، وأريد أن في الدار تقدّم قياساً على أن المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتراكـا فيه من المصدر والعمل.

رجوّزه الكوفيون بالشرط ، نحو: أردتُ أنْ إنْ ترْزُنِي أزورـك ، بالنصب مع تحويلـهم إلى إلغاء أيضاً ، وجـرم أزـرك جـوابـا<sup>(١)</sup>)

يتضح من هذا النص أن الفصل بين ((أن)) الناصبة للمضارع ومعمولها بشيء فيه مذهبان :

أحدهما - أنه لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بشيء . وهو مذهب سيبويه وجمهـور النحوين.

والآخر - جواز الفصل ، وأصحاب هذا القول اختلفوا فيما يجوز الفصل به ، فمذهب بعضهم جواز الفصل بالظرف ، والجار والمـحرر. ومذهب الكوفيـن جواز الفصل بجملة الشرط، نحو: ((أردتُ أنْ - إنْ ترْزُنِي - أزورـك)). كما أحـازـوا - وهو الذي يهمـيـ هـنـا - إلغـاءـ ((أنـ)) ، وجعلـ معـولـها ((أزـركـ)) بـجزـومـاـ ((أزـركـ)) ؛ لـكونـهـ جـوابـاـ للـشرطـ.

واما ((كـي)) فلا يجوز الفصل بينها ومعـولـهاـ إلاـ بـ ((لاـ)) النـافيةـ ، كـقولـهـ تعالى: ﴿كـيـ لـأـيـكـونـ دـوـلـةـ﴾<sup>(٢)</sup> ، وبـ ((ماـ)) الزـائـدةـ ، كـقولـ الشـاعـرـ:

تـرـيـدـيـنـ كـيـمـاـ تـجـمـعـيـنـيـ وـخـالـدـاـ وـهـلـ يـجـمـعـ السـيـفـانـ وـيـحـلـكـ فـيـ غـمـدـ

وـفـصـلـ بـهـمـاـ مـعـاـ فـيـ قـوـلـ الشـاعـرـ:

أـرـدـتـ لـكـيـمـاـ لـأـتـرـىـ لـيـ عـثـرـةـ وـمـنـ ذـاـ الـذـيـ يـعـطـيـ الـكـمـالـ فـيـكـمـلـ<sup>(٣)</sup>

(١) الهمـعـ ٢٨٤/٢

(٢) سورة الحشر الآية (٧)

(٣) الهمـعـ ٢٩٢/٢

ونقل السيوطي عن الكسائي القول بتحویز الفصل بين ((كـيـ)) و معمولها بغير ((لاـ)) النافية ، و ((ماـ)) الزائدة بقوله: (( وجـوزـهـ الـكـسـائـيـ بـعـمـولـ الـفـعـلـ الـذـيـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ ، وـ بـالـقـسـمـ ، وـ بـالـشـرـطـ ، فـيـطـلـ عـلـمـهـاـ ، فـتـقـولـ أـزـوـرـكـ كـيـ - وـ اللـهـ - تـزـوـرـنـيـ ، وـ أـكـرـمـكـ كـيـ غـلامـيـ تـكـرـمـ ، وـ أـزـوـرـكـ كـيـ إـنـ تـكـافـيـ أـكـرـمـكـ ))<sup>(١)</sup>

حيث يتبيـنـ منـ قولـ السـيـوطـيـ تحـوـيـزـ الـكـسـائـيـ الفـصـلـ بـيـنـ ((كـيـ)) وـ مـعـمـولـهـ بـالـقـسـمـ ، وـ بـعـمـولـ الـفـعـلـ ، وـ بـجـمـلـةـ الشـرـطـ.

كـماـ يـتـضـعـ منـهـ أـنـ الفـصـلـ بـيـنـ ((كـيـ)) وـ مـعـمـولـهـ إـذـاـ كـانـ بـالـقـسـمـ ، أوـ كـانـ بـعـمـولـ الـفـعـلـ الـذـيـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ يـعـرـضـ لـهـ الإـهـمـالـ ؛ـ لـارـفـاعـ الـفـعـلـ بـعـدـهـاـ وـعـدـمـ نـصـبـهـ بـهـ ،ـ نـحـوـ ((أـزـوـرـكـ كـيـ - وـ اللـهـ - تـزـوـرـنـيـ )) ،ـ وـ ((أـكـرـمـكـ كـيـ غـلامـيـ تـكـرـمـ )) بـرـفـعـهـمـاـ إـهـمـالـاـ لـلـأـدـاءـ .

وـإـذـاـ كـانـ الفـصـلـ بـجـمـلـةـ الشـرـطـ ،ـ نـحـوـ ((أـزـوـرـكـ كـيـ إـنـ تـكـافـيـ أـكـرـمـكـ ))ـ كـانـتـ ((كـيـ))ـ مـلـغـاهـ زـائـدـةـ .

وـإـنـماـ كـانـتـ مـلـغـاهـ ؛ـ لـصـيـرـورـةـ مـعـمـولـهـ لـعـامـلـ آـخـرـ ،ـ وـهـوـ ((إـنـ))ـ الشـرـطـيةـ ،ـ وـلـاـ يـجـبـ وـجـوـدـهـاـ مـعـ عـدـمـ وـجـودـ المـعـولـ خـلـاـفـاـ لـبعـضـ الـمـغـارـبـةـ حـيـثـ أـجـازـ ذـلـكـ ((مـسـتـدـلـاـ بـمـاـ وـقـعـ فـيـ صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ ((فـيـذـهـبـ كـيـمـاـ فـيـعـودـ ظـهـرـهـ طـبـقـاـ وـاحـدـاـ))ـ يـرـيدـ كـيـمـاـ يـسـجـدـ)).<sup>(٢)</sup>  
وـإـذـاـ عـدـنـاـ إـلـىـ صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ بـحـدـ الـحـدـيـثـ ((...فـيـذـهـبـ كـيـمـاـ يـسـجـدـ فـيـعـودـ ظـهـرـهـ طـبـقـاـ وـاحـدـاـ...))<sup>(٣)</sup>ـ ،ـ فـلـاـ شـاهـدـ فـيـهـ ؛ـ لـذـكـرـ المـعـولـ .

وـاخـتـارـ اـبـنـ مـالـكـ وـابـنـهـ جـواـزـ الفـصـلـ بـيـنـ ((كـيـ))ـ وـبـيـنـ الـفـعـلـ .ـ بـعـمـولـهـ ،ـ اوـ بـالـقـسـمـ ،ـ اوـ بـالـشـرـطـ مـعـ الـعـمـلـ).<sup>(٤)</sup>

وـ((لـنـ))ـ :ـ يـقـولـ السـيـوطـيـ :ـ ((وـلـاـ يـجـبـ الفـصـلـ بـيـنـ (ـلـنـ)ـ وـبـيـنـ الـفـعـلـ فـيـ الـاـخـتـيـارـ ؛ـ لـأـنـهـ مـحـمـولـةـ عـلـىـ سـيـفـعـلـ ...ـ وـاخـتـارـ الـكـسـائـيـ الفـصـلـ بـالـقـسـمـ وـبـعـمـولـ الـفـعـلـ ،ـ نـحـوـ ((لـنـ وـالـلـهـ

(١) المـعـ ٢٩٢/٢

(٢) المـعـ ٢٩٧/٢

(٣) صحيح البخاري ص (١٥٦٠-١٥٥٩)، كتاب التوحيد (٩٧)، حديث رقم (٧٤٣٩)

(٤) انـظـرـ المـعـ ٢٩٢/٢

أكْرَمَ زِيدًا )) ، و(( لَنْ زِيدًا أَكْرَمَ )) . ووافقه الفراء على القسم ، وزاد جواز الفصل بـ ((أَظْنَ)) ، نحو: (( لَنْ أَظْنُ أَزُورَكَ )) بالنصب ، وبالشرط ، نحو: (( لَنْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) بالنصب ، وجوز الإلغاء والجزم جواباً ))<sup>(١)</sup>

ما يفهم من قول السيوطي أن الفصل بين (لن) والفعل لا يجوز في الاختيار ، وأجاز الفراء الفصل بينهما بالقسم ، نحو: (( لَنْ وَاللَّهِ أَزُورَكَ )) ، وبـ ((أَظْنُ)) ، نحو: (( لَنْ أَظْنُ أَزُورَكَ )) ، وبالشرط ، نحو: (( لَنْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) ، ويجوز عنده أيضاً: (( لَنْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) بالجزم ؛ لأنه جواب الشرط . وفي هذه الحالة كانت ((لن)) ملغاة.

وإذا تأملنا إجازة الفراء إلغاء ((لن)) وجعل معنوها الذي هو ((أَزُورَكَ)) لعامل آخر ، وهو ((إن)) الشرطية يتبيّن لنا أن ذلك إنما حاز ؛ لأن (( لَنْ أَزُورَكَ )) ، و(( إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) متقاربـاً المعنى ، وذلك أن (( لَنْ أَزُورَكَ )) نفي زيارتك لمخاطبك في المستقبل ، وكذلك (( إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) جملة شرطية ، وهي في عالم الماحتمالات ، والشرط بـ ((إن)) يمكن وقوعه وعدمـه ، وعدمـ الواقعـ هو الغالـبـ فيه؛ لذلك قال أهلـ العـربـيةـ أنـ الشـرـطـ بـ ((إن)) ((لا يقعـ حتىـ يتحققـ اليـأسـ منـ وجودـهـ))<sup>(٢)</sup> فـلـمـاـ كـانـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ فـكـأنـهـ نـفـيـ لـزيـارتـكـ لـمـخـاطـبـكـ فيـ المـسـتـقـبـلـ ؛ لأنـ شـرـطـ زـيـارتـكـ لـهـ لـاـيـتحقـقـ ، فـ (( لَنْ أَزُورَكَ )) - إذن - نـفـيـ لـزيـارتـكـ لـمـخـاطـبـكـ فيـ المـسـتـقـبـلـ كماـ أـنـ قـولـكـ : (( إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) كذلكـ.

وهذا يكشف لنا عن سرـ إجازـةـ الفـراءـ الفـصلـ بـ ((لن))ـ والمـضـارـعـ بـ ((أَظـنـ))ـ ،ـ وبالـشـرـطـ ؛ـ لأنـ الفـصلـ بـهـماـ بـعـثـابـةـ توـكـيدـ النـفـيـ ،ـ كـمـاـ أـنـ الفـصلـ بـهـماـ بـالـقـسـمـ توـكـيدـ كـذـلـكـ ؛ـ إذـ إـنـ مـعـنـىـ قـولـكـ مـثـلاـ :ـ ((أَظـنـ زـيـارتـيـ لـكـ تـقـعـ فـيـ المـسـتـقـبـلـ))ـ قـرـيبـ مـنـ مـعـنـىـ قـولـكـ:ـ (( لَنْ أَزُورَكَ ))ـ وـ قـولـكـ:ـ (( إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ ))ـ ؛ـ لأنـ الـظـنـ فـيـ الـغـالـبـ لـاـ حـقـيقـةـ لـهـ.

قال سبحانه عز وجل ﷺ لعلی أطلع إلى إله موسى وإنی لأظنه من الكاذبين<sup>(٣)</sup> وقال أيضاً: ﷺ وما أنت إلا بشرٌ مثلك وإن نظنك لمِنَ الْكَاذِبِينَ<sup>(٤)</sup> وقال أيضاً: ﷺ وإنَ الظُّنُونَ لَا

(١) الهمع ٢٨٨/٢

(٢) الإنegan ٤٧٣/١

(٣) سورة القصص الآية (٢٨)

(٤) سورة الشعراء الآية (١٨٦)

يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴿١﴾ ؛ لأنّ الضّنّ خلاف الواقع اللهم إلاّ في مواطن قليلة استعملت ((الضّنّ)) فيها بمعنى اليقين ، منها قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وَقِيلَ مَنْ رَاقَ وَطَنَ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا﴾<sup>(٣)</sup>

(١) سورة النجم الآية (٢٨)

(٢) سورة القيامة الآية (٢٧، ٢٦، ٢٨)

(٣) سورة الكهف الآية (٥٣)

## خامسًا - إهمال الحرف لفقد شرط من شروط عمله:

من الحروف العاملة (( لا )) حيث تعمل عمل (( إن )) ، و(( إن )) ، و(( ما )) ، و(( لا )) ، و(( لات )) النافيات عمل (( ليس )) ، و(( إذن )) في نصب المضارع. غير أن هذه الحروف لا تعمل إلا بشرط ، فإذا اختلف شرط من شروط عملها يعرض لها الإهمال. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها.

### - إهمال ( لا ) المعملة عمل ( إن ) ؛ لفقد شرط من شروط عملها:

كما تعمل (( لا )) عمل (( ليس )) فترفع الاسم وتنصب الخبر تعمل أيضًا عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر ؛ لتشابهتها لـ (إن) في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النفي كما أن (إن) لتوكيد الإثبات.<sup>(١)</sup>

قال الحيدرة: (( أما لا فمحمولة على إن ؛ لأن لا للنفي ، وإن للإيجاب ، والعرب تحمل التقيض على النقيض، كما تقول: إن غلام السفر أفضل منك. تقول: لا غلام سفر أفضل منك ))<sup>(٢)</sup>

وقال الرضي: (( أعلم أن (لا) التبرئة إنما تعمل لتشابهتها لـ (إن) ، ووجه المشابهة أن (إن) للمبالغة في الإثبات ، إذ معناها التحقيق لا غير ، و (لا) التبرئة للمبالغة في النفي ؛ لأنها لنفي الجنس ، فلما توغلتا في الطرفين ، أعني في النفي والإثبات ، تشابهتا فأعملت عملها ))<sup>(٣)</sup>  
و عمل (لا) عمل (ليس) من باب حمل النظير على النظير ، و عملها عمل (إن) من باب حمل الضد على الضد ، إلا أن عملها عمل (إن) ضعيف ، قال الرضي : (( و عملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين: أحدهما أن أصلها التي هي (إن) إنما تعمل لتشابهتها الفعل لا بالأصلية ، فهي مشبهة بالمشبهة. والثاني : أن الظاهر أن بين (إن) و(لا) التبرئة تنافياً وتناقضًا ، لا مشابهة ولا مقاربة ))<sup>(٤)</sup>

والحمل بأنواعه المختلفة له مكان واسع في النحو والصرف ، يقول ابن جني في باب الحمل

(١) الفرع ٤٦٣/١

(٢) كشف المشكل ٣٤٧/١

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٦٠/٢

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٦٠/٢

على المعنى : (( اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث... ))<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً : (( والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدأ ))<sup>(٢)</sup> كما قال : (( وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش ، ولا يفتح ولا يربى ، ولا يفرض ولا يغضض ))<sup>(٣)</sup> وقال أيضاً في الحمل على النظير في قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بُنُوْقُشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضاَهَا

(( وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا ؛ لأنّه قال : لما كان (رضيت) ضد سخط عدى رضيت بـ (على) حملاً للشيء على نقشه ، كما يحمل على نظيره وقد سلك سيفويه هذه الطريق في المصادر كثيراً ))<sup>(٤)</sup>

وقال السيوطي : (( تعلم (لا) عمل (إن) إلحاقاً بها ؛ لمشابهتها في التصدير والدخول على المبدأ والخبر ، ولأنها لتوكيده النفي كما أن إن لتوكيده الإثبات . فهو قياس نقىض ، وإلحاها بـ (ليس) قياس نظير ؛ لأنها نافية مثلاً ، فهو أقوى في القياس ، لكن عملها عمل ((إن)) أفعى وأكثر في الاستعمال . ))<sup>(٥)</sup>

ولالأعمال (لا) عمل (إن) شروط : الأول : ألا تكرر ، والثاني أن يقصد بها النفي العام . والثالث : أن يكون مدخولاً نكرة . والرابع : أن لا يفصل بينها وبين النكرة بشيء . والخامس : أن تكون النكرة غير معمولة ، لغير (لا) .<sup>(٦)</sup>

وقد علل ابن مالك إعمالها عمل (إن) إذا قصد بها نفي الجنس حيث يقول : ((إذا قصد بـ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ، فوجب لـ (لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها ، وذلك العمل إما جر وإما رفع وإما نصب . فلم يكن

(١) الخصائص ٤١١/٢

(٢) الخصائص ٤٣٢/٢

(٣) الخصائص ٤٣٥/٢

(٤) الخصائص ٣١١/٢

(٥) المجمع ٤٦٣/١

(٦) انظر المجمع ٤٦٣/١ فما بعدها

جرا لثلا يعتقد أنه بـ (من) المنوية ، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان ، كقول الشاعر:

فَقَامَ يَذُوذُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

ولم يكن رفعاً لثلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب )<sup>(١)</sup>

وإذا اجتمعت هذه الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً ، نحو: لا صاحب بِرٌّ مقوت ، أو شبهه بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل ، نحو: لا طالعاً جبلاً حاضر ، ولا راغباً في الشرّ محمود. فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبهه رُكْبَ معها وبني. )<sup>(٢)</sup>

إذا انتفى شرط من هذه الشروط عرض لها الإهمال ، كأن يفصل بينها وبين النكرة بشيء أو كان مصحوبها معرفة ، نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ )<sup>(٣)</sup> قال ابن مالك: (( وإذا كان مصحوب لا معرفة لم تعمل فيه ؛ لأنها إنما عملت العمل المذكور ؛ ليدل به على العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك... لكن إذا وليتها المعرفة لزمهها التكرار ؛ ليكون عوضاً مما فاتتها من مصاحبة ذي العموم ، فإن في التكرار زيادة كما في العموم زيادة ، ثم حمل لزوم التكرار المفصولة على التي تليها معرفة لتساويهما في وجوب الإهمال )) )<sup>(٤)</sup> وقال الشيخ خالد الأزهري: (( وإن كان الاسم معرفة أو منفصل عنها أهملت وجوباً ، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها مع العاطف... )) )<sup>(٥)</sup>

(١) شرح الكافية الشافية ٥٢١/١

(٢) المجمع ٤٦٦/١

(٣) سورة الصافات الآية (٤٧)

(٤) شرح التسهيل ٦٥/٢

(٥) التصرير ١١٠/٢

## - إهمال الأحرف المشبهة بـ(ليس) لفقد شرط من شروط عملها:

سبق أن ذكرنا أن القياس والأصل في (إن) الإهمال وعدم الإعمال ، وذلك لأنها من الحروف التي تشتراك فيها الأسماء والأفعال وليس مختصة بأحدهما. لذلك منع إعمالها سيبويه والقراء والمبرد وأكثر البصريين والمغاربة.

غير أن الكسائي وأكثر الكوفيين ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وابن مالك أجازوا إعمالها عمل ((ليس)) وصححه أبو حيyan.<sup>(١)</sup> وذلك لمشاركتها لـ((ما)) في النفي ، وكونها لنفي الحال.<sup>(٢)</sup> ومن إعمالها قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًّا عَلَىٰ أَحَدٍ إِلَّا عَلَىٰ أَضْعَفِ الْمُجَاهِنِ

وقول الشاعر:

إِنِّي أَمْرَءٌ مَيَّتًا بِأَنْقُضَاءِ حَيَاةِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبَغِّي عَلَيْهِ فَيُخْذِلَ

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> بنصب العباد ، في قراءة

سعيد بن جبير.<sup>(٤)(٥)</sup>

وحكي عن أهل العالية: ((إن ذلك نافعك ولا ضارك)) ، (( وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية ))، وقال أعرابي : إن قائمًا يريد: إن أنا قائمًا حذف الهمزة ، ونقل حركتها إلى نون (إن) ، وأدغم كقوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ...﴾<sup>(٦)</sup> أي لكن أنا.<sup>(٧)</sup>

ولكن الذين أجازوا إعمالها اشترطوا له شرطاً ، قال الرضي: (( قال الأندلسبي : ينبغي في (لا) العاملة عمل (ليس) مراعاة الشروط المعتبرة لـإعمال (ما) بل هي فيها أولى ، فإنها أضعف من (ما) ، قال: لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم إلا شرطاً واحداً وهو كون معمولها نكرة اسمًا كان أو خيراً ، قال: ومن رأى إعمال (إن) عمل (ليس) يعتبر أيضاً هذه الشروط ))<sup>(٨)</sup>

(١) الارتفاع ٢/٣ - ١٢٠٨-١٢٠٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧ ، والمجمع ١/٢٩٤

(٢) والمجمع ١/٢٩٤

(٣) سورة الأعراف الآية (١٩٤)

(٤) البحر ٤/٤٤ ، ومعجم القراءات ١/٤٢٠

(٥) شرح ابن عقيل ١/٣١٧-٣١٨ ، والمجمع ١/٣٩٤-٣٩٥

(٦) سورة الكهف الآية (٣٨)

(٧) الارتفاع ٣/٢ - ١٢٠٧-١٢٠٨ ، والمجمع ١/٣٩٤-٣٩٥

(٨) شرح الرضي على الكافية ٢/١٩٦

كما جاء في حاشية الصبان: (( ويشترط لإعمال (لات) و (إن) عمل (ليس) ما اشترط في (ما) إلا الشرط الأول ؛ لأن (إن) لا تزداد بعدهما فلا معنى لاشترط عدم زiadتها بعدهما ويظهر قياساً على ما سبق في (ما) أن تأكيد (إن) النافية بـ (إن) نافية أخرى لا يبطل عملها ))<sup>(١)</sup>

وعليه فشروط إعمال (إن) عمل (ليس) كشروط إعمال أخواتها (ما) و(لا) و(لات) ، فإن فقد شرط منها بطل عملها كما يبطل عمل أخواتها إذا فقد شرط من شروط عملها.

كما سبق القول في فصل الإهمال الوضعي أن (لا) إذا دخلت على المعرف لا تعمل عند النحاة خلافاً لابن جيني ، كما أنها إذا دخلت على النكرة لا تعمل عمل ليس عند الأخفش والمبرد ، وهو المنقول عن بنى تميم ، وهو القياس ؛ لأنها من الحروف التي يشتراك فيها الأفعال والأسماء ، فكان حقها أن لا تعمل.

ومن العرب من شبهوها بليس ، فرفعوا بها الاسم ، ونصبوا بها الخبر ، فقالوا: لا رجل حاضراً ، ولا غلاماً عندي ، قال الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانَهَا فَأَنَا أَنْ قَيْسٌ لَا بَرَاحُ

أراد: لا براح لي ))<sup>(٢)</sup>

ومنه قول الشاعر:

تَعْزُّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيٌّ وَلَا وَرَزْ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَّا

وقول الشاعر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ حَادِلٍ فَبُوئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاءِ حَصِيبَنَا<sup>(٣)</sup>

وذهب الزجاج إلى أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة ، لا في نصب الخبر.<sup>(٤)</sup>

وهذا الرأي ضعيف لورود عملها في الخبر كما سبق.

(١) حاشية الصبان ٢٥٤/١

(٢) أمالی ابن الشجيري ٥٣١/١

(٣) الارتساف ٣/٢٠٨ ، ١٢٢٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٢

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج ٥/٦٣-٦٤ ، والارتساف ٣/٢٠٨ ، والحنبي الداني ٢٩٣ ، والضم ١/٣٩٧

ونسب ابن عقيل إعمال ( لا ) عمل ( ليس ) إلى الحجازيين ، كما نسب الإهمال إلى بني تميم .<sup>(١)</sup> وقال السيوطي: (( قال أبو حيأن: لم يصرّح أحد بأن إعمال ( لا ) عمل ( ليس ) بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطري ، فإنه قال فيه بنو تميم لا يعملونها ، وغيرهم يعملها . وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيئ . وفي البسيط: القياس عند بني تميم عدم إعمالها . ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها ))<sup>(٢)</sup>

وإعمالها عمل ليس قليل .<sup>(٣)</sup> وفي الهمع: (( قال ابن مالك : عملها أكثر من عمل (إن) ، وقال أبو حيأن : والصواب عكسه؛ لأن (إن) قد عملت نثراً ونظمًا . و( لا ) إعمالها قليل جدًا ، بل لم يرد منه صريحة إلا البيت السابق ، والبيت والبيتان لا تبني عليهما القواعد ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن عصفور: (( أما ( لا ) فإنها لا تعمل إلا في النكرات بشرط أن يكون الخبر أيضًا مؤخرًا منفيًا نحو: قولك: لا رجل أفضل منك ))<sup>(٥)</sup>

وفي ارتشاف الضرب : (( وأكثر من أجاز إعمالها اشترطوا تنكير معمولتها ، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ، وأن لا ينتقض النفي ، وأن لا يفصل بينهما وبين مرفاعها ))<sup>(٦)</sup>

وفي شرح الكافية للرضي: (( قال الأندلسي : ينبغي في (لا) العاملة عمل (ليس) مراعاة الشروط المعتبرة لإعمال ( ما ) بل هي فيها أولى ، فإنها أضعف من (ما) قال: لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم إلا شرطًا واحدًا وهو كون معمولها نكرة اسمًا كان أو خبرًا ))<sup>(٧)</sup>

ولم يشترط لإعمالها عدم زيادة (إن) كما اشترط ذلك ل (ما) ؛ لأنها لارتفاعها بعدها قال ابن هشام : (( وإنما لم يشترط الأول لأن (إن) لا تزداد بعد (لا) أصلًا ))<sup>(٨)</sup>

فإن فقد شرط من شروط إعمالها بطل عملها قال ابن الشجري: (( ومتى دخلت (لا) على المعرفة كررت وارتفع الاسم بالابتداء ، كقولك: لا زيد عندي ولا بكر ، ومثله في التنزيل

- (١) شرح ابن عقيل ٢١٢/١
- (٢) الهمع ٣٩٨/١
- (٣) الارتشاف ١٢٠٨/٣ ، والمغني ٢٥٥/١
- (٤) الهمع ٣٩٨/١
- (٥) المقرب ١٠٤/١
- (٦) الارتشاف ١٢٠٨/٣ ، والهمع ٣٩٨/١
- (٧) شرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢
- (٨) المغني ٢٥٥/١

﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾<sup>(١)</sup> وإنما وجب تكريرها ؛ لأنها جواب من قال : أزيد عندك أم بكر ؟ فوافق الجواب السؤال ، فإن قال السائل : أزيد عندك ؟ فاقتصر على الواحد ، قال الجيب : لا ، فاقتصر على لا أو نعم إن كان زيد عنده...)<sup>(٢)</sup>  
وقال ابن عصفور : ((إن كان موجباً أو مقدماً لم تعمل ، نحو قولك: لا أفضل منك رجل ، ولا امرأة ، ولا رجل ولا امرأة إلا أفضل منك. وسبب ذلك أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم و لا تكون خاصة بالاسم حتى تكون للنبي العام ، فتكون في جواب السؤال العام ، نحو قولك: هل من رجل قائم ؟ فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة ))<sup>(٣)</sup>  
وفي المجمع : ((أن لا يفصل بينها وبين مرفاعها . فإن فصل بطل عملها ؛ لأنها أضعف من ما ) ، و( ما ) شرطها عدم الفصل .<sup>(٤)</sup>

وبسبق الحديث أيضاً عن (لات) في فصل الإهمال الوضعي من حيث أصلها ، وهو (لا) زيدت عليها التاء ، قيل: ليقوى شبهها بالفعل ، وقيل: للمباغة في النفي كما في علامة ونسابة للمبالغة.<sup>(٥)</sup> كما زيدت على ثمت وربت عند الجمهور. وزيادة التاء فيها أحسن من زيادتها في ربт وثمت ؛ لأنها محمولة على (ليس) وليس تتصل بها التاء ، ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على (إن)<sup>(٦)</sup> ومن حيث إهمالها وضعفاً عند الأخفش التزاماً بالأصل.

ويرى الجمهور إعمالها عمل (ليس) حملها عليها ، واستطردوا لها شروطاً ففي حاشية الصبان: ((ويشترط لإعمال (لات) و (إن) عمل (ليس) ما اشترط في (ما) إلا الشرط الأول ؛ لأن (إن) لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياساً على ما سبق في (ما) أن تأكيد (إن) النافية بـ (إن) نافية أخرى لا يبطل عملها))<sup>(٧)</sup>

وبسبق أن ذكرنا أن (ما) الأصل فيها والقياس أن لا تعمل في لغة تميم ؛ لأنها حرف غير

(١) سورة يس الآية (٤٠)

(٢) أمالی ابن الشجيري ٥٣١/١

(٣) المقرب ١٠٥-١٠٤/١

(٤) المجمع ٣٩٨/١

(٥) شرح الأشنوني ٢٥٧/١

(٦) حاشية الصبان ٢٥٧/١

(٧) حاشية الصبان ٢٥٤/١

مختص لدخوله على الاسم ، نحو: ما زيد قائم ، وعلى الفعل ، نحو: ما يقوم زيد. غير أن أهل الحجاز أعملوها عمل (ليس) فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، فقالوا: ما زيد قائماً، وذلك لما بينهما من المشابهة فحملوها عليها.

قال المبرد : (( هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ، وبجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل وذلك الحرف (ما) النافية .

تقول: ما زيد قائماً ، وما هذا أخاك. كذلك يفعل أهل الحجاز. وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) ، تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، وما لم يقع. فلما خلصت في معنى (ليس) ودللت على ما تدل عليه ، ولم يكن بين نفييهما فصل الباء حتى صارت كل واحدة تغنى عن الأخرى - أجروها مجراتها. فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾<sup>(١)</sup> و﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتٍ هُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>

وقال أبو علي: (( وما يجري مجرى ليس في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ ونصبها الخبر (ما) في لغة أهل الحجاز وذلك قوله: ما زيد ذاهباً ، وما عبد الله خارجاً ، جعلوها بمنزلة ليس مشابهتها له في نفي ما في الحال والدخول على الابتداء والخبر ، وقال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾ و﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتٍ هُنَّ﴾ وقد دخلت على خبرها الباء كما دخلت على خبر ليس ، وذلك قوله: ما زيد بذاهب وما بكر بخارج ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن جين أيضاً: (( فكان أهل الحجاز لـمَا رأوها حرفاً داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ، ونافية للحال نفيها إياها ، أجروها في الرفع والنصب مجراتها إذا اجتمع فيها الشبهان بها ))<sup>(٥)</sup>

وقال ابن الشجري: (( والضرب السابع : أن يكون حرفاً نافياً ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، في اللغة الحجازية ، تشبيهاً لها بليس ، وذلك لدخولها على جملة الابتداء والخبر ،

(١) سورة يوسف الآية (٣١)

(٢) سورة الجادلة الآية (٢)

(٣) المقتصب ٤/١٨٨

(٤) الإيضاح ١٢١

(٥) الخصائص ١/٦٧

كدخول (ليس) عليها ، ولأنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس) ويدخلون على خبرها الباء، كما يدخلونها على خبر (ليس) ، كقولك: ما زيد بقائم ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾<sup>(١)</sup>....

تقول في لغة أهل الحجاز : ما زيد قائماً كما جاء في التنزيل : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ و﴿مَا هُنَّ إِلَّا مَهَاتِهِم﴾ أجمع القراء والعرب على قراءتهم ﴿بَشَرًا﴾ موافقة لخط المصحف، وختلفوا في نصب ﴿أَمَّهَاتِهِم﴾ ورفعها ، فروى المفضل عن عاصم رفعها<sup>(٢)(٣)</sup>)

وقال ابن عصفور: ((اعلم أن (ما) لها شبهان عام وخاص ، فالعام شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه ، إذ هي غير خاصة بالاسم ، والخاص شبهها (ليس) في أنها للنفي وإنها إن دخلت على المحتمل خلصته للحال كما أن ليس كذلك ، فبنو تميم رأعوا الشبه العام فلم يعملاها وأهل الحجاز وبحد رأعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل (ليس)).<sup>(٤)</sup>)

ومع إعمال أهل الحجاز لـ((ما)) عمل (ليس) إلا أنهم لم يعملاها إلا بشروط : الشرط الأول : أن لا يزاد بعدها (إن).<sup>(٥)</sup> وأجاز ابن السكري إعمال (ما) مع زيادة (إن) بعدها واستدل على ذلك بقول الشاعر:

بَنَىْ غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْحَرَفُ<sup>(٦)</sup>

وجاء في الجنى الداني: ((فقد حكى غيره [أي ابن مالك] أن الكوفيين أجازوا النصب)<sup>(٧)</sup>)

قال ابن هشام: ((وأما رواية يعقوب (ذهبًا) بالنصب فتخرج على أن (إن) نافية مؤكدة لـ(ما) لا زائدة))<sup>(٨)</sup>

(١) سورة الأنعام الآية (١٣٢) وسورة هود الآية (١٢٣) وسورة النمل الآية (٩٣)

(٢) البحر ٢٣٢/٨ ، ومعجم القراءات ٩٨/٧

(٣) أمالى ابن الشجري ٥٥٦/٢

(٤) المقرب ١٠٢-١٠١/١

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٤٣١/١ ، والارتفاع ١٢٠٠/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/١ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١

(٦) انظر التصريح ٦٤٦/١ ، ومنحة الجليل ٣٠٣/١

(٧) الجنى الداني ٣٢٧

(٨) أوضح المسالك ٢٤٧/١

والشرط الثاني : أن لا ينتقض النفي بـ (إلا<sup>(١)</sup>). وهذا الشرط على خلاف ما ذهب إليه يونس ؛ إذ نقل عنه أنه يجيز إعمال (ما) مع انتقاد نفيها بـ (إلا<sup>(٢)</sup>) وأنشد في ذلك قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا<sup>(٣)</sup>

وفي الارتشاف: (( وأجاز الفراء النصب ، نحو: ما أنت إلا راكبا ))<sup>(٤)</sup>

وأما البيت الذي استدل به يونس على مذهبة (( فمن باب ((ما زيد إلا سيرًا )) أي: يسير سيرًا ، والتقدير : إلا يدور دوران منجنون وإلا يعذب معذبًا ، أي تعذيبًا ))<sup>(٥)</sup>

والشرط الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ولا جار ومحرر.<sup>(٦)</sup>  
وأجاز بعض النحاة إعمال (ما) مع تقدّم خبرها على اسمها.<sup>(٧)</sup> وقال الجرمي إنه لغة، وحكى : ما مسيئاً من اعتب.<sup>(٨)</sup> وخالف النقل عن الفراء فنقل عنه أنه أجاز : ما قائمًا زيد بالنصب ، ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجيز النصب.<sup>(٩)</sup> ومنه قول الفرزدق:

فَأَصْبِحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وذكر ابن عصفور سبعة أقوال لتأريخ هذا البيت ويرى أنها فاسدة ولم يصح منها إلا واحداً حيث يقول : (( إنـ (ما) هنا لم تعمل شيئاً ولا شذوذ في البيت. وذلك أنها أضيفت إلى مبني فبني على الفتح بمنزلة قوله: يومئذ وحيينذ ، وهو الصحيح ))<sup>(١٠)</sup>

والشرط الرابع: أن لا يتقدّم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومحرر.<sup>(١١)</sup>

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٤٣١/١ ، والارتشاف ١١٩٩/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٥-٣٠٦ /١ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١٨٧/٢ ، والجني الداني ٣٢٥

(٣) الارتشاف ١١٩٩/٣

(٤) أوضح المسالك ٢٤٩/١

(٥) انظر الارتشاف ١١٩٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/١ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١ ، وأقرب الموارد ١١٧٨/٢

(٦) انظر الإيضاح ١٢١ ، والجني الداني ٣٢٣

(٧) الجنى الداني ٣٢٢

(٨) الجنى الداني ٣٢٤ ، والارتشاف ١١٩٨/٣

(٩) شرح الجمل ٥٩٤/١

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ٣٠٥/١ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١ ، وأقرب الموارد ١١٧٨/٢

ومن أجازبقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول.<sup>(١)</sup>  
والشرط الخامس: أن لا تكرر (ما)<sup>(٢)</sup> وهذا الشرط على خلاف ما ذهب إليه جماعة  
من الكوفيين حيث أجازوا : ماما زيد قائم.<sup>(٣)</sup>

فإذا كانت (ما) مكررة ، فإنما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة  
لنفي الأولى ، وإنما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن  
نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجوب إهمال الأولى أيضاً  
عند من يهمل (ما) ، إذا اقتن بها (إن) ، وإن كانت (ما) الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي  
الأولى جاز حينئذ الإعمال ، ومنه قول الراجز:

لَا يُنْسِكَ الأَسَى تَأْسِيَا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا  
فَمَا الْأُولَى نَافِيَةٌ ، وَالثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةٌ لَهَا ، وَ(أَحَدٌ) اسْمُهَا ، وَ(مُعْتَصِمٌ) خَبْرُهَا.<sup>(٤)</sup>

والشرط السادس: أن لا يبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، فهو: (ما زيد  
بشيء إلا شيء لا يعبأ به)<sup>(٥)</sup>

فإذا فقد شرط من هذه الشروط عند جمهور النحوين بطل عملها ، والسر في ذلك يتضح  
فيما يأتي ، قال سيبويه في انتقاد النفي بـ ((إلا)) وتقدم الخبر على الاسم : ((وتقول: ما زيد إلا  
منطلق تستوي فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾<sup>(٦)</sup> لم تقو (ما)  
حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدّمت الخبر))<sup>(٧)</sup>

وقال البرد: (( وأهل الحجاز إذا دخلوا عليها ما يوجبها ، أو قدّموا خبرها على اسمها -  
ردوها إلى أصلها فقالوا : ما زيد إلا منطلق ، وما منطلق زيد ؟ لأنها حرف لا يتصرف تصرف  
الأفعال ، فلم يقو على نقض النفي ، كما لم يقو على تقديم الخبر ... وأن الشيء إنما يتصرف

(١) انظر شرح ابن عقيل ٣٠٥/١

(٢) انظر الارتفاع ١٢٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/١-٣٠٦ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١ ، وأقرب الموارد  
١١٧٨/٢

(٣) انظر الجني الداني ٣٢٨

(٤) انظر تخليص الشواهد ٢٧٨

(٥) انظر الارتفاع ١٢٠١/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/١-٣٠٦ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١

(٦) سورة يس الآية (١٥)

(٧) الكتاب ٥٩/١

عمله كما يتصرف هو في نفسه. فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما ي العمل فيه طريقة واحدة ))<sup>(١)</sup>  
وقال أيضًا: (( فإن أدخلوا عليها ما يوجبها أو قدّموا خبرها رجعت إلى أنها حرف،  
فقالوا: ما منطلق زيد ؟ لأنها ترجع إلى أن الكلام ابتداء وخبر ، فصار بمنزلة قولك: قائم زيد ،  
وأنت تريده: زيد قائم. لا يكون التقديم إلا على ذلك ؛ لأن (ليس) فعل ، وهذه ليست بفعل.  
تقول: لست ، ولسنا ، وليسوا ، ولسن ... ولكن لما أشبّهت الفعل جرت مجراه ما كان على  
مجراه وفي موضعه ، فلما فارقت ذلك لم يجز النقض فيها والتصرف ؛ لأنها في نفسها غير  
متصرفة... ألا ترى أنك تقول : إن زيداً منطلق ، ولو قدّمت الخبر لم تقل: إن منطلق زيداً ؟  
لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة ، ولو فعلت ذلك للزمانك أن تصرفها في  
أنفسها وهذا محال.

فأمّا تقديم الخبر فقولك : ما منطلق زيد ، وما مسيء من اعتب. فإنما قدّمت على حدّ  
قولك: ما زيد منطلق ، ولو أردت التقديم على قولك: ما زيد منطلاقاً لم يجز ، كما لا يجوز:  
إن منطلق زيداً.

وهذا قول مغن في جميع العربية : كلّ ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر ، وإن لم  
يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ؛ لأنه مدخل على غيره.

وأمّا نقض الخبر فقولك: ما زيد إلا منطلق ؛ لأنك نفيت عنه كلّ شيء إلا الانطلاق. فلم  
تصلح (ما) أن تكون عاملة في نقض النفي ، كما لم تعمل في تقديم الخبر. قال الله عز وجل :  
﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلْمَحٌ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup>

وقال المجاشعي: (( وإنما لم تعمل (ما) مع تقديم الخبر ؛ لانتقاد ترتيب الابتداء ، ولم  
تعمل مع دخول إلا ؛ لانتقاد معنى النفي ))<sup>(٤)</sup>

وقال الصimirي : (( وإنما لم يجز مع تقديم الخبر إلا الرفع في لغة من ينصب ؛ لأن (ما)

(١) المقتنب ١٨٩/٤

(٢) سورة القمر الآية (٥٠)

(٣) سورة المؤمنون الآية (٢٤)

(٤) المقتنب ١٨٩/٤ - ١٩٠

(٥) شرح عيون الإعراب ١٠١

حرف ضعيف غير متصرف في نفسه ، وكذلك لا يتصرف في معموله )<sup>(١)</sup>  
كما قال : (( وأما إذا أدخلت ( إلا ) فلم يجز إلا الرفع ؛ لأن الكلام خرج إلى الإيجاب  
فلما بطل معناها بطل عملها ))<sup>(٢)</sup>

وقال ابن الشجري : (( وأجمعت العرب على ترك إعمالها إذا قدموا الخبر على المخبر عنه ،  
أونقضوا النفي بـ ( إلا ) ، فقالوا : ما قائم زيد ، وما زيد إلا قائم . وإنما منعوها العمل في هاتين  
الحالتين ؛ لأنها عملت بحكم الشبه ، لا بحكم الأصل في العمل ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الحاجب : (( وإذا زيدت ( إن ) مع ( ما ) أو انتقض النفي بـ ( إلا ) أو تقدم الخبر  
بطل العمل ))<sup>(٤)</sup>

أما وجه إبطالها إذا دخلت ( إن ) ؛ فلأنها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبه  
ليس بالقري ، فلما فصل بينها وبين معمولها ضفت عن العمل .

وأما وجه إبطالها إذا انتقض النفي بـ ( إلا ) ؛ فلأنها إنما عملت لما فيها من معنى النفي ، فإذا  
دخلت ( إلا ) حصل الإثبات ، فانتقض معنى النفي وهو المعنى الذي عملت من أجله فبطل  
العمل .

وأما وجه إبطالها إذا تقدم الخبر فلما تقدم من كون عملها على غير القياس ، فلم تقو في  
التصرف ، بخلاف ( ليس ) فإنها أصلية في العمل فلم يبطل عملها بتقديم الخبر فلذلك جاز : ليس  
قائماً زيد ))<sup>(٥)</sup>

قال ابن عصفور في وقوع ( إن ) بعد ( ما ) : (( فإن وقعت بعدها ( إن ) بطل عملها ،  
نحو قول الشاعر :

فَمَا إِنْ طَبَّنَا جُنْبَنْ وَلَكِنْ مَنَّا يَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا<sup>(٦)</sup>

وقال خالد الأزهري : (( فإن اقترب بها إن بطل عملها وجوباً عند البصريين كقول

(١) التبصرة والتذكرة ١٩٩/١

(٢) التبصرة والتذكرة ١٩٩/١

(٣) أمالى ابن الشجري ٥٥٦/٢

(٤) المقدمة الكافية ٥٨٣/٢

(٥) شرح المقدمة الكافية ٥٨٣/٢ - ٥٨٤

(٦) شرح الجمل ٥٩٢/١

بَنِيْ غُدَائَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ  
وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

برفع (ذهب) على الإهمال وإنما لم تعمل حينئذ؛ لأنها محمولة على ليس في العمل وليس  
لا يقتن اسها بـ (إن) <sup>(١)</sup>

وقال ابن الشجري : (( وأما الزائدة ، فقد زادوها بعد ( ما ) النافية كافة لها عن عملها في  
لغة أهل الحجاز ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، تقول : ما إن زيد قائم ، وما إن  
يقوم زيد ، وما إن رأيت مثله ، قال فروة بن مسيك :  
فَمَا إِنْ طَبُنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَّا يَا نَا وَدَوْلَةً آخِرِينَا <sup>(٢)</sup>

وقال الصبان : (( وإنما لم تعمل مع إن بعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها ، وقيل :  
لضعفها عن تخطي ((إن)) وكذا يقال في زيادة (ما) بعدها إن قلنا بإبطالها العمل) <sup>(٣)</sup>

وقال ابن عقيل في تكرر (ما) : (( فإن تكررت بطل عملها ، نحو : (( ما ما زيد قائم)) <sup>(٤)</sup>  
وقد سبق قول الصبان : (( وكذا يقال في زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطال العمل) <sup>(٥)</sup>

وأما سر إهمال ((ما)) إذا تكررت فقد سبق أن ذكر أن ((ما)) المكررة تكون إما نافية  
لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإنما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية  
نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت  
الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل ((ما)) ، إذا اقتن بها (إن).

وخلالصة ما تقدم أن (ما) تعمل عند الحجازيين ، ولا تعمل عند غيرهم إلا بالشروط  
السابق ذكرها ، وإذا انتفى شرط من شروط عملها عرض لها الإهمال قال ابن عصفور : (( فإن  
فقد شيء من ذلك رجعوا إلى اللغة التيممية )) <sup>(٦)</sup>

(١) التصريح ٦٤٦/١

(٢) أمالى ابن الشجري ١٤٨/٣

(٣) حاشية الصبان ٢٤٧/١

(٤) شرح ابن عقيل ٣٠٦/١

(٥) حاشية الصبان ٢٤٧/١

(٦) المقرب ١٠٢/١

## - إهمال ((إذن)) لفقد شرط من شروط عملها:

قد تقدم الحديث عن ((إذن)) وأن إهمالها لغة لبعض العرب ، ومذهب الجمهور إهمالها إذا استوفت شروط العمل التي هي أن تكون جوابا في أول الكلام ، وأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وأن يكون الفعل مستقبلا ، وأن لا يفصل بينها وبينه بغير القسم<sup>(١)</sup>، وبالظرف عند ابن الصفور ، وبالنداء والدعاة عند ابن بابشاذ ، وبعمول الفعل عند الكسائي وهشام<sup>(٢)</sup> .

كما تقدم أن مذهب الخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة الإهمال مع استيفاء الشروط؛ إذ العمل لـ ((أن)) المضمرة بعدها ، وعليه الرجاج والفارسي.<sup>(٣)</sup>

ولا خلاف بين النحاة في إهمال ((إذن)) إذا انتقض شرط من شروط العمل ، يقول ابن الخشاب : (( ومثال الاعتماد المبطل لعملها قوله: أنا إذن أشكرك ، ترفع الفعل وتلغي ((إذن)) لاعتماد الفعل على المبتدأ الذي هو قوله: أنا ، فووقيت ((إذن)) على هذا متوسطة لا مبتدأ بها ، وتوسطتها يلغيها ، وهي في عوامل الأفعال ك ((ظننت)) وبابها في عوامل الأسماء ، تعمل إذا تمكنت من المعمول ، وتلغي إذا عرض لها عارض يضعفها ، وملعون أن عوامل الأسماء أقوى وعوامل الأفعال أضعف ، وتلك تلغي ويبطل عملها إذا توسيطت أو تأخرت ، مما ظنك بهذه ؟ فلهذا ألغيت ((إذن)) إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها ؛ لتوسطتها بين ما هو بأن يعني به دونها أولى ، وذلك هو المبتدأ الذي وقع صدرًا فاقتضى خبراً إذ لا بد له منه ))<sup>(٤)</sup>

ويقول ابن الخشاب أيضًا : (( ومثال إبطال عملها ، إذا وقع بعدها فعل الحال أن يتحدث متحدث بحديث ، فتقول أنت: إذن أظنك كاذبًا ، وأنت تخبر أنك في حالة ظن لا مستقبل لها ، وإنما لم تعمل في فعل الحال ؛ لأن آخراتها من نواصي الفعل لا يعملن في الحال ))<sup>(٥)</sup>

وجاء في الأشباه والنظائر : (( إذن فإنها تلغي إذا تأخرت فلا تنصب بحال ، نحو: أكرمك إذا ، وتلغي في التوسط في أكثر صورها ، وذلك إذا توسيطت بين الشرط وجزائه، نحو: إن تزرنني إذا أكرمك ، أو بين القسم وجوابه ، نحو: والله إذا لأكرمنك ، أو بعد عاطف على

(١) المرجع ٢٠٣

(٢) انظر الجنى الداني ٣٦٢-٣٦٣

(٣) انظر ص ١٤١ فما بعدها

(٤) المرجع ٢٠٤

(٥) المرجع ٢٠٥-٢٠٤

ماله محل من الإعراب ، نحو : إن تزرني أزرك وإذا أحسن إليك ، فإن كان العطف على ما لا محل له بأن تقدره في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الإلغاء رعيا لحرف العطف والإعمال ؛ لأن المعنى على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها . وكذلك إذا توسيطت بين مبتدأ وخبر ، نحو : زيد إذا يكرمك ، جاز الإلغاء والإعمال بقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ، ومذهب البصريين أنه يتحتم الإلغاء كما يتحتم في الصورة السابقة ))<sup>(١)</sup>

ومن هنا أهملت إذن حين دخلت على الفعل ولم تستوف شروطها أو أقحمت بين الشرط والجزاء وبين المبتدأ والخبر .

---

(١) الأشباه والنظائر ١٩٢/١

## سادساً: إهمال الحرف لكتمه بـ (( ما )) الكافية:

الحروف المهملة لكتتها بـ (( ما )) الكافية : الباء ، وربّ ، وكاف التشبيه ، ومنْ ، من حروف الجر ، والحرف المشبه بالفعل : إنّ ، وأنّ ، ولعل ، وليت. وفيما يلي تفصيل القول فيها.

### - إهمال بعض حروف الجر لكتمه بـ (( ما )) الكافية:

كما سميّت حروف الجرّ بهذا الاسم ؛ لأنها تحرّك ما بعدها من الأسماء ، أي : تخفضها، سميت حروف الإضافة أيضاً ؛ لأنها تضيّف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، ويسمى بها الكوفيون حروف الصفات ؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من التكراط.

ولما كانت الأفعال منها : أفعال لا تتعذر إلى الأسماء بعدها بنفسها كعجبت ، ومررت ، وذهبت ؛ لضعفها ، فلا تقول: عجبت زيداً ، ومررت جعفرأً ، وذهبت عمراً. وأفعال تفضي إلى الأسماء بعدها ؛ لقوتها ، فتقول: ضربت زيداً ، فاحتاجت الأفعال الضعيفة إلى تجاوز الفاعل إلى المفعول به ، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله ووصوله إليه، فرفدت بحروف الإضافة ، فجعلت موصلة لها إلى الأسماء فقالوا: عجبت من زيدٍ ، ومررت بجعفر ، وذهبت إلى عمرو. وأرادوا الفصل بين الفعل الواعظ بنفسه وبين الفعل الواعظ بغيره ، فجعل النصب لل فعل الواعظ بنفسه ، وجعل الجر هذه الحروف ؛ ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القويّ.

وإنما عملت هذه الحروف ؛ لتشبهها بالأفعال واحتياطها بالأسماء ، واحتضنت بعمل الجر دون غيرها.<sup>(١)</sup> ومع عمل هذه الحروف الجر في الأسماء إلا أنها قد يعرض لبعضها الإهمال ، فلا يعمل فيما بعده ، ومن هذه الحروف : الباء ، وربّ ، وكاف التشبيه ، ومنْ.

فأمّا الباء فيقول ابن مالك في دخول (( ما )) عليها ، وكفها لها عن العمل : (( وكذلك

تزداد<sup>(٢)</sup> بعد الباء كافية ، كقول الشاعر:

فَلَئِنْ صُرْتَ لَا تَحِيرُ جَوَابًا لِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ

(١) انظر شرح المفصل ٧/٨ مما بعدها

(٢) أي (( ما ))

وغير كافية ، كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لِنُتَّلَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup>  
وتحدث (ما) الكافية في الباء معنى ((ربما)) ، فمعنى ((ل بما قد ترى وأنت خطيب )):  
لربما قد ترى ، ومثله قول كثير:

مَغَانٌ تُهِيجُنَ الْحَلِيمَ إِلَى الْهَوَى  
وَهُنَّ قَدِيمَاتُ الْعُهُودِ دَوَائِرُ  
بِمَا قَدْ أَرَى تِلْكَ الدِّيَارَ وَأَهْلَهَا  
وَهُنَّ جَمِيعَاتُ الْأَنْسِى عَوَامِرُ

أراد : وربما قد أرى. وقد مع المضارع تفيد هذا المعنى ، ولكن اجتمعنا توكيداً)<sup>(٢)</sup>

ما تقدم من قول ابن مالك نتبين أن الباء من الحروف التي تدخل عليها ((ما)) فتكفها عن العمل ، وقد تدخل عليها ولا تكشفها عن العمل كما في الآية السابق ذكرها. وعدم كف ((ما)) الباء عن العمل هو الموفق لقوله في الألفية حيث قال:

وَبَعْدَ مِنْ وَعْنْ وَبَاءِ زِيدَ مَا فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عِلِّمَ

وقد تبعه ابن هشام في عدم كف (ما) للباء عن العمل حيث يقول: (( تزاد كلمة (ما) بعد ((من)) و ((عن)) والباء ، فلا تكشف عن عمل الجر )).<sup>(٣)</sup>

وعليه ، فلابن مالك رأيان في كف (ما) للباء عن العمل إذا دخلت عليها : أحدهما الكف بـ (ما) كما في قول الشاعر السابق ذكره ، والثاني عدم الكف كما جاء في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لِنُتَّلَّهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وهو الرأي الموفق في ألفيته.

وأما (رب) فقد اختلف النحويون في حرفيتها ، فذهب البصريون إلى أنها حرف مستدلين على ذلك لأن معناها في غيرها ، فكان حرفًا كسائر أخواتها. وأن ما بعدها مجرور أبدًا ، ولا معنى للإضافة فيها ، فتعين أن تكون حرف جر.<sup>(٥)</sup>

وذهب الكوفيون إلى أنها اسم محتاجين بأنه يخبر عنها ، كقول الشاعر:

\* عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ \*

فرفع (عار) يدل على أنه خبر عنها. وأنها لو كانت حرف جر لظهر الفعل الذي تُعدّيه ،

(١) سورة آل عمران الآية (١٥٩)

(٢) شرح التسهيل ١٧٢/٣

(٣) أوضح المسالك ٥٨/٣

(٤) سورة آل عمران الآية (١٥٩)

(٥) اللباب في علل البناء ٣٦٣-٣٦٤

ولا يظهر أبداً . وأنها نقيبة (كم) ، وكم اسم ، فما يقابلها اسم ، يدل عليه أنها جاءت للتکثیر ک (كم) <sup>(١)</sup>

ورد أبو البقاء العکبـي مذهب الكوفـين قائلـاً: ((أمـا الإخبار عن ((ربـ)) فـغـير مستقـيم؛ لأنـ ((ربـ)) ليس لها معنى في نفسها حتـى يـصـحـ نسبة الخبر إلـيـها ، ولـذلك تكون الصـفـة تـابـعـة لـلـمـجـرـورـ بـ ((ربـ)) في التـذـكـيرـ والتـائـيـثـ والـإـفـرـادـ والـجـمـعـ ، وـ((ربـ)) متـحـدةـ المعـنىـ ، فـعـلمـ أنـ الـخـبـرـ لـيـسـ عـنـ ((ربـ)). فـأـمـاـ قولـهـ:

إـنـ يـقـتـلـوكـ فـإـنـ قـتـلـكـ لـمـ يـكـنـ عـارـاـ عـلـيـكـ وـرـبـ قـتـلـ عـارـ

فـشـاذـ ، وـالـوـجـهـ فـيـهـ أـنـ خـبـرـ مـبـدـأـ مـحـذـفـ أـيـ: (هـوـ عـارـ) ، وـالـجـمـلـةـ صـفـةـ لـقـتـلـ. وـأـمـاـ الفـعـلـ الذي تـعـلـقـ بـهـ ((ربـ)) فـيـجـوزـ إـظـهـارـهـ ، غـيـرـ أـنـهـ اـكـتـفـواـ بـالـصـفـةـ عـنـهـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ المـوـاضـعـ لـظـهـورـ معـناـهـ. <sup>(٢)</sup>

ولـ ((ربـ)) أـحـکـامـ ذـكـرـهـ اـبـنـ الشـجـرـيـ فـيـ أـمـالـيـهـ ، مـنـ هـذـهـ الأـحـکـامـ: أـنـ ((ربـ)) وـضـعـتـ لـلـتـقـلـيلـ ، وـمـنـهـ أـنـ لـهـ صـدـرـ الـكـلـامـ بـعـنـزـلـةـ هـمـزةـ الـاسـتـفـهـامـ ، وـ(ـمـاـ) النـافـيـةـ ، فـقـالـواـ: ربـ رـجـلـ جـاءـنـيـ ، وـلـمـ يـقـولـواـ جـاءـنـيـ ربـ رـجـلـ.

وـمـنـهـ دـخـولـهـ عـلـىـ النـكـرـةـ دـوـنـ الـعـرـفـ ، وـلـ بـدـ لـلـنـكـرـةـ الـتـيـ تـدـخـلـ عـلـيـهـاـ مـنـ صـفـةـ ، إـمـاـ اـسـمـ ، وـإـمـاـ فـعـلـ ، وـإـمـاـ ظـرـفـ ، وـإـمـاـ جـمـلـةـ مـنـ مـبـدـأـ وـخـبـرـ. وـلـ بـجـوـزـ أـنـ تـقـولـ: ربـ رـجـلـ وـتـسـكـتـ ، حـتـىـ تـقـولـ: ربـ رـجـلـ صـالـحـ ، أـوـ ربـ رـجـلـ يـعـلـمـ ذـاكـ ، أـوـ ربـ رـجـلـ عـنـدـكـ ، أـوـ ربـ رـجـلـ أـبـوـهـ عـالـمـ.

وـمـنـهـ أـنـهـ تـكـوـنـ لـتـقـلـيلـ مـاـ مـضـىـ ، وـمـاـ هـوـ حـاضـرـ ، دـوـنـ الـمـسـتـقـلـ ، تـقـولـ: ربـ رـجـلـ أـخـبـرـنـاـ بـحـالـهـ ، وـربـ رـجـلـ يـخـبـرـنـاـ الـآنـ ، وـلـاـ تـقـولـ: ربـ رـجـلـ سـيـخـبـرـنـاـ ، وـلـاـ ربـ رـجـلـ لـيـخـبـرـنـاـ غـدـاـ ؛ لأنـ مـاـ لـمـ يـقـعـ لـاـ يـعـرـفـ كـمـيـتـهـ فـيـقـلـلـ وـلـاـ يـكـثـرـ.

وـمـنـهـ أـنـهـ تـدـخـلـ عـلـىـ الضـمـيرـ قـبـلـ الذـكـرـ ، عـلـىـ شـرـيـطـةـ التـفـسـيرـ بـنـكـرـةـ مـنـصـوبـةـ ، كـقـوـلـهـمـ: ربـهـ رـجـلـاـ جـاءـنـيـ ، وـمـعـناـهـ: ربـ رـجـلـ جـاءـنـيـ. وـقـالـ أـبـوـ إـسـحـاقـ الزـجاجـ: (ـمـعـنـيـ ربـهـ رـجـلـاـ: أـقـلـ بـهـ فـيـ الرـجـالـ).

(١) اللباب في علل البناء ٣٦٤/١

(٢) اللباب في علل البناء ٣٦٥-٣٦٤/١

ومنها أن تلحق بها تاء التأنيث ، فيقال: ربّت ، كما لحقت بـ (ثُمَّ) ، و(لا) قال الشاعر:

وَرَبَّتْ سَائِلٍ عَنِي حَفِيْيِّ أَعَارَتْ عَيْنَهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ومن أحكامها أيضاً تخفيفها في لغة بعض العرب ، كقول الشاعر:

أَزْهِيرُ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالَ فَإِنْهُ رَبُّ هَيْضَلٍ لَحِبْ لَفْتُ بِهَيْضَلٍ<sup>(١)</sup>

ودخول (ما) على (ربّ) لكتها عن العمل ، يقول أبو علي: (( فأمّا دخولها على الحرف للकفّ ، فعلى ضربين: أحدهما: أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل دخولها، وتدخل على ما كان تدخل عليه قبل الكفّ غير عامل فيه نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾<sup>(٢)</sup> ... والآخر: أن تدخل على الحرف فتكفه عن عمله، وتدخل على ما لم تكن تدخل عليه قبل الكفّ عن عمله وذلك ، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>(٣)</sup> .... ومنه ربما ﴿رَبُّمَا يَوْدُ الظِّنَّ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup> ))

وقال الهروي: (( فإن أدخلت عليها (ما) كفتها (ما) عن العمل ))<sup>(٥)</sup> وقال أيضاً في معرض حديثه عن أوجه (( ما )) الداخلة على (ربّ) : أحدها أن تكون كافة زائدة ؛ ليصلح بعدها وقوع المعرفة والفعل ؛ لأنّ (ربّ) تخفض ما بعدها ، ولا تدخل على المعرفة ، ولا على الفعل ؛ لأنّ حرف الخفض لا يدخل على الفعل ، وإذا أرادوا أن يكفوها عن عملها ، وتقع بعدها المعرفة والفعل ، أدخلوا (ما) ؛ ليصلوا بها بين (ربّ) والمعرفة ، وبين (ربّ) والفعل ، فقالوا: (ربّما قام زيد) ، و(ربّما زيد قام) ، و(ربّما الرجل قام) ، و(ربّما رجل قام) ، و(ما) في هذا الوجه مع (ربّ) كلمة واحدة بمعنى حرف مهيء لل فعل والمعرفة بعده ، ولا يعمل شيئاً<sup>(٦)</sup>)

وقال ابن الخطاب: (ومثال حرف الجر المكافف (ربّ) تدخل عليها (ما) ، فتكفها عن

(١) أمالي ابن الشجري ٤٦/٣ فما بعدها

(٢) سورة النساء الآية (١٧١)

(٣) سورة فاطر الآية (٢٨)

(٤) سورة الحجر الآية (٢)

(٥) البغداديات ٢٨٦-٢٨٧

(٦) الأزهية ٩٠

(٧) الأزهية ٩٣

العمل ويليها الفعل ، وحرروف الجر في الأصل لا تدخل إلا على الأسماء ، ومثال دخولها على

ال فعل مكفوفة بـ (ما) قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً: (( والنحويون يجعلون (ما) كافية لـ(رب) ) في هذا البيت وفي الآية التي قبله ، ولكن يجعلون استعمالها في البيت هو الأصل ، قالوا : لأنها لما كان معناها لما مضى ، وذلك قبل أن تكُفَّ كانت بعد الكفَّ لما مضى أيضاً ، وأنشدوا البيت؛ لأنَّ فيه بعد (ربـما) قوله: أوفيتُ ، وهو فعل ماض ، والآية عندهم ؛ لوقع المضارع بعدها على غير قياس بابها في الأصل ))<sup>(٢)</sup> وإنما وقع المستقبل هاهنا ؛ لأنَّ المستقبل معلوم عند الله كالماضي.<sup>(٣)</sup>

وكون (ما) كافية في الآية السابق ذكرها خلاف ، ففي اللباب: (( فأمّا قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup> ففيه وجهان: أحدهما أنَّ (ما) نكرة موصوفة أي: ربَّ شيء يودُّه . والثاني هي كافية ، ووقع المستقبل هنا ؛ لأنَّه مقطوع بوقوعه ؛ إذ كان خيراً من الله تعالى ، فجري مجرى الماضى فى تحققه ، وقيل: هو على حكاية الحال ))<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن مالك : (( والصحيح أنَّ (ما) فيه<sup>(٦)</sup> زائدة كافية هيأت (رب) للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأت للدخول على الجملة الفعلية في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ وفى قول الشاعر:

لَا يُضِيعُ الْأَمِينُ سِرًا وَلَكِنْ رُبَّمَا يُحْسَبُ الْخَنُونُ أَمِيناً<sup>(٧)</sup>

ما تقدَّم نتبيَّن أنَّ (رب) تدخل عليها (ما) فتكفُّها عن عمل الجر . غير أنَّ ابن مالك يرى أنَّ ذلك هو الكثير حيث يقول: (والكثير كون (ما) المزيدة بعد الكاف و(ربـ) كافية ومهيَّة لأنَّ يدخل على الجملة الاسمية والفعلية ))<sup>(٨)</sup> كما يرى ذلك ابن هشام حيث يقول: (( والغالب أنَّ

(١) المرجع ٢٢٢

(٢) المرجع ٢٢٢ ، وانظر اللباب في علل البناء ٣٦٧/١

(٣) انظر أمالى ابن الشحرى ٥٦٥/٢

(٤) سورة الحجر الآية (٢)

(٥) اللباب في علل البناء ٣٦٧/١

(٦) الهاء يعود إلى البيت : (( ربـما الجامـل.... ))

(٧) شرح التسهيل ١٧٤/٣

(٨) شرح الكافية الشافية ٨١٨/٢

تُكْفِهِمَا<sup>(١)</sup> عَنِ الْعَمَلِ ، فَيَدْخُلُانِ حِينَئِذٍ عَلَى الْجَمْلِ ) )<sup>(٢)</sup> ؛ لِبَقَاءِ عَمَلِ (رَبّ) مَعَ دُخُولِ (مَا) عَلَيْهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

رُبَّمَا ضَرَبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٌ نَجْلَاءٌ<sup>(٣)</sup>  
وَإِعْمَالٌ ( (رَبّ) ) مَعَ لَحَاقٍ ((مَا)) هَلَا يَدْلِي عَلَى أَنْ ((مَا)) الْكَافَةُ غَيْرِ ((مَا))  
الزائدةُ الْمُلْغَاهُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْغَرْضُ مِنَ الْزِيَادَهُ التَّأكِيدُ أَوْ اسْتِقْامَهُ الْوَزْنُ كَمَا يَقُولُ أَبُو عَلَيٍ :  
((اسْتَعْمَلَتْ ((مَا)) حَرْفًا زَائِدًا مَعَ الْاَسْمِ وَالْحَرْفِ وَالْفَعْلِ وَكُلِّ مَوْضِعٍ أَرِيدَ بِهِ إِقَامَهُ الْوَزْنُ أَوْ  
غَيْرَ ذَلِكَ... ))<sup>(٤)</sup> وَيَقُولُ أَيْضًا : ((إِنْ قَالَ قَاتِلٌ : فِيمَا كَانَ مِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ أَنَّهُ لِلتَّأكِيدِ . فَهُوَ  
قَوْلٌ ، وَيَجُوزُ عَنِّي أَنْ يَكُونَ فِيهِ زَائِدَهُ لِغَيْرِ التَّأكِيدِ ، أَلَا تَرَى : الْعَرَبُ يَزِيدُونَهَا فِي النَّشْرِ  
وَحِيثُ لَا حَاجَةٌ إِلَى إِقَامَهُ الْوَزْنُ ، كَمَا يَزِيدُونَهَا فِي النَّظَمِ وَحِيثُ يَقامُ الْوَزْنُ فِي نَحْوِ آثِرًا مَا ،  
وَلَا سِيَّمَا ، وَشَبَهَهُ ، وَالتَّنْزِيلُ عَلَى لِسَانِهِمْ نَزَلَ وَبِلُغَاتِهِمْ جَاءَ ، وَأَيْضًا فَكَمَا جَازَ أَنْ يَزِيدُوا  
الْحُرُوفَ لِغَيْرِ الْمَعْنَى فِي (عَجُوزٌ) وَ(كَتَابٌ) وَ(قَبْعَرٌ) وَ(جَنْدَبٌ) وَنَحْوُ هَذَا كَذَلِكَ يَجُوزُ  
زَيَادَهُ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي التَّنْزِيلِ ... ))<sup>(٥)</sup>

وَإِذَا كَانَتْ ((مَا)) كَافَةً ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْاَسْمِ وَالْفَعْلِ ، قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيٍّ : ((فَإِذَا  
كَفَتْ [رَبّ] وَقَعَ بَعْدَهَا الْفَعْلُ وَالْمَعْرِفَةِ ))<sup>(٦)</sup> وَمِنْ دُخُولِهَا عَلَى الْجَمْلَهُ الْاَسْمِيَّهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رُبَّمَا الْجَاحِمُ الْمُؤَبِّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيَجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ<sup>(٧)</sup>

وَمِنْ دُخُولِهَا عَلَى الْجَمْلَهُ الْفَعْلِيَّهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ<sup>(٨)</sup>

(١) يعني ((رب)) والكاف

(٢) أوضح المسالك ٥٩/٣

(٣) أوضح المسالك ٥٩/٣ ، وعدة المسالك ٥٩/٣

(٤) البغداديات ٣٠٣

(٥) البغداديات ٣٤٤-٣٤٥

(٦) أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيٍّ ٥٦٥/٢

(٧) شرح الكافية الشافية ٨١٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٢/٣

(٨) أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيٍّ ٥٦٥/٢

ومنه على رأي قول الشاعر :

رِبَّمَا تَكْرُهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلٌ الْعِقَالِ<sup>(١)</sup>

قال ابن هشام : (( ويجوز أن تكون (ما) كافة ، والمفعول المذوف اسمًا ظاهراً ، أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً ))<sup>(٢)</sup>

وأما الكاف فقد اختلف أهل العربية في حرفيتها واسميتها ، فذكر ابن جني أنها تكون مشتركة بين الحرفية والاسمية ، فتكون تارة حرفاً وأخرى اسمًا<sup>(٣)</sup> ، ثم يبين متى تكون حرفاً ومتى تكون اسمًا بقوله : (( فأمّا الحرف فما لم يقع موقع الأسماء ، وذلك نحو قولك: مررت بالذي كزید ، فالكاف هنا حرف لا محالة ؛ لأنك لو قلت: مررت بالذي مثل زيد، أو مررت بالذي مثل جعفر ، لكان خلفاً وقبحًا من الكلام ، حتى تظهر الضمير المبتدأ المذوف ، فتقول: مررت بالذي هو مثل زيد ، ومررت بالذي هو مثل جعفر ، فاجماعهم على استحسان : مررت بالذي كزید ، دلالة على أن الكاف حرف جرّ ، وأنه بمنزلة قولك: مررت بالذي في الدار ، وضربت الذي من الكرام ، وجاءني الغلام الذي لحمد. وهذا استدلال سيبويه ، وهو الصواب الذي لا معدل عنه.

وأمّا الكاف التي في تأويل اسم فالتي تقع موقع الأسماء ، وذلك نحو قول الشاعر:

\* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثِقِينَ \*

فالأولى حرف والثانية اسم ؛ لدخول حرف الجرّ عليها ))<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن أبي الربيع: (( وأمّا كاف التشبيه فلا تكون إلاّ خاضعة ، وتكون اسمًا وغير اسم ، وكونها زائدة وغير زائدة ، ثم إنّ النحويين اختلفوا في استعمالها اسمًا ، فذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسمًا إلاّ في ضرورة الشعر ، ونقل عن أبي الحسن أنها تكون اسمًا في الكلام ))<sup>(٥)</sup>

ثم قال: (( والذي يظهر أنها لا تكون اسمًا إلاّ في الضرورة ؛ لأن وضعها على حرف واحد يقتضي إلاّ تكون اسمًا ؛ لأنّ الاسم الظاهر لا يوجد على حرف واحد وإن كان مبنيًا ،

(١) ديوان أمية بن أبي صلت ٥٠ ، وانظر المغني ٣٩١

(٢) المغني ٣٩١

(٣) انظر سر الصناعة ٢٨١/١

(٤) سر الصناعة ٢٨٢-٢٨١/١

(٥) البسيط ٨٥١-٨٥٠/٢

وإنما يوجد من الأسماء على حرف واحد المضمر المتصل ، وليس الكاف التي للتشبيه بمحضمر ، فإذا اقتضى وضعها على حرف واحد أن تكون حرفًا فمتهى وجدت اسمًا فذلك خروج عن قياسها ، واستعمال لها في غير موضعها فيجب **إلا** يستعمل ذلك **إلا** حيث سمع ، ولم يسمع **إلا** في الضرورة فلا يتعدى ))<sup>(١)</sup>

ثم تابع كلامه قائلاً : (( فإن قلت : فإذا قلت : زيد كعمرو ، فالظاهر فيها أنها بمنزلة مثل ، و(مثل) اسم ، فالكاف اسم ، وأمّا إن جعلتها حرف جر فتطلب متعلقًا ، وأنت لا تقدر هنا على ذلك .

قلت يمكن أن يكون الأصل: زيد شبيه عمرو ، ثم وضعت الكاف موضع الباء ، وعلى معناها ، ولم توضع الكاف على معنى الباء **إلا** حيث التشبيه نحو ما ذكرته ، فصارت الكاف إذا نطق بها فهم منها التشبيه من حيث كانت لا توصل **إلا** التشبيه فحذف فصار زيد كعمرو ، وهذا أولى من أن يدعى أن الاسم الظاهر وضع على حرف واحد ، وهذا لا نظير له ، وأمّا وضع الشيء في موضع مخصوص وقصره عليه فقد جاء له نظائر ))<sup>(٢)</sup>.

وإهمال الكاف لدخول (( ما )) الكافية عليها يقول ابن الشجري: (( ومن الحروف المكوفة بـ (ما) كاف التشبيه في قوله: (( كُنْ كَمَا أَنْتَ ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الحشاب: (( وقد كفوا كاف التشبيه بـ (ما)) في بعض الوجوه ، وذلك في قوله: (كن كما أنت) ويجوز أن تكون (ما) بمعنى الذي كانه قال: كن كالذي أنت . أي كالذي هو أنت ، فحذف العائد وهو المبتدأ للطول ولا يقاس على هذا الحذف .

ويجوز أن تكون (ما) كافية للكاف ، وهي حرف جر ، فوقع بعدها الضمير المرفوع المنفصل بعد أن كان لو وليته لوقع بعدها الضمير المحروم وهو متصل ؛ لأنها تحرّك ما دخلت عليه بالإضافة إن كانت اسمًا كما تحرّك (مثل) ، وبالحرفية إن كانت حرف جرّ ، وتُكَفَّ بـ (ما) كفّ غيرها ، كقولك: أنت صاحي كما زيد صاحي ، فيقع بعدها ، كما ترى المبتدأ وخبره ..

ويذلك على أن الكاف حرف جرّ ، وصلهم بها الذي في قولك: الذي كزيرد منطلق،

(١) البسيط ٨٥١/٢

(٢) البسيط ٨٥١/٢

(٣) أمالى ابن الشجري ٥٦٤/٢

فالكاف في صلة الذي متعلقة بمحذوف كما تتعلق به (في) وغيرها من حروف الجر إذا وقعت هذا الموضع ، إذا قلت: الذي في الدار ، والذي من الكرام ، وكونها اسمًا هو في مثل قوله:

\* وَصَالِيَاتٍ كَكُمَا يُؤْثِفِينَ \*

لأن الحرف لا يدخل على حرف مثله )<sup>(١)</sup>

وقال ابن مالك : (( وتحدث (ما) الكافية في الكاف معنى التعليل ، كقوله تعالى:

﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَا كُم﴾<sup>(٢)</sup>

وفي خزانة الأدب بعد قول الشاعر:

فَإِنَّ الْحُمَرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

(( أن الكاف المكاففة بـ (ما) ، قد تكون لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى. ومضمون الأولى كون الحمر من شر المطايا ، ومضمون الثانية كون الحبطات شر بنى تميم. فشبّه ذلك الكون بهذا الكون ، وهما مضمونا الجملتين ، ووجه الشبه الحصول في الوجود.

وقد فرق بينهما ابن الخياز في النهاية ، فقال : قد كفوا الكاف بـ (ما) ، كما كفوا (رب) ، فتليها الجملة الاسمية والفعلية. تقول: زيد قاعد كما عمرو قائم ، شبهت جملة بجملة بكونهما حاصلين في الوجود. وتقول: زيد قاعد كما أنّ عمراً قائم ، والمعنى : قعود زيد لا محالة وقيام عمرو لا محالة . فالأولى فيها تشبيه جملة بجملة ، وهذه توجب حصول الأمرين في الوجود. فهذا فرق ما بينهما. وتقول: زرني كما أزورك ، فتحتمل ما أن تكون مصدرية ، أي زرني كزيارتني إياك أو تكون بمعنى لعلّي أزورك )<sup>(٤)</sup>)

وذكر الشيخ خالد الأزهري أن كاف التشبيه إذا كفت بـ (( ما )) يكون لها ثلاثة معان :

أحدها تشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة الأخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالفرد ، وأورد على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿... قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلَهَةٌ...﴾<sup>(٥)</sup> والثاني أن يكون (( كما )) بمعنى لعلّ ، نحو: انتظر كما آتيك ، أي لعلي آتيك.

(١) المرجع ٢٣٤-٢٣٣

(٢) سورة البقرة الآية (١٩٨)

(٣) شرح التسهيل ١٧٣/٣

(٤) خزانة الأدب ٢٢٢/١٠

(٥) سورة الأعراف الآية (١٣٨)

والثالث أن تكون قران الفعلين في الوجود ، نحو قوله: كما قام زيد قعد عمرو.<sup>(١)</sup>

ونلاحظ في قول ابن الشجري وقول ابن الخشاب السابق ذكرهما أن ((ما)) تدخل على كاف التشبيه فتكفّها عن العمل. كما نلاحظ في قول ابن الخشاب أن (ما) في قوله: (كن كما أنت) يجوز أن تكون بمعنى الذي ، فتكون حينئذ الكاف غير مكفوفة عن العمل بـ(ما). ويرى ابن مالك وابن هشام أن الكثير في الكاف - إذا دخلت عليها ((ما)) أن تكفل عن العمل كـ(رب) ؛ لورود قول الشاعر :

\* كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ \*<sup>(٢)</sup>

حيث أعملت فيه كاف التشبيه مع دخول (ما) عليها ، ولم تكفل. وهذا يدل عند ابن مالك وابن هشام على أن كفـ الكاف بـ(ما) كثير وليس مطلقاً.

وإذا كانت (ما) في (كما) زائدة فالكاف تعمل في مدخولها ؛ لأن وجود (ما) في مدخولها كعده ، وإذا كانت (ما) بمعنى شيء فتعمل فيها الكاف كما سبق في قوله: (كن كما أنت)؛ لذلك اختلف فيها ، فذهب طائفة من النحويين إلى أنـ (ما) موصلة ، وطائفة ثانية إلى أنها زائدة ، وطائفة ثالثة إلى أنها كافية.<sup>(٣)</sup> فعلى الرأي الأول والثاني (الكاف) عاملة ، وغير مكفوفة بـ(ما).

وكما هيّأت (ما) الكافية ربـ للدخول على الجملة الاسمية والجملة الفعلية فكذلك الكافية لكاف التشبيه هيّأتها أيضاً للدخول على الجملة الاسمية والفعلية. ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول العرب : (انتظرني كما آتيك)<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ...﴾<sup>(٥)</sup> وقول الشاعر:

\* لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ \*(٦)

(١) انظر العوامل المائة ١٩١

(٢) انظر أوضاع المسالك ٦٠/٣

(٣) انظر المغني ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، وحزانة الأدب ٢٢٤/١٠

(٤) انظر البغداديات ٢٨٩ فما بعدها

(٥) سورة الأنفال الآية (٥)

(٦) انظر اللباب في النحو ٧٨

(٧) البغداديات ٢٨٩

ومثال دخولها على الجملة الاسمية قول الشاعر:

أَخْ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرُو لَمْ تَخْنُهُ مَضَارِبُهِ<sup>(١)</sup>

وقول الشاعر:

لَعْمَرِي إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ<sup>(٢)</sup>

وقول الشاعر:

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَائِيَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ<sup>(٣)</sup>

وأما (من) فقال سيبويه: (( وإن شئت قلت: إنني مما أفعل ، فتكون (( ما )) مع من بمنزلة الكلمة واحدة ، نحو ربما ، قال أبو حية النميري :

وَإِنَا لَمِمَا نَضَرْبُ الْكَبْشَ ضَرَبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ<sup>(٤)</sup>

ونقل المبرد عن سيبويه هذا القول حيث يقول: (( وتقول: إنني مما أفعل على معنى : ربما أفعل ))<sup>(٥)</sup> وذكر قول الشاعر السابق ذكره.

والبيت المذكور أورده أبو علي في معرض حديثه عن دخول (ما) على الحرف للكف.<sup>(٦)</sup>  
مما يدل على أنّ (ما) تدخل على (من) وتكفها عن العمل كما دخلت على (رب) ، والكاف ،  
قال أبو علي: (( وقال أبو العباس : تقول إنني مما أفعل ، على معنى : ربما أفعل ، وأنشد البيت.  
وقوله: إنني مما أفعل على معنى : ربما أفعل إن أراد به أنّ (ما) كافية لـ (من) كما أنها كافية لـ  
(رب) فهو كما قال سيبويه : وإن أراد أنّه للتقليل كما أنّ (ربما) للتقليل كان ذلك مسوغًا إذا ثبت مسموعاً ))<sup>(٧)</sup>

وقال ابن الشجري: (( وقد كفوا (من) بـ (ما) ، فقالوا: إنني لَمِمَا أَفْعَلُ ، قال أبو العباس:  
يريدون لـ ربـ مما أـ فعل ))<sup>(٨)</sup> وذكر البيت السابق ذكره أيضًا.

(١) شرح شواهد المغني ٥٠٢، ٧٢٠ ، وجوهر الأدب ١٥٣

(٢) شرح التسهيل ١٧١/٣

(٣) شرح الكافية الشافية ٨١٧-٨١٨/٢

(٤) الكتاب ١٥٦/٣

(٥) المقتصب ١٧٤/٤

(٦) انظر البغداديات ٢٨٦ فما بعدها

(٧) البغداديات ٢٩٣

(٨) أمالى ابن الشجري ٥٦٦-٥٦٧/٢

وفي خزانة الأدب: ((أنْ (منْ) الجارّة لـمَا كفّت بـ(ما) ، تغيّر معناها ، وصارت بمعنى  
(ربّما) مفيدة للتکثیر أو التقليل ، على خلاف في مدلولها ))<sup>(١)</sup>

وما تقدّم نتبّين أن (منْ) من الحروف التي دخلت عليها (ما) فكفتها عن العمل . غير أن  
ابن هشام يقول بعدم كفّ (ما) لـ (منْ) عن العمل ؛ لقوله: ((ترادَ كلمة (ما) بعد (منْ) و  
(عنْ) والباء ، فلا تکفهـنـ عن عمل الـجـرـ ))<sup>(٢)</sup>

الذی يظهر ما تقدّم في ((ربّما)) و ((كما)) أن (ما) إذا كانت كافية لدخولها ، تزيل  
احتراصها وتهيئها للدخول في الجملة الاسمية والفعلية ، كـ (منْ) المکفوفة بـ (ما) ، ومن دخولها  
على الجملة الفعلية قولهـمـ: (إـنـي لـمـمـا أـفـعـلـ).

---

(١) خزانة الأدب ٢٢٢/١٠  
(٢) أوضاع المسالك ٥٨/٣

## - إهمال الأحرف المشبهة بالفعل لكتفها بـ (( ما )) الكافية:

تقول: إنما زيد قائم ، وعلمت أنما زيد قائم ، وكأنما زيد قائم ، ولكنما زيد قائم ، ولعلما زيد قائم ، وليتما زيد قائم.

فإن إن وأخواتها في هذه الحالة مهملة للحاق ( ما ) وكفها عن عملها ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر.<sup>(١)</sup> قال ابن بابشاد في بيان علة إهمال بعض الحروف: ((إن العلة في كون هذه الحروف غير عاملة هو ما عرض فيها من كف أو اشتراك ... فالكاف خواستة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وهي إن وأخواتها لما دخلت عليها ما كفتها عن العمل ، ولما كفتها عن العمل ارتفع الاسم الذي كان منصوبًا بعدها فصار ارتفاعه بالابتداء ، فقلت: إنما زيد قائم ، وعلمت أنما زيد قائم ، وكأنما زيد قائم وكذلك باقيها)).<sup>(٢)</sup>

وأختلف النحويون في نصب الأسماء بعد لحاق ( ما ) هذه الأحرف إلى مذاهب:  
الأول - لا يجوز النصب إلا في ( ليتما ) وحدها ، فتقول: ليتما زيدًا قائم. ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش والفراء.<sup>(٣)</sup> ونسبه ابن مالك إلى الأخفش وابن السراح ، وبه قال.<sup>(٤)</sup> وعليه ابن عصفور.<sup>(٥)</sup>

الثاني - يجوز النصب في لعلما ، وكأنما ، وليتما ، فيقال: كأنما زيدًا قائم ، ولعلما زيدًا قائم ، وليتما زيدًا قائم. ونسب هذا القول إلى الزجاج<sup>(٦)</sup>

الثالث - يجوز النصب في الجميع. وقد عزى إلى أبي القاسم الزجاجي<sup>(٧)</sup> ، وهو مذهب الزمخشري<sup>(٨)</sup> وذهب إليه ابن بابشاد أيضًا حيث يقول: (( وقد يجوز أن يعتقد أن ( ما ) زائدة لا كافية ، وإذا اعتقدت بقية هذه الحروف على حالها فقلت: كأنما أخاك قائم ، ولكنما أخاك قائم ، وليتما أخاك قائم ، ولعلما أخاك قائم ، وهو في هذه الأربعة المتأخرة - أعني النصب

(١) الجمل ٣٠٢ ، والارتفاع ١٢٨٤/٣ ، وشرح الجمل ٤٣٢/١

(٢) شرح المقدمة الحسية ٢٥١/١

(٣) الارتفاع ١٢٨٥/٣ وتنذكرة النحاة ٥١

(٤) شرح التسهيل ٣٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٣/١

(٥) انظر المقرب ١٠٩/١ ١١٠-١٠٩/١

(٦) شرح الجمل ٤٣٢/١ ، والارتفاع ١٢٨٥/٣

(٧) شرح الجمل ٤٣٢/١ ، والارتفاع ١٢٨٥/٣ ، والممع ٤٦٠/١

(٨) المفصل ٢٩٢-٢٩٣ ، والارتفاع ١٢٨٥/٣

وزيادة (ما) أحسن منه في (إنما) و(أنما)؛ لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء، فقوى النصب فيها، ومعانيها كلها كمعانيها إذا لم يكن فيها (ما) إلا أنها بـ(ما) أقوى تأكيداً وأقوى للمعنى الذي تختص به<sup>(١)</sup>

يظهر مما تقدم أن نصب هذه الأحرف مع (ما) لما بعدها؛ لاعتدادها زائدة وليس كافية، ومعنى كونها زائدة دخولها في الكلام كخروجها، وقد دل عليه قول ابن باشاذ السابق ذكره، وقال الهروي: ((واعلم أن (ما) إذا كانت كافة لم يجز إلغاؤها؛ لأن إلغاءها يخل بالمعنى))<sup>(٢)</sup> وقال أبو حيان: ((ومن قال بإعمال هذه الحروف كانت (ما) عنده زائدة))<sup>(٣)</sup> ومرد الخلاف في نصب الأسماء بعد لحاق ((ما)) هذه الأحرف اختلافهم في زيادة (ما) معها، فالذين أجازوا إعمال (ليت) مع (ما) تمسكوا بقول الشاعر:

قالَتْ أَلَا لَيَتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

حيث روى (الحمام) بالوجهين: النصب على الإعمال؛ لكون ((ما)) زائدة، ووجودها كعدمه، والرفع على الإهمال؛ لكون (ما) كافة لـ(ليت) عن عملها. وقيل: إن (ما) اسم ليت، وهذا خبر مبتدأ محنوف تقديره: ليت هو هذا الحمام لنا.<sup>(٤)</sup>

والذين قالوا بجواز الإعمال في (لعلما) و(كأنما) مع (ليتما) فإنهم ذهبوا إلى زيادة (ما) في (لعلما) بالقياس على زيادتها في (ليتما)؛ لأن الترجي والتمني متقاربان، وقد أشربت (لعل) معنى (ليت)<sup>(٥)</sup>.

وأما (كأنما) فذكر ابن أبي الربيع أن (ما) زائدة مع كأن بالقياس على (ليت)، فجاز: كأنما زيداً قائم كما جاز ذلك في لعل؛ لأن المحرر والظروف يتعلقان بهذه الحروف لما فيهن من قوة معاني هذه الأفعال، ولا يوجد ذلك في غيرهن من الحروف.<sup>(٦)</sup>

والذين قالوا بجواز الإعمال في الجميع، فلأن هذه الأحرف كلها أخوات فيجرين في اللفظ

(١) شرح المقدمة الخمسية ٢٥١/١

(٢) الأزهية ٩٠

(٣) الارتفاع ١٢٨٦/٣

(٤) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٤٣/١

(٥) انظر الملخص ٢٤٤/١ وتذكرة النحوة ٥١١

(٦) انظر الملخص ٢٤٤-٢٤٥/١

محرى واحداً ، وقد نسب هذا القول إلى أبي القاسم الزجاجي - كما تقدم - كما نسبه إليه ابن أبي الربيع ، وقال : (( ولا أعلم من قاله غيره فلعله نسب إلى العرب ما قيس على كلام العرب ، وفيه بعد ، وعلى أن ما قيس على كلام العرب يناسب إلى العرب . كان الأستاذ أبو علي يأخذ كلام أبي القاسم ، ويظهر لي أن الزيادة في الحرف جاءت على غير قياس ، وسمعت في ليت فلا يقاس عليها إلا ما قرب منها ، والذي قرب منها لعل ، وكان فيها قرب ، وإن كانت في ذلك دون لعل . وأما لكن و إن فلا يقسن على ليت ، فلا يقال: إنما زيداً قائم ، بالقياس على ليتما زيداً قائم لما ذكرته ))<sup>(١)</sup>

ولكن عند الرجوع إلى كتاب الحمل بحد الزجاجي يناسب هذا القول إلى بعض العرب حيث يقول: (( ومن العرب من يقول : إنما زيداً قائم ، ولعلما بكرأ مقيم ، فيلغى (ما) وينصب بـ (إن) وكذلك سائر أخواتها ))<sup>(٢)</sup> ولا يلزم أن يكون هذا المذهب له ، كما لم يلزم أن يكون للأخفش مع روایته إيه عن العرب فيما نقله عنه ابن برهان حيث قال: (( وروى أبوالحسن الأخفش عن العرب : إنما زيداً قائم فأعمل مع زيادة (ما) ))<sup>(٣)</sup> وقد سبق أن مذهب الأخفش - كما نقل عنه - جواز الإعمال في ( ليتما ) فقط . والذي ثبت أن هذا المذهب لابن بابشاذ والزمخشي كما في كتابيهما .

ويتصح مما تقدم أن سر إهمال هذه الأحرف لحاق (ما) لها ، وكفها عن عملها . وبعضاً يتعل لإهمال هذه الأحرف زوال اختصاصها بالأسماء ؛ لدخولها على الأفعال أيضاً كما قال ابن بابشاذ ، وقال ابن يعيش: (( وقد تدخل ما على هذه الحروف فتكفها عن العمل وتصير بدخول (ما) عليها حروف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعده ويزول عنها الاختصاص بالأسماء ، ولذلك يبطل عملها فيما بعدها ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن عصفور : (( وإذا لحقت هذه الحروف (ما) لم يجز إعمالها ، نحو قوله: إنما زيد قائم ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ألا ترى أنك تقول إنما يقوم زيد . إلا ليت فإنه يجوز

(١) الملخص ٢٤٥-٢٤٦

(٢) الحمل ٣٠٤

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٧٥/١

(٤) شرح المفصل ٥٤/٨

إلغاؤها إذا جعلت (ما) كافية ، وإنما لها إذا لم يعتد بها ؛ لأنها باقية على اختصاصها )<sup>(١)</sup>  
ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله مثلاً : إنما يقوم زيد ، وعلمتُ أنا يقوم زيد ،  
وكأنما يقوم زيد ، ولكنما يقوم زيد ، ولعلما يقوم زيد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، قوله : ﴿ إِنَّمَا يَأْتِيْكُم بِهِ اللَّهُ إِن شَاءَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، قوله : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُؤْخَذُ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ، قوله : ﴿ كَانَمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله : ﴿ كَانَمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾<sup>(٦)</sup> قوله الشاعر :  
 ولَكِنْمَا أَسْعَى لِمَحْدِيْ مُؤْتَلِيْ      وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَ أَمْثَالِيْ

وقول الشاعر :

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمًا      أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدًا<sup>(٧)</sup>

وذكر ابن الوراق أن بعض النحويين يعتقد أن (ما) في قوله: إنما زيد قائم ، وما أشبهها من أخواتها اسم ، وموضعه نصب ، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ، وشبه ذلك بالباء التي هي ضمير الأمر والشأن ، نحو قوله: إنه زيد قائم.<sup>(٨)</sup>

ورد عليه ابن الوراق بقوله: (( وقول هذا الرجل باطل من جهات: أنه لو كانت في هذا الموضع اسمًا وما بعدها خبر ، لوجب أن يرجع من الجملة ذكر إلى (ما) ، فلما لم يرجع إليها ضمير ، علمنا أنها زائدة ، وليس باسم .

ووجه آخر : أن ضمير الأمر والشأن لا يضم إلا بعد تقدم الذكر ، وتصير الجملة بعدها مفسرة له. إن هذا الضمير إنما يعتمد على الذكر الذي قد جرى ، فلهذا احتاجوا إلى تفسير ، وليس كضمير يختص اسمًا بعينه.

وقولك: إنما زيد قائم ، لا يصح الكلام به من غير تقدمة خبر بوجه من الوجوه ، على أن

- (١) المقرب ١٠٩/١
- (٢) سورة فاطر الآية (٢٨)
- (٣) سورة هود الآية (٣٣)
- (٤) سورة الأنبياء الآية (١٠٨)
- (٥) سورة الأنعام الآية (١٢٥)
- (٦) سورة الأنفال الآية (٦)
- (٧) انظر رصف المبني ٢٨٥
- (٨) علل التحو ٢٢٠

(ما) نصب بـ(إنّ). فعلم بذلك أن (ما) لا تشبه ضمير الأمر والشأن؛ لأنّه لا يضمّر إلا بعد تقدمة الذكر، وتصير الجملة التي بعده مفسرة له.

ووجه ثالث: أن (ما) إذا أدخلت على (إنّ) غيرت معناها، ويدخلها معنى التقليل، كقولك: إنما زيد قائم، وهذا أن (ما) تستعمل إذا ذكرت لزيد أحواله، فتخصّ أنت بعضها، وتقصد بذلك إلى بعض أحواله، فلما كانت (ما) إذا دخلت على (إنّ) تزيل معناها، علمنا أنها ليست باسم؛ لأن شرط الاسم أن يغيّر معنى عمله عن معناه<sup>(١)</sup>.

ويحسن الإشارة هنا أيضًا إلى أن إنما، ولكنما، وليتها، وكأنما ترفع الأسماء والأخبار عند الكوفيين، وعند أهل البصرة لا عمل لها البتة، وإنما يقع بعدها مبتدأ وخبر—كما ذكره أبو حيان في التذكرة — وذكر أن مذهب البصريين هو الأصح.<sup>(٢)</sup>

---

(١) علل النحو ٢٢٠-٢٢١

(٢) تذكرة النحاة ٣١٨

## سابعاً - إهمال الحرف لنقله إلى العلمية :

يقول ابن جين (( ... كرجل سَمِّيَ بـ ((عل)) ، فإنك تحكي الاسم ؛ لأنَّه حرف ضم إليه حرف ، وهو ((عل)) ضمتُ إليه اللام ، كما أنك لو سَمِّيَ بـ ((أنت)) لحكيته أيضًا ، فقلت: رأيت أنت ولعل ... ))<sup>(١)</sup>

وقال الرضي: (( وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علمًا لغير ذلك اللفظ ، فالواجب الإعراب ، وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الأصل اسمًا أو فعلًا أو حرفًا فالأكثر الحكاية ... ))<sup>(٢)</sup>

وجاء في أثر التسمية: (( وكل ما سَمِّيَ به وهو مكون من حرفين حكيته ، نحو: إنما ، وأنما ، وكأنما ، وحيثما ، وإما من قولك: ((إما أن تفعل وإما أن لا تفعل)) ، ونحو: ((إلا)) و((إما)) في الجزاء ، و((أما)) ، و((ألا)) اللتين في الاستفهام حكاية أيضًا ، ويحمل عليهما ((عل)) ، و((كان)) ... ))<sup>(٣)</sup>

إذا ثبت جواز نقل الحرف إلى العلمية كما ثبت نقل بعض الأسماء والأفعال إلى العلمية ، فيعرض له الإهمال ، فكذلك الحرف إذا نقل من الحرافية إلى العلمية يعرض له الإهمال أيضًا ، كتسمية أحد بـ ((عن)) أو ((في)) أو ((من)) من حروف الجر ، و((كان)) و((عل)) من الأحرف المشبهة بالفعل ، و((أن)) ، و((كي)) من نواصب المضارع ، و((لم)) ، و((حيثما)) ، و((إن)) من جواز المضارع ، أو غيرها من الحروف العاملة ، فإنها يعرض لها الإهمال كما يعرض للفعل والاسم المعلم الإهمال إذا نقلًا إلى العلمية.

(١) الخصائص / ٢ ١٠٠

(٢) شرح الرضي على الكافية / ٣ ٢٦٨

(٣) أثر التسمية للدكتور سليمان العايد ص (٩٦)

## ثامناً - إهمال الحرف لوقوعه توكيداً:

يعرض بعض المحرر الإهمال إذا وقع توكيداً ، كالكاف ، واللام ، من حروف الجر ، كما في قول الشاعر :

\* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِينَ \*

حيث إن الكاف الثانية في قوله: (( ككما )) وقعت مؤكدة للأولى عند بعضهم.<sup>(١)</sup> وقد ذكر البغدادي في الخزانة أن الكاف الثانية حرف مؤكدة للأولى ، وقال: (( فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية ))<sup>(٢)</sup> وفي قول الشاعر :

\* وَلَا لِلِّمَاءِ بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ \*

حيث وقعت اللام الثانية في قوله: (( للما )) مؤكدة للأولى.<sup>(٣)</sup> وعدّ كثير من النحويين وقوع هذين الحرفين مؤكدين في البيتين السابقين شاداً أو ضرورة<sup>(٤)</sup> ؛ لأنهم يرون أنه يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد غير الجوابي ما يتصل بالمؤكّد، نحو: (إن زيداً إن زيداً قائم) ، و (في الدار في الدار زيد) ، ولا يجوز عندهم : إن إن زيداً قائم ، ولا : في في الدار زيد.<sup>(٥)</sup>

غير أن التأكيد بالحرف بتكريره وحده أحازه الزمخشري حيث يقول: (( والتأكيد بصريح التكرير جار في كل شيء في الاسم والفعل والحرف ... تقول: ضربت زيداً زيداً ، وضربت ضربت زيداً ، وإن إن زيداً منطلق ))<sup>(٦)</sup> وقد نسب إليه ابن عقيل.<sup>(٧)</sup>

ولعل هذا مذهب ابن الحاجب أيضاً كما يوحّيه قوله في شرح المقدمة : (( يعني بـ (اللفظي) : أن يكون لفظ الأول بعينه لتقرير النسبة كقولك: جاءني زيد زيد ، وهو جار في

(١) انظر الجنى الداني ٧٨

(٢) الخزانة ٢٧٤-٢٧٥/٢

(٣) الخزانة ٢٧٠/٢

(٤) انظر المساعد ٣٩٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٦/٣ ، والبسيط ١/٣٦٢-٣٦٣ ، ٨٥٢/٢ ، ٢٣٨/١

وشرح الرضي على الكافية ٣٦٤/٢

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٢١٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٣/٣

(٦) المفصل ١١٢

(٧) انظر المساعد ٣٩٨/٢

الاسم والفعل والحرف ...))<sup>(١)</sup> وجاء تمثيل محققه للحرف: ((إن إن زيداً منطلق ، و((في الدار  
في الدار رجل ))<sup>(٢)</sup>

كما أنه مذهب صاحب الكناش حيث جاء فيه : (( فاللفظي أن يكرر اللفظ الأول بعينه  
وهو جار في الاسم والفعل والحرف والجملة نحو: زيد زيد ، وضرب ضرب ، وإلى إلى ، والله  
أكبر الله أكبر ))<sup>(٣)</sup>

وأما مذهب الرضي فقد فصل فيه حيث يقول: (( والتكرير اللفظي يجري في الألفاظ كلها  
أسماء كانت أو أفعالاً أو حروفًا. والمكرر إما مستقل أو غير مستقل ، والمستقل: ما يجوز الابتداء  
به مع الوقف عليه. وغير المستقل : مالا يجوز فيه ذلك ، كالمضمر المتصل وكل حرف ، إلا التي  
تؤدي معنى الجملة وتحذف معها الجملة في الغالب وهي: لا ، ونعم، وبلى. فإن جميعها يصح  
الوقف عليها مع الابتداء بها. فغير المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام  
الابتداء ، أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم ، كحروف الجر ؛ لأنها لا تنفك عن  
محورها أو باخر نوع منها كالضمائر ، فإنه لا يكرر وحده إلا في ضرورة الشعر... وإن لم  
يكن غيرمستقل على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده ، نحو: إن إن زيداً  
قائم ، والأحسن الفصل بينهما ))<sup>(٤)</sup>

ويفهم من قول الرضي أن الحروف المشبهة ( إن وآخواتها يجوز التوكيد بها بتكرير ألفاظها  
وحدها ، وأما حروف الجر فلا يجوز ؛ لعدم انفصالها من محورها.

ودعوى الرضي بعدم جواز التوكيد بمحور حرف الجر ؛ لأنها لا يجوز فصلها من محورها  
مردود بورود قراءة صحيحة فصل حرف الجر من محورها وهي قوله تعالى في النساء:  
﴿...فَمَا لِهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾<sup>(٥)</sup> قوله في سورة الكهف: ﴿...وَيَقُولُونَ  
يَا وَيَلَّتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كِبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾<sup>(٦)</sup> قوله في سورة الفرقان :

(١) شرح المقدمة الكافية ٦٥١/٢

(٢) المرجع السابق المأمور (٩)

(٣) الكناش ٢٢٢/٢

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٦٣-٣٦٤/٢

(٥) سورة النساء الآية (٧٨)

(٦) سورة الكهف الآية (٤٩)

**فَوَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ ...**<sup>(١)</sup> قوله في سورة المعارج : **فَمَا لِذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ**<sup>(٢)</sup> بل قرأ بعض القراء بالوقف على حرف الجر ، ففي الدر المصنون : (( ووقف أبو عمرو والكسائي - بخلاف عنه - على (ما) في قوله : ((فما لهؤلاء )) ، وفي قوله : (( ما لهذا الرسول )) ، وفي قوله : ((ما لهذا الكتاب )) ، وفي قوله : (( فما للذين كفروا )) ، والباقيون على اللام التي للجر دون مجرورها اتباعاً للرسم ...))<sup>(٣)</sup>

وما تقدم يمكن القول بأن وقوع الكاف واللام مؤكدين في البيتين ليس شاداً عند الزمخشري وابن الحاجب وأبي الفداء. ويجوز - عندهم - التوكيد بأي حرف من الحروف بإعادة لفظه وحده.

ومن ورود بعض الحروف توكيده قول الشاعر:

إِنْ إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلِمُ مَا لَمْ يَرَى نِعَمْ مِنْ أَجَارَةٍ قَدْ ضَيِّعَ

حيث وقعت إنـ الثانية في قوله : (( إنـ إنـ الكريم ...)) مؤكدة للأولى.<sup>(٤)</sup>

وقول الشاعر:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَانَ كَانْ أَعْنَاقَهَا مُشَرَّفَاتٌ فِي قَرْنٍ<sup>(٥)</sup>

حيث وقعت ( كانـ ) الثانية في قوله : (( وـ كانـ كانـ أعناقها ...)) مؤكدة للأولى.

وعليه ، يمكن أن يقال : ذهبت إلى إلى الجامعـة ، الكتب على على المكتب ، المفتاح في في الدرج ، الخاتـم مصنـوع من من الفضة ، كـتبت للمـحمد الرـسـالة ، مرـرت بـيزـيد ، وغـير ذلكـ. كما يمكن أن يقال : (( جاءـ الطـلـاب وـلـمـا لـمـا يـائـ المـدرـس )) ، و (( لمـ لمـ يـخـضـرـ خـالـدـ)) ، و (( إنـ إنـ تـائـيـ أـزـرـكـ)).

كما يمكن أن يقال : (( عـلـمـتـ أـنـ زـيـدـ مـسـافـرـ )) ، و (( ليـتـ ليـتـ الشـبـابـ عـائـدـ)) ، و (( محمدـ شـجـاعـ ، لـكـنـ لـكـنـ زـيـدـ جـبـانـ )) ، و (( لـعـلـ لـعـلـ عـمـرـ نـاجـحـ)).

كما يعرض لنواصـبـ المـضـارـعـ الإـهـمـالـ إـذـا وـقـعـتـ مـؤـكـدـاتـ ،ـ كـانـ يـقالـ : (( يـرـيدـ الـوالـدـ

(١) سورة الفرقان الآية (٧)

(٢) سورة المعارج الآية (٣٦)

(٣) الدر المصنون ٤/٤٦

(٤) أوضح المسالك ٣٠٣/٣

(٥) الصفة الصافية الجزء الأول ، القسم الثاني ٧٢١

من ولده أنْ أَنْ يجتهدَ ؛ كَيْ كَيْ يَنْجَحَ ) ، وكأن يقول لك أحد إخوانك: سأجتهد في دروسي ) فنقول له: ( إِذْنُ إِذْنٌ تَنْجَحَ ) ، وقولك: ( إِنْ لَمْ يجتهد ، فلنْ لَنْ تَنْجَحَ ) .  
وكون الحرف مؤكداً لما قبله مهملاً لا عمل له يقول الإربلي فيما نقل عن أبي علي: (( قال أبو علي : فأعمل ( كان ) الأولى ، ولم ي العمل الثانية ؛ لأنها غير مقصودة ، بل هي مؤكدة للأولى ))<sup>(١)</sup>

يتضح منه أنَّ ( كان ) الثانية مهملة وليس عاملة فيما بعدها ؛ لأن العامل فيه هو الأولى، وإنما أعملت هي ، وأهملت الثانية ؛ لأن الأولى هي المقصودة في الكلام ، والثانية جيء بها للتوكيد كالحرف الزائد دخوله كخروجه لا يختل المعنى الأصلي للكلام بدونه، وكذلك سائر الحروف العاملة يعرض فيها الإهمال إذا وقعت توكيضاً ، كما يعرض للفعل والاسم الإهمال إذا وقعا توكيضاً.

(١) الصفة الصفية الجزء الأول ، القسم الثاني ص ٧٢١

## تاسعاً - إهمال الحرف لوقوعه مبدلاً منه :

كما يقع الإبدال في قسيمي الحرف : الاسم والفعل ، لا يستبعد وقوع الإبدال في الحرف بدل غلط أو نسيان ، كقول القائل مثلا: ((أرغم عن في قراءة القرآن ))، و((الكتاب على في الصندوق )) ، و((إنْ إذا جاءني زيدٌ أكرمهُ )) ، و(( جاء الطلاب ولم لما يأتِ الأستاذ )) . وغير ذلك من الأمثلة التي يمكن وقوع الحرف فيها مبدلاً منه.

فكل من : (عن) ، و (على) ، و (إنْ) الشرطية ، و (لم) مبدلٌ منها ؛ لأن المقصود في المثال الأول والثاني (في) ، وفي الثالث (إذا) ، وفي الرابع (لما). فـ (عن) و (على) و (إنْ) و (لم) مهملات ؛ لعرض ما يمنعها من العمل وهو وقوعها مبدلاً منها.

**عاشرًا - إهمال الحرف لتوارده هو وعامل آخر على معمول واحد:**

يقول أبو البقاء العكيري : (( إذا دخلت (إن) على (لم) كان الجزم بـ(لم) ، لا بها . وإن دخلت على (لا) كان بها ، لا بـ(لا) . والفرق بينهما أن (لم) عامل يلزمها معموله ، ولا يفرق بينهما بشيء . وإن ) يجوز أن يفرق بينهما وبين معمولها بـمعمول معمولها ، نحو: إن زيداً تضربه أضربه . وقد تدخل أيضًا على الماضي فلا تعمل في لفظه . و(لم) لاتفارق العمل . وأما (لا) فليست عاملة في النفي فأضيف العمل إلى (إن) ، فال الأول كقوله : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَتَهُوا ﴾<sup>(١)</sup> ، والثاني كقوله تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرُ لِي ﴾<sup>(٢)</sup> ))

يفهم من هذا القول أن (إن) الشرطية إذا دخلت على (لم) تهمل ، وتعمل (لم) في المضارع ، وإذا دخلت على (لا) التي للنهي ، تعمل هي ، وتهمل (لا) . فالحرفان الجازمان: (إن) الشرطية يعرض لها الإهمال إذا دخلت على (لم) ، و(لا) التي للنهي يعرض لها الإهمال إذا دخلت عليها (إن) الشرطية .

ف (إن) الشرطية مهملة حالة دخولها على (لم) ، وعاملة حالة دخولها على (لا) التي للنهي . وإنما أهملت لتواردها هي و (لم) على معمول واحد ، وهو (ينتهوا) ولا يجوز أن يعمل عاملان في معمول واحد . فأعطي العمل (لم) ، وأهملت (إن)؛ لأن (لم) وشیحة الصلة بالعمول الذي هو المضارع ؛ لعدم جواز الفصل بينهما بشيء ، وإن ) يجوز الفصل بينهما وبين معمولها بـمعمول معمولها ، نحو: إن زيداً تضربه أضربه .

غير أن ما في الكليات للكفوري : (( لا خلاف في جواز (إن لم تفعل) والجازم لا يدخل على الجازم ، كما لا يدخل الناصب على الناصب ولا الجار على الجار ولا بد من القول بأن (إن) عاملة في (لم تفعل) بمجموعها ؛ لأن (لم) تنزلت منزلة بعض الفعل كما عمل (لو لم يكن) ومعه لم ))<sup>(٤)</sup> قد يوحى أن (إن) الشرطية تعمل في (لم تفعل) بمجموعها ، وهذا ليس المراد ، وإنما المراد بالعمل هو العمل المعنوي ، يوضح ذلك ما قال أبوالقاء العكيري: (( فإن

(١) المائدة الآية (٧٣)

(٢) سورة هود الآية (٤٧)

(٣) اللباب في علل البناء ٥٢/٢

(٤) الكليات ١٠١٣

دخل حرف الشرط على (لم) أقرّ معنى الاستقبال فيه ؛ لأن الشرط لا يكون إلا بالمستقبل ، فلذلك قدم عليها وبقيت (لم) للنفي فقط . فـ (إن) بطل أحد معنييها ، ولو بقي المضي لم يبق لـ (إن) معنى ))<sup>(١)</sup>

حيث يفهم منه أن لـ (إن) معنيين أحدهما دلالة مدخولها على الاستقبال سواء كان ماضياً كقولك : إن جاء زيد ... أي إن يجيء ، والثاني جزمه ، فلما استبدَّ (لم) بالعمل في مدخولها استبدَّ (إن) بأن يدل مدخولها الذي هو (لم) مع المضارع على الاستقبال ، وانتزع أحد معاني (لم) منها وهو دلالة مدخولها على المضي ، فبقي لها العمل ، ومعنى النفي ؛ للتعادل بين العاملين والإنصاف بينهما.

كما يدل على عدم إرادته أن ((إن)) تعمل في (لم تفعل) قوله: ((كما عمل لو لم يكن ومعه لم )) حيث جعل (لو) تعمل في (لم يكن) وهي غير عاملة في مدخولها. وإنما أهملت ((لا)) النافية حالة دخول ((إن)) الشرطية عليها تواردهما على معمول واحد ، ولا يجوز توارد عاملين على معمول واحد ، بل لا بد أن يكون العمل لأحدهما لا لهما معًا ، فأعطي العمل ((إن)) الشرطية ؛ لأن أصلها الإعمال فهي أصل أدوات الشرط ، وأهمل ((لا)) النافية ؛ لأن أصلها يعني النفي الإهمال ؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلتين الاسم والفعل .

وبعد هذه الرحلة الطويلة الشاقة مع ظاهرة الإهمال في العربية ، فقد تبيّن لي الآتي :  
أولاً : أن الأسماء والأفعال والحرروف في العربية منها العامل والهامل ، والعوامل منها القوي، ومنها الضعيف ، والهومال منها ما إهماله ضعي ، ومنها ما إهماله عارض ، ولكل من النوعين علل وأسراره قد كشفت الدراسة عنها في مواطنها.

ثانياً : الإهمال نصف العربية حيث نصفها الآخر الإعمال ، فالإعمال أمر بَيْنَ حيث كان اهتمام النحاة به أكثر ، وحديثهم عنه في أبواب العربية أشيع. أما الإهمال فإنهم لا يذكروننه إلا لمَامَا أو إشاراتٍ يُزجُونها مُحَاجِجَةً خفيةً.

ثالثاً : لا يعمل من الأسماء والحرروف عمل الفعل إلا ما كان شبيهاً به ، مثل المشتقات ، وإنَّ وأخواتها.

رابعاً : العامل بالحمل على غيره ضعيف ، لذا اشترطوا لـإعماله شروطاً إذا اختلف شيء منها أهمل فضلاً عن أن العرب أنفسهم اختلفوا فيه ، فمنهم من يعمِله ، ومنهم من يهمله.

خامساً : ثبت قياساً أن الزوائد في العربية سواء أكانت أسماء أم أفعالاً أم حروفاً مهملة ، والقول بإعمالها من الضعف بمنزلة.

سادساً : قد يعرض الإهمال لما هو عامل بالاختصاص ، وذلك إما بدخول (ما) عليه ، مثل (منْ ، وعنْ ، والباء ، والكاف ، وربّ) ، وكذلك إنَّ وأخواتها ، أو بالحمل على نظيره، كإهمال ((إن)) الشرطية حملاً على (لو) ، وإهمال (متى) الشرطية حملاً على ((إذا)) أختها ، وإهمال ((أن)) المصدرية حملاً على ((ما)) أختها، وإهمال ((لم)) حملاً على ((ما)) أو ((لا)) النافيتين.

سابعاً : ليس في كلام العرب أداة غير مختصة ، وهي عاملة.

ثامناً : لا يلزم في العربية إعمال الأداة المختصة ، بل قد يعرض لها الإهمال حملاً لها على نظائرها لما أسلفت.

تاسعاً : إن دراسة الإهمال في العربية لها صلة وثيقة بأصول النحو حيث يجد القارئ في رسالتنا هذه جمهرة من العلل المختلفة كل واحدة منها قرينة معلومها كاشفة عن سر استعمال هذا المعلول إعمالاً أو إهمالاً.

وأوصي بدراسة الظواهر النحوية والصرفية ؛ لما لها من الأثر النافع ؛ لفهم أسرار العربية.  
وينبغي أن نعمق فكرنا في البحث اللغوي ؛ كي نتمكن من لغة البيان ، ونشد إليها الطالبين،  
ونحبها إليهم ، ونرفع عنها كيد أعدائها. كما ينبغي دراسة العلل النحوية والصرفية المقترنة  
لعلولاتها ، ونديم النظر فيها ؛ كي نتمكن من كشف النقاب عن غوامض هذه اللغة في أساليبها  
واستعمالاتها.

والله الموفق والمستعان ، والحمد لله رب العالمين.

# الفهرس

تشمل ما يلي:

- فهرس الآيات
- فهرس الأشعار
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

## ١- فهرس الآيات

الآية	الصفحة	رقمها	(سورة الفاتحة)
إِيَّاكَ نَعْبُدُ	٥٥	١	
			(سورة البقرة)
أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ	١٨٦ ، ١٢٢	١٢	
مُثِلًاً مَا بِعُورَةٍ	١١٨	٢٦	
فَإِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ	٢٧٠	٢٦	
وَإِذَا قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ	١١٢	٣٠	
وَلَا تَكُونُوا أُولَئِكَ كَافِرُ بِهِ	٢٨٦	٤١	
الَّذِينَ يَظْلَمُونَ أَنَّهُمْ مَلَاقُوا رَبِّهِمْ	٢٩٥	٤٦	
وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ	١٣١	٦٥	
ثُمَّ أَنْتُمْ هُوَلَاءٌ تَقْتَلُونَ أَنفُسَكُمْ	١٢٤	٨٥	
بِشَّامَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ	٣٤٤	٩٠	
وَلَتَجِدُنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ	٢٨٧	٩٦	
يَوْمَ أَحْدَهُمْ لَوْ يَعْمَرُ	٨٥	٩٦	
أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ	١٧٧	١٠٨	
وَعَهْدُنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهَّرَا بَيْتَ	١٧٤ ، ١٧٣	١٢٥	
فَسِيْكِيفِكُمُ اللَّهُ	٢٥٤	١٣٧	
قُلْ أَتَحَاجَوْنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ	١٧٧	١٣٩	
أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ	١٧٧	١٤٠	
قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ	١٧٧	١٤٠	
سِيْقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَأْهُمْ	٢٥٤	١٤٢	
وَإِنْ كَانَتْ لِكَبِيرَةٍ	١٨٣ ، ١٨٢	١٤٣	
قُدْ نَرِيْ تَقْلِبُ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ	١٠٥ ، ١٠٤	١٤٤	
وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قَبْلَهُمْ	٢٩٦	١٤٥	
وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَتَبْعَوْا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَبَعُ مَا أَنْهَى نَا عَلَيْهِ آبَاءُنَا	١٥٨	١٧٠	
وَمِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمُثْلُ الَّذِي يَنْعَقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنَدَاءً	١١٣	١٧١	
وَلَكُمْ فِي الْقَصَاصِ حَيَاةٌ	١٣	١٧٩	
وَإِذَا سَأَلْتُكَ عَبْدِي عَنِّي فَلَوْنَيْ قَرِيبٌ أَحِبُّ دُعَوةَ الدَّاعِ إِذَا دُعَانَ فَلِيَسْتَجِيْبُوا لِي	٢٦١	١٨٦	
وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ	٢٧٦	١٩٧	

٣٩٣	١٩٨	واذ ذكروه كما هداكم
١٢٥	٢١٤	وزلزلوا حتى يقول الرسول
٩٣	٢٢١	ولو أعجبتكم
١٣٠	٢٢١	ولعبد مؤمن خير من مشرك
٩٣	٢٢١	ولو أعجبتكم
٦٤	٢٢٢	فأتوا حرضكم أنني شتم
٢٥٣، ١٢	٢٢٢	لمن أراد أن يُتمُ الرضاعة (قراءة)
١٣٦	٢٤٩	فسربوا منه إلا قليلاً
١٨١، ١٨٠	٢٥١	ولولا دفع الله الناس بعضهم بعض لفسد الأرض
٦٤	٢٥٩	أنى يحيي هذه الله بعد موتها
٢٥٨	٢٥٩	لم يتسته
١٦٨	٢٧١	إن تبدوا الصدقات فنعمما هي

### (سورة آل عمران)

١٦٨	٢٨	ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء
٨٤	٣٠	وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا
١٧٠، ١٦٨	٣١	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله
٦٤	٣٧	أنى لك هذا
٩٣	٩١	فلن يقبل من أحدكم ملة الأرض ذهبا ولر افتادى به
٢٨٠	٩٧	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا
١٢٤	١١١	وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون
١٦٩	١١٥	وما يفعلوا من خير فلن يكفروه
١٩١	١١٩	ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم
١٧٨	١٢٤	الآن يكفيكم
٦٧	١٣٥	ومن يغفر الذنوب إلا الله
١٧١	١٤٢	ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
١٢٦	١٥٢	حتى إذا فشلت
١٨٠	١٥٧	ولئن قتلتם في سبيل الله أومتم لمغفرة من الله ورحمة خير ما يجمعون
٣٨٦، ١١٨، ١١٠	١٥٩	فيما رحمة
٥٢	١٩٣	ربنا إنا سمعنا

### (سورة النساء)

٧٧	٣	فانكحوا ما طاب لكم من النساء
٩٢	٩	وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم
٤٦	١١	ولأبويه لكل واحد منهم السادس

٧٢	١٥	واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم
٧١	١٦	والذان يأتianها منكم فآذوهما
١٧٧	٢٠	أتأخذونه بهتانا وإنما مبينا
١٦٨	٣٨	ومن يكن الشيطان له قرينا فربنا
١٣٣، ١٣٢	٤٣	لتقربوا الصلة وأنتم سكارى
١٧٨، ١٧٧	٥٣	أم لهم نصيب من الملك
٢٧٧	٧٨	أينما تكونوا يدر ككم الموت
٤٠٤	٧٨	فمال هولاء القوم لا يكادون يفهون حديثنا
١٨١	٨٣	ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا
١٥٣	٩١	فإن لم يعترلوكم ويلقوا إليكم السلم
٢٠٣	١١٧	إن يدعون من دونه إلا إناثا
٢٧٦	١٢٣	من يعمل سوءا يجزيه
١١١	١٥٥	فيما نقضهم مينافهم
٣٨٨، ٣٦	١٧١	إما الله إله واحد
١٦٨	١٧٢	ومن يستنكف عن عبادته ويستكير فسيحشرهم إليه جمِيعا

### (سورة المائدة)

٢٢٧	٣	اليوم أكملت لكم دينكم
٤٦	٨	اعدلوا هو أقرب للتفوى
١٦٩	٣٢	ومن أحياها فكانوا أحيا الناس جميعا
١٢٤	٤٣	وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك
١٦٨	٥٤	من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم وينحبونه
١٣٠	٦٢	لبس ما كانوا يعملون
٤٠٨، ١٨٣	٧٣	وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا
١٦٧	٩٥	ومن عاد فيتقم الله منه
٩٣	١٠٠	قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث
١٧٤، ١٧٣	١١٧	ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله ربى وربكم
١٦٨	١١٨	إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنه أنت العزيز الحكيم

### (سورة الأنعام)

١٣١	٢	ثم قضى أجلًا ، وأحل مسمى عنده
٣١٣، ٤٤	٣	وهو الله في السموات وفي الأرض
١٧٠، ١٦٨	١٧	وإن يمسك بغير فهو على كل شيء قادر
٩٥	٢٧	ولو ترى إذ وقفوا على النار
١٧١	٢٧	يا ليتنا نرد ولا نكذب

١٢٣	٣١	ألا ساء ما يزرون
١٣٠	٣٢	وللدار الآخرة خير
١٠٤	٣٣	قد نعلم إله ليحترنك الذي يقولون
		وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء
١٦٩	٣٥	فتأنهم بآية
٢٥٨	٩٠	فبهداهم اقتده
٢٩١	٩٦	فالإاصباح وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا
١١٧ ، ٩٧	١٠٩	وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يومنون (قراءة)
	١١١	ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبل ما كانوا
٩٥ ، ٨٩		ليومنوا
٩٥	١١٢	ولروءاء ربك ما فعلوه
١٠٤	١١٩	وقد فصل لكم
٢٨٦	١٢٣	وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر يحرسها
٢٨٩ ، ٤٥	١٢٤	الله أعلم حيث يجعل رسالته
٤٠٠	١٢٥	كأنما يصعد في السماء
٣٧٧	١٢٢	وما ربك بغافل عما يعملون
٢٢٥	١٤٤	فلذكرين

### (سورة الأعراف)

١١٧	١٢	قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك
١٨٣	٢٣	وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين
٣٥٦	٤٦	ونادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم لم يدخلوها وهم يطمعون
١٣٧	٨٣	فأنجنياه وأهله إلا أمراته
١٢٥	٩٥	نم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا
١٧٦	١٠٠	أولم يهد
٣٦٠ ، ٣٥٧	١٠٢	وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين
٢٧٦	١٣٢	وقالوا مهما تأتنا به من آية
٣٩٣ ، ٢٣١	١٣٨	قالوا ياموسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة
١٧٤	١٥٥	واختار موسى قومه سبعين رجلا
٢٦٨ ، ٢٦٤	١٧٢	الست بربكم قالوا بلى
٣٧٢	١٩٤	إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم

### (سورة الأنفال)

٣٩٤	٥	كما أخرجك ربك من بيتك بالحق
٤٠٠	٦	كأنما يساقون إلى الموت

فلم تقتلواهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى  
ولو علم الله فيهم خيراً لأسعهم ، ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون  
وانتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة  
وإما تخافن

### (سورة التوبة)

وإن أحد من المشركين استجارك فأجره  
وينصرُكُمْ (قراءة)  
وضاقت عليكم الأرض بما رحبت  
أني يوفكون  
ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون  
إذ هما في الغار  
وخضتم كالذى خاضوا  
أولئك سيرجهم الله  
وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم  
إن أردنا إلا الحسى  
لمسجد أنسى على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه  
وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه  
من بعدهما كاد يزيف قلوب فريق منهم (قراءة)  
حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت  
ثم تاب عليهم

### (سورة يونس)

أكان للناس عجبًا أن أوحيانا  
وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين  
قل ما يكون لي أن أبدل الله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي  
أنها أمرنا ليلاً أو نهارا  
أفانت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون  
أثم إذا ما وقع أمتن به  
قل إني وربني إنه الحق

### (سورة هود)

ألا إنهم يشنون صدورهم  
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم  
من كان يريد الحياة الدنيا وزيتها نور إليهم أعمالهم

ألا لعنة الله على الظالمين

هم أراذلنا

ولكني أراكم قوماً تجهلون

إنما يأتيكم به الله إن شاء

وإلا تغرنلي

وهذا بعلى شيئاً

فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءه البشرى يجادلنا

ولولا رهطك لرجناك

وإن كلاماً ليوفينهم ربك أعماظهم

وما ربك بغافل

### (سورة يوسف)

لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين

إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبيينا منا

فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب وأوحينا إليه

وما أنت بمعون لنا ولو كنا صادقين

ما هذا بشراً

ليس جن ولبيكونا من الصاغرين

أمر لا تبعدوا إلا إياه

ذلك ليعلم أنني لم أخنه بالغيب

فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية

قالوا إن يسرق فقد سرق آخر له من قبل

قالوا تالله لقد أثرك الله علينا

فلما أن جاء البشير

### (سورة الرعد)

أفلم يتأسف الذين آمنوا

ومن عنده علم الكتاب

### (سورة إبراهيم)

وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ، فيفضل الله من يشاء ويهدي من يشاء

سواء علينا أجزعنا أم صبرنا

إن ربّي لسميع الدعاء

ولا تخسبن الله غافلاً

### (سورة الحِجْر)

٣٨٩ ، ٣٨٨	٢	رَبِّكَمَا يُودُ الظَّاهِرُونَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ
٨١	٧	لَوْمًا تَأْتِيَنَا بِالْمَلَائِكَةِ

### (سورة النَّحْل)

٧٧	١٧	كُمْنَ لَا يَخْلُقُ
١٢٣	٢٥	أَلَا سَاءَ مَا يَزِرونَ
١٢٨	٢٧	قَالَ الَّذِينَ أَرْتَوْا الْعِلْمَ
١٢٨	٢٨	الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوْا السَّلَمَ
١٨٦ ، ١٢٣	٥٩	أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ
٧٧	٩٦	مَا عَنْدَكُمْ يَنْفَدِدُ
١٣١ ، ١٣٠	١٢٤	وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمْ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ
١٨٠	١٢٦	وَلَئِنْ صَرَّتْ هُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ

### (سورة الإِسْرَاء)

٢١٢	٦٢	قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَمْتَ عَلَيَّ
١٨٣	٧٣	وَإِنْ كَادُوا لِيَفْتَنُوكَ
١٨٣	١٠٨	إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمْفَعُولًا
٢٧٧ ، ١٥٦ ، ١١٧ ، ٧٥	١١٠	قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ، أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى

### (سورة الكَهْف)

٢٠٠	٥	إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذَبًا
٣٤١	١٢	ثُمَّ بَعْثَانَاهُمْ لَنَعْلَمُ أَيِّ الْحَزَبِينَ أَحْصَى لَمَّا لَبَنُوا أَمْدَانًا
٢٩١	١٨	وَكُلُّهُمْ بِاسْطِذْرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ
٢٩٢	٢٤-٢٣	وَلَا تَقُولُنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعْلُمُ ذَلِكَ غَدَّاً إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ
٢٨٧ ، ٢٨٥	٣٤	أَنَا أَكْثَرُ مِنْكُمْ مَالًا وَأَعْزَرُ نَفْرًا
٥٢	٣٧	قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يَحَاوِرُهُ
٣٧٢	٣٨	لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبُّنَا
٣٠٢ ، ١٦٨	٤٠ ، ٣٩	إِنْ تَرَنَّ أَقْلَمُ مِنْكُمْ مَالًا وَوَلَدًا فَعُسَى رَبِّي أَنْ يَأْتِيَنَا خَيْرًا مِنْ حِنْتِكَ
٢٤٩	٤٢	وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا
٣٥٦	٤٧	وَيَوْمَ نَسِيرُ الْجَبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَسْنَاهُمْ فَلَمْ نَغَدِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا
٤٠٤	٤٩	وَيَقُولُ يَا وَلِيَتَنَا مَالَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يَغَدِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا
٤٨	٥٠	بَشَّسْ لِلظَّالَمِينَ بَدْلًا
٣٥٦	٥٢	وَيَوْمَ يَقُولُ نَادِرَا شُرَكَائِي الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِبُوْهُمْ

ورأى الجحرون النار فظنوا أنهم مواقعوها ولم يجدوا عنها مصرا  
قد بلغت من لدنِي عذرا  
أما السفينة فكانت لمساكين  
وأما الغلام  
وأما الجدار

### (سورة مریم)

٢٥٨	٢٠	ولم أك بغيَا
٣٥٣، ٢٣٧، ١١٨	٢٦	فيما تربى من البشر أحدا
٣٣٤	٢٩	كيف نكلم من كان في المهد صبيا
١٣١	٦٦، ٦٥	هل تعلم له سمياً ويقول الإنسان
٢٨٧، ٤٨	٧٤	هم أحسن أثاثاً ورئياً
١٥٥	٧٥	حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة

### (سورة طه)

٢٤٩	١٠	إني آنسَت ناراً على آتيكم منها بقبس
٢٤٨	١٢	إني أنا ربك
٢٤٨	١٤	إني أنا الله
٦٧	٤٩	قال فمن ربكم يا موسى
٣٦٠	٦٣	قالوا إن هذان لساحران

### (سورة الأنبياء)

١٣٧	٢	ما يأتِيهِمْ مِن ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدِّثٌ إِلَّا استمعوهُ وهم يلعبون
١٢٢	٥	بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراء بل هو شاعر
٨٩	٢٢	لو كان فيهم آلة إلا الله لفسدنا
١٢٣	٢٦	وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا سبحانه ، بل عباد مكرمون
٢٢٦	٣٠	وجعلنا من الماء كل شيء حي
١٧٨	٣٤	أفإن متْ فهم الخالدون
٢٣٧، ١٨١، ١٧٩	٥٧	وتَالله لا يَكِيدُنَّ أَصْنَامَكُمْ
١١٧	٩٥	وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون
١٢٦، ١١٩	٩٧، ٩٦	حتى إذا فتحت يأجوج وأمّاجوج وهم من كل حدب يسلون ، واقترب الوعد الحق
٤٠٠، ١٢٧	١٠٨	قل إنما يوحى إلى أنما يهلكم إله واحد ، فهل أنت مسلمون

### (سورة الحج)

لبَّيْنَ لَكُمْ ، وَنَقَرَّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءَ

١٣١ ٥

يدعو لمن ضره أقرب من نفعه لبس المولى ولبس العشير  
ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض

### (سورة المؤمنون)

١٨٤ ، ١١٦	١٣	قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاسعون
٧٧	١٨	ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضعة فخلقنا المضعة عظاماً فكسونا العظام لاما
١٠٥	٢٠١	ما هذا إلا بشر مثلكم
١٦١	١٤	إن هي إلا حياتنا الدنيا غوث ونجاة
٢٨٠	٢٤	قال عما قليل ليصبحن نادمين
١٦٦ ، ١٦٥	٣٧	ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم في غمرة
١١٧	٤٠	أم يقولون به حنة بل حايم بالحق
١٢٣	٦٣ ، ٦٢	
١٢٣	٧٠	

### (سورة النور)

٣٦٢	٩	والخامسة أن غضب الله عليها
٣٢٣	١١	لا تخسيبوه شرّا لكم
١٤٤	٢١	ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبداً
٢٢٧	٣٥	فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة
٣٣٦	٤٠	لم يكدريراها
٧٨ ، ٧٧	٤٥	والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع

### (سورة الفرقان)

٤٠٥	٧	وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام
١١٦	٢٠	الا أنهم ليأكلون الطعام (قراءة)
١٧٧	٤٤	أم تخسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون
٣٤٨	٦٩ ، ٦٨	ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب

### (سورة الشعرا)

٨١	١١ ، ١٠	أن أنت القوم الظالمين قوم فرعون لا يقترون
٢٥٠	٤٩	فلسوف تعلمون
١٣٣ ، ١٣٢	١١١	قالوا أئومن لك واتبعك الأرذلون
١٦٦ ، ١٦٥	١١٩	فأنجيناها ومن معه في الفلك المشحون
٣٦٧ ، ٣٦٠ ، ٣٥٧	١٨٦	وما أنت إلا بشر مثلنا وإن نظننك لمن الكاذبين

### (سورة النمل)

١٩٨	٢٥	ألا يسجدوا لله
٨١	٤٦	لولا تستغفرون الله
١٢٣	٦٦	بل ادراك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها ، بل هم منها عمون
٣٧٧	٩٣	وما ربك بغافل

### (سورة القصص)

١٦١	١٥	فوكره موسى فقضى عليه
١١٨	٢٨	أيماء الأجلين قضيت
٣٦٧	٣٨	لعل أطلع إلى إله موسى وإني لأظنه من الكاذبين
٣٥٦	٦٤	وقيل ادعوا شركاءكم فدعوهن فلم يستجيبوا لهم ورأوا العذاب
١٩٣ ، ١٤٧	٨٢	ويكأن الله يسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر ، لولا أن من الله علينا خسف بنا ، ويكأنه لا يفلح الكافرون

### (سورة العنكبوت)

١١٩	١٢	اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطايكم
٨٤	٢٩	فما كان جواب قومه إلا أن قالوا
١١٣	٣٣	ولما أن جاءت رسالنا لوطاً سيء بهم
١٨١	٥٣	ولولا أحجل مسمى لجاءهم العذاب
١٠١	٦٥	فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون

### (سورة الروم)

١٣	٤٠٣٠٢٠١	الم ، غلت الروم ، في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفلبون ، في بعض سنين
		و يوم تقوم الساعة يجلس المجرمون ، ولم يكن لهم من شر كائهم شفاء و كانوا بشركائهم
٣٥٦	١٣٠١٢	كافرين
١٢٧	٢٨	فأنتم فيه سواء

### (سورة لقمان)

١١٢	١٣	وإذ قال لقمان لابنه
		ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أباغر ما نفت كلمات
٩٥ ، ٨٩	٢٧	الله
١٠١	٢٢	فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتضى

### (سورة السجدة)

الْمُ ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رِيبٌ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ

١٧٨ ، ١٧٧

٣٠٢٠١

### (سورة الأحزاب)

١٣٠	١٥
١٦٤	٤٠
٩٣ ، ٩٢	٥٢

وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا إِلَهًا مِنْ قَبْلِ  
مَا كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِنْ رَحْلَكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ  
وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ حَسْبَهُنَّ

### (سورة سما)

٩٦	١٤
١٨١ ، ١٤٣	٣١

تَأْكِلُ مَنْسَأَتِهِ  
لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَا مُؤْمِنِينَ

### (سورة فاطر)

٤٠٠ ، ٣٨٨ ، ٣٧٠ ، ٣١	٢٨
٢٠٢	٤٠

إِنَّمَا يَخْشِيُ اللَّهَ مِنْ عَبَادِهِ الْعُلَمَاءُ  
بَلْ إِنْ يَعْدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غَرَوْرًا

### (سورة يس)

٣٧٩	١٥
٣٥٧ ، ١٣٨	٣٢
٣٧٥	٤٠
٦٧	٥٢
٩٢	٦٦

قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا  
وَإِنْ كُلَّ مَا جِيءَ لِدِينِنَا حَضُورٌ  
لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهَارِ  
مِنْ بَعْنَانَ مِنْ مَرْقَدِنَا  
وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا

### (سورة الصافات)

١٦١	٣٠٢٠١
٣٧١	٤٧
١٧٤ ، ١١٨	١٠٤ ، ١٠٣
١٤٤	١٤٤ ، ١٤٣
١٨٣	١٦٧

وَالصَّافَاتِ صَفَّا فَالْزَاجِرَاتِ زَجْرًا فَالْتَّالِيَاتِ ذَكْرًا  
لَا فِيهَا غُولٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يَنْزَفُونَ  
فَلَمَّا أَسْلَمَ وَتَلَهُ لِلْجَيْنِ ، وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ  
فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْبِحِينَ ، لَلْبَثُ فِي بَطْنِهِ  
وَإِنْ كَانُوا لِيَقُولُونَ

### (سورة ص)

١٧٤ ، ١٧٣	٦
١٣٨	١٤
١٧٧	٢٨

وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا  
إِنْ كَلَمُهُ لَمَّا كَذَبَ الرَّسُولَ (قِرَاءَةً)  
أَمْ بَعْلَ الذِّينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

### (سورة الزمر)

١٢٢	٥	ألا هو العزيز الغفار
١٧٨	٣٦	اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ
٢٤٠	٦٤	تَأْمُرُونَنِي
١٢٦، ١٢٠، ١١٨	٧٣	حَتَّى إِذَا حَاءَوْهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا وَقَالَ لَهُمْ حِزْنَتْهَا سَلامٌ عَلَيْكُمْ

### (سورة غافر)

٢٥٨	٩	وَمِنْ تَقْ
-----	---	-------------

### (سورة فصلت)

٧١	٢٩	رَبُّنَا أَرَنَا اللَّذِينَ أَضَلَّنَا
١٥٨	٣٠	إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَنَزَّلَ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ
٢٨٠	٤٩	لَا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ

### (سورة الشورى)

١٦٥	٣	كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ
٣١٢	٢٠	مِنْ كَانَ يَرِيدُ حِرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدَ لَهُ فِي حِرْثِهِ

### (سورة الزخرف)

٢٥٤	٤٤	وَسُوفَ تَسْتَلُونَ
١١٣	٥٢، ٥١	أَفَلَا تَبْصِرُونَ، أَمْ أَنَا خَيْرٌ
٩٧	٨٠	وَرَسَلْنَا لِدِيهِمْ يَكْتَبُونَ (قراءة)

### (سورة الجاثية)

١٢٤	١٨	ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ
-----	----	-----------------------------------

### (سورة الأحقاف)

٧٧	٥	مِنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ
٢٠٢، ١١٤	٢٦	وَلَقَدْ مَكَّنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَاهُمْ فِيهِ

### (سورة الفتح)

٢٢٧	١٨	إِذْ يَأْبَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ
١٨١	٢٥	لَوْ تَزَيلُوا لِعْذَبَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا

### (سورة الحجرات)

٩٠

٧

لَوْ يطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنِ الْأَمْرِ لَعَتَّمْ

١٧٧

٣٠

أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّزَّلَ بَصَرَ بِهِ رَبِّ الْمَنَوْنَ

١٧٨، ١٧٧

٣٩

أَمْ لِهِ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ

### (سورة الطور)

٣٦٨، ٣٦٧

٢٨

وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا

٣٦١

٣٩

وَأَنَّ لِيَسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى

### (سورة النجم)

٣٨٠

٥٠

وَمَا أَمْرَنَا إِلَّا وَاحِدَةً كَلْمَحَ بِالْبَصَرِ

### (سورة الرحمن)

٣٥٦

٥٦

فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الْطَّرْفِ لَمْ يَطْمَنُهُنَّ إِنْسَانٌ قَبْلَهُمْ وَلَا حَانَ

١٧٨

٦٠

هُلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ

### (سورة الواقعة)

٩٥

٧٠

لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَا أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشَكَّرُونَ

١٢٢

٧٦

وَإِنَّهُ لِقَسْمٍ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٍ

٢٢٦

٨٤

وَأَنْتُمْ حِينَذِلْ تَنْظَرُونَ

٢٧٠

٨٩، ٨٨

فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمَرْءَيْنِ فَرُوحٌ

### (سورة الحديد)

١٦٦، ١٦٥

٢٦

وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ

١١٧

٢٩

لَعْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابَ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ

### (سورة الجادلة)

٣٧٢، ٥٥

٢

مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ

٢٠٣

٢

إِنْ أَمْهَاتُهُمْ إِلَّا الْلَّائِي وَلَدَنَهُمْ

١٩٩

١٩

اسْتَحْوِذُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ

### (سورة الحشر)

٧٧	١	سبح اللہ ما فی السموات و ما فی الارض
٣٦٥	٧	کی لا یکون دولة
		لئن اخرجو لا یخرجون معهم ولئن قوتلو لا ینصرونهم ولئن نصروهم لیولن الأدبار ثم لا ینصرون
١٨٣، ١٨٠	١٢	لأنتم أشد رهبة
١٣٠	١٣	لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاسعاً متصدعاً من خشية الله
١٨١	٢١	

### (سورة المتحنة)

١٤	١	تسرون إلیهم بالمردة
٢٠٣	١٠	لاهن حل لهم ولاهم يعلون هن

### (سورة الجمعة)

١١٦	٨	قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملقيكم
-----	---	--

### (سورة المنافقون)

٣٤١	١	والله يعلم إنك لرسوله
١٥٤	٦	سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم

### (سورة الطلاق)

٧٢	٤	واللاتي يحسن من الخير
----	---	-----------------------

### (سورة الملك)

٢٦٥، ٢٦١، ١٩١	٩، ٨	ألم يأتكم نذير ، قالوا بلى قد جاءنا نذير
٢٠٢، ٢٠٠	٢٠	إن الكافرون إلا في غرور

### (سورة القلم)

١٣١، ١٣٠	٤	وإنك لعلى خلق عظيم
٨٤	٩	ودوا لو تدهن

### (سورة الحاقة)

٢٠٩	٢٦	ولم أدر ما حسافية
٢٠٩	٢٩، ٢٨	ما أغنى عن ماليه ، هلك عن سلطانيه

### (سورة المعارج)

٢٢٣	٧٦	إنهم يرونـه بعيداً ونراه قريـباً
١٨٩	١٥،١٤	ومن في الأرض جميـعاً ثم يتحـيـه ، كـلـاً إنـها لـظـيـ
٤٠٥	٣٦	فـمـالـذـينـ كـفـرـواـ قـبـلـكـ مـهـطـعـينـ

### (سورة الجن)

١٦٨	١٣	فـمـنـ يـوـمـ يـرـبـهـ فـلـاـ يـخـافـ بـخـسـاـ وـلـاـ رـهـقاـ
-----	----	---

### (سورة المدثر)

١١٥	٤	وـثـيـابـكـ فـطـهـرـ
١١٥	٥	وـالـرـحـزـ فـاهـجـرـ
١١٥	٧	وـلـرـبـكـ فـاصـبـرـ
١٨٩	١٦،١٥	ثـمـ يـطـمـعـ أـنـ أـزـيدـ ،ـ كـلـاـ إـنـهـ كـانـ لـآـيـاتـناـ عـبـدـاـ

### (سورة القيمة)

٢٦٥	٤،٣	أـيـحـسـبـ الإـنـسـانـ أـلـنـ يـجـمـعـ عـظـامـهـ بـلـىـ قـادـرـينـ
٢٦٨	٢٨،٢٧،٢٦	كـلـاـ إـذـاـ بـلـغـتـ التـرـاقـيـ ،ـ وـقـيلـ مـنـ رـاقـ ،ـ وـظـنـ أـنـهـ الفـرـاقـ
٢٠٣	٣١	فـلـاـ صـدـقـ وـلـاـ صـلـىـ
١٠	٣٦	أـيـحـسـبـ الإـنـسـانـ أـنـ يـتـرـكـ سـدـىـ

### (سورة الباء)

٢٥٩	١	عـمـ يـتـسـاءـلـونـ
-----	---	---------------------

### (سورة عبس)

٦٤	٢٥	أـنـيـ صـبـيـنـاـ المـاءـ صـبـيـاـ (ـ قـرـاءـةـ )
----	----	---

### (سورة المطففين)

١٨٨	٧	كـلـاـ إـنـ كـتـابـ الـفـجـارـ لـفـيـ سـجـينـ
١٨٩	١٤	كـلـاـ بـلـ رـانـ عـلـىـ قـلـوبـهـمـ مـاـ كـانـواـ يـكـسـبـونـ
١٩٠ ، ١٨٨	١٥	كـلـاـ إـنـهـمـ عـنـ رـبـهـمـ يـوـمـئـذـ خـجـوـبـونـ
١٨٩،١٨٨	١٨	كـلـاـ إـنـ كـتـابـ الـأـبـرـارـ لـفـيـ عـلـيـنـ

### (سورة الانشقاق)

١١٢	١	إـذـ السـمـاءـ اـنـشـقـتـ
-----	---	---------------------------

### (سورة الطارق)

إن كل نفس لما عليها حافظ

٣٥٧، ٢٠٣، ١٣٩، ١٣٧ ٤

### (سورة الأعلى)

قد أفلح من تذكرى ، وذكر اسم ربه فصلى ، بل توثرت الحياة الدنيا  
والآخرة خير وأبقى

١٢٣ ١٦، ١٥، ١٤  
٢٨٥ ١٧

### (سورة الغاشية)

ليس لهم طعام إلا من ضریع  
إن إلينا إباهم ، ثم إن علينا حسابهم

٣٣٢ ٦  
١٥٩ ٢٦، ٢٥

### (سورة الفجر)

ربى أكرمن

٥٢ ١٥

### (سورة البلد)

فلا اقتحم العقبة

أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا

### (سورة الشمس)

قد أفلح من زَكَاها

١٠٤ ٩

### (سورة الصبح)

ما ودَعْكَ ربُكَ

ولسوف يعطيك ربُك فترضي  
فاما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر ، وأما بنتمة ربُك فحدث

٥٢ ٣  
٢٥٤ ٥  
٢٧٠ ، ١٦٩ ١١، ١٠٩

### (سورة الشرح)

ألم نشرح لك صدرك  
ووضعنا عنك وزرك

٣٥٥، ٢٦٨، ١٧٨ ١  
٢٦٨ ٢

### (سورة التين)

والتين والزيتون ، وطور سينين وهذا البلد الأمين ، لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم

١٨٠ ٤، ٣، ٢، ١

### (سورة القارعة)

وما أدرك ما هي

٢٥٩ ١٠

(سورة العصر)

إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسَرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا

٢٢٦

٣٠٢

(سورة الفيل)

كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ

٦٦

١

(سورة الإخلاص)

قَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَفُواً أَحَدٌ

٢١٨،٤٧،٤٦

٣٠٢٠١

## ٢ - فهرس الأشعار

الصفحة

## قافية رَوِيَّها الهمزة

١٤٧  
٤٠٣، ١١٦  
١٣٣  
٣٩٠

رجاءً  
دواءً  
يرزوُها  
نجلاءً

## قافية رَوِيَّها الباء

١٥٨  
٣٧٨، ١١٣  
١١٥  
٣٤٤  
١٢٠، ١١٩  
١٢٠، ١١٩  
١٠٤  
٣٢٧  
٩٣  
١١٤  
٣٥٨  
٣٨٥  
٣٩٥  
٣٣٥  
٣٣٧  
٢٣١  
١١٤  
٢٤٨  
٣٣٧

اضطرب  
معدُّباً  
غضوبًا  
محبِّيَا  
شُبوا  
الحُبُّ  
سرحوبٌ  
الأدبُ  
سبسب  
الخطوب  
خطوب  
خطيب  
مضارُبِه  
العرابِ  
عَجَبٌ  
مُهَدِّبٌ  
حُرُبٌ  
منكبٌ  
ذُنوبِي

## قافية رَوِيَّها الناء

٣٩٠  
١٥٢

شمالاتٌ  
قبيلاتٍ

## قافية رَوِيَّهَا الجَيْم

١٤٤

## قافية رَوِيَّهَا الْخَاء

١٩٩	رُمْحَا
٢٣٧	جَانِحَا
٩٣	صَفَائِحُ
٣٧٣	بَرَاحُ
٢٤٧	شَرَاجِي
٣٥٣	الْطَلَاحُ
٧٢	جَنَاحِي

## قافية رَوِيَّهَا الدَّال

٣٥٣	أَحَدَا
٥٥	تَقَدَّداً
٢٠١	غَدَا
٤٠٠	الْمُقَبَّداً
٦٩	فَاصْطِيدَا
١١٧	وَالْدُّ
٢٨٥	يُخَلَّدُ
١١٤	يُزِيدُ
١٠٣	فَرَصَادِ
٣٣٨	رَمَادِ
١٣٢	زِيَادِ
١٢٢	وَجْدِ
٣٩٨	فَقَدِ
٧٢	خَالِدِ
١٩١	الْبَلَدِ
٣٦٥	عِمْدِ
٣٧١	هِنْدِ
١٤٦ ، ١٤٥	لَحْدَوِ
١١٤	يَدِي

### قافية روئها الراء

٣٨٨	تَعَارِ
٢٧٧	حَذِيرَا
٦٩	مَشْمُخْرَا
١١٣	قَفْرَا
١١٤	غَامِرُ
٣٨٧ ، ٣٨٦	عَارُ
٣٩٠	الْمِهَارُ
٢٧٨	شَاحِرُ
٣٧٨ ، ٣٥٣	بَشَرُ
٢٦٩	فِي خَصْرُ
١٩٨	الْقَطْرُ
١٨٦	الْأَمْرُ
٣٨٦	عَوَامِرُ
٣٢٧	الْحَوَّارُ
١٩١	غَيْوُرُ
٣٦٣	تَنْفَرُوا
٣٨٦	دَوَانِرُ
٢٢٨	شَكِيرُهَا
٣٥٤	الْجَارِ
١٩٨	جَارِ
٩٢	أَطْهَارِ

### قافية روئها الزاي

٧٣	الْقَوَاقِيزِ
----	---------------

### قافية روئها السين

٣٤٧	احْبَسْ
٢٧٧	الْمَحْلُسْ
٢٣٠	الْمُحْلُسِ
٢٤١	لِيسِي

## قافية رَوِيْهَا الشِّين

الماشُ

٢٥٣

## قافية رَوِيْهَا العِين

الرِّتاعُ

السُّطاعُ

مَصْرَعًا

يَافِعًا

أَرْبَعًا

آمِنْعُ

مُسْتَبْغُ

الضَّبْعُ

مُجَاشَعُ

سَلْفُعُ

تُقلِّعُ

تَطْلُعُ

فَاجِزِعِي

رَاعِي

## قافية رَوِيْهَا الفاءُ

الخَزَفُ

لَا خَلَفُوا

خَرُوفٌ

٣٨٢

١٤٦

١٨٣

## قافية رَوِيْهَا القاف

العَنْيِيقِ

التَّلَاقِي

١١٤

٢٧٧

## قافية رَوِيْهَا اللامُ

حُصَلُ

إِبْقَالُهَا

الأَغْلاَلُ

يُخَذِّلَا

أَمَّالَا

٩٦

٢٣٥

٧١

٣٧٢

٢٤٧

٢٣٨	قَبِيلًا
١٨٣	حَمِيلًا
٣٥٠	ذُمُولًا
٢٠٠	يَذْبَلُ
٢١٦	نُقْتَلُ
٢٤٨	تَنَدَّلُ
١٦٦	تَفَتَّلُ
٣٣٥	بَلِيلٌ
١٢٥	أَشْكَلٌ
٣٦٥	فِيكُملُ
٣٣٢	مِبْذُولٌ
٢٥٢	تَزُولٌ
٢٠١	تَأْمِيلٌ
٣٢٧	تَوْيِيلٌ
٤٠٠	أَمْنَالٌ
١٣٢	عَزْلٌ
٧٧	الْحَالِي
١٨٠	صَالِي
٣٩١	الْعَقَالٌ
١٢٥	الْمُقْبِلٌ
٥٤	مُثْلِي
٣٨٨	هِيَضْلٌ
١٤٥	شُغْلِي
١٦٢	الْقَوَاعِلٌ
١١٩	عَقْنَلٌ
٣٦٠ ، ٣٥٨	جَامِلٌ
٢٤٨	خَلْخَالٌ
٢٥٠	مَالِي

### قافية روئها الميم

٧٣	الْكُمْ
١١٤	السَّلَمْ
٢٢٦	وَامْسِلَمَةً
٣٢٥	غَنَمَاهَا
٩٣	عَدِيمًا

معتصما

علمـا

ضيـما

ختـها

اضـرام

حـارـم

حرـمـ

تضـطـرـم

مـظـلـم

يدـوم

غـشـوـم

الـحـلـيم

صـمـيم

كـرـيم

عـظـيم

غـرـام

كـرـام

الفـم

مـسـهـم

دـائـم

تـمـيم

توـهـم

### قافية روِّيها النون

حسـنـ

شـيـانـا

إـنـهـ

كـانـا

آخـرـيـنا

حـصـيـنا

كـيرـانـ

أـرـسانـ

حـقـانـ

الأـزـمـانـ

الـجـانـينـ

٣٧٩

٣٨٦

٤٠٥

١٦٥

٣٢٥

٣٩٤

٣٦٣، ٣٠٤

٦٦

١١٤

٣٤٤، ٣٤٣

١١٧

٣٩٥

٧١

١٢٢

١٧١

٧٠

٣٣٥

٣٩٥

٢٨٧

١٧٨

٣٩٥، ٣٩٣، ٧٠

١٧٧

قرن  
تعرفوني  
مني

٤٠٥ ، ٣٦

٢٧٧

٢٥١

قافية رَوِيْهَا الْهَاءُ

٢٥٩

٣٧٠

هُوَةُ

رضاها

قافية رَوِيْهَا الْوَاءُ

١٤٤

مُنْهَوِيٌّ

قافية رَوِيْهَا الْيَاءُ

١١٦ ، ١١٥

٣٧٣

٢٣٠

٧٠

غادِيَا

وَاقِيَا

هُوَيَا

لَذِيْ

### ٣- فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها للأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد.
- الأزهية في علم الحروف للهروي ، تحقيق عبد العين الملوحي ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ، من مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق بهجت البيطار ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٧٧ هـ.
- أسرار النحو لابن كمال باشا ، تحقيق الدكتور / أحمد حسن حامد ، من منشورات دار الفكر ، عمان.
- أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التسوين في العربية للدكتور / عبد الرحمن محمد إسماعيل ، مطبعة الأمانة - ١٤٠٥ هـ.
- الأشباه والنظائر للسيوطى ، تحقيق جماعة من الباحثين ، من مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق.
- الأصول لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ. ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- الأفعال للسرقسطى ، تحقيق الدكتور / حسين محمد محمد شرف ، الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية.
- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد لسعيد الشرتوني ، مكتبة لبنان .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، دار ابن حزم للنشر والتوزيع .
- أمالى ابن الشجري ، تحقيق الدكتور / محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ، مطبعة المدى ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا ، تحقيق وتقديم الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م ، عالم الكتب بيروت،
- الاتقان في علوم القرآن للسيوطى ، تقديم وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار ابن كثير ، بيروت.
- إقام الدراية لقراء النقابة ، للإمام السيوطى ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع.
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، تأليف الدكتور / بدر بن ناصر البدر ، طبعة ١٤٢٠ هـ ، مكتبة الرشد بالرياض.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ، تحقيق الدكتور / عبدالله علي الحسين البركاتي ، والدكتور / محسن سالم العميري ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، من مطبوعات جامعة أم القرى.
- إرشاد الهادي ، تأليف العلامة سعد الدين الفتازاني ، تحقيق الدكتور / عبدالكريم الزبيدي ، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة.
- الاشتراق لابن دريد ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ. ، دار الجليل ، بيروت.
- إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسى ، تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الطلبيعة للطباعة والنشر ، بيروت.
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ ، دار المعارف بمصر.
- إعراب الحديث البوى لأبي القاء العكرى، تحقيق عبد الله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت ١٣٩٧ هـ ، دمشق.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي القاء العكرى ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، تحقيق الدكتور / علي فودة نيل ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ، من منشورات عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض.
- إعراب لامية الشنفرى لأبي القاء العكرى ، تحقيق محمد أديب عبدالواحد جران ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ المكتب الإسلامي

- الإفصاح بعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ، تحقيق الدكتور / عياد بن عبد الشيفي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، مكتبة دار الزات.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطى ، تحقيق الدكتور / محمود فجال ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ، مطبعة التغر.
- الإكمال بثيليث الكلام ، تأليف ابن مالك ، تحقيق الدكتور / سعد بن حمدان الفامدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، مكتبة المدنى للطبع والنشر والتوزيع ، جدة.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ، تعليق محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الفكر.
- الإهمال درامة تفصيلية نحوية ، تأليف الدكتور / سمير أحمد عبدالجود ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، مطبعة السعادة.
- إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكلة للإعراب لأبى علي.
- إيضاح شواهد الإيضاح تأليف أبى علي الحسن بن عبد الله القيسى ، تحقيق الدكتور / محمد بن حمود الدعججاني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور / موسى بنای العليي ، مطبعة العانى ، بغداد.
- الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك ، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ ، دار النفائس ، بيروت.
- الإيضاح لأبى علي الفارسى ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ ، عالم الكتب بيروت.
- الإيقاف على سبب الاختلاف للعلامة الشيخ محمد حياة السندي ، تحقيق مشعل بن بانى الجبرين المطيري ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ، دار ابن حزم.
- البحر الخيط لأبى حيان الأندلسى ، دار الفكر .
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ، مكتبة الرياض الحديثة.
- البرهان في علوم القرآن للزركشى ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور / عياد بن عبد الشيفي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، دار الغرب الإسلامي.
- بصائر ذوى التمييز للفيروزآبادى ، تحقيق الأستاذ / محمد على التجار ، المكتبة العلمية ، بيروت.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ.
- البديع في علم العربية لابن الأثير ، الجزء الأول تحقيق الدكتور / فتحى مصطفى على الدين . والجزء الثانى تحقيق الدكتور / صالح حسين العايد ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، من مطبوعات جامعة أم القرى.
- تاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، تأليف الشيخ منصور على ناصف ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ ، دار إحياء الزات العربي ، بيروت.
- تاج العروس عن جواهر القاموس للزبيدي ، تحقيق علي عسيري ، الطبعة ١٤١٤هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، تحقيق عبد العليم الطحاوى وغيره ، ١٣٨٧هـ .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، شرحه ونشره السيد / أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- التأويل الحوى في القرآن الكريم ، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، مكتبة الرشد بالرياض.
- التبصرة والتذكرة للصimirي ، تحقيق الدكتور فتحى مصطفى على الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ، من منشورات جامعة أم القرى.
- التبيان في إعراب القرآن للعكيرى ، تحقيق على محمد البجاوى ، عيسى البابى الحلبي .
- التبيين عن مذاهب التحويين البصريين والковيين ، لأبى البقاء العكيرى ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ، تحقيق الدكتور / عباس مصطفى الصالحي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.

- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب
- تذكرة النحو لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور / عفيف عبدالرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- التذليل والتكميل لأبي حيان ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار الفلزم بدمشق.
- ترشيح العلل في شرح الجمل تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق عادل محسن سالم العميري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، من مطبوعات جامعة أم القرى.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق الدكتور / محمد كامل برگات ، دار الكاتب العربي ، للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ.
- التصریح ببعض مضمون التوضیح للشیخ خالد الأزہری ، تحقيق الدكتور / عبدالفتاح بجیری إبراهيم ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، الزهراء للإعلام العربي ، مدينة نصر.
- التعريفات للجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأباري ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ، دار الكتاب العربي.
- تلقيح الفهوم في تنقیح صبغ العموم للكيكلدي العلاني ، تحقيق علي معاوض ، وعادل عبدالموجود ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ، شركة دار الأرقام بن أبي الأرقام .
- تهذيب اللغة للأزہری ، تحقيق عبد السلام هارون ورفاقه ، الدار المصرية للتاليف والترجمة.
- التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصناعي ، تحقيق الدكتور / فخر صالح سليمان قدارة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الجليل ، بيروت.
- توضیح المقاصد والمسالک بشرح ألفیة ابن مالک للمرادي ، تحقيق الدكتور / عبدالرحمن علي سليمان ، الطبعة الثانية ، مكتبة الكلیات الأزہرية.
- التوطنة للشلوین ، تحقيق الدكتور / يوسف أحد المطوع ، ١٤٠١هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- جامع الترمذی ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور / علي توفيق الحمد ، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- الجنی الدانی في حروف المعانی للمرادي ، تحقيق الدكتور / فخرالدین قباوة ، الطبعة الثانية، مکتبة الفیصلية.
- جواب المسائل العشر لابن بري، تحقيق الدكتور / محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى، دار البشائرللطباعة والنشر والتوزيع.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي ، تحقيق الدكتور / حامد أحمد نيل ٤٤٠هـ، مکتبة النهضة المصرية ، القاهرة.
- حاشیة ابن حدون على شرح المکودی ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، دار الفكر ، بيروت.
- حاشیة الحضری على شرح ابن عقیل لأنفیة ابن مالک ، دار الفكر.
- حاشیة الدسوی على مغنى الليب ، ضبطه وصححه ووضع حواشیه عبدالسلام محمد أمین ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، دار الكتب العلمیة ، بيروت.
- حاشیة الصبان على شرح الأشمونی ، دار الفكر.
- حاشیة على شرح بانت سعاد للبغدادی ، تحقيق نظیف حرم خواجة ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ.
- الحجۃ في القراءات السبع لابن خالویه ، تحقيق الدكتور / عبدالعال سالم مکرم ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ، دار الشروق، بيروت.
- حجۃ القراءات لأبی زرعة ، تحقيق سعید الأفغانی ، الطبعة الرابعة ٤٤٠هـ ، مؤسسة الرسالة.
- الحجۃ لأبی على الفارسی ، تحقيق بدرالدین قهوجی ، وبشير جویجاتی ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، دار المأمون للتراث، دمشق .
- حروف المعانی لأبی القاسم الزجاجی ، تحقيق الدكتور / علي توفيق الحمد ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ودار الأمل بالأردن.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسی ، تحقيق الدكتور / سعید عبدالکریم سعودی.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادی ، تحقيق الدكتور / محمد نیل طریفی ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ، دار الكتب العلمیة ،

بيروت.

- الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت.
- الخليل معجم مصطلحات النحو العربي للدكتور جورج متزي عبد المسيح ، وهانى جورج تابري ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، مكتبة لبنان.
- الدر المصنون للسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار القلم ، دمشق.
- الدراسات في الأدوات النحوية للدكتور مصطفى النحاس ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة ، مطبعة حسان ، القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الموامع للشنقيطي ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، دار الكتب العلمية بيروت.
- ديوان امرى القيس ، ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبدالشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرح وتقديم الأستاذ على حسن فاعور ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ديوان الشنفرى ، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار الكتاب العربي.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق الدكتور / محمد عبدالنعم خفاجي ، والدكتور / عبد العزيز شرف ، المكتبة الأزهرية للتراث.
- رصف المباني في شرح حروف المعانى للمالقى ، تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، دار القلم ، دمشق.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور / شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف.
- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، تأليف محمد محى الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوى ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار القلم ، دمشق.
- سنن النساء للإمام النسائي ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ودار الوراق للنشر والتوزيع
- سورة الكهف دراسة صرفية ، رسالة تقدم بها الطالب / إلياس الحاج إسحاق لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٥هـ.
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة.
- شرح ألفية ابن معطى ، تحقيق علي موسى الشوملى ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، مكتبة الخريجى.
- شرح ابن عقيل على الألفية تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، دار اللغات.
- شرح الآيات المشكلة الإعراب المسمى ((ايضاح الشعر)) لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوى ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، دار القلم بدمشق ، ودار العلوم والثقافة بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر.
- شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجليل بيروت.
- شرح التحفة الوردية لابن الوردي ، تحقيق الدكتور / عبد الله علي الشلال ، مكتبة الرشد بالرياض ١٤٠٩هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح الجمل لابن عصفور ، تحقيق الدكتور / صاحب أبي جناح ، الفيصلية.
- شرح الرضى على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ١٩٩٦م ، من منشورات جامعة قاريوسنس ، بإنغازي .
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى ((البهجة المرضية)) ، تحقيق علي سعد الشينوى ، الطبعة الأولى ١٣٠٣هـ ، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس.
- شرح شدور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية.
- شرح شواهد المغنى للسيوطى ، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك ، مطبعة العاني ببغداد ١٣٩٧هـ.
- شرح عيون الإعراب لابن فضال المخاشعي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، دار المعارف بمصر.
- شرح الفريد لعاصم الدين الإسفرايني ، تحقيق نوري ياسين حسين ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
- شرح قطر الندى لابن هشام ، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة.
- شرح قواعد الإعراب ، تخيي الدين الكافيحي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الثانية ١٩٩٣هـ ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، تأليف محمد بن مصطفى التوجوسي (شيخ زادة) ، تحقيق إسماعيل إسماعيل مروءة ، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ، دار الفكر المعاصر بيروت ، ودار الفكر بدمشق.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ، من منشورات جامعة أم القرى.
- شرح الملحمة البدرية لابن هشام الأنصارى - تحقيق د. صلاح رواي - الطبعة الثانية - مطبعة حسان بالقاهرة.
- شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، مكتبة الحانجى بالقاهرة.
- شرح اللمع لابن برهان العكربى ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، الكويت.
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنى بالقاهرة.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب ، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي علي الشلوين ، تحقيق الدكتور تركي العتيبي ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت.
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور جمال عبدالعاطى مخيمير أحد ، مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة.
- شرح الموكدي على الألفية في علمي الصرف والنحو ، ضبطه وخرج آياته وشهادته الشعرية إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- شرح ملحة الإعراب للحريري ، تحقيق بركات يوسف هبود ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت.
- شرح الوافية لابن الحاجب ، طبعة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م . مطبعة الآداب والجف الأشرف.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق الدكتور عبد الله على الحسيني البركاني ، الطبعة الأولى ، المكتبة الفيصلية.
- شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الصاحبي في فقه العربية لابن فارس ، تحقيق أحمد حسن ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، دار الكتب العلمية بيروت.
- الصحاح للجوهرى ، تحقيق الدكتور شهاب الدين أبي عمرو ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- صحيح مسلم للإمام مسلم ، اعترى به أبوصهيب الكرمي ، ١٤١٩هـ ، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع ، الرياض.
- الصفوۃ الصفیۃ في شرح الدرة الألفية للنبلی ، تحقيق الأستاذ الدكتور محسن سالم العمیری، الطبعة الأولى ، من مطبوعات جامعة أم القری.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف محمد عبدالعزيز النجار ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، مؤسسة الرسالة.
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محبي الدين عبد الحميد ، طبعة ١٤١٥هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت.
- العذب السلسلي بتيسير شرح ابن عقيل ، تأليف الدكتور عبد الرحمن بن محمد إسماعيل ، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة.
- علل النحو لابن الوراق ، تحقيق الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد بالرياض.
- عمدة الحافظ لابن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، ١٣٩٧هـ ، مطبعة العاني ، بغداد.
- الغرفة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الحباز ، تحقيق حامد محمد العبدلي ، دار الأباء ، بغداد.

- غيث النفع في القراءات السبع للشاطبي ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٢٩٣هـ.
- فتح القدير للإمام الشوكاني ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- الفتوحات الإلهية بتوسيع تفسير الجلالين تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، دار الكتب العلمية.
- الفصول الخمسون لابن معطي ، تحقيق محمد محمد الطناحي .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لكيكليدي العلاني ، تحقيق الدكتور / حسن موسى الشاعر ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان.
- فهارس كتاب سيبويه لحمد عبدالخالق عضيمة ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ ، در الحديث بالقاهرة.
- الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، تحقيق الدكتور / أسامة طه الرفاعي ، ١٤٠٢هـ ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الانشراح لابن الطيب الفاسي ، تحقيق الدكتور / محمود يوسف فجال ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، دار البحث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي.
- القاموس المحيط للفيزي أبيد ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ، مؤسسة الرسالة .
- الكامل للمبرد ، تحقيق الدكتور / محمد أحد الدالي ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ، مؤسسة الرسالة.
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت.
- كشاف اصطلاحات الفنون للتهاونى ، تحقيق أحمد حسن سبع ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الكشاف عن حثائق التزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل للزنخشري ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، دار الفكر.
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق الدكتور / هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، مطبعة الإرشاد ، بغداد.
- الكليات لأبي البقاء الكفوبي ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، مؤسسة الرسالة .
- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء صاحب حة ، تحقيق الدكتور / رياض حسن الخوام ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، المكتبة العصرية.
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ، دار صادر بيروت.
- اللامات للهروي ، تحقيق يحيى علوان البلداوى ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٤٠٠هـ.
- لباب الإعراب لتابع الدين محمد بن أحمد الإسفرايني ، تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع.
- الباب في النحو ، تأليف عبدالوهاب الصابوني ، دار الشرق العربي ، بيروت .
- الباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكيري ، الجزء الأول تحقيق غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني بتحقيق الدكتور / عبدالإله نبهان ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي.
- لسان العرب لابن منظور ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، دار صادر ، بيروت.
- اللطيفة المكرية والتبيجة الفكرية في المهمات التحوية للمعلمي اليمني ، تحقيق أسامة بن مسلم الحازمي ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور قام حسان ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق الدكتور / حسين محمد محمد شرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ، عالم الكتب ، القاهرة.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، تأليف الدكتور / عبد الرحيم ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض.

- المبهج في تفسير أسماء شعراً الحماسة لابن جني ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، دار القلم ، ودار المنارة.
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، مكتبة الحاخامي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض.
- محمل اللغة لابن فارس ، تحقيق زهير عبدالحسن سلطان ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- المختسب لابن جني ، تحقيق على النجدي ناصف ، ورفاقه ، الطبعة ١٣٨٦هـ ، القاهرة.
- المحكم والخطيب الأعظم في اللغة لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وغيره الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة.
- مختار الصحاح للرازي ، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان ، طبعة جديدة ١٩٩٢م ، مكتبة لبنان .
- المخصوص لابن سيده ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة.
- المرتجل لابن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ، ١٣٩٢هـ ، دمشق.
- المرجع في اللغة العربية ، تأليف علي رضا ، دار الفكر.
- المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها للسيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وغيره ، دار الفكر.
- المسائل البصرية لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور / محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، مطبعة المدنى ، القاهرة.
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب ((الأصول)) لابن السراج ، للدكتور / إبراهيم بن صالح الخندود ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، مؤسسة عبدالحفيظ البساط لتجليد وتصنيع الكتاب بيروت.
- المسائل الخلافية النحوية والمصرفية في شرح بانت سعاد لابن هشام ، للدكتورة / فاطمة بنت عبدالرحمن رمضان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، مطابع العامري للنشر والتوزيع بعجمان.
- المسائل المشكلة (البغداديات) تأليف أبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق الدكتور / محمد كامل برkat ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ، من منشورات جامعة أم القرى.
- المصباح النير للفيومي ، مكتبة لبنان .
- المصباح في النحو للمطرزي ، تحقيق الدكتور / عماد الدين خليل ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق الدكتورة / هدى محمود قراءة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، مكتبة الحاخامي بالقاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، عالم الكتب.
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق الدكتور / عبد الفتاح شلبي ورفاقه .
- معاني الحروف لأبي الحسن الروماني ، تحقيق الدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، جدة.
- معنى القرآن في إعجاز القرآن للسيوطى ، ضبطه وصححه وكتب فهرسه أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- معجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ، للدكتور / إسماعيل أحمد عمايره ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- معجم البلدان ليقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ١٣٩٩هـ ، بيروت.
- معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية محمد محمد حسين شراب ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار المأمون للتراث بدمشق.
- معجم علوم اللغة العربية للدكتور سليمان عبد الله الأشقر ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ، مؤسسة الرسالة.
- معجم القراءات القرآنية تأليف الدكتور / أحمد مختار عمر ، والدكتور / عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، من مطبوعات جامعة الكويت.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور / محمد سمير نجيب اللبدي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ ، دار الفرقان ، يعمان ، مؤسسة الرسالة بيروت.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية للدكتور / إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- المعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة / عزيزة فوّال باقى ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- المعجم القياسي للألفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة ، بيروت.
- المعجم البسيط في القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض محمد أمين ضناوي ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- المعجم الوسيط تأليف الدكتور / إبراهيم أنيس ورفاقه ، الطبعة الثانية.
- مغني الليب لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م ، دار الفكر ، بيروت.
- مفتاح الإعراب ، تأليف محمد بن علي عبد الرحمن الأنصاري ، تحقيق سعد كريم الدرعمي ، دار ابن خلدون.
- مفتاح العلوم للسكاكى ، ضبطه: نعيم زرزور ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- مفردات ألفاظ القرآن ، تأليف العلامة الراغب الأصفهانى ، تحقيق صفوان عدنان داودودي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق ، والدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- المفصل في علم العربية للزمخشري ، دار الجليل ، بيروت.
- مقالة كلام لأحمد بن فارس ، ط السلفية.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢ م.
- المقتصد للمبرد ، تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عصيمة ، عالم الكتب ، بيروت.
- مقدمة في النحو للشيخ محمد بن أبي الفرج الصقلي المعروف بالذكي ، تحقيق الدكتور / محسن سالم العميري ، طبعة ١٤٠٥ هـ ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
- المقدمة الكافية مع شرحها ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور / جمال عبدالعاطى محيمير أحد ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة.
- المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبورى ، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور / علي سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- من أسرار العربية ، تأليف الدكتور / إبراهيم أنيس ، الطبعة السادسة ١٩٧٨ ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
- المتصل لأبي الفضل المكيالى ، تحقيق الدكتور / يحيى وهيب الجبورى ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م. دار الغرب الإسلامى.
- منتهى الأرب بتحقيق شذورالذهب ، تأليف محمد محى الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل محمد محى الدين عبدالحميد ، دار اللغات.
- المنصف لابن جنى شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ، مطبعة مصطفى الباجي الحلي.
- منهاج الكوفيين في الصرف ، (رسالة) تقدم بها الباحث / مؤمن صبرى غنام ، لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤١٨ هـ ، مكتبة كلية اللغة العربية.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، تأليف الشيخ خالد الأزهري ، تحقيق الدكتور / عبدالكريم مجاهد ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائى ، تحقيق الدكتور / مصطفى الصادق العربي ، مطبع الثورة للطباعة والنشر ، بنغازي.

- نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ٤١٤٠ هـ .
- النحو الأساسي ، تأليف الدكتور / أحمد مختار عمر ، ورفاقة ، الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ ، من منشورات ذات السلسل ، الكويت.
- النحو الوافي ، تأليف عباس حسن ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر.
- النحو والساحة بين الأزهر والجامعة ، تأليف محمد أحد عرفة .
- النشر في القراءات العشر لابن الجوزي ، دار الفكر.
- نظم الفرائد وحضر الشراند للمهلي ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة التراث بمكة المكرمة.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان ، تحقيق الدكتور / عبدالحسين الفتلي ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، من منشورات معهد المخطوطات العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، ومحمد محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية.
- الهاדי في الإعراب لابن القبيصي ، تحقيق الدكتور / محسن سالم العميري ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، دار التراث ، مكة المكرمة.
- همع الهوامع للسوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، دار الكتب العلمية.
- الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي ، تحقيق الدكتور / عبدالكريم خليفة.

## ٤ - فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع :

٣	- تقدیم
٣٧-٨	- غہید :
٩	- المطلب الأول : بيان المراد بما يشتملہ عنوان الرسالة من الكلمات
١٧	- المطلب الثاني : تعريف الاسم والفعل والحرف
٢٧	- المطلب الثالث: إطلاق الأدوات على الحروف
٣٠	- المطلب الرابع : بعض نصوص أهل العربية لبعض مواضع الإهمال وأسراره

### باب الأول الإهمال الوضعي الفصل الأول الإهمال الوضعي في الأسماء

( ٧٨-٣٩ )

٤١	- إهمال اسم الإشارة
٤٦	- إهمال الاسم المضمر
٥٨	- إهمال الاسم العلم
٦٢	- إهمال اسم الاستفهام
٦٩	- إهمال الاسم الموصول

### الفصل الثاني الإهمال الوضعي في الحروف ( ٢٧٣-٧٩ )

٨١	- إهمال الحرف لحمله على غيره من الحروف غير المختصة:
٨١	- إهمال حرف التحضيض لحملها على آخره الاستفهام
٨٤	- إهمال (لو) المصدرية لحملها على آخرها (ما)
٨٦	- إهمال (لو) الشرطية الداخلية على المضارع
٩٠	- إهمال الحرف لدخوله على ما ليس معرباً:
٩٠	- إهمال حرف الشرط :
٩٠	- ( لما ) لدخولها على الماضي
٩٢	- ( لو ) لدخولها على الماضي
٩٢	- إهمال حرف التقرير ( قد ) لدخولها على الماضي
٩٧	- إهمال الحرف لمراجعة الأصل الذي ترکب منه:
٩٧	- إهمال حرف التحضيض لمراجعة الأصل الذي ترکب منه
٩٩	- إهمال الحرف لزيادته في الكلام
١٢١	- إهمال الحرف لعدم اختصاصه بأحد القبيلين الاسم والفعل:
١٢١	- إهمال حروف الابتداء

- إهمال حرف الاستثناء  
١٣٤
- إهمال حرف الجواب (إذن)  
١٤١
- إهمال حرف التعليق(الشرط): لولا ، ولوما  
١٤٣
- إهمال حرف المصدر (ما)  
١٤٨
- إهمال حروف العطف  
١٤٩
- إهمال فاء ربط حواب الشرط  
١٦٧
- إهمال واو المعية  
١٧١
- إهمال حرف التفسير  
١٧٣
- إهمال أحرف الاستفهام  
١٧٦
- إهمال لام الجواب ولام الفارقة ولام الموضعية  
١٧٩
- إهمال أحرف التنبيه  
١٨٥
- إهمال أحرف النداء  
١٩٤
- إهمال أحرف النفي  
٢٠٠
- إهمال الحرف لتترّأله منزلة الجزء من الكلمة:  
٢٠٨
- إهمال تاء التأنيث  
٢٠٨
- إهمال حرف الخطاب  
٢١١
- إهمال حرف التذكر  
٢١٥
- إهمال أحرف المضارعة  
٢١٨
- إهمال حرف التعريف  
٢٢٣
- إهمال حرف التقليل (قد)  
٢٢٩
- إهمال حرف الكف  
٢٣٠
- إهمال اللام اللاحقة لأسماء الإشارة  
٢٣٣
- إهمال التنوين  
٢٣٤
- إهمال نوني التوكيد  
٢٣٧
- إهمال نون الوقاية  
٢٤٠
- إهمال حرف التتفيس  
٢٥٢
- إهمال حرف الإنكار  
٢٥٧
- إهمال أحرف الوقف  
٢٥٨
- إهمال الحرف لوقوعه موقع الجملة:  
٢٦١
- إهمال حروف الجواب لقيامتها مقام الجملة اختاب بها  
٢٦١
- إهمال حرف الشرط ( أمّا ) لقيامتها مقام (( مهما يكن من شيء ))  
٢٦٩

**الباب الثاني الإهمال العارض**  
**الفصل الأول الإهمال العارض في الأسماء**  
 ( ٣١٩ - ٢٧٥ )

- الأسماء العاملة والخلاف فيها .
- إهمال الاسم لحمله على نظيره غير العامل :
- إهمال (متى) الشرطية حملاً لها على (إذا)
- إهمال الاسم لدخوله على ما ليس معرباً :
- إهمال اسم الشرط لدخوله على الماضي
- إهمال الاسم لفقد شرط من شروط عمله :
- إهمال الاسم لتقدم عامل غير حرف جر عليه :
- إهمال اسم الشرط لتقدم كان أو إن وأخواتهما عليه
- إهمال الاسم لنقله إلى العلمية :
- إهمال الاسم لوقوعه توكيداً :
- إهمال الاسم لوقوعه مبدلاً منه :

**الفصل الثاني الإهمال العارض في الأفعال**

( ٣٤٩ - ٣٢٠ )

- إهمال الفعل لتأخره عن معموليه أو توسطه بينهما :
- إلغاء أفعال القلوب لتأخره عن معموليه أو توسطها بينهما
- إهمال الفعل لحمله على نظيره غير العامل :
- إهمال (ليس) حملاً لها على (ما) أحتها
- إهمال الفعل لزيادته :
- إهمال كان ، و كاد ، وأصبح ، وأمسى لزيادتها
- إهمال الفعل للفصل بينه وبين معموليه بما له صدر الكلام :
- تعليق أفعال القلوب
- إهمال الفعل لكتفه بـ (ما) :
- إهمال قل ، وكثير ، وطال ، وبئس ، ونعم لكتفها بـ (ما)
- إهمال الفعل لنقله إلى العلمية
- إهمال الفعل لوقوعه توكيداً
- إهمال الفعل لوقوعه مبدلاً منه

## الفصل الثالث الإهمال العارض في الحروف

( ٣٥٠ - ٤٠٩ )

٣٥٣

٣٥٢

٣٥٢

٣٥٤

٣٥٧

٣٥٧

٣٦٠

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٥

٣٦٩

٣٦٩

٣٧٢

٣٨٣

٣٨٥

٣٩٧

٤٠٢

٤٠٣

٤٠٧

٤٠٨

٤٠٨

٤١٠

٤٤٩ - ٤١٢

٤١٣

٤٣٠

٤٣٧

٤٤٦

- إهمال الحرف لحمله على نظيره غير العامل:

- إهمال (أن) الناصبة حملاً لها على أختها (ما) المصدرية

- إهمال (إن) الشرطية حملاً لها على (لو)

- إهمال (لم) حملاً لها على (ما) أو (لا)

- إهمال الحرف لخفيفه:

- إهمال (إن) و (لكن) لخفيفهما

- إهمال (أن) لخفيفها

- إهمال (كان) لخفيفها

- إهمال الحرف لدخوله على ما ليس معرباً:

- إهمال حرف الشرط لدخوله على الماضي

- إهمال (أن) المصدرية لدخولها على الماضي

- إهمال الحرف للفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط أو غيرها:

- إهمال الأحرف الناصبة للمضارع: (أن) و (كي) و (لن) للفصل بينها وبين معمولاتها

- إهمال الحرف لفقد شرط من شروط عمله:

- إهمال (لا) العاملة عمل (إن) لفقد شرط من شروط عملها

- إهمال الأحرف المشبهة بـ (ليس) لفقد شرط من شروط عملها

- إهمال (إذن) لفقد شرط من شروط عملها

- إهمال الحرف لكتفه بـ (ها):

- إهمال بعض حروف الجر الباء وربّ والكاف ومن لكتفها بـ (ما)

- إهمال الأحرف المشبهة بالفعل لكتفها بـ (ما)

- إهمال الحرف لنقله إلى العلمية:

- إهمال الحرف لوقوعه توكيداً

- إهمال الحرف لوقوعه مبدلاً منه

- إهمال الحرف لتوازده هو وعامل آخر على معمول واحد:

- إهمال (إن) الشرطية لدخولها على (لم) و ((لا)) النافية لدخولها على ((إن)) الشرطية

- الخاتمة

- الفهارس

- فهرس الآيات

- فهرس الأشعار

- فهرس المصادر والمراجع

- فهرس الموضوعات